لصاحب الكشاف في مدح مولده زمخشر

جميع قرى الدنيا سوى القرية التي تبوأها دارا فداء زمخشرا
واحر بان تزهى زمخشر بامرئ اذا عد في اسد الشرى زمخ الشرى

الا ان التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمري مثل كشاف
ان كنت تبغي الهدى فالزم قراءته فالجهل كالداء والكشاف كالشافي

الاشطاط العصا الذي يدخل في عروة الجوالق صحاح

الخلال العود الذي يتخلل به الثوب وما يخلل الثوب ايضا والجمع الاخلة صحاح

وله في مدح الكشاف

قال المفضل سئل اعرابي ما في عصاك فقال ما اذكر من تعاريج العصا الشيء
النافع ومنافعها ان الراعي يذود بها غنمه ويدفع بها الذئب ويحارب بها اللص ويهش بها الورق
ويتكئ عليها اذا اعيا ويعبر بها الانهار وتكون له سرة يتخذ منها كل شيء ساجورا
وان انكسرت الساجور جعل اوتادا وان انكسرت جعلت اشظة ثم اخلة قيل
كانت لعينة الكلابي ولذا كانت تغطى بلونه فاخذت الارض ثم انكنت فاخذت الارض
شغفة فاخذت الارض فانشات تقول احلف بالمروة حقا والصفا انك اخير من تعاريج
الساجور خشبة تجعل في عنق الكلب ساجور كلب مسوجر صحاح

من تعاليق المفضل العصا

قول الشاعر اشهد بالمروة يوما والصفا انك خير من تعاريج العصا قال ابن الاعرابي العصا تكسر فيتخذ
منها ساجورا فاذا كسر الساجور اتخذت منها الاوتاد فاذا كسر الوتد اتخذ منه عران البخاتي فاذا فرض
راسه اتخذ منه التوادي تصر بها الاخلاف

الوتد بالكسر واحد الاوتاد والفتح لغة وكذلك الود في لغة من يدغم
وتد الوتد يتد وتدا ولا امر منه تد

الكباد وجع الكبد وفي الحديث الكباد من العب صحاح تد وتدك بالميتدة وهي المدق صحاح

العب شرب الماء من غير مص رجل مخلاف اي كثير الاخلاف بوعده صحاح

الوغد الرجل الذي يخدم بطعام بطنه تقول منه وغد الرجل بالضم صحاح

روي عن علي بن عيسى بن الربعي البغدادي انه قال العرب سالت ما تسبع وبالغت
لان التعديل في نصف العقد وهو خمس واذا زيد عليها واحد كان لاول المبالغة
واذا زيد اثنان كان لاقصى المبالغة ولذلك قالوا للاسد سبع لانه قد ضوعفت قوته
سبع مرات قال صاحب الايجاز السبع اكمل الاعداد لجمعها معاني الاعداد لان الستة
اول عدد تام لانها تعادل اجزاءها اذ نصفها ثلثة وثلثها اثنان وسدسها واحد
واحد وجملتها ست تساوي مع الواحد سبعة فكانت كاملة اذ ليس بعد
التمام سوى الكمال ولعل واضع اللغة سمى الاسد سبعا لكمال قوته كما ان الاسد
لا ساحة في التسع ثم سبعون غاية الغاية لان الاحاد غايتها العشرات
فكان المعنى لا يغفر لهم وان استغفرت ابد من شرح البيان

البهاء الدين العاملي

كل من لم يعشق الوجه الحسن قرب الجل اليه والرسن

كتاب شرح لب الالباب في علم الاعراب للسيد عبد الله عام سنة ٨١٤

عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم

الحمد لله قاشع غمام الغموم وفاصع همام الهموم الذي لا يبلغ كنه حكمته
البالغة وساوس الحكماء ولا يحصي نعمه العامة العادون
في الارض والسماء الذي منحنا قلبا في الب حافظا ولسانا لافظا وحفظنا
من غمرات طوارف الاسقام وجعلنا مستدركين بتقية الايام ونصب
لنا رايات الهدى والايمان بعد دروسه وخفض منار الكفر والطغيان
بعد نموه وطموسه حمدا لا ينقطع عدده ولا ينفض مدده على مجللات نعمه
الكافية وموجبات مننه الشافية ويرتبط العتيد في الحال ويمتري اخلاف
الزوايد في الاستقبال وشرايف الصلوات ونوامي البركات على الخاتم لما سبق
والفاتح لما انغلق والدافع جيشات الاباطيل والدامغ صولات الاضاليل محمد
ذي اللواء المرفوع والدين المشروع محمد المعتام لكرايم رسالاته المختص بعقايل
كراماته وعلى آله واصحابه خلفاء الدين وحلفاء اليقين ومفاتيح الهدى ومصابيح
السرى ما وقب ليل وغسق ولاح نجم وخفق وبعد فان لب اللباب في علم الاعراب
لا يخفى على ذوي الالباب انه كثير الفوايد جم العوايد صغير الحجم وجيز النظم محتو على قوا
عد شريفة وفوايد لطيفة مشتمل على دقايق اسرار العربية منطو على المباحث التي هي مفتاح
العلوم الادبية متضمن من عجايب الغرر النحوية وغرايب النكت الاعرابية ما لا
يوجد في غيره من المطولات والمختصرات ولم يشرحه احد من فضلاء الدهر وعلماء
العصر وقد ما كان يختلج في صدري اذ كررت النظر في مباني فصوله ومعاقد اصوله ان
افصل مجملات فصوله ومحكمات اصوله موضحا فيه ما عماه ومبرزا ما سترته وغماه فاشطا
وكاشطا قناعه وان انزع غلالة اجتهادي في اسراره واستراره واظهار اضماره وعاقني عن
ذلك محاجز الشهور والايام ومماطلات الدهور والاعوام فلما ماحت تباشير صبح زمانه ولاحت
امارات كشف لثامه

الحمد لله الموجد من العدم والمستأثر بالقدم والصلوة على رسوله محمد افضل الانبياء واشرف النسم
وعلى آله ذوي المروات والكرم

2

استنيرت مكنونه واظهرت مخزونه وطرزت ديباجته باسم من تناسخته كرايم
الاصلاب الى مطهرات الارحام وتواترت بنشر ثنايه السنة الخاص والعام وزهرت في
قلبه مصابيح الهدى واشرق من جبينه نور التقى وكسب مكارم الاخلاق بالاحسان
والجود واليه مد الايدي البيض والسود ولا بدع للخير غاية الا امها ولا مظنة الا يممها قد
نحج افيدة الابرار وتثنت اليه ازمة الاحرار مفتاح لكل مغلق ومصباح في كل غسق سراج لمع
ضوء شهاب سطع نور كلامه بيان وصمته لسان ما جالسه احد الانام غير عالي حضرته
بزيادة في ادب ونقصان من ارب ولا هز السيف بضرب الا طارت منه فراش الهام وطاحت
السواعد والاقدام لا يفزعه ورود الاهوال ولا يحزنه تنكر الاحوال معز الابرار ومذل
الاشرار وجنة الاطهار والترع المتخلفة عن تلك الثمار افصح ذي لسان واشجع ذي جنان
فايض الانامل وذاخر الجداول وبشجاعته التامة اصبحت الارض آمنة الاطراف وبكفايته
العامة صارت سالمة الاكناف وبعد ان عضت الفتنة ابناءها بانيابها وماجت الى بامواجها
وبدا من الايام كلوحها ومن الليالي كدوحها شجاع جرى وكفاه بشرا ان اباه علي وهو المرتضى
الاعظم والمجتبى الاكرم سلطان الوزراء والنقباء في العالم الاكبر الشريف فرع آل الرسول
وقرة عين البتول فخر الجود والدولة والدين شرف الاسلام ابو طالب بن علي بن محمد بن
محمد بن ابي طالب بن علي بن ابي الشرف بن ابي الفضل بن احمد بن عيسى بن محمد بن الحسني
بن عيسى بن محمد بن علي بن الامام جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن امير المومنين علي بن ابي
رضو وحوله التمثيل في الافتخار بهم بقول الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا
يا جرير المجامع صلوات الله عز شانه وعلا برهانه على اجداده الاطهار وابائه الابرار
واعز الله بدوام دولته الاسلام والمسلمين وشيد ببقاء ايامه الزاهرة قواعد الدين
وحفظ اعوانه وحماته ولعزهم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثناء على الجميل من جهة
من نعم وغيرها الله هو علم دال على الاله الحق دلالة جامعة لمعاني الاسماء الحسنى كلها ما علم منها وما لم
يعلم ولذلك يقال

في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى الله هو من اسماء الله ولا ينعكس ولان الله لو كان

وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة وان خص

بالباري عز شانه قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول احذف الهمزة منه وعوض

منها لان الله والاله يختلفان في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان احدهما في الظاهر الذكر

لا ينعدل عنه الابد لا يحتمل الغير والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فلان

الله خاص بربنا تبارك في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذف ابتداء

من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة

ثلاثية اللفظ وان حذف بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم مخالفة الاصل من وجه نقل الحركة

في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع مثلين

متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما

بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت الموجد من العدم اي

من غير سبق مادة ومدة والمستغنى اي المستند بالقدم لان وجوده بما مقتضى ذاته

والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء على رسوله

فعول بمعنى المرسل من ارسله اي بعثه وهو النبي الذي معه كتاب والنبي اعم منه

محمد افضل الانبياء واشرف النسم النسمة هي النفس والانسان والصلوة على اله

واصله اهل قلبت الهاء همزة والهمزة الفا وقيل اصله اول قلبت الواو الفا ذوي المروة اي

اي اصحاب الخصال الحميدة والمروة هي الانسانية وذوي الكرم وهو نقيض اللوم وهو جامع

للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان

بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وبعد اي بعد الحمد لله والصلوة على رسوله فلما دخلت

الفاء بعد لظنه اما قبل بعد رايت بمصداق اي بحجة هذا المثل وهو قولهم اتحاف

الملوك احدى الدولتين الجملة مضاف اليها لقوله مصداق ومقوله ان اتحف مفعول رايت

فلما رايت بمصداق اتحاف الملوك احدى الدولتين ان اتحف حضرة هي غيرة الجنان نزاهة وصفاء غبطة السماء رفعة وسناء

وهي الحضرة المخدوم الاعظم ملجأ سلاطين العالم من دار الى

لانه بمعنى اعتقدت فلا حاجة له الى مفعول ثان يقال هذا مصداق هذا اي ما يصدقه

حضرة اي مجلسا هي غيرة الجنان اي هي سبب لغيرة الجنان نزاهة وصفاء وهي غبطة السماء

والغبطة هي تمني مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها والحسد هو تمني حاله مع ارادة

زوالها رفعة وسناء ونصب المنصوبات اما على التمييز او على الغاية والغرض وهي حضرة

المخدوم الاعظم ملجأ وملاذ سلاطين العالم من دار اي اطاع لامره المطيع لله تعالى والعاصي

له تعالى اي الخلق كافة وانخرط اي انسلك في طاعته الداني اي القريب منه والقاصي اي البعيد

منه جنابه مجمع الاقبال قاطبة لانه البحر الاقبال انهار الجناب الفناء والفيل ملك من ملوك

حمير دون الملك الاعظم واصله قيل بالتشديد كانه الذي له قول ينفذ والجمع اقوال واقيال

ويجوز ان يكون ماخوذا من تقيل اباه اي تبعه لان الملك يتبع من سبقه في السيادة والسياسة

شمس الدنيا والدين بالحركات الثلث غياث الاسلام وغوث المسلمين اصله غواث يقال

استغاثني فلان واغثته والاسم غياث صاحب ديوان الممالك الديوان الجريدة من دون الكتب

اذا جمعها لانه قطع من القراطيس مجموعة جعل الله دولته ثابتة الاركان اي باقية دائمة

راسخة البنيان اي غير منفسخ ما تنفس صباح وهو الذي يفرح كلما سرح الدهر مكروب

من كربه الغم اشتد عليه وما تخلصت اي تخلت نابية من قوب الغابية البيضة والقوب

الفرخ يقال تاب الطير بيضه اي فلقها وانقابت البيضة وقيل القابية الفرخ والقوب

البيضة وهذا مثل يضرب لمن يفارق صاحبه بغضة يفعل بان الخروج بسكون الجاء وفتحها ما اتحف

به من البر واللطف بقاء الدهور اي بقاء مثل بقاء الدهور الدهر وهو الزمان له امتداد

طويل وان كان يقتضي اجزاءه وانما جمعها اعتبارا بمعنى الفرد ولو لا قيل ذلك التحفة يكون راي بوجوه

الاعوام والشهور فان كل شيء يفني يكون دهما الا ما شاء الله منه قول الشاعر اشابة الصغير

وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي اخترت للاتحاف هو جواب لما وهو الغاملية علما من

العلوم علم النحو الذي هو علم بقوانين تعرف بها احوال التراكيب في الاعراب وواضع هذا العلم هو امير

المومنين علي بن ابي طالب اصح العربية

المطيع والعاصي وانخرط في طاعته الداني والقاصي جنابه مجمع الاقيال كافة لا زال البحر والاقبال له متكاثر

روي ان بنت ابي الاسود الدؤلي قالت ما احسنُ السماءُ برفع احسن حيث رات نجومها وحسن انوارها في الليلة الظلماء وظن انها ارادت الاستفهام فقالت نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال ابو الاسود ينبغي ان تقول ما احسنَ السماءَ بنصب احسن وهيا انه سمع قاريا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسولِه بالجر فذهب الى امير المومنين وحدثه ذلك فقال رضي بمخالطة العجم وقال اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سواه فرع عليه وقال انح هذا ولذا سمي هذا العلم نحوا فانه انوب العلوم فايدة وازكيها عايدة اي منفعة يقال هذا الشيء اعود عليك من كذا اي انفع وارفعها منارا اي اشهرها علما وارفع اعلام التفصيل بمعنى المفعول والمنار علم الطريق واسناها ابهة الابهة العظمة منه تابه الرجل اذا تكبر ومقدارا اي مبلغا اذ هو اي علم النحو سلم به يتيسر الارتقاء الى علم البيان ومرقاة هي اسم الة من رقي السطح اي علاه بها يمكن الاطلاع اي لا يمكن الاطلاع الا بها على نكت نظم القران لان نكته مطوية تحت نظمه العربي المقوم بهذا العلم والمراد بالنظم وقوع الكلام على الوضع الذي تقتضيه علم النحو وقيل توخي معاني النحو فيما بين الكلم فلا يحصل الاطلاع على دقايقه الا به وصنف يقال صنف الشيء اذا جعله اصنافا وميز بعضها عن بعض ويقال صنف الشجر اذا اخرج ورقه فعلى الاول ميزت وعلى الثاني اخرجت منه اي من علم النحو وهو حال من قوله كتابا وجيز الالفاظ اي قليلها والمجاز انيق الفحاوي والمعاني اي حسن المعاني ومحوي القول معناه يقال عرفت ذلك في فحوى كلامه وفحواه كلامه مقصورا وممدودا حاويا بالتاديع النحو اي جامعا لفروعه ومواده اي اصوله والمراد بالاصول القواعد الكلية وبالفروع المسايل النحوية الداخلة تحت تلك الاصول ويجوز ان يراد بالفروع ما زاده النحاة على الاصول التي اشار اليها واضع هذا العلم ضابطا لدواجنه جمع داجن يقال شاة داجن وراجن اذا الفت البيوت واستانست ومن العرب من يقول داجنة وراجنة بالهاء واشتقاقه من دجن بالمكان دجونا اذا اقام به ونوادره جمع نادرة فاعلة من ندر البعير اذا شرد بعض جمع في هذا الكتاب من المسايل ما يستانس به

الطباع

حسن الدنيا والدين غياث الاسلام وغوث المسلمين صاحب ديوان الممالك جعل الله دولته ثابتة الاركان

لكثرة ورودها على الاسماع وما لا يستانس بها من الغرايب مسمى بلب الالباب في علم الاعراب واخلعته اياها اي الحضرة المذكورة لانها اي لان تلك الحضرة احرى واخلق بذلك الاخدام من المحاضر الاخرى وما اولاها بذلك وهذا انجب فاسال الله ان يوفقني به لثنا جميل في العاجل اي بان يثني علي بما صنفته في الدنيا واجر جزيل في الاجل اي لثواب عظيم في الاخرة انه خير مدعو واكرم مجيب فلذلك سال منه **اللفظ** هو في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اي رمته والمراد به ههنا الصوت المعتمد على المخرج فهو ههنا مصدر يراد به اسم المفعول كقولهم هذا ضرب الامير اي مضروبه والمراد به الملفوظ لفظا او تقديرا او حكما كالمنوي في افعل ونفعل واللفظ اولى بالذكر من اللفظة لان اطلاق اللفظ على الكلمة انما هو من باب اطلاق المصدر على المفعول والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء الموضوع الوضع عبارة عن جعل اللفظ اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطيا عليه واحترز باللفظ عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة وبالموضوع عن المهملات والمحرفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع او بالعقل وكل واحد من اللفظ والموضوع اعم من الاخر من وجه ومجموعهما خاصة للكلمة لمعنى هو في الاصل مصدر عنيت بقولي كذا اي قصدته والمراد به ههنا المعنى وانما ذكر المعنى هنا مع ان الموضوع دال عليه للتقسيم لا للاحتراز من شيء ولم يذكر الدلالة لان ذكر الوضع يغني عنه لان الموضوع لمعنى يكون دالا عليه مفرد وهو الذي لا يكون لجزء لفظه المرتب المسموع دلالة على جزء المعنى سواء كان لذلك المعنى جزء كمعنى ضرب الدال على الحدث والزمان او لا كمعنى ضرب الدال على الحدث واحترز به عن المعنى المركب فان اللفظ الموضوع له لا يسمى كلمة هو الكلمة في اصطلاح النحاة وجاء بلفظة هو ليبان التاكيد والحصر وقدم المعرف على المعرف لان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف عند العقل فقدم في الوضع وهي ماخوذة من الكلم وهو الجرحة سميت كلمة لانها تؤثر في النفس ويحصل معناها عند اطلاقها او تخيلها وانما جاء بلفظة هو بالتذكير لان كل لفظين وضعا لشيء واحد احدهما مونثه والاخر مذكر وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره واعلم انه لو قيد اللفظ بالمستقل لكان اولى احترازا عن اللفظ الذي

راسمة البنيان ما تنس
مسراح وكروب
وما تخلفت نائبة
من قوب من

صار بعض اسم او بعض فعل نحو بابصري وتاء مسلمة وهمزة اعلم والفضلات فان كل واحد منها لفظ
موضوع لكنه ليس بكلمة لعدم استقلاله في اعلم ايضا ان نحو عبد الله اذا جعل علما كان مجموعه
اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لا يدل باحد جزئيه واسمان تقديرا باعتبار اللفظ لانه
في اللفظ بمنزلة غلام زيد وان اطلاق الكلمة على ثلثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو الذي
تعرض له المصنف ههنا ومجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض له بوجه
ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزئي العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له كما تركه المصنف
ويجوز التعرض له لانه اجود لان فيه مزيد فائدة كما ذكره ابن حاكم والكلام مركب وهو الذي جزء لفظه
المرتب يدل على جزء معناه فيه اي في ذلك المركب الاسناد واحترز به عن المركب الذي لم يكن فيه باصل
الوضع اسناد او كان فيه اسناد لكن عرض له ما ازال اسناده كالمركب من الصفة والموصوف والمضاف
والمضاف اليه ومن الشرط وحده والجزاء وحده فانه لا يسمى كلاما وهو في اللغة الاضافة من السند
وهو ما استند اليه من حائط وغيره او من السناد بكسر السين وهو الناقة المحكمة الخلق وهو اي
الاسناد الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه اي جزئي المركب سواء كان الجزء الذي حكم به جزء اولا
كما في الجملة الفعلية او ثانيا كما في الجملة الاسمية على الجزء الاخر وانما اختار الاسناد على الاخبار ليدخل
فيه المركب الخبري والطلبي قيل يرد عليه الجملة الجزائية اذ لا يصدق عليها انها مركبة فيه
الاسناد على ما فسر الاسناد والجواب ان المراد بقوله الحكم المفيد باحد جزئيه على الاخر
اعم من ان يكون المراد الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم اخر او بثبوت مفهوم عند ثبوت اخر او
او بثبوت تباين مفهوم لمفهوم او بسلب هذا الثبوت وهذا الثبوت هو النسبة الايجابية
وانتفاؤه هو النسبة السلبية وقوله الكلام خبر اللفظ الموضوع وانما ترك المصنف ههنا
ضمير الفصل لدقيقة يتفطن بها الفطن فان قلت كيف حكم بان المركبات موضوعة مع ان
الواضع يضع الا المفردات واما المركبات فانما تحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع
للمفردات قلنا المركبات ايضا موضوعة وذلك لان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية

يحتاج في معرفتها الى علم اللغة او قانونا كليا يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم
التصريف كما يبين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وغير ذلك او يعرف به مركبات
قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما يبين ان المضاف يقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك فالمركب للفظه جزء صوري وجزء مادي وكذا لمعناه والجزء
الصوري من اللفظ يدل على الجزء الصوري من المعنى وكذا الجزء المادي من اللفظ يدل
على الجزء المادي من المعنى قوله المفيد احتراز عما لا فائدة فيه مما لا يجهله احد نحو النار حارة
والسماء فوقنا فانه ليس بكلام عند سيبويه ويجوز ان يحترز به عن نحو قام ابوه في زيد
قام ابوه وكان عليه ان يقول المقصود لذاته ليحترز بالمقصود عن حديث
النائم ومحكاة بعض الطيور الكلام وبقوله لذاته عن الجملة الواقعة في موضع
المفرد فانها لا يكون مقصودة لذاتها بل لغيرها وانواعها اي انواع الكلمة ثلثة اسم
وفعل وحرف والكلمة جنس لهذه الانواع لشمولها الكل واحد منها وكل واحد منها
نوع لوجود حقيقة الجنس فيه ووجه الحصر في الثلثة ان الكلمة ان لم يكن ركنا
للاسناد فهي حرف وان كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل
وانما لم يذكر المصنف بيان حصرها لئلا يكون تعريفها بعد ذلك مكررا غير مفيد وانما
سمي الاسم اسما لانه سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه ولم يسم على الفعل والحرف
لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولهذا اطلقه عليهما في الكتاب والفعل فعلا لانه يدل
على مفهوم الفعل والحرف حرفا لانه على طرف من الكلام ونوعاه اي نوعا الكلام اسمان
مركبان بينهما اسناد وفعل واسم كذلك وذلك لان مجموع الاسمين والاسم والفعل بدون
التركيب لا يكونان نوعين لان من خواص الجنس ان يحمل على النوع ولا يصح حمل الكلام
على الاسمين بدون التركيب وكذا حمله على الاسم والفعل بدونه لا يصح قوله لفظا او تقديرا
حال من نوعا الكلام اي حال كونهما ملفوظين او مقدرين او احدهما ملفوظا والاخر مقدرا

بتحقيق تبقى ببقاء الدهور ولا تفنى بكرور الاعوام والشهور آخترت من العلوم علم النحو فانه
اقرب العلوم فايدة وارجحها عايدة وارفعها منارًا واسناها ابهة وخطرًا اذ هو سلم
يرتقى الى علم البيان ومرقاة بها يمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن صنفت
فيه كتابا وجيز الالفاظ والمبانى انيق الفحاوى والمعانى لتعاريفه حواه وضابطا لقواعده ونوايه
مسمى بلب الالباب في علم الاعراب وآخذمته ايا ما لا ثنا اوى بذلك دما او لاما منه

نحو زيد قايم وقام زيد ونعم في جواب من قال أزيد قايم او اقام زيد وزيد في جواب من قال من قام
ويجوز ان يكون لفظا او تقديرا خبر كان المقدر اى لفظا كان الاسمان والفعل والاسم او
تقديرا ويجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا اشارة الى نحو قولنا الحيوان الناطق يتحرك
منتقل قدميه فانه في تقدير اسم وفعل اى الانسان يمشى وعلى هذا يدخل فيه الجملة الشرطية
لان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في تقدير الاول مستلزم للثاني والتركيب
العقلى بين الكلمات الثلث ينتهى الى ستة اذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم
وفعل واسم وحرف وفعل وحرف واما اذا روعى الترتيب فينتهى الى تسعة لانقسام كل من الاقسام
الثلثة الاخيرة باعتبار التقدم والتاخير الى قسمين ولا يتاتى الكلام الا من النوعين المذكورين
لانه يحتاج الى الاسناد والاسناد يحتاج الى المسند اليه والمسند به ولا يوجدان الا
في النوعين المذكورين فالفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المسند اليه وكذا الحرف مع الحرف لعدمهما
وكذا الاسم مع الحرف لعدم المسند اليه او المسند وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند اليه واما
قولهم يا زيد فانما يفيد الحرف مع الاسم لكونه مقدرا بالفعل فالاسم لفظ لفظا او تقديرا دل على معنى
ثابت في نفسه اى في نفس اللفظ لا في غيره واحترز به عن الحرف فان معناه في غيره كما مر المعنى
غير مقترن وضعا اى باصل الوضع الاول بزمان معين من الازمنة الثلثة التى هى الماضى والحال
والاستقبال بحيث يكون ذلك الزمان المعين مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى واحترز بهذا
عن الفعل وليس المراد من الحال الآن المختلف في كونه موجودا بل المراد طرفا الآن معه او العدة
المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصلى الآن مع ان بعض صلوته ماض وبعضها
مستقبل فالحال هو المقارنة وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع
في معنى الحال ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا يوجد جميعها وخارج التعريف نحو الضرب
فانه وان وجب وقوعه في زمان معين من الازمنة الثلثة الا ان ذلك الزمان لا يدل عليه لفظ المصدر
بالوضع ودخل فيه ايضا نحو الصبوح فانه وان اقترن معناه بالزمان المعين لكن لا يدل على المعين من الازمنة
الثلثة

فاسئل الله ان يوفقنى بثناء جميل في العاجل واجر جزيل في الآجل انه هو الصادق
غير مدعو واكرم مجيب اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو الكلمة ومركب منه وهو الكلام
المفيد باحد جزئيه على الآخر الكلام وانواعها اسم وفعل وحرف ونوعاه اسمان
وفعل واسم لفظا او تقديرا والتركيب العقلى ينتهى الى ستة

٨

لان معناه يصلح ان يقع حالا او استقبالا او ماضيا ولهذا اذا اريد ان يدل المعبر منه يحتاج الى
تجديد صيغة دالة عليه مثل اصطبح ودخل فيه ايضا اسماء الافعال نحو هيهات وشتان
ورويد لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلثة ليست بالوضع الاول بل بالوضع الثانى وذلك
لان جميع اسماء الافعال اما منقولة عن المصادر الاصلية والنقل فيه يكون ظاهرا صريحا بان
يستعمل مصدرا ايضا نحو رويد زيدا ويكون النقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدرا نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقاة مصدر قوقى وزلزال فانه على وزن فجار وعن
المصادر الكاينة في الاصل اصواتا نحو صه ومه او منقولة عن الظروف نحو امامك زيدا وعن
الجار والمجرور نحو عليك زيدا وليس لشئ من هذه الكلمات باعتبار اصل الوضع دلالة على الزمان
ودخل في التعريف ايضا اسم الفاعل بمعنى الفعل لان دلالته على الزمان ليست باصل الوضع
ومعانى اسماء المعانى معتبرة في نفس الفاظها بحسب الموضع وان كانت في غيرها بحسب الوجود نحو
ضرب زيد فيكون داخلة في التعريف لا خارجة عنه بقوله في نفسه وخرج عن التعريف المضارع
لانه باصل الوضع يدل على الزمان المعين سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس
او مشتركا وحقيقة فيهما فان المشترك في معنيين موضوع لكل واحد منهما فالزمان باعتبار
الوضع معتبر في المضارع وخرج عن التعريف الافعال الانشائية نحو عسى وكاد لانهما باعتبار اصل
الوضع يدلان على الزمان الماضى **ومن خواصه** اى من خواص الاسم وهى جمع خاصة وخاصة الشئ
ما يختص به ولا توجد في غيره الاسناد اليه اى كونه مسندا اليه يعنى انه اذا ذكر لفظ واريد مجرد
معناه الذى وضع اللفظ بازائه وجعل ذلك اللفظ مسندا اليه لا يكون ذلك اللفظ الا اسما لفظا
او تقديرا او تقديرا الا كونه مسندا ولهذا ذكر لفظة اليه ليفيد ان احد طرفى الاسناد مخصوص
بالاسم وهو كونه مسندا اليه لا الطرف الآخر وهو كونه مسندا واختار الاسناد
على الاخبار ليشمل نحو اضرب وهل ضربت وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الحرف لا يتطرق
اليه وذلك لان معناه في غيره والفعل ابدا مسند فلا يستطيع ان يكون مسندا اليه نحو زعموا

مطية الكذب هذا اعتراض فان زعموا مسند اليه لكونه مبتدا مع انه فعل ومعناه
ان الرجل اذا اراد المسير الى بلد في حاجته ركب مطيته وسار حتى يقضي حاجته فشبه
المتكلم ما يقدمه امام كلامه ويتوصل به الى غرضه من زعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل
بها الى حاجته ويروى مظنة الكذب بالظاء والنون واجاب عنه بقوله محمول على اللفظ
اي هذا اللفظ مطية الكذب ونحو اذا قيل لهم امنوا هذا اعتراض اخر بان امنوا
مسند اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لقيل مع انه فعل واجاب عنه بقوله
محمول على هذا القول اي اذا قيل لهم هذا القول فالفعل في الايراد الاول مسند اليه باعتبار
اللفظ مع عدم اعتبار المعنى وفي الايراد الثاني مسند اليه باعتبار اللفظ
مع اعتبار معناه ولهذا فرق في الجواب بينهما بذكر اللفظ في الاول وذكر القول
في الثاني ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه هذا اعتراض ثالث لان تسمع مبتدا
وخير خبره وليس الاسناد فيه الى لفظه وهو مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته
والمعيدي منسوب الى معد تصغير معد على طريق الترخيم واصله ان المنذر قد سمع
بالمعيدي واعجبه ما بلغه منه فلما راه استحقره وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال له ان
الرجال ليسوا بجزر انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال ببيان وان قاتل قاتل بجنان
فاعجب المنذر كلامه واجاب عنه بجوابين احدهما قوله محمول على حذف ان اي ان تسمع
فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف
ان لقرينة قوله خير من ان تراه عدل الفعل من النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي
هو اول احواله ومنه قوله ولولا يحسبون الحلم عجزا لما عدم المسيئون احتمالي اي
لولا ان يحسبوا فحذف ان ورفع الفعل والثاني قوله او محمول على تنزيل الفعل منزلة
المصدر من غير تقدير ان معه اي سماعك بالمعيدي خير وذلك لان الفعل يدل على
المصدر والزمان فجرد في بعض المواضع لاحدهما لنكتة كالهوى اي كتنزيل الهوى في قوله

فقالوا ما تشاء فقلت الهو الى الاصباح اثر ذي اثير وهو فعل مضارع من اللهو منزل منزلة
المصدر وانما كان بمنزلة المصدر ليكون مفردا مطابقا للمسئول عنه المفرد وهو ما في ما تشاء
وقيل لا يكون ان يكون محمولا على حذف ان لان قوله ما تشاء سوال عما تشاء في الحال ظاهرا فينبغي
ان يكون الجواب ايضا بما تشاء في الحال لا في الاستقبال ولو كان محمولا على حذف ان لكان مستقبلا
لان ان علم الاستقبال وفيه نظر واثر اسم فاعل مضاف الى مفعول اي اثرا فعلا وانتخب امرا ماثورا
مختارا والاثير هنا بمعنى المصدر ويحتمل ان يكون فعيلا بمعنى المفعول ويكون من باب اضافة
المسمى الى اسمه اي فعلا صاحب اسم اثير واميلح اي وكتنزيل اميلح من قوله يا ما اميلح
غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر منزلة المصدر لان تصغيره راجع في المعنى الى
المصدر وقيل التصغير فيه راجع الى المتعجب منه الذي وصف بالملح فعلى هذا لا يكون الفعل منزلا
منزلة المصدر وشدن الغزال يشدن شدونا اي قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه
وقوله الضال والسمر مجرور دال على انهما صفتان لقوله من هؤليائكن وانما قال مما اميلح لانه
لو كان تصغير املح صفة لا لفعل التعجب لكان التصغير واردا على ظاهره وانما قال فيمن جعله
اي قول من جعل ما اميلح فعلا لان في افعل التعجب خلافا على ما سيجي ان شاء الله فمن جعله فعلا
يكون الفعل في ما اميلح منزلا منزلة المصدر ومن جعله اسما لا يكون بمنزلة المصدر ويكون
التصغير واردا على ظاهره ومن خواصه حرف الجر وانما اختص دخوله بالاسم لانه انما دخل
الكلام لتعدية معنى الافعال التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء بسبب اقتضاء بعض الافعال
معنى ذلك الحرف فامتنع دخوله على الاسم بعد فعل لفظا او تقديرا وجعل حرف الجر من
خواصه لا الجر لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقولهم نعم السير على بئس العير هذا اعتراض لان حرف الجر قد دخل على بئس
وهو فعل فيمن جعله اي جعل بئس الفعل لا الاسم لا في من جعله اسما لا يحتاج الى تاويل
في دخول حرف الجر عليه وسيجي بيان ذلك واجاب عنه بقوله محمول على غير مقدر فيه ذلك

ای بیس العیر فیکون واردا علی طریق الحکایة ویکون حرف الجر داخلا فی الحقیقة علی موصوف محذوف

وهذه الجملة الانشائیة مقولة له ومن خواصه حرفا التعریف وهما اللام والمیم فان اهل حمیر

قد جعلوا مکان اللام للمیم منه قوله علیه السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر واعلم ان حرف

التعریف عند سیبویه هو اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الکسر لکثرة استعمال

اللام وذلک لان التعریف والتنکیر نقیضان وللتنکیر حرف احد ساکن وهو التنوین فیجب انه یکون

للتعریف ایضا حرف واحد ساکن حملا للنقیض علی النقیض وجعلا فی طرفی الکلام تحقیقا للتنافی

بینهما وخص حرف التعریف بالاول لرجحان المعرف علی المنکر وعند الخلیل ال کهل علامة للتعریف

وانما حذفت عنده همزة القطع لکثرة الاستعمال وقال المبرد ان حرف التعریف هو الهمزة المفتوحة

وحدها وانما زیدت اللام بعدها للفرق بین همزة التعریف وهمزة الاستفهام فقوله حرفا التعریف

اشارة الی ما ذکرنا اولا ویحتمل ان یکون اشارة الی قول الخلیل ایضا لانه جعلها واحدا وانما اختصا بالاسم

لکونهما موضوعین لتعیین الذات الدال علیها اللفظ بنفسه بالمطابقة والفعل والحرف لا یدلان

علی الذات بالمطابقة وقول ابی الدقیش واشدد الهل فی جواب من قال له هل لک فی تزید کان

ذکرها عیون الضبان وهذا اعتراض لانه حرف التعریف قد دخل علی هل وهو حرف استفهام

فاجاب عنه بقوله محمول علی جعله ای جعل هل اسما ولذا شدد لامه وذلک لان الکلمة الثنائیة

اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانی منها سواء کان حرفا صحیحا او حرف

علة نحو اکثرت من الکم ومن الهو ومن اللو لتکون علی اقل اوزان المعربات واما اذا

جعلت علما لغیر اللفظ فلا یشدد ثانیها اذا کان صحیحا نحو جائنی کم ورأیت منا لئلا یلزم

بلزوم التغییر فی اللفظ والمعنی معا ولا بعد بقوله الیجدع من قوله یقول الخناء وابغض العجم

ناطقا الی ربنا صوت الحمار الیجدع یقال حمار مجدع ای مقطوع الاذن قال الزجاج اراد الذی

یجدع کما یقال الیضرب ای الذی یضرب قال ابن السراج لما احتاج الی رفع القافیة قلب الاسم فعلا وهو من

الضرورات هذا اعتراض لان یجدع فعل مضارع دخله اللام مع جوابه وهو انه لا یعتد

به لانه شاذ قبیح لا یجیء الا فی ضرورة الشعر علی ان اللام فیه لیس بحرف التعریف بل هو اسم موصول

دخل علی الفعل لمشابهته اسم الفاعل الداخلة هی علیه ومن خواصه اقسام التنوین ما عدا

تنوین الترنم وهی ما یلحق القافیة المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق وهی القافیة المتحرکة

التی تولدت من صلتها احدی حروف المد وانما سمی هذا التنوین تنوین الترنم

لانه انما جیء بها لوجود الترنم وهو ترجیع الصوت یقال ترنم بکذا ای رفع صوته مطربا

مغنیا وهذا التنوین یستعمل فی القوافی للتطرب وذلک لان حرف العلة مد فی الحلق

فاذا ابدلت منها التنوین یحصل الترنم لان التنوین غنة فی الخیشوم والغالی وهو

ما یلحق القافیة المقیدة وهی القافیة الساکنة ویسمی الغالی لخروج الشعر به

بواسطته عن الوزن کقوله وقاتم الاعماق خاوی المخترقن واصله المخترق بسکون القاف

فلما الحق التنوین به التقی ساکنان فیفتح ما قبلهما تشبیها لها بالنون الخفیفة او یکسر

لان الساکن اذا حرک حرک بالکسر فان هذین النوعین من التنوین لا یختصان بالاسم

بل یدخلان الفعل ایضا نحو قوله اقلی اللوم عاذل والعتابن وقولی ان اصبت لقد اصابن

واما الاقسام الباقیة من التنوین وهی ثلثة اقسام مختصة بالاسم الاول تنوین

التمکن وانما اختص بالاسم لانه یدل علی مکانة الاسم فی الاعراب فلا یکون الا فی الاسم

نحو زید والثانی تنوین العوض من المضاف الیه وانما اختص بالاسم لانه انما یکون

عوضا عن المضاف الیه وعوض التنوین فی المضاف والمضاف لا یکون الا اسما نحو اذ

واصله اذ کان کذا حذف المضاف الیه وعوض التنوین منه فی المضاف والثالث تنوین

التنکیر نحو صه فان التنوین فیه للتنکیر فان معناه افعل سکوتا ما واذا قلت صه بغیر

التنوین فمعناه افعل السکوت وانما اختص بالاسم لمثل ما قلنا فی اختصاص حرف التعریف به

وقوله الام علی لو ولو کنت عالما باذناب لو لم تفتنی اوائله ای الام علی تمنی الاشیاء واستعمال

لو فی الکلام ولو کنت عالما بعواقب التمنی لم تفتنی اوائله وهذا اعتراض لان التنوین دخل فیه

على الحرف وهو لو واجاب عنه بقوله لجعله اي لجعل لو اسما ولذا شدد لامه كما عرفت ومن
خواصه النداء فان حرف النداء مختص بالاسم لان المنادى لا يكون الا اسما لانه مطلوب
اقباله والمطلوب اقباله لا يكون الا ذاتا عاقلة او منزلة منزلته والا يا اسجدوا هذا
لان يا وهو حرف النداء قد دخل على فعل الامر وهو اسجدوا فاجاب عنه
بقوله محمول على حذف المنادى اي يا قوم اسجدوا فيكون يا في التقدير
داخلا على الاسم وهذا على قراءة من قرأ بتخفيف الا لا على قراءة من قرأ بتشديدها
ومن خواصه التثنية والجمع والتذكير والتانيث والوصف اي كونه
موصوفا والنسبة فان هذه الاشياء انما تكون لما يدل على الذات بالمطابقة
وهو الاسم بخلاف الفعل فانه حالة محدثة منكرة واما قولهم يضربان ويضربون
فالتثنية والجمع فيه للفاعل لا للفعل واما قوله تعالى القيا في جهنم فانه تثنية
للفعل لانه مقدر بالف الف وكذا قوله تعالى رب ارجعون جمع له لانه مقدر بارجع ارجع
ارجع والجواب ان هذا ليس بمعنى ولا جمع بل تثنية الفاعل وجمع لتكرار لفظ الفعل
للمبالغة واما الجواب عن تذكير نحو زيد ضرب وتانيث نحو هند ضربت فهو ان المراد
بكون التذكير والتانيث من خواص الاسم ان اللفظ اذا ذكرا وانث يكون التذكير
والتانيث راجعين الى معناه لا يكون ذلك اللفظ الا اسما وهما هنا ليسا براجعين
الى معنى الفعل وانما يرجعان الى فاعله ولا يرد النقض بنحو زيد ضارب وهند ضاربة مع
انهما راجعان الى الفاعل لان الفاعل في اسم الفاعل عبارة عن اسم الفاعل فيكونان
راجعين الى معناه ايضا ومن خواصه كونه مضافا واختص بالاسم لان الاضافة
اما للتعريف او التخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة
اللفظية وهي فرع على الاضافة المعنوية فلا يكون المضاف فيها ايضا الا الاسم وكونه
مضافا اليه فانه ايضا من خواص الاسم لمثل ما قلنا في كونه مضافا ما لم يكن المضاف

ظرفا لانه لو كان ظرفا يجوز ان لا يكون المضاف اليه اسما نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
وقولك اتيتك زمن الحجاج امير ويمكن ان يقال كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسم الا
الاضافية لان المضاف اليه في المثالين هو الجملة الفعلية والاسمية من حيث اللفظ ومن حيث
المعنى هو المصدر والحد والخاصة تطردان والمراد من الطرد ان يصدر الحد والخاصة
بلفظة كل ويجعل المحدود او ذو الخاصة خبرا عنه كما يقال كل لفظ دل على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فهو اسم وينعكس الاول اي الحد والمراد من العكس ان
يجعل نقيضا مما كانا كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فليس باسم
لان الحد مع المحدود الا ان احدهما مفصل والاخر مجمل فالمغايرة بينهما باعتبار ان مجموع تصو
تصورات الاجزاء غير تصور مجموع الاجزاء فلا يوجد احدهما بدون الاخر بخلاف الخاصة فانها
من حيث انها يمتنع انفكاكها عن ذي الخاصة يجب ان يكون مطردة ومن حيث انها لا يجب ان تكون
شاملة لجميع افراد ذي الخاصة لا يجب ان تكون منعكسة **ومن اصنافه** اي اصناف الاسم
اسم الجنس وهو ما وضع لمعنى من الاسماء **لان يقع على شيء وعلى ما اشبهه** في الحقيقة كالاسد
فانه موضوع لكل فرد خارجي على التبدل من غير اعتبار تعينه لان الالفاظ انما وضعت بازاء
الماهية الخارجية للاسد المتحقق لا الذهنية الا علم الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة
الذهنية للاسد المتحقق فلا يتناول غيرها وضعا فاذا اطلقت صح على فرد من الافراد
الخارجية لم يكن ذلك الاطلاق بالوضع بل بمطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي فيكون اطلاقها
على كل فرد بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس فان اطلاقه عليه بالحقيقة وهذا معنى قول
سيبويه ان اسم الجنس لواحد من الحقيقة وعلم الجنس للحقيقة المتعينة في الذهن لكن ظا
ظاهر كلام المصنف يدل على ان اسم الجنس موضوع للحقيقة فيرد هذا التعريف مدخول
فيه لدخول المعارف كلها غير العلم فيه لانه يصلح كل شيء منها للشيء ولما اشبهه فالصحيح ان يقال
على شيء لا بعينه قلت قوله على شيء يدل على هذا القيد لان التنوين فيه للتنكير وينقسم اي اسم

الجنس الى اسم عين وهو ما يقوم بنفسه والى اسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه جامدين

كرجل فانه اسم عين جامد وعلم فانه اسم معنى جامد او مشتقين كراكب فانه اسم عين مشتق

ومضروب اي معنى مضروب فانه اسم معنى مشتق ويسمى المشتق صفة والجامد غير صفة والمراد من

الصفة ما وضع لذات ما باعتبار معنى هو المقصود وبغير الصفة خلافه فيكون اسم الجنس

منقسما الى اربعة اقسام واما لفظة الكل فشاملة للكل باعتبار الاضافة ومن اصنافه العلم

وهو ما وضع وهو العلم القصدي فانه انما سمي شخص بزيد قصدا الى تعريفه والكناية

عن عدد اوصافه الخاصة وغايته الاختصار او غلبة وهو العلم الاتفاقي الذي يصير

علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل كثرة استعماله وغلبته في فرد معين من افراد

جنسه بحيث لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غيره مما يتناوله لفظه ولما كان اسم الجنس انما

يطلق على بعض افراده المعين اذا كان معرفا باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على قسمين

معرف باللام ومضاف واشار الى القسمين بقوله مع الاضافة نحو ابن عمر او مع اللام

نحو النجم لان الغلبة في فرد معين لا يتصور بدون احدهما فقوله مع الاضافة يتعلق بغلبة

لا بوضع تعلق الاستقرار او المقول لشيء بعينه اي شيء معين تعينا شخصيا او نوعيا

واحترز به عن النكرات حال كون هذا الشيء خارجا من الذهن وهو علم الشخص سواء

كان ذلك الشخص حيوانا انسانا كزيد وعمرو او غير انسان كاعوج علما لفرس او غير حيوان

كعرفات او ذهنا وهو علم الجنس كاسامة فانه موضوعه للحقيقة الذهنية للاسد وهي

شيء معين مغاير لجميع الحقائق نوعها ولم يتناول الشبيه سواء كان له شبيه كزيد

او لا كالله فانه علم للصانع وهو متعال عن الشبيه واحترز به عن المبهمات والمضمر

والمعرف باللام والاضافة فان الواضع وضعها ليطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فانه

انما وضع لشيء معين لا يتناول معينا اخر بهذا الوضع وزاد بعضهم بوضع واحد احترازا عن زيد

اذا سمي جماعة بزيد فان زيدا علم بدليل تسميتهم اياه علما مع انه يتناول الشبيه ولا

حاجة اليه لان زيدا بعد الاشتراك لا يبقى علما لانك اذا قلت رايت زيدا من الزيدين كان

معناه رايت مسمى بزيد من المسمين بزيد ولا شك ان هذا جنس لا علم واما تسميتهم علما

فعلى معنى ان العلمية قد كانت له او نقول مراده بقوله ولم يتناول الشبيه اي بهذا الوضع

وزيدا انما يتناول الشبيه بوضع ثان لا بالوضع الاول ولان ذكر التشبيه يدل على انه لو تناول

الغير لتناوله للشبيه والاشتراك المعنوي كما في سائر المعارف وزيد انما يتناول الشخص

الاخر لاجل الاشتراك اللفظي لا المعنوي فالاول وهو علم الشيء بعينه خارجا لا ذهنا منقول

وهو ما كان موضوعا لشيء قبل العلمية عن مفرد اسم عين كجعفر او عن مفرد صفة اي صفة

العين كحاتم او عن مفرد اسم معنى كفضل او عن مفرد صوت كببة وهو لقب عبد الله بن

الحارث وهو حكاية صوت الصغير في الاصل نقل ان امه قالت وهي ترقص طفلا لانكحن ببة

جارية خدبة او عن مفرد فعل ماض نحو شمر اسم او عن مفرد مضارع كيشكر او عن مفرد

امر كاصمت فانه جرد عن الضمير اي كان امر المخاطب لازم الاضمار جعل علما لبرية فيكون

مفردا وانما جرد عنه لان هذا الضمير غير داخل في الغرض اذ لا يقال للمكان اصمت انت بمعنى

اوجد السكوت مع ان الناقل في ابتداء النقل الى العلمية لم يضرب التفات الى المعنى المنقول

عنه واصله ان رجلا قال فيها لصاحبه اصمت نحويفا فسميت به بقطع همزة الوصل في الامر كقوله

اشلي سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت في اصلابها او دليل تحقق النقل وكونها منقولا

للاسما كاثمد وليدل التغيير في اللفظ على التغيير في المعنى ولذا ايضا كسر الميم من اصمت ان كان

صمت من باب نصر ويحتمل ان يكون صمت من باب ضرب ايضا وان لم يبلغنا فلذلك كسر العين

واما قوله على اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي فيحتمل ان يكون منقولا عن الفعل

مع الف الضمير ويحتمل ان يجعل الالف علامة لا ضميرا كالواو في اكلوني البراغيث او منقول

عن مركب وهو ما كان اكثر من كلمة كان بين جزئيه اسناد قبل العلمية النقل الى العلمية

من فعل وفاعل لانه مبتدا وخبر لانه غير موجود كالمنقول عن الحرف ولذا لم يذكرهما وقوله

من قبيل ظرف مستقر صفة للاسناد ولا يجوز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بمركب لفساد
المعنى نحو تابط شرا باقيا على حالته الاولى قبل التسميه ليتبع جملة صونه فان الجملة المنقولة
يجب بقاء صورة الجملة فيها بعد العلم اذا كانت جملة ثم نقلت ولو اعربت لما بقيت تلك الصورة ولان الجملة
اذا سمي بها وجب حكايتها لان كل علم مركب حكمه بعد التسمية في الاعراب والبناء حكمه قبل
التسمية ما لم يمنع مانع وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان
المقتضي للاعراب مفقود فيها وهو توارد المعاني المختلفة على المفردات او بين جزئيه اضافة
كعبد الله او ابو طالب او لم يكن بين جزئيه اسناد ولا اضافة وهو التركيب المؤثر في منع الصرف وهو ان
هذا المركب اسمان جعلا اسما واحدا كبعلبك او اسم وصوت كذلك كسيبويه ومن له علم
مفرد احتراز عن الجملة وعن المضاف فانه يجري اللقب على العلم الجملي والمضاف على انه عطف
عطف بيان له لانه اشهر او بدل ويكون قطعه بان نصب باضمار اعني او رفع على اضمار مبتدأ ولا
يجوز اضافته اما الجملة فظاهر واما المضاف فلان اضافة كليهما متعذر لان حق المضاف
ان يعتوره الاعراب لاختلاف العوامل فلو اضفتهما في موضع الرفع يجب رفعهما جميعا لانهما في
حالة الرفع فيلزم ان يكون الثاني مرفوعا باعتبار انه مضاف ومخفوضا باعتبار انه مضاف
اليه ولا يجوز اضافة احدهما دون الاخر لان كلا منهما بعض الاسم وبعض الاسم لا يضاف ولقب
وهو اي اللقب ما لا يخلو عن مدح او ذم مع كونه علما **قد يضاف علمه الى لقبه** نحو سعيد
كرز ويجوز الاجراء على ما ذكرنا وانما ترك هذا الوجه لانه ذكر الاضافة لانها امر مشكل
لانهما اسمان لذات واحد فينبغي ان يتعذر اضافة احدهما الى الاخر لتعذر ان يختص احد
بالاخر **بلا عكس** اي لا يجوز اضافة اللقب الى العلم لان اللقب اشهر لان فيه العلمية
مع شيء اخر من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغني عن الاسم والمراد من اللقب هو اللقب الذي
لا يكون صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها على ما سيجي ان شاء الله تعالى
فلا يقال ابرهيم الخليل بجر الخليل على الاضافة وانما يقال برفعه على الصفة على ارادة

محض اللفظ في الثاني اي في اللقب المضاف اليه ومحض المدلول في العلم المضاف ليتغاير
اي العلم واللقب حتى تصح الاضافة فمعنى جاءني سعيد كرز جاءني مدلول هذا اللقب ولا يجوز
ان يكون المراد من الاول اللفظ ومن الثاني المدلول لاسناد المجي الى الاول مما لا يصح اسناده
الى اللفظ من الافعال كالمجي وانما لم يذكر هذا البحث بعد الفراغ من اقسام العلم لانه
مخصوص بالعلم المنقول لا المرتجل فتكلم بعده بلا فصل وقوله ومرتجل وهو الذي
لا يكون موضوعا لشي قبل العلمية وهو عطف على قوله منقول قياسي هذا المرتجل ان وافق
العلم المرتجل زنة اصل في اسماء الاجناس ويكون واردا على قياس كلام العرب غير مخالف
له نحو عمران فانه نظير سرحان وشاذ ان خرج العلم المرتجل عن حكم نظيره اي يكون مخالفا
له في حكمه بتصحيح ما يعل مثله او باعلال ما يصح نحو مكوزة اسم رجل فان القياس ان
ان يقال مكازة كمقالة ومقامة وحيوة اسم رجل فان القياس ان يقال حية لان الواو والياء
اذا اجتمعتا والاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء وتدغم الياء في الياء ونحو داران وماهان
والقياس دوران وموهان كالجولان والطوفان وانفكاك ادغام ما يدغم مثله نحو محبب
اسم رجل وقياسه ان يقال محب بالادغام كما يقال مهب وانفتاح ما يكسر مثله فيها اي في
اسماء الاجناس كموهب بفتح الهاء والقياس كسرها لانه ليس في كلامهم مفعل فاء
واو نحو موعد من نحو وعد وانما خولف هذه الاعلام لئلا تشتبه باجناسها **والثاني** وهو
وهو العلم الذي وضع لشيء ذهنا لا خارجا **علم الجنس** وقد عرفت انه موضوع للحقيقة
الذهنية لا للافراد الخارجية سواء كان علم الجنس اسم عين بان يكون علم حقيقة
لها عين وليس المراد انه علم الحقيقة المتعينة في الذهن وهي عين لانها من حيث انها
في الذهن عرض قائم به كاسامة او اسم معنى حدث كسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى
التنزيه او اسم معنى وقت نحو غدوة فانه علم لانه غير منصرف في قولك سير على فرسه غدوة
ولو لم يكن علما لزم ان لا يكون غير منصرف لانه ليس فيه الا التانيث اللفظي وهو

لايمنع الصرف الامع العلمية واعلام الاوقات من قبيل اعلام الاجناس لامن قبيل اعلام
الاشخاص لصحة استعمالها في كل فرد كاستعمال اسامة في كل فرد ولو كانت من باب زيد
لاختصت بواحد واحتاجت في الثاني الى وضع ثان او كان علم الجنس لفظا يوزن به فان الا
الامثلة التي يوزن بها وقعت في اصطلاح النحاة اعلاما للحقائق الذهنية المطابقة لموزو
ناتها بمنزلة باب اسامة على طريق الايجاز والاختصار لانهم اذا قالوا افعل صفة لا ينصرف
علم الحكم في جميع ما يوزن به من غير اطالة بتعداد موزوناتها فافعل موضوع للهيئة المنشئة
مع حروفه وكذا غيره من الاوزان كفعلة وفعلان وانما قيد اللفظ بقوله يوزن به لان
كل لفظ يذكر ويراد لفظه من غير هذا القيد فهو علم لكنه من قبيل اعلام الاشخاص لا من
قبيل اعلام الاجناس وهو هنا بصدد الثاني وفيه نظر لان نحو ضرب من اعلام الالفاظ
المحكية الملاحظة فيها مسمى تلك الالفاظ بوجه وهو علم جنس لنحو ضرب زيد او ضرب
بكر او كان علم الجنس كناية عن الاعلام فان لها حقيقة كحقيقة الاسد فيجوز ان
يضع لها علما ايضا كفلان وفلانة فانهما كنايتان عن اعلام الاناسي ويكونان من باب اسامة
لصحة اطلاقهما كنايتين على كل علم والحاصل ان علم الجنس موضوع للحقيقة الغلبة الذ
الذهنية الكلية المتحدة في الذهن فاذا انطبق تلك الحقيقة الى افرادها الخارجية فان
كانت تلك الافراد في الخارج قائمة بنفسها يقال ان علم الجنس اسم عين وان كانت قائمة بغيرها
وكانت حدثا يقال انها اسم حدث وان كانت وقتا يقال اسم وقت وان كانت الفاظا موزونة
يقال انه لفظ يوزن به وان كانت اعلاما يقال انه كناية عن الاعلام ومن العلم سواء كان
علم شخص او علم جنس ما لزم اللام فيه كالمسمى معها اي كالذي جعل علما مع اللام مطلقا
وقيل اذا لم يكن صفة ولا مصدرا قبل العلمية نحو الله فان اللام فيه لازم لكونه
جزءا من العلم فلا يجوز حذفه ومثل العلم الغالب اي باللام فان اللام فيه ايضا لازم
سواء كان في الاصل صفة نحو الصعق فانه في الاصل صفة لكل من المخاطب المخاطبين من اصابتهم

الصاعقة ثم صار علما على خويلد بن نفيل بالاستعمال او كان اسما غير صفة نحو النجم فانه كان
اسما لكل نجم مخصوص بينهما ثم صار علما على الثريا بالاستعمال قبل التعرف على القول الثاني بين
الصعق اذا صار غالبا وبينه اذا سمي به في لزوم اللام في الاول وعدم لزومه في الثاني ان اللام في
الاول كانت في الاصل مقصودة للعهد فلزمت هنا كما لزمت في الاصل مع ارادة العهد وانها في الثاني
غير مقصودة لا مر لازم لعدم الاحتياج اليه وانما جيء بها في الاعلام التي في الاصل صفات للمح معنى
الوصفية بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسميين بها اوصافا لقصد المدح او الذم بلا
الاسم فانه اذا لم يكن اللام مقصودة فيها كالجيم من جعفر لم يؤت بها وفي الفرق على قبل نظر لجواز
ان يقال دخول اللام نظرا الى شيوعه لقصد المدح او الذم ايضا ومثل المثنى اي العلم
الذي جعل مثنى وصحيح الجمع اي العلم الذي جعل جمعا مصححا بالواو والنون او بالالف والتاء
سواء كان علم شخص او علم جنس وليس المراد المثنى والجمع اللذين جعلا علمين فان اللام في
الاول لازم دون الثاني نحو ابانين فانه علم للجبلين احدهما ابان والاخر متالع وليس بتثنية
لشيئين كل واحد منهما ابان فهو علم بلفظ التثنية وعرفات فانه وعرفة علمان لموضع في الحج
معين وليس عرفات جمع عرفة اذ ليس ثمة امكنة اسم كل واحد منها عرفة وانما لزمت
اللام في الاول لان العلم اذا اريد تثنيته وجمعه للايجاز والاختصار وهربا من تكرار اللفظ
الواحد مرارا متعددة التزموا ادخال اللام فيهما ليكون جبرانا عما ذهب عن واحد من العلمية
التثنية والجمع ودلالته على العهد كدلالة العلم لانه موضوع في الحقيقة لمعهود دال عليه
خصوصية لفظه المفرد ولما زالت الخصوصية فيهما التزم اللام فيهما للغاية في الجبران و
والدلالة على العهد نحو الزيدان والمحمدون وطلحة الطلحات والاسامتان والاسامات باعتبار
اطلاقهما على الافراد الخارجية وانما قيد الجمع بالمصحح لانه لما كان هذا الجمع اشرف جبر
اولا بالنقصان كما في غير هذا الموضع كسنون وثبون وفي عبارته تساهل لانه يلزم
ان يكون الزيدان والمحمدون علما وليس كذلك ومثل الكناية عن غير فهم العلوم اي غير

الذين من شانهم العلوم فان اللام فيها لازمة نحو الفلان والفلانة وذلك لانه لما اضطر
الى زيادة امر للفرق بين الكناية عن اعلام ذوي العلوم وبين الكناية عن اعلام غيرهم
زادوا على الكناية الثانية اللام التي لا ينافي معناها التعريف وذلك لان المعنى في الكناية في المعنى
كالنكرة ولولا امتنع صرف فلانة لما حكم بعلميتها وانما لم يعكس لان العلم في الاناسي اكثر بالنسبة
الى البهائم فكان ترك اللام فيها ادل لشهرتها ولطلب التخفيف فيما هو اكثر الاستعمال ولان علم
البهائم متاخر عن علم غير البهائم وفرع عليه ولان اعلام البهائم فيها شائبة الجنسية لقلة تعلق
الغرض باشخاصها فناسب دخول اللام عليها وفي عبارته هنا ايضا تسامح اذ صوابه ان يقال
عن اعلام غير العلوم لان الكناية كناية عن الاسامي لا عن المسميات قال الله تعالى اتخذت مع
الرسول سبيلا يا ويلتا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا **و** من العلم **ما جازت** اللام فيه **كالمعدل**
نحو الفضل **والمشتق** نحو المظفر فانه يجوز دخول اللام عليهما لما ذكرنا قبل **و** كالعلم **المأول**
بواحد من جنسه فانه اذا وقعت الشركة في التسمية بزيد لجمع من الناس صار معنى قولنا
جاءني زيد جاءني واحد من الجماعة المسمى كل واحد منهم بزيد وهو معنى شائع فادخل اللام
عليه كما ادخل على رجل لاجل الشركة ويضاف ايضا كقولك هذا الزيد اشرف من ذلك
الزيد وكقوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها وكقوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وانما قلنا لان ادخال حرف التعريف على
العلم خلاف الظاهر لعدم الحاجة اليه فيتاول بما يصحح على قاعدتهم **و** هو اي العلم المأول **قليل**
لان العلم انما وضع لشيء بعينه غير متناول لما اشبهه فاذا نكرته كان تنكيرا على خلاف وضعه
و من اصناف الاسم **المعرب** وسمي به لان فيه تبيين المعاني الطارئة على الاسم عند التركيب
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها او لان فيه ازالة فساد الالتباس من قولهم
اعرب اذا ازال العرب وهو الفساد والهمزة للسلب **و** هو في اصطلاح النحاة **ما في اخره**
احدى الحركات التي هي الفتحة والضمة والكسرة **او** احدى **الحروف** التي هي الالف والواو والياء

لفظا او تقديرا اي حال كون هذه الواحدة من الحركات او الحروف ملفوظة او مقدرة على ما سيجيء بيانه
ذلك ودخل في التعريف جميع المبنيات التي في اخرها حركة او حرف فلما قال بواسطة العامل في لفظ المتكلم
بالمعرب خرجت المبنيات ثم قسم العامل بقوله ضربين كما اذا كان العامل لفظيا مذكورا او معنى
كما اذا كان العامل معنويا او لفظيا ولكن يكون مقدرا لا مذكورا ولا باس بخروج الفعل المضارع المجزوم
من التعريف لانه بصدد تعريف المعرب من الاسم لانه في بيان اصنافه يدل عليه وجود الواو في قوله
وهو ودخل في التعريف جاءني مسلمان وان كان الالف فيه ثابتا قبل العامل لان تعيين الالف في حالة
التركيب بواسطة العامل ولا بد من القيد الذي قيدنا العامل به ليخرج عن التعريف نحو ومنا ومني اذا قيل جاءني رجل ورايت رجلا
وخرج عن التعريف بقولنا في لفظ المتكلم بالمعرب نحو منو ومنا ومني اذا قيل جاءني رجل ورايت رجلا
ومررت برجل فان هذه الحروف في اخرها وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس في لفظ المتكلم
وانما هو في لفظ غيره وكذا خرج عن التعريف نحو جاءني هذان ورايت هذين على قول من جعلهما
مبنيين لان هذان صيغة موضوعة للمرفوع وكذا هذين صيغة اخرى للمنصوب او المجرور
فلا يكون الالف والياء فيهما بواسطة العامل **والاعراب هو الذي في اخره** اي في اخر المعرب وهو
وهو الحركة او الحرف الذي بواسطة العامل واعلم ان هذا التعريف ينتقض بالتنوين في نحو جاءني
زيد فانه حرف في اخره بواسطة العامل لانه لولا العامل لما كان زيد معربا ولو لم يكن معربا لما دخله
التنوين مع انه لا يسمى هذا التنوين الاعراب وعند كثير من النحاة الاعراب هو اختلاف اخر
الكلمة فجعلوا الاعراب امرا معقولا وليس بمستقيم على هذا ان يقول انواعه رفع ونصب وجر
اذ لا يستقيم ان يكون الاختلاف جنسا لهذه الانواع واما قولهم حركات الاعراب وحروف
الاعراب فليس من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وانما هو من قبيل اضافة الاعم الى الاخص لان الحركات
والحروف قد يكون اعرابا وغير اعراب وانما لم يقل وهو الاعراب مع انه اخصر واظهر لان في قوله
والاعراب هو الذي في اخره اشارة الى رد هذا المذهب بواسطة افادة الحصر **و** المعنى المقتضي
لانواعه اي لانواع الاعراب وقوله الرفع والنصب والجر بدل من انواعه وقوله انما عليه والمفعول

والاضافة خبر قوله المقتضي واراد بالفاعلية كون الشئ فاعلا ومعمولا لان جزء النسبة به
بجعل اسم العين بمعنى المصدر كما اراد بالاضافة كون الشئ مضافا اليه فالاولى ان يقول والاضافة
اليه لان الاضافة شاملة للطرفين ومقتضي الجر كون الاسم مضافا اليه لا مضافا وانما قيل
وليس المراد منها الاشيا المنسوبة الى الفاعل والمفعول كما قالوا لان المقتضي للاعراب
هو هذه المعاني لا الاشياء المنسوبة الى الفاعل والمفعول وانما كانت هذه المعاني مقتضية
للاعراب لانه لما وقع الاسم في التركيب حصل فيه بواسطة التركيب العامل هذه المعاني
الطارية احدها على الاخر اللازمة للاسم بعد التركيب فاحتيج الى علامة يدل على كل واحد
منها وما وضع لكل معنى صيغة لئلا يلزم تكثير الصيغة من غير ضرورة ولم يكتفوا في تمييز
هذه المعاني بتمييز العوامل لانه لا يحصل التمييز بين هذه المعاني في نحو ما احسن زيدا
بنصب احسن زيدا وما احسن زيد برفعه وما احسن زيد بجره فانه لو جرد زيد
عن الاعراب لا يتميز هذه المعاني فيه بمجرد العامل فجعل الحركات التي هي اجزاء حروف
اللين التي هي اخف الحروف او نفس هذه الحروف دليلا عليها **وكل من الثلاثة الاولى** التي
هي الرفع والنصب والجر **علم** اي علامة **لكل من الثلث الاخرى ولاء** اي متابعة فالرفع
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة وذلك انما يحكم التناسب بين كل
واحد من هذه المعاني وبين هذه الحركات لتحقق الفاعلية لانها اقوى في الاعتبار
من المفعولية لان الفاعل مما لا يستغنى عنه وقوة الرفع في الاصل لانه من الشفتين و
يحتاج في النطق الى تحريك عضوين وضعف المفعولية لان المفعول فضلة يتم الكلام
بدونها وضعف النصب لكونه من اقصى الحلق وكون الاضافة بين بين لوقوع
المضاف اليه مرة فاعلا واخرى مفعولا وكذلك الجر بين بين لانه من وسط الحنك واما
بطريق التعادل لاختصاص الاقل وهو الفاعل لانه واحد ليس الا بالاقوى وهو
الرفع ليكون قلته مقاومة لثقله واختصاص الاكثر وهو المفعول فانه يكون واحدا

فصاعدا الى خمسة بالاضعف وهو النصب ليكون كثرته موازنة لخفته ومقوم المعنى
المقتضي للاعراب من الفاعلية والمفعولية والاضافة **العامل** اي عامل الاسم سواء كان لفظيا
او معنويا لانه يحصل به بخلاف عامل الفعل فانه ليس بمقوم له وهو من قوم اذا سوى بها
وكان زيدا قبل دخول جاء ممنوع فاعليته فاذا دخل جاء تسويت وخرجت من القوة الى الفعل
وكذلك العامل المعنوي فان التجرد للاسناد امر معنوي يحصل كون المبتدأ مسند اليه
والخبر مسندا **والاعراب لفظي وهو** اي الاعراب اللفظي **بالضمة رفعا** اي مع الضمة
في حالة الرفع او بالضمة رفعه وكذا قوله **والفتحة نصبا والكسرة جرا في المفرد** واحترز
به عن التثنية والجمع فان اعرابهما بالحروف **وفي الجمع المكسر** وهو ما تغير بناء واحده كرجال
واحترز به عن الجمع السالم فان اعرابه بالحروف **المنصرفين** احترازا عن المفرد والجمع المكسر
غير المنصرفين كاحمد ومساجد فان جرهما ليس بالكسر نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا
ورجالا ومررت بزيد ورجال وانما قدم هذا القسم لاستيفائه الحركات الثلث كل واحد منها
في محلها **وهو بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فيما لا ينصرف** نحو جاءني احمد ورأيت احمد
ومررت باحمد فجره واقع على خلاف الاصل وذلك لان غير المنصرف لمشابهته الفعل حذف
لاجل المشابهة منه الكسر الذي لا يوجد واعلم ان المنصرف ماخوذ من الصرف وهو
اللبن الخالص الحادث المنصرف خلص من شبه الحرف ومن شبه الفعل وقيل انه ماخوذ
من الصريف وهو الصوت لان في اخره تنوينا وهو غنة في الخيشوم وقيل من الانصراف وهو
الرجوع والاسما المعربة على قسمين قسم اقبل على الفعل فمنع ما منع من الفعل وقسم انصرف عنه
وهو المنصرف **وهو بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا في الجمع المؤنث السالم** وهو
ما لحق باخره الف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات او لمذكر كديمات وسواء لم يتغير بناء
واحده كما ذكرنا من المثال او تغير نحو غرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة
جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فنصبه على خلاف الاصل وذلك لانه لما كان في

على الجمع المذكر السالم ونصبه محمول على جره على ما سياتي حمل نصب جمع المؤنث السالم ايضا على جره

اجراء للفرع على وتيرة الاصل وان كان الاصل معربا بالحروف لان الاصل في الاعراب بالحركات

وانما اعرب الاصل هنا بالحروف لعلة فافهم في الفرع **وهو بالفتحة نصبا** في المنقوص الذي

في اخره ياء قبلها كسرة نحو رايت القاضي **وهو بالكسرة جرا في نحو غلامي** ورجالي من المغلوط

والجمع الذي اعرابه بالحركة المضاف الى ياء المتكلم على راي لبعض النحاة فانه جعل اعرابه لفظا

في حال الجر نظرا الى الكسرة الظاهرة وعند بعض اخرهم انه مبني على الكسر لاجل اضافته الى ياء

المتكلم المبني وسيجي بيان مذهب الاصح فيه **وهو بالواو والالف والياء رفعا ونصبا**

وجرا اي مع الواو في حالة الرفع والالف في حالة النصب والياء في حالة الجر **في الاسماء الستة**

المكبرة احتراز عن المصغرة فان اعرابها كاعراب المفرد المنصرف نحو جاءني اخيك ورايت اخيك

ومررت باخيك لان الياء اذا كان ما قبلها ساكنا يحتمل الحركات الثلث وان كان ياء **المضافة** اي

احتراز عن غير مضافة نحو اب واخ فان اعرابهما بالحركة **الى غير ياء المتكلم** احتراز عن مضافة الى ياء

المتكلم نحو اخي فان فيه الخلاف المذكور وكان عليه ان يقول الواحدة لانها لو ثنيت او جمعت كان

اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت

فروعا على الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف من حروف العلة كحركتين فلما استبد المثنى

والمجموع المتفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من بين المفردات هذه الاسماء

وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي

هي الاقوى وخصوا هذه الاسماء لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى

كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا حال الاضافة لظهور تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة مع صلاحية لام بعضها وعين الاخر ان يقوم مقام الحركات ومع علم حرف فيها بدل

من اللام والعين **وهو بالالف رفعا والياء** المفتوحة ما قبلها **جرا ونصبا في التثنية وفي**

اثنين فان اعرابه كاعراب التثنية لكن وضعه وضعها اذ هو لفظ لكل اثنان واسمان لانه

من المثنى ومعناه معناها لكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يثبت للمفرد اثن **وفي كلا**

حال كونه مضافا الى مضمر من متكلم ومخاطب وغايب نحو كلاهما وكلاكما وكلانا فان اعرابه

كاعراب التثنية لشدة شبهه بها لفظا لكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز

عنها بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى ولانه لا يضاف الا اليها فيكتسي حكم التثنية

منها وخصوا ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب كونه تاكيدا

للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل هو افقا لمتبوعه في الاعراب بالحروف ثم اطرد ذلك

في المضاف الى المتكلم والمخاطب واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا

يقال جاءني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا نظرا

الى كونه مفرد اللفظ ولذا قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها بافراد المضمر نظرا الى لفظ كلتا

وهو بالواو رفعا والياء جرا ونصبا في الجمع على حد التثنية وهو الجمع السالم فانه يسلم

بناء الواحد فيه كما سلم في المثنى ولان الواو والنون فيه كالالف والنون في المثنى

في انه الزائدين فيهما جاء بعد تمام صيغة المفرد **وفي اولو** فانه وضعه وضع جمع السلامة

وليس به لانه لم يات اول في المفرد فجعل اعرابه كاعرابه **وفي عشرين واخواتها** من ثلثين

الى تسعين فانها ليست بجمع السلامة ولكنها موضوعه وضعها وانما جعل اعراب المثنى

والجمع السلامة بالحروف لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف متفرع على الاعراب

بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل مع ان في اخرهما حروفا فتصلح لان تكون اعرابا

وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف التي تصلح

للاعراب ثلثة فاختص الالف بالتثنية لان الالف تطرد زيادتها في التثنية علامة لها نحو

ضربا والواو بالجمع لاطراد زيادتها علامة للجمع نحو ضربوا وذلك لمناسبة الالف التي هي اخف الحروف

للتثنية التي هي اكثر من الجمع لاشتراك العقلاء وغيرها فيها ومناسبة الواو التي هي اثقل

حروف العلة بالجمع الذي هو اقل لاختصاص هذا الجمع باولي العلم ولما جعل الالف

والواو علامتيهما وكان اول انواع الاعراب الرفع لانه علامة العمدة جعلا علامتين
للرفع فيهما ايضا ولم يبق من حروف العلة الا اليا وكان الجر اولى بها فقلبت الالف
في المثنى والواو في الجمع يا وجعلت علامة للجر وحمل النصب على الجر لاشتراكهما في كونهما
علامتي الفضلات وفي المعنى نحو مررت بزيد وجئت زيدا او في الكناية نحو مررت بك وراءيتك وترك
ما قبل الياء في المثنى على الفتحة التي كانت عليها قبل اعرابه لان ما قبل الياء الساكنة غير مستثقلة
وقلبت الضمة في الجمع كسرة لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة وكسر النون في المثنى لانه ساكن
في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسرة وفتح في الجمع للفرق بينهما حيث يتحد صيغتاهما في بعض
الاسماء المعتلة نحو المرامين والمصطفين او تقديري عطف على قوله لفظي ولفظ التقديري
انما يستعمل حيث استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر فيها لتعذر على الحرف الاخير كما في المقصود
او لاستثقاله كما في المنقوص فيتعذر الاعراب فيه ولفظ المحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة
الاعراب لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من المعربات لظهر فيه الاعراب
فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع عنه في التقديري فانه حرفه الاخير
وهو اي الاعراب التقديري بالحركة احوالا اي في جميع الاحوال الثلث في المقصور اي فيما اخره
الف مقصورة سواء كانت الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا وحبلى او لا نحو عصا فان اعرابه متعذر
لفظا اذ لا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا لتوارد الحركات على ما قبله حيث كان الالف متعذرا
ويسمى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من ظهور القصر المنع وفي نحو غلامي فان
اعرابه متعذر في جميع الاحوال على الاصح لكون الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل
الاعراب مشتغلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل
الحرف الواحد حركتين متماثلتين او مختلفتين وفيه نظر لجواز ان يجعل الكسرة المجتلبة لاجل الياء
علامة للاعراب ايضا كما يجعل الالف المجتلبة لاجل التثنية نحو مسلمان علامة للاعراب ايضا وفي النظر
نظر لانه يلزم ان لا يبقى الكسرة بتعاقب العوامل كما لا يبقى الالف في المثنى بتعاقبها او الاعراب التقديري
بالحركة رفعا وجرا في المنقوص

المذكور نحو القاضي وذلك لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة على الياء في حال الرفع
واستثقال اجتماع ثلث كسرات على الياء في حالة الجر مع ان الضمة والكسرة ليستا بعارضتين للياء
او الاعراب التقديري بالحرف رفعا في نحو مسلمي اي في الجمع بالواو والنون المضاف الى ياء المتكلم فان
الياء عن الواو اذ اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء فيه والسابقة منهما ساكنة فقلبت
الواو ياء ثم ابدلت الضمة كسرة لقرب الضمة من الطرف الذي هو محل التغيير فالواو التي هي علامة
الرفع مقدرة فيه فيكون اعرابه في حال الرفع بالحرف تقديرا بخلاف حالة الجر والنصب فان اعرابه
فيهما لفظي لوجود الياء التي هي علامة الجر والنصب فيهما منع صرف الاسم علتان من تسع تسمية
كل واحدة منها علة مجاز لانها جزء العلة وليس بعلة تامة اذ لا يصير الاسم غير منصرف الا باجتماع
علتين منها او بوجود واحدة تقوم مقامهما وليس المراد من العلة عند النحاة ما هو المراد عند
غيرهم من كونها موجبة ومؤثرة بل المراد منها انها اذا حصلت في الكلام يجب على المتكلم ان يختار معه
ما يناسبه من الاحكام او واحدة عطف على قوله علتان باعتبار المعنى لا باعتبار الاشتراك في
العامل المذكور منها اي من التسع يعني تكرر فانها تمنع الاسم الصرف كما انهما تمنعانه كالجمع الا
الاقصى فانه جمع مخصوص صيغته بالجمعية فكونه جمعا سبب وكونه لا نظير له في الجمعية جمع اخر فالسبب الثاني فيه هو تكرر
في نفسه لا سبب اخر مخالف له والف التانيث المقصورة والممدودة فان الالف يكون سببا كالتاء ولزومها من حيث
ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تانيث اخر فههنا تانيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو
لزومها امتنع الاسم عند اجتماع العلتين فيها او تكرر واحدة من التنوين الذي هو للتمكن لفظا وان كان في الحكم
ثابتا ومن ثمه يقال عندي مكاييل برا ومثاقيل ذهبا فالتنوين في مكاييل مقدر لانه نصب برا على التمييز وانما ينصب
الاسم على التمييز اذا كان تاما باحد الاشياء منها التنوين لفظا او تقديرا وذلك لانه اجتمع فيه ذلك شابه الفعل
مشابهة ضعيفة باعتبار ان كل واحد من التسع متفرعة على الاصل على ما يذكر من بعد كما ان الفعل متفرع على
الاسم فان الاشتقاق احد ومنه لهذه المشابهة علامة تمكنه وهو التنوين بالاصالة وانما لم يبن الاسم بهذه المشابهة للفعل
كما بني الاسم الذي شابه الحرف كالموصولات فانها بنيت لاحتياجها الى غيرها كالحرف ولان الحرف راسخ في البناء لانه لم يوجد

فرد من افراده حصرا بخلاف الفعل فان امره في البنا ضعيف بسبب تطفل المضارع على الاسم في
الاعراب فلم يبن من الاسما التي تشابه الفعل الا ما كان معناه معنى الفعل كاسما الافعال ومن
الجر تبعا للتنوين في السقوط عند اكثرهم وذلك ليعلم ان سقوط التنوين لمنع الصرف لا لغيره
فانه قد يحذف وحدها لا لمنع الصرف كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فجعل تابعا
له ايذانا بان التنوين انما سقط لمنع الصرف وخص الجر بذلك للمناسبة بينهما لانه قام مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة ومن ثمه اي ومن اجل ان امتناع الاسم من الجر تبع لامتناعه من التنوين
ينجر بالكسر الاسم المجتمع فيه العلتان او الواحدة المتكررة ان امن التنوين بدخول اللام او بوجود
الاضافة وذلك لان التنوين قد خرج عن حيز الوجود لسقوطه بسبب اللام والاضافة فلا يتصور
سقوط التنوين لمنع الصرف فلم يصح سقوط التابع له ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان الاسم
اذا دخله اللام او الاضافة خرج عن شبه الفعل وصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول
ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما سقط منه لاجل المشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يمكن
عوده مع وجود اللام والاضافة فلا يعود فالصواب على هذا ان يقول ومن ثمه يجر في حال الضرورة
الى اعادة التنوين وذلك لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في السقوط لما يعود في حال الضرورة الى اعادة
التنوين لا الى اعادة الجر وقوله اعد ذكر نعمان لنا فان مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة ولا
ولا حاجة هنا الى اعادة الجر لاستقامة الوزن باعادة التنوين وحده فمنها اي من التسع العلمية
وهي متفرعة على التنكير لان كل ما كان معرفة كان مجهولا اولا ثم يعرف بنوع التعريف وانما كان المعتبر
في باب منع الصرف هو العلمية من جملة اقسام المعارف الخمس لانه لا مدخل للمضمرات والمبهمات
في هذا الباب لبنائهما وكذلك لا مدخل للمعرف باللام والاضافة فيه لانه يجعل غير المنصرف منصرفا
على قول او لا يظهر فيه حكم غير المنصرف على اخر وقد اعتبر الخليل في منع الصرف تعريف الاضافة فانه
قال ان اجمع غير منصرف لوزن الفعل والتعريف الاضافي وقال الاصل في قولك قرات الكتاب اجمع
اي اجمعه فاعتبر التعريف الاضافي عند حذف المضاف اليه والوصف وهو كون الاسم موضوعا لذات

17

باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال الشي متاخرة عن ذاته
وشرطه الناصل اي شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع وصفا سواء لم يغلب عليه الاسمية
نحو احمر او غلبت بمعنى ان يكون في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها
اشهر بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه الى قرينة بخلاف ساير ما كان واقعا عليه كاسود فانه كان
في اصل الوضع عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج في استعماله
فيها الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف ساير السود فانه يحتاج في استعماله في كل
في كل واحد منها الى قرينة نحو ليل اسود وعندي اسود من الرجال جمعها اي يكون
وصفا في الاصل ما لحقيقة لا على التوهم كما في اجدل واخيل وافعى على ما نقل من سيبويه ان قوما
تركوا صرفها لتوهم معنى الوصف فيها على ما قيل ان الاجدل وهو الصقر ماخوذ من الجدل وهو القوة
والاخيل وهو طاير ذو الوان ماخوذ من الخيلان جمع خال والافعى هو الحية الخبيثة ماخوذة من فعوة
السم اي شدته لكن منع صرفها ضعيف لانه لم يتحقق كونها اوصافا في الاصل جزما وللتضاد
بينهما معنى اي بين العلمية الدالة على الخصوص وعدم الشركة وبين الوصف الدال على
العموم والشركة لا يجتمعان في اسم واحد لمنع الصرف والعدل وهو متفرع على المعدول عنه
وهو الخروج اي خروج الاسم عن الاصل اي عن الصيغة الاصلية الى اخرى او عن اصل
استعماله خروجا تحقيقا ان لم يتوقف عدليته على منع الصرف اي يدل دليل غير منع الصرف
على عدليته ولم يقل بها اي بالعدلية بتبع الاخوات اذ لو كان الدليل على عدليته هو منع صرفه
او يقال انه عدل حملا على اخواته لم يكن العدل فيه تحقيقا بل تقديريا كما في اخر وهو جمع اخرى تانيث
اخر وهو افعل التفضيل وكان معنى جاءني زيد ورجل اخر في الاصل رجل اشد تاخرا من زيد
في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فانه معدول عن الاخر عند بعضهم فالدليل على انه
معدول عن الاخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لوجب ان يقال بنسوة اخر او وزن
افعل لان افعل ما دام مع من ظاهرة او مقدرة يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة

لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره وههنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا ان يكون اصله
الجمع المعرّف باللام او معدول عن اخر من عند بعض اخر منهم قال ان قياس افعل التفضيل
اذا تجرّد عن اللام والاضافة ان يستعمل مع من ويفرد لفظه في الاحوال ولما كان اخر مجردا
عنهما وليس مع من علمنا انه معدول عن اخر من وفيه ضعف لان آخر لا يجب فيه المطابقة لمن هو له
فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام ولا يلزم تعريفه ان كان معدولا عن
كما لزم التعريف في امس المعدول من الامس لان امس متضمن للام ولذا بني بخلاف اخر فانه غير
متضمن له ومثل جمع واخواته نحو كتع وبصع وبتع فانه معدول عن جمع مسكن على راي لانه جمع جمعاء
وقياس جمع فعلاء ان يجمع على فعل كحمراء حمر او معدول عن جماعي على الراي الاصح وهو راي الفارسي وذلك
لانه ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل هو قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع
مجموع على اجمعون لا على جمع فجمعاء بمنزلة فعلاء اسما وقياس جمع فعلاء اسما فعالى بفتح اللام وكسرها
وفعلاوات ايضا كصحارى وصحراوات فيكون جمع معدولا عن جماعي او جمعاوات او نحو ذلك تقديرا
ان توقفت عدليته على منع الصرف اي لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف او قيل بها اي بعدليته تبعا
وحملا على اخواته ومن ثمه اي ومن اجل توقف العدلية في العدل التقديري على منع الصرف او الحمل على
الاخوات قيل بها اي بالعدلية في عمر فانه لم يوجد الاعلاما غير منصرف ولم يكن فيه تقدير سبب اخر مع
العلمية سوى العدل تقدر العدل فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب
واحد فقيل انه عدل من عامر علما وانما قلنا انه لا يمكن تقدير سبب اخر فيه سوى العدل لان عمر
لا وزن الفعل ولا الالف والنون ولا يجتمع العلمية مع الوصف كما عرفت وفي قطام والمراد به ما كان على وزن
فعال مما هو علم اعيان مؤنثة في اكثر تميم فان باب قطام غير منصرف عندهم وانما قدر العدل فيه عندهم
وان لم يكن محتاجا اليه لان قطام غير منصرف للتانيث والعلمية لانه من باب حضار الذي وجب عندهم
تقدير العدل فيه تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء الذي هو سبب الامالة المطلوبة فيما فيه الراء
لثقل التكرير فانه اذا غير لم يكسر واذا بني كسرها لوا اذا امتنع الاسم من الصرف لسببين بني لثلاثة اسباب
تقدر فيه العدل لذلك

واذا

واذا قدر فيه فقدر فيما لم يكن فيه الراء طردا للباب واما عند اهل الحجاز فانه وان كان معدولا ايضا
الا انهم لم يقولوا انه معدول تبعا لاخواته لان الموجب لتقديرهم كونه معدولا عندهم وهو البناء ثابت
فلم يكن عدليته للحمل وليس ايضا غير منصرف عندهم لكونه مبنيا فلا يكون العدل فيه على مذهبهم
من هذا الباب فلذلك قال في اكثر بني تميم وفي قوله اكثر اشارة الى ان بعضا منهم وافق الحجاز ومن ثمه
لم يقل بالعدلية في لبد وهو اسم للنسر المعروف وان كان علما وعلى وزن فعل لانه منصرف فلا يلزم ما يتوقف
العدلية عليه من عدم الانصراف لوجود فيه حتى يقال انه معدول وزن الفعل وهو فرع وزن
الاسم لان اوزان الاسماء مخالفة لاوزان الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعا بالنسبة الى
اوزانها لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع اخر مما يختص به اي بالفعل ولا يوجد
في الاسماء الا منقولا من الفعل او مرتجلا للعلمية او اعجميا فان الوزن اذا كان مختصا بالفعل لا يوجد
في الاسم الا على احد هذه الوجوه كفعّل بالتشديد فانه مختص بالفعل وفعل بضم الفاء وكسر العين بالتخفيف
والتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكانفعل وافتعل واستفعل فانها من ابنية الافعال فبذّر اسم
ماء وخضّم اسم رجل منقول من الفعل وشلّم اسم مدينة بيت المقدس مرتجل وبقّم اسم صبغ معروف اعجمي
اذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة لانه اسم جنس او يكون في اوله اي يكون اول وزن الفعل
الذي في الاسم احدى زوائد المضارع فان هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صار لها اشد
اختصاص به فيضاف الوزن بسبب ذلك الى الفعل وان لم يكن غالبا عليه وقوله هذا اولى من قول غيره
او يغلب اي يغلب هذا الوزن الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم لانه لا اعتبار بالغلبة في وزن
الفعل في باب منع الصرف لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يجيء الماضي منه
فاعل ولو كان الاعتبار بالغلبة لوجب منع صرف خاتم اذا سمي به مع انه منصرف بالاتفاق على ان الغلبة في افعل في
الافعال غير ظاهرة لمجيء افعل التفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون وخلق ومنهما يجيء افعل فعلاء مع مجيء افعل
في الاسماء من غيرهما كاجدل واخيل غير قابل للتاء لان الوزن بلحوق التاء يخرج من وزن الفعل لان الفعل لا يلحقه
التاء فلذلك انصرف يعمل لجواز لحوق التاء به كيعملة اللاحقة المتحركة قياسا للفرق بين المذكر والمؤنث

به عن اسود فانه جاء فيه اسودة بالتاء للحية الانثى مع انه وزن معتبر في منع الصرف لان الحروف
التابه لبس بقياس وانما دخله التاء بعد غلبة الاسمية عليه وكان عليه ان يقيد الوزن
بكونه وزنا لازما احترازا عن امرئ وابنم علمين لانهما في حالة الرفع كاخرج وفي حالة النصب كاعلم وفي
حالة الجر كاضرب فلا يمنع الصرف في لغة من اتبع حركة ما قبل الاخر للاخر لا في لغة من التزم فتح ما قبل
الاخر فيهما فيكونان غير منصرف اذا جعلا علمين وبكونه لم يخرجه الى شبه الاسم سكون تخفيف احترازا
من كوزد وقيل فانه اذا جعل علما كان منصرفا لان كل واحد من الاعلال والادغام يخرجه الى شبه
الاسم فصار مد وقيل **ولاختلاف اوزانهما** اي اوزان الفعل واوزان العدل اذ العدل لا يكون
الا في هذه الاوزان وهي فعال ومفعل كثلث ومثلث وفعل كسحر وفعل كامس وفعل كاخر
وفعال كقطام بحسب الاستقراء وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف **لا يجتمعان** اي العدل والوزن في اسم غير منصرف **العجمة** وهي كون الكلمة من غير اوضاع
العرب وهي متفرعة على العربية لان لغة كل قوم عندهم متقدمة على ما يأخذونه من غيرهم **شرطها**
العلمية قبل الانتقال الى اللغة العربية وليس هذا بشرط بل الشرط ان يكون في اول استعمالها
في كلام العرب سواء كانت قبل استعمالها فيه علما ايضا كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم
اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علما لراوي نافع وهو عيسى بحون قرانه وانما اشترط هذا لانها اذا
وقعت العجمة في كلام العرب ويكون علما امتنعت من دخول اللام والاضافة عليها فتمنع من التنوين ايضا
لكونه معاقبا لهما ومنعت من الكسر ايضا تبعا له اما اذا لم يقع في اول استعمالها في كلامهم علما
فيجوز دخول اللام والاضافة عليها فلا يمنع من التنوين فتتقبل مع الجر فان جعل بعد ذلك علما
كانت بمنزلة انك جعلت الكلمة العربية علما **و**شرطها ايضا في كونها علة **تحرك الاوسط** نحو لمك
او الزيادة على الثلثة كابراهيم واعلم ان تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة عند سيبويه واكثر
النحويين فنحو لمك منصرف وجوبا كنوح وذلك لان تحركه في المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه
مقام السادس مسد علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة علامة لا يسد تحركه مسدها بل العجمة

بمجرد كونها على ثلثة احرف سواء سكن وسطها او لا شابهت كلام العرب وبعد كانها خارجة
عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد التانيث وهو فرع على التذكير لان رتبة المذكر
قبل رتبة المؤنث ولاحتياج المؤنث الى زيادة علامة بخلاف المذكر بالتاء لا بالالف لانه لا شرط له
لفظا اي حال كون التاء ملفوظة او معنى وتقديرا شرطه العلمية وانما اشترطت العلمية اما في التانيث
بالتاء لفظا فلان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وهي لا تجيء بهذا المعنى في الصفات
والاسماء الا غير لازمة نحو ضاربة وضارب وامرأة وامرء واما بالتاء تقديرا فلان حكم
المقدر عندهم حكم الملفوظ والملفوظ شرطه العلمية وهو اي التانيث لفظا او معنى مع العلمية
واجب التاثير في منع الصرف الا في المؤنث الثلاثي المعنوي الساكن الاوسط وضعا نحو هند اوله
واعلالا نحو دار علما بغير العجمة فان التانيث فيه غير واجب التاثير بل يجوز فيه عدم الصرف
بوجود السببين والصرف كذا اذا كانت ثنائيا نحو يد علما الضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم
النايب عن التاء وهو الحرف الرابع وعدم النايب عن الغايب وهو حركة الاوسط واحترز
بالثلاثي عن نحو سعاد فان التانيث فيه واجب التاثير لان الحرف الرابع فيه قايم مقام التاء
وبالمعنوي عن اللفظي نحو شاة علما فان التانيث فيه مؤثر وجوبا وان كان ساكن الاوسط
وبالساكن الوسط عن المتحرك نحو قدم اسم امرأة فان جميع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء
المقدر وقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء واعلم ان الزيادة على ثلثة
احرف يجوز ان يكون لفظا ويجوز ان يكون تقديرا يمكن التلفظ به نحو جيل فان اصله
جيئل وهو علم للضبع والضبع مؤنثة فان سمي به مذكر كان غير منصرف مع انه ثلاثي في
اللفظ لانه رباعي في التقدير يمكن التلفظ به اما اذا لم يمكن التلفظ به وان كان رباعيا في التقدير
فلا يكون غير منصرف نحو قدم علما لمذكر واحترز بقوله بغير العجمة عما فيه العجمة نحو
ماه فان العجمة تقوي السببين حتى صار تاثيرهما في عدم الصرف واجبا وانما اختص العجمة
بذلك من بين ساير الاسباب لان وزن الفعل والعدل لا يكونان في الثلاثي الساكن الحشو

الاستقرار او الوصف لا يجامع العلمية والتركيب والجمع لموثر في هذا الباب والالف والنون.

والف التانيث يخرجه عن كونه على ثلثة احرف فلم يبق الا العجمة **فان سمي بالمعنوي مذكر**

فالزيادة كالتاء اي فشرطه الزيادة على الثلثة كما ان ما فيه التاء زايد عليها غالبا فسقر

اسم رجل منصرف لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود التاء فيه ولا السادس مسدها و

هو الحرف الرابع بخلاف سعاد فانه غير منصرف وان كان علما لمذكر لان فيه تاء مقدرة

وحرفا سادا مسدها فيكون بمنزلة ما فيه التاء ظاهرة لحجة وانما لا يكون الحرف الرابع قايما

مقام التاء لان التاء في كلامهم انما تزاد غالبا رابعة فصاعدا لا ثالثة حتى يسد الثالث مسدها والى

هذا المعنى اشار بقوله كالتاء واعلم انه يشترط فيه ايضا ان لا يكون منقولا عن المذكر في الاصل

وان لا يكون تانيثه محتاجا الى التاويل غير لازم لان رباب اسم امراة اذا سمي به مذكر انصرف لانه قبل

تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا كل جمع مكسر خال عن علامة التانيث نحو رجال

فانه لو سمي به مذكر انصرف لان تانيثه لاجل تاويله بالجماعة وهو تاويل غير لازم لجواز ان يوول

بالجمع فيكون مذكرا **التركيب** وهو فرع على الافراد **جعل كلمتين ما كان** اي لم يكن **بينهما**

نسبة من اضافة او اسناد لانه لو كان التركيب بالاضافة او الاسناد وجب بقاء الكلمتين

على حالهما قبل العلمية فلا يمكن جعل المركب معربا غير منصرف لان الحرف الاخير مشتغل بالحركة

التي كانت عليها اعرابية وبنائية او بالسكون الذي كان كذلك ولا كان الثاني صوتا لانه لو كان

الثاني صوتا لكان المركب مبنيا لا مدخل له في باب منع الصرف نحو سيبويه ولا الثاني متضمنا للحرف

قبل العلمية لانه لو كان متضمنا له قبلها لا يجب عدم انصرافه نحو خمسة عشر علما فانه جاز اعرابه

مع منع الصرف وجاز بناوه على الفتحة لتضمنه الحرف قبلها وفي عبارته ان الثاني متضمن للحرف نسامح

لان المركب مشتمل على معنى اسم وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا احد جزئيه الا ان الجزء لما قدر في الثاني قال انه

متضمن للحرف فوله علما معمول ثان لجعل فان التركيب بالعلمية صار لازما ولم يكن قبلها في معرض الانفكاك

الالف والنون المضارعتان ههنا فرعا الالف التانيث او فرعان على ما زيد عليه **لالفي التانيث** وهما الهمزة المنقلبة

عن الف التانيث في نحو صحراء والالف المزيدة قبلها والهمزة التي هي للتانيث دون الالف قبلها لانها

في الاصل صحراى زيدت قبل هذه الالف الف للمد والبناء وقلبت الثانية همزة الا انهما لما

زيدتا معا ولم يفارق احدهما الاخرى نسبتا جميعا الى التانيث على طريق التغليب لزيادتهما معا

في الاخر كزيادة الفي التانيث كذلك وعدم قبول التاء فانهما لا يقبلان التاء كما ان الفي التانيث كذلك

وغير ذلك لكون صيغة ما فيه الالف والنون مغيرة عن صيغة مونثه نحو سكران وسكرى كما ان

صيغة ما فيه التانيث مغيرة عن صيغة مذكره نحو احمر حمراء ولكون الزايد الاول منهما الفا وكتساوي

الصدرين منهما في الوزن فان سكر من سكران مثل حمر من حمراء لكن الوجه الضروري للمشابهة

بحيث لا يوثر ان بدونه وهو عدم قبول التاء ولذا انصرف ندمان مع وجود بعض هذه الوجوه

من المشابهة فيه اي كانا اي الالف والنون مع المزيد فيه اسما لا صفة فشرطه اي فشرط

الاسم الذي فيه الالف والنون **العلمية** لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف **او** كانا

مع المزيد فيه **وصفا فانتفاء التاء** اي فشرطه انتفاء فعلانة **او** شرطه **وجود فعلى والغرض**

من شرط وجود فعلى **الانتفاء** اي انتفاء التاء اي ليس هذا الشرط مقصودا بذاته بل

الغرض منه انتفاء التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني

اسد فانهم يقولون سكرانة ويصرفون مذكرها ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا

بذاته وذلك لانه يحصل به اختلاف صيغتي المذكر والمونث فيهما وهذا احد وجوه المشابهة

المعتد بها **الجمع** وهو فرع على الواحد شرطه ان يوازن مفاعيل بان لا يكون قبل الفه حرفان اولهما

مفتوحة وبعدها ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وبخاتي وذلك لانه لو كان اوسطها

متحركا يكون منصرفا نحو ملايكة لمشابهته المفرد نحو كراهية لفظا من حيث الموازنة ومعنى

فان المصدر يحتمل القلة والكثرة كالجمع وينبغي ان لا يكون صيغة الجمع حصلت لعروض يا النسبة

في الجمع نحو حوالي فانه منصرف بخلاف بخاتي في جمع بختي لعدم عروضها في الجمع **او** يوازن **مفاعل**

مما كان قبل الفه حرفان اولهما مفتوح وبعدهما حرفان او لهما متحرك سواء ادغم احدهما في الاخر

او لاغو دوات ومساجد واما عبالّ جمع عبالة على حذف تمر ونمر وحمار جمع حمار فصرف فان لان الساكن فيه بعد الالف لاحظ له في الحركة لا لفظا ولا تقديرا اللهم الا اذا اريد بحمار جمع التكسير فانه يكون غير منصرف لفظا او تقديرا اى موازنة ملفوظة او موازنة مقدرة كجوار اى ما كان ناقصا من هذا الجمع رفعا وجرا فان سيبويه قدم الاعلال على منع الصرف لان سبب الاعلال قوى وهو الاستثقال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية وكان اصله جوارى سكنت اليا للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت اليا ثم لما كان صيغة الجمع ثابتة تقديرا لان كل ما حذف لاعلال موجب كان بمنزلة الباقي حذف تنوين التمكن منه لعدم الصرف وجئ بالتنوين العوض حذرا من رجوع اليا بسبب زوال التقاء الساكنين فى اسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا على ابنا ممتد ومعنى لكونه جمعا متصفا بالفرعية فان كسرة الراء من نحو جوار فى حال الرفع وكون الاعلال غير مخل بالوزن اى بوزن الكلمة سواء كان وزن الفعل او وزن الجمع او وزن غيرهما لا

لامتناع احوى من الصرف مع اعلال لانه فى الاصل احوى قلبت اليا الفا وحذف الالف لالتقاء الساكنين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف ولو كان الاعلال مخلا بالوزن ينبغى ان يكون احوى منصرفا لكنه لما قالوا احوى بعدم التنوين ورجوع الالف علمنا انه غير منصرف وان الاعلال غير مخل ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون عدم انصرافه لاجل ان الهمزة فى اوله تنبيه على الوزن وان زال الوزن بالاعلال كما فى نحو يجد ويرى فانه زال الوزن فيهما بذهاب الفاء والعين منهما لكنه منعا من الصرف لتنبيه حرف المضارعة فى اولهما على الوزن تدل كسرة الراء على ثبوت اليا تقديرا لانه لو كان محذوفا نسيا منسيا لوجب ان يقال جوار برفع الراء فى حالة الرفع كما يقال يد واخ والوزن اى وكونه الاعلال غير مخل بالوزن يدل على مفاعل تقديرا ولما حكم ببقاء اليا لاجل الكسرة ينبغى ان يحكم ببقائه ايضا لمنع الصرف لان كل واحد من الكسرة ومنع الصرف حكم لفظى وبهذا علم فساد قول الزجاج انه منصرف فى حالة الرفع والجر والتنوين للصرف فان لان الاعلال مقدم على منع الصرف لما عرفت الان فكان اصل جوار جوارى سكنت اليا لثقل الضمة عليها فالتقى

ساكنان

ساكنان فحذفت اليا فلما حذفت خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب فصرف لان اليا المحذوفة كالثابتة بدليل بقاء الكسرة فعلم مما تقدم من ان العلمية والوصفية لا تجتمعان وان العدل ووزن الفعل لا تجتمعان ايضا وان العلمية فى اى شئ شرط ان ما امتنع من الصرف بالعلمية اى بسبب العلمية بان يكون العلمية سببا فيه لا غير او شرطا لا غير او سببا وشرطا وهو غير نحو مساجد وحمراء وحبلى حكمه الصرف عند التنكير لبقائه عند التنكير بلا سبب ان لم يكن فيه العدل او وزن الفعل او على سبب واحد ان كان فيه العدل او وزن الفعل وذلك لان جميع ما يكون العلمية فيه شرطا او شرطا وسببا خمسة اسماء ما فيه الالف والنون من الاسماء فان العلمية عند بعضهم شرط فى قيام الالف والنون مقام سببين كقيام الف التانيث وعند اخرين سبب لا شرط والعجمة والمونث بالتاء والمونث المعنوى والمركب فلو فرضنا اجتماع اكثرها فى اسم كاذربيجان فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون لزال تاثير جميعها بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون الشرط فبقى الاسم منصرفا لا سبب فيه وجميع ما يكون العلمية فيه سببا المعدول من المعرفة ووزن الفعل ومما لا يجتمعان على ما تقدم فاذا نكر ذلك الاسم بقى على سبب واحد الا نحو احمر والمراد بنحو كل ما كان لفظه مشعرا بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران سكرى واحمر فان حكمه عدم الصرف بعد التنكير بعد العلمية عند سيبويه لانه اعتبر الوصف الاصلى بعد التنكير لا بمعنى ان الوصف رجع حتى يكون رب احمر رب شخص فيه الحمرة بل بمعنى انه كالثابت لكونه اصليا مع زوال ما يضاده من العلمية حتى لو اريد اثبات الوصف الاصلى لجاز لزوال مضاده ولاجل اعتبار الوصفية قالوا فى جمع احمر حمر ان كان علما وقالوا الاحمر باللام واما اجمع فانه منصرف بعد التنكير بالاتفاق لان معنى الوصف فيه خفى قبل العلمية لكونه بمعنى كل واما افعل التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق ان كان مجردا عن من لضعف معنى الوصف فيه والتباسه بافعل اسما وغير منصرف

بالاتفاق انه كان مستعملا مع من لظهور معنى الوصفية واحتيا ان غرفعل اسما لوجود العلامة

الدالة على الوصف وعلى امتيان عرفعل اسما وهي من التفضيلية خلافا للاخفش فانه لا يعتبر

الوصف الاصلي بعد الزوال اى زوال العلمية بالتنكير وقال انه منصرف لزوال الوصفية

بالعلمية والعلمية بالتنكير فيلزمه اى يلزم الاخفش صرف ما منع من الصرف بالاتفاق من نحو

ادهم من الصفات التي غلبها الاسمية اذا لم يعتبر الوصفية الاصلية يجب ان يصرف هذا مع انه

غير منصرف بالاتفاق وفي لزوم ذلك الاخفش نظر لانه فرق بين ادهم وباب احمر عند التنكير

بعد العلمية ولا يلزم سيبويه باب حاتم لما تقدم من ان العلمية والوصفية لا يجتمعان فلا يجوز

اعتبارهما في حكم واحد وقال الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل احمر كان غير منصرف وان سمي به رجل

اسود كان منصرفا لخلوص الاسمية ويجوز صرف الممتنع من الصرف بدخول تنوين الصرف عليه

للضرورة اى لضرورة الوزن في الشعر لان الشعر له حروف وحركات وسكنات محصوصة لا يجوز

الزيادة فيها ولا النقصان منها فاذا احتيج الى الحاق التنوين لاتمام الوزن الحق لان الضرورات تبيح

المحظورات فلان تبيح رد الشيء الى اصله اولى واصل الاسما الصرف او التناسب فان مراعاة الفواصل

في الآي تجري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر مثل سلاسلا واغلالا فانه نون سلاسلا

لتناسب اغلالا ولا يجوز منع ما فيه سبب واحد غير متكرر من الصرف بحال اى لا في حال الا

الاضطرار لان الضرورة لا تخرج الاشيا عن اصولها وانما تردها اليها ولا في حال الاختيار لان المشابهة

بالفرعية مشابهة ضعيفة غير ظاهرة لان الفرعية في الفعل ليست من علاماته الظاهرة

فانه يحتاج في اثباتها له الى مزيد تكلف وتمحل وكذا في اثباتها للاسم كما بينا فلم يقم بواحد غيره قائم

مقام السببين خلافا للكوفية فانهم جوزوا منع الصرف في حال الاضطرار بالعلمية وحدها

متمسكين بقوله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع فما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرء منهما ومن يخفض اليوم لا يرفع فانه منع مرداس

من الصرف وليس فيه الا العلمية لانه في الاصل مجرد لفظ في البئر ليعرف اخرها ما دام لا ينقل عنه وجعل

عل

علما لرؤس الخوارج وكنيته ابو بلال قيل انه رسول الله صلعم اعطى الاقرع بن حابس وعيينة بن

حصن يوم حنين مائة من الابل فجاء عباس بن مرداس وانشا هذه الابيات فقال عليه

لبعض اصحابه اقطع لسانه عني اعطه مائة من الابل واجاب المصنف عن هذا التمسك

بقوله ومرداس معارض بشيخي فان الرواية الصحيحة يفوقان شيخي اوجدي قيل

وفيه نظر اذ ليس بينهما تعارض ورواية الكوفية ايضا صحيحة منقولة في الكتب الصحاح

كصحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك رواية صحيحة وان ثبت رواية اخرى والجواب ان مراده انه

اذا تعارضت في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الاستعمال عن الفصحاء والله

المرفوعات

ابتدا بها لان المرفوع عمدة فضلة بخلاف غيره اصل وملحق به

فالاصل هو الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين الاسمية والفعلية

لان القياس ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له اى للاخبار ولا حاجة الى هذا التعليل لانه ذكر

قبل ان المقتضي للرفع هو الفاعلية فلزم ان يكون اصل المرفوعات ما حصل فيه الفاعلية وهو

الفاعل على ان ما ذكره انما يدل على ان الجملة الفعلية اصل في باب الاخبار فلا يلزم منه ان يكون

جزؤها اصلا للمرفوعات وهو اى الفاعل ما اسند اليه مجرد الفعل التام وغير التام او

مجرد شبهه قال ذلك ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل

والمصدر والظرف والجار والمجرور واسم الفعل لا مرفوع اسم المفعول والمنسوب لانه ليس

بفاعل عنده وذكر لفظ مجرد احترازا عن نحو زيد قائم وزيد تام فان مجرد تام وقائم ليس

بل هما مع الضمير فيهما مسندان اليه وقوله ما اسند اليه شامل لما هو اسم لفظا او تقديرا

كقوله يسر القلب ما ذهب الليالي وكان ذهابهن به ذهابا على نهج القيام به اى اسند اليه

على طريقة قيام الفعل به وهي طريقة الفعل المعلوم لا طريقة الفعل المجهول سواء قام به

حقيقة نحو علم زيد او تو شجاعة نحو مات بكر ولم يضرب عمرو وضرب خالد واحترز به عن مفعول

ما لم يسم فاعله لانه ليس بفاعل عنده وانما لم يذكر التقدم كما ذكره ابن الحاجب لان قوله مجرد الفعل

مغني عنه

وهو اي الفاعل واحد بمعنى انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد
من غير عاطف ليس الا اي ليس الفاعل الا واحدا اذ المسند من الفعل وشبهه الى الفاعل
لا يسند مرة اخرى الى فاعل اخر لانه اذا اسند الفعل الى الفاعل تم الاسناد فلو اسند معه
الى شيء اخر لزم ان لا يكون الاسناد تاما لان الاسناد لا يتعدد بخلاف تعلق الفعل بالمفعول
فانه يختلف ويجي له خمسة مفاعيل على ما سيجي بيانه ولكونه اي لكون الفاعل والجار والمجرور
متعلق بقوله بعد جاز متصلا في ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما من مقتضيات الفعل شيء لانه
كالجزء منه اي من الفعل لشدة احتياج الفعل الى الفاعل واستدل على ذلك بثلثة اوجه في قوله
لوقوعه اي لوقوع الفاعل بين لامه اي لام الفعل واعرابه اي اعراب الفعل في يضربان فلو لم يكن
الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله لان اعراب الكلمة انما يكون في اخرها لا في اخر
شيء خارج عن حدها واسكان اللام في ضربت اي في الفعل المتصل به الضمير المرفوع المتصل
المتحرك فلو لم يكن الفاعل كالجزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا لم يسكن اللام لانه انما سكن دفعا
لتوالي اربع حركات في كلمة واحدة او فيما هو بمنزلتها وردت الحجة قولا لانه تحذف الواو من قل لتجاوز
الساكنين فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل وهو الالف ردت الواو لعود الى التجاوز بالحركة اللازمة
ولم ترد في قل الحق لان الكلمة الثانية ليست كالجزء من الاول جاز ضرب غلامه زيد معنى يجوز ان يكون
في المفعول المقدم على الفاعل ضمير عائد اليه لانه وان كان موخرا لفظا الا انه مقدم تقديرا فلا يلزم
وامتنع ضرب غلامه زيدا ان عكس الاعراب بان جعل غلامه مرفوعا على الفاعلية وزيدا منصوبا على
المفعولية لانه اضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ولا يجوز هذا الاضمار الا في ضمير الشان لغرض تعظيم القصة
او في الضمير الذي جي بمفسر بعده والاخفش يجوزه لكن وكذا ابن جني متمسكا بقول جزاؤه عني عدي ابن
حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فان الضمير في ربه وهو فاعل عائد الى المفعول الموخر وهو عدي بن
حاتم واجاب عنه بقوله والضمير في جزاؤه للمصدر وهو الجزاء المدلول عليه بلفظ الفعل المقدم وهو
جزى اي جزى رب الجزاء كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير وهو هو راجع الى العدل الدال عليه
اعدلوا ولا يتاخر الفاعل مطلقا اي سواء كان بدون الا او مع الا عن مفعوله

اذا وقع المفعول وحده اي لا مع الفاعل بعد الا وذلك لانه اذا ذكر قبل كلمة الاستثناء في الاستثناء
المفرغ معمول خاص للفعل العامل فيما بعدها يجب ان يكون ما بعد ذلك المتقدم على الا من الفاعلية
او المفعولية او الحالية او غيرها لكن محصورا في المتاخر عن الا وما بعد ذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا
على الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك فلو اخرت الفاعل عن المفعول مع الا في التركيب الذي كان المفعول وحده
واقعا بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا وتقول فيه ما ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى لان ضاربية
زيد محصورة في عمرو في المثال الاول اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال
ويجوز ان يكون مضروبا لغير زيد بناء على مقتضى التركيب وفي المثال الثاني مضروبية عمرو مقصورة
على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال ولو اخرت الفاعل عن المفعول بدون الا
ونقول في المثال المذكور ما ضرب الا عمرا زيد اختل المعنى ولم يدل على المقصود قطعا لاحتمال ان يكون
المعنى ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فاختل المراد لان
مضروبية عمرو في ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وعلى هذا التقدير صارت مقصورة
على زيد وانما قيد المفعول بقوله وحده لانه لو وقع المفعول والفاعل معا في تركيب بعد الا نحو ما
ما ضرب الا عمرا زيد فلا يجب تقديم الفاعل على المفعول لتاخرهما عنه او معناها اي ولا يتاخر
الفاعل عن مفعوله اذا وقع المفعول بعد معنى الا فانك اذا قلت انما ضرب زيد عمرا كان في المعنى
ما ضرب زيد الا عمرا لان ما يقع ثانيا في مثل ذلك بمنزلة الواقع بعد الا فكان ضاربية زيد محصورة
في عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال ولو قلت انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى واعلم ان القيدين
المذكورين في الا ومعناها قوله مطلقا ووحده غير محتاج اليه في معنى الا فلذلك ما ذكرناهما في تقدير
قوله او معناها واعلم ان وجوب تقديم الفاعل مع الا عند غير الكسائي وذلك بجعل الا على انما
فان التقديم واجب معه لان التاخير معه ملتبس لانه لا يتميز المحصور في انما الا بالتاخير بخلاف
الا فان الاقتران بالا يدل على المراد والزجاجي مع الكسائي لان التوسع عند وضوح المعنى
اولى من التضييق بمنع احد الاستعمالين ولكن الاحتمال المذكور يدفع قوله ولا يتاخر مجرد

ان مجرد الفاعل عن مفعوله اذا انتفت القرينة الدالة على الفاعلية سواء كانت لفظية او معنوية وانتفى الاعراب فيهما اى فى الفاعل والمفعول لفظا وتقديرا معا اى انتفى لفظ الاعراب وتقديره نحو ضرب من فى الدار من على الجدار او لفظا لا تقديرا نحو ضرب موسى عيسى ولو اقتصر على قوله لفظا لكفى وانما يجب التقديم هنا لانه لما انتفى لفظ الاعراب فيهما والقرينة وجب ان يلزم كل واحد منهما فى مركزه ليتميز احدهما عن الاخر بمركزه الاصلى اما اذا كان هناك قرينة لفظية نحو ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الظريف وضرب فتاه موسى وكقوله ولكن بكت قبلى فهيج لى البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى فلا يجب تقديم الفاعل وان انتفى لفظ الاعراب فيهما او كان متصلا اى ولاجل ذلك وجب تقديم الفاعل عن مفعوله اذا كان الفاعل ضميرا متصلا سواء كان بارزا او مستكنا وسواء كان المفعول ظاهرا او مضمرا متصلا او منفصلا لئلا يصير المتصل منفصلا فان الضمير المتصل يجب ان يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه نحو ضربت زيدا وضربتك وما ضربت الا اياك وفائدة قيد التجريد ههنا ظاهرة لانه يتاخر الفاعل مع الفعل عن المفعول ان كان متصلا نحو زيدا ضربت بخلاف فائدته فى قوله ولا مجرده اذا انتفت القرينة الا ان يقال بجواز تقديم المفعول فى ضرب موسى عيسى على الفعل كما قيل ان المعلوم ان الفاعل ما يلى الفعل وفيه نظر لانه اذا كان المقدم فى هذه الصورة مبتداء يكون الفاعل ح يلى الفعل او نقول انما ذكر التجريد للحكم الثانى لا للحكم الاول ويجب تاخيره اى تاخر الفاعل عنه اى عن المفعول اذا وقع بحصر اى مجرد الفاعل بعد الا واحترز بقوله مجرده عما اذا وقع الفاعل مع المفعول بعد الا نحو قولك ما ضرب الا زيد عمرا فانه لا يجب تاخيره عنه فيه او وقع الفاعل بعد معناها نحو انما ضرب عمرا زيد لانه فى معنى ما ضرب عمرا الا زيد فالفاعل هنا واقع بعد معنى الا فلا يجوز تقديمه على المفعول لئلا ينعكس المعنى على ما عرفت او اذا اتصل به اى بالفاعل ضمير المفعول فانه يجب تاخير الفاعل نحو ضرب زيدا غلامه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لو قيل ضرب غلامه زيدا او مجرد المفعول متصل يجب

تاخير الفاعل نحو ضربك زيد لئلا يلزم انفصال المتصل واحترز بقوله مجرد المفعول عما اذا كان المفعول متصلا مع الفاعل نحو ضربتك لانه فيه يجب تقديم الفاعل كما عرفت وحذف الفعل اى فعل الفاعل حذفا جوازا اى جايزا كما اذا كانت القرينة لحذف الفعل السوال سواء كان محققا نحو زيد فى جواب من قال من قام او مقدرا يدل عليه لفظ الفعل المجهول كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اى يسبحه رجال فرجال فاعل يسبح مضمر الاشعار يسبح به مع عدم صلاحية اسناده اليه لان الرجال انما يكونون مسبحين لا مسبحين فلا يجوز الحذف الا مع عدم الصلاحية فلو قيل يوعظ فى المسجد رجال على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية اسناد يوعظ الى الرجال والظاهر ان الظاهر بعد الحذف مبتداء حذف خبره وذلك لان السوال فى قولك من قام من القايم لا عن القيام فالاولى فى الجواب تقديم المسئول عنه لانه الاهم ولان السوال وقع فى الجملة الاسمية فالاولى ان يكون جوابه كذلك ليطابق السوال الا ان العرب لا يريد فى مثل هذه الصورة الا ان يكون زيد فاعلا لان حق الجملة الاستفهامية اذا كان فيها فعل ان يقدم الفعل لانه اولى بما فيه الاستفهام من الاسم ولما لم يمكن ذلك فى السوال نحو من فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جى بالجواب مقدما فيه الفعل تنبيها على ان اصل ما هو له جواب ان يكون كذلك يدل على ذلك قوله تعالى بل فعله كبيرهم بعد قوله تعالى من فعل هذا بالهتنا يا ابرهيم وقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشاها اول مرة فينبغى اذا اختصر فى الجواب على الاسم ان يقدر الفعل مقدما لان المكمل اصل والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيل الاصل ولزوما اى حذفا لازما حيث يكون قرينة تدل على خصوصية الفعل ويكون معها ما يمتنع مجامعته الا للفعل كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فان لفظة ان تدل على ان احد مرفوع بالفاعلية لا بالابتداء لانها يختص بالفعل وقوله استجارك يدل على خصوصية الفعل ويضمر الفاعل كذلك اى اضمارا جايزا نحو زيد ضرب او اضمارا لازما نحو افعل ونفعل وتفعل وافعل امرا للمخاطب فانه الاضمار لازم لا يجوز فيها الا الاظهار

وقد يحذفان اي الفعل والفاعل جميعا نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفا
لقرينة السؤال ولا يجوز حذف الفاعل بدون الفعل لانه قد يستتر فلو حذف في بعض المواضع
لالتبس الحذف بالاستتار **واذا تنازع عاملان** بحيث يمكن ان يعمل كل واحد منهما في الاسم بعد
وهو في مكانه لو لم يعمل فيه الاخر وانما لم يقل فعلان ليشمل انا قاتل وضارب زيدا واقتصر على
على اول المعدودات فلم يقل فصاعدا **مظهرا** بحيث لا يصلح ذلك المظهر الواقع بعدهما الا ان
يكون معمولا لاحدهما وانما يجب ان يكون مظهرا لان المضمر لا يقع التنازع فيه لانه ان كان متصلا
استوى العاملان في اتصال الضمير بهما نحو ضربت واكرمت لان الفعل الاول يستحيل عمله في المضمر
المتصل بالفعل الثاني لان المضمر المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كالجزء منه فلا تنازع
وان كان منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا انا فكذلك لا تنازع فيه على ما سيجي **بعدهما** لانه لو كان
قبلهما نحو زيدا ضربت واهنت تعين ان يكون معمولا للاول **وهو** اي بعد المظهر وما للاخر
اي المعمول الذي للعامل الاخر بحسب الاقتضاء او ما للاخر بعد الفراغ من التنازع واختيار ما
ما يختاره الا فقوله وما للاخر فليس على ظاهره بمستقيم والا لزم تعدد المظهر مع انه واحد
ليس الا او عدم التنازع على تقدير التنازع وكلاهما باطل **فاعلان** اي يكون كل واحد من العاملين
مقتضيا للفاعلية **او مفعولان او مختلفان** بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين وما للاخر
مفعولا او بالعكس **فالمظهر** الواقع بعد العاملين **للثاني** من العاملين **عند البصرية** على سبيل
الاختيار لانه يجوز عندهم اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين
الى المطلوب **والمظهر للاول** منهما **عند الكوفية** مع جواز اعمالهم الثاني لانه اول الطالبين
واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني **والفراء يعمل العاملين في المرفوع** اي
اي حيث يقتضي كل واحد من العاملين مرفوعا والا فههنا مرفوع واحد فمعنى في المرفوعين
اي في صورة كان الاسم المظهر وما للعامل الاخر مرفوعين نحو ضرب واكرم زيد فانه يشترك
العاملين في زيد بالعمل لئلا يلزم على تقدير اعمال الثاني الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل ومذهبه

ليس ببعيد فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فان خبر المبتدا عنده
مرفوع بما يليه خبر فيلزمه ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه لانهما
معا يقتضيانه **ويمنع الفراء** من اعمال الثاني **فيما ادى اعمال الثاني الى حذف الفاعل
او اضماره قبل الذكر** كما اذا كان الثاني مقتضيا للمفعول والاول للفاعل نحو ضربني وضربت
زيدا فانه لما ادى المسئلة الى احد الامرين كل واحد منهما على خلاف الاصل حكم بمنعها و
واوجب هنا اعمال الاول او اعمال الثاني مع الاتيان بضمير منفصل بعد المظهر نحو ضربني و
وضربت زيدا هو وضربني وضربت الزيدين هما الى اخره **ونحو ما ضرب وما اكرم الا انا على الحذف**
اي محمول على حذف الفاعل من الاول واعمال الثاني كما هو مذهب الكسائي في ذلك والبصرية
لا يوافقونه **لفساد المعنى** على تقدير حمله على ما يختاره البصرية من اعمال الثاني واضمار الفاعل في الا
في الاول لان اضمار الاسم وهو انا مع الا متعذر لان الحرف لا يضمر وبدون الحرف ملبس لانك اذا
قلت ما ضرب واكرم الا انا فاضمرت الضمير في ضرب لم يعلم ان الفعل الاول منفي عن الضمير ومنحصر
فيه بناء على جواز الاضمار فيه مع حذف الا واظهار الفاعل بان يقول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا
مستغنى عنه لدلالة المضمر الثاني مع الا على الاول لانه هو الاول بعينه ولفظه واذا امتنع الاضمار
والاظهار حذف **ولا تنازع فيما يتعدى الى ثلثة** من المفاعيل **عند الجرمي** لعدم السماع واجازه
غيره قياسا على الفعل المتعدي الى واحد واثنين تقول اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على
اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيدا عمرا منطلقا على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثاني **كان اعملت** العامل **الثاني** بناء على اختيار البصرية **اضمرت الفاعل في الاول
على طبق الظاهر** ووفقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث خلافا للكسائي فانه
يحذف نحو قاما وقعد اخواك **وحذفت** من الاول **مفعولا يقتصر عليه** ويستغنى عنه كما في غير
افعال القلوب لانه فضلة فلو لم يحذف لزم الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة تحذف كثيرا في السعة
واما المفعول الذي لا يقتصر عليه كثاني مفعولي باب علمت اذا كان الاول مذكورا فانه يظهر لئلا يلزم اضمار

المفعول قبل الذكر او حذف احد مفعولي باب علمت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا وحسباني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين الى اخره **وان اعملت الاول** بناء
على اختيار الكوفيين **اضمرت الفاعل في الثاني** على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا يلزم منه اضمار
قبل الذكر لان الاسم الواقع بعد الثاني لكونه معمولا للاول كان مقدما على الثاني تقديرا نحو قام و
قعد اخواك **واضمرت المفعول** في الثاني ايضا **على المختار** نحو ضربني وضربته زيد لانه لا يلزم
هنا الاضمار قبل الذكر في المفعول لما عرفت الآن **الا ان يمتنع الاضمار** اي اضمار المفعول المختار **فيما
لا يقتصر على احد مفعوليه** فيظهر المفعول كما اذا كان المفعول ثانيا من باب علمت ويكون الاول
غير مطابق للظاهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل الاول في منطلقا
والذي رفع الزيدان بالفاعلية والفعل الثاني ايضا يتوجه الى منطلقا لان التنازع انما يكون في الذات
الموصوفة بالانطلاق من جهة تعلقهما وافرادها وتثنيتها بحسب اقتضاء المحل وكان المختار
اضماره ولكن لا يجوز اضماره لانه لو اضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول في باب
حسبت مع وجوب مطابقتهما لكون الثاني عبارة عن الاول ولو اضمر مثنى لزم المخالفة بين الضمير
والمرجوع اليه في الافراد والتثنية ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين
في باب حسبت فلما امتنع الاضمار والحذف وجب الاظهار وفيه نظر لانا مع تسليم امتناع الاقتصار لا
نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن من اللبس كقولهم وان كانت واحدة مع
تقدم فانكن نساء واما ان كان الاول مطابقا للظاهر فيضمر نحو حسبني وحسبته اياه زيد منطلقا
والغريم في المصراع الاول من قوله نقضي كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها **للثاني**
من العاملين وهما قضى ووفى فانهما موجهان الى قوله غريمه فاعمل الثاني وهو وفى لانه لو اعمل الاول لزم
ان يقول فوفاه والا لزم ان يكون الكلام الفصيح على غير المختار وهو حذف المفعول الثاني مع اعمال الاول
وكذا الغريم في المصراع الثاني للثاني من العاملين وهما ممطول ومعنى فانهما موجهان الى غريمها فاعمل
الثاني فان قلت فعلى هذا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه جار على غير من هو له لانه خبر عزة وهو للغريم لان الممطول

هو الغريم وكل صفة جارية على غير من هي له يجب ابراز الضمير فيها واجاب عن هذا بقوله **على انه**
اي ان الغريم تفسيرها في ممطول من الضمير وكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا حاجة الى ابراز
الضمير لان ذكر التفسير بعده بمنزلة ابرازه لان المظهر اقوى من المضمر فان قلت لم لا يجوز ان يكون
غريمها فاعل ممطول على ما هو اختيار الكوفيين من اعمال الاول واجاب عنه بقوله ولو قيل بالاول
اي بان الاول من العاملين وهو ممطول عامل في غريمها لزم اظهار الضمير في الثاني وهو معنى لجريه
اي جري الثاني على غير من هو اي الثاني له لان الثاني وهو معنى جار على عزة وهو للغريم فان قلت
انما يلزم اظهار الضمير اذا لم يكن له تفسير بعده وهنا له تفسير بعده وهو غريمها كما انه
تفسير على تقدير اعمال الثاني فاجاب عنه بقوله وتقدم ذكره اي ذكر الغريم على معنى تقديرا
تقديرا لانه لكونه معمولا للاول كان مقدما على الثاني تقديرا وتفسير الشيء يجب ان يكون
بعده لفظا وتقديرا فلا يكون غريمها على تقدير اعمال الاول تفسيرا للضمير في معنى وعلى تقدير
اعمال الثاني يكون تفسيرا للضمير في ممطول لانه بعده لفظا وتقديرا فيكون العامل فيه هو
الثاني لا الاول وقال ابن مالك لا يجوز التنازع في المرفوع السببي كما في المصراع الثاني لاستلزام
التنازع ان يسند احد العاملين الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم منه عدم ارتباط الاخر
بالمبتدا لعدم اشتماله على ضميره ويحتمل المصراع الثاني ان ليس فيه اي من التنازع بان يكون
الغريم مبتدا ثانيا تقدم خبراه وهما ممطول ومعنى اي عزة غريمها ممطول معنى او يكون معنى
حالا منه اي من الغريم ان كان الغريم فاعل ممطول او عن الضمير في ممطول الراجع الى الغريم
ان كان مبتدا والصفتان في جاريتان على ما هما له فلا حاجة الى ابراز الضمير ولا الى التفسير ومن
الاول اي ومن اعمال العامل الاول قليل من المال في قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال ان جعلت الواو للحال كما جعلها صاحب الايضاح للحال مستدلا
به على مذهب الكوفيين فانه تنازع في قليل من المال قوله كفاني وقوله ولم اطلب اعمل امرؤ
القيس وهو من الفصحاء العامل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى مع امكان الثاني هنا اذ لا تفاوت

اعماله

في النظم بين قليل من نوعا و قليلا منصوبا ومع انه يلزم على تقدير اعماله الاول حذف المفعول
من الثاني وهو ضعيف غير مختار لما اختار من اجله الضعيف وفي تمسكه نظر لان متمسكه محتمل
غير منصوص والمحتمل لا يصح حجة لاثبات متنازع فيه وان جعلته اي الواو للعطف كما جعله
جعله سيبويه للعطف بناء على ان استعمال الواو للعطف اكثر على انه اي ان قوله قليل من المال منه
اي من باب التنازع فيفسد المعنى وذلك لان لو لانتفاء شرطها وجوابها سواء كانا مثبتين او
منفيين فلو كانا مثبتين يجب انتفاءهما ولو كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والاخر
منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي لان نفي النفي اثبات وحكم المعطوف على جزائها حكمه فعلى هذا كان
قوله لو ان ما اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه
مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجها الى قليل وهو معطوف على جواب لو لوجب ان يكون طالبا له
للقليل فيكون قايلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي عجزه انه طالب للقليل وهو تناقض
وفي جعله من باب غير التنازع نظر لانه لا يبقى للاستدراك في البيت الثاني مجال واذا جعل
الواو للحال لم يلزم ان يكون مثبتا لانه في تقدير كفاني القليل غير طالب له ويكون الاستدراك
على حاله بلا فساد فهو اولى واذا لم يكن من باب التنازع لان شرطه ان يكون العاملان موجهين الى
اسم ظاهر واحد بعدهما فيكون مفعول لم اطلب المجد وفا يدل عليه قوله بعد هذا البيت ولكنما
اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي او يكون مفعوله محذوفا نسيا منسيا كما في
قوله تع يقبض ويبسط اي له القبض وله البسط اي لم يكن مني طلب مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول فعل لم يسم فاعل ذلك الفعل هو اي مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف اي المفعول الذي
حذف فاعله من الفعل المتصرف اذ الفعل الغير المتصرف لا يحذف منه الفاعل نحو كان وعسى
واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه فلا يبعد ان يجعل ما
ما هو مفعول في المعنى فاعلا في اللفظ كما في قولك مات زيد وليس شرطه احداث شيء منه حتى لا
لا يجوز ان يقوم غيره مقامه واذا اقيم مقامه اجري مجراه في كل ما للفاعل من الرفع لفظا ومعنى والتنزيل

منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه وتانيث الفعل لتانيثه لاغراض اي حذف الفاعل
لاغراض منها الاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه والتعظيم
اي تعظيم الفاعل فيترك ولا يسند اليه الفعل الحقيقي ويجعل تركه تطهيرا له عن اللسان لشرفه
وعظمته والتحقير اي وتحقير الفاعل ويجعل تركه تطهيرا للسان عنه لغاية خساسته ودنوه
النظير كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع فانه اقيم المفعول
وهو الودايع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لودايع في المصراع الاول وكقولهم من طابت
سريرته حمدت سيرته وكقوله تع وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى الذي يؤتي ماله يتزكى
تجزى وعلم المخاطب به فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة
اللفظ فيترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة اللفظ كقوله تع
وخلق الانسان ضعيفا وجهل المتكلم به بحيث علم وقوع ضرب على عمرو مثلا ولا يعلم الضارب
بعينه فيترك الفاعل اضطرارا كقولهم سرق المتاع والاشاعة اي اشاعة الفاعل بفعله
بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فيترك ذكره احالة على حكم العقل والابهام بترك اخفا
عليه اي على الفاعل او خوفا منه باسناد الفعل اليه ولغير ذلك من الاغراض المناسبة
في باب الاعتبار بحسب المقامات بشرط ان يضم اول الماضي بالثاني اي مع الثاني مع التاء التي
في اوله زايدة وهو ثلثة ابنية نحو تكلم وتجاهل وتدحرج خوف اللبس لو اقتصر على مجرد
ضم الاول دون الثاني فانه لو قيل في هذه الابنية الثلثة تكلم وتجاهل وتدحرج بضم اوايلها دون
ضم الثاني التبست بصيغة مضارع كلم وجاهل ودحرج عند الوقف ويضم اول الماضي مع
الثالث مع همزة الوصل اي مع ما في اوله همزة وصل نحو استخرج وانما ضم الثالث ايضا لانه لو اقتصر
على ضم اوله وقيل استخرج من غير ضم الثالث التبس فعل الماضي بالامر من هذا الباب لان همزة الوصل
تسقط في الدرج فضم الثالث الذي هو اول المتحركات بعد الهمزة ايضا وبشرط ان يكسر
ما قبل الاخر في جميع الابواب سواء كان ما قبل الاخر عينا كما في المزيد فيه من الثلاثي اولاما كما في

اذ لا كان في مجرد الرباعي والمزيد فيه منه وانما لم يقتصر على ضم الاول او كسر ما قبل الاخر لانه لو اقتصر

على الضم وقيل في اضرب اضرب التبس الماضي بالمضارع وللمفعول من باب ضرب ولو قيل في علم علم

واقتصر على الكسر اي كسر ما قبل الاخر التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف وانما غير بنا الفعل

المعلوم بهذا النوع من التغيير لانه لما خالف الافعال بطي ذكر الفاعل عنه جعل له بناء يخالف

ابنية الافعال والاسما ومعتل العين تقلب عينه يا في افعل واستفعل نحو اقيم واستقيم اصلهما

اقوم واستقوم نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها وقلب الواو فيهما يا لوقوعها ساكنة بعد

كسرة ولا يجوز فيهما الاشمام والواو لان ما قبل حرف العلة في هذين البابين ساكن وكسرتها اي كسرة

العين من الثلاثي ومن باب الانفعال والافتعال تنقل تلك الكسرة الى ما قبلها اي ما قبل العين نحو قيل

وبيع وانقيد واختير والاصل فيها قول وبيع نقلت كسرة العين فيها الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها

لانها اخف من حركة ما قبلها وقلبت الواو في الواوي يا لكسرة ما قبلها او تسلب الكسرة من العين في هذه

هذه الابواب الثلثة من غير نقل الى ما قبلها فيبقى قول وبيع وانقيد واختير بياء ساكنة بعد الضمة

فقلبت اليا واوا بضمة ما قبلها ويجوز الاشمام فيها ومعناه ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة

فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها وانما يشم ايذانا بان الاصل فيها ضم

اوايلها والمضارع بضم اوله عند قيام المفعول مقام الفاعل وبفتح ما قبل اخره خوف اللبس

فانه لو اقتصر على الضم ويقال في اضرب للمتكلم من ضرب اضرب التبس بالمتكلم المعلوم من باب

اضرب عند الوقف وكذا لو اقتصر على فتح ما قبل الاخر من غير ضم في اعلم للمتكلم من باب علم التبس

باعلم فعل ماض من الاعلام عند الوقف والعين من المعتل العين تقلب الفا في المضارع المبني للمفعول

من جميع الابواب نحو يقال ويباع واصلهما يقول ويبيع نقلت الفتحة الى الفاء وقلبت الواو واليا

الفا حملا لهما على قال وباع وكذا حكم ينقاد ويختار ويقام ويستقام ولا يقام المفعول له مقام

الفاعل لزوال العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سايل سال عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لخرج عن

هذا المعنى لان علة الشي انما تكون بعد تمام ذلك الشي والفعل لم يتم بفاعله وبما هو قايم مقامه ولا

يقام

يقام المفعول معه مقام الفاعل لخروجه عنه بغير الواو ويعني ان حذف الواو منه ويقام مقام

الفاعل يخرج عن كونه مفعولا معه لانه هو المذكور بعد الواو وكذا خرج عن كونه مفعولا

معه ان كان بها اي مع الواو لعدم المصاحب وهو الفاعل المحذوف فان الواو لكونه في الا

الاصل للعطف يستدعي مصاحبا متقدما عليه ولا يقام المفعول فيه مقام الفاعل ان كان

المفعول فيه غير متصرف وهو الظرف الذي يكون ابدا منصوبا على الظرفية لانه لو اقيم

مقامه لصار غير المتصرف متصرفا ويلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا ولا يقام مقام الفاعل

التاكيد من المفعول المطلق وهو المصدر الذي يدل على مجرد مدلول الفعل لعدم الفايدة

لو قيل ضرب ضرب لدلالة الفعل عليه والنايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم

يفده الفعل وكذلك يشترط في كل ما ينوب عن الفاعل ان يفيد فايدة متجددة لم يعلم تلك

الفايدة من الفعل فلا يقال ضرب شي وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشيا

معلومة من الفعل وعن سيبويه جوازه نقل الزجاج عن سيبويه جواز اقامة المصدر

الذي للتاكيد مقام الفاعل ومنه قوله اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير

والنزوان اي وقد حيل حيلولة بين العير والنزوان فان بين للزومه الظرفية لا يقام مقام

الفاعل فيكون القايم مقامه هو المصدر الدال عليه الفعل وقال ابن خروف شارح

كتاب سيبويه وادعاء الزجاج انه مذهب سيبويه فاسد لان سيبويه لا يعنيه احد

وهو اضمار المصدر المقصود مثل ان يقال لمتوقع القعود وقد قعد اي قعد القعود

الذي ينتظر وقوعه وعلى هذا في قول المصنف وعن سيبويه جوازه نظر ولا يقام الثاني

من باب علمت مقام الفاعل عند المتقدمين خلافا لبعض المتاخرين فانهم اجازوا ان اُمن

اللبس ولم يكن الثاني جملة ولا ظرفا تقول في علمت زيدا منطلقا علم منطلق زيدا فان منطلق

يتحقق انه الثاني لكونه نكرة وزيد معرفة ولم يجيزوا في علمت زيدا اخاك علم اخوك زيدا

لان الثاني فيه لا يتميز عن الاول لكونهما معرفتين ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يصير المسند

مسنداً اليه اي الثاني من باب علمته مسند الى الاول والثالث من باب اعلم مسند الى الثاني
ابداً فلو اقيم مقام الفاعل صار ما هو مسند ابداً مسنداً اليه **وكذا ثانيه والثاني باب اعطيت
ان ألبسا** اي ان البس الثاني من باب اعلمت والثاني من باب اعطيت بالاول منهما فلا يقال في اعلمت
زيداً عمراً فاضلاً اعلم عمرو زيداً فاضلاً فانه لا يتميز الثاني من الاول فلو اقيم مقام الفاعل التبس
التبس بالاول وكذا الاشكال في اعطيت بشراً خالداً اعطي خالد بشراً لانه لا يتميز فيه الثاني من الاول
لصلاحية كل واحد منهما ان يكون آخذاً فلو اقيم الثاني مقام الفاعل التبس الثاني بالاول
ولم يتميز الآخذ من المأخوذ اما مع عدم اللبس فيجوز اقامة الثاني من البابين مقام
الفاعل فتقول في اعلمت زيداً هنداً فاضلة اعلمت هند زيداً فاضلة وفي اعلمت زيداً
الكتاب مستعاراً اعلم الكتاب زيداً مستعاراً وفي اعطيت زيداً درهماً اعطي درهم زيداً
فان هنداً تعين ان يكون ثانياً لقرينة قوله فاضلة وكذا درهم يتعين ان يكون ثانياً لعدم
صلاحيته الآخذية له **والمقام** اي والذي يقام مقام الفاعل **هو المفعول به المنصوب**
استقلالاً لا المجرور بحرف الجر **استقلالاً** اي لانه مستقل ومتعين لانه منصوب بواسطة
وانما تعين لان يقام مقامه لانه قد يكون فاعلاً في المعنى كما في نحو ضارب زيد عمراً وكما في مطاوع
فعلته نحو كسرته فانكسر ولان الفعل اشد طلباً له من طلبه لسائر المفاعيل من جزائه
نهاية طرف الفعل كما ان الفاعل مبدأ طرفه **ان وجد** المفعول به المنصوب يجب اقامته
مقام الفاعل عند البصريين واستدل الكوفيون على انه لا يجب ذلك بقوله ولو ولدت
فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا فانه مع وجود المفعول به المنصوب وهو الكلاب
اقيم الجار والمجرور وهو بذلك الجرو مقام فاعل لسب واجاب عنه بقوله **لسب بذلك
الجرو الكلابا نادر شاذ وإلا** اي وان لم يوجد المفعول به المنصوب **فالبواقي شرع** اي سواء
في الاقامة مقام الفاعل لا تفاضل بينها عند الاكثر وقيل الجار والمجرور اولى لانه مفعول به
لكن بواسطة وقيل الظرفان والمصدر اولى لانه مفاعيل بلا واسطة وقيل المفعول المطلق

اولى لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كلها كان اهتمام المتكلم بذكره اشد فهو اولى
والملحق به اي بالفاعل خمسة المبتدأ اي خبره وخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا
فان ارتفاع المبتدأ اي بالمعنى الاول لانه اشبه الفاعل لكونه مسنداً اليه وكذا ارتفاعه
بالمعنى الثاني لكونه احدى جزئي الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع الخبر لكونه جزءاً ثانياً من
الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع خبر باب ان لكون عامله في لزومه الاسماء وفي وروده
ثلاثياً فصاعداً وفي بنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل اشبه عامل الفاعل الاصلي
وهو الفعل وارتفاع خبر لا لنفي الجنس لانها محمولة على ان لما بينهما من التقابل لانهما
النفي والاثبات على سبيل التوكيد والتحقيق فان ان لتحقيق الاثبات ولا هذه لتحقيق النفي الا
لا انها لنفي الجنس وانما لم يذكر اسم كان في الملحقات لانه عنده فاعل لا يشبه بالفاعل **المبتدأ
وهو اسم لفظاً** نحو زيد قائم **او اسم تقديراً** كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ونسمع بالمعيدي خير
من ان تراه **مسند اليه** احتراز عن الخبر لانه مسند به **مجرد عن العوامل اللفظية** احتراز
عما دخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها وباب ظننت قيل فيه نظر لانه ان اراد بتجرده عن
العوامل اللفظية تجرده عن ملابستها معنى سواء لم يكن فيه عامل لفظاً نحو زيد قائم او كان
فيه عامل لفظاً لكنه معدوم معنى وحكماً كالمبتدأ المجرور بحرف زائد نحو بحسبك درهم وهل
من خالق غير الله خرج عن التعريف نحو علمت لزيد منطلق لان المبتدأ فيه غير مجرد عن
ملابسة العامل معنى ولذا يجوز العطف هنا بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً وان اراد
بذلك تجرده عنها لفظاً يخرج عنه نحو بحسبك درهم والجواب انه اراد تجرده عنها لفظاً او معنى
او مسند نعت احتراز بالنعت عن نحو يضرب في ايضرب الزيدان فانه صدق عليه في النعت
الا انه ليس بنعت لان المراد من النعت الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والجاري مجراها كالمنسوب والاستفهام **رافع اسم ظاهر** احتراز عن النعت الرافع
ضميراً منصلاً نحو اقائمان الزيدان فان النعت خبر لا مبتدأ **وقع** ذلك النعت **بعد حرف الاستفهام**

لفظا او تقديرا نحو اقائم الزيدان ام قاعدان **او بعد ما النافية** نحو ما قائم الزيدان وانما
يجب الاعتماد على احدهما لان النعت انما يرفع اذا كان معتمدا على احد الاشياء الخمسة وانما
يكون النعت مبتدا اذا كان اعتماده على احدهما لانه لو كان معتمدا على غيرهما لكان النعت خبرا
او صفة او حالا فلا يكون مبتدا واعلم ان الشرط هو الاعتماد على النفي لا على حرفه سواء كان
النفي مستفادا من حروفه نحو ما ولا وان او مما هو بمعناه نحو انما قائم الزيدان اى ما قائم الا
الزيدان او من اسم جار مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان او من فعل جار مجراه نحو ليس قائم
الزيدان وكذلك شرطه ان يكون معتمدا على الاستفهام لا على حرف الاستفهام كهل وما ومن
ومتى وكيف وايان وكم تقول هل ذاهبة جاريتاك وما صانع البكران ومن خاطب خالدا ومتى
ذاهب العمران واين جالس صاحباك وكيف مصبح ابناك وايان قادم رفيقاك وكم ماكث
صديقاك وكذلك ليس شرطه ان يكون رافعا للظاهر بل الشرط ان يكون رافعا اسما مستقلا
سواء كان ظاهرا او ضميرا منفصلا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع
وكقوله ع اراغب انت عن الهتي فان انت مرفوع براغب ولا يلزم الفصل بين راغب ومعموله
وهو عن الهتي باجنبي وهو انت وكذلك يجب ان يذكر هنا قيد ان اخر بان يقول مسند نعت
او جار مجراه مغن لفظه عن خبره نحو اسيد الزيدان ويخرج عنه اقائم ابوه زيد فانه غير مغن ان جعلنا
اقائم مرفوعا بالخبرية اذ لا يحسن السكوت عليه فليس مما نحن فيه بل يكون زيد مبتدا
واقائم خبر مقدم وابوه مرتفع به فالصواب ان يقول هكذا او مسند نعت او جار مجراه رافع
اسم مستقل مغن واقع بعد الاستفهام او النفي نحو اقائم الزيدان فاقائم مبتدا والزيدان فاعله
يسد به مسد الخبر لشدة شبهه بالفعل ومن ثم لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف باللام
او الاضافة ولا يجوز ان يكون اقائم خبرا والزيدان مبتدا والا لزم ان يقال اقائمان لوجوب
التطابق بين المبتدا وخبره ولا العكس والا لزم عكس ما هو الاصل من كون الخبر معرفة
والمبتدا نكرة **والخبر لفظ مجرد** عن العوامل اللفظية سواء كان اسما او فعلا او جملة

مسند

مسند الى ما تقدمه تقدما لفظا نحو زيد قائم **او تقدما تقديرا** نحو قائم زيد ويضرب في زيد
يضرب داخل في هذا التعريف لانه مسند الى الضمير المستتر فيه وهو مع الضمير مسند الى زيد
ويضرب في يضرب زيد خارج عنه لانه ليس بمسند الى ما تقدمه **ورافعهما** اى عامل رفع المبتدا
والخبر لا موجب رفعهما فان موجب رفعهما شبههما بالفاعل **معنى** يعبر عنه وليس للسان فيه
حظ **وهو التجرد** اى تجرد اللفظ عن العوامل اللفظية **للاسناد** اى للاسناد الخبر اليه او
لاسناده الى الفاعل عند المتاخرين من البصريين واشترط في التجريد الاسناد لانه المعنى الذي
حصل به التركيب المقتضي للاعراب اذ لولا ذلك لكان حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب لها و
ونقل عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وعند الكوفيين انهما مترافعان بسبب
اقتضاء كل منهما الاخر ويجوز ان يكون عاملا وان كان امرا عدميا لان العامل عندهم
علامة والعدم المخصوص يجوز ان يكون علامة على انا نقول انه امر وجودي لان المراد
منه كون المبتدا اولا للثاني وذلك الثاني حديث عنه وفي جعل رافعهما التجرد نظر
لان اقوى العوامل وهي الافعال وهي لا تعمل رفعين من غير اتباع فيلزم ان لا يعمل اضعف العوامل
وهو المعنى رفعين ولان تجرد المبتدا غير تجرد الخبر وكذا نظر في جعل رافعهما الابتداء
لما ذكرنا ولان الابتداء معنى قائم بالمبتدا فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من تقديم الخبر
على المبتدا تقديم معمول العامل المعنوي عليه فالصواب مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء
عاملا في المبتدا والمبتدا عاملا في الخبر كما ان الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط مجزوم
بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو من تضرب اضرب **والمبتدا عمدة البيان** مثلا اذا قلت
زيد قائم يفهم من قائم شيء له القيام وهو وحده لا يفيد لانه لا يشك انه في الدنيا شيء ما قائم
والمفهوم من زيد ذات معينة وذكرها ايضا وحده لا يفيد فاذا اسند احدهما الى الاخر حصل
البيان من المبتدا والفائدة من الخبر **ومن ثمه** اى ومن اجل ان المبتدا عمدة البيان
استحق المبتدا التقدم على الخبر لانه اذا كان عمدة البيان يكون لا محالة محكوما عليه ولابد

من وجوده قبل الحكم وقصد في اللفظ ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية على المحكوم عليه لانه عامل فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول **واستحق كونه معرفة** لان الغرض من الكلام حصول الفايدة والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو متقدم على الخبر ربما امتنع السامع عن استماع حديثه بخلاف تنكير الفاعل فانه لا ينفر السامع عن استماع الحديث لانه لما سمع الفعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك انه لا يصغي الى كلام المتكلم و**يجوز تنكيره** اى تنكير المبتداء **اذا تخصص** المبتداء **بالصفة لفظا** بان يكون الصفة مذكورة نحو اجل مسمى عنده فان الصفة تجعل النكرة كالمعرفة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم فان معنى الاية هذا الجنس من الاجل المسمى عنده **او بالصفة تقديرا** بان يكون مقدرة لا ملفوظة نحو شخب في الاناء وشخب في الارض اى شخب من اللبن في الاناء وشخب اخر منه في الارض **او بالصفة معنى** كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فالوصف فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها مقدرا مع لفظها كما تقدر مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا **او تخصص** بسبب **شبه الفاعل لكونه بمعناه** اى يكون في المعنى فاعلا قدم للتخصيص والحصر نحو شر اهر ذا ناب اى ما اهر ذا ناب الا شر ويجوز تنكير الفاعل كما عرفت ولا يحمل كلامه على انه فاعل في المعنى والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فصار كانه موصوف في المعنى لان المحكوم عليه في المعنى اذا اختص ببعض الحكم كان الحكم على غير المختص **او** تخصص بشبه الفاعل **لمجيئه** اى لمجي المبتداء **بعد الحكم** حيث يكون الخبر ظرفا مقدما عليه فانه لما قدم الخبر عليه وهو ظرف كثير التصرف اشبه الفاعل بتقديم الحكم فجاز ان يكون نكرة كالفاعل واختص ذلك بالظرف لانهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها لانها ليست باجنبية من الاشياء لان اكثرها لا يخلو عنها قال ابن مالك يجب ان يكون الظرف مختصا نحو

عندك مال لان غير المختص لا يفيد نحو عند رجل مال **او تخصص بثبوت الخبر فيما وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة لام المتصلة** نحو ارجل في الدار ام امراة قال ابن الحاجب انما يجوز لتنكير المبتداء هنا ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم لان السوال بالهمزة مع ام المتصلة يدل على ذلك وكانت النكرة هنا بمنزلة نكرة موصوفة وتبعه المصنف في ذلك ولذا قيد همزة الاستفهام بمعادلة ام المتصلة وفيه نظر لانه يلزم منه امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظة ام الدالة على ثبوت الخبر لاحدهما مع انه جايز بالاتفاق فالاولى على هذا ان يقول هكذا او بوقوعه بعد الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المراد من قولك ارجل في الدار هذا الجنس في الدار وليس المراد واحدا بعينه او لا بعينه او تخصص بان يقع المبتداء النكرة **بعد نفي العام** نحو ما احد خير منك فان النكرة لكونها في سياق النفي يفيد العموم فيكون متعينة بكونها كل فرد فرد والحكم هو عدم الخيرية ثابت لها فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكمت على واحد غير معين فانه لم يحصل للمخاطب فايدة وكذا كل نكرة في الاثبات نقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة **او تخصص بان يقع معنى المصدر الدعوية** لشخص نحو سلام عليك او على شخص نحو ويل له يقال هذا لمن يدعى بالهلاك وقوله معنى المصدر اشارة الى انه لا يجب ان يكون مصدرا كقوله فترب لافواه الوشاة وجندل اى هلاك لهم فان ترب وجندل وان لم تكونا مصدرين الا انهما بمعنى المصدر على ما سيجي **المنتسب الى الفاعل المرفوع** اى المصدر الذي يرفع **لغرض الثبوت** والدوام فان اصل سلام عليك سلمك الله سلاما اى جعلك الله سالما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ورفع سلاما قصدا لدوام سلام الله واستمراره لان النصب دال على الفعل الدال على الحدوث والتجدد وانما قدم المبتداء هنا على خبره مع تنكيره وكون الخبر جارا ومجرورا لتخصيصه بانتسابه على في الاصل الى الفاعل ولانه بمنزلة الفعل والاصل في الفعل انه لا يتقدم عليه شي من معموله لانه **ويلزم** تنكيره من غير تخصيص اذا كان خبره افعل التعجب لان الابهام الحاصل من التنكير مناسب للتعجب

فبما افعله عند سيبويه لانه قال انه في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعله فاعلا
فما مبتداء مع كونه غير مختصة بوجه عند سيبويه لا عند الاخفش فان عنده موصولة
والجملة صلتها والخبر محذوف فلا يكون مما نحن بصدده لان ما ح معرفة ولا عند الفراء لانه
عنده استفهامية فيكون ما نكرة مختصة بالاستفهام **والخبر عمدة الافادة** كما عرفت
فلذلك حقه التنكير لان الاصل في الخبر ان يخبر بما هو غير معلوم عند المخاطب ليفيد لان المسند
لو كان معلوما عنده كان المسند اليه ايضا معلوما عنده واذا كانا معلومين فماذا يستفيد
وجاز التعدد فيه اى في الخبر سواء كان التعدد بحرف العطف نحو زيد عالم وعاقل اولا
نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وسواء كانت الاخبار
غير متضادة كهذه الاخبار او كانت متضادة وسواء كان المبتداء في المتضادة متصف
جزء منه ببعض تلك الاخبار وجزء اخر منها كقولك للابلق هذا ابيض اسود او متصف
مجموع المبتداء بكل واحد منها نحو هذا حلو حامض فان الخبر فيه متعدد لفظا الا انه
متحد في المعنى لان حلو وحامض بمنزلة مز على معنى ان في جميع اجزائه حلاوة وحموضة الا انه
لما امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر حصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما
فالمجموع هو الخبر وانما سمي كلا لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف لكان كعطف بعض
كلمة على بعض واجاز ابو علي هنا العطف **وهو** اى الخبر **مفرد** وهو ما لم يعامل من العوامل
الاسماء تسلط على لفظه سواء كان مجردا عن اضافة وشبهها نحو زيد منطلق او لا نحو عمرو
صاحبك وبشر قائم ابوه **هو هو** اى يكون ذلك المفرد هو المبتداء بعينه ان يكون صادقا
على المبتداء لا بمعنى ان يكون المفهوم منه هو المفهوم من المبتداء بعينه **او بمنزلته** اى بمنزلة
هو هو كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى بمثابته قال الله تعالى وازواجه امهاتهم
اى نازلات منزلتهن في تحريم النكاح او يكون المراد منه نحو زيد قائم ابوه فانه بمنزلة قائم
الاب **عار** ذلك المفرد **عن العايد اليه** اى الى المبتداء **ان كان جامدا** غير مؤول بمشتق

كقولك زيد اخوك وهذا اسد مشيرا الى الحيوان المعروف **او متضمن له** اى للضمير اولا اسم
مشتمل على الضمير **ان كان مشتقا** وذلك لان المشتق يعمل عمل فعله فان كان في الحقيقة للمبتداء
اسند الى ضميره في المعنى وان كان لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضميره والا لكنت مخبرا بالاجنبي
عن الاول وكذلك متضمن للضمير ان كان جامدا مؤولا بالمشتق كقولك هذا اسد مشيرا الى
رجل شجاع قال ابن مالك في اسد ضمير مرفوع به لانه ما دل بما فيه معنى الفعل ولو اسند
الى الظاهر لرفعه نحو رايت رجلا اسدا ابوه وكذلك اذا كان الخبر مصدرا بدلا من الفعل فانه
متضمن للضمير عند سيبويه نحو زيد سيرا سيرا لكونه بمعنى الفعل وحده وقايما مقامه
ويجوز ان يكون الخبر المفرد متحدا بالمبتداء لفظا ومعنى للدلالة على الشهرة وعدم التغير نحو
انا ابو النجم وشعري شعري على ما ثبت في حيز النثر **او جملة** وهو خلاف المفرد **اسمية** نحو
زيد ابوه قايم **او جملة فعلية** سواء كانت مجردة عن الشرط والجزاء نحو زيد قام ابوه
او متضمنة للشرط والجزاء نحو زيد ان تكرمه يكرمك وسواء كان محلها لازم الاضمار نحو
بانامة الظرف مقامه نحو زيد في الدار اولا وقوله **بعايد** يتعلق بالجملة اى لا بد في كل
واحد من الجملتين من ضمير عايد الى المبتداء لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد
ان يجعل جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاول وهو الضمير لانه موضوع للربط
الا ان يكون المبتداء شانا اى ضمير الشان فانه لا يحتاج الى الضمير للربط المعنوي
بينهما لكون الجملة عبارة عنه فالخبر هنا بمنزلة المفرد نحو قل هو الله احد وكذا لا
لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتداء نحو مقولي زيد منطلق وكقوله افضل
ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فعلى هذا لو قال بدل قوله الا ان يكون المبتداء
شانا الا ان يكون الخبر عبارة عنه لكان اعم فايدة وكذا لا يحتاج الى العايد اذا كانت الجملة
متضمنة لما يدل عليه المبتداء باشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير او بغير اشارة
كقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين **او يكون**

المبتداء **مخصوصا** بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد على قول من قال ان زيد مبتداء
والجملة قبله خبره فانه ليس في الجملة هنا ضمير لان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل
والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه
مجرى الذكر اللفظي وكذلك لا يكون في الجملة ضمير اذا اقام الظاهر مقام الضمير نحو زيد
قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا به واعلم ان وضع الظاهر مقام الضمير جائز في معرض
التفخيم قياسا نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ما هي واذا لم يكن في معرضه فيجوز ذلك
عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ
الاول وسواء كان في الشعر او لا **ويجوز حذفه** اى حذف الضمير العايد **اذا علم** العايد
وذلك الحذف يكون على سبيل السماع نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
اى ان ذلك منه وعلى سبيل القياس في كل موضع يكون الضمير مجرورا بمن والجملة التي وقعت
خبرا يكون اسمية والمبتدا فيها جزء من المبتداء الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه
لان كون المبتداء الثاني جزءا من المبتداء الاول يؤذن بالضمير و يحذف الجار والمجرور معا **وما**
وقع ظرفا من الخبر سواء كان ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو زيد عندك او
جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه
ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا
اصطلاحا **بتقدير الفعل على الاكثر** فتقديره زيد في الدار زيد استقر فيها **لان اصل التعلق**
له اى للفعل اى لابد للظرف من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب
التقدير فالاصل اقرب وانما كان كذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره اما لبصيرة معناه
مفردا في قلب السامع وهو الفعل والاسم او لعدم وجد معناه في غيره وهو الحرف والفعل اشد
افتقارا الى غيره لانه حدث يقتضي فاعلا ومحلا وزمانا ومكانا وعلة فيكون افتقاره من جهة
الاحداث ومن جهة التحقق بخلاف الاسم فان افتقاره انما يكون من جهة التحقق ولذا لا يعمل الا

33

بمشابهته الفعل او تضمن معناه او معنى الحرف لان اصله الاستغناء عن غيره قال بعضهم
كابن السراج ان الظرف بتقدير اسم فاعل لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه ان يكون
مفردا فتقديره باسم الفاعل لانه مع فاعله مفرد الا في نحو اقايم الزيدان وانما كان مفردا اظهارا
لفرعيته لان الاصل في احتمال الضمير هو الفعل والاسم فرع عليه فيه ولانه لما لم يتفاوت في الحكاية
والخطاب والغيبة في انا عارف وانت عارف وهو عارف اشبه الخالي عن الضمير فلم يحكم عليه بانه
جملة **ومن ثم** اى من اجل ان الظرف يقدر بالفعل **يقيد** الظرف **بجرده** من غير ذكر الفعل
في الصلة ولو كان مقدرا باسم الفاعل لزم انه لا يقيد لان صلة الموصول يجب ان يكون جملة واسم
الفاعل مع فاعله مفرد لا تتم الصلة به بخلاف الفعل مع فاعله فانه جملة يتم الصلة به واذا كان
المقدر في الصلة فعلا فلذا في غير الصلة وهذا قول ابي علي وهو مردود لان الظرف الواقع صلة
واقع موقع يوقع ما لا يقع فيه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول بالجملة والظرف المخبر به واقع
موقع ما هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه الجملة تاول بالمفرد فلا يصح اجدهما معاملة
الاخر وتقديره باسم الفاعل اولى كما هو مذهب الاخفش لان الفعل لا يجب نقله عن تقديره باسم الفاعل يستدل
على انه في موضع رفع واسم الفاعل غني عن تقديره وتقدير ما يغني اولى من تقدير ما لا يغني **بانتقال** اي
بتقدير الفعل مع انتقال الضمير **العايد من الفعل اليه** اى الى الظرف ليسد الظرف مسده وهذا
مذهب ابي علي ومن تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع المتعلق واعلم ان الخبر هو المتعلق
المحذوف مع الظرف لانه المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا
لازما واقاموا البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر **فلذلك** اى فلاجل انتقال الضمير الى الظرف
جاز العطف عليه اى على الضمير المنتقل الى الظرف **والتاكيد** عنه **ونصب الحال** عنه **والا**
والابدال عنه في قول الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق **عليك ورحمة الله السلام**
فان قوله ورحمة الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع الى السلام لانه في التقدير
السلام حصل عليك فحذف حصل ونقل الضمير منه الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل هنا

محذوف فامع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه ولا يجوز ان يكون قوله السلام هو

المعطوف عليه لتأخره وجب ان يكون المعطوف عليه مقدما و في قوله فان يك جثماني بارض

سواكم فان فؤادي عندكم الدهر اجمع فان اجمع مرفوع لانه تأكيد للضمير المستكن في عندكم

الراجع الى فؤادي ولو كان الفعل مع الضمير محذوفا لزم ان يكون اجمع مؤكدا لغير المذكور وفي قوله تع

واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فان قوله خالدين حال من الضمير المستكن

في قوله ففي الجنة ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير سعدوا للفساد من جهة اللفظ والمعنى وفي قوله تع

والوزن يومئذ الحق فان قوله الحق بدل من الضمير المستكن في يومئذ الراجع الى الوزن وضعف

جعل الحق صفة للوزن للفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو قوله يومئذ وضعف

جعله خبرا عن قوله والوزن لتعلق الظرف وهو يومئذ حينئذ اي حين اذ اجعل الحق

خبرا بالمصدر المحلى باللام واعماله معه ضعيف لا يجي في فصيح الكلام وضعف جعله خبرا

بعد خبر عن قوله والوزن لتأخر الاعرف وهو الحق عن غير الاعرف وهو يومئذ وذا لا يجوز

وفيه نظر لان قوله يومئذ ليس بمعرفة حتى يكون قوله الحق اعرف منه ان كان المراد ح بالمصدر

منه الجملة الظرفية اذ الجملة من حيث هي جملة لا يتطرق اليه التعريف والتنكير وان كان

المراد منه مجرد الظرف منه فلا نسلم ان الحق اعرف منه لانه في التقدير يوم اذ نسال اي

يوم سؤالنا والمضاف الى المضمر اعرف من المعرف باللام وهو اي الظرف ان توغل

في الابهام غير مختص لشيء او كان مقطوعا عن المضاف اليه لم يقع خبرا فلا يقال زيد في مكان

او زيد من قبل ولا صلة فلا يقال الذي في مكان زيد ولا حالا فلا يقال ضربت زيدا في مكان ولا

صفة فلا يقال جاءني رجل في مكان وكل هذا لعدم الفائدة والا اي ان لم يتوغل في الابهام ولم يكن

مقطوعا عن المضاف اليه فان كان زمانيا غير موصوف لم الزمان عن الجثة اي لم يقع خبرا عن

الجثة ولا الجثة فاعلاله فلا يقال زيد يوم الخميس لعدم الفائدة لان زيدا لا يقع يوما ويعدم

وينقطع يوما الا ان زيدا يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت ولذلك لا يقع خبرا عن الجثة

المستمر

المستمر فلا يجوز طلوع الشمس يوم الخميس لانه حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم

بخلاف غير المستمر فانه يقع خبرا عنه نحو الخروج يوم الجمعة لان الخروج مما يقع يوما دون يوم و

كذلك المكان يقع خبرا عنه نحو السير في الدار لان نسبته الى الامكنة متفاوتة لحدوثه في بعضها

دون البعض واعلم انه لو قال هكذا لا يقع خبرا الا عن حدث غير مستمر لكان اولى لان فيه اشارة

الى ما يقع خبرا عنه والى ما لا يقع عنه جميعا مع فوائد اخر وفي قوله اكل عام نعم تحوونه

يلقحه قوم وتنتجونه هذا اعتراض فان ظرف الزمان هنا هو قوله اكل عام وقع خبرا عن الجثة

وهو قوله نعم او الجثة فاعلاله فاجاب عنه بقوله على حدوثه يحتمل ان يكون مراده ان المضاف

هنا محذوف اي احدث نعم حصل في كل عام او احصل في كل عام حدوث نعم فحذف المضاف واقيم

المضاف اليه مقامه فيكون المبتدأ او الفاعل في التقدير حدثا غير مستمر او ان يكون مراده ان نعم

في نفسه يجدد ويحدث في كل عام كما ان في نفس الهلال تجددا وحدوثا في كل شهر وفي الليلة الهلال

هذا اعتراض اخر لان الليلة وهو ظرف زمان وقع خبرا عن الجثة وهي الهلال واجاب عنه بثلثة

اجوبة بقوله على حدوثه ومعناه ما ذكرت الان بوجهين او الاستهلال مراده ان الهلال بمعنى

الاستهلال او ليلته اي ليلة الهلال فيكون المضاف محذوفا ولا يجوز ان يكون الزمان خبرا عن

الزمان وعلى الثالث اي على تقدير ان يكون المضاف وهو ليلة محذوفا تعين رفع الليلة الاولى

المذكور لئلا يكون للزمان ظرف يعني لو نصب الليلة على هذا التقدير يكون الليلة ظرفا لليلة

الهلال ويكون التقدير ليلة الهلال حصلت في الليلة وهذا معنى فاسد وفي اطلاقه هنا

نظر لانه يجوز ان يكون للزمان ظرف كما اجاز سيبويه اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الان فال

لان الرجل قد يقول انا اليوم افعل ذلك ولا يريد يوما بعينه ومعنى كلامه ان الان اعم من يومك

فيجعله واقعا في الان فان قلت قد يجوز ان يكون للزمان ظرف غير اعم منه نحو اليوم الجمعة واليوم

السبت بنصب اليوم فان اليوم ظرف للجمعة والسبت فيمكن للزمان ظرف فاجاب عنه بقوله

واليوم الجمعة واليوم السبت على التجوز فيهما مصدران فيكون الظرف في الحقيقة للمصدر

وكذا يجوز اليوم العيد واليوم الفطر واليوم النيروز بنصب اليوم فيها لان ذكر هذه الايام مشعرة على حدث يقع فيها فتؤول بالمصدر وحينئذ اى ومن اجل هذا التاويل لم يجز في ساير الايام مما لم يكن فيها دلالة على عمل فلا يقال اليوم الثلثاء بنصب اليوم لانه لا يمكن تقدير الثلثاء بمصدر اذ لا دلالة لها على عمل يقع فيها حتى يأول بالمصدر فلا يجوز في اليوم الا الرفع واليوم يوم على غلبتك اى غلبتك وسلطانك وشانك امور حاصلة في هذا اليوم فيكون الظرف للمصدر ايضا لا للزمان ويجوز ان يكون المراد من اليوم الان الاعم من يوم كما قال سيبويه وحكمه اى حكم الخبر ان يحتمل الصدق والكذب هذا مذهب بعض الكوفيين وفيه نظر لان خبر المبتدأ في اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق والكذب وانما المراد به ما عرفه المصنف ولان خبر المبتدأ لا خلاف في ان اصله ان يكون مفردا والمفرد من حيث انه مفرد لا يحتملهما واما الجملة الواقعة موقعه فالاصل ان لا يشترط فيها احتمالها للصدق لانها نائبة عما لا يحتملهما ولان وقوع الخبر مفردا طلبيا كثير شايع بالاتفاق نحو كيف انت فكذا لا يمتنع وقوعه جملة طلبية بالقياس مع انه مسموع ايضا وحكمه ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ اى يجب ان يفيد الخبر فايدة لم يستفد من من نفس المبتدأ فلا يقال مالك الفرس صاحبه لان جزئي الجملة لابد ان يختص كل واحد منهما بفايدة لانه لو افاد احدهما ما يفيد الاخر لكان ذلك تكريرا والتكرير يجري مجرى ما لم يذكر والجزء الواحد لا يتم الكلام منه فان قلت قد يستفاد مما هو في الاصل خبر مبتدأ ما يستفاد من المبتدأ كقوله تعالى فان كانتا اثنتين فان الالف في كانتا ضمير الاثنين والتاء علامة التانيث ففيهما دليل على التثنية والتانيث اللذين يستفادان من قوله اثنتين فاجاب عنه بقوله وقوله تعالى وان كانتا اثنتين يفيد الخبر فيه وهو اثنتين ان الاعتبار بمجرد العدد ولا اعتبار للصغر والكبر بخلاف قوله كانتا فانه يحتمل ان يراد منه الصغر والكبر كما يقال فان كانتا كبيرتين او صغيرتين فلما ذكر اثنتين علم ان الصغر والكبر لا اعتبار لهما

وحكمه ان يطابق الخبر المبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا على الاطراد اذا كان الخبر اسما مشتقا ولم يكن افعل من ولا لما هو من سبب المبتدأ لانه لو كان افعل من لا يطابقه تقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل من دعد وكذا لا يطابقه نحو زيد قايم ابوه والزيدان قايم ابوهما والزيدون قايم اباؤهم زيد قايمة امه فغير ذكر اسما مشتقا وتركه هذين القيدين نظر لان مع هذين القيدين لا يطابقه ويطابقه مع كونه فعلا ثم ذكر مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وهي على ما ذكر ثمانية مواضع في قوله واذا كان المبتدأ معرفة محذوفة الخبر فانه يجب تقديم المبتدأ في التقدير والحكم على خبره المحذوف لانه اذا كان محذوفا وجب ان يقدر في التقدير في مكانه الاصلي اذ لم يكن للخبر مانع كقولك في جواب من قال من عندك زيد اى زيد عندي وانما قال معرفة لانه اذا كان نكرة وكان الخبر المحذوف مصحح له وجب ان يقدم في التقدير ايضا تقول في جواب من قال من في الدار رجل اى في الدار رجل او اذا كان المبتدأ متضمنا لما هو صدر الكلام فانه يجب تقديمه ايضا كاسما الشرط والاستفهام نحو من جاءك فهو مكرم ومن قام لانه موثر في الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه حقه صدر ذلك الكلام ليعلم السامع من اول الامر انه من اي اي نوع من انواعه او كان المبتدأ مضافا اليه اى الى المتضمن لما له صدر الكلام نحو غلام من قام فان المضاف لشدة الاتصال بالمضاف اليه مع امتناع تاخيره عن المضاف اليه جعل المضاف معه بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر نحو غلام من قام فقدم المضاف قبل المضاف او كان مثل لام لمثله اى منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم وغير ذلك مما يجب تقديمه كضمير الشان نحو هو زيد قايم فانه للابهام قبل التفسير فلو قدم الخبر لزال المقصود منه وما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتاخير او كان فيه في المبتدأ لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاص

اللام بابتداء الكلام وانما اخر عن المبتداء في نحو ان زيد القايم لما سيجي في بحث الحروف
او كان الخبر مخصوصا بالمدح او الذم فانه يجب ان يكون المبتداء المحذوف مقدما
في التقدير نحو نعم الرجل زيد اي هو زيد فقدر هو في مركزه الاصلي او كان الخبر
فعلا يصلح المبتداء ان يكون مرفوعا به او تاكيد الفاعل لو تاخر المبتداء نحو زيد
قام فان المبتداء فيه لو اخر التبس بالفاعل وانا قمت فان انا لو اخر التبس بتاكيد
الفاعل وح تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية بخلاف زيد قام ابوه فانه يجوز تاخير
المبتداء عن خبره لانه لو اخر وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتداء بالفاعل لوجود
الفاعل ظاهرا ولا بتاكيده لان التاكيد انما يكون باعادة اللفظ الاول او من الالفاظ
المخصوصة كالنفس واخواته وليس المبتداء هنا كذلك وبخلاف الزيد ان قاما
والزيدون قاموا فانه يجوز تاخير المبتداء لعدم التباسه بالفاعل ولا يمنع التاخير
احتمال كونه على لغة اكلوني البراغيث لان تاخير المبتداء اكثر في الكلام من تلك اللغة
والحمل على الاكثر اولى او كانا اي المبتداء والخبر متساويين تعريفا اي في مجرد التعريف
نحو المنطلق زيد اي الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد واعلم انه لو قال
بدل قوله وتنكيرا وتخصيصا لكان اولى نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان
بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول فانه ح يجب تقديم المبتداء
على الخبر لانه لا يتميز المبتداء من الخبر الا باستقرار كل واحد منهما في موضعه وانما قال
بغير قرينة لانه لو كانت هنا قرينة تدل على تميز احدهما من الاخر لا يجب تقديم المبتداء
على الخبر كقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه تقدم
الخبر هنا على المبتداء لوجود القرينة من حيث المعنى فانك عرفت ان الخبر هو
محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر وهو قوله
بنونا اذ المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابنائنا وقوله وجب تقديمه

اي تقديم المبتداء جواب لقوله واذا كان المبتداء معرفة وعامل فيه وكذا وجب تقديمه
اذا وقع بعض الخبر بعد الا او معناها كقوله تع وما محمد الا رسول ونحو انما انت نذير ووجب
تاخيره اي تاخير المبتداء اذا كان المبتداء مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد على
قول من جعل زيد مبتداء وما قبله خبره فانه لا يجوز تقدم المبتداء على الخبر هنا عند الاكثر
منهم لئلا يفوت الغرض المطلوب من هذا التركيب وهو افادة الاجمال اولا والتفسير ثانيا
او اذا كان المبتداء نكرة خبرها ظرف يصحح تقديمه لمجي النكرة مبتداء لانه لو كان ظرفا ولكن
لا يكون مصححا لا يجب تاخير المبتداء نحو سلام عليك مذكور نحو في الدار رجل فانه انما جاز
تنكيره لما تقدم من انه بتقدم الحكم عليه اشبه الفاعل فلو اخر لبطل شبهه بالفاعل
فلا يصح كونه مبتداء او مصحح محذوف كما تقول في جواب من يقول من في الدار رجل اي
في الدار رجل فالخبر المصحح لكون النكرة مبتداء مقدم في التقدير ايضا لان التقدير ينبغي ان
يكون موافقا لاصولهم او اذا كان الخبر عن ان المفتوحة ومعمولها من اسمها وخبرها سوى
ان لم يكن الخبر ظرفا كقوله حق ان زيدا قايم او كان ظرفا نحو عندي انك قايم فانه يجب تاخير المبتداء الا
لانه لو قدم المبتداء هنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة وذلك لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة
المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا فقد يظن انه متعلق بخبر ان المكسورة ولا يرتفع
الالتباس بالفتحة لخفائها مع انها وقعت على هذا التقدير في صدر الكلام وهو موضع المكسورة
واذا تقدم الخبر عرف انه خبر للمبتداء وانه ليس في حيز المفتوحة ولا المكسورة لان ما
في حيزهما لا يتقدم عليهما واذا تعين ان المقدم خبر تعين ان ما بعد الخبر هي المفتوحة لا
لا المكسورة لانها مع ما في حيزها جملة وهي لا تقع مبتداء بخلاف المفتوحة فانها معه في تقدير
المفرد وكان عليه ان يقول اذا لم يكن ان مصاحبة لاما لانه لا يجب تاخير المبتداء لعدم لبس
المفتوحة بالمكسورة لان اما لا يليها ان المكسورة فجاز ان يقال اما معلوم انك فاضل واما انك
فاضل فمعلوم منه قوله ذاي اصطبارا واما انني جزع يوم النوى فلوجد كان يبريني او اذا كان

لمتعلقه اي لمتعلق الخبر والمراد به جزء الخبر ضمير في المبتدا سواء كان المبتدا مضافا الى ذلك الضمير او لا نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله على التمرة خبر والمجرور جزء وفي المبتدا وهو مثلها ضمير راجع اليه وكقولك معرض عن هند المرسل اليها وانما يجب تاخير المبتداء لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لو قيل مثلها على التمرة زبدا او اذا تضمن خبر المفرد او ما هو كالمفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام وغيره نحو كيف زيد فانه يجب تاخيره لاشتمال خبره على ما يقتضي صدر الكلام فلا يجوز ان يتقدم عليه احد جزئي الجملة هو فيها وكذا يجب تاخيره اذا كان الخبر ظرفا متضمنا للاستفهام ومستكنا فيه ضمير المبتداء وان كان مقدرا بالجملة على ما قال لانه اذا كان الضمير مستكنا فيه كان لا محالة مفردا باعتبار اصل الوضع وان كان واقعا موقع الجملة فاجري مجرى الخبر المفرد نحو اين زيد اما اذا لم يكن الضمير مستكنا فيه نحو زيد ابن غلامه فلا يجب تاخيره لان غلامه ان كان مبتداء فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة داخل عليها بحيث لا يتقدم عليه احد ركني تلك الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة وان كان غلامه فاعلا فقد وقع في صدر ما هو كالجملة فاجري مجرى الجملة في عدم الاحتياج الى التقديم ولذا يجب تاخير المبتداء اذا وقع مجرده بعد الا او معناها نحو ما في الدار الا زيد وانما عندك عمرو ولا يصح دخول الفاء في خبره لان نسبة خبر المبتداء من المبتداء كنسبة العامل من الفعل لانه معمول اول الجزئين على مذهب سيبويه وثانيهما فكما انه لا تدخل عليه الفاء كما لا تدخل على العامل فاذا دخلت فلا بد لوجوبها من سبب موجب او مجوز فان قلت ما تقول في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا فانه دخل الفاء في خبر المبتداء هنا فاجاب عنه بقوله وخولان فانكح محمول على هذه خولان فيكون خولان خبر مبتداء لا مبتداء والفاء في فانكح لجواب شرط مقدر يدل عليها الجملة المتقدمة قال سيبويه وقد يحسن ويستقيم ان يقول عبد الله فاضربه اذا كان الخبر مبنيا على مبتداء مظهرا او مضمر نحو هذا زيد فاضربه والهلال والله

ي نظر اليه الا ان يتضمن المبتداء معنى الشرط في صح دخول الفاء في خبره وهو اي المبتداء المتضمن لمعنى الشرط موصول صلته فعل او ظرف وذلك لان الموصول كلمة الشرط والصلة كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وحق الموصول ان يكون مبهما ليكون كالكلمات في الابهام ككلمات الشرط وحق الصلة ان يكون فعلا مستقبلا كالشرط لا سماء المتضمنة للشرط الا ان الصلة لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون فعلا صريحا بل قد يكون مقدرا بالفعل كالظرف وجاز ان لا يكون مستقبلا في المعنى نحو قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وكان حق الخبر ايضا ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكنه من حيث انه ليس بجزاء للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون او هو نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل نحو رجل يسعى في نجاته فلن يخيب او بالظرف نحو رجل عنده حزم فسعيد فان النكرة لابهامها يكون ككلمات الشرط وصفتها لكونها فعلا او مقدرا بالفعل شابهت الشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ومن ذكر في تمثيل هذه النكرة بقوله كل رجل ياتيني او في الدار فله درهم فقد تسامح لان النكرة ههنا كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف وانما الموصوف باحدهما هو النكرة المضاف اليها كل ولذا قال ابن مالك هكذا او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل او هو معرف باللام موصوف بالموصول المذكور لورود الاستعمال كذلك كقوله صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا وقد يدخل الفاء في خبر كل مضافا الى نكرة وان لم يكن النكرة موصوفة بالفعل او بالظرف نحو وكل نعمة فمن الله وان دخل ليت ولعل امتنع دخول الفاء في خبر المبتداء وان دخل لكن على ذلك المبتداء فالقول ولكن ما يقضي فسوف يكون وكذا ان دخل ان عليه على راي وهو راي الاخفش لان ان لا يغير معنى الاخبار بل يؤكده وكذا لكن لا يغير معنى الاخبار فلا تنافي بين الفاء وبينهما لانه قد ورد القران العزيز على ذلك منه قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ونقل عن سيبويه انه لا يجيز دخول الفاء مع ان لان الشرط

لا يدخل عليه ان للتنافي بين التحقيق والتعليق فكذلك ما في معنى الشرط وهذا النقل غير صحيح
لان سيبويه استشهد في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي
يفرون منه فانه ملاقيكم ويجوز دخول الفاء في خبر أن المفتوحة كقوله تع واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه ومنه قول الشاعر علمت يقينا ان ما حم كونه فسعي امرء في صرفه غير
نافع دون ما يناقضه اي يناقض معنى الشرط كليت ولعل فانهما مانعان من دخول الفاء في خبر
المبتداء لانهما للانشاء وما يقع خبر الصلة غير محتمل للصدق والكذب والشرط مع الجزاء
محتمل لهما فلو جاز الفاء في خبرهما لزم ان يكون ما بعد الفاء محتملا لهما غير محتمل لهما على ان
اي انما يصح دخول الفاء في خبر المبتداء على ان الثاني مسبب عن الاول كما ان الشرط والجزاء
كذلك نحو ان يكرمني اكرمك فان قصد السببية جيء بالفاء والا فلا فان قلت قد دخل الفاء
في قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول مسبب عن الثاني وذلك لان استقرار
النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونها من الله عز وعلا بل الامر بالعكس فاجاب عنه
بقوله محمول على فيحكم انها اي ان النعمة منه تع وذلك لان الاية لاخبار قوم استقرت
بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للحكم بكونها
من الله تع ويجوز حذف احدهما من المبتداء والخبر عند قيام القرينة الدالة عليه كقوله تع
فصبر جميل اي فامري صبر جميل او فصبر جميل اجمل لكن حذف المبتداء هنا اولى من حذف الخبر
لان الكلام سيق للمدح بحصول الصبر له وجعل المبتداء محذوفا يحصل هذا المعنى لا جعل الخبر
محذوفا لانه مخبر بان الصبر الجميل اجمل ولقيام القرينة الحالية الدالة على خصوصية المبتداء
وهي قيام الصبر به وعدم القرينة الدالة على خصوصية الخبر وقد يحذف المبتداء جوازا حيث
يعني المضاف اليه المبتداء غير معطوف على المبتداء كقولهم راكب البعير طليحان اي راكب البعير
والبعير طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وجوبا في النعت مقطوع لتعين المنعوت
بدونه لمدح نحو الحمد لله الحميد او ذم كاعوذ بالله من ابليس عدو الله او ترحم كمررت بغلامك

المسكين ويشترط في لزوم حذف الخبر ان قام في موضعه اي في موضع الخبر غيره بان دل عليه كلولا
زيد لكان كذا اي اذا كان المبتداء بعد لولا الامتناعية وكان الخبر امرا عاما اي لولا زيد موجود
لكان كذا فانه لما جعل امتناع جوابها معلولا للاول وهو موجود حكم على الاول بالوجود لامتناع وجود
المعلول بدون علته فكان الجواب دالا عليه قايما مقامه فحذف ولقايل ان يقول سلمنا انه يدل
على وجود الاول لكن لا يدل على ان الخبر محذوف لجواز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعله
اي لولا يوجد زيد على ما هو مذهب الكسائي دون امر خاص فلانه لا يلزم حذف الخبر مراد ان سبب
امتناع الثاني ان كان هو وجود الاول فحسب فالحذف لازم وان كان امرا خاصا صفة للاول زايدة على وجوده
فلابد من اثبات الخبر نحو لولا زيد بذل عدو لاهلكه ومن لم يقيد حذف الخبر ههنا بهذا القيد قال
ان الخبر ههنا ايضا محذوف وذلك الامر الخاص حال عامله الخبر المحذوف اي لولا زيد موجود دافعا
عدو لاهلكه ونظر المصنف ادق لان هذا التقدير زايد على قدر الضرورة ولحي ما يتعين ان يكون خبرا
بعد لولا كقوله عم لولا قومك حديث عهدهم بكفر هم لاسست البيت على قواعد ابرهيم ومثل لعمرك
لافعلن ذا والضابط فيه ان كل مبتداء صريح في القسم يجب حذف خبره لان تعينه للقسم دل على تعين
الخبر والجواب يسد مسد التقدير لعمرك قسمي ومثل ايمن الله بخلاف عهد الله فانه غير متعين للقسم
بدون المقسم عليه فجاز ان يقال على عهد الله لافعلن فلا يحذف الخبر وان عهد الله لافعلن فيجوز ومثل
اقايم الزيدان محمول على ايقوم معناه ان هذه الصفة المعتمدة على همزة الاستفهام مبتداء والاسم المرفوع
بعدها فاعلها وغث به كلاما من بين جميع اسماء الفاعلين ولم يكن لهذا المبتداء خبر اصلا لانه في المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له فيكون بمنزلة ايقوم الزيدان فلا يكون من جملة ما حذف فيه خبر المبتداء القايم غيره مقامه
لما لم يكن له خبر فكانه جعله لاجل هذا التي بلفظ مثل وعلى لا يجوز ان يكون الزيدان مبتداء واقايم خبر مقدم عليه
والا لوجب ان يقال اقايمان كما عرفت خلافا لقول الكوفيين مثل الزيدان فانه تعين ان يكون الزيدان مبتداء واكرم
خبره لان افعل التفضيل لا يعمل ههنا مع صلاحيته ان يقع خبرا عن الزيدان ونحو ضربي زيدا قايما والضابط فيه
ان المبتداء اذا كان مصدرا صريحا او بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف الى المصدر يكون منسوبا الى الفاعل او الى
المفعول

د بحذف حال من احدهما او منهما جميعا ويكون المصدر عاملا في مفسر صاحبها بحذف خبره لدلالة القرينة

على تعيين الخبر وقيام غيره مقامه كما سنذكره وقد كان الحال القائمة مقام الخبر جملة اسمية مصدرة بالواو كقوله اقرب ما

يكون العبد من ربه وهو ساجد وكقول الشاعر خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان اما

اذا لم يكن المصدر عاملا في مفسر صاحب الحال فلا يحذف الخبر وجوبا كقولك ضربي زيدا قايما شديد فان المبتدا

فيه مصدر عامل في صاحب الحال لا في مفسره فلا يصلح الحال ان يقع خبرا لانها معمولة لمعمول المصدر

فلا يغني عن الخبر و اخطب ما يكون الامير قايما والحرب اول ما يكون فتية تسعى ببزتها لكل جهول قوله على

حصل وحاصل اذا كان قايما وفتية بيان لتقدير الامثلة الثلثة اي ضربي زيدا حصل وحاصل اذا كان

قايما واخطب اكوان الامير حصل او حاصل اذا كان قايما كان كل كون خطيب على جهة المجاز واول اكوان الحرب حصل او حاصل

اذا كان فتية فاذا ظرف زمان جعل بعد حذف متعلقه هو حصل او حاصل خبرا من ضربي وعن اخطب و اول كما يقع ساير

ظروف الزمان اخبارا عن المصادر نحو القتال يوم الجمعة وكان تامة بمعنى وجد وفيه ضمير لزيد وللامير

وللحرب واذا انضاف الى كان كما يضاف ساير ظروف الزمان الى الجمل وقايما حال من الضمير في كان العايد

الى زيد والى الامير كما ان فتية حال من الضمير فيه العايد الى الحرب ولا يجوز ان يكون قايما خبرا

لكان وهي ناقصة والا لامتنع دخول الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال موقعه مع جواز وقوعها

كما في الحديث والبيت المذكورين انفا في ذلك الخبر المتعلق لاذا وهو حصل او حاصل لتعلق الظروف المستقر

اي كما يحذف متعلقات الظروف المستقرة العامة كزيد عندك اي حاصل عندك و

وحذف اذا بما بعدها اي مع ما بعدها من الشرط العامل في الحال وهو كان لدلالة الحال

عليه اي على اذا مع ما بعدها اما على اذا فلان الحال فيه معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا

في وقت الركوب واما على ما بعدها فلكونه معمولا لما بعدها فبقيت الحال سادة مسد

اي مسد الخبر ودلالته عليه فحذف في نحو ضربي زيدا قايما على الاصل بمعنى اتفق الكل على ان معنى

ضربي زيدا قايما ما اضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المقصود لا يستفاد الا من هذا التقدير

الذي هو تقدير البصريين لان المصدر هو اسم جنس باق على العموم لانه اذا استعمل اسم الجنس

ولم يكن هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس بنقض الطهارة

والتراب يابس والما بارد اي كل ما فيه هذه الحقايق والمصدر في هذا التقدير غير مقيد بالحال لان الحال

قيد في الخبر فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال القيام وقال الاخفش الخبر المحذوف

الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحبها ويكون تقدير ضربي زيدا قايما ضربي زيدا ضربه

قايما وقوله اقوى لانه اقل حذفا مع صحة المعنى ولانه حذف فيه خبر عامل بقي معموله ودلالة المعمول

على العامل قوية بخلاف تقديرهم فانه بقي بعد الحذف معمول عامل اضيف اليه نايب عن الخبر الاصلي وهو

حصل او حاصل فضعفت الدلالة لبعد الاصل وكثرة الوسايط ولان في تقدير الاخفش تكرارا باعتنا

على الحذف بخلاف تقديرهم وعند الكوفيين التقدير في هذه الامثلة على تاخير الخبر عنها اي عن الحال وعلى

جعل صاحبها اي صاحب الحال من متعلقات المبتدا لانهم جعلوا قايما حالا من معمول المبتدا الذي هو

مصدر لفظا او معنى اي ضربي زيدا قايما حاصل ويكون الخبر على تقديرهم محذوفا من غير شي يسد مسده

لان الحال يكون من تتمة المبتدا لان العامل فيها هو المبتدا فينبغي ان لا يلزم حذف الخبر على تقديرهم لعدم

القايم غير الخبر في موضعه لان موضع الخبر في تقديرهم بعد الحال وليس بعدها شي ويكون الضرب على تقديرهم

مختصا بحال القيام لتقييده بالحال لكونه اي لكون الضرب عاملا فيها اي في الحال فلا يفيد العموم اذ يكون المعنى

ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مفيد للحصر لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام في وقت

الضرب حصول المقيد بالقعود في وقت اخر فيلزم على تقدير الكوفيين الفساد من جهة اللفظ والمعنى ولا يلزم شي

من ذلك على تقدير البصريين والقول وهو قول ابن درستويه بان الضرب في موضع فعل لان معناه ضرب

فلا خبر له كما في اقايم الزيدان مردود هذا القول لعدم استقلاله اي استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو

كان بمنزلة اضربه قايما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها كما جاز ذلك في اضربه قايما على انه يلزم على

هذا التقدير الفساد المعنوي الذي يلزم على تقدير الكوفيين وبتقدير ذلك يبطل الجار والمجرور بقول بعد

جاز قبل الضرب في ضربي زيدا قايما وجعل ما في اخطب ما يكون الامير في اول ما يكون فتية ظرفا وذلك لانه كثيرا ما

يذكر المصدر ويراد منه الظرف نحو آتيك خفوق النجم اي خفوق وقت خفوق النجم ... ما المصدرية ظرفا جاز ان يلي اذا المقدرة ويكون مرفوع المحل

على الخبرية من غير تقدير متعلق فيكون التقدير في الامثلة الثلثة وقت ضربي زيدا وقت كون قيامه

واخطب اوقات كون الامير وقت كون قيامه واول اوقات كون الحرث وقت كونها فتية ولا يخفى حينئذ انه يكون

اذا منصوبة المحل ايضا على الظرفية لاختلال المعنى الا يرى انك لو قلت اخطب اوقات الامير يوم الجمعة وقيامه

كان ظاهر الاختلال اذ المعنى على انه هو لا على انه واقع فيه وكل رجل وضيعته اي حرفته والضابط فيه

ان كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع بشرط ان يكون نصا في قصد المصاحبة وذلك حين يكون

المعطوف دالا على الاقتران يجب حذف الخبر لان الواو وما بعدها قاما مقام مع وما يتجدد بعده مع ظهور المعنى

والى هذا اشار بقوله قيل يحذف خبره وهو مقترنان لقيام الواو بمعنى مع بعدها مقامه اي مقام

الخبر وانما قال وهو مقترنان لان بعضهم قالوا انه مقترنان ويرد عليه ما يرد على الكوفيين في تقدير ضربي زيدا

قائما اذ ليس في تقديره ما يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون المعطوف يسد مسده لان الخبر معنى محله

بعد المعطوف عليه والمعطوف معا فقدر مفردا وهو مقترن اي كل رجل مقترن هو وضيعته ليكون

وضيعته وانما وقع الخبر فيه ايضا نظر لانه يرد الاشكال على خبر المعطوف فانه حذف وجوبا مع عدم

ما يقوم مقامه اللهم الا ان يقال ثم انه معطوف على الضمير في المقترن وفيه بعد ايضا وقيل بعدم الحذف

اي حذف الخبر لكون الواو بمعنى مع وكان في تقدير كل رجل مع ضيعته كما ان قولهم مع ضيعته خبر المبتدأ اذ لك كان

وضيعته خبر لانه في تقدير مع واما اذا لم يكن المعطوف دالا على الاقتران فلا يجب الحذف نحو زيد وعمرو قائمان وانت

تريد مع عمرو اذ لا دلالة لعمرو على الاقتران ويحذفان اي المبتدأ والخبر جميعا في مثل قولهم نعم العبد انه

اواب عند من يرى المخصوص خبر مبتدأ محذوف فان المحذوف عنده هو المبتدأ والخبر اي هو على تقدير

هو ايوب واما من جعله مبتدأ والجملة قبله خبره فالمحذوف في المثال هو المبتدأ وحده **خبر ان واخواتها**

هو المسند بعد دخولها اي معمول ان واخواتها واحترز به عن خبر المبتدأ الواقع بعد ان

الملغاة من العمل بدخول ما الكافة عليها او بالتخفيف نحو انما زيد قائم وان زيد قائم وامره كامر كونه

معرفة ونكرة ومفردا وجملة مشتملة على الضمير ومقدما ومؤخرا ومذكورا ومحذوفا ومتعددا ومتحدا

كامر خبر المبتدأ بمعنى ان خبر ان يشارك خبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان يثبت كونه خبرا لان بشرطه وانتفاء

موانعه لا بمعنى ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ ويشارك خبر المبتدأ يصح ان يكون خبرا

لان ولهذا يجوز ابني زيد ولا يجوز ان ابني زيدا الا انه اي ان خبر ان واخواتها لا يتقدم على الا

الاسم ما لم يكن ظرفا فلا يقال ان قائم زيدا بخلاف خبر المبتدأ فانه يتقدم على المبتدأ وذلك لان

باب ان فرع على الفعل في العمل فيحمل عمله فرعيا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على

المرفوع اما اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة نحو ان الينا ايابهم ويجب

اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا للتوسع في الظروف لان كل شيء من المحدثات لا بد له من زمان او مكان

فلم يكن الظروف اجنبية عنه فيصير تقديمها كلا تقديم ويجب حذف خبر ليت ان قام في موضعه جملة

استفهامية نحو ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل بما يجاب به هذا القول فزعم المصنف

ان التمام الحذف لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر وفيه نظر لان تقدير جواب مضمون الجملة

الاستفهامية مفعول شعري من حيث المعنى فلا يجوز ان تكون سادة مسده لان حق الخبر ان يكون

بعد جميع معمولات المبتدأ فيكون محله بعد الاستفهام فلا يكون الاستفهام سادا مسده فالاولى

ان يقال ان الخبر محذوف هنا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ويكون التقدير ليت ما سئل عنه

بهذا الاستفهام حاصل وكذا يجب حذف خبر ان لسد الحال مسده نحو ان ضربي زيدا قائما وبعد

سد مسد الخبر واو المصاحبة الصريحة في معناها كقوله فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها وان وعد

الوعد لا يتبين مع تخصيص خبر ليت لوجوب حذف الخبر نظر **خبر لا لنفي الجنس** احترز عن لا بمعنى

ليس فان خبرها منصوب هو المسند دخل فيه جميع المسندات فلما قال من معمولها اي معمول لا

خرج غيرها نحو لا غلام رجل ظريف فيها احترز به عن خبر المبتداء الواقع بعد لا الملغاة نحو لا في الدار رجل

ولا امرأة ولا يتقدم خبر لا على اسمه وان كان خبرها ظرفا كما يتقدم خبر ان على اسمه اذا كان ظرفا وذلك

لانه محمول على ان في العمل فانحط من تبتها عن مرتبة اصلها وبنو تميم لا يثبتونه غير الظرف قال

الجزولي وبنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا وقال الاندلسي الحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان

جوابا كقولك لا رجل لمن قال هل في الدار رجل اي لا رجل في الدار او دل عليه قرينة غير السؤال والافلا

حذفه راسا **اسم ما ولا المشبهتين** في النفي والدخول على المبتداء والخبر بليس هو المسند اليه
دخل فيه غيره وبقوله من معمول الحق خرج غيره والمراد من معمولهما معمول كل واحد منهما لا معمولهما معا
جميعا اذ لا يجوز اجتماعهما على معمول واحد وبعد مشابهتهما لابليس لكونهما لا لنفي في الحال
لانها للنفي المطلق بخلاف ما فانها لنفي الحال كليس شذ اعمالها بخلاف ما فانها اكثر تصرفها في العمل
من لا ولم تعمل لا مع الشذوذ الا في نكرتين لان النكرة اضعف من المعرفة فناسب ان تختص بالعامل
الضعيف كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح لي اي لنبس براح لي وزال عزنيها الحرب
فانه لما رفع براح مع عدم التكرار علم ان لا هذه بمعنى ليس **المنصوبات اصل**
وملحق به اي بالاصل فالاصل المفعول لانه مدلول الفعل او مستلزم مدلوله او مستدعاه
فان الفعل يتضمن الحدث والزمان فيكون المفعول المطلق والمفعول الدال على الزمان مدلول
الفعل **والحدث يستلزم المكان** فيكون المفعول فيه الدال على المكان مستلزم مدلوله ومستدعيه
ويستدعي الحدث الباعث عليه وهو المفعول له ويستدعي المصاحب للمعمول اي لمعمول الفعل
وهو المفعول معه ويستدعي المحل من جهة الوقوع اي وقوع الفعل به لا من جهة صدوره
عنه وهو المفعول به بخلاف غير المفعول من الملحقات فانه لا دلالة للفعل عليه فحينئذ الدال لا يكون
المفاعيل خمسة وذلك لما قال اولا نقول وهو ان المفعول هو ما نسب اليه معنى حدث نسبة
يقتضيها مجرد الفعل بخلاف الحال فانه يقتضيه الفعل مع الفاعل او مع المفعول مخالفة
للنسبة الفاعلية فان كانت النسبة لكونه دالا على معنى ذلك الحدث فهو المفعول المطلق وان
كانت لاقتضاء معنى الحدث التعدي اليه بنفسه او بحرف الجر فهو المفعول به وان كانت نسبته
لاقتضائه الكون فيه فهو المفعول فيه وان كانت لاقتضائه المعلولية فهو المفعول له وان كانت
لاقتضائه المصاحبة فهو المفعول معه والفعل يطلق على شيئين على اللفظ وهو احد انواع
الكلمة لكونه مشتقا من الفعل الحقيقي الذي هو مدلول المصدر ودالا عليه فسمي به تسمية
للدليل باسم المدلول وعلى معنى لان هذا المعنى في الحقيقة فعل وهو ما يصدر من الحدث عن الفاعل

الذي المصدر اسمه قوله الذي بدل من ما في قوله ما يصدر فالاول وهو اللفظ
الذي يكون احد انواع الكلمة يدل على المصدر بجوهره اي بحروف اصوله من غير اعتبار
الهيئة وفي قوله على المصدر تسامح لانه ذكر ان المصدر اسم ما صدر عن الفاعل
والذي يدل عليه هو المسمى لا الاسم ولذلك اي لاجل ان الفعل يدل على مدلول المصدر
بجوهره لا يختلف دلالته على مدلول المصدر عند اختلاف صيغته مع اتحاد الجوهر نحو
ضرب ويضرب واضرب ويدل على الزمان بصيغته ولذلك يختلف دلالته على الزمان
عند اختلافها اي اختلاف الصيغة فذو له انه مدلول المصدر مع جوهر الفعل وجودا
وعدما يدل على ان الفعل بجوهره يدل عليه ودورانه الزمان مع الصيغة كذلك يدل
على ان الدال عليه هو الفعل بصيغته فمنه اي من جنس المفعول المفعول المطلق
وانما قدمه على غيره من المفاعيل لان المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل واخرجه
من العدم الى الوجود وانما سمي مطلقا لانه غير مقيد بشيء من حروف الجر بخلاف سائر
المفاعيل ولانه مفعول على الاطلاق وهو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور ذلك الفعل او
ذلك الفاعل لفظا او حكما حال كونه بمعناه اي بمعنى الفعل واحترز بقوله ما صدر عن فاعل
عما لا يصدر عنه كاسماء الاعيان وبقوله مذكور عن نحو اعجبني قيامك فان قيامك ليس
مما فعله فاعل فعل مذكور وبقوله بمعناه عن كرهت قيامي فان قيامي وان كان صادرا
عن فاعل فعل مذكور الا انه ليس بمعناه ولا ينتقض التعريف بنحو كرهت كراهتي لان
كراهتي ان ذكر لكونه دالا على معنى الفعل فهو مفعول مطلق وان ذكر لاقتضاء معنى كرهت
التعدي اليه فهو مفعول به ويكون المفعول المطلق لبيان النوع بفعلة اي انما يكون لبيان
النوع بسبب صيغة فعلة نحو جلست جلسة فان فعلة بكسر الفاء موضوعة للمصدر
المختص بصفة من الصفات كالحسن والقبح والشدة والضعف او بسبب اسم خاص
نحو رجع القهقرى او بسبب صفته مع وجوده اي وجود المفعول المطلق نحو جلست جلوسا

حسنا او مع حذفه نحو ضربت ضرب الامير وكقوله تعالى من عمل صالحا اى عملا صالحا او

بتعريف العهد نحو ضربت الضرب اذا كان هناك نوع من الضرب معهود وقد يكون

لبيان النوع بكونه اسما صريحا مبينا لكونه بمعنى المصدر لفظة من نحو ضربته انواعا من

الضرب او اضافة افعل التفضيل او اي او بعض او كل اليه نحو خير مقدم واشد ضرب

واي ضرب وبعض الضرب وكل الضرب او بكونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته

ضربتين اى مختلفتين وكقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا اى انواعا من الظن مختلفة او يكون المفعول

المطلق للعدد وهو الذي يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا وسواء كان العدد

مستفادا من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد الصريح

المميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات او غير المميز نحو ضربته الفا او من الالة الموضوعة

موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا فان تثنية الالة وجمعها لاجل تثنية

المصدر وجمعه لقيامها مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمعنى كما اجتمعا في ضربته ضربتين

اذا قصد اختلاف الانواع او يكون لاجل التاكيد وهو اى المفعول الذى يكون للتاكيد ما لا

يزيد دلالته اى الحدث على دلالته اي دلالة الفعل اى لا يكون له دلالة على النوع والعدد

ولهذا قيل انه للتاكيد اذ معنى ضربت ضربا احدثت ضربا ضربا ولوقوعه اى لوقوع المفعول

المطلق الذي للتاكيد على القليل والكثير اى انه للماهية من حيث هي هي فلا بنا فيه قيد الكثرة

ولا قيد القلة لا يثنى ولا يجمع لان الماهية من حيث هي ليس لها مثل يضم اليها حتى يجمع بخلاف

الاخرين فانه يجوز ان يكون مع النوع نوع او انواع فيثنى ويجمع وكذا في العدد وغير مصدر الفعل

يقام مقام مصدره وهو اى غير مصدر الفعل مصدر بمعناه اى بمعنى مصدر الفعل دون اشتقاقه

اى لا يكون ملاقيا له في الاشتقاق بان لا يكون حروف المصدر الاصول فيه نحو قعدت جلوسا فان جلوسا

جلوسا وان كان له فعل من لفظه الا انه ليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق او مصدر قريب

من معناه واشتقاقه كانبت نباتا فان نباتا مع قرب معناه من معنى انبت ملاق له في الاشتقاق لوجود

حروف الاصلي كل واحد منهما واعلم انه انما يقام المصدر الملاقي في الاشتقاق مقام المصدر اذا

كان للتاكيد ولم يكن علما فان العلم لا يقام مقامه نحو جاد فلا يقال حدث حمادا لان العلم اذا معناه

على معنى عامله فلا ينزل منزلة تكرار الفعل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل او نوعه

نحو قعدت القرفصاء فانها نوع من القعود او آلته نحو ضربته سوطا ويكون الاصل فيه ضربته

ضربة سوط او ضربتين سوط او ضربات سوط ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربته ضربة سوط

بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد يجئ اسم دعاء غير مصدر نحو تربا

وجندلا وصفة دعاء نحو هنيئا مريئا وغيرهما اى غير اسم الدعاء وصفته نحو ضربته انواعا من الضرب

واشد الضرب ونحو افيا مار وقد قعد الناس اى ابقوم قياما وقوله على حلفة لا اشتم الدهر مسلما

ولا خارجا من في زور كلام قال سيبويه اى لا اشتم شتما ولا يخرج خروجا وقيل خارجا حال عطف على

حال وهو لا اشتم كقوله تعالى صافات ويقبضن مجراه اى مجرى المصدر فان تربا وجندلا اسمان غير

مصدرين الا ان المتكلم لم يرد بقوله تربا وجندلا الا الدعاء فوجب ان يكونا مصدرين وهما في الحقيقة

الثان للمصدر اقيمتا مقامه اى رغبت رغبا بترب وجندل على اقامة المصدر مقام الفعل ثم صار

تربا وجندلا على اقامة الة المصدر مقام واما هنيئا مريئا فهما في الاصل صفتان من هنا الطعام

ومرا وهناة ومرأة اذا صار هنيئا مريئا لا تنغيص فيه ثم استعملا بمعنى المصدر لانهما دعاء و

والادعية انما يجئ بالفعل او بالمصدر والصفة ليست بفعل فتعين ان يكون مصدرا واما انواعا

من الضرب واشد الضرب فان انواعا لما بين بالمصدر صار جاريا مجراه وكذا اشد لما اضيف الى المصدر

صار بمنزلته لان افعل التفضيل يكون ابدا من جنس ما اضيف اليه اذا اريد به التفضيل على المضاف

اليه وقد يضمر المفعول نحو ما جاء في الدعوة المرفوعة اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا

ما احييتنا واجعله الوارث منا اى واجعل الوارث منا اى من عشيرتنا ونسلنا لا نا بجاعنا جعلا فالوا

فالوارث بمعنى الباقي هو المفعول الاول ومنا هو الثاني وجعلا هو المفعول المطلق والضمير المتصل باجعله

عايد اليه في معنى الدعوة مقتبس من قوله واجعلني من ذلك وليا برثني ولا يجوز جعل الضمير في اجعله الابصار لعدم

المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه لان الضمير في اجعله واحد مذكر والمرجوع
اليه جمع ولا يصح عود الضمير المفرد الى الجمع فيه نظر لانه يجوز عدم المطابقة بين الضمير
وبين المرجوع اليه عند الامن من اللبس كقوله وان كانت واحدة مع تقدم ذكر فان كن
نساء او نقول لمشابهة لفظ افعال للمفرد ولذا يجيء في كثير من المواضع وصف المفرد نحو
برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ويقبل التكسير نحو اناعيم في انعام والتصغير
نحو انيعام ويجوز عود الضمير اليه كقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير
في بطونه راجع الى الانعام **وبعد الوارثية فيها** اي في الابصار يعني لو جعل الضمير للابصار
يكون الوارث مفعولا ثانيا فيلزم ان يكون الابصار وارثة ولا يستقيم هذا في الظاهر **والقول**
بعوده اي بعود الضمير المنصوب في اجعله **الى المذكور** من الاعضاء **على ان** اي مع ان **المراد**
به اي بالوارث **الملازمة** اي يكون الاعضاء المذكورة لازمة له عند موته لزوم الوارث لانه
لما قال اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا بان يكون كالوارثة في لزومها واستقرارها وهذا
التأويل يستقيم جعل هذه الاعضاء وارثة من غير بعد **ضعيف** هذا القول **لحصولها**
اي حصول الملازمة **من** قوله **متعنا** وعلى هذا فجعل الضمير بمعنى اخر من غير تأويل وهو
ان يكون ضميرا لمصدر اولى من تكرير معنى الاول بوجه من التأويل **ويحذف فعله** اي فعل
المفعول المطلق حذفا **جوازا** عند قيام قرينة تدل على الفعل المحذوف كقولك خير مقدم
لمن قدم من السفر فانه كما يجوز اضمار فعله يجوز اظهاره **وحذفا لزوما** بحيث لا يجوز
اظهار الفعل **سماعا بغير قياس** اي يكون الحذف موقوفا على السماع ولا يكون له ضابط
كلي ينضبط به ما انتشر وما طريقه كذلك لا يكون من النحو وانما يكون من اللغة فكلام سيبويه
يشعر بان علة الحذف هنا كثرة الاستعمال حتى صارت الكثرة مقام ذكره نحو سقيا ورعيا
اي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا **وبه** اي وسماعا بقياس اي مع قياس وذلك لانه
لولا الصور المسموعة من العرب لما حصل الضابط الكلي **مما وقع** المفعول المطلق **مكررا**

او وقع محصورا بالا او معناها اي او معنى الا بعد اسم متعلق بقوله وقع لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم الا على طريق المجاز بان يكون من اسماء الاعيان نحو زيد سيرا
سيرا وما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا فانه بمعنى ما زيد الا سيرا وانما يجب حذف الفعل اذا وقع
مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه يكون ذكره دليلا على الفعل وذكر الاسم يدل على تعيينه
وتكراره يقوم مقام لفظ فحذف وجوبا ولذا لا يحذف وجوبا اذا لم يقع المفعول المطلق مكررا نحو زيد
سيرا او اذا لم يكن بعد الاسم المذكور نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وكذا يجب الحذف
اذا وقع محصورا بعد هذا الاسم لان المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام
صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد مع ان وقوعه بعد هذا الاسم
يدل على تعيينه ولذا لم يحذف من نحو ما زيد يسير سيرا لعدم الحصر هنا واحترز بقوله بعد
اسم لا يكون خبرا عنه عن نحو ما سيري الا سير شديد فان سيرا وقع خبرا عن سيري فلا حاجة
الى تقدير الفعل في قوله محصورا بالا او معناها مع ايجازه يدل على ان ليس في قول ابن الحاجب
وصاحب اللباب الاول انه اشار بقوله محصورا الى علة حذف الفعل والثاني انه يدخل في هذا
الضابط نحو قولك ما كان زيد الا سيرا بخلاف قولهما فانه لا يدخل في ضابطهما لانهما
شرطا فيه دخول النفي على الاسم واعلم انه يجوز رفع المصدر المكرر والمحصور على ان يجعل
اسم المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة نحو زيد سير سير وانما انت سير او وقع المفعول
المطلق تفصيلا عن مضمون الجملة المراد بمضمون الجملة هو مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وبتفصيله فوائده التي تتضمنها الجملة وانما وجب حذف فعله لدلالة الجملة عليه
فيكون في ذكره غنى عنه لفظا ومعنى كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي
تمنون منا وتفدون فداء فمضمون الجملة شد الوثاق وهو متضمن لفوائد من القتل والمن
والاسترقاق والفداء وانما لم يقل اثر مضمون الجملة المتقدمة كما قال غيره لان لفظ عن
مغني عن الاثر كما ان ذكر التفصيل مغن عن المتقدمة لان الجملة لا يكون الا كذلك لامتناع تقدم

تفصيل الشيء على ذلك الشيء او وقع المفعول المطلق تشبيهاً احترازا عن ان يقع لغير التشبيه
نحو لزيد صوت صوت حسن بعد جملة احترازا عن ان يقع بعد مفرد نحو الصوت صوت حمار فيها
اي في تلك الجملة اسم بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق احترازا عن نحو مررت فاذا له ضرب صوت حمار وصاحبه
اي وفيها صاحب هذا الاسم وهو الذي قام به ذلك المفعول المطلق نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
فصوت حمار وقع للتشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار بعد جملة وهي فاذا له صوت مشتملة على اسم
بمعناه وهو صوت على صاحبه وهو الضمير المجرور في له في ذلك الفعل اذ التقدير له صوت يصوت
صوت حمار اي تصويت حمار وانما وجب حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه لانها فانها تدل
على الفعل وتعينه وكان عليه ان يقول بعد قوله اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازا عن نحو
قولهم له علم علم الفقهاء فان الوجه فيه الرفع على البدلية او الوصفية لان الجملة المتقدمة لا تدل على
معنى الفعل وهو الحدوث اذ ليس المراد فاذا هو يعلم او وقع المفعول المطلق بعد جملة لا محتمل
تلك الجملة من حيث هي جملة من جميع المصادر الا اياه نحو قوله على الف درهم اعترافا فانه اعترافا وقع
توكيد للاعتراف الذي تضمن الجملة بكماله وبدل عليه نصا وانما وجب حذف فعله لنيابة الجملة
المتقدمة عن فعله ونادبها معناه ونيابتها فيه على معنى او تحمل تلك الجملة غيره اي غير
المفعول المطلق المذكور ايضا اي كما تحتمله تحتمل غيره نحو هذا عبد الله حقا تحتمل ان يكون حقا
وان يكون غير حق ويكون التقدير اقول هذا عبد الله قولا حقا مطابقا للخارج لان المتكلم اذا
تكلم بجملة فقد قال بها ويكون الجملة مقولة للقول وهذا المصدر مفعولا له ويكون ايضا كذا التقدير
حق ذلك حقا ولا يرد عليه النقض بمثل زيد يسافر مسافرته لا على قوله على الف درهم اعترافا
ولا على نحو هذا عبد الله حقا لان الجملة من حيث هي جملة لا تحتمل معنى مسافرته وانما هو بيان
لمضمون الفعل وحده ويسمى الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة في الافادة فكانه نفس
الجملة والثاني مؤكدا لغيره لانه بمنزلة تكرير الجملة فغيرها لفظا ومعنى فان قلت ان المؤكد في الجملة كان
ثابتا يكون المؤكد مؤكدا لنفسه لا لغيره وان لم يكن ثابتا لا يتصور التاكيد لان التاكيد تقوية الثابت

قلنا لا نسلم ان المؤكد في الجملة المذكورة وهو حقيته هذا القول ومطابقته للخارج ثابت من حيث
مدلول اللفظ لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ
لانه نقيض مدلوله بل احتمال الكذب انما يكون من حيث العقل فسمي مؤكد الغير مع انه تاكيد لنفسه
لان الجملة السابقة محتملة لنقيضه من حيث العقل وهذا المصدر لا يحتمل ذلك لانه نص في
هذا المعنى والنص غير المحتمل والاكثر في الاخير اي فيما يحتمل غيره ايضا التعريف باللام للعهد
لانه اي التعريف اروج من قولهم على الف درهم عرفا فتقول هذا عبد الله الحق لا حقا وقد يجيء اللام
لازما في بعض نحو لا افعله البتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة والاكثر فيما قبله وهو
الذي لا يحتمل الجملة الا اياه التنكير لقلة احتياجه الى التعريف او وقع المفعول المطلق مثنى في معنى
التكرار احترازا عن نحو ضربته ضربتين لانه ليس المراد هنا التكرار وانما جعل المثنى دالا على
لكونه اول تضعيف ولا يكون هذا النوع الا مضافا الى الفاعل او المفعول كلبيك كان اصله عند سيبويه
البّ لك البابين اي اقيم لامتثال مامورك كالمقيم في موضع من البّ بالمكان اذا اقام به والمراد من التثنية
التكرار ويكون المعنى الباباً كثيراً فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي
ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه وكل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية
وبتشميره لامتثال المامور به مع ان ما فيه من معنى التكرار قائم مقام الفعل وحكى الخليل ايضا
لبّ بالمكان بمعنى البّ فيكون لبيك تثنية لبّ من غير حذف زوائد ومن قال بان اي بان لبيك
كيا عليك وهو يونس فانه قال انه مفرد في اخره الف قلبت الفه ياء عند اضافته الى المضمر
كما تقلب الف على ياء عند دخوله على المضمر فقول الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي
مسور حجة عليه وذلك لانه في البيت مضاف الى المظهر فلو كان الفه كالف على ينبغي ان لا يقلب ياء
عند الاضافة الى المظهر كما لا يقلب الف على عند دخوله على المظهر نحو على زيد ويجوز
اعتذار يونس بان الشاعر اجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من يقف على افعى بالياء ومعنى
البيت اني دعوت مسورا لينصرني لما نابني من الشدائد فلبى اي فلباني واجابني ثم قال فلبى

يدي مسور اي فالت يدي مسور الباب بعد الباب اي اقيم في طاعته اقامة كثيرة والفاء الا
الاولى للعطف والثانية سببية وانما قال يدي مسور لان مسور العاني بالبد والمفعول به
اي الذي فعل به فعل يقال فعلت به فعلا قال الله وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وهو ما وقع
عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل
الفعل بدون تعقل ذلك الشيء وليس المراد من الوقوع الامر الحسي اذ ليس كل الافعال
بواقعة على مفعولها حسا نحو علمت زيدا واردته وشافهته وقوعا بغير واسطة حرف الجر
نحو ضربت زيدا او وقوعا اي بواسطة حرف الجر ويسمى المفعول به الذي بالواسطة في
اصطلاحهم ظرفا ايضا كما سمي مفعولا به لمشابهته الظرف في احتياجه الى ما تضمن الفعل
احتياج الظرف اليه ولانه في الحقيقة جار ومجرور لكونه معتدا به في ملغى ان كان عامله مذكورا
او في حكم المذكور نحو مررت بزيد وفي الدار في جواب من قال اين جلس زيد وليس شرط
الملغى ان يكون عامله مذكورا بل شرط المستقر ان لا يكون مذكورا خلافا لابن جني وظرفا
مستقرا ان كان معنى الاستقرار والحصول او معنى من معاني الافعال العامة كالثبوت
والكون والوجود مقدرا ويسمى مستقرا لان الفعل وهو استقر او ما هو بمعناه
مقدر نحو زيد كان في الدار اي مستقر في الدار فالظرف مستقر فيه فحذف الجار واستتر
الضمير فيه ويجوز تقديمه اي تقديم المفعول به على العامل اذا اريد الاختصاص وهو
اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه في الاثبات وبالعكس في النفي نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت
ويحذف المفعول به حذفا منويا اي حال كونه منويا اي يحذف لفظا ويراد معنى لكونه غير مستغنى
عنه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقاصدي ما توعرا اي توعره وغير اي غير منوي
بان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا ويقصد الى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كان فعله غير متعد
نحو فلان يعطي ويمنع اي يفعل الاعطاء والمنع ويحذف عامله اي عامل المفعول به حذفا جائزا
عند قيام الدالة على تعيينه نحو مكة للحاج اي تقصد مكة والقرطاس للرامي اي تصيب القرطاس

وحذف لزوما سماعا بغير قياس اي لا يوجد هاهنا ضابط يضبط الحذف نحو امرأ ونفسه اي دع
امرأ ونفسه وعلى وجوبه كثير في الاستعمال وسماعا به اي مع القياس في المنادى فانه مفعول فعل لزم
حذفه عند الاكثر وهو المسؤول اجابته في تحصيل ما يدعي المنادي اليه يدخل فيه اسال اجابتك
ويخرج عنه المندوب لانه ليس مسؤولا اجابته ولا ينتقض التعريف بقولك يا زيد ادبر ولا تقبل
علي لانه وان كان المطلوب فيه ادباره لا اقباله الا انه يسأل اجابته في الادبار تعريفه اولى من غيره
هو المطلوب اقباله بيا واخواتها الاربعة يخرج عنه نحو اسال اجابتك قوله لفظا او تقديرا
تفصيل ليا واخواتها اي حال كونها ملفوظة نحو يا زيدا او مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا بدل
ادعو اي يكون يا واخواتها بدلا من ادعو قائمة مقامه فكان تقديره يا عبد الله يا ادعو عبد الله
الا انه حذف الفعل وجعل حرف النداء كالنائب عنه لدلالته عليه لانك اذا نطقت بحرف النداء علم
انك تدعو انسانا فقيل من تدعو فتقول عبد الله فحذف الفعل وجوبا لصيرورة يا بدلا عنه قائما
مقامه ولوقوع لبس الانشاء بالخبر لفظة ادعو كما يحتمل الخبر يحتمل الانشاء بخلاف لفظ يا فانه
متعين للانشاء واما من جعل المنادى منصوبا لفظا او محلا بيا واخواتها وجعلها اسماء الافعال
فلا يكون المنادى مما التزم حذف فعله واشار الى بطلان هذا المذهب بقوله والقول بانه اي بان المنادى
معمول حرف النداء على انه اي ان حرف النداء اسم فعل مردود لفقد الفاعل لها مع ان اسماء
الافعال يجب ان يكون لها فاعل فلما لم يكن هناك فاعل وجب ان لا يكون اسماء الافعال مظهرا او مضمرا
اي لا فاعل لها لا مظهرا وذلك ظاهر ولا مضمرا اذ لو كان مضمرا لكان للمتكلم وذا لا يجوز لان ضمير المتكلم لا يكون
مستترا في اسماء الافعال على نعته او للمخاطب ولا يجوز هذا ايضا لان المخاطب هو المدعو لا الداعي فلا
يستقيم كونه فاعلا مع كونه مفعولا لوقوع الفعل عليه او للغائب ولا يجوز ذلك ايضا اذ ليس الغائب عليه
مع انه لا يتقدم عليه ذكر وهو اي المنادى مبني على ما يرفع به سواء كان ما يرفع به ضمة نحو يا زيد او
او الف نحو يا زيدان او واو نحو يا زيدون فلم يقل مبني على الضم ليشمل نحو يا زيدان ويا زيدون وذلك
لان الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات البناء كالضم حيث او حركات الاعراب

كقولك جائني زيد انه متحرك بالضم او لاجل هذا ولاذلك كضم جيم رجل ولا يطلق هذه الحركات على

حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم بخلاف القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق

على الحروف ايضا فيقال ان الزيدان في جائني الزيدان مرفوع هكذا قالوا وفيه نظر لانه لم يوضع القاب

الاعراب اعني الرفع والجر والنصب الا للحركات المعينة وانما يطلق على الحروف مجازا لقيامها مقام

الحركات كما يطلق اسم بعض تلك الحركات على البعض الاخر اذا قام مقامه فيقال ان السموات في خلق

السموات منصوب وان احمد في مررت باحمد مجرور مجازا فعلى هذا الا مانع من ان يطلق على الحروف

القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال ان يا زيدان مضموم او مبني على الفتح

وجوبا اي فتحا واجبا بالنداء اي حال كون المنادى مع الف الاستغاثة نحو يا زيداه وذلك لان الالف

يقتضي وجوب فتح ما قبلها وانما لم يقل هنا على ما ينصب لان المنادى مع الف الاستغاثة انما يكون

مبنيا على الفتح ولا يكون مبنيا على غير الفتح من القاب النصب وفتحا مختارا بكونه اي بكون المنادى

علما موصوفا بابن حال كون ابن مضافا الى علم وذلك لكثرة استعمال المنادى مع كونه في الاصل مفعولا

فتح لخفة الفتحة مع انها مناسبة بحركة صفته وهو الابن نحو يا زيد بن عمرو ويا هند بنت عاصم

فان يا زيد مبني على الفتح اختيارا وقيل وجوبا بخلاف يا زيد بن اخينا ويا رجل بن زيد وكان عليه ان

يذكر بعد قوله بابن متصلا بموصوفه لانه لا يجوز الفتح الا كان منفصلا عنه كما في نحو يا زيد الظريف

ابن عمرو وقوله ان كان مفردا لا مضافا معرفة او نكرة تعرف مع القصد الى واحد معين بالالة اي

بالة النداء قيد في الاحكام الثلثة المذكورة من بنائه على ما يرفع به ووجوب فتحه مع الف الاستغاثة

واختيار فتحه لكنه بجميع اجزائه قيد في الحكم الاول وذلك لان المنادى انما بني لمشابهته لكاف الضمير

في ادعوك ووجه المشابهة وقوعه موقعها وكونه مثلها في الافراد والتعريف فان يا زيد بمنزلة ادعوك

وبجزئه الاول وهو كونه مفردا قيد في الحكمين الاخيرين لان قوله قبل بكونه علما مغن عن قوله معرفة ومناف

لقوله او نكرة تعرف واعلم ان نحو يا رجل معرفة عند بحرف النداء مع القصد وقيل ان تعريفه بحرف التعريف

مقدرا وقيل انه تعريفه بالقصد ومعرب منصوب لفظا او تقديرا ان كان مضافا اضافة حقيقية ولا نحو

يا عبد الله فانه لا يجوز بناء المضاف والمضاف اليه معا لعدم مشابهتهما لكاف الضمير في الافراد ولا

يجوز بناء المضاف وحده لان المضاف مع المضاف اليه هو المنادى فيكون الواقع موقع كاف الضمير المضاف

مع المضاف اليه فلو بني المضاف وحده كان ذلك تقديما للحكم وهو البناء على علته وهو وقوعه موقع

الضمير او كان مشبها به اي بالمضاف بانه يتعلق به شيء هو من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا

للاول نحو يا خيرا من زيد او معطوفا عليه ويكون مع المعطوف اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين

فان هذا المجموع سواء كان اسما لعدد معين او لشخص مشابه للمضاف فاعرب كالمضاف او كان

مفردا منكرا فانه لم يبن ايضا لعدم مشابهته لكاف الضمير في التعريف كقول الاعمى يا رجلا

خذ بيدي فانه لا يقصد واحدا بعينه فيكون نكرة او مفرد مجرور ان دخل لام التعجب لكونها من حروف

الجر وهي غير ملغاة نحو قولهم يا للماء كانهم راوا ماء عجيبا لم يشاهد مثله قط فنادوه بهذا اللفظ

وكانهم قالوا يا ماء تعال حتى نتعجب منك او لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وهذه اللام

لتعديه ادعوا المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعو

فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف القائم مقامه وانما اختير اللام من بين حروف الجر لها

لمناسبة معناها وهو الاختصاص بمعناهما لان المستغاث والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما

بالدعاء وبالاستحضار بفتحها اي مع فتح اللام في المضمر مطلقا اي سواء كان المنادى المتعجب منه

والمستغاث معطوفا او لا كقوله فيالك من ليل كان نجومه بل اللام الداخل على المضمر مفتوحة مطلقا

سواء كان منادى او لا لان الاصل في كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء ان يكون مبنيا

على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة غايتها وانما كسرت اللام الداخل على المظهر

لتوافق حركتها حركة معمولها اذ موافقة الحركتين اخف من تخالفهما مع حصول الفرق بينه وبين لام الابتداء

وبفتحها في المظهر المستغاث به وكذا المتعجب منه والاولى ان يذكر ايضا لان الفتح لا يختص المستغاث

به اللهم الا ان يقال ان لام التعجب في الحقيقة للاستغاثة ايضا وانما فتحت اللام هنا للفرق بين المدعو

وهو المستغاث والمتعجب منه وبين المدعو اليه وهو المستغاث له والمتعجب له وذلك لانه قد يلي يا ما هو

مستغاث له ملبوس اللام والمنادي محذوف فلو لم يفتح في المستغاث لم يكن بينهما فرق
نحو يا للمظلوم اي يا قوم والفتح بالمدعو اولى منه بالمدعو اليه لانه منادى وهو واقع
موقع الضمير ففتحت اللام فيه كما فتحت اللام الداخلة على المضمر ان لم يكن المستغاث به معطوفا
بغيريا وكان عليه ان يذكر هذا القيد لانه لو كان معطوفا وجب ان يكون مفتوحة الفرق
كقوله يا لعطافنا ويا لرياح وبكسرها اي بكسر اللام على الاصل ان كان المستغاث به
معطوفا وذلك لحصول الفرق بين المدعو اليه والمدعو بالعطف لان المدعو اليه لا يعطف
على المدعو نحو يا للكهول وللشبان للعجب وبكسرها في مطلق المستغاث مزاحم سواء كان
معطوفا اولا وقد عرفت ذلك وتوابع المنادى المبني احترازا عن توابع المنادى المعرب فانه لا يجوز
فيها الرفع ان كانت مضافة غير اي واسم الاشارة احترازا عما كان المنادى المبني احدهما
فانه لا يجوز في توابعه المفردة الا الرفع والنصب على المختار تنصب هذه التوابع حال كونها
مضافة او مشبهة بها اي بالمضافة وجوبا يا زيد ذا الجمة فانه وجب نصب ذا الجمة على كل تقدير
اذ تقدير على اصل توابع المبنيات وهو الحمل على محالها يوجب نصبه لان محل المنادى المبني
نصب وتقدير يستحق عليه حكم ما تشبه بالعامل وهو يا يوجب النصب ايضا لان المضاف اذا
قدر فيه حرف النداء لا يكون الا منصوبا وانما قال اضافة تحقيق لانه يجوز في المضاف بالاضافة اللفظية
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه لانه لما كان في تقدير الانفصال كان في حكم المفرد فان قلت
ان كان الاعتبار لصورة الاضافة فهو مضاف فينبغي ان يجب نصبه وان لم يكن لصورة الاضافة اعتبار
كان نحو يا زيد الحسن الوجه في التقدير مشبها او المشبه به منصوب ايضا كما قال قلنا المشبه
بالمضاف اذا كان منادى كان حكمه حكم المنادى المضاف في وجوب النصب اما اذا كان تابعا للمضموم
فلا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا وبهذا البيان يكون في قوله
او مشبهة بها نظر وانما كان حكم المشبه بالمضاف اذا وقع منادى حكم المضاف ولم يعتبر فيه الافراد
الحكمي ليبنى على الضم واعتبر ذلك فيه اذا وقع تابعا لان اعتبار ذلك فيه اذا كان منادى حكم يؤدي

الى تكلف لتصحيح امر عارض هو البناء ولا يلزمه من اعتبار حكم الافراد فيه اذا كان تابعا ذلك
وان كانت توابع المبني المذكور مفردة او في حكمها كالمضاف بالاضافة اللفظية فالصفة والتاكيد
المعنوي لا اللفظي لان حكمه على الاكثر حكم البدل لانه هو الاول لفظا ومعنى وعطف البيان وعطف
النسق باللام اي حال كونه مع لام التعريف اعلم ان قول ابن الحاجب المعطوف الممتنع دخول يا
عليه اولى من قول المصنف باللام ليلا يرد عليه يا الحسن والله فانه لا ينصب ترفع هذه التوابع الاربع
على لفظه اي حملا على لفظ المنادى المبني وان لم يجز في سائر المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني
هؤلاء الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هؤلاء وذلك لان ضم المنادى اشبه رفع الفاعل في ان كل
واحد منهما مطرد وتنصب هذه التوابع الاربعة حملا على محل المنصوب لانه مفعول تقول يا زيد
الظريف والظريف ويا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا عمرو والحارث والحارث
والبدل والمعطوف بغيرها اي بغير اللام كالمستقل من المنادى في الاعراب والبناء يعني
يجعل كل واحد منهما منادى مستأنفا سواء كان متبوعه مضموما او لا نقول يا زيد اخانا
ويا زيد وعبد الله تجعل اخانا وعبد الله منصوبين وان كان متبوعهما مبنيا على الضم وتقول
يا اخانا زيد ويا عبد الله وزيد تجعل زيد مبنيا على الضم وان كان متبوعه منصوبا وذلك
لان البدل مستقل ولم يحتج الى متبوعه فيه في المعنى لانه لم يفهم معناه من المتبوع ولذلك كان
في حكم تكرير العامل بخلاف الصفة فانه لابد له من موصوف وبخلاف التاكيد فانه وان كان جاء
لكن لكون معناه مفهوما من المتبوع منع ذلك من اعتباره مستقلا وكذا العطف بالحرف الذي
لا يكون مصدرا باللام فانه مستقل في المعنى مع ان العاطف كحرف النداء ومع ان المعطوف لم يكن
في لفظه لام التعريف الذي لا يجتمع مع حرف النداء يجعل في اللفظ كالمنادى المستأنف
الذي باشره حرف النداء وفي نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر مما كرر المنادى
المضاف وحده بلفظه في حال الاضافة جاز نصب الثاني لانه تابع مضاف للاول على انه بدل او
عطف بيان او تاكيد وضم الاول لانه منادى مفرد معرفة ولا يجوز ضم الثاني لانه مضاف او كا
كالمضاف

ونصبه اى نصب الاول مع نصب الثاني على انه مضاف الى عدى محذوف وصوابه ان يقول المحذوف
لان عديا معرفة وانما حذف لدلالة المضاف اليه الثاني عليه لانه هو بعينه وهذا مذهب
المبرد او الى عدي المذكور وتيم الثاني فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه
فانه قال ان الثاني مقحم تاكيد لفظي للتيم الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المذكور
في الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين
للاضافة او نقول بقي حكم الاضافة فيه كما في قوله الا علالة او بداهة سابح وانما جاز
الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه في السعة مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر
بالظرف لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول وكانه لا فصل ويجوز
ان يجعل الاول مفتوحا بجعله مع الثاني اسما واحدا بالتركيب كما فعل في نحو لا ماء باردا
وفي نحو يا زيد بن عمرو وفي نحو لا رجل ظريف فيها واذا نودي المعرف باللام نحو الرجل جيء اولا
باسم الاشارة او باي حال كون اي موصوفا بما فيه اللام وكذا اسم الاشارة على الاكثر مقحمة
بينهما اى بين اي وبين ما فيه اللام هاء التنبيه وذلك لانه لما توسل في نداء المعرف باللام باي
وقطعت عن الاضافة ليصير مبهمة لان الوسيلة ينبغي ان يكون مبهمة ليحتاج لرفع الابهام
الى ما هو المقصود بالنداء جعلت هاء التنبيه عوضا من المضاف اليه اللازم لاي مع انه مناسب
للنداء لان النداء ايضا تنبيه ولهذا ايضا يتوسل في نداء المعرف باللام باسم الاشارة
لكونه مبهما محتاجا الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء وانما جيء باحدهما
لئلا يجتمع آلتا التعريف وهما لام التعريف وحرف النداء وانما لا يجوز اجتماعهما لان حرف
النداء يجعل ما يدخله مخاطبا ولام التعريف يجعل مدخوله الغائب لا مخاطبا فلو جعل
المعرف باللام منادى لزم ان يكون الشيء الواحد حاضرا وغايبا ولانه لو دخل حرف النداء على
ما فيه اللام فان بني لم يجز لان حرف التعريف عاقب للتنوين فهو كالتنوين ولاجل ذلك قيل بناء
الاسم معه كالخمسة عشر واخواته وان اعرب لم يجز ايضا لوجود علة البناء والمقصود بالنداء هو

هو المعرف باللام وان كان المعرف باللام تابعا من حيث الظاهر ومن ثمه اى من اجل ان
المقصود هو المعرف وجب رفعه اى رفع المعرف وان كان تابعا للمضموم وفي تابعه
المفرد جاز الرفع والنصب لانه نبه بوجوب رفعه على كونه مقصودا بالنداء وكانه باشر
حرف النداء فجعل لفظه موافقا للفظ المنادى اذ لا فرق بين الرفع والضم من جهة اللفظ
ووجب رفع توابعه اى توابع المعرف وذلك لان توابع منادى معرب مرفوع وجواز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المضموم وان كانت توابعه مضافة فانه يجب رفعها ايضا
مع انه يجب نصب توابع المضموم المضافة نحو قولنا يا ايها الجاهل ذو التنزي بصفة لقوله الجاهل
ولا يجوز ان يكون صفة لاي بعد صفة لانه يجب نصبه لانه مضاف ولا يجوز حذفه اى حذف
المعرف اذا وقع صفة لاي فلا يقال يا ايها ويا اي وسكت لانه مبهم اشد ابهاما من اسم
الاشارة ولا يستقل بنفسه فيلزمه التفسير بخلاف هذا فانه لما كان اوضح من اي يجوز ان
يحذف المعرف منه ويقتصر عليه نحو يا هذا من دون الصفة ولهذا يجوز في تابعه الرفع والنصب
نحو يا هذا الرجل فانه يمكن ان يكون المقصود هو هذا فيجوز في الرجل الرفع والنصب وان يكون
المقصود هو الرجل فيلزم رفعه وقد اجتمعا اي آلتا التعريف في يا الله لضعف استقلال اللام
في التعريف لخلافتها اى لكونها عوضا عن فاء الفعل التي هي الهمزة لان اصل الله الاله وهو فعال
بمعنى مفعول من اله اى عبد وهو العبادة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار اللاه ثم
اسكنت اللام الاولى وادغمت في الثانية لزوما وجعلت اللام عوضا من الهمزة ولزومها اي وللزوم
اللام الكلمة بحيث لا يفارقها فكان اللام ليست للتعريف لان لام التعريف غير لازم فيكون سبب جواز
دخول حرف النداء عليه اجتماع امرين في لامه كونها عوضا من همزة اله ولزومها للكلمة فعلى هذا
لا يجوز دخول حرف النداء على نحو النجم لان اللام فيه ليست بعوض عن شيء وان كانت لازمة ولا
على نحو الناس لان اللام فيه ليست بلازمة وان كانت عوضا من همزة اناس وقوله من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني قوله تيمت من تيمه الحب اى عبده وذلله ويقال بخل

وتجمل عليه بكذا اى ضمن والمعنى انت مُبعدة للوصل عني شاذ لفقد احد المعنيين في لام التي
وهو الخلافة عن شيء وان وجد فيه المعنى الاخر وهو كونها لازمة وفيا الغلامان اللذان فرا ايا كما
ان تكسبانا شرا اشد لفقدهما اى لفقد المعنيين فيه اذ ليس فيه لزوم ولا عوض واجازه
الكوفيون اجتماع الالتين وتمسكوا بالبيت المذكور وقالوا لا ضرورة للشاعر لتمكنه من ان يقول
فيا غلامان اللذان فرا لان النكرة المعينة بالنداء توصف بذي اللام واجاز ابن سعد ان اجتماعهما
في اسم فيه معنى التشبيه نحو يا الاسد شدة ويا الخليفة جودا لان تقديره يا مثل الاسد ويا مثل
الخليفة والمنادى الصحيح والصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كزيد والجاري مجراه
اى مجرى الصحيح في احتمال الحركة وهو ما حرف اعرابه ياء او واو كظبي ودلو وعدو احترز بذلك
عما في اخره الف نحو الفتى او ياء قبلها كسرة نحو القاضي فانه لا يجوز فيه الا اثبات الياء مفتوحة نحو
يا فتاي ويا قاضي لاجتماع الساكنين ما عدا المثنى نحو يا مسلماي ويا مسلمي وما عدا الجمع على حد اى
حد المثنى بان يكون بالواو والنون فانه لا يجوز فيهما الا اثبات الياء مع فتحها اذا اضيف هذا المنادى
الموصوف الى ياء المتكلم جاز فيه اربعة اوجه فتح الياء اى ياء المتكلم وهو الاصل عند بعضهم لانه
واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف
وفائه فالاصل فيها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل في تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها على حرف واحد وجاز سكونها وهو الاكثر
في الاستعمال وذلك لعدم الاحتياج الى حركة لو قوعه ابدا بعد كلمة اخرى مع انه حرف علة
وهذان الوجهان لا يختصان بالنداء وجاز حذفها بكسرة اى بسبب كسرة ما قبلها فلولم يكن
ما قبل الياء مكسورا لا يحذف كما في يا فتاي فان الكسرة لما كانت اختا للياء كانت دليلا عليها
بعد حذفها وجاز ابدالها الفا وقلب كسرة ما قبلها فتحة لانه نوع من التخفيف كما يبدل
في لغة طي الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في دعي دعا وهذان الوجهان يختصان
بالنداء وانما يجوز ان فيه اذا كان المنادى مشهورا بالاضافة الى ياء المتكلم فلا يقال في يا عبدي يا

يا عبد ولا يا عبدا الا انه لم يكن هنا شيء تدل على الياء المغيرة بالحذف وبالقلب فكان عليه على هذا
ان يقول اذا كان مشهورا بالاضافة اليها ويمكن ان يكون قوله بعد فيما يغلب راجعا الى الحكمين ولا
حاجة الى هذا القيد وقد ينقل الضم عند حذف الياء فيما تغلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم
وذلك لانه لما حذف الياء منه شابه المفرد فجعلت حركته حركة المفرد المعرفة وهي الضم وكانه
منقول لارتفاع المانع ولكن تنوى الاضافة ويستغنى ببنيتها عن ظهورها ومنه اى ومما حذف
الياء وينقل الضم اليه قراءة ابي جعفر رب احكم بضم الباء وحكم ابن امي وابن عمي اى حكم المنادى
اذا كان ابنا مضافا الى عم وام مضافين الى ياء المتكلم حكمه حكم المنادى المضاف الى ياء المتكلم فيجوز
فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه الاربعة وذلك لكثرة الاستعمال او نقول
ان ابن ام وابن عم ركبا وجعلا اسما واحدا كخمسة عشر بنيا على الفتح اما الاول فلتنزله
منزلة صدر الكلمة واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف لان الاصل ابن لام وابن لعم ثم اضيف الاسم
المركب الى ياء المتكلم كما يقال خمسة عشري فيجوز فيه ما يجوز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لانه
منادى مضاف الى ياء المتكلم لا مضاف الى المضاف اليه بزيادة فتح اخرهما اى جاز فتح ميمهما
اجتزاء بالفتحة عن الالف والتي هي الفتح في المنادى المضاف الى ياء المتكلم الا على وجه الشذوذ
وذلك لكثرة الاستعمال وزيادة الاستثقال بسبب التركيب وجعل الكلمتين اسما واحدا
ولان المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم اثقل من المضاف الى ياء المتكلم اما اذا لم يكن المنادى كذلك فلا
يجوز منه الا فتح الياء او سكونها فيقال يا ابن اخي ويا ابن خالي وجاز في ابي وامي قلب الياء تاء
فتحا وكسرا اى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا او اما جاز فيهما ما جاز في ساير الاسماء
المضافة الى ياء المتكلم مع جواز ابدال الياء فيهما تاء التانيث خاصة وذلك لانهما مظنة التفخيم والتاء قد يدل
عليه نحو علامة ونسابة وجاز في التاء الفتح لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح والكسر وهو الاكثر
لمناسبة للياء التي هي بدل منها وقد جاء الضم للتشبيه قليلا ولانها تاء تانيث فتشبه تاء طلحة عند الكوفية
ياء المتكلم مندرج بعد التاء التي هي للتانيث وكان الاصل في يا ابت يا ابتي وجاز الجمع بين التاء والالف

فيقال يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين وهو جايز ولا يجوز الجمع بين التاء والياء فلا يقال يا ابتي لانه
جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جايز وقد جاء في ضرورة الشعر الجمع بينهما كقوله يا ابتي
لازلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عايشا وقد يحذف حرف النداء اي يا لانها اصل
الباب لكثرة الاستعمال حذفا جوازا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا فيما ليس
بمستغاث ولا مندوب لان مقتضاهما مد الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة واظهار
التفجع وحذف حرف النداء مناف لهما ولا اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه
للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا تنافر فلما اخرج عن اصل وضعه
بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ذلك وهي حرف النداء فلا يجوز
حذفه منه واما قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت وما شفيت نسيسا قلبي
هذي بمنادى حذف منه حرف النداء وانما هو موضوع موقع المصدر اي هذه البرزة برزت
لنا كانه استخف تلك البرزة الواحدة ولا اسم جنس والمراد باسم الجنس هنا كل ما جاز تنكيره
قبل النداء بصحة تعريفها باللام سواء تعرف بالنداء او لا وقد فسر ايضا بما يجوز دخول
اللام عليه لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفه لانه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا على المنادي
ومتهيا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة وان كان متعرفا بحرف النداء فكذلك لا يحذف لان
حرف التعريف لا يحذف مما يعرف به لئلا يبطل بغاية على اصل التنكير وحذف الله في اللهم
لان الميم عوض عن حرف النداء واصله يا الله حذف حرف النداء وجعل الميم في الاخر عوضا عنه
وانما اخر الميم تبركا باسم الله وقد شذ الجمع بين العوض في الضرورة منه قوله اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما ومتى كان المحرف اي حرف النداء داخلة على اسم مرفوع نحو يا لعنة الله
والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ومثل يا بوسا لزيد اي يا قوم بوسا لزيد
او داخلة على فعل كقوله الا يا اسجدوا فالمنادى محذوف في الموضعين وذلك لان المنادى
مفعول والمفعول يحذف عند قيام القرينة وحرف النداء هنا قرينة دالة عليه لانه لا يتصور

النداء

النداء بدون المنادى وليس في اللفظ فيكون في التقدير يا قوم لعنة الله ويا قوم اسجدوا
واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فليس مطر هنا مرفوعا
حتى يلزم ان يكون المنادى محذوفا بل مطر هو المنادى ونون للضرورة وقد يراد بالنداء
مجرد الاختصاص من غير سوال اجابة المنادى لان المنادى ايضا يختص بالخطاب من بين
امثاله كنداء الشخص نفسه نحو انا افعل كذا ايها الرجل فان صورته صورة النداء
وليس بنداء لان المراد من صيغة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب
وقولك ايها الرجل في محل النصب على انه حال لانه في تقدير انا افعل مختصا من بين الرجال
بفعله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى لان كل ما نقل من باب الى باب فاعرابه على
حسب ما كان عليه واما نحو انا معشر العرب وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي ومررت به المسكين فنصب على المدح اي امدح معشر العرب
والذم اي اذم شعثا وهو جمع شعثاء والمراضيع جمع مرضع اشبعت الكسرة فتولدت
الياء ويجوز ان يكون جمع مرضاع بمعنى كثيرة الارضاع والايضاع عندهم قبيح يفعاله
في التعبير فلانه تأكل من تدييها وضمير يأوي للصايد والترحم اي اترحم المسكين
وليس بمنقول عن النداء لان النقل خلاف القياس فحمله اصلا في نفسه مع صحة اولى من
جعله منقولا عن النداء وقيل المعرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف منقول
عن النداء لامتناع دخول حرف النداء عليه والصفار يحتمل ان يكون منقولا عن النداء و
ونصبه بالمقدر وان يكون بفعل مقدر كاعني وامدح وقيل الاولى ان يكون الجميع
منقولا عن النداء اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا لكنهم جوزوا النصب مع دخول
اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ويجوز ترخيمه اي ترخيم المنادى
وهو في اللغة التسهيل سمي هذا الحذف ترخيما لانه تسهيل اللفظ وتخفيفه ومنه
اماما في قول الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامة نادر لانه رخم
امامة

في غير النداء وجعل المحذوف كالثابت ولذلك لا يرخم أماما مع انه فاعل أضحت في المبرد ردّ
هذه الرواية وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا أماما ومعنى البيت صارت حبال
وصالكم رميمة بالية وصارت امامة وهي اسم امرأة شاسعة بعيدة منك بان يحذف يتعلق
بقوله ترخيمه من آخره تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا التخفيف الشامل لجميع مواضع الحذف
لعلة ظاهرة مما هو معروف من موجبات الحذف فيما هو كثير الاستعمال وللابتداء على
ان النداء لامر مهم لا يقبل التوقف حيث لم يتوقف المنادي حتى يتم الاسم بل حذف منه
البعض تحريضا على التوجه نحو المنادي له ما لم يكن المنادي مستغاثا لانه ان كان في آخره
زيادة المد لا يرخم لان الزيادة تنافي الحذف وان كان مجرورا باللام فكذلك لان الترخيم من
خواص المنادى وهو لم يظهر في المستغاث المجرور باللام اثر النداء من نصبه او بنائه
فكأنه لم يكن منادى فلا يرخم ولا مندوبا لان الاكثر فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع واشتهار
المندوب فلا يحذف منه شيء لئلا يلزم نقض الغرض ولا مضافا ومشبها به اي بالمضاف لانه
لم يمكن الحذف من الاول لانه لم يكن الحذف في آخر المنادى من جهة اللفظ لان كل واحد منهما
مستقل من حيث اللفظ ولهذا كان لهما اعرابان ولا تركيبا جمليا لمثل ما قلنا في المضاف ولان
الجملة محكية لبس الاعلام التركيب غير الجملي فانه يحذف الجزء الثاني منه تقول في تحت نصر
يا تحت لانه لما لم يظهر فيه التعدد باعتبار اللفظ بسبب ظهور اعرابين فيه كما في المضاف جرى
مجرى اسم واحد والمثال بقسل ولا جملة كما قال غيره لان تحت نصر جملة في الاصل باعتبار الجزء
الثاني الا انه ليس فيه تركيب جملي حتى يلزم ان يحكى صورة الجملة بل يكون المنادي اما بتاء التانيث
فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه
ادنى مقتضى للحذف مع انه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم لانه مع وجود التاء كان ايضا
ناقصا عنه لان التاء كلمة اخرى نحو يا ثب اقبلي اي يا ثبة ويا جاري لا تستنكري اي يا جارية او يكون علما
فان العلم لكثرة استعماله منادى يناسب الترخيم للتخفيف مع انه مشهور فيكون ما بقي منه دليلا

على ما ألقي منه يزيد هذا العلم على ثلثة فلو كان على ثلثة احرف لا يرخم لاستكراههم نقصان الاسم بسبب الترخيم
نقصانا قياسيا مطردا ابلاغا موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل ابنية المعرب او لم يزد على ثلثة
احرف وهو متحرك الوسط عند الفراء والكوفية فانهم جوزوا ترخيم الثلاثي اذا كان وسطه
متحركا كما يقال في يا حكم يا حك لان حركة الوسط في كثير من المواضع تقوم مقام الحرف الرابع وفيه نظر
اذ لا اعتبار بقيامه هنا مقام الحرف الرابع لوجود ذلك النقصان فيه حرفان اي بان يحذف حرفان
في حكم واحد بان يكونا زيدتا معا لا بان يكونا معا بمعنى واحد لان كل واحد من زيادتي مسلمان بمعنى
اخر مع انهما حذفتا وانما يحذف ههنا حرفان لانهما لما زيدتا معا حذفتا ايضا معا ولذا لم يحذف
من نحو ارطاة الا التاء دون الالف لانهما لم يزادا معا بل زيدت الالف للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث
كزيادتي التانيث نحو حمراء وكالالف والنون المضارعتين لالفي التانيث نحو عثمان وكزيادتي النسب نحو كوفي
وشبهه اي شبه النسب نحو كرسي فان الياء فيه شبيه بياء النسبة وان لم يكن للنسبة اذ ليس كرس
حتى ينسب اليه كرسي وكزيادتي التثنية وزيادتي جمع السلامة بالواو والنون والالف والتاء في مثل
بنين وبدان مما بقي الكلمة بعد حذف الزيادة نحو على حرفين فانه لا يحذف منه الا النون محافظة على
اقل عدد حروف الاسماء المتمكنة وهي ثلثة احرف الذي اختاره المص مذهب الجرمي فانه ذهب
الى منع حذف الزيادتين في نحو بنين وبدان لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين وعند غيره يجوز حذف
الزيادتين هنا وهو الاولى لان بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كان كذلك كما
في تاء التانيث نحو ثبة او يحذف واحد بتبع واحد يحذف صحيح كنحو منصور او جار مجراه نحو مرمي
غير تاء قبله مدة زايدة وهي حرف علة ساكن مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة نحو منصور او مقدرة
نحو مصطفون علما وكان عليه ان يذكر هذه القيود لان حكم مرمي حكم منصور في حذف الحرفين منه
ولو كان الحرف الصحيح التاء لا تحذف منه الا التاء نحو سعلاة لانه بمنزلة كلمة واحدة ولو كانت المدة
غير زايدة لا يحذف المدة نحو مختار فيقال في ترخيمه يا مختا باثبات الالف واعلم لو قال ويحذف حرفان
في كل ما كان قبل آخره مدة زايدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان مغنيا عن ذكر هذين القسمين الا انه ذكرهما

للتنبيه على علة حذفهما لان علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلته في القسم الثاني بشرط ان يبقى الاسم

بعد الحذف اي حذف الحرفين منه على ثلثة عند غير الفراء نحو يا منص في يا منصور لانه لما حذف الحرف

الصحيح لانه هو الاخر صارت المدة اخرا فتبعته في الحذف لانها بالحذف اولى من الصحيح لكونها

حرف علة مع ضعفها بكونها مدة ومع انه لا يلزم منه صيرورة بناء الكلمة على حرفين ولا تحذف المدة

من نحو سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين بسبب الترخيم ولا اليا من نحو صُبَيْح لقوتها

بالحركة ولا الواو من نحو برذون لانها لقلة مدتها صارت شبيهة بالحرف الصحيح او يحذف شطر منه

المركب كما في التراكيب التي لا يكون التركيب فيها تركيبا جمليا او اضافيا نحو يا بعل في بعلبك لانه بمنزلة التاء

لان كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهتا تاء التانيث فيحذف الجزء الثاني كما يحذف تاء التانيث لما

ذكرنا قبل ذلك واعلم انه يحذف الشطر الاخر مع الذي قبله من اثنا عشر واثنتا عشرة فيقال فيهما يا

اثن ويا اثنة او يحذف حرف واحد وهو فيما عداه اي ما عدا المذكور وهو الذي فيه زيادتان في حكم

زيادة واحدة والذي في اخره حرف صحيح قبله مدة والمركب نحو يا حار في يا حارث وما قبل المحذوف

لا يبقى على الاكثر لان الترخيم في المنادى لما كان قياسا مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل المحذوف كالثابت

كما يجعل في واجب الحذف كذلك نحو قاض واذا كان في حكم الثابت فالاولى ان يبقى على ما كان عليه

من الحركة والسكون نحو يا حار بكسر الراء في يا حارث ويا هرق بسكون القاف في يا هرقل الا ان

يقتضي الحذف التقاء الساكنين على غير حدهما والتقاء الساكنين على الحد هو ان يكون الاول

مدة او ياء التصغير والثاني مدغما ويكونا مع المدغم فيه من كلمة الاول فيعاد ما قبل

المحذوف الى الحركة الاصلية ان كان هناك حركة نحو يا راد في رادّ اسم فاعل من ردّ فانه

لما حذف منه الدال الثانية التقى ساكنان على غير حدهما وهما الالف والدال الاولى فحرك الدال

الاولى بحركتها الاصلية لانه في الاصل رادِدٌ واما ان لم يكن هناك حركة

في الاصل نحو يا اسحار في اسحارّ تسمية بفتح المدغم اتباعا لما قبله من الفتحة والالف

وقيل بكسر للساكنين وعكس الزمخشري قوله الحركة الاصلية على ما يشمل ما لم يكن له حركة في الاصل وعلى ما

لم يكن له حركة لكن حرك للساكن لان الكسرة حركة اصلية في تحريك الساكن وقد يجعل الاسم بعد

الحذف اسما برأسه فيعامل معاملة سائر الاسماء ويجعل ما قبل المحذوف بمنزلة اللام سواء

كان التغيير في الحركة فقط نحو يا حار او في الحرف فقط نحو يا كرا او فيهما جميعا نحو يا ثمي نظرا الى ان

الترخيم وان كان قياسا مطردا الا انه ليس بواجب فصار المحذوف فيه لكونه بلا علة موجبة

نسيا منسيا كما في اخ ويد فعلى هذا اي فعلى هذا الوجه وهو ان يجعل الباقي اسما برأسه يا ثمي فانه

لما حذف الدال من يا ثمود وجعل الباقي اسما برأسه صار الواو في اخر اسم متمكن في الاصل قبلها

ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو ويا شقا فانه لما حذف التاء اللازمة من شقاوة

صارت الواو في الطرف بعد الف زايدة فيجب ان تقلب همزة كما في كساء ويا كرا فانه لما حذف الالف

والنون من كروان نسيا منسيا ارتفع المانع من قلب الواو الفا وهو وقوع الساكن بعدها فقلبت

الواو الفا ويا راد فانه لما حذف الدال الثانية من رادّ وجعل كاسم برأسه ضم الدال الاولى لكونه

منادى مفردا معرفة في ثمود وشقاوة وكروان ورادّ وعلى المذهب الاول الذي يجعل المحذوف

كالثابت يا ثمو بالواو ويا شقاو ويا كرو وذلك لانه لما حذف الدال من ثمود وجعل

كالثابت لم يبق الواو في الاخر حتى يجب قلبها ياء وكذلك شقاوة لما حذف التاء وكانت في النية ثابتة

لم يكن الواو في التقدير في الطرف ولا في حكمه لان التاء لازمة فيه فلا تقلب همزة وكذلك كروان لما حذف الالف والنون منه لم

يجعل الباقي اسما برأسه كانا في النية ثابتين فلا تقلب الواو الفا لوجود المانع من قلبها الفا في التقدير وكسر الدال

في يا راد لانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان على غير حدهما فيعود الدال الاولى الى حركته وهي الكسرة

ولا يجعل الباقي اسما برأسه حتى تضم فيبقى على كسرها واعلم انه اذا رخم نحو قمطر يجعل ترخيما على اللغة الثانية يا قاضي بالالف وكذا

على اللغة الاولى لان موجب حذف الياء زال في الترخيم ولكن النحاة قالوا ان يقال يا قاض بضاد مضمومة المندوب

من ندب الميت اي بكى عليه وعدد محاسنه ليعلم الناس ان امره عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع

وبشاركون في التفجع معروف سواء كان علما او لا فليس كونه علما بشرط فلو كان علما غير معروف لم يجز

ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة تمهيد العذر للنادب والاعلام لوقوع مصيبة عظيمة

ومهما لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا يتفجع عليه نحو وازيداه وكان عليه ان يقول ايضا او يتفجع به ليدخل فيه نحو وابلاه وقد يتفجع بها لاشتراكه مع المنادى في الاختصاص

وهو اي المندوب في الاعراب والبناء كالمنادى فيقال وا زيدُ وا عبدَ الله ووا طالعا جبلا اذا كان معروفا وكذا اكثر توابعه حكم توابع المنادى على التفصيل وذلك لانه في الاصل منادى لحقه معنى الندبة او لانه مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص ولك زيادة الالف في آخره لطلب مد الصوت لاظهار التفجع او الاعلام بالمصيبة وخص الالف بالذكر مع انه يلحق غير الالف لان الالف هي الاصل في الالحاق والغالب لان الغرض من الزيادة مد الصوت والالف اكثر مدا من الواو والياء وان كان الاخر آخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه او آخر الصفة نحو وازيد الظريفاه على راي يونس خلافا للبصريين والكوفيين فانهم اجازوا الحاق الالف باخر الصفة لان اتصالها بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتم لان الصفة عبارة عن الموصوف وصادقة عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانهما لا يصدقان على المضاف والموصول وغيرهم انما يلحقونها بالموصوف نحو وازيداه الظريف لان الصفة انما جيء بها بعد كمال الموصوف لمعنى التخصيص او التوضيح فيكون غير لفظا ومعنى او آخر المضاف اليه نحو وا امير المؤمنيناه وان كان المندوب هو المضاف وذلك لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لفظا لانه كالجزء منه وانما يزاد الالف ما لم يكن المضاف اليه كاف خطاب جمع الذكور نحو يا غلامكم وواحدة المؤنث نحو يا غلامكِ فانه يعدل عنها اي عن الالف الى الواو في الاول لمناسبة الواو الجمع فيقال يا غلامكموه والى الياء في الثاني لمناسبة الياء كسر الكاف فيقال يا غلامكيه لئلا يلتبس الجمع بالمثنى والمؤنث بالمذكر لو زيدت الالف فيهما وقيل يا غلامكماه يا غلامكاه وكذا لم تقل في يا غلامه يا غلامهوه وفي يا غلامهم يا غلامهموه بالحاق الواو دون الالف لانه لو قيل فيهما يا غلامهاه ويا غلامهماه بالحاق الالف التبس المذكر بالمؤنث والجمع بالمثنى فيخص اختصاصه بكاف الخطاب بالذكر نظر الاولى ان يقول بدل ما لم يكن الى آخره مع عدم الالتباس قوله وفي المضمر عطف على قوله قبله وبه في المنادى اي يحذف عامل المفعول به سماعا وقياسا في المفعول الذي اضمر عامله

53

اضمارا على شريطة التفسير لذلك العامل فانه يجب حذفه قياسا لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر بلا فائدة وهو اي المضمر عامله كل اسم بعده فعل او شبهه يشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن ذلك الاسم بضميره او متعلقه لو سُلِّط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته لعدم استقامة اعمال الفعل من جهة واحدة او يفسر معناه اي معنى لفظ ما بعده نحو زيدا مررت به اي جزت زيدا مررت به فان معنى مررت المتعدي بالباء هو معنى جزت او يفسر لازم معناه اي لازم معنى لفظ ما بعده نحو زيد ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام مستلزم لاهانة السيد ولا يجوز ان ينصب زيدا في المثال بضربت المقدر لان الضرب غير واقع على زيد وانما هو واقع على غلامه والحاصل انه ان امكن تقدير مثل الفعل المذكور في اللفظ والمعنى كان تقديره اولى لانه ادل على المحذوف نحو زيدا ضربته وان لم يمكن تقديره قدر معنى الفعل المذكور مع معموله الخاص نحو زيدا مررت به فانه لا يمكن تقدير مررت لانه غير متعد فقدرناه مع معموله الخاص وهو جزت وان لم يمكن تقديره معناه مع معموله الخاص قدر معناه مع معموله العام نحو زيدا ضربت غلامه فانه اذا قدر ضربت مع معمول عام نحو ضربت النصارى كان معناه الاهانة لا الضرب لان ضرب جميع النصارى غير متصور الوقوع بخلاف اهانتهم وان لم يمكن تقديره معناه مع معموله العام قدر ما هو اعم الافعال وهو الملابسة لامتناع خلو كل فعل عن الملابسة نحو ازيدا انت محبوس عليه والمفعول كما رايت او شبهه نحو ازيدا انت محبوس عليه اي موقوف بسببه اي الابسته زيدا انت محبوس عليه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه بضميره اي عن العمل في ذلك المنصوب المتقدم بسبب العمل في ضميره واحترز به عن نحو زيدا ضربت فانه غير مشتغل عنه بضميره لانه مشتغل به فلا يكون من هذا الباب والاشتغال عبارة عن اخذ العامل المعمول كما ان التفريغ عبارة عن عدم اخذه اياه او متعلقه اي ملابس ضميره بان يكون مشتملا على ضميره نحو زيدا ضربت غلامه او مشتغل عنه بما يكون الملابس عطف عليه نحو زيدا ضربت رجلا واخاه على ان يكون الضمير في اخاه راجعا الى زيد فان رجلا لما كان ملابسا باخاه بالعطف وهو ملابس ضميره صار رجلا كانه ملابس ضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا واخاه لان ضرب اخي زيد

مستلزم لاهانته او بما يكون ملابس ضميره وصفا له نحو زيد ضربت رجلا يحبه فان رجلا
لما كان ملتبسا بما هو ملتبس بزيد وهو يحبه لعود الضمير منه اليه بواسطة كونه
صفة له صار رجلا كانه ملابس بضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا يحبه لان
من ضرب رجلا يحب زيدا او يحبه زيد فقد اهان زيدا وكذا ان كان الملابس صلة نحو
زيدا ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات واعلم انه يشترط فيه ان يكون الضمير او ملابسه
او ما في حكم الملابس منصوبا لفظا او محلا فالصواب ان يقول مشتغل عنه بنصب ضميره
او ملابسه احترازا عن نحو ازيد ذهب به فان الضمير فيه ليس بمنصوب لفظا ولا محلا
بخلاف في ازيدا انت محبوس عليه ولا يخرج هذا بالقيد الذي يذكر بعد ذلك لان مناسبه
بنصبه اي الابس الذهاب زيد الماء نحو الخوان اكل عليه اللحم اي الابس اللحم الخوان
بشرط ان ينصبه هو او مناسبه وانما قال ذلك ليدخل فيه غير لفظ المفسر المحذوف لو
لا المشتغل به وهو الضمير وملابسه وما هو في حكمه واحترز به عما وقع بعده فعل التعجب نحو
زيد ما احسنه او اسم فعل نحو زيد تراكه او اسم تفضيل نحو زيد اكرم منه عمرو او صلة اللام
نحو زيد انا الضاربه او صلة أن نحو اذكر ان تلد احب الي ام انثى او شرط مع اداته نحو زيد ان
زرته يكرمك وغير ذلك مما لا يعمل ما بعده فيما قبله فالنصب واجب في المضمر عامله الواقع بعد
حرف التحضيض نحو هلا زيدا ضربته وبعد ان نحو ان زيدا ضربته وبعد لو نحو لو زيدا
ضربته وذلك لان هذه الحروف لا يدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا باستقراء لغتهم
وههنا لما لم يدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها ولا يقدر الا من
جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب وقد يقدر عامل مطاوع للظاهر فيرفع
الاسم السابق بذلك المضمر كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون
الاوائل فانت فاعل لم ينفع وهو مطاوع لم تنفع وكقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا
هلكت فعند ذلك فاجزعي فانه يروى نصب منفس على اضمار الموافق ورفعه على اضمار

المطاوع والنصب مختار في الطلب كالامر والنهي والدعاء نحو زيدا اكرمه لانه على تقدير الرفع لزم
وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا وهو قليل في الاستعمال فنصب ولان جعل الجملة الطلبية
فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل وفي الاستفهام نحو ازيدا ضربته فانه على تقدير
النصب كانت الهمزة داخلة على الفعل ودخولها على الفعل اولى لان الاستفهام في الحقيقة عن مضمون
الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا للفعل اولى واعلم انه لو قال وفي حرف الاستفهام لكان اولى ليخرج
عنه هل لانه يقبح هل زيدا ضربته وان كان بتقدير الفعل لاقتضاء هل لفظ الفعل على ما سيجيء
وليخرج ايضا اسم الاستفهام نحو اي رجل ضربته فانه لم يكن المختار فيه النصب وفي النفي نحو
ما زيدا ضربته لانه على تقدير النصب كان النفي داخلا على الفعل ودخولها على الفعل اولى لانه لنفي
مضمونه وكان عليه ان يقول في النفي غير المختص بالفعل لانه لو كان مختصا به وجب النصب كقوله
ظننت فقيرا فاغني ثم نلته فلا ذا رجاء القه غير واهب اي فلم القه ذا رجاء لم القه وفي حيث نحو
حيث زيدا تجده فاكرمه لانه على تقدير النصب كان اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته
الى الجملة الاسمية لدلالتها على المجازاة في المكان وفي اذا الشرطية نحو اذا زيدا تلقاه فاكرمه
فانها متضمنة للمجازاة في الزمان كما ان حيث متضمنة للمجازاة في المكان وفي العطف على جملة فعلية
نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى
تقدير الرفع يكون جملة اسمية على فعلية والاول اولى للتناسب وحيث التبس الخبر بالصفة
ان رفع الاسم المضمر عامله كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانه ان رفع كل شيء يحتمل ان يكون
خلقناه خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود عن الاية وهي عمومية خلق الاشياء بقدر خيرا كان
او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة وبقدر خبرا وهذا لا يفيد
عمومية القدر في جميع المخلوقات وتوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له تعالى
ما لو نصب كل شيء فانه نصبه رفع توهم كون خلقناه صفة لشيء لانه اذا انتصب كل شيء لزم ان
يكون خلقناه مفسرا للناصب واذا كان مفسرا لا يكون صفة وهي يفيد المعنى المقصود اذا
التقدير

تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فالنصب راجح لرفعه احتمال غير الصواب والرفع واجب في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة له والجار والمجرور خبرا عنه اي كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر كبيرة ولا صغيرة لفساد المعنى ان نصب كل شيء لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فان كان الجار والمجرور اعني قوله في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا في الزبر اي في صحايف الاعمال شيئا بل الكرام الكاتبون زادوا فعلوا فيها الكتابة وان كان الجار والمجرور صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثابت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المقصود من الاية في حالة الرفع لان المراد منها ما هو المراد من قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فالاية خارجة عن الباب بقوله بشرط ان ينصبه هو او مناسبه لولا المشتغل والرفع مختار في الابتداء اي في ابتداء الكلام من غير ان يكون هنالك قرينة بكون النصب معها واجبا او مختارا او مساويا للرفع نحو زيد ضربته لاحتياج النصب الى اضمار الفعل والاصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء فانه بعامل معنوي لم يظهر قط حتى يقال انه اضمر ومختار مع اما وان كان هناك قرينة لولم يكن معها اما لكان النصب هو اي نحو جاءني زيد واما عمرو فقد ضربته فانه لو لم يكن فيه اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية وتوافق الكلمتين مع وجود اما فان الرفع هو المختار لان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام ومسبانه لم يكن معها قصدا للتناسب لكون وضعها للاستيناف الذي هو ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها من جهة الجملة بسبب اما الى ما كان في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف وانما يقل مع غير الطلب كما قال في مع لانه لو كان مع الطلب كان المختار النصب نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه ذكر قبل ان النصب مختار مع الطلب فلا حاجة الى اعادته ومختار مع اذا المفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الفعلية يعارضها لزوم وقوع الاسم بعد اذا للمفاجاة فترجح الرفع على النصب لسلامته من الحذف وتساويا اي النصب والرفع اي تساوت القرينتان اي قرينة النصب وقرينة الرفع بان عطف المفسر عاملها مع ما بعدها

على جملة ذات وجهين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره فان الجملة الاولى وهي زيد قام ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا وخبره والثاني الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله فان رجح الرفع بسلامته من الحذف رجح النصب بقرب المعطوف عليه فيتساويان فالطلب اقوى القراين اي قراين النصب نحو زيد قام وعمرا اكرمه واقوى قراين الرفع نحو زيد قام واما عمرا فاكرمه فان الطلب الذي هو قرينة النصب اقوى من اما التي هي قرينة الرفع فلذا كان النصب هنا مختارا مع اما واذا المفاجاة فان مع وجوده مما يصير الرفع مختارا بعد ان كان مساويا مع النصب نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته او اذا عمرا اكرمته وفي التحذير عطف على قوله في المفعول معه او على قوله في المنادى وهو اي التحذير معمول معه معمول اخر يدخل فيه غيره من المعمولات بتقدير نحو اتق مما يؤدي معناه احترازا عن نحو زيدا او عمرا في جواب من قال من اضرب تحذيرا مما بعده احترازا عن نحو زيدا في جواب من قال من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكنه ليس التقدير للتحذير مما بعده وقوله تحذيرا منصوب على انه مفعول له والعامل فيه المصدر وهو قوله بتقدير اتق اي انما يقدر نحو اتق للتحذير عما بعده لقصد الفراغ من نحو اتق بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام لان ذلك لا يتفق الا اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيقا ان ذكرها بعده او التحذير عن نحو اياك من ان تحذف من حذفتم بالعصا اي رميته او عن نحو اياك عن ان تحذف او والعطف نحو اياك والاسد وتحذيرا من كليهما اي كلا المفعولين او ذكرها بالتكرار نحو الاسد الاسد وتقدير اياك والاسد اياك بعد من الاسد والاسد بعد عنك فحذف الفعل لازما لما ذكرنا الان وهذا عند ابن عصفور وابي طاهر فانهما قالا ان هذا من عطف الجملة على الجملة كما صرحنا في التقدير وقال بعضهم ان الاسد معطوف على اياك عطف المفرد على المفرد تقديره اتق نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وقال ابن مالك انه من عطف المفرد على المفرد على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وهذا الكلام فلا يلتفت الى ما قالوا في تقدير هذا من التمحلات والتطويلات

لانه في تقديرهم تطويلا للعمل بلا احتياج اليه وكذا في المكرر لا يجوز اظهار العامل عند بعضهم
نظرا الى ان احدهما بمنزلة النايب من العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول فيهما
ويجوز حذف الجار اذا كان مجرورة ان المفتوحة ثقيلة او خفيفة فتقول في اياك من ان تحذف
ومن انك تحذف اياك ان تحذف وانك تحذف وذلك لان ان وان لما كانتا موصولتين طويلتين
بصلتهما لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير اسم واحد جاز حذف حرف الجر معهما قياسا
للتخفيف او كان مجرورة في تقديرهما اي في تقدير الخفيفة نحو المراء في قوله فاياك اياك المراء
فانه الى الشر دعاء وللشر جالب ان المراء وهو بمعنى المجادلة في تقدير اياك من المراء فحذف من
لانه في تقدير ان تمارى وهو قول ابي اسحق وعن الخليل نصبه اي نصب المراء بفعل اخر
مقدر وهو احذر وما قبله وهو اياك اياك تحذير مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد
الاسد وليس المراء على قوله منه اي من باب التحذير وبعد الحذف اي حذف الجار من ان
وان محلهما اي محل ان وان مع ما في حيزهما نصب عند سيبويه على المفعولية لانه اذا نزع الخافض
ينصب ما بعده كما في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومحلهما جر بعد الحذف عند الخليل
على ما كانا عليه كما في قول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت بخير والمفعول فيه وهو زمان
او مكان حصل فيهما نحو صمت يوما وسرت فرسخا او في بعضهما نحو خرجت يوم الجمعة وجلست
امامك فعل دخل فيه قولك يوم الجمعة حسن فلما قال مذكور لفظا او تقديرا خرج عنه ولكن
دخل فيه الدهر في قولك اشابني الدهر فان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو الاشابة مع انه
ليس بمفعول فيه وانما لم يعرف بما عرفه ابن الحاجب وهو ما فعل فيه فعل مذكور حذرا من توهم
تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ المفعول فيه في تقدير الذي فعل فيه الفعل ولو
قال في تعريفه ما يقتضيه عامله باعتبار وقوع مدلوله فيه خلص عن الفساد والله اعلم
ان الحدث الواقع في الزمان ان كان مستغرقا لجميع الزمان او اكثره يرفع الزمان مع جواز نصبه
وحسن نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير واقعا في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو

وان لم يستغرق جميع الزمان او اكثره فالاغلب نصبه او حسن نحو الخروج يوما او في
يوم وقد يرفع نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات على تاويل اشهر الحج اشهر والحج عمل
اشهر والايذان بان افعال الحج كانها مستغرقة بجميع الاشهر وكلاهما اي كلا الزمان والمكان
متصرف وغيره اي غير متصرف ومعدود ومختص ومبهم فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية
اي النصب على معنى في ويجوز ان يعتقب عليه العوامل كاليوم والحين يقال هذا حين
ورايت حينا وعجبت من حين وغيره اي غير المتصرف ما لزم الظرفية نحو سحر وذات مرة وذا
صباح والمرة فعلة من المرور وذات وذا من اسماء السنة واذا اضيفا الى ما هو
المقصود بالنسبة يحتاج في ذلك الى تاويل كما يحتاج في اضافة المسمى الى الاسم فمعنى سرنا
ذات مرة وذا صباح سرنا مدة صاحبة هذا الاسم ووقتا صاحب هذا الاسم فذا
وذات صفة موصوف محذوف واختصاص ذا ببعض الظروف وذات ببعض اخر
منها مما يحتاج الى السماع واعلم ان جر الظرف بمن لا يخرجه عن عدم التصرف كعند
وقبل وبعد وذلك لكثرة زيادة من فلم يعتد بدخولها على غير المتصرف والمعدود من الزمان
الزمان ما يصلح جوابا لكم نحو اليوم والليل تقول في جواب من قال كم صمت يوما والمختص
من الزمان ما يصلح جوابا لمتى تقول في جواب من قال متى جاء زيد يوم الجمعة والفصول الاربعة
التي هي الربيع والصيف والخريف والشتاء يصلح لهما اي يصلح جوابا لكم ولمتى تقول
في جواب من قال كم صمت او متى جئت الصيف والمبهم من الزمان ما لا يصلح جوابا لهما
اي لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت او متى جئت حينا او زمانا
والمعدود من المكان ما له مقدار معلوم بالمساحة كالفرسخ فانه مقدار من المسافة
مقدر باثني عشر الف خطوة والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر
ميلا والمختص من المكان ما له اسم بالاضافة الى امر داخل في مسماه كالدار والبيت والبلد
فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار

والسقف في البيت والمبهم من المكان ما له اسم بالنسبة الى امر غير داخل ذلك الامر فيه كالجهات
الست للجسم نحو قدام وخلف فان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك ذلك المكان
واطلاق الثاني باعتبار معدا بوتك اياه ولا شيء من المواجهة والمدابرة بداخل فيهما ويدخل
في المبهم المعدود لان الفرسخ له اسم باعتبار قياس غير داخل في مسماه ويلحق بها اي بالجهات
الست في انتصابه بتقدير في عند وشبهها اي شبه عند نحو لدى ودون وسوى للابهام
اي لابهام عند وشبهها وعدم تعينها فانك اذا جلست عندك لا يتناول مكانا بعينه بل يتناول
الامكنة التي حوالك كما انك اذا قلت جلست خلفك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول كل مكان خلفك
الى انقطاع الارض ولا يحتاج الى هذا الالحاق لان عند واخواتها داخلة في المبهم بالتفسير المذكور
له فان اطلاق عند على ما يقرب بشيء انما يكون بالاضافة الى ما يبعد عنه وانما يحتاج الى هذا الالحاق
من فسر المبهم بالجهات الست وحدها كما هو مذهب بعضهم ويلحق بها لفظ في قولك جلست مكانك
فانه لم يكن مبهما بالتفسير المذكور لانه اسم لما يتمكن فيه وليس اطلاقه عليه باعتبار امر غير
داخل في مسماه لكنه الحق بالمبهم لانه كثير الاستعمال فناسب به التخفيف بحذف لفظة في منه
ولان الامكنة لكثرتها وكان في لفظ مكان ابهاما كما في الجهات الست وقوله لكثرته علة معتبرة في الوجهين
ويلحق بها ما بعد دخلت من الامكنة المعينة نحو دخلت الدار بطريق التوسع لكثرة استعماله
فان دخلت لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون ملحقا بالجهات على الاصح فالجرمي
ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا الحاق على قوله ومتمسك الاول ان مصدر الفعل
على صيغة الفعول نحو الدخول وهو في الاغلب مصدر اللازم ولانه ضد الدخول الخروج وهو
لازم اتفاقا ولمجيء استعماله مع في نحو دخلت في الدار وقال الجرمي انه متعد لان المتعدي
هو الذي لا يعقل الا بمتعلق غير الفاعل والدخول كذلك لانك لو قدرت انتفاء المدخول لعزل الذهن
عن الذهن لم تفهم معنى الدخول كما انك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن لم تفهم معنى
الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام ويحتمل ان يكون

قوله على الاصح اشارة الى ما قيل ان ما بعد دخلت قد يستعمل مع في نحو دخلت في الدار لكن
الاصح استعماله بدونه قال سيبويه ان اظهار في شاذ وشرط انتصابه اي انتصاب
المفعول فيه تقدير في لانه لا بد للمفعول فيه من لفظة في لتحقق ظرفيته ويجب ان
يكون مقدرة ليكون منصوبا لانه لو كان لفظة في مذكورة وجب ان يكون مجرورا والكل
اي جميع اقسام الزمان والمكان من المحدود والمختص والمبهم يقبل ذلك اي تقديرفي
الا المضمر من الزمان والمكان والمظهر المختص من المكان فانه لا بد لهما اي للمضمر مطلقا
وللمختص من المكان من في ولا يجوز حذفه لتعذر الاشعار لفظا بالظرفية في الاول
اي في المضمر فانه وان كان عائدا الى الظرف لكنه ليس بظرف اذ لا دلالة بجوهره على
الظرفية بخلاف لفظ المظهر فانه مراعى لاجل الظرفية لانه بجوهره يدل على الزمان والمكان
وخروجه اي خروج المختص من المكان بالاختصاص عن كونه مستلزما لمدلول الفعل
في الثاني اي في المختص من المكان فان الحدث الذي هو مدلول الفعل مستلزم لمكان مبهم
على الاطلاق فينصبه ولا يستلزم مكانا مختصا فلا ينصبه بخلاف الزمان فان الفعل
ينصب الزمان مبهمه ومختصه لان الزمان المختص من مقتضى الفعل هكذا قالوا وفيه
نظر لانه لا دلالة للفعل على الزمان المختص وانما يدل على المعين من الازمنة الثلثة وكذلك
لا دلالة على المكان المبهم بالتفسير الذي فسره المصنف ره وانما يدل عقلا على المكان فالحق
ان يقال في تحريره لكل ان الفعل ينصب جميع ظروف الزمان لان بعض الازمنة مدلول الفعل
فيتعدى الفعل اليه والبعض الاخر حمل عليه اطرادا ولا ينصب المحدود من المكان بل ينصب
المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية بل عقلية فنصب المكان الذي شابه بعض
الازمنة الذي دلالة الفعل عليه لفظية وهو الازمنة الثلاثة ووجه المشابهة بين الازمنة
الثلاثة وبين المبهم من المكان التغير والتبدل والاستغراق لا يرى ان هذه الظروف جهات ست
لا يستقر على وجه واحد لان الخوف يصير تحتا والتمني شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير
حاضرا

والحاضر ماضيا واذا قلت خلف زيد كان هذا اللفظ مستغرقا لجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ قام زيد مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى زمن حديثك وكذا لفظ يقوم لكل زمان مستقبل واعلم انه يجب عليه ان يستثني من المكان المبهم جانبا وجهة ووجها وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت فانها من المكان المبهم مع ان الفعل لا ينصبها فلا يقال زيد خارج الدار بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل البيت وجوف البيت بل في داخله وفي جوفه وكذلك يجب عليه ان يستثني عنه الظرف المشتق من حدث لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والماكل فانها مبهمة لان تسميتها انما يكون بسبب الحدث الواقع فيها والحدث خارج عن مسمى المكان مع انها لا يجوز ان يقال نعت مضرب زيد وقت مضربه والنعت للظروف في نحو سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا يختار ان يكون هذا النعت ظرفا لازم الظرفية ويكون في تقدير زمانا طويلا وزمانا كثيرا الى اخره وذلك لان النعت ليس في الحقيقة بظرف وانما هو قائم مقامه والدال على كونه ظرفا اعراب نصبه فلو لم يكن لازما للظرفية بل رفع وقيل سير عليه طويل لم يبق هنا شيء يدل على ظرفيته بخلاف الظرف الحقيقي فانه اذا زال اعراب نصبه بقي جوهر حروفه الدال على الظرفية وقيل يجوز حمل هذا النعت على المصدر اي سير عليه سيرا طويلا وقد يحمل المصدر زمانا وذلك لان المصادر تقع في الازمان فناسب ان يجعل لسعة الكلام زمانا لا على طريق الاضافة اي على تقدير حذف المضاف نحو كان ذلك خفوق النجم وخلافة فلان على معنى وقت خفوق النجم ووقت خلافته وقد يتسع فيه اي في المفعول فيه فلم يقدر في المظروف ولم يؤت بلفظة في في المضمر بل يتعدى الفعل اليه تعديته الى المفعول به فيقال صمت يوم الجمعة على معنى ان الصوم وقع على يوم الجمعة كما وقع الضرب على زيد في ضربت زيدا على سبيل المجاز وذلك لان الصوم لا يؤثر في اليوم كما اثر الضرب في زيد والمعنى على ما كان عليه قبل الاتساع عند الامام ابي علي فينتصب نصب المفعول به وذلك الاتساع لشدة ملابسته بالواقع فيه وكانه نزله منزلة نفسه في اللازم تشبيها بالمتعدي الى واحد وفي المتعدي الى واحد تشبيها بالمتعدي

الى اثنين تقول اليوم ضربته زيدا كما تقول زيد اعطيته درهما ولم يجز الاتساع في المفعول فيه في الافعال ذوات الثلثة من المفاعيل فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قايما اذ ليس في كلامهم متعد الى اربعة مفاعيل حتى يشبه هذا به في الاتساع وفي الافعال ذوات الاثنين خلاف فاجاز بعضهم نحو اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها بقولك زيدا اعلمته عمرا قايما ومنعه اخرون لان المتعدي الى ثلثة قليل بخلاف المتعدي الى اثنين فلا يلزم من اتساعهم فيما كان مشبهه كثيرا اتساعهم فيما كان مشبهه قليلا وقد ينصب المفعول فيه على شريطة التفسير فيكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سيرت فيه واختيار النصب في نحو ايوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو قولك يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم السبت سار فيه عمرو ووجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه والمفعول له هو الباعث على الفعل اي هو الحامل على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غايية متاخرة عنه في الوجود نحو جيتك اصلاحا لك فان الاصلاح علة غايية للمجيء اي جيتك ليحصل الى المقصود منه وهو الاصلاح فوجود الاصلاح مسبب عن وجود المجيء وتصوره في الذهن سبب للاقدام عليه فالوجه الذي كان به مسببا غير الوجه الذي كان به سببا او سببا باعثا عليه متقدما في الوجود عليه نحو قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث على القعود وليس علة غايية له فان قلت لا يجوز ان يكون التاديب في قولك ضربته تاديبا له هو الباعث لان التاديب نفس الضرب لانه لم يصدر هنا عن المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التاديب بل الصادر عنه حدث واحد ولا يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه والجواب ان العلة في الحقيقة انما هي اثر التاديب وهو التادب الا انه ما صرح به او نقول ان هنا مضافا محذوفا تقديره ارادة تاديب ومن ثمه اي من اجل انه الباعث على الفعل يصلح جوابا لم فاذا قلت فعلت كذا فكان قائلا قال لم فعلته فقلت مخافة الشر اي فعلت ذلك لمخافة الشر فان قيل لا يدخل في الحد تاديبا في قولك ما ضربته تاديبا لانه لم يفعل له فعل مذكور مع انه من المحدود قلنا قد فعل له فعل مذكور

هو الضرب او الانتفاء الدال عليه حرف النفي وتحقيقه ان المراد ان كان نفي ضرب معللا بالتاديب
فهو من تتمة ولم ينتف الا ضرب مخصوص والتاديب تعليل له وان كان نفي الضرب مطلقا على كل حال
فهو من تتمة النفي والتعليل للنفي ويكون المعنى انتفاء الضرب كان من اجل التاديب لانه قد يؤدب
بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب وشرط انتصابه تقدير اللام ليلا يشتغل العلية
المستفادة من نصبه اليها اى الى اللام عند ظهورها وذلك لان اللام موضوعة للتعليل فاذا ظهرت
استفيد التعليل منها واذا اضمرت حيث يكون شرايط حذف اللام حاصلة فيه استفيد التعليل
من نصبه كالظروف باظهار في فان لفظ في لما كانت موضوعة للظرفية استفيدت الظرفية منها
عند اظهارها واذا حذفت حيث يكون المفعول فيه ظاهرا في الظرفية وموضوعا عليها استفيدت
الظرفية منه ولانه لو اظهرت اللام لوجب اعمالها اذ حرف الجر لا يلغى فلا يكون منصوبا فان كان
المفعول له مصدرا حقيقة لا تقديرا كان مع الفعل صدر من فاعل الفعل المعلل بالمفعول له
سواء كان الفعل مذكورا او مقدرا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسواء كان الفاعل مذكورا
او لا كقولك ضرب الصبي تاديبا وهذا اولى من قول غيره فان كان مصدرا وفعلا لفاعل الفعل
المعلل اذ لا حاجة الى ذكر المصدر او الفعل وليس المفعول له من لفظه اى لفظ الفعل لانه لو كان
من لفظه لكان مفعولا مطلقا لا مفعولا له واقترن المفعول له به اى بالفعل في الوجود بان يكون
وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر
زمانه نحو جيئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جيئتك اصلاحا لك كافعال النفوس فانه
يجب ان يكون المفعول له منها لامكان الاقتران فيها بين الفعل المعلل والمعلل به لا افعال الجوارح
لعدمه اى لعدم الاقتران كالاكل والقتل فان المفعول له غاية وغرض والاغراض قصود وميول
نفسانية يمكن الاقتران بينها وبين الافعال المعللة بها فلا يقال طلبته قتلا ولا جيئته اكلا وانما
يقال للقتل وللاكل باظهار اللام واما قولهم ضربته تاديبا فعلى تاويل ارادة التاديب جاز تقديمه
اى تقديره اللام عند هذه الشروط وذلك لان المفعول له يشبه مشابهة المفعول المطلق

لا بد دخوله في ضمن الفعل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل
اليه بغير اللام يتعدى الى المفعول له بغيرها ولان الفعل يتضمنه باقتضاء العلة المعلول
وان لم يكن مصدرا صدر من فاعل الفعل المعلل ولم يقترن به في الوجود فالاظهار اى فاظهار اللام
واجب لانه اذا افقدت هذه الشرايط او بعضها لا يكون داخلا في ضمن الفعل لانه اذا لم يكن مصدرا
نحو جيئتك للسمن ومنه قوله وهو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات الى النور
لم يكن من جنس الفعل المعلل فلم يكن داخلا فيه وكذلك انه لم يصدر عن فاعل الفعل المعلل نحو جيئتك
لاكرامك الزاير لان فعل ذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقترن به في الوجود نحو جيئتك اليوم
لمخاصمتي اياك امس لان الفعل الكاين امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الكاين اليوم فان
قلت ما تقول في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا ليسا بفعلين لفاعل المعلل الذي
هو الاراءة وهو الله تعالى لتنزهه عنهما مع انه حذف اللام منهما فاجاب عنه بقوله ونحو يريكم
البرق خوفا وطمعا محمول على فترايتموه خوفا وطمعا الدال عليه اى على فترايتموه يريكم لان
الانفعال والمطاوعة وهو هنا فترايتموه يوجد مع الفعل وهو يريكم كما في غممته فاغتم وكسرته
فانكسر وقطعته فانقطع وح يكونان فعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الرؤية وهو المخاطب
والاولى ان يقول ان يريكم متضمن للرؤية اى يجعلكم رائين فلا حاجة الى الحذف او نقول انه محمول
على حذف مضاف اى ارادة خوف وطمع والارادة فعل الله تعالى ويجوز اضماره اى اضمار المفعول له
ويلزم اللام نحو التاديب ضربت زيدا له ويجوز التقدم اى تقدم المفعول له على عامله
كما يتقدم المفعول به اذ لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه فان الواو فيه مانع من التقدم
وكذا يجوز تعريفه باللام والاضافة خلافا للجرمي فانه قال بوجوب تنكيره لمشابهته الحال
والتمييز وقوله يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور حجة
عليه اى على الجرمي لان قوله وزعل المحبور مفعول له مع انه معرفة وكذا قوله تعالى حذر الموت
حجة عليه والعاقر الرملة التي لا تنبت شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل

والمحبور المسرور والهول الخوف والتهول التخوف والمبور جمع مبر وهو المطمئن من الارض

اي يركب الثور الوحشي حين افلت من الصايد كل مشرفة من الرمل ويعلوها لمخافته

من الصياد ونشاطه بنجاته من الصايد وللمخافة من نزول الامكنة المطمئنة وانما يذكر مخافته

اخر البيت ايضا ليكون ايضا شاهدا للمفعول له المعرف باللام وهو الهول كما ذكر المعرف

بالاضافة لانه ذكر في شرح ابيات الكتاب ان الهول عطف على كل وعلى هذا يكون مفعولا به لا مفعولا له

فلا يكون الاتيان به نصا في الاستشهاد ولا يكون المفعول له منجرا باللام الا حال كونه مختصا

باللام او بالاضافة فلا يقال ضربته لتاديب وانما يقال ضربته للتاديب وذلك لانه اذا لم يكن

مختصا يكون له شبه خاص بالمفعول المطلق الذي يكون للتاكيد فكما لا يجوز انجراره كذلك

لا يجوز انجرار المفعول له ولانه حال التنكير يشبه الحال والتمييز من جهة اللفظ لتنكيره

ومن جهة المعنى لما فيه من البيان فيجب ان يكون منصوبا كما يجب ان يكونا منصوبين واذا انتصب

امتنع من الجر والمفعول معه وهو ما ذكر بعد واو واحترز به عما ذكر بعد مع نحو

جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار بآلاتها لمصاحبة هذه الواو معمول فعل

احتراز عن نحو زيد وعمرو واخواك سواء كان المعمول فاعلا او مفعولا على الاصح نحو حسبك وزيدا

درهم وعند سيبويه ان زيدا مفعول به لفظا كان الفعل او معنى نحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا

اذ المعنى ما تصنع وذلك لان شانك بمعنى فعلك وصنعك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل

فهو مع الاستفهام يدل على الفعل وكذلك الجار والمجرور اعني لك مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة

ظاهرة والمراد من المصاحبة المستفادة من الواو مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل قبلها في ذلك

الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فانه

تعذر العطف بهذه الواو التي تدل على المصاحبة لفظا او معنى فالنصب على انه مفعول معه واجب

سواء كان الفعل لفظا نحو ما صنعت وأباك فان النصب واجب قيل مختار وهذا مبني على ان العطف

على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح وممتنع كما في ان شاء

الله

والسوال ههنا عن صنع المخاطب مع ابيه ولو قلت ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون

السوال عن كل واحد بانفراده ويكون المعنى ما صنعت انت وما صنع ابوك فلا يفهم

المصاحبة او معنى نحو ما شانك وزيدا فانه تعذر ههنا العطف على الضمير المجرور من غير

اعادة الجار عند البصريين ونحو استوى الماء والخشبة فانه لا يجوز العطف فيه من جهة

المعنى لان المعنى ارتفع الماء مع الخشبة والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع

الماء ووقت زيادته والا اي وان لم يتعذر العطف فالعطف واجب ان كان العامل معنى من معاني

الافعال نحو ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو وذلك لان معنى الفعل غير بالغ في حد

الفعل فلا ينتصب به المفعول معه من غير ضرورة كما ينتصب بالفعل وقال في المفصل لزم الجر

الاختيار وهو اي العطف والنصب على انه مفعول معه جايزان مع رجحان العطف لان

الاصل في الواو العطف ان كان العامل فعلا لفظا نحو ما صنعت انت وأباك ويجوز اضمار

اي اضمار المفعول معه منفصلا لا متصلا لوجود الواو الفاصلة بينه وبين عامله نحو

قوله وكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا اي كان العاشق مع المحبوبة

كعطشان لم ينكف شرب الماء حتى تقدد وتقطع من غاية شربه ونهاية امتلائه وهو اي المفعول

معه مقصود على السماع على راي وهو راي سيبويه فلا يمكن هذا التقسيم من جوب

العطف والنصب وجواز الامرين على قوله لانه لا يتجاوز ما سمع منه وانما يستقيم على قول

الاخفش واي على لان المفعول معه عنده قياس والملحق به اي بالاصل الذي هو المفعول

سبعة الحال والتمييز والمستثنى وخبر باب كان واسم باب ان واسم لا لنفي الجنس وخبر

ما ولا المشبهتين بليس وانما الحق الحال بالمفعول لانها فضلة يتم الكلام بدونها كما ان المفعول

فضلة ولها شبه خاص بالمفعول فيه لانها في معناه اذ معنى ضربت راكبا ضربت في حال ركوبي

وكذا الحق التمييز به لانه واقع في امثلته موقع المفعول الا ترى ان قولك طاب زيد نفسا وعندي

رطل خلا ومنوان سمنا وعشرون درهما وما في السماء موضع راحة سحابا بمنزلة قولك ضربت

زيد عمرا

وزيد ضارب عمرا وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب زيد عمرا وكذا
الحق المستثنى به لكونه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه في ان العامل في كل واحد منهما
بتوسط حرف الاستثناء والواو بمعنى مع والحاق الاسم في باب ان والخبر في باب كان لما
ان عاملهما لاقتضائه شيئين يعني المسند والمسند اليه اشبه المتعدي من الافعال
المقتضي اسمين والحاق الاسم في لا لنفي الجنس لما ان لا محمولة على ان لما تقدم الحال وهي
نكرة لان التنكير اصل وهي لا تحتاج الى تعريف فتبقى على الاصل واما لا يحتاج اليه لان المقصود
من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من
النكرة او في تاويلها اي او معرفة في تاويل النكرة نحو اوردها العراك وفعلته جهدك
ومررت به وحده وقال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا
ومنفردا وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر
اي معتركة العراك ومجتهدا جهدك ومنفردا وحده وكذا قولهم مررت بهم الجماء الغفير دل
بان اللام فيه زائدة اي حال كونهم جماء غفيرا اي جماعة كثيرة ساترين بكثرتهم وجه الارض
من جم الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر وهو فعيل بمعنى الفاعل واما حذف
التاء منه مع انه صفة جاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول مبينة تلك
النكرة او ما هو في تاويلها الهيئة صاحب معرفة لان حق صاحبها ان يكون معرفة لانه في المعنى
مخبر عنه كما ان الحال خبر والاصل المخبر عنه ان يكون معرفة ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه
بالصفة اولى من ذكر الحال التي تقيد الفعل المنسوب اليه فان المعرفة معلومة بحسب الذات
فبيان الهيئة لها اولى وهو انما يحصل بالحال بخلاف النكرة فانها الى بيان الذات احوج وهو
انما يحصل بالصفة فذكر الصفة هنا متعين فذكر الحال او في حكمها اي نكرة في حكم المعرفة
بان يكون نكرة مختصة بوصف او اضافة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا ونظرت الى جارية رجل
مختالة او نكرة مغنية عن التعريف باستغراقها بنفسها نحو جاء كل رجل عالما او بوقوعها في سياق
النفي

نحو

61

نحو قولك لا يتركني احد الى الاحجام ما نحو فا يوم الوغى لحمام او واقعة في حيز الاستفهام نحو
هل اتاك رجل راكبا هو اي صاحب الحال الفاعل عند صدور الفعل عنه او المفعول عند
وقوع الفعل عليه واحترز بذلك عن الصفة فانها انما تبين هيئة ذات مطلقا من غير
تقييدها بفاعلية او مفعولية فقولك جاءني رجل عالم فالعالم فيه لا يدل الا على هيئة ذات
وانما استفيد كونه فاعلا من جاء لا من قولك عالم بخلاف الحال فانها موضوعة لتدل على
هيئة الفاعل والمفعول واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم
الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول
يعني ان الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لا لفظا
وكذلك المفعول نحو ما شانك قائما فانه حال من الفاعل معنى اذ المعنى ما تصنع قائما ونحو
هذا بعلي شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلي او انبه عليه حال كونه شيخا
فالحال حال عن بعلي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان هذا مبتداء وبعلي خبره والا لزم اختلاف
العامل في الحال وصاحبها فان تمحض تنكيره اي تنكير صاحب الحال بان لا يكون مختصا بوجه
من الوجوه المذكورة او تضمنت الحال معنى الاستفهام وجب تقديمها اي تقديم الحال عليه
اي على صاحبها لكن عند تمحض تنكيره انما يجب تقديمها على صاحبها فقط وذلك لانها لو تاخرت لالتبست
بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في حال الجر والرفع وان لم يلتبس
طردا للباب واما عند تضمنها الاستفهام فانما يجب تقديمها على صاحبها مع العامل وذلك
لاقتضاء الاستفهام صدر الكلام نحو كيف فعلت اي اكائنا على اي حال فعلت ويجوز ان
يكون كيف صفة مصدر محذوف لا حالا اي افعلا كائنا على اي حال فعلت ولا يتقدم
الحال على العامل ان كان العامل اسم الاشارة نحو ذا زيد قائما اي اشير اليه حال كونه قائما
وليت ولعل وكان نحو ليتك قائما عندنا اي اتمناه عندنا في حال قيامه وعلى هذا الحكم
قائما عندنا وكان زيدا قائما الاسد كذا كل ما كان فيه معنى الفعل كحرف النداء نحو يا ربنا منعما
علينا

وحرف التشبيه نحو زيد كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك بكذا راكبا والمراد بمعنى الفعل كل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون موافقا له في الاشتقاق فالاولى ان يذكر بدل قوله ان كان اسم الاشارة الى اخره ان كان معنى الفعل ليكون اتم فايدة واعم دلالة لان معنى الفعل لكونه معنى الفعل منع تقديم الحال عليه لا لخصوصية كونه اسم الاشارة وليت ولعل وكان وذلك لضعف مشابهته للفعل لعدم موافقته له في الحروف والصيغة والفعل الصريح ضعف بالتاخير بدليل انه لا يجوز في ضربت زيدا الا النصب ويجوز في زيدا ضربت الرفع على تقدير زيد ضربته ويجوز ايضا لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد واذا ضعف الفعل الصريح بالتاخير كان معنى الفعل في غاية الضعف فلا يجوز عمله في الحال المتقدم بخلاف الفعل وشبهه فان الحال يتقدمهما اذا لم يكن مانع يمنع من تقديمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف او افعل التفضيل او مصدرا او صلة للام او صلة لحرف مصدري كما دان او كانت الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا بلام الابتداء نحو لاصبر محتسبا او لام القسم نحو والله لافعلن طايعا ولا يتقدم الحال على الظرف المستقر العامل فيها وهو مما هو بمعنى الفعل ايضا خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا بشرط ان يكون المبتدا متقدما على الحال نحو زيد قايما في الدار اما مع تاخره فوافق سيبويه في المنع فلا يجوز عنده ايضا قايما زيد في الدار لان قايما في الدار زيد بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على الظرف المستقر ولم يجز ذلك في الحال وان كان بينهما من الشبه نحو اكل يوم لك درهم فدرهم مبتدا ولك الجار والمجرور خبره وكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في لك وذلك للاتساع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ويجوز ان يكون معنى قوله بخلاف الظرف ان الحال لا يتقدم على الظرف المستقر فيها بخلاف الظرف اذا كان حالا فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا مستقرا تشبيها للظرف المستقر الذي وقع حالا بالظرف اللغو الذي يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو في الدار لك درهم ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة بالاتفاق سواء كانت الاضافة معنوية نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا او لفظية نحو جاءني ضارب زيد مجردا او بحرف الجر على الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند

لان الحال تابعة

لذي الحال لانها صفة في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها وفي المجرور بالاضافة او بحرف الجر لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه وابن كيسان وابن برهان وابو علي جوزوا تقديم الحال على المجرور بحرف الجر دون المجرور بالاضافة وبين المجرور بالحرف بان حرف الجر كالهمزة والتضعيف في تعدية الفعل فيكون من تمام الفعل ويكون قولك ذهبت بهند راكبة بمنزلة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز في اذهبت هندا راكبة تقديم الحال على صاحبها يجوز هنا ايضا وقال ابن السراج انما امتنع هذا لان الفعل لما كان لا يصل الى ذي الحال الا بحرف جر لم يجز ان في الحال قبل ذكر ذلك الحرف وقيل ان تقديم الحال على صاحبها المجرور يجوز في المجرور بالاضافة اللفظية كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا وقول ابن كيسان في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بان كافة حال من قوله للناس وهو مجرور باللام اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة اي جميعا ليس قوله بثبت وحجة لاحتمال نصبها اي نصب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم او نصبها على الحال من الكاف في ارسلناك والتاء في كافة للمبالغة كما في علامة وراوية وهو من الكف والمعنى وما ارسلناك الا كافا للناس عن الشرك وارتكاب الكباير وقد يكون الحال جملة لان المقصود من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال وهذا التخصيص يحصل من الجملة كما يحصل من المفرد خبرية لان غير الخبرية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ومضمون الطلبية لا يخصص مضمون عامل الحال لان مضمونها ليس بحاصل على اليقين فمحال ان يكون حاصلا في حين وقوع مضمون عاملها واما مضمون الايقاعية نحو بعت واشتريت فغير منظور الى وقت حصول مضمونها لان المقصود منها مجرد ايقاع مضمونها فلو جعلتها حالا لكان منظورا الى وقت حصوله لتخصص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمونها وذا تناقض فالمضارع المثبت بالضمير وحده اذا لم يكن مصدرا بقد لجريه مجرى اسم الفاعل لفظا ومعنى فيكون جاء زيد يركب بمنزلة جاء زيد راكبا مع كونه واردا على اصل الحال وهو افادة التجدد والحدوث وعلى نهجها في الاستعمال وهو تجردها عن حرف النفي لانه لا يقال جاء زيد لا ماشيا وانما يقال جاء زيد راكبا واما اذا كان المضارع مصدرا بقد فلا بد من الواو

بر كقوله تعالى تؤدونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم والاسمية بالواو والضمير اذا لم تكن
موكدة نحو جاني زيد وابوه قايم لان الحال لكونها فضلة تجي بعد تمام الكلام احتاجت في الاكثر الى مزيد ربط
فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال والدلالة على الثبوت فلا يكون واردة على اصل الحال بالواو
المفيدة للربط والجمع بالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة فانها
لا تحتاج الى ذلك المزيد بل يكتفى فيها بالضمير لعدم كونها فضلة الا اذا وقع للواقعة خبرا او صفة
ادنى انفصال بوقوعها بعد الا فانها قد تصدر بالواو نحو ما جسك الا وابنك بخيل وما جاني رجل الا و
هو فقير او بالواو وحدها نحو لعتيل والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف لانها في المعنى ظرف فكما
يجوز اخلاء الظرف من الضمير جاز اخلاؤها عنه او بالضمير وحده على ضعف وذلك لان الواو تؤذن
في اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها بخلاف الضمير لانه لا يؤذن في اول الامر واضعف
بذلك دايما سواء كان المبتدا ضمير ذي الحال اولا وسواء كان الضمير واقعا فيما هو صدر الجملة
او لا نحو جاني زيد هو راكب ونحو فلولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سربالهم لم يمزق وقوله نصف
النهار الماء غامره وقد تخلو من الواو والضمير الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد
على الباب والبواقي وهي ثلثة اقسام المضارع المنفي بلم وما ولا والماضي المثبت والمنفي بهما اي بالواو و
الضمير او باحدهما اي يجوز اجتماعهما والاكتفاء باحدهما فالاقسام تسعة اما جواز الامرين منفي
الواو وتركه في المضارع المنفي فلوروده على اصل الحال دونهما ولان الحال في جاني زيد لا يركب اذ ولا
في الحقيقة هو الانتفاء لان معناه غير راكب فلا يلزم من وجوب حذف الواو في المضارع المثبت الذي
جرى مجرى اسم الفاعل وجوب حذفها في المضارع المنفي الذي صار الحكم للنفي لا الاسم الفاعل وانما جاز
حذف الواو مع ذلك لان المصحح للحالية هو الفعل لا النفي وانما جي به لغرض ان يصير النسبة منفية
وفي المثبت لا واو فكذا يجوز ان يكون المنفي بغير الواو لوجود العلة المصححة للحالية فيهما وكذا يجوز
الامران في الماضي المثبت والمنفي لوروده على اصل الحال دونهما اما المنفي فلحمل النفي تقول اخذت
اجرته ما كان يعنيني او وما كان كقوله ولقد خشيت بان اموت ولم يكن للحرب دايرة على ابني ضمضم واما المثبت

فلوجوب لفظة قد فيه والحال المفردة ان تكون مجردة عن قد كما يكون مجردة عن حرف النفي او لان
المثبت لما وجب تصديره بقد شابه المنفي لفظا من حيث توسط قد بين الحال وذيها كتوسط
حرف النفي بينهما ومعنى من حيث ان الماضي اذا تجرد عن قد يصلح لاقتران حدثه بكل جزء
من اجزاء زمان الماضي واذا دخلت قد لم يصلح الا لاقتران الحدث بالجزء القريب من الحال
فيشبه قد حرف النفي لخروج سائر اجزائه عن صلاحية الاقتران بسببه تقول اتاني
زيد قد جهده السير او وقد جهده السير وقد اي لفظة قد يجب ولو كان تقديرا لا
لفظا في الماضي المثبت نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم
وذلك لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين لفظ الماضي والحال وان كان حالية الماضي بالنسبة
الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة واعلم انه
انما يجب قد اذا لم يكن الماضي واقعا بعد الا واما لاكتفاء بالضمير وحده من دون قد
والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب في الا ان يدخل على
الاسم ولفظة قد لا يدخل عليه وقد جاء اسما في الاستعمال لازمة النصب عليها اي
على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة والاكثر ان يجي الحال منتقلة دالة على الحدوث والتجدد
غير لازمة لصاحبها ومن ثمه اشترط ان يكون مشتقة او ما يؤدي معناها اي معنى
المشتقة مما يدل على الانتقال والحدوث نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا واول التمر طلع
ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فهذه حالات منتقلة والعامل في بسرا اطيب على الاصح
كما ان العامل في رطبا هو اطيب بالاتفاق لا اي ليس العامل ما في هذا من معنى الاشارة
والتنبيه لانه لو كان العامل كذلك اي معنى الاشارة لتقيد معنى الاشارة به اي بالبسر لان
العامل في الحال مقيد بها لا المشار اليه اي لا يقيد المشار اليه ولا خبر اي خبر اسم الاشارة
وهو اطيب بالبسر لان تقيد اسم الاشارة بالحال لا يوجب تقييد المشار اليه ولا تقييد خبره
بالجواز هذا قايما اي فان اسم الاشارة هنا مقيد بحال القيام والاخبار عنه بقوله اي مطلق

بحال القيام فكذا فيما نحن بصدده قياسا عليه وانما قلنا ان الاخبار بالاب عن المشار اليه
غير مقيد بالقيام لانه لو كان مقيدا به لزم تقييده به ان يكون المشار اليه غير اب في غير حال
القيام لان معنى التقييد للمعاني القابلة له وضعا يقتضي امرين وجود القيد عند وجود
المقيد وعدم المقيد عند عدم القيد وكل واحد من هذين الامرين منطوق للتقييد الا
ان الاول صريح والثاني غير صريح مثلا اذا قلت جاءني زيد راكبا يلزم من وضعه وجود الركوب
عند وجود المجيء وعدم المجيء عند عدم الركوب وهذا منطوقه ولا يجوز مخالفته لان المنطوق
من مقتضى الوضع كما ذكرنا فيكون مقصودا بالذات فلا يجوز مخالفته بخلاف المفهوم فانه ليس من
من مقتضى الوضع فلا يكون مقصودا بالذات فيجوز مخالفته فعدم المجيء عند عدم الركوب وهو
قسم من كلا قسمي المنطوق لا يجوز مخالفته وعكسه وهو عدم الركوب عند عدم المجيء هو المفهوم
فلو قدرت الركوب عند عدم المجيء كان هذا مخالفة للمفهوم وهذا جائز وبهذا البيان يسقط
اعتراض من قال ان الاخبار بابي مقيد على معنى ان المشار اليه ابي سواء كان في حال القيام او غيره
لكن الاخبار مع التقييد يفيد انه ابي في حال القيام ايضا كما في غيره وح لا يلزم كونه غير ابي في غير حال
القيام لان كونه غير ابي في غير حال القيام منطوقه فلا يجوز مخالفته فاذا اي اذا لم يكن المشار اليه
والاخبر مقيدين بحال البسرية ادى ذلك الى تفضيل الشيء على نفسه في حالة واحدة وهو لا يجوز
لاقتضاء التفضيل التغاير بين المفضل والمفضل عليه بحسب الذات نحو زيد افضل من عمرو او
بحسب الوصف نحو زيد في حال التلبس احسن منه في حال التعري وانما يؤدي الى ذلك هنا لان
وجود الحال الاولى وهو بسرا وعدمها على تقدير ان يكون العامل اسم الاشارة سواء باعتبار الخبر
لعدم تقييده بها فكانك قلت هذا اطيب منه رطبا فيكون الضمير المستكن في اطيب راجعا الى المشار اليه
الذي لا يتقيد بالحال وهو بسرا وكذلك الضمير المجرور في منه عائد اليه فيلزم تفضيل الشيء على
نفسه باعتبار حالة واحدة وهي حال كونه رطبا فوجب ان يكون الخبر مقيدا بحال البسرية لئلا يلزم
هذا المحذور واذا كان مقيدا بها لزم ان يكون عاملا فيها فان لاطيب اعتبارين لان معناه زاد طيبه
[illegible] وح لا فساد في عمله في حالتي

مختلفين اذ الحال الاولى باعتبار الفضل والثانية باعتبار المفضولية وعمله في الاولى باعتبار زاد
وفي الثانية باعتبار الطيب حتى يكون حاصل معناه هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه
رطبا فعلى هذا لا يلزم تقييد الشيء الواحد بحالين مختلفين وانما يجوز تقديمه على اطيب مع انه لا
لا يجوز تقديم معمول افعل التفضيل عليه لان عمله في الحالة الاولى عمل الفعل الصريح لان عمله
فيه باعتبار الفضل ودلالته على حدث الفاضل اظهر من دلالته على حدث المفضول او نقول
جعل متعلق حدث المفضل عليه بجنبه ومتعلق حدث المفضل بجنبه لدفع اللبس ويحذف
ح اي الحال عند قيام قرينة عليها كقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه اي فليصمه من شهد
منكم فاضمر من شهد وحذف منكم وهو حال وكقولك لمن يأتي سائلا اعطه اي اعطه سائلا وكذا
وكذا يحذف العامل فيها حذفا جوازا عند قرينة حالية كقولك للمرتحل وهو في تهيؤ السفر
راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا او مقالية كقولك راكبا للقائل كيف جئت ولزوما اي
في حال مؤكدة على قول من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الجملة الاسمية وارتكب ان الصفة في قوله
ولتم مدبرين قائمة مقام المصدر كما في نحو اقاعدا وقد سار الركب اي اتقعد قعودا او
على ان مدبرين متأول بمبالغين في التولية تجيء الحال المؤكدة اثر جملة عقدها من اسمين جامدين
تعرفني اعلم ان منهم من استشكل عليه امر المؤكدة فجعل الحال قسمين كل واحد منهما
محدود بحد وهو ظاهر كلام المصنف ومنهم من جعلها محدودة بحد واحد ويرد عليهم ان الجملة
في قولك زيد ابوك عطوفا ان كانت مقيدة لزم اختلال معناها لانه يلزم ان لا يكون ابا الا في حال
في حال العطوفية وليس كذلك وان كانت مطلقة لزم اختلال معنى الحال لعدم افادة التقييد
والجواب ان من الافعال ما لا يقبل التقييد نحو تحقق الانسان قايما فان الحال هنا لم يقيد
التحقيق كيف يلزم انتفاؤه اذا انعدم بل انما ذكر الحال هنا ليعلم انه كان كذلك عند التحقيق
والتحقيق مستمر فكذا الحكم في المؤكدة فانها انما تفيد تقرير مضمون الجملة المشتملة عليها الا يرى
انه لا يقال زيد ابوك عطوفا الا عند ظهور امارات انكار ابوة زيد وعطفه كما ان غير المؤكدة انما

على السامع هكذا قيل والاولى ان يقول ان الحال مبيّنة لهيئة الفاعل او المفعول دايما و
وهي تحقيق الانسان فانما جعلته حاصلا على حالة قيامه فيكون قيدا للحصول لا الدوام
العلم الحاصل حتى لو قدر عدم القيام يلزم انتفاء ابتداء الحصول لا انتفاء العلم الحاصل وكذا
ذا كان التقدير في زيد ابوك عطوفا احقه عطوفا كان التقييد راجعا الى المعرفة ويصير الحال
مطلقة لا مقيدة لا مطلقة وانما سميت موكدة لانها توكد الخبر الذي يدل الخبر عليها اي على الحال
بالالتزام فلا يستعمل هذه الحال الا فيمن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال وتلك الخصلة
قد تكون فخرا نحو انا حاتم جوادا او تعظيما نحو انت الرجل كاملا او تحقيرا نحو هو المسكين مرحوما او
تهديدا نحو انا الحجاج سفاك الدماء وغير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا والعامل عند سيبويه فيها
مقدر بعد الجملة اي احقه عطوفا من حققت الامر اي تحققته وعرفته وعلى هذا يكون بيانا
لهيئة المفعول وانما يلزم حذف عاملها لتضمن الجملة اياه وذلك لان العلم بالملزوم يستلزم العلم
باللازم والمتكلم في قولك زيد ابوك عطوفا اثبت الملزوم لزيد ومن اثباته له يلزم اثبات اللازم له
فلا حاجة الى ذكر احقه واثبته وقيل ان التقدير يحيى عطوفا ويكون على هذا بيانا لهيئة الفاعل
وقال ابن مالك العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا لان الجملة وان كان جزاها جا
جامدين الا انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل وعلى هذا يكون الحال
معنى الفعل فلا يجوز تقديمها على جزئي الجملة ولا على احدهما وجوز مجيئها بعد الفعل والاكثر
مخالفتها للفعل لفظا لا معنى كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وكقوله تعالى ثم وليتم مدبرين
وقد تجي موافقة له في اللفظ كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا والتمييز هو مصدر بمعنى
المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده او بفتحها على ان المتكلم يميز
هذا الجنس من ساير الاجناس ما يعين بعض محتملات يدخل فيه كالصفة والحال
والمحتملات بفتح الميم لان المحتملات بكسرها هي التي انتصب عنها التمييز فان قولك عشرون وثلاثون
واربعون محتملات لان يكون من الدراهم والدنانير والدراهم والدنانير الخ تذكر لان الابهام المحتملات
بفتح الميم

لانه الخ احتمل نحو عشرون نشات وضعا اي نشاءت هذه المحتملات وحصلت باعتبار
اصل الوضع واحترز به عما يعين بعض محتملات الاسم المشترك نحو عين جارية فان الابهام فيه
ليس باصل الوضع لان الواضع وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع اخر ان يضع ذلك
اللفظ لمعنى اخر معين فيحصل الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض عن ذات يتعلق
بقوله يعين لتضمنه معنى الرفع واحترز به عن الحال لانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن
نفس الذات وعن الصفة نحو جاني رجل طويل فان رجلا باعتبار الذات لا ابهام فيه وانما الابهام
فيه باعتبار الصفات فصفة الذات مبهم دون الذات وقول من قال ان التعريف منقوض بنحو
رجع القهقرى لان القهقرى نوع لم يكن مفهوما من قولك رجع في اصل وضعه كما ان الذات
لم يكن مفهوما من قولك عشرون مرة وهو لان نحو القهقرى بيان لهيئة الرجوع لا الذات
الرجوع وقوله ما يعين بعض محتملات اولى من قوله غيره ما يرفع الابهام لان المراد برفع
الابهام ان كان رفع جميع الابهام فالتعريف فاسد اذ لا يجب ان يكون التمييز دافعا لجميع الابهام
وان كان المراد دفع بعض الابهام يكون في قوله ابهام وكذا قوله نشات وضعا اولى من قول غيره
المستقر لان دلالة قوله على المقصود اوضح منه ولانه قول غيره مذكور في تلك الذات في اللفظ
لا مقدر واعلم انه يدخل في هذا التعريف المنصوب على التشبيه بالمفعول نحو زيد حسن وجها
والمضاف اليه نحو خاتم فضة والصفة نحو قبضت عشرة دراهم فالاولى ان يزاد في تعريفه
نكرة منصوبة غير تابع فيه معنى من الجنسية قوله في مفرد حال من ضمير نشات والمفرد
يكون واحدا او مثنى او مجموعا او مضافا مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ومبلغه سواء كان
المقدار كيلا وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو قفيزان برا او وزنا يعرف به قدر الموزون نحو
منوان سمنا او مساحة يعرف به قدر الممسوح من مسحت الارض مساحة اذا ذرعتها نحو
ما في السماء موضع كف سحابا او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثلها من المقادير التي
يقاس بها الشيء اي على التمرة زبد مماثل للتمرة في المقدار او عددا صريحا نحو احد عشر رجلا

او كناية نحو كم درهما لك وعندي كذا درهما وسيأتي العدد اوفي مفرد غير مقدار نحو خاتم
حديدا ولله دره فارسا فان فارسا تمييز عن الضمير في دره ان كان الضمير مبهما لا يرجع الى سابق
معين ولو كان راجعا الى سابق معين نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا كان التمييز عن النسبة في الاضافة
فانه اشبه ان اضافة الدر اليه من اي جهة فبين ان اضافة الدر اليه من جهة الفروسية وهو
اي التمييز عن غير المقدار قليل بالنسبة الى المقدار وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز و
ونصب المميز نص على كونه مميزا بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه
ليس كابهام المقدار وهذا معنى قوله وخفضه اي خفض غير المقدار اكثر من نصبه نحو
خاتم حديد او عن ذات مقدرة في جملة نحو طاب زيد نفسا او ابا فان طاب مسند في اللفظ الى
زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر مبهم فاذا قصدنا ان نصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول
طاب شيء زيد ابا وفي المثال الثاني طاب شيء زيد نفسا فيكون المميز عنه وهو زيد في المثال الاول
بدلا من الذات المقدرة وهو شيء ومضافا اليه للذات المقدرة في المثال الثاني وانما يقال
لهذا المميز مميز الجملة مع ان كل واحد من المميزين فضلة على الجملة لان لكل واحد من جزئي الجملة
في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع به بخلاف غيره فان الابهام فيه انما يكون في احد جزئي جملته
او شبهها اي في شبه الجملة بسبب اشتماله على الاسناد كاسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل
والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو يا لزيد فارسا او في اضافة
نحو اعجبني طيب زيد ابا وانتصابه اي انتصاب التمييز في المفرد بعد تمام المميز بفتح الياء وهو
الاسم الذي وقع عنه التمييز والمعنى بتمامه ان يكون على حالة تمنع اضافته معها والمتم خمسة اشياء
على ما ذكروا واشار اليها بقوله بالتنوين لفظا عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا في غير المنصرف
نحو مكاييل برا ومثاقيل ذهبا وفي المبني كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية
نحو كم رجلا عندك ونحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنون التثنية نحو منوان سمنا او نون الجمع نحو الزيدون
حسنون وجوها ولا منع ذكر نون الجمع ههنا موقعه لان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن ذات مقدرة في

في شبه جملة لا عن ذات مذكورة في مفرد او شبهه اي شبه نون الجمع نحو عشرون درهما او الاضافة
نحو ملؤه عسلا فان المضاف ههنا يحتاج الى التمييز لابهام الملء وهو قدر ما يملأ به الشيء وانما
ينصب الاسم التام التمييز لانه شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده وشابه التمييز الذي
بعده المفعول الذي بعد تمام الكلام ولاجل ذلك لا ينصب الاسم التمييز لان المتم ليس
بعده فلا يقال عندي الراقود خلا ويجوز حذف التنوين الظاهر ونوني التثنية ونون الجمع من
المميز واضافته اي اضافة المميز اليه اي الى التمييز فيقال في راقود خلا ومنوان سمنا وحسنون
وجوها راقود خل ومنوا سمن وحسنو وجوه وذلك لان الاضافة تخفيفا بسبب حذف
التنوين والنون ولا مانع من الاضافة تخفيفا وتقول في ظرف عسلا ظرف عسل اذا اردت عسلا
يملأ ظرفا اما اذا اردت ظرفا يصلح للعسل فلا يجوز الاضافة وكذا حكم غيره واما ان كان تمامه
بالتنوين المقدر او شبه نون الجمع او بالاضافة فلا يجوز اضافته فلا تقول في نحو خمسة عشر رجلا
خمسة عشر رجل لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى ولا في
نحو عشرون لتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه اسم
موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفه مع الاضافة لانه ليس نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته
معها لمشابهته له لفظا ومنهم من يقول عشرو درهم بالاضافة وحذف النون وكذا المضاف لا يجوز
اضافته نحو ما في السماء موضع كف سحابا لانه ان حذف المضاف اليه ثم اضيف فسد المعنى لان المعنى
الذي كان التمييز لاجله من المساحة انما يحصل في الموضع بعد اضافته الى الكف ولا يجوز اضافته
مع المضاف اليه لان الغرض من الاضافة وهو التعريف او التخصيص او التخفيف ان حصل بالمضاف
اليه الاول كان المضاف اليه الثاني ضايعا وان لم يحصل كان الاول ضايعا ولان الاضافة اذا كانت
مفيدة لما هو الغرض منها كانت الاضافة الى كل واحد منهما مغنية عن الاضافة الى الاخر فيلزم ان يكون
المضاف محتاجا اليهما عند كونه مستغنيا عنهما واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل
تفضيل مميزا نسبيا لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة النسبي صلاحيته للفاعلية بعد

تصيير افعل فعلا

اذ يصح ان يقال في المثال المذكور زيد اكثر ماله فاما ان لم يصلح ذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم

رجل فما وقع من التمييز بعد تمام المفرد باحد الاشياء المذكورة ان كان ما وقع بعد تمام المفرد

جنسا وهو الدال على القليل والكثير نحو عمرو ضرب وعلم بخلاف رجل وفرس فالافراد في التمييز

واجب لان الغرض من التمييز الدلالة على الجنسية وقد حصلت من المفرد الذي هو اخص من الجمع

ما لم يقصد الانواع بالجنس والا اي ان لم يكن جنسا او كان جنسا لكن يقصد الانواع فالجمع

في التمييز لا غير ان قصد الجمع فيما لم يكن جنسا وقصد الانواع فيما كان جنسا ليكون الجمع ادل على الجنس

اي على الكثير من الواحد نحو عندي بيت كتبا ونحو عندي ارطال خلولا الانواع من الخل ويثنى ان قصد

التثنية في غير الجنس نحو عندي بيت كتابين او النوعان في الجنس نحو عندي رطلان تمرين وانما لم يذكر التثنية

لانه يفهم حكمها من الجمع لعدم القائل بالفصل او لانه اراد بالجمع الجمع اللغوي فيشتمل التثنية ايضا

وهذا في غير العدد واما العدد فان مميزه مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد في الجنس الانواع

او لا فلا يقال عشر ون ضربا بمعنى ان كل عشرة نوع ولا عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده

وسيجي بيان ذلك في العدد وما وقع من التمييز بعد تمام النسبة فان كان ما وقع بعد تمام النسبة

جنسا يقع على القليل والكثير فالافراد في التمييز واجب لما ذكرنا انفا نحو طاب زيد علما وان كان

لم علوم كثيرة وطاب زيد ابوة ما لم يقصد الانواع بالجنس فان قصد الانواع به وجب

المطابقة على حسب ما يقصد لان الجنس وان دل على الاحاد من جنسه الا انه لا يدل على

الانواع منه نحو قوله تعالى بالاخسرين اعمالا اي انواعا من العمل كالصياغة والنجارة والزراعة

وان كان ما وقع من التمييز بعد تمام النسبة صفة او اسما غير جنس يحتمل ذلك الاسم ان يكون

للمنسوب اليه اي يصح ان يخبر به التمييز عن المنسوب اليه ويحمل عليه بهو وهو المنسوب اليه

هو الاسم الذي قام مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيامه مقامه فضلة كزيد في طاب زيد

ابا فان الاصل طاب ابو زيد او لمتعلقه ويراد به اي بالاسم غير الجنس المحتمل لان يكون للمنسوب

اليه نفسه اي نفس المنسوب اليه لا متعلقه فالمطابقة بين التمييز وبين المنسوب اليه افرادا وتثنية

وجمعا

واجبة لاتحاد التمييز مع المميز نحو طاب الزيدان ابوين والزيدون اباء فانه يحتمل ان يكون

ابوين واباء للزيدان وللزيدون ويراد بهما نفسهما وانما لا يطابق المميز المنسوب اليه

في قوله وحسن اولئك رفيقا لان الرفيق والخليط والصديق يستغني كثيرا بمفردها

عن جمعها او لان التقدير وحسن رفيق اولئك رفيقا فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيكون

التمييز مطابقا للمحذوف واعلم ان قوله غير جنس حتى قوله ويراد به نفسه متعلق بقوله اسما

لا به وبقوله صفة جميعا وذلك لان التمييز ان كان صفة كانت الصفة للمنسوب اليه كان مطابقا له

سواء كانت الصفة صريحة كالصفات المشتقة نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس

ان جعل الضمير راجعا الى معين او مأولة نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية وذلك

لانه ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ولا يطابق

ولا يجوز ان يراد بالصفة غير المنسوب اليه لانها عامة فلو لم يجعل للمنسوب اليه لم يكن هنا

شي اخر يجعل له فبقيت عامة بلا فايدة وان اريد به اي بالاسم غير الجنس يحتمل ان يكون

للمنسوب اليه غيره اي غير المنسوب اليه وهو متعلقه الذي هو مدلول التمييز لا متعلق

اخر له كالمثالين المذكورين فان قوله ابوين واباء كما يحتمل ان يكون للمنسوب اليه وهو الزيدان

والزيدون يحتمل ان يكون لمتعلقه بان يكون ابويه واباءه او لا يحتمل الاسم غير الجنس

الا الغير اي غير المنسوب اليه ولا يجوز ان يكون للمنسوب اليه نحو طاب زيد دارا او نفسا

فان كل واحد من الدار والنفس لا يحتمل ان يكون للمنسوب اليه وهو زيد بالتفسير المذكور

اي فالمطابقة مع وجود اللبس بين التمييز وبين غير المنسوب اليه وعدمها اي عدم المطابقة

بينهما مع عدم اللبس على حسب القصد في غير المنسوب اليه من الافراد والتثنية والجمع

نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا ولا تقول طاب زيد دارا وكنت تقصد دارين او دورا لوجود

اللبس بخلاف نحو هم حسنون وجها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه اخف مع عدم اللبس

ومع ان الجمعية مستفادة مما قبله من قوله تعالى فان طبن لكم عن شي منه نفسا اما ان كان ذلك الاسم جنسا

مثل

ابىّ وعلما فانه بمعنى نحو طاب زيد ابوه وعلما والزيدان ابوه وعلما والزيدون ابوه وعلما لتعذر جمعه من حيث هو جنس الا ان يقصد الانواع فانه يطابق ما قصد نحو طاب زيد علما او علوما ولا يتقدم التمييز على العامل وان كان العامل فعلا متصرفا على الاصح قيل لان مميز هذا النوع فاعل في الاصل وقد اوهن بجعله كبعض الفضلات فلو قدم لازداد الوهن

وهذا فيه نظر لان جعل التمييز كبعض الفضلات موجب للمبالغة ففيه تقوية لا توهين

والمازني والمبرد والكسائي جوزوا تقديمه على العامل اذا كان فعلا او اسم فاعل او مفعول نظرا الى قوة العامل ولا يجوزون تقديمه اذا كان العامل الصفة المشبهة او افعل التفضيل او ما فيه معنى الفعل او اسما تاما وذلك لضعف العامل حينئذ وتمسكوا في جواز التقديم بقوله

اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ✽ وما كاد نفسا بالفراق تطيب فيمن انث ضمير تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى اي ما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فتقدم نفسا على عامله وهو تطيب ولا يجوز ولا يجوز ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى ضمير الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى واجاب عنه بقوله ويطيب بالياء للتذكير يردي على ان يكون في كاد ضمير حبيبها ويكون العامل في التمييز هو كاد المتقدم على التمييز على معنى وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق اي ما كاد يطيب الحبيب بالفراق وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بنقله في المنع واذا تعارض دليلان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الاستعمال عن الفصحاء واعلم ان الاصح هو مذهب الكسائي لورود الاستعمال بتقدم التمييز في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله انفسا تطيب بنيل المنى ✽ وداعي المنون ينادي جهارا

وكقوله ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ✽ ولا يائسا عند التعسر من يسر ولا يتقدم التمييز على المميز فلا يقال طاب نفسا زيد ولا عندي درهما عشرون وعلل عدم تقديمه على العامل وعلى المميز بقوله لانه اي لان المميز في الاصل فاعل كما في التمييز الواقع بعد الجملة نحو طاب زيد نفسا فانه في الاصل طاب نفسه او مفعول نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض او موصوف كما في التمييز الواقع بعد الاسم التام

نحو عندي رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا وموضع كف سحابا فانها في الاصل زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملء الاناء وزبد مثل التمرة وسحاب موضع كف وقد يكون تمييزا ولا يكون شيء مما ذكر نحو لله دره فارسا وحسبك به ناصرا وكفى بالله شهيدا وما احسن العلم رجلا انما اخر التمييز لغرض الابهام اولا ثم التفسير ثانيا طلبا للمبالغة فان كون الشيء مجملا ومبهما اولا ومفصلا ثانيا اوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوق الى معرفة ما ابهم عليها وتتوفر دواعيها الى طلب العلم به ولغرض من التاكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فلو قدم التمييز على العامل او على المميز لزال هذا الغرض والمستثنى وهو من الثني وهو الصرف يقال ثنى عنان الدابة اي صرفها سمي به لانه المستثنى مصروف عن حكم الاول او من ثنيته اي ضاعفته سمي به لان الحكم ضوعف فيه لان معنى جاء القوم الا زيدا جاء القوم وما جاء زيد متصل وهو المخرج عن متعدد حقيقة نحو جاء القوم الا زيدا او حكما نحو ضربت زيدا الا راسه لفظا اي يكون المتعدد ملفوظا به مذكورا او تقديرا اي يكون متروك الذكر نحو ما ضربت الا زيدا اخراجا بالا غير الصفة لان المذكور بعد الا الصفة ليس مستثنى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واخواتها كسوى وعدا وخلا وغيرها ومنقطع وهو المذكور بعد الا بمعنى لكن مستدرك من غير اخراج سواء كان من جنس الاول نحو جاء القوم الا زيدا اذا اشير بالقوم الى جماعة خالية من زيد او لم يكن من جنسه نحو جاء القوم الا حمارا والظاهر ان معتقد هنا معتقد ابن الحاجب قال لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان المتصل مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي به يتميز من المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعهما في حد واحد لان المختلفين في الحقيقة لا يتساويان في جميع اجزائهما وانما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين في الحقيقة يجوز اشتراكهما في اللفظ وفيه نظر لان صحة تعريف الجنس لا يفتقر الى جمع انواعه في التعريف حتى يمنع اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن تعريف المستثنى

من حيث هو هو فنقول حد المستثنى باعتبار الحقيقة لا باعتبار اللفظ سواء كان متصلا او منقطعا هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واما كون المتصل مخرجا عن متعدد فلانه من اجزائه بل من شرائطه او نقول في تعريفه ما قال ابن المالك هو المخرج تحقيقا او تقديرا من متعدد لفظا او تقديرا فان المستثنى المنقطع مخرج تقديرا نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه لاستحضاره بذكره لقيامه مقامه ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر اي ما عرض له عارض الا النقصان وما افاد شيئا الا الضرر ومثل قولهم ما في البلد صحيح الا اجرب بعد اعتبار ان المستثنى هنا ان كان متصلا يجب ان يكون مخرجا مع انه لا اخراج هنا وان كان منقطعا يجب انه لا يدخل الا على الفعل لانه بمعنى لكن وهي انما تدخل على المبتداء والخبر واجاب عنه بقوله محمولا على حذف المبتداء وكان التقدير لكنه جرب وذلك لان الاكثر على ان الا في المنقطع بمعنى لكن وانها هي الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ما جاني احد الا حمارا فانه في التقدير لكن حمارا جاء ومنه قولهم ما زاد الا النقص وما نفع الا ما ضر قال سيبويه فيهما كانه قال ولكنه ضر ولكنه نقص قال ومثل ذلك من الشعر قول النابغة ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب اي ولكن سيوفهم بهن فلول وعكس جاز قولهم الا اجرب على انه استثناء مفرغ ويكون الا اجرب في موضع الحال او الصفة على معنى ان كان الاجرب يعد صحيحا فلا صحيح فيها الا الاجرب وهنا سوال وهو انكر اذا قلت جاء القوم الا زيدا ان كان زيد داخلا في القوم لزم نسبة المجيء اليه بمجرد قولك جاء القوم لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك بالا نفي عنه المجيء فصار المجيء مثبتا له ومنفيا عنه فلزم التناقض وهو باطل لاشتمال التنزيل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فانه اذا اريد بالف سنة على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج شي لانه يؤدي الى ان يكون لبث اقل من الف فقد علم انه لبث الفا وان لم يكن زيد داخلا في القوم لزم خرق اجماع اهل اللغة

ومنهم من يقول انه يظهر الخبر كما في قولهم الا اجرب فان الخبر حينئذ ظاهر الا ان الاسم محذوف ويسمى المصنف اسمه بالمبتداء لانه في الاصل مبتداء

لانعقاد اجماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الا عما قبلها واجابوا عنه بوجوه كل واحد مردود واشار الى الوجه بقوله والقول بان الاستثناء مبني لغرض المتكلم لا مخرج فلا يلزم التناقض فاسد لانه اي الاستثناء حينئذ كالتخصيص والمخرج عنه كثيرا ما وقع نصا لا يحتمله اليه اي الى المبني كقولك له عندي عشرة الا واحدا فان العشرة نص في مدلوله ولا يصح ان يقال ان المتكلم اراد بالعشرة تسعة وذكر الا واحدا ليبين مراده لانه يلزم منه بطلان النصوصية ولان اجماع النحاة على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل لهذا القول ايضا والقول بان المخرج منه والمخرج والاداة اي اداة الاستثناء بمعنى واحد من غير تقدير الاول بمعنى ثم اخرج منه حتى كان وضع للاربعة عبارتان اربعة وخمسة الا واحدا فقولنا خمسة الا واحدا بمعنى اربعة فعلى هذا لا اخراج هنا ايضا حتى يلزم التناقض افسد لتصور معنى افراد الجمع على حدة فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم القوم اولا بمفرده وان منهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا واذا كان كذلك فلا يكون المخرج منه مع المخرج والاداة بمعنى واحد وكذلك اذا قال له عندي عشرة الا واحدا يعلم قطعا ان المتكلم عبر بالعشرة عن مدلولها الذي هو خمسان وبالا عن الاخراج وبالواحد انه مخرج وهذا القول باطل ايضا باجماع النحاة على ان الاستثناء اخراج هنا وبانه لم يعهد بكلمات مركبة وضعت لمعنى مفرد ولهذا كان هذا القول افسد لكثرة الادلة على فساده والحق ان يقال في الجواب عن التناقض ان الكلام يتم باخره لان التناقض على ما قالوا ينشاء من النسبة ولا حكم بها اي بالنسبة الا بعد كمال فهم المفردات وتمامها فلا يلزم التناقض لان الحكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه فيكون مجموع المفردات هو المنسوب اليه النسبة الا انه اعرب الجزء الاول وهو القوم بما يستحقه المفرد في غير هذه المسئلة ولما يستحق الجزء الاخير وهو زيد اعرابا معينا نصب تشبيها بالمفعول كبدل البعض نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فان الحكم بنسبة الضرب والسلب بعد كمال فهم المبدل والبدل وقد لا يلزم حاصل معنى قوله تعالى ولله على الناس حج

من استطاع اليه سبيلا امرت الجميع امرت البعض في وقت واحد حتى يلزم ان لا يقع بدل البعض وكذا
بدل الاشتمال في القران ويجب النصب اي نصب المستثنى في الكلام الموجب وهو ما لم يكن فيه نفي ولا
نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء واوجبته فيكون الكلام
موجبا واحترز به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب كما سيجيء وانما يجب النصب في الموجب لانه
لا يجوز فيه التفريغ كما سيجيء ولا الابدال لان البدل قام مقام المبدل منه وعمل فيه عامله فصار معنى
جاءني القوم الا زيد اجاءني الا زيد وهذا عكس المقصود لان القصد ان يجعل زيد خارجا من جملة
القوم وعاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وكان عليه ان يقول
بعد الا لانه لو كان بعد سوى وغير كان مجرورا او في المستثنى المتقدم على المخرج منه الواقع بعد الا نحو
ما جاءني الا عمرا احد وانما يجب نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل
منه او المقدم على صفته اي صفة المخرج عنه عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك فان الا زيدا
اي يجب النصب في المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه عند المازني
مستثنى مقدم على صفة المخرج منه وهو خير منك ويجب النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف
فكان تقديم المستثنى على الصفة كتقديمه على الموصوف الذي هو المستثنى منه فيجب نصبه وسيبويه
لا يكترث اي لا يبالي به اي بهذا التقدم فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه كلام تام غير موجب
لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد فاذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر عن الصفة ولان الصفة
كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو مقدم عليه وعند المبرد هو اي النصب على الاستثناء
والبدل عند التقدم على الصفة سيان ولا يختار البدل على النصب في هذا المثال لان اولوية
البدل يعارضها وصفه بعد البدل وذلك لان الابدال مشعر بعلامة الاستغناء عنه ووصفه بعد الابدال
الاعتناء به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد عن الحكمة ويجب النصب في ما عدا وهو متعد في غير الاستثناء
ايضا وما خلا وهو في الاصل لازم متعد الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس لكن التزم فيه تضمين معنى
جاوز ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي اصل الباب وما فيهما مصدرية منصوبة المحل مع ما بعدها
على الظرفية وليس ولا يكون وهما في محل النصب على الحال اذ تضمنا معنى الاستثناء فانه يجب النصب بعد هذه الكلمات
الاربع

اي لا فعلية ما خلا وما عدا

سواء كان الكلام موجبا او لا لانها افعال مضمر فاعلها لزوما اما في ما خلا وما عدا فلتصدرهما بما المصدرية
وهي لا تدخل الا على الفعل واما ليس ولا يكون فظاهر وفاعل خلا وعدا ضمير راجع الى مدلول العامل
في المستثنى منه فتقديره جاءني القوم ما خلا زيدا جاءني القوم ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا
ولا يجوز ان يكون الضمير راجعا الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ما خلا بعضهم زيدا لما قالوا
لان المقصود من قولك جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة
جواب سوال مقدر
الكل اياه واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات المتصفة بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي
ليس الجائي زيدا او يكون فاعلهما ضمير بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم
زيدا وانما التزم اضمار الفاعل فيها ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا خلافا لما اذا ظهر اسمها
فتنفصل عن الخبر وهو المستثنى فيحتمل قصد الاستثناء كقوله عم يطبع المؤمن على كل خلق ليس
الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ويجب النصب في المستثنى المنقطع عند اهل
الحجاز نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجب النصب ولا يجوز البدل لان بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء
ويجب النصب في عدا وخلا وهما حالان اي قد عدا مجيئهم زيدا وانما قال على الاكثر لانهما عند بعض
حرفا جر بعدهما مجرور بهما وهذا القول ضعيف لظهور فعليتهما ولدخول ما المصدرية عليهما
جواب سوال مقدر
وهي لا يدخل على الحرف ويجوز فيه اي النصب على الاستثناء والبدل اي بدل البعض ولم يحتج هنا
بدل البعض الى الضمير وان كان يجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبدل في غير الاستثناء لقوة الاستثناء
المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه وهو اي البدل من اللفظ اي من لفظ المخرج منه
نحو ما جاءني القوم الا زيد او من المحل ان تعذر اللفظ اي ان تعذر البدل من اللفظ نحو ما جاءني من
احد الا زيد فانه تعذر البدل من لفظ المجرور بمن الاستغراقية لانها وضعت ليفيد ان عدم الا
شامل لجميع افراد المجرور بها والا يبطل عدم الايجاب او في خبر مبتدا وهو قوله وهو وانما كان البدل
اولى لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه وانما يقصد ذلك ايذانا بكونه مستثنى
من تمام المنسوب اليه فان المجيء في قولك ما جاءني القوم الا زيد منسوب الى القوم مع قولك الا زيد لا الى
القوم فقط

ولا لزم التناقض كما عرفت ولان البدل هو المقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة
وقوله في المتن يتعلق بقوله ويجوز الاولى ان يقول في غير الموجب ليشمل الاستفهام والنهي والنفي الصريح
والمؤول واحترز به عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل كما عرفت والمخرج منه مذكور واحترز به عما لم يذكر
المخرج منه فيه لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب العوامل وههنا قد ترك
قيود اخر وينبغي ان يقول هكذا في المستثنى المتصل في غير الموجب الواقع بعد الا وبعد المخرج منه
غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وغير متراخ عن المخرج منه واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى
الواقع بعد سوى وما عدا وغيرهما فانه لا يجوز فيه البدل وبالثاني عما وقع قبل المخرج منه فانه لا يجوز فيه
البدل وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على ما قال قام القوم الا زيدا فان النصب هنا المختار
دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع من نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا
زيدا فان البدل هنا غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المخرج منه في الاعراب
ومع التراخي لا يظهر التطابق نحو قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فانه
يجوز في امراتك الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء وهو الاكثر ولا بعد ان يكون اهل القراء
على الوجه الاقوى والاكثر على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجتمع
القراء على قراءة غير الاقوى ولا يحمل النصب اي نصب امراتك على فاسر
باهلك كما قال صاحب الكشاف فانه على تقدير النصب مستثنى عن قوله فاسر باهلك ويكون
استثناء عن كلام موجب وانما حمل عليه لئلا يكون اكثر القراء على غير البدل يعني لو حمل على انه
استثناء من لا يلتفت لا من قوله فاسر لزم ان يكون اكثر القراء على النصب الذي هو غير
المختار في غير الموجب فقوله لئلا تعليل للحمل وقوله لفساد المعنى تعليل لعدم الحمل على ما قال ابن
الحاجب ان حمل القراءة بالرفع محمولة على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب
محمولة على الاستثناء من فاسر باهلك باطل ليتفق القراءتان في الاستثناء عن شيء واحد
ولثبوت القراءتين فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والقضية واحدة فهو ما اتكلم.

سوى بها وما سرى بها فان كان الاول كان مستثنى من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان الثاني كان
مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد التأويلين باطل قطعا فلا يصار اليه في احدى
القراءتين الثابتين قطعا هكذا قال ابن الحاجب وتبعه المصنف وفيه نظر لان هذا الفساد
انما يلزم على قول من قال ان القراءات السبعة متواترة واما على قول من قال انها احاد فيجوز
ان يكون بعضها خطأ فلا تنافي في حمل على ما يتنافيان ولانه النهي عن الاسراء بها غير مانع من
ان يكون قد سرت بنفسها فالتفتت فاصابها ما اصاب قومها وعلى هذا يصح الاستثناء من قوله فاسر
والبدل من قوله ولا يلتفت او نقول المعنى على تقدير الاستثناء من فاسر فاسر باهلك اسراء غير
واقع فيه الالتفات منكم الا امراتك فانه لا يشترط في الاسراء بها ذلك فاذن الموافق على كلتي القراءتين
مسرى بها وهذا كما تقول اضرب القوم ولا يتوجهوا الا زيدا فسواء جعلت الاستثناء من الجملة الاولى
او الثانية فان زيدا مضروب اما اذا جعلته من الجملة الثانية فظاهر لان المراد اذا قلت لا يتوجه القوم في
في ضربهم الا زيدا فان زيدا مضروبا متوجها واما اذا جعلته من الجملة الاولى فكذلك لان معنى الكلام اضرب
القوم ضربا غير موجع الا زيدا فانه اضربه ضربا موجعا ويجوز ان يكون الاستثناء على القراءتين منقطعا
لم يقصد به اخراجها من المأمورين بالاسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ولكن استؤنف الاخبار
عنها بمعنى لكن امراتك يجري لها كيت وكيت والدليل على صحة هذا المعنى ان مثل هذه الاية جاءت
في سورة الحجر وليس فيها استثناء اصلا فقال سبحانه فاسر باهلك بقطع من الليل واتبع ادبارهم
ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون فان العناية انما يكون بذكر من انجاهم الله وانما ذكر بعد
شرح حال امراته في سورة هود تبعا لا مقصودا بالاخراج مما تقدم والاستثناء المنقطع يجوز فيه النصب
على لغة اهل الحجاز وعليها الاكثر والرفع لتميم وعليه اثنان من القراء ويجب الجر اي جر المستثنى
بحاشا على الاكثر فانها عند سيبويه حرف جر ومعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه
نحو ساء القوم حاشا زيد وكثيرا ما اريد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله من السوء ثم
يبرأ من اريد تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون ذلك ابلغ تنزيه نحو قوله

قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء والدليل على حرفيته قولهم حاشاي من دون نون الوقاية
ولو كان فعلا لم يجز ذلك وانها عند المبرد فرع فعل تنصب ما بعدها واخرى حرف جر فيجر ما بعدها
وتعين فعليته عنده اذا وليته اللام نحو حاش لله واستدل على كونه فعلا بتصرفه نحو حاشيت
زيدا واحاشيه قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وبالتصرف فيه بحذف بعض حروفه
نحو حاش لله والجواب ان التصريف والتصرف لا يدلان قطعا على فعليته لجواز اشتقاقه من لفظ
حاشي حرفا كقولهم لوليت اي قلت لولا وبسملت اي قلت بسم الله فمعنى حاشيت زيدا قلت
حاشي زيد ولجواز الحذف من الحرف الكثير الاستعمال نحو سو افعل في سوف افعل ويجب الجر بغير
واعرابها اي اعراب غير اذا استعملت في الاستثناء كاعراب ما بعد الا على التفصيل المذكور
من وجوب النصب في الموجب وعند التقديم وفي المنقطع ومن جواز النصب والبدل بعد
كلام غير موجب تام وانما يعمل الفعل ومعناه في غير بغير وساطة حرف ولم يعمل في الاسم
الواقع بعد الا الا بواسطة الا لان الاعراب عليه عارية وهو في الحقيقة لما بعده فكان غيرا
واسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة الا انه لما كان اسما يحتمل الاعراب وما بعده مشغول
بالجر لكونه مضافا اليه جعل اعراب ما بعده الذي يستحقه لولا اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
ولذلك يجوز العطف على محل ما بعده بالرفع نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني
الا زيد وعمرو ويجب الجر بسوى بكسر السين وهو المشهور او ضمها مع القصر وسواء بفتحها
وهو المشهور او كسرها مع المد وسوى في الاصل صفة مكانا قال ثم مكانا سوى اي مستويا
فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا واعرابها
نصب على الظرف على الاصح فان سيبويه جعل صفة الظرف القائمة مقامه مما يلزم الظرفية ليكون
ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب وعند الكوفيين يجوز التصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا ويستدلون بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وهو عند البصريين شاذ
ويجوز هو اي الجر واخواه وهما الرفع والنصب في لا سيما وهو مركب من مثلثة اشيا لا لنفي الجنس وسي بمعنى
مثل وما صلة سبق

وقال ابن جني سوى من سويته فتسوى فادغم وضم اليه ما وهي يجوز ان يكون موصولة او موصوفة
او زائدة للتاكيد نحو فبما رحمة من الله وروي الوجوه الثلاثة في يوم في قوله الا رب يوم لك منهن
صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل الرفع على ان يكون خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ما ان كانت
او صفتها ان كانت نكرة موصوفة تقديره لا مثل الذي هو يوم او لا مثل شيء هو يوم والجر على اضافة
سي اليه وما زائدة ويجوز ان يكون ما نكرة غير موصوفة ويوم بدل منه وسي في الوجهين
نكرة لانه بمعنى مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام ولهذا اجاز دخول لا التي لنفي الجنس
عليه وقد تكلفوا النصب وجوها قيل انه منصوب باضمار فعل ويكون ما نكرة غير موصوفة
اي اعني يوما وقيل منصوب على التمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا وقيل على الاستثناء
وقيل انه منصوب على الظرفية ويكون صلة لما قيل لو كان استثناء لكان اليوم مستثنى ويكون
المعنى على هذا التقدير اما اتفق لي من الايام الصالحة التي حظي فيها بملاقاة النساء الا يوم دارة جلجل
فانه غير صالح وليس المراد هذا بالاتفاق وانما المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة
ولان لا سيما لو كان بمعنى الا لما جاز دخول الواو العاطفة عليه كما لا يجوز دخولها على الا والجواب عن
الاول ان ما بعده مخرج عن حكم ما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم واثبات له افضل ما اثبت
لما قبله وعن الثاني انه انما دخله الواو لانه في الحقيقة معترض بجملة اي واخص هذا اليوم خصوصا
فهي بمعنى خصوصا ويعرب المستثنى على حسب اقتضاء العامل ان ترك العامل او المستثنى مفرغا
ويسميه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مشتغل بمستثنى منه فعمل
في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى لانها ناقضة لنفي ما سبق وهو اي المفرغ ما كان المخرج
بالا منه المحذوف من المخرج منه المحذوف الا انه بعد حذف المخرج منه سمي المخرج باسمه مجازا
لقيامه مقامه فان كان المحذوف فاعلا سمي المخرج بعد حذفه فاعلا وان كان مفعولا فمفعولا
الى غير ذلك المقدر المخرج منه شيئا عاما مناسبا للمخرج في جنسه ووصفه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او صفة الى غير ذلك وانما يقدر لاستدعاء الا لكونه للاخراج مخرجا منه واذا لم يكن مذكورا يجب
ان يكون مقدرا

وانما يجب ان يكون عاما ليدل المخرج عليه ويتحقق الدخول فيه وذلك لان المخرج منه لو كان
بعضا من الجنس غير معين لا يتعين الدخول ولو كان معينا بدخل فيه المخرج حقيقة
لا يدل المخرج عليه وانما يجب ان يكون مناسبا للمخرج لانه انما يحذف لدلالة المخرج عليه فيجب
ان يكون مناسبا له ليدل عليه مبتدأ كان ذلك المقدر نحو ما فيها الا زيد اي ما فيها احد الا زيد
او فاعلا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد او مفعولا نحو ما ضربت الا زيدا اي ما ضربت احدا
الا زيدا او ظرفا نحو ما رايته الا يوم الجمعة او الا قدام كل اي ما رايته يوما الا يوم او ما رايته في مكان
الا قدام كل او صفة نحو ما مررت برجل الا عالم اي ما مررت برجل كائن على صفة من الصفات المضادة
للصفة المذكورة بعد الا الا عالم او حالا نحو ما ضربت زيدا الا قائما اي ما ضربت كائنا على حال من
الاحوال الا قائما فان الاستثناء المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد
وان نظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول ما تمشي الا وزيدا وتقدير العموم
فيما تعذر في الاثبات بالنفي اي مع النفي اي يقدر العام منفيا اذ تعذر تقديره مثبتا وذلك لانك اذا
قلت ما ضربني الا زيد يصح لك ان تقدر ما ضربني كل الناس الا زيد اذ عدم ضرب كل الناس سوى زيد
ممكن واما اذا قلت ضربني الا زيد فلا يصح لك ان تقدر ضربني كل الناس الا زيد لان هذا غير ممكن وهما
لم يتعذر تقدير العموم في الاثبات جاز التقدير بالاثبات نحو قرات الا يوم الجمعة لانه يصح ان يقال
قرات كل الايام الا يوم الجمعة والاكثر ان يكون ذلك في الفضلات كالظروف والجار والمجرور والحال
نحو ضربته الا بالسوط وقطعت الرجاء الا من الله وقد يقع في غير الفضلة نحو تحرك الحجر الا سفل
في الاكل الا التمساح وقد تحمل الا في الصفة على الغير بمعنى ان صار ما بعدها مغايرا لما قبلها
ذاتا او صفة كما ان ما بعد غير كذلك فانك اذا قلت مررت برجل غير زيد تريد بانسان اخر
او تريد ان المرور به ليست له صفة زيد لان زيدا عالم وهو جاهل لا نفيا واثباتا
على ما هو اصل الا في الاستثناء كما يحمل غير عليها في الاستثناء بمعنى ان صار ما بعده
مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما ان ما بعد الا كذلك وانما حمل احدهما على الاخر لان كلا منهما

لمغايرة ما بعده لما قبله الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا عليه لان غير اسم والتصرف في الاسماء
اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا من المفرغ وغير ه والموجب وغيره والمنقطع وغيره متصلا
ومؤخرا عن المخرج منه ومقدما عليه ولم تحمل الا على غير الا اذا كان تابعا لمنكور غير محصور
دال على الجمعية ومعنى الوصف هنا التاكيد لا التخصيص فلا فرق في المعنى بين ثبوته وسقوطه
ولذا اذا قيل له عندي عشرة دراهم الا درهم حكم عليه بعشرة كاملة ولهذا قال وقد تحمل بعد المنفي
للتعلل ويعرب ما بعدها على حسب موصوفها عند حملها على غير وانما تحمل على غير اذا تعذر
الاستثناء بان يقع المستثنى بالا بعد متعدد دال على الجمعية كرجال وقوم وانما اشترط هذا
الشرط مراعاة لاصلها في الاستثناء من انه لا بد له من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني
رجل الا زيد ويجب ان يكون ذلك المتعدد مذكورا لان الا فرع على غير في الصفة فيجب اظهار الموصوف
معها للدلالة على كونها صفة فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد وقوله بعد متعدد يدل على هذا الا
لا يستغرق ذلك المتعدد جميع احاده لانه لو استغرق لا يتعذر حمله على الاستثناء وانما لا يستغرق
لوقوعه اي لوقوع المتعدد منكرا لانه لو كان معرفا نحو الرجال لكان مستغرقا غير محصور في عدد
معين لانه لو كان محصورا نحو له علي عشرة دراهم او عشرون لكان مستغرقا ايضا فلا يتعذر الاستثناء
نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان قوله الهة لما لم يكن مستغرقا لا يتحقق دخول
ما بعد الا فيما قبلها فيضطر الى حمل الا على غير الاستثناء وهذا مبني على ان المستثنى واجب الدخول
في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور وفي الاية مانع اخر معنوي من حمل الا على الاستثناء وهو انها رد
على المشركين الذين يقولون ان مع الله الها اخر فقيل لهم لو كان مع الله اله اخر لفسدت السماء والارض
ولكن لم تفسدا بدليل المشاهدة فلم يكن معه اله اخر وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا وصفا
اذ لو جعل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فللخصم ان يقول جاز ان
يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف مع صفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم
من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود لان انتفاء المجموع

انتفاء الالهة الموصوفة بصفة المغايرة ان كان بانتفاء الموصوف وحده فقد حصل المطلوب وكذلك

ان كان بانتفاء الوصف اذ من انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد ويتعذر البدل اى بدل الا

الله من الهة كما قيل انه بدل منه لان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله بمنزلة ما كان فيهما الهة

الا الله لان لو تدل على الانتفاء ولكون القضية الشرطية وهى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا

للايجاب وان كان المقدم منها وتاليها منفيين تقديرا وهو قوله تعالى الا الله واقع فى هذه الشرطية الموجبة

ولا نفى باعتبارها وشرط اعتبار معنى النفى فى الاستثناء ان لا يتغير معنى الكلام باعتبار معنى النفى

وههنا يتغير معنى الشرطية الموجبة باعتبار معنى النفى ولذا قال سيبويه لو قلت لو كان معنا احد

الا زيد لهلكنا لكنت قد احلت لانه يصير فى معنى لو كان معنا زيد لهلكنا لان البدل بعد الا فى

الاستثناء موجب بخلاف قولك قل رجل يقول ذاك الا زيد على البدل من رجل على المعنى المأول

به الكلام اذ لا يتغير معنى الكلام بان تقدر النفى ونقول انه فى تقدير ما رجل يقول ذاك الا زيد وضعف

حمل الا فى الصفة على الغير مما لم يتعذر الاستثناء من مثل قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك

الا الفرقدان لجعلها اى لجعل الا فى البيت صفة لكل اخ ولذلك قال الا الفرقدان بالالف ولو

كان استثناء لوجب ان يقول الا الفرقدين بالياء مع صحة الاستثناء لان قوله كل اخ متعدد

مستغرق وفى البيت ضعفان اخران غير جعل الا صفة وصفة المضاف وهو كل دون المضاف

اليه وهو اخ مع ان القياس ان يوصف المضاف اليه لكل لانه هو المقصود وكل انما ذكر لافادة

احاطة الافراد والفصل بين الموصوف وهو كل والصفة وهو الا الفرقدان بالخبر وهو مفارقه

اخوه والذى حمله على ان يجعل الا صفة من ضرورة الشعر هو الحامل على ان يجعلها صفة لكل وعلى

الفصل ولا يجوز ان يجعل مفارقه صفة والا الفرقدان خبرا حتى يتخلص من هذا الفساد لانه كما

قيل لفساد المعنى ويحذف المستثنى حذفا جوازا عند قيام قرينة دالة على خصوصيته من

تقدم ما يشعر بخصوصيته فى نحو ليس الا اى بعد الا وكذا بعد غير اذا كانا بعد ليس نحو جاءنى

زيد ليس الا اى ليس الجائى الا زيد او ليس غير اى ليس الجائى غير زيد فحذف المضاف اليه من غير بنى

على الضم تشبيها له بالغايات المبنية على الضم فى الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه

وقد يبنى على الفتح وقال الاخفش ان غير معرب فى الحالين وترك التنوين لا للاضافة لان

المضاف اليه ثابت فى التقدير فتقدير قبضت عشرة ليس غير ليس غير ذلك مقبوضا وتقدير

ليس غير ليس المقبوض غير ذلك وقد ينون غير لانه فى اللفظ غير مضاف فيقال ليس غير وغير

وتنوينه يدل على انه معرب وان لم يكن القرينة لا يحذف فلا يقال جاءنى القوم الا او جاءنى القوم الا زيدا

ولا جاءنى القوم ليس الا ويحذف المستثنى منه حذفا لازما فى الاستثناء المفرغ لوجود القرينة

مع قيام المستثنى والعامل فى المستثنى المتصل المفضلة وهو الذى يكون منصوبا على الاستثناء

ولا يقتضيه مجرد العامل المتعدد من المستثنى منه بواسطة الا لاقتضائه اى لاقتضاء المتعدد

لتعدده الاخراج منه فهو فى المعنى العامل بواسطة الا وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل

او لم يوجد فالتمسك به اولى اذ على مذهب من قال ان العامل فيه الفعل او معناه قبل الا بواسطتها

يشكل بمسائل ليس فيها عامل ظاهرا مثل القوم الا زيدا اخوتك والرهط الا زيدا بقول واما

قال المفضلة لانه اذا لم يكن فضلة صار احد جزئى الجملة فيكون له حكمه نحو ما جاءنى الا زيد واما

من باب غير باب الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا دون المستثنى اى لا يكون العامل فى المستثنى

المستثنى الدال عليه الا كما قيل لاقتضائه اى لاقتضاء المستثنى النصب فى المستثنى مطلقا

لانه يقتضى مفعولا مع انه يجوز الرفع والجر فى المنفى على البدل نحو ما جاءنى احد الا زيد وما مررت

باحد الا زيد ولانه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا باظهاره ولا باضماره والعامل

فى المستثنى المنقطع الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر او ظاهر كما عرفت ورفعه اى رفع

المنقطع على البدل عند تميم فانهم اجازوا رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول

استغناء بالمنقطع عنه نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فلا يجوز فيه

البدل عند تميم ايضا ولسيبويه فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل نحو ما جاءنى احد الا

حمار وجهان الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل بصحة اطلاق اسم المبدل منه على البدل مجازا

على معنى ان الحمار ان يعدّ احدا فاجاني احد الا اياه والثاني ان يجعل الاصل في لا احد فيها
الآحاد لا فيها الاحمار اى لا فيها شئ الا الحمار فخصص المتكلم احدا بالذكر من جملة المتعدد
المقدر لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلية الدار من الادمي فخصصه بالذكر وقال لا احد فيها
الا حمارا تاكيدا النفي الادمي بها ورفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يتعرض له وابقى المستثنى على اعرابه
الاصلي تنبيها على الاصل وجعله بدلا من ذلك المذكور فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء
المتصل كما في الوجه الاول وليس لسيبويه في البدل فيما يصح الاطلاق الوجه نحو ما جاني زيد الا
عمرو فانه لا يجوز حمل احد المتباينين على الاخر بوجه من الوجوه فعلى هذا في اطلاق قوله لا اجرائه
مجرى المتصل نظر لانه ليس لسيبويه الاجراء الا فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل مردود
لفقد البعضية في المنقطع لان المنقطع ليس ببعض من المستثنى منه لانه انما يكون منقطعا اذا لم
يكن داخلا في المستثنى منه واذا لم يكن داخلا فيه فلا يكون بعضا منه واذا لم يكن بعضا لزم ان لا يكون
بدلا لان البدل في الاستثناء بدل البعض كما عرفت ولا يجوز ان يكون بدل الغلط لانه لا يجيء في كلام
الفصحاء اذا لم يكن المراد منه التفنن في الكلام وفيه نظر لانه على التاويل الاول منه يكون متصلا فلا
نم ان البعضية مفقودة وعلى التاويل الثاني لا يكون متصلا فلا يلزم ان يكون البعضية موجودة
والاداة اى اداة الاستثناء اما حرف كالا او فعل كما عدا وما خلا وليس ولا يكون او اسم كغير
وسوى وسواء او مركب من الحرف والاسم كلا سيما او مردد بين الفعل والحرف كعدا وخلا وحاشا
خبر كان واخواتها هو المسند يشمل خبر المبتداء وخبر باب ان وخبر ما ولا ولما قال من معمولها
اى من معمول كان واخواتها اخرج الجميع وقول من يلحقه اى الخبر بالحال وقال انه حال لا خبر وهم
الكوفيون يبطله جواز تعريفه لمجيئه مضمرا وغيره من اقسام المعارف كثيرا ولو كان حالا لما جاز
ذلك ويبطله عدم استقلال الكلام بدونه ولو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة
وهو كخبر المبتداء فيما يجوز في خبر المبتداء من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما ومتاخرا
وفيما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واذا كان الخبر ضميرا

في الاسم نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قايم ومن اشتماله
على الضمير اذا كان جملة وغير ذلك من الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لكان بشرايطه وانتفا
موانعه وليس المراد ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتداء يصح ان يكون خبرا لكان والا ورد عليه
ان خبر المبتداء جاز ان يكون فعلا ماضيا بغير قد بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا بغير
قد لما سيجيء الا انه اى خبر كان يتقدم على الاسم في المتساويين تعريفا وتخصيصا وفي الخبر المنزل
منزلته اى منزلة المبتداء ان ظهر الاعراب فيهما او في احدهما كان المنطلق زيد وكان الفتى زيد و
وكان ابا حنيفة ابو يوسف لان ظهور الاعراب رافع الالتباس الخبر بالاسم اما اذا لم يظهر
الاعراب فيهما ولا قرينة نحو كان الفتى هذا وكان اذكى من زيد اتقى منك فلا يجوز تقديمه على
الاسم قال عبد القاهر جاز ما كان احد مثلك ولم يجز ما كان مثلك احد الا ان الخبر هو المقصود بالنفي
ففي الاول نفي مماثلة كل احد له ويكون المعنى مبلغا من الفضل لم يشابهه كل احد وهذا معنى مستقيم
وفي الثاني يكون المنفي هو الاحدية وهو الانسانية وهذا غير مستقيم الا اذا اريد المبالغة في المدح او
الذم على معنى ما كان مثلك بشرا بل اعلى منه وبل ادنى منه وقد يحذف كان حذفا جوازا لكثرة الاستعمال
ولا يحذف اخواته لعدم تلك الكثرة ولهذا خص كان بالذكر كان خيرا في نحو ان شرا فشر والناس
فيه ان يجيء بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها الفاء وبعدها اسم مفرد ويجوز ان يقدر في هذا
التركيب لفظا او في باربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
فحذف كان واسمها له لا لحرف الشرط عليهما لان حرف الشرط لا يليها الا الفعل وحذف المبتداء
ايضا لدلالة الفاء التي هو جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة وعلى خصوصية القرينة ورفعهما على
معنى ان كان في عمله او مع عمله خير فجزاؤه خير ونصبهما على معنى ان كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا
او فيجزى خيرا ورفع الاول ونصب الثاني على معنى ان كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيرا وهذا
الوجه اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه لقلة الحذف فيه وكون
الاسمية بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية والمتوسطان متوسطان لمخالفتهما الاصل في موضع واحد

وانما قلنا يجوز ان يقدر في هذا التركيب لفظة مع اوفى لانه لو لم يجز فيه ذلك تعين نصب الاول على
نحو اسبي كما نسبي ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب ويحذف كان
لزوما ان قام في موضع غير اى عوض عنه ما بعد ان المصدرية او ان الشرطية وانما حذفت لزوما
لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض كاما انت منطلقا انطلقت فتحا وكسرا اى بفتح همزة اما
وكسرها اى لان كنت منطلقا انطلقت وهذا تقدير البصرية فحذف حرف الجر كما يحذف من ان
وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا وابدل منه ما فادغم نون ان في ما لان ادغام
النون الساكنة في الميم واجب فبقي الضمير المرفوع المتصل وهو التاء في كنت بلا عامل يتصل به
فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول الكوفية التقدير هكذا ان ما كنت منطلقا انطلقت فيجعلون
ان مكسورة الهمزة للشرط الا انهم جوزوا فتحها ايضا وان كانت شرطية لا مصدرية تسهيلا لدخولها
على الاسم وتقدير البصرية وان كان فيه استبعاد الا انه قريب بالنظر الى ما يلزم من تقدير الكوفية
من فتح همزة ان الشرطية ومثال الحذف بعد ان الشرطية قولهم افعل ذلك اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره
اسم ان واخواتها هو المسند اليه من معمولها نحو ان زيدا قايم ولا يحذف اسم ان واخواتها لانه انما قدم
منصوبه على مرفوعه ليكون تنبيها على الفرعية في العمل فلو حذف منصوبه ويليه مرفوعه لكان في صورة
العمل الاصلي الا اذا كان الاسم ضمير الشان فان الاسم حينئذ يحذف سواء كان الاسم لان او لاخواتها وانما
يحذف هذا الضمير اذا كان مبتدأ لعدم الدليل عليه لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير
رابطة وانما حذف هنا لصيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام هنا عليه نحو
قوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب اى انه فحذف ضمير الشان ولا يجوز
ان يجعل من اسم ان لئلا يبطل ما يستحقه الشرط من التصدر الصحيح ولقوله كانهن الفتيات
اللعس كان في اطلاحهن الشمس اى كانه اسم لا التي لنفي الجنس وانما لم يقل المنصوب بلا التي لنفي
الجنس كما قال غيره بناء على ان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا هذه ليس لان اسم لا هذه منصوبا
منصوب لفظا او تقديرا او محلا كما ان اسم ان كذلك وكما قال قبل اسم ان كذلك قال هنا اسم لا هكذا

فعل وفيه نظر لان لا هذه اذا كانت ملغاة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو لا يكون لها عمل لا لفظا ولا محلا
بخلاف اسم ان والظاهر انه ما اعتبره اعتبره ابن الحاجب ولذا لم يعترض كما عرفه ابن الحاجب حيث
قال هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به هو المسند اليه من معمولها فان كان
اسم لا هذه نكرة يليها بان لا يكون فصل بينه وبين لا فمنصوب ان كان مضافا نحو لا غلام رجل او
كان مشبها به اى بالمضاف نحو لا خيرا من زيد قال سيبويه قال الخليل يقول لا آمرا بمعروف ولك اذا
جعلت بمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلا به كانك قلت لا آمرا معروفا وان قلت لا آمر بمعروف
فكانك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الاول كلاما قال سيبويه وان شئت قلت لا آمرا يوم الجمعة
اذا نفيت الآمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الآمرين فاذا قلت لا آمر يوم الجمعة فانت تنفي الآمرين كلهم
ثم اعلمت اى حين نفيتهم وكان عليه ان يقول اذا لم يكونا مكررين احترازا عن قولك لا غلام رجل في الدار
ولا غلام امرأة بالرفع في جواب من قال هل لا غلام رجل فيه او غلام امرأة ومبني لتضمنه من الاستغراقية
وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل وانما لم يبن المضاف والمشبه به لان الا
الاضافة ترجح جانب الاسمية في الاعراب مع كراهتهم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا على ما ينصب به من الفتحة
والياء والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل قبل البناء وهذا اولى من قول من قال مبني على
الفتح وقد عرفت ما فيه في بحث المنادى ان كان مفردا لا مضافا ولا مشبها به نحو لا رجل في الدار ولا مسلمين فيها
وانه مبني على الكسرة بلا تنوين عند الجمهور لانه وان لم يكن للتمكن الا انه شبيهة بالتي للتمكن ومع التنوين
عند بعضهم نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والمازني يفتح بلا تنوين طردا للباب على نسق واحد
وان كان اسم لا هذه معرفة او كان نكرة لم تلها اى لم تل النكرة لا فالرفع والتكرار واجبان نحو لا زيد فيها ولا
عمرو ونحو لا فيها رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلزوال المشابهة التي عمل لا لاجلها من كونها لنفي
الجنس عند دخولها على المعرفة واما التكرار فليكون التكرير جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن
اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما الرفع في النكرة مع الفصل فلضعف عملها
لانها انما تعمل لمشابهتها ما يعمر بالمشابهة لا بالاصالة فلا تقدر على التصرف فيما هو بعيد عنها واما التكرير فهو للتنبيه على كونها
لنفي الجنس

بخلاف ما اذا اعملت عمل ان فان عملها كاف في هذا التنبيه فلا يحتاج الى التكرير فان قلت قد دخل

لا على المعرفة من غير تكرير نحو لا يصح لكم وهي علم لبلدة معروفة ولا نولك ان تفعل فان نولك

معرفة وقد وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير فاجاب عنه بقوله ونحو لا بصرة لكم ولا نولك ان تفعل

كذا محمول على لا مثل بصرة لكم على حذف المضاف فيكون لا داخلة على النكرة في التقدير لان مثلا لا يتعرف

بالاضافة فمذهب المصنف على ان المضاف ههنا محذوف وقيل ان العلم هنا متاول بالنكرة نحو لكل

موسى فرعون اى لكل محق مبطل وهو الصحيح لمجيء ذكر مثل بعده كقولهم يبكي على زيد ولا زيد

مثله فتقدير مثل قبل زيد مع ذكر مثل بعده وصفا او خبرا يستلزم وصف الشيء بنفسه او

الاخبار عنه بنفسه وكلاهما لا يجوز ولان المقصود نفي مسمى العلم لا نفي مسمى مثله وفيه نظر

ولا نولك محمول على لا ينبغي فيكون لا من حيث المعنى داخلة على الفعل والداخل على الفعل لا يجب تكريرها

والنول بمعنى التناول مصدر بمعنى المفعول اى ليس متناولك هذا الفعل اى لا ينبغي لك

ان تتناول او بمعنى العطاء بمعنى لا نولك ان تفعل كذا اما اعطيت هذا الفعل اى ليس خلقك ان

هذا او اذا لم تعط لم يكن لك ذلك واجاز المبرد الرفع من غير تكرير في المعرفة نحو لا زيد في الدار وفي النكرة

مع الفصل نحو لا فيها رجل او بغيره اى بغير الفصل نحو لا رجل في الدار ويكون لا ملغاة لضعفها في

العمل ويجوز في نحو لا اب له اى فيما اذا كان المنفي ابا او اخا ودخل بعدهما لام الجر على ما يصح ان يكون

مضافا اليهما وفي نحو لا غلامين له اى فيما اذا كان المنفي مثنى او جمع سلامة بالواو والنون وبعدهما لام

الجر داخلا على ما يصح ان يكون مضافا اليه وكان المنفي موصوفا بلام الجر ومجرورها ما لم يفصل بينهما اى بين

نحو لا اب ولا غلامين وبين اللام بصفة للمنفي فانها ظرف لغو لا مستقر عند سيبويه والخليل لا عند

يونس زيادة الالف في لا اب فيقال لا ابا له وحذف النون من لا غلامين فيقال لا غلامي له اما اذا كان

الجار والمجرور خبرا للمنفي لا نعتا به تعين البناء اذا كانت الجار متعلقة بالمنفي تعين الاعراب غالبا نحو

لا واهبا لك درهما واما اذا كان الفصل بالصفة نحو لا اب ظريفا له ولا غلامين ظريفين لك فبالاتفاق يجب حذف

الالف من لا ابا ولا اخا واثبات النون من لا غلامين لانه لا يكون مضافا حقيقة لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف

اليه

بهذا الفصل واذا كان الفصل بالظرف نحو لا اب فيها ولا غلامين لك اليوم لكن عند يونس لا يجب الحذف

ولا الاثبات بل يجوز الاضافة مع وجود هذا الفصل لكثرة الاتساع في الظروف وعند سيبويه يجب لان الفصل

هنا بشيئين الظرف واللام فلا يلزم من جواز الفصل بالظرف وحده في الشعر جواز الفصل بها هنا لا للاضافة

اى لا يكون زيادة الالف في لا ابا لك وحذف النون من لا غلامين لك للاضافة على ما قيل انه مضاف واللام المجرورة بين

المضاف والمضاف اليه لتوكيد الاضافة فان اللام الظاهرة تاكيد للمقدرة ولهذا حكم المنفي في التنكير باعتبار

اللفظ بما يظهر من صورة الانفصال بسبب اللام التي هي عاملة في الضمير فان المضاف يصير بهذا الفصل كانه

ليس بمضاف لعدم التعريف في لا ابا لك ولا غلامين لك ولو كانا مضافين لكانا معرفتين لكون المضاف اليه هنا معرفة

لكنهما ليسا بمعرفتين لكونهما بمعنى لا زيادة فيه نحو لا اب لك ولا حذف نحو لا غلامين ولا خلاف في انهما نكرتين

فيجب ان يكون لا ابا لك ولا غلامي لك ايضا نكرتين لان التنكير امر معنوي واذا اتفق اللفظان في الامر المعنوي

واحد منهما نكرة وجب ان يكون الاخر كذلك واللام يتفقا قالوا ولانه لو كانا معرفتين وجب الرفع والتكرير كما في

وفيه نظر لانا لا نم انه لو كانا مضافين لكانا معرفتين لاحتمال ان لا يتعرفا بالاضافة بسبب وجود الفصل

وقوله لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه ولا حذف ممنوع غاية ما في الباب انهما اشتركا مع ما لا زيادة فيه ولا حذف في

في اصل المعنى ولا يلزم من ذلك ان يكون معنى احدهما بعينه معنى الاخر يدل على ذلك ان الخبر في لا ابا لك محذوف

اى لا ابا لك موجود وفي لا اب لك غير محذوف بل موجود وهو لك واختلاف هذا الاعراب يدل على اختلاف المعنى وكذا

انهما لو كانا مضافين لكانا معرفتين ولو كانا معرفتين وجب الرفع والتكرير باطل بعين ما قلنا او نقول لم يلزم

الرفع والتكرير لكونهما في صورة النكرة والغرض من هذا الفصل ان لا يرفع نحوهما ولا يكرر فلم يرفع ولم يكرر

معه فلا يستنكر نصبه وعدم التكرير بل زيادة الالف وحذف النون لمشابهتهما اى لمشابهة لا ابا له

ولا غلامي له بالمضاف لمشاركتهما له في اصل المعنى لان الاضافة هنا بمعنى اللام فلما كان بينهما وبين المضاف

هذه المشاركة مع كون المنفي الموصوف معلوم الاحتياج الى مضاف اليه وكون الصفة متصلا بالموصوف

وكون المجرور صالحا لان يضاف اليه الاول ما كان شبه الموصوف بالمضاف فاعطي الموصوف في المثالين حكم

المضاف لفظا واعمالا في اصل المعنى لان للمضاف امرين احدهما نسبته الى المضاف اليه والثاني زيادة خصوصية

حتى يصير معرفة ومشاركتهما انما يكون في الامر الاول وهو اصل بالنسبة الى الثاني لان زيادة الخصوصية
انما يكون بعد النسبة ومن ثمه اى ومن اجل هذه المشابهة كانا معربين لما ان المضاف معرب
ومن ثمه لم يجز لا غلامي فيها ولا رقيبي عليها بحذف النون لان في دعلى لا مدخل لهما في النسبة الاضافية منا
وكذلك لا يجوز لا مجيرين منها لان الاضافة وان جاءت بمعنى من الا ان من هذه ليست بمضيفة وانما هي
وانما هي من صلة الاجارة واما نحو لا خاتمي من فضة فالقياس يجوز لو ساعده السماع وان كرر المنفي
بلفظ حال كونه منكرا الا انه لو كان معرفة لا يجوز فيه النصب والفتح مفردا الا انه لو كان مضافا لا يجوز فيه
الفتح يليه بان لا يكون فصل بين المنفي وبين المكرر نحو لا ماء ماء لانه لو كان بينهما فصل لا يجوز فيه الفتح
في الثاني النصب على التاكيد لانه تاكيد لفظي والفتح على البدل لان البدل حكمه حكم المبدل منه وفي حكم تكرير
العامل بدليل يا زيد زيد او نقول ركب مع الاول كما ركب الموصوف مع الصفة كلا رجل ظريف والمفهوم
من كلامهم انه يجوز في الثاني الاعراب سواء كان نصبا او رفعا في تعيينه النصب نظر واعلم ان الاعراب في المكرر
الموصوف اولى من الاعراب في الموصوف غير المكرر نظرا الى انه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كما
كالحال الموطية في نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا نحو لا ماء ماء باردا ان شئت تنون الثاني وان شئت لم
لم تنون قال سيبويه واما باردا فلا يكون الا منونا لانه وصف ثان وفي مثل لا حول ولا قوة خمسة
اوجه مما يكون النكرة فيه مكررة مع لا من غير فصل بينهما لانه مع الفصل لم يبن لان النكرة مع لا انما
امتزجا تعدى البناء من لا الى النكرة بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدى البناء اليها وكذا
اذا لم يكن لا مكررة ولم يبن الثاني نحو فلا اب وابنا مثل مروان وابنه خلافا للاخفش فانه اجاز لا رجل
وامراة فيها بفتح المعطوف على تقدير لا امراة فحذف لا وابقى البناء مع نيتها كما كان مع وجودها فتحهما
على ان تجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لهما خبر واحد عند سيبويه ويكون الكلام جملة
واحدة لان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر عنده ولا يجوز ان يقدر خبر ان عنده ايضا
اما عند من يعمل لا المفتوح اسمها في الخبر فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبر واحد لان الاولى والثانية
وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتين فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا

عنده

في المكرر على الموصوف م

قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبرا ايضا ونصب الثاني مع فتح الاول على ان يكون لا الثانية زائدة
لتاكيد نفي الاول ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز على هذا ان يقدر لهما خبر واحد عند
سيبويه لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة في الخبر بالاتفاق
فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ورفعه اى رفع الثاني مع فتح الاول على
ان يكون الثاني معطوفا على محل الاول وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما خبر واحد لكونه خبرا
للمبتدا وعند غيره لا بد وان يكون لكل خبر لئلا يلزم اجتماع عاملين مختلفين وهما الابتداء و
ولفظة لا على معمول واحد ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورفعهما لانه يجوز الغاء لا
هذه لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية
اما زائدة او ملغاة غير زائدة ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد خبر عند سيبويه
وغيره لانه لا عامل هنا الا الابتداء ورفع الاول على ضعف على ان يكون لا بمعنى ليس ولهذا كان ضعيفا
لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف او على مذهب المبرد فانه لا يجوز الغاء لا هذه لضعفها وفتح الثاني على ان
يكون لا غير ملغاة وههنا اشكال وهو ان الاستثناء عقيب الجملتين ينصرف الى الثانية وهو هنا
منصرف الى الجملتين لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعته الا بالله ونقول في الجواب ان الا
الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاخرى استثناء اخر او لان الثاني عليه وان
الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد ونعت المبني
احترز عن نعت المعرب فانه لا شبهة في بنائه غير المكرر احترز عن المبني المكرر نحو لا ماء ماء باردا فانه
لا يجوز في باردا البناء ايضا يبنى ذلك النعت ويعرب رفعا ونصبا ان كان النعت مفردا الا
مضافا يليه اي يلي النعت المبني من غير فصل بينهما نحو لا رجل ظريفا وظريف او ظريف اما البناء فلتنزله
منزلة المركب كون النعت في المعنى هو المبني الذي دخلته لا النافية كعين المنفي في الحقيقة هو النعت
لا المنعوت فكان لا باشرته وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال فهي لنفي الظرفاء
لا لنفي الرجال ولهذا لم يبن صفة المنادى مع المنادى نحو يا زيد الظريف لان المنادى

لاسمها عاملة م

لان معناه م

لفظا ومعنى وهو الموصوف لا الصفة والثالث كونه قريبا من لا التي هي سبب البناء واما الاعراب رفعا فللحمل على محل لا مع المبني لانها في محل الرفع بالابتداء وقيل على محل اسمها وحده لان لا وان كان عاملا مغيرا معنى الكلام الا انه ضعيف لان عمله بمشابهة الحرف المشبه بالفعل فيجوز العطف على محل اسمها وان كانت مغيرة معنى الكلام بخلاف ليت ولعل فانه مغير لمعنى الابتداء وغير ضعيف في العمل فلا يجوز العطف على محل اسمه وحده واما النصب فللحمل على لفظ المبني وانما جاز الحمل على اللفظ مع ان التابع لا يتبع متبوعه في الحركات البنائية لا جاءني هؤلاء الكرام بجر الكرام لمشابهة تلك الحركة الحركة الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها ويجوز ان يقال النصب حملا على محله لان محله منصوب لانها تعمل عمل ان والا يكن النعت مفردا يليه بان يكون مضافا نحو لا رجل حسن الوجه او كان مفردا غير يليه بان يكون بينهما فاصل نحو لا رجل في الدار ظريفا او يكون النعت نعتا ثانيا نحو لا رجل ظريف كريما فالاعراب رفعا ونصبا واجب ولا يجوز البناء لوجود الاضافة والفصل المانعين من البناء والعطف كالنعت في الاعراب نصبا حملا على لفظه او محله نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرى ورفعا حملا على محله نحو لا ام لي ان كان ذلك ولا اب الا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف على غير لا الا على جهة الاستقلال لان شرط ذلك التلفظ بلا الا يرى انك لو قلت لا رجل في الدار لم يستقم ولا على جهة التبعية للمعطوف عليه لوجود حرف العطف الفاصل بينهما وقد عرف خلاف الاخفش هنا ان كان المعطوف نكرة فانه يجوز الرفع والنصب والا يكن المعطوف نكرة بل معرفة تعين الرفع ولا يجوز نصبه نحو لا غلام في الدار والعباس وذلك لانه لو باشر المعرفة لا هذه لم يجز فيها الا الرفع فهي اذا كانت تابعة اولى بان يكون مرفوعة حملا على المحل ويجوز حذفه اي حذف اسم لا لنفي الجنس نحو لا عليك اي لا باس عليك ولا كزيد فان الكاف ان كان اسما يكون الخبر محذوفا اي لا مثل موجود ويجوز ان يكون الاسم محذوفا اي لا احد مثله وان كان الكاف حرفا فالمحذوف هو الاسم لا غير خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند من معموليهما نحو ما زيد منطلقا وما رجل افضل منك عند الحجازيين فاذا تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر او غيره نحو ما قائم زيد ونحو لا في الدار رجل او ينتقض النفي المستفاد من ما ولا

بالا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك او فصل بينهما اي بين ما ولا وبين الاسم بان عند البصرية ونافية مؤكدة عند الكوفية نحو ما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا وفي تخصيص الفصل بان فساد لانهما مع الفصل لا يعملان سواء كان الفاصل ان او غيرها قال سيبويه لان لا لا يعمل اذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة ولذا لا يعمل اذا قدم معمول الخبر اذا كان غير ظرف كقوله وقالوا تعرفنا المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف على رواية نصب كل اما على رواية رفع كل فيكون كل اسم ما وانا عارف خبرها واذا كان معمول الخبر ظرفا فلا يبطل العمل كقوله با اهبة حرب كن وان كنت امنا فما كل حين من توالي مواليا فالرفع واجب في هذه المواضع الثلثة اما مع التقدم والفصل فلضعفهما في العمل لانهما انما عملتا لمشابهتهما مع فعل غير متصرف ومشابهة ضعيفة من جهة المعنى ولان ان وان كانت زائدة الا انها تشبه ان النافية لفظا وكان حرف النفي دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة للنفي واما مع الانتقاض بالا فان عملهما انما كان لاجل النفي الذي به شابهتا ليس وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز ان تعملا مع زوال تلك المشابهة واما ما اجاز الاخفش من نحو ما قائما الا زيد فهو انما يجيء بناء على ان زيدا بدل من اسم ما المحذوف استغناء بالبدل عن المبدل عنه اذ التقدير ما احد قائما الا زيد فان قلت ما تقول بقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فانه قد اعمل ما مع ان خبرها مقدم على الاسم وكذا في قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه قد اعمل ما مع انتقاض النفي بالا فاجاب عنه بقوله واذ ما مثلهم بشر محمول على حذف الخبر وعلى كون مثل حالا التقدير اذ ما بشر مثلهم موجود فلما قدم مثلهم الذي كان صفة لبشر انتصب على الحال ومنهم من قال انه منصوب على الظرفية لان قوله ما مثلهم بشر في معنى ما فوقهم وفي الجواب نظر وهو ان الحال فضلة يتم الكلام بدونها وهنا لا يتم الكلام بدون مثلهم فكيف يكون حالا وقوله الا منجنونا محمول على تشبيه منجنونا فيكون نصب منجنونا بفعل مقدر وهو يشبه الدال عليه الاسناد بين المبتدأ والخبر او بتقدير الدال عليه مجرد منجنونا على حذف مضاف منه اي الا يدور دوران منجنون

ويجوز ان يكون منصوبا على الحال والخبر محذوف اى ما الدهر موجودا الا مثل المنجنون لا يستقر
على حاله وكذا قوله الا معذبا منصوب بفعل مقدر اى الا يعذب تعذيبا فيكون معذبا بمعنى المصدر
ويكون من باب ما زيد الا سيرا فعلى هذا الواجاب من طرفى البيت لكان اولى واعلم ان سيبويه اجاز
العمل مع تقدم الخبر ويونس اجازه مع نقض النفى بالا واتفق النحاة على ابطال العمل ان اقترنه
ان بما وذلك لان ليس لا يليها ان فاذا وليت ما ان سما ما فى الاستعمال وبطل الاعمال بلا خلاف ولا
يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفى ولا بتوسط الخبر لان ليس قد ينتقض نفيها وبتوسط
خبرها واذا عطف عليه اى على الخبر اذا لم يكن الخبر مجرورا بالباء بغير موجب اى بغير حرف مثبت
لما بعده من حروف العطف جاز رفع المعطوف ونصبه ان وقع بعده اى بعد المعطوف مرفوع
من اسباب الاسم اى مرفوع مشتمل على ضمير اسم ما نحو ما زيد قايما ولا ذاهب ابوه فانه
جاز رفع ذاهب على ان يكون خبرا وابوه مبتداء ويكون من باب عطف جملة على جملة وجاز
نصبه على ان يكون عطفا على قايما وابوه فاعله ويكون من باب عطف مفرد على مفرد اما اذا لم يقع
بعد المعطوف شيء نحو ما زيد قايما ولا ذاهبا او وقع بعده منصوب نحو ما زيد قايما ولا ضاربا
اباه فالنصب واجب واما فى نحو ما زيد قايما ولا ذاهبا فلان المعطوف عليه منصوب وانما لا يجوز
رفعه حملا على محل قايما فان محله رفع لانه خبر المبتداء فى الاصل وعمل الابتداء فى الخبر بعيد تقديرا
اذا كان العامل حرفا لضعفه كما نرفع شيء فى ما زيد شيئا الا شيء حملا على محله لانه لا يجوز اعتبار
العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى حرفا بمعنى المعنى الا عند الاحتياج اليه والاضطرار كما
فى زيد شيئا الا زيد لانه لا يجوز هنا حمل الا شيء على لفظ شيئا بخلاف ما نحن بصدده فانه يجوز عطفه
على لفظه وكذا لا يجوز رفع ضاربا فى ما زيد قايما ولا ضاربا اباه لا على ان يكون عطفا على محل قايما
لما قلنا ولا على ان يكون خبرا وما بعده مبتداء كما فى ما زيد قايما ولا ذاهب ابوه لعدم مبتداء
بعده وان وقع بعده اجنبى عن اسم ما نحو ما زيد قايما ولا ذاهب عمرو فان عمروا اجنبى عن زيد
لعدم اشتماله على ضميره او كان العطف على الخبر بموجب من حروف العطف نحو ما زيد قايما بل
قاعد او لكن قاعد

80

فالرفع فى المعطوف واجب اما فى الصورة الاولى فلانه لا يجوز نصب ذاهب ليكون عطفا على قايما
لانه لما وجب لمعموله فى قايما الضمير العايد الى زيد لكونه مشتقا وجب ان يثبت مثله فى المعطوف الذى
هو مثل المعطوف عليه فى كونه مشتقا لما ثبت من انه اذا كان للمعطوف عليه حكم بالنظر الى
نفسه وغيره معا وكان المعطوف فى نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير فى ذاهب عمرو
ولا يجوز نصب ذاهب على اضماره ليكون هو خبره وعمرو اسمه لانه اذا تقدم الخبر فى ما بطل عملها
فيجب رفعه ليكون خبرا ومقوله عمرو مبتداء ويكون من باب عطف جملة على جملة ولذا ان وقع اجنبى
منفعل ما جاز النصب ايضا نحو ما زيد قايما ولا عمرو ذاهبا واما فى الصورة الثانية فلانه يبطل
عملها فيما بعد الموجب فيجب رفع بل قاعدا ولكن قاعد حملا على محل خبرها للاضطرار او على انه
خبر مبتداء محذوف والتاء فى لات حين مناص زايدة زيدت لتانيث الكلمة كما فى ربت وثمت
او لمبالغة الشيء كما فى علامة ولا الزايدة فيها التاء بمعنى ليس عند البصرية لان دخول تاء
التانيث الساكنة التى من خواص الفعل اولى بالمشبهة بالفعل وهو لا بمعنى ليس من دخولها
بالمشبهة بالحروف وهى لا النفى الجنس ليقوى وجه دخولها عليها والاسم اى اسم لات على قولهم حين
محذوف عند الاكثر اى لات الحين حين مناص لا مضمر عند الكثير لان الحروف لا تضمر فيها او حين
مضمرة لات لجريها اى لجري لات مجرى الفعل فى الحاق التاء عند الخليل وسيبويه فانها لما
الحقت بها التاء صارت شبيهة بليس صورة ومعنى فيحسن اضمار الاسم فيها كما فى ليس
قال سيبويه انها فى لزوم الاضمار فيها نظير ليس ولا يكون فى الاستثناء ويكون لات مختصة بالحين
او بمعناه نحو ولات هنا حنت لان لا فى الاصل لما لم يكن لنفى الحال كما ان ليس كذلك وعند دخول
التاء عليها لما صارت شبيهة به صورة ومعنى جعلت مختصة بالحين ليكون كليس فى الدلالة على
نفى الحال وعند الكوفية ان لا هذه لنفى الجنس وخبرها محذوف لان لا النفى الجنس حرج الكثير
فى الاستعمال ولا التى بمعنى ليس انما يكون فى الشعر فوجب ان يحمل ما وقع فى القران على الشايع
الكثير وعن عيسى جواز الجر بها اى بلات فى الاوقات على ان يكون لات حرف جر عنه قوله طلبوا
صلحنا

ولات اوان فاجنبا ان ليس حين بقاء وعند البصرية لان لات بمعنى ليس واوان هنا
مبني فانه لما حذف المضاف اليه منه بني على الكسر لالتقاء الساكنين وعوض التنوين
منه وعن ابي عبيد تحين لغة في حين ولا النافية للجنس عنده فيكون التاء من جملة حين
لا من جملة لا ويدل عليه قول العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم
لكن الدليل على ان التاء ليست من جملة حين قوله حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي
الذي كانت نوار اجنت وقوله حنت ولات هنت واني لك مقروع فان التاء لو كانت من جملة
حين لما دخلت على هنا وهنت ويكون التاء في البيت الاول من جملة لات واستغني بالتاء
عن لا ويكون التقدير العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا فحمل
اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وصلا وابدلها تاء المجرور [illegible]
ضربان مجرور بالحرف ويكون عامل الجر هو الحرف نحو مررت بزيد وزيد في الدار ومجرور
بتقديره اي بتقدير الحرف ويكون العامل المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر
قوي بذلك فعمل او يكون العامل الحرف المقدر ووجهه انه قد ثبت عمل حرف الجر
فجعل الحرف هنا ايضا عاملا ليكون عمل الجر بابا واحدا او من جملة مختلفا ضعف
ان اضمار حرف الجر ضعيف او يكون العامل معنويا وهو معنى حرف الجر ووجهه انه قد
بطل ان يكون الحرف عاملا لضعف اضماره ولا وجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وهو
مردود لانه انما يصار الى العامل المعنوي عند فقد عامل لفظي ولم يعدم ههنا وقوله
ومجرور بتقديره يحتمل ان يكون المراد منه كل واحد من هذه المذاهب الثلثة واعلم
ان تقدير حرف الجر انما يكون في الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضاربا
مضاف الى نفسه لا بواسطة حرف جر ويمكن ان يجعل اللام هنا ايضا مقدرة والثاني اي
المجرور بتقدير المضاف اليه وشرط مضافه سواء كان مضافا بالاضافة المعنوية او
اللفظية التجرد عن التنوين ان كان فيه تنوين وان لم يكن فيه تنوين تقديرا ان لو كان

فيه

فيه تنوين كان ايضا مجردا عنه لاجل الاضافة نحو اساور فانك اذا قلت اساور رفضة
بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت واذا قلت اساور رفضة بالجر فالتنوين الذي كان ثبوته
مقدرا صار حذفه مقدرا ولذا ينون في الضرورة بخلاف الذي ثبوته مقدرا وعن عوضها
كنوني التثنية والجمع للاضافة فانه لا يجوز الجمع بين هذه الاشياء وبين الاضافة لان الاضافة تدل
على الاتصال وعدم تمام الاسم الاول وهذه الاشياء تدل على الانفصال لانها دليل على تمام ما
هي فيه وهي اي الاضافة معنوية تفيد معنى في المضاف من التعريف او التخصيص ان كان المضاف
جامدا او مشتقا كاسم الفاعل والمفعول والصفة لا يضاف ذلك المشتق الى معموله اي الى
ما هو معمول قبل الاضافة ومعموله اما فاعل او مفعول قبل الاضافة بمعنى اللام المختصة
تحقيقا نحو غلام زيد او تقديرا نحو زيد عند عمرو ومع خالد فانه لا يخفى ان لفظ اللام لا يحسن
تقديرها هنا ولكن يحكم بان معناه مراد تقديرا ما لم يكن المضاف اليه جنس المضاف بمعنى صحة
اطلاق اسم المضاف اليه عليه وعلى غيره فيكون الاضافة في بعض القوم ويد زيد بمعنى اللام لعدم
صحة اطلاق اسم الكل على البعض وكذا في جميع القوم وعين زيد ويوم الخميس بمعنى اللام لانه
وان صح هنا اطلاق المضاف اليه على المضاف لكن لا يصح اطلاقه على غيره ايضا وكذا مسجد
الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غيره واما قولهم
يد من زيد وبعض من القوم فلا تدل من الظاهرة على ان الاضافة بمعنى من لان الاضافة انما
يتضمن معنى من المبينة وليست هذه الظاهرة مبينة لان من شرطها اطلاق المجرور بها
على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ولا ظرفية وبمعنى من المبينة ان كان
المضاف اليه جنسه بالمعنى المذكور نحو خاتم فضة فانه يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره
وبمعنى في ان كان المضاف اليه ظرفه اي ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا وكقوله تعالى تربص
اربعة اشهر وقوله تعالى يا صاحبي السجن والاكثر على ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام
اذ لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي فيه ادنى افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام وان لم يصح اظهارها كما بينا الان

كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ويشترط في الاضافة المعنوية ان يتعرى
المضاف عن التعريف فان كان معرفا باللام نزع اللام منه وان كان علما نكر بان جعل واحدا
من المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقى راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
يمان واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تنكيرهما لانه اي لان المضاف يتخصص مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شايعا فاذا قلت غلام رجل فقد خصصت
وازلت عنه بعض الشياع ويتعرف مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد لان لفظ المضاف اليه
لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه بمنزلة التنوين يجب ان يمتزج معناه بمعناه ليكون قدر مرتبة
اللفظ على قدر مرتبة المعنى فيتعرف بالاضافة الى المعرفة فاذا قلت غلام زيد راكب ولزيد
غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد بحيث يرجع
اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون
غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاء غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
نحو قوله ولقد امر على اللييم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني واذا كان وضع الاضافة
للتعريف او التخصيص لا يجوز اضافة المعرف لانه اضافته ان كان للتعريف لزم تحصيل الحاصل
وكذا ان كانت للتخصيص لانه اذا كان معرفا كان مخصصا وبعضهم اجازوا اضافة العلم
مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وهذا اولى لجواز ان يقال زيد
الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو لكن مذهب المصنف هو الاول ولذلك قال عن التعريف
ولم يقل عن حرف التعريف او نقول انما تفيد الاضافة المعنوية التعريف لان وضعها على ان يفيد
ان بين المضاف والمضاف اليه نسبة لا تعدد فيها فان نسبة الغلامية في غلام زيد ليس مما يتعدد
بين كل شيئين فتكون قايمة بمتعين فيلزم تعريف المضاف ولهذا لا يتعرف المضاف اذا تعدد اعتبار
الخصوصية نحو مثل زيد فان المثلية يتعدد بين كل شيئين الا واحد اقه ونسيج وحده اي لا
نظير له واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره وانما يقال هذا
في المدح

وعبد بطنه وصدر بلده ورئيس قبيلته فانها لا تتعرف بالاضافة على راي ولهذا يجوز دخول
رب عليه كقوله اماوي ان رب واحد امه فتلت فلا عزم علي ولا جدل اي رب انسان عزيز
معظم والاكثر ان هذه الكلمات معارف بالاضافة فاذا قلت جاء واحد امه فكانك قلت جاء
النبيه الكامل الذي عرفته والا غير او مثلا او شبها وكل ما هو بمعناها نحو نظير وسوى
وقوله لتوغلها في الابهام علة لقوله الا واحد امه الى قوله وشبهها فانك اذا قلت مررت بواحد
امه لا يتهم منه شيء مخصوص وكذا نحو غيرك وشبهه لان مغايرة زيد مثلا ليست بصفة تختص
ذاتا دون ذلك لان كل من في الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا فيلبه لا تختص ذاتا
ما لم يشتهر المضاف اذا كان غيرا او مثلا او ما في معناه بمغايرة المضاف اليه فان المضاف من هذه الكلمات
لا يتعرف بالاضافة واما اذا اشتهر بذلك بان يكون المضاف المعرف له ضد واحد فقط فيتعرف
بالاضافة نحو عليك بالحركة غير السكون وكقوله غير المغضوب عليهم فانه صفة للذين انعمت عليهم
لانه ليس للمنعم عليهم ضد غير المغضوب عليهم او مماثلته اذا كان المضاف مثلا او ما بمعناه واما
اذا اشتهر بذلك كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء فقيل جاء مثلك وقصد الذي
يماثلك في هذا الشيء الخاص فصار معرفة بالاضافة وتجويز الكوفية نحو الخمسة الاثواب والماية الدرهم
من غير تعرية المضاف من حروف التعريف في كل عدد مضاف الى معدود بانهما واحد اي قالوا
ان المضاف في العدد من حيث المعنى فهو المضاف اليه المضاف هو المقصود بالنسبة فعرف
المقصود بها تعريفا بحسب ذاته لا تعريفا مستعارا من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف ليعلم
انه من اي نوع هو ضعيف هذا التجويز لعدم جواز الخاتم الحديد مع ان المضاف والمضاف اليه هنا ايضا
واحد وبعدم النقل عن الفصحاء لنقلهم ذلك عن قوم غير فصحاء ويشترط في الاضافة ان
ان يكونا اي المضاف والمضاف اليه متغايرين وذلك لعدم الفايدة من التعريف والتخصيص لو كان المضاف
نفس المضاف اليه ولامتناع كون الشيء معرفا لنفسه ومنسوبا الى نفسه فلا يجوز الاضافة بين
اسمين متماثلين عموما وخصوصا بان يصدق كل منهما على ما صدق عليه الاخر لعدم التغاير سواء كانا
من اسما المعاني او من اسما الاعيان

فلا يقال ليث اسد ولا حبس منع بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الاول منهما ليس
بمماثل للثاني في العموم والخصوص لان الاول اعم ويجوز اضافة العام الى الخاص لحصول
التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم فيحصل
الابهام لان المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسب من غيره الابهام ولا يجوز الاضافة بين الصفة
والموصوف ايضا لا بان يضاف الموصوف الى الصفة ولا بان يضاف الصفة الى الموصوف لعدم التغاير
بينهما فانك اذا قلت جاء زيد الظريف لم يكن الظريف غير زيد ولذا وجب التطابق بينهما فان قلت
قد اضيف الصفة الى موصوفها في قولهم سحق عمامة فانه في الاصل عمامة سحق اي بال والموصوف
الى الصفة في قولهم مسجد الجامع لانه في الاصل المسجد الجامع فاجاب بقوله ونحو سحق عمامة على
حذف موصوف المضاف اي ما هو مضاف في الظاهر وايراد المضاف اليه مقامه اي من قبل الموصوف
المحذوف لبيانه يعني كان اصل سحق عمامة عمامة سحق فحذف الموصوف فصار سحق فقصد تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون عمامة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها فاضيف
الى الجنس الذي يتخصص به وبقوله ونحو مسجد الجامع على حذف موصوف المضاف اليه
اي مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للمصلي
ولفظية عطف على قوله وهي معنوية ان كان المضاف مشتقا يضاف الى معموله مفعولا كان
المعمول او فاعلا او مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومعمور الدار فان لم يكن
المضاف مشتقا لم يكن الاضافة لفظية وان كان مضافا الى معموله نحو اضافة المصدر اليه فكذلك
ان لم يكن مضافا الى معموله لم يكن لفظية الا ان كان مشتقا نحو مصارع مصر لكن يخرج عن هذا نحو
هاشمي الاب فان اضافته لفظية لانه في تقدير هاشمي ابوه مع ان المضاف ليس بمشتق ولا يفيد اي
الاضافة اللفظية الا تخفيفا في اللفظ ولا يفيد تعريفا ولا تخصيصا لاستواء الحالتين حالة
الاضافة والحالة التي قبل الاضافة فان التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان
حاصلا في الضارب من رجل حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت والتخفيف قد يكون في المضاف وحده نحو
ضارب زيد

وقد

وقد يكون في المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو
حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة
افعل التفضيل لفظية فان التخفيف بحذف من ومن ثمة اي ومن اجل انها لا تفيد الا تخفيفا
لا توصف معرفة بها اي بمضاف الاضافة اللفظية الا النكرة فيقال مررت برجل حسن الوجه ولو افادت
تعريفا لزم ان لا يجوز ذلك ومن ثمة ايضا لا يمتنع اللام في مثنى من المشتق ومجموع بالواو
والنون منه نحو الضاربا زيد والضاربو زيد فانه يفيد خفة في اللفظ بسقوط نون المثنى والجمع
ولا تفيد تعريفا والا ما جاز اضافتهما مع وجود اللام بخلاف المفرد والمجموع بغير الواو والنون
فانه يمتنع اللام فيهما فلا يقال الضارب زيد والضراب زيد لعدم التخفيف فيهما لان التنوين سقط
فيهما باللام لا بالاضافة لان اللام سابقة على الاضافة وجازت اللام في المفرد والجمع بغيرهما اي
بغير الواو والنون حال كونهما متعديين اي يكون اضافتهما الى ما هو مفعول لانهما لو كانا لازمين
افادت اضافتهما التخفيف نحو القائم الغلام والمضروب الغلام لانهما في الاصل القائم غلامه والمضروب
غلامه فحصل التخفيف بسبب حذف الضمة والضمير من غلامه ومجرورهما اي مجرور المفرد
والجمع بغير الواو والنون نحو الضاربك والضرابك او مظهر باللام اي مع لام التعريف
نحو الضارب الرجل والضراب الرجل او مضاف الى المظهر باللام مرة اخرى نحو
الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل فانه جازت اللام فيهما مع عدم التخفيف حملا في
المجرور المضمر نحو الضاربك على ما ليس في اوله اللام من مثله نحو ضاربك
وانما حمل عليه لان الضاربك مثل ضاربك لا فرق بينهما الا باللام والاضافة في ضاربك
لازمة من غير نظر الى التخفيف بسبب الاضافة لان سقوط النون في ضاربك والضاربوك
والتنوين في ضاربك بالضمير لرفضهم الجمع بينهما وبين الضمير المتصل وذلك لان التنوين
والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما
وبينه لا بالاضافة اي ليس سقوط النون والتنوين بالاضافة اذ لو كان سقوطهما

لكان ينبغي ان يقال ضاربانك وضاربك ثم يضاف كما في ضارب زيد ويمتنع ان يقال ذلك
لئلا يلزم المحذور المذكور وهذا العذر في جواز اضافة نحو الضاربك والضاربه انما
يستقيم على قول بعض النحاة القائلين بان الضمير بعد ذي اللام من المثنى مفردا
كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة قال سيبويه ان ذا اللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا
على حده فهو منصوب لا غير نحو الضاربك لاعتبار المضمر بالمظهر فكما لا يجوز في الضارب
زيد الا النصب فكذا لا يجوز في الضاربك الا النصب وقال بعض النحاة ان الضاربك
في الاصل الضارب اياك فلما اضمر حصل التخفيف جدا فلا حاجة على قول سيبويه ولا على قولهم
الى العذر المذكور في جواز اضافته ومن ثمه اي من اجل ان سقوط النون والتنوين بالضمير
لا بالاضافة لم يجز ضاربانك بالجمع بين الضمير والنون على غير تقدير الاضافة ولهذا قال الاخفش
ان الضمير بعد المجرد عن اللام نحو ضاربك وضاربانك منصوب دايما وانما حذف التنوين والنون
للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل فان قلت ما تقول بقوله الآمرون الخير والفاعلونه اذا ما
خشوا من محدث الامر معظما فانه جمع بين النون والضمير المتصل فاجاب عنه بقوله الفاعلونه
مما لا يعتد به قال سيبويه هذا البيت مصنوع وقال المبرد الهاء للسكت وانما لم تحذف في الوصل
في الوصل اجراء له مجرى الوقف وانما حركت تشبيها لها بهاء الكناية وحملا في المجرد والمظهر نحو
الضارب الرجل على نحو الحسن الوجه المفيد فيه الاضافة التخفيف بحذف الضمير واستتاره و
وقلب الضمة كسرة اذ كان اصل الحسن وجهه ووجه الشبه بينهما كون المضاف والمضاف
اليه معرفا باللام ولذلك شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل على سبيل التقاص
ولا يجوز الضارب زيد حملا على الحسن الوجه لعدم الشبه بينهما بسبب تجريد المضاف اليه
فيه عن اللام وانما قال المختار من الوجوه لان في الحسن الوجه ثلثة وجوه رفع الوجه على
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجره على الاضافة والمختار في هذه الوجوه الجر
اذ في تقدير الرفع لزم القبح لخلو الصفة عن الضمير الذي به ترتبط بالموصوف فيكون الجار منه

لوجود الضمير في الصفة وكذا من النصب لان الجر بالاضافة فهو اولى من نصب المشبه
بالمفعول واذا كان الجر مختارا احتمل ما هو لتنبيه شايع عليه وقد يجعل المضاف مقحما خروجه عن
الكلام ودخوله فيه سيان معنى لا تفاوت بينهما كاسم السلام في قول لبيد تمنى ابنتاي ان
يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر فقوما وقولا بالذي قد علمتما ولا تخمشا
وجها ولا تحلقا الشعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر اي
ابكياني الى الحول فقولا في الندبة ما عرفتما من الخصال الحميدة قوله ثم اسم السلام عليكما اي
حفظ الله عليكما وحي خويلد في قوله يا قر ان اباك حي خويلد قد كنت خائفة على الاحماق
اي يا قرة اني قد كنت اخاف قبل ولادتك على ابيك ان يحمق اي يجي بولد احمق فوقع ذلك المحذور
اذ ولدك يريد به انه احمق ومقام الذيب في قول الشماخ وماء قد وردت لوصل اروى عليه
الطير كالورق اللجين ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذيب اروى اسم امرأة واللجين هو ما
سقط من الورق عند الخبط وهو ضرب الشجر بالعصا ليسقط ورقها وذعرت اي نفرت الطيور
تنفيرا وشردت الوحوش تشريدا واللعين المطرود وفي قوله دخوله وخروجه سيان نظر
لان المضاف في هذه الامثلة غير مقحم من حيث المعنى اما في قول لبيد فانه يفيد التفخيم وصيانة
للمسمى عن الذكر ومنه بسم الله والمعنى ان اسم الله في استكفاء المهم مغن عن ذكر الذات
واما في قوله حي خويلد فانه يفيد نوعا من تحقير ما اضيف اليه الحي كانه يقول هذا شخص ليس
سوى انه حي وشبح ما فيه سوى انه حساس واما في قوله مقام الذيب فلانه يفيد تاكيد نفي
الذيب لانه اذا نفى موضع قيامه فقد نفاه قطعا وفي قوله ولمن خاف مقام ربه رغبة لا يفيده لو لم
يذكر المقام ولا يجوز اضافة المضاف قد عرفت علة امتناع ذلك في بحث التمييز ولا يجوز تقديم
المضاف اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا تقديم شيء من معموله اي من معمول
المضاف اليه عليه لانه لو قدم المعمول على المضاف لزم ان يكون المضاف مقدما عليه ايضا لان
مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول مع انه مؤخر عنه لما عرفت ولم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها
مقدم من وجه مؤخر من وجه

فكذلك ما هو بمنزلتها فان قلت يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لو قوعه في نحو انا زيدا
غير ضارب فان زيدا معمول ضارب ومقدم على المضاف فاجاب عنه بقوله ونحو انا زيدا غير
ضارب على حمل الغير كلا لتضمنه معنى النفي وتقديم ما في حيز لا جائز نحو انا زيدا لا ضارب فقدم
ما في حيز غير عليه حملا على لا ولذا لا يجوز ان يقال انا زيدا مثل ضارب لعدم معنى لا في المثل ومن
ثمه اي من ان الغير كلا يجوز زيادة لا المؤكدة للنفي بعدها اي بعد الغير كقوله تع غير المغضوب
عليهم ولا الضالين كانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين ولا يجوز الفصل بينهما اي بين
المضاف والمضاف اليه مطلقا اي سواء كان بالظرف او بغيره سعة اي في سعة الكلام لتنزلهما
منزلة شيء واحد وقتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم على قراءة ابن عامر
من الشواذ لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف في سعة الكلام والحكم بشذوذه
انما يستقيم على القول بان القراءات السبع غير متواترة لكن حكمنا بشذوذه وحكمه قيل بعدم
حمل نصب امرائك على فاسق لفساد المعنى مما لا يجتمعان لان ذلك الحكم موقوف على تواترها وعلم
جواز ان يكون بعضها خطاء وهذا موقوف على عدم تواترها فالاولى ان يقول الفصل في السعة
بالمفعول جائز عند بعضهم ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كهذه القراءة او يقول انها
محمولة على حذف المضاف اليه من الاسم الاول واضمارا لمضاف مع الثاني ولا يجوز الفصل بغير الظرف
ضرورة اي في ضرورة الشعر اما بالظرف في الضرورة فيجوز لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غير
في غيرها وقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد هذا اعتراض بانه
فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف واجاب بقوله محمول على حذف المضاف اليه من الاول
اي بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فاكتفى بدلالة الثاني على الاول عنه لانه مثله لفظا ومعنى وهذا
مذهب المبرد وذراعا الاسد كوكبان نيران تنزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله والمنادى
في البيت محذوف اي يا قوم من راى البيت وقد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه في
الاعراب عند امن اللبس نحو واسئل القرية اي اهل القرية لان العلم بان المسؤول اهلها لا هي وانقول دابة هند وتريد غلام

لوجود اللبس وفيه اي في الاعراب مع التذكير وفيه اي في الاعراب مع الجمع كبردى في قوله يسقون
من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل وبردى على وزن فعلى نهر بدمشق والبريص
من انهار دمشق وتصفيق الشراب تحويله من اناء الى اناء الرحيق صفوة الخمر وماء سلسل وسلسال
سهل المجرى في الحلق وكم من قرية في قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون
بدليل يصفق اي ان اصل بردى ماء بردى حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه في الاعراب والتذكير
ولذلك قال يصفق بالياء للتذكير اذ لو لم يقم مقامه في التذكير لوجب ان يقال تصفق بالتاء للتانيث
لان بردى من صيغ المؤنث وبدليل او هم قائلون فان اصل قوله من قرية من اهل قرية حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه في الاعراب والجمع ولذلك قيل او هم قائلون بضمير الجمع المذكر وقد يقام
مقامه في التانيث نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يد السارق فانث الضمير في اندملت
لانه اراد المحذوف والمضاف اليه يحذف لا سيما لتهم المضاف مع المضاف اليه فحذف احدهما لا
للايجاز الا ان حذف المضاف اليه اكثر ولهذا ذكر لفظة قد في حذف المضاف ولم يذكرها في حذف
المضاف اليه وانما يحذف في اسماء لازمة الاضافة فاذا استعملت غير مضافة فلا بد من قرينة تدل
على خصوصية ذلك المضاف اليه ويعوض التنوين من المضاف اليه في المضاف اذا لم يكن المضاف
من الظروف التي فيها معنى النسبة كقبل وبعد وامام وخلف ولم يعطف على المضاف مضاف الى مثل
ذلك المضاف اليه المحذوف نحو قوله تع وكلا ضربنا له الامثال واذ وحينئذ ولا يعوض التنوين من
المضاف اليه اذا كان المضاف من تلك الظروف ولم يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف فانه يبنى المضاف
بلا عوض من المضاف اليه وان عطف على المضاف المذكور لم يعوض من المضاف اليه التنوين ولم يبنى
المضاف سواء كان المضاف من تلك الظروف او لا نحو قبل ومن بعد زيد ونحو الا علالة او بداهة
سابح لان المضاف اليه المحذوف مفسر بالثاني فكانه باق فلا حاجة الى العوض وقال سيبويه ان الاول مضاف
الى المجرور الظاهر والثاني في الحقيقة مضاف الى الضمير ويكون التقدير الا علالة سابح او بداهته فحذف الضمير من الثاني
وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من المحذوف والقائم مقامه

ويلزم على مذهبه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير لفظة ما هو مثل المضاف لفظا ومعنى
في السعة وينوى المضاف اليه المحذوف فيهما اى في التعويض وعدم التعويض اما في التعويض
فنحو قوله والوذن يومئذ الحق فان اذ بدون المضاف اليه لا يستقل واما في عدم التعويض فنحو
من قبل ومن بعد زيد ولا ينوى المضاف اليه في التعويض وعدمه اما في التعويض فكقوله فضلنا
بعضهم على بعض واما في عدمه فكقوله يا ايها الرجل فان الهاء عوض من المضاف اليه لانه وهو
غير منوى ومنه قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اى قديما حذف المضاف اليه من قبل ولم ينو
ولذا عرب منونا لعدم تضمنه معنى الاضافة وقيل ان قبلا في البيت معرفة بتقدير الاضافة
والتنوين عوض من المضاف اليه وقد يحذفان اى المضاف والمضاف اليه وذلك انما يكون عند
وجود مضاف اليه ثان الى مضاف اليه ثالث فيحذف المضاف اول لانه يقام الثاني مقامه ثم يحذف
المضاف الى الثالث ويقام الثالث مقامه كقوله فادرك ابقاء العراضة ظلمها وقد جعلتني من حزيمة
اصبعا اى ذا مسافة اصبع والمضاف الى ياء المتكلم ان كان المضاف صحيحا وهو الذي حرف اعرابه
صحيح عند النحاة كزيد او جاريا مجراه وهو الذي حرف اعرابه ياء او واو وقبله ساكن في احتمال
الحركات كظبى ودلو ومعزو كسر آخره عند اضافته الى ياء المتكلم للتناسب بين الياء والكسرة ولاستلزام
الفتحة انقلاب الياء الفا والضمة اجتماع ثقلها مع ثقل الياء فان كان الآخر الفا ثبتت الالف عند
الاضافة الى ياء المتكلم في جميع اللغات غير لغة هذيل سواء كانت الالف للتثنية نحو مسلماى او لا
نحو فتاى وهذيل يقلبها اى يقلب الالف حال كونها لغير التثنية ياء لان حروف المد لما كانت من
جنس الحركات كانت الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فقلبت ياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف
التثنية فلم يقلبوها لامر استحساني لا موجب لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف كالف
لدا فانها تقلب ياء مع الضمير سواء كان الضمير ياء او لا نحو لدى ولديك وفاقا اى على لغة هذيل وغيرها
وذلك لحمل لدا على على والى للزومهما الاسم لزومهما اياه وفي على والى يجب قلبهما ياء عند دخولهما على الضمائر
نحو عليك واليك وانما يجب لشدة الامتزاج بينهما وبين الضمير الذي يدخلان عليه لان الداخل

يحتاج

يحتاج الى المدخول عليه في افادته ويقوى الداخل في وجوده فاحبوا ان ينصبوا علامة يستدل بها
على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلمة وانما يوجد
كثيرا في اوسطها نحو سيد وميت وان كان الآخر ياء ادغمت الياء فيها اى في ياء المتكلم وان كان الآخر
واوا قلبت الواو ياء وادغمت الثانية لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة نحو مسلمى
واصله مسلموى والياء اى ياء المتكلم ان سكن ما قبلها سواء كان الساكن الفا او ياء فتحت
لئلا يلزم اجتماع الساكنين وقد جاء فيها الاسكان مع الالف في قراءة نافع نحو قوله ومحياى
ومماتى وذلك لان الالف فيها زيادة مد فتقوم مقام الحركة وان لم يسكن ما قبلها جاز فتحها
وسكونها وقد عرفت بيان ذلك في المنادى والاسماء الستة وهى اب واخ وفم وحم وهن وذو مال
اذا اضيف هذه الاسماء اليها اى الى المتكلم سوى ذو فانه لازم الاضافة الى اسم الجنس الظاهر
المظهر فلا يضاف الى ياء المتكلم وربما اضيف جمعه الى ضمير غايب كقول عمر رضى الله اللهم صل على
محمد وذويه او الى ضمير مخاطب وانا لنرجو عاجلا منك مثل ما رجونا قدما من ذويك الافاضل
وانما كانت ذو لازمة الاضافة في الاغلب الى اسم الجنس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف
بالاجناس فلا يدخل الاعلام لم يرد المحذوف من تلك الاسماء فيقال حمى وهنى لانه لو رد المحذوف
عند الاضافة الى الياء كما رد عند الاضافة الى غيرها بان قيل ابوى واباى وابى بطل القاعدة المقررة
من قلب الواو ياء اذا اجتمعا وسبق احدهما بالسكون وان قيل في حال الرفع ابى بقلب الواو ياء
لزم التباس اعراب الرفع بالجر من غير ضرورة الاعني في الاحوال الثلث من الاعراب على الاصح
فان في الفم لغتين احدهما في وهو اضعفهما والاخرى في وهى افصحهما اما من قال في فوجهه
ان يقال ان اصل فم فوه بدليل افواه حذف الهاء منه لخفائها وقلبت الواو ميما لقربه
من مخرج الواو لانه لو لم يقلب ميما وجب ان تقلب الفا ويحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين
والالف فلزم ان يصير الاسم المتمكن على واحد وهو غير موجود في كلامهم فصار فم فيقول في الاضافة
الى ياء المتكلم فمى كما يقول في الافراد فم واما من قال في فوجهه ان يقول ان علم قلب الواو ميما مقصور
في حالة الاضافة الى الياء

لانه لا يلزم ح ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد فلم يقلب الواو ميما لان الاتيان بالحرف
الاصلي اولى من الاتيان ببدله من غير ضرورة ولهذا كان افصح فصار فوى فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء وكسرت الفاء لاجل الياء فصار في والاب والاخ عند المبرد فانه قال
اخي وابي برد اللام في الاحوال الثلث اجراء لهما مجراهما مضافين الى المضمر غير الياء نحو
ابو زيد وابوه وتمسكه بابي في قوله فقدا حلكن ذا المجاز وقد اري وابي مالكن ذو المجاز بدار لا ينهض
ولا يقوم حجة للمبرد لاحتماله الجمع بان يكون في الاصل وابين جمع سلامة مجرور بابو والقسم
اضيف الى ياء المتكلم وحذفت النون بالاضافة فادغمت ياء الجمع في ياء المتكلم وانما جمع بالواو والنون
مع ان الاب ليس بعلم لان الواو والنون عوض عن اللام المحذوف وذو المجاز موضع بمنى كان به
سوق في الجاهلية كالابينا في قوله فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا يريد انهن لما عرفن
اصواتنا بكين البنا وقلن جعل الله ابانا فداء لكم يقال فداه تفدية اذا قال جعلت فداك واذا
احتمل ابي ان يكون جمعا وصح مجي جمع اب بالواو والنون كالابينا كان جاريا على القياس المستقيم
فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت لان ما يستدل به ويجعل اصلا فانما يدل على المطلق
اذا كان غير محتمل لغيره لكن مما هو جار على القياس المستقيم واذا افردت الاسماء الستة
عن الاضافة فحذفت لاماتها حذفا شاذا وحركت العينات فيها بالحركات الثلث للاعراب لان ما حذف
لا لعلة موجبة حذف نسيا وجعل محل الاعراب ما قبل المحذوف وحركته بدلها اي بدل العين كما
في فم ووزنها اي وزن الاسماء الستة فعل بفتح العين الا فوك فانه اي فاه وزنه فعل بسكونها
اي بسكون العين واخر الكل واو الا فوك وذو فان لام الاول وهو فوك هاء لانه في الاصل فوه
ولام الثانية وهو ذو ياء لان اصلها ذوي ولا يجوز ان يكون ذو لتوسط الواو فيكون الياء
متاخرة عنها وانما لا يجوز ان يكون لامه ايضا واوا لان باب طويت اكثر مما كان عينه ولامه واوين
ولا يجوز ان يكون المحذوف الياء التي هي عين والواو الموجودة هي لام لان الاعلال باللام اولى فيكون للاسماء
ثلثة احوال مقطوعة عن الاضافة ومضافة الى ياء المتكلم او الى غيره وقد ذكرها حكم في صدر الكتاب
والباقين هنا

ولما فرغ من بيان انواع الاعراب على سبيل الاستبداد شرع في بيان الاعراب على سبيل التبع بقوله
التوابع ما يتلو السابق يدخل فيه خبر كان وان وما ولا وغيرهما فلما قال في احوال الجر من اقسام
الاعراب اللفظي والتقديري والمحلي وشبه الاعراب نحو يا زيد الظريف بالرفع ونحو لا رجل ظريفا بالنصب
خبر كان وان وغيرهما على الاعم اي على اكثر الاحوال وانما قال لئلا يخرج عن التعريف تاكيد الجملة
كقوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا وتاكيد الحرف نحو ان ان زيدا قائم وتاكيد الفعل
الذي ليس له اعراب نحو ضرب ضرب زيد فانها ليست بتابعة للسابق في اعرابه مع انها من التوابع
لكنها اي التوابع كالنادر القليل والعموم انما يكون لغيرها من التوابع وقيل انما قال على الاعم ليدخل
فيه نحو مررت بك انت ويقوله من جهة واحدة وهو يتعلق بقوله يتلو فخرج خبر المبتدا او المفعول
الثاني والثالث في علمت واعلمت فان العامل في هذه الاشياء لا يعمل من جهة واحدة وباقتضاء
واحد بخلاف قولك جاء زيد الظريف فانه العامل المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه
مع تابعه اذ المجي في قصده ليس منسوبا الى زيد من غير قيد الظرافة بل اليه معه فلما انسحب
على التابع حكم العامل معنى وصار المتبوع والتابع معا كالمفرد منسوب اليه العامل كان في انسحاب عمل
العامل المنسوب اليهما عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى فالتابع اما ان يكون هو لا سابقه مقصودا
بالنسبة اي بما نسب الى متبوعه من الفعل وشبهه ومعناه والمختار على معنى انه لو حذف السابق
لكان الكلام بدونه صحيحا وهو البدل او يكون هو مقصودا بالنسبة مع سابقه وهو العطف بالحرف
قيل يخرج عن اقسام العطف بالحرف العطف بالحرف في نحو جاء زيد بل عمرو او عمرو او لا عمرو
ويدخل المثال الاول في البدل لان المقصود بالنسبة في الاول هو الثاني وفي الثاني احدهما وفي الثالث
الاول والجواب ان المراد بكون الاول مقصودا بالنسبة في العطف انه لا يذكر لتوطئة ذكر الثاني وان
المراد بكون الثاني مقصودا بالنسبة في العطف ايضا ان لا يكون كالفرع على الاول من غير استقلال ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه في الامثلة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى الا ان المتكلم اعرض
عن ذكر احدهما في الاول واورد لفظة او المفيدة للشك في الثاني ولفظة لا المفيدة لنفي الحكم عما بعدها

فى الثالث او يكون سابقه مقصودا بالنسبة لا التابع ومجيئه اى مجئ التابع للدلالة على معنى فيه
اى فى سابقه فى الاثبات لا فى النفى نحو جاءنى رجل ظريف او فيما انتسب اليه اى الى سابقه نحو جاءنى
رجل ظريف ابوه وهو الصفة ويمكن ان يقول انه ايضا للدلالة على معنى فى سابقه ايضا لان
الرجل موصوف بظرافة ابيه ولا يدخل فيه بدل الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه لان المقصود
بالنسبة فيه التابع لا سابقه ولم يقصد به الدلالة على معنى فى متبوعه وانما يدل عليه عقلا او
مجيئه لتقرير امره اى امر سابقه فى النسبة اى يقرر التابع ان النسبة الى سابقه لا الى غيره
او لتقرير امره فى الشمول اى يفيد التابع ان النسبة الى جميع اجزاء سابقه لا الى بعضه وهو
التاكيد ولا يتناول ما قال الخ واخواته لانها لا يقرر امر المتبوع لا فى النسبة ولا فى الشمول
او مجيئه للدلالة على الايضاح اى ايضاح نفس سابقه بان يذكر بعد ذكر الشئ اشهر اسميه
ويكون التابع تفسيرا للاول على ما قيل لا على معنى فيه اى فى سابقه لان الايضاح لو كان لاجل دلالة
على معنى فيه يكون صفة لا عطف بيان والمقصود بالنسبة فى هذه الثلثة الاخيرة هو السابق
وذلك لانك بينت بالاول من الثلثة سابقه بذكر معنى فيه وبالثانى امر السابق فى النسبة
او فى الشمول وبالثالث السابق بذكر اشهر اسميه ولا شك ان المقصود بالنسبة هو
المبين والبيان فرع عليه فيكون التوابع خمسة البدل والعطف بالحروف والصفة والتاكيد وعطف
البيان ولم يجد المصنف كل واحد منها بحد لانه قد تبين من تقسيمه لاشتماله على القدر
المشترك وعلى المميز فالاول وهو التابع الذى يكون مقصودا بالنسبة البدل وهو فى الاسم
باعتبار دلالته ودلالة متبوعه على اربعة اقسام وامافى الفعل فلا يجئ من الاقسام الا بدل
الكل اذا كان الفعل الثانى راجحا فى البيان على الاول نحو قوله متى تاتنا تلمم بنا فى ديارنا تجد حطبا
جزلا ونارا تاججا فان قوله تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تاتنا كما فى الكشاف وقراءة
الاعمش يغفر بغير فاء بقوله وان تبدوا ما فى انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله يغفر مجزوما
على البدل من يحاسبكم ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب لان التفصيل اوضح من المفصل فهو جار مجرى
بدل البعض او بدل الاشتمال انتهى وبيانه انه ان جعل

88

تفصيل المجمل الى جزئياته فهو بدل البعض على معنى ان المغفرة هو المحاسبة السهلة
والتعذيب المناقشة فيها وان جعل تفصيل المجمل الى ملابساته فهو بدل الاشتمال يكون
للكل ان كان مدلوله اى مدلول البدل مدلول المبدل الاول ان يقول ان صدق على ما صدق
عليه المبدل لان مدلول اخاك فى ضربت زيدا اخاك ليس مدلول زيد لانه يدل على اخوة المخاطب
وزيد لا يدل عليها وانما هو صادق عليه والبعض ان كان البدل جزءه اى جزء المبدل نحو ضربت
زيدا راسه والاشتمال ان كان بينهما تعلق بغيرهما اى بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد
ثوبه وانما سمى به لاشتمال المبدل على البدل من حيث كونه دالا عليه ومقتضيا له بحيث ينتظر النفس
بعد ذكر الاول فيذكر البدل تفصيلا لاجمال الاول او لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل
لان السؤال عن نفس الشهر الحرام فى قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه لا يفيد الا بعد ان
ان يكون لحكم من احكامه غير معين فعلى هذا لا يجوز ان يقال فى بدل الاشتمال بنى الوزير وكيله لان الاول
غير مجمل لانه يعرف عرفا بقولك بنى الوزير ان البانى هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط
لان ضرب زيد وعبده غير محتاج الى شئ اخر والغلط ان لم يكن بينهما تعلق اى يكون البدل اجنبيا عنه نحو
مررت برجل حمار ويلزم على تفسيره هذا ان لا يكون نحو ضربت زيدا عبده بدل الغلط لوجود التعلق بينهما
مع انه بدل الغلط والمبدل غلط لا هو اى لا البدل غلط ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا
البدل الغلط بالصفة ومن ثمه اى من اجل ان المبدل هو الغلط قبل حقه ان يقال بل نحو مررت برجل
بل حمار لان بل لتدارك الغلط فى الاسم المعطوف عليه ببل واعلم انه انما يكون حقه ان يكون ببل اذا
كان ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح كما اذا اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل او بسبب
نسيان وهو ان يعتمد فى ذكر ما هو غلط بسبب نسيان المقصود ثم يتدارك الغلط بعد تذكر المقصود
بذكره ولا يجئ هذان النوعان فى كلام الفصحاء وحقهما ان يستعمل فيهما بل اما اذا كان ذكر المبدل منه فيه
عن قصد وتعمد فلا يكون حقه ان يكون ببل ويجئ هذا النوع فى كلام الفصحاء للتفنن فى الفصاحة وشرطه
ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر فانك ذكرت قاصدا فى ذكر النجم لكن تغلط نفسك وترها انك
لم تقصد فى الاول الا تشبيهها بالبدر

وليس المبدل في حكم التنحية وان كان البدل هو المقصود مطلقا اي معنى ولفظا اما الاول فلاستعماله
في غير بدل الغلط على فايدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل في بدل
البعض والاشتمال ولذلك اي لكونه ليس في حكم التنحية مطلقا لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم
عن الضمير المجرور قبله في انعمت عليهم ولو كان المبدل في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير
ح يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه
لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في حكم تنحية الاول
فايدان منهم باستقلاله من غير ذكر المبدل ومفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ويكونان اي
البدل والمبدل معرفتين ونكرتين ومختلفين بان يكون المبدل معرفة والبدل نكرة او العكس فيكون
اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام الاربعة في الاربعة ستة عشر قسما امثلة الكل نحو
مررت بزيد اخيك برجل اخ لك برجل اخيك ونحو زيد اراسه برجل راس له بزيد راس له
برجل راسه ونحو بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه ونحو بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل
الحمار واعلم يجب النظر في بينهما لان البدل مستقل بنفسه فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا ان يكون
الشيء الواحد معرفة ونكرة بخلاف الصفة والموصوف فانه لما كانا بمنزلة شيء واحد يلزم ذلك ويجب وصف
النكرة المبدلة من المعرفة بدل الكل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وذلك لانه لا فايدة في الابهام
بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد من الاول ولانه لا يجوز ان تؤتي في بدل الكل ايضا
بما هو مقصود قاصرا عن غير المقصود فيوصف لان النكرة الموصوفة كالمعرفة واعلم انه انما يجب الوصف
اذا لم يستفد من البدل ما ليس في المبدل منه اما اذا استفيد منه ما ليس في المبدل منه فيجوز ابدال النكرة
من المعرفة مع عدم الوصف نحو قوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل وانما لم يذكر المصنف
ما ذكرنا من القيدين تسامحا وتساهلا ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ويكون البدل بهذا
الاعتبار ستة عشر قسما نحو بزيد اخيك وان الذين هم اخوتك لقيتهم اباها واخوك لقيت زيدا اباه
على تقدير ان يكون زيد اهو الاخ واخوك لقيته زيدا ونحو كرهت زيدا عينه وابغضته اباها وكرهت

عيني زيد وابغضت زيدا اباها وزيد اكرهته عينه ونحو كرهت زيدا جهالته وابغضته اباها
وزيد اكرهته جهالته وجهالة زيد كرهته زيدا اباها ونحو كرهت زيدا حماره وحمار الزيد بن كرهتهما
اباه وكرهت حمار الزيدين اباه وزيد اكرهته حماره وفي المضمرين وفي المضمر من الظاهر نوع
تكلف لانهم قالوا في مثال المضمرين رايتك اياك وفي المضمر من المظهر رايت زيدا اياه والظاهر انه
اراد ما قالوا ان اياك بدل من الكاف في رايتك ولو اردت التاكيد لقلت رايتك انت لئلا يلتبس التاكيد
بالبدل لو قلت فيه ايضا رايتك اياك وتكلفوا في وجه اختصاص البدل باياك انه في حكم تكرير العامل
فاكوا اذا قلت رايتك اياك المعنى رايتك رايتك فلما لم يذكر رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضع
المنفصل والضمير المرفوع لا يقع في هذا الموضع لان العامل المقدر تكرير يستدعي منصوبا
وفيه نظر لان التاكيد تابع ايضا كالبدل فيجب ان يكون العامل فيه هو العامل في المؤكد فكل ما قالوا
في عدم جواز رايتك انت في البدل نقول في عدم جوازه في التاكيد ايضا على انا نقول الفرق بين التاكيد
والبدل معنوي ولا فرق بين قولنا ضربتك اياك وبين ضربتك انت من جهة المعنى فيجب ان يكون كلاهما
تاكيدا واما وجود التكلف في قولنا رايت زيدا اياه فهو ان الضمير عايد الى زيد فيكون تاكيدا لفظيا
لانه بمنزلة قولك رايت زيدا زيدا وتكلفوا فيه ايضا بان قالوا ان كان المقصود هو الاول فالثاني
تاكيد والا فبدل وفيه نظر ايضا لانه انما يتميز المقصود عن غير المقصود مع اختلاف اللفظ
لا مع اتفاقه والصواب ان يقولوا في مثال المضمرين ما قلنا من قولنا ان الذين هم اخوتك لقيتهم
اباها وفي المضمر من المظهر اخوك لقيت زيدا اباه وكرهت عيني زيد او ابغضت زيدا اباها
وح لا يحتاجون الى التكلف ولا يرد عليهم شيء من الانظار لان المضمر في المثالين نص فيه انه بدل
ولا يجوز ان يكون تاكيدا لعوده الى غير المتبوع بالحقيقة والظاهر من المضمر في بدل الكل لا يجوز
خلافا للاخفش فلا يقال في المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول قالوا لانه لو ابدل
لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفايدة لان مدلول الثاني مدلول
الاول في بدل الكل وفي الاول زيادة تعريف لم تكن في الثاني لكون المضمر المخاطب والمتكلم اعرف المعارف
واجاب الاخفش عن هذا بمنع

اى اعاد مدلولها كما ذكرنا ويمنع كون البدل انقص فى الغايب لان الثانى فى المثالين يشتمل على فايدة لم يكن الاول مشتملا عليها وهى المسكنة والكرم واما فى بدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز ابدال الظاهر من المضمر لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول كقوله تع لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله فقوله لمن كان يرجو الله بدل من كم فى لكم وهم بعض المخاطبين اذ المعنى على لمن كان يرجو الله منكم وجعل الاخفش ذلك بدل الكل قال ولا يجوز ان يحمل ذلك بدل البعض والالزم انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجو ولا يجوزه لكن على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق خطابه بقوله قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المخالط المختلطون بالصحابة من المنافقين وكقول الشاعر ذريني ان حلمك لن يطاعا وما القيته حلمى مضاعا فقوله حلمى بدل من المضمر المتكلم فى القيته بدل الاشتمال الا من الغايب فانه يجوز ابدال الظاهر من المضمر الغايب فى بدل الكل نحو مررت به زيد لان ضمير الغيبة يصلح لكل احد فيتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة مررت بالجمل زيد الثانى وهو التابع الذى يكون هو مقصودا بالنسبة مع سابقه عطف النسق والنسق لغة بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض وهو ما وقع بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الاتية وانما خص حده ولم يحد غيره من التوابع مع ان تعريف كلها يفهم من التقسيم المذكور لان العطف يطلق على معنيين على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص وعلى نفس المعطوف وهو المراد هنا فذكر الحد المذكور ليعلم ان المراد الثانى لا الاول وانما يحده بما يفهم من التقسيم للاحتراز عن توهم ايراد الاسولة المذكورة فى التقسيم عليه من نحو جاءنى زيد بل عمرو وجاءنى زيد او عمرو وجاءنى زيد لا عمرو ولكن يدخل فى هذا التعريف بعض الصفات التى يدخل بينها وبين موصوفاتها الواو لقوله تع ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم نص الزمخشرى على ان هذه الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف قال ابن الحاجب فى شرح الكافية لو حد العطف بانه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لدخل فيه بعض الصفات ورد على الزمخشرى بان الواو يدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما فلا يدل على الالتصاق ولانها فصلت الاول من الثانى

لان الالتصاق انما يكون على تقدير طرحها والجواب عن الاول ان التغاير لا ينافى الالتصاق فى الواو اكدت الالتصاق باعتبار انها فى الاصل للجمع وعن الثانى بان المراد من الالتصاق الالتصاق المعنوى لا اللفظ وهو حاصل بالواو ويعطف على المضمر المتصل المنصوب مطلقا اى سواء اكد المتصل بمنفصل اولا وسواء كان العطف مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه او لا نحو ضربتك وزيدا لانه وان كان متصلا بما قبله لفظا الا انه منفصل عنه معنى وتقديرا لانه فضلة ويعطف على مرفوعه اى مرفوع المضمر المتصل بالتاكيد اى مع تاكيده بالضمير المنفصل نحو اذهب انت وربك لان هذا الضمير ان كان مستكنا او هو انه هذا عطف الاسم على الفعل وان كان بارزا كان كالجزء من الفعل لفظا من حيث انه متصل ومعنى من حيث انه فاعل فكان ايضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل او على بعض حروف الكلمة فاكد او لا بمنفصل للايذان بان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد المنفصل والا لزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا كما ان المعطوف عليه كذلك لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه بالنسبة الى ما قبله او مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه سواء كان الفصل بعد حرف العطف نحو قوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا او قبله كقوله تع انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون وكقول الشاعر فلست بنازل الا المت برحلى او خيالها الكذوب وذلك لانه بالفصل حصل طول الكلام وطول الكلام قد يغنى عما هو الواجب فاغنائه عما هو الاولى على سبيل الاولى واعلم ان قوله بالفصل مغن عن قوله بالتاكيد لانه مع التاكيد ايضا فصل ويعطف على مجرور اى على مجرور المضمر باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما ان لم يلتبس اعادته بغير غرض العطف نحو المال بينك وبين زيد فانه لا يلتبس هنا بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخرى بالنسبة الى المخاطب وحده وان التبس لم يجز اعادته نحو جاءنى غلامك وغلام زيد اذا كان المراد غلاما واحدا مشتركا بينهما اما مع عدم اعادة الجار فلا يجوز العطف عند البصرية بخلاف المرفوع المتصل فانه يجوز العطف عليه عندهم بلا تاكيد ولا فصل ولكن على استكراه وذلك لان اتصال المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان المجرور لا ينفصل عن جاره

سواء كان مضمرا او مظهرا بخلاف الفاعل فانه يجوز انفصاله أنه لم يكن منفصلا فالعطف على
المضمر المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد به
وتاكيده بالمرفوع المنفصل خلاف القياس نحو مررت بك انت فلا يجوز ان يجعل اصلا فاعيد
الجار ليكون كالمستقل بنفسه ويجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين عند كثير من المتاخرين
كالاعلم وغيره ان تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه على المرفوع او المنصوب فيهما و
وعند سيبويه لا يجوز هذا العطف سواء تقدم المجرور او لا لان حرف العطف لضعفه لا يقوى
ان يقوم مقام عاملين مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد وعند الاخفش يجوز مطلقا
لوروده في الاستعمال نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء على سوداء
والعامل فيه كل وشحمة على تمرة والعامل فيها ما فيكون واو العطف عنده قائما مقام كل وما
النافية وقال سيبويه ان لا بيضاء عطف على كل سوداء بتقدير مضاف فيه وح يكون حرف العطف
قائما مقام عامل واحد وهو ما النافية لا عاملين مختلفين وحجة من قال بجوازه عند تقدم
المجرور ح ان العطف على معمولي عاملين مختلفين خلاف الاصل لضعف حرف العطف فوجب
ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء وهو فيما اذا تقدم المجرور واما العطف
على معمولي عامل واحد فيجوز بالاتفاق سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب او لا نحو اعطيت
زيدا درهما وعمرا دينارا وكان زيد قائما وبكر قاعدا وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم
من يتوهم ان مثل قولنا ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب ولا يجوز العطف على
معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب بالاتفاق فلا يقال دخل زيد
الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بالمرفوع او المنصوب بين نايب
الجار وهو العطف و مجروره اى مجرور النايب لان العاطف كالعامل في المجرور فكما لا يفصل
بين الجار والمجرور لا يفصل بين مثل الجار والمجرور لانه اذا لم يجز الفصل مع الجار مع نايبه اولى واعلم انه يجوز
العطف على معمولي عاملين مختلفين عند من يجوزه فيما وقع فيه الثاني من المعطوفين سواء كان الاول منهما
مجرورا

نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او مرفوعا مثل ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة او منصوبا
مثل ان الدار ما سكن فيه زيد والحجرة عمرو وكذا فيما نصب فيه الثاني منهما سواء كان الاول
مجرورا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمروا او منصوبا نحو ان زيدا ملازم الدار وعمرا الحجرة
او مرفوعا نحو زيد ملازم الدار وعمرو الحجرة لعدم الافضاء فيها الى الفصل بين العاطف النايب
عن حرف الجر وبين مجروره ولو قال بدل قوله ان تقدم المجرور ان لم يكن الثاني من المعطوفين
مجرورا لكان اولى ليشمل هذه الصور الثالث وهو التالي الذي يجيبه للدلالة على معنى في سابقه
النعت وفايدته تخصيص في النكرة ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح
وتوضيح في المعرفة ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعرفة علما كانت المعرفة او لا نحو زيد
العالم والرجل العالم فانه يجيء بالعالم لزيادة الايضاح على التعريف الذي يستفاد من المعرفة فان
فالتوضيح تكثير الوضوح والمعارف واضحة والصفة تزيدها وضوحا ولدفع احتمال ان يكون هناك
رجل اخر مسمى بزيد ومن ثم اى من اجل ان فايدة النعت في المعرفة التوضيح لا يوصف المضمر
لوضوحه لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل وحمل الغائب
عليهما وقد يجيء اي بكلمة التقليل تنبيها بان الغالب على النعت التخصيص او التوضيح لمجرد التاكيد
وتقوية المعنى اذا دل الموصوف على الوصف بالنص كقوله نفخة واحدة فان بناء فعلة للوحدة
او لمجرد الثناء او لمجرد الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له
في اسمه نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان مما له شريك فيه
نحو اتاني زيد الفاضل او الفاسق وقوله لمجرد اشارة الى ان النعت في الاصل مع افادة التخصيص او
التوضيح لا يخلو من معنى التاكيد او الثناء او الذم بحسب اللفظ لكنه جرد عن معنى التخصيص
فيه والتوضيح واستعمل لمجرد احدها الا يرى انك اذا قلت هذا الرجل الصالح او الفاسق
يفيد الوصف في الاول معنى الثناء وفي الثاني معنى الذم وفيهما معنى التاكيد لان الوصف يفرقهما
عليه الموصوف من الافراد والتثنية والجمع والتانيث وقوله في الاسم اشارة الى ان النعت انما
يجيء لمجرد الثناء او الذم اذا كان النعت اسما لا فعلا

بخلاف النعت للتخصيص او لمجرد التاكيد فانه قد يكون فعلا ويشترط ان يكون النعت مشتقا
لان المشتق يدل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من اطلاقه عليها او يكون في تاويله كمررت
بقوم عرب اجمعون فان قوله عرب في تاويل فصحاء ولذلك رفع اجمعون تاكيدا للضمير في عرب
كما في قولك مررت بقوم مع فلان اجمعون فانه تاكيد للضمير في قوله مع فلان فلو لم يكن عرب مؤولا
بالمشتق لما تحمل الضمير ويجوز ان يكون تاويله بالمشتق باعتبار انه جمع عربي بياء النسبة الفارقة
بين الواحد والجمع فيكون عرب في تقدير منسوبين الى العرب قال سيبويه وتقول مررت برجل اسد
ابوه اذا كنت تريد ان تجعله شديدا فان قلت مررت بدابة اسد ابوها فهو رفع لانك انما تخبر
ان اباها السبع فان قلت برجل اسد ابوه على هذا المعنى رفعت الا انك لا تجعل اباه خلقه كخلقة
الاسد ولا صورته وهذا لا يكون لكنه يجيء كالمثل وان يكون النعت في المعرفة اعم من المنعوت
اي يجب ان يكون المنعوت في المعرفة اعرف منه او مساويا له في التعريف لئلا يلزم ان يكون النعت
الذي هو في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود فهذا في قولك هذا الرجل وان كان اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان يشار به الى اي مشار اليه كان لكنه اعرف منه والعالم في قولك الرجل العالم وان
كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان على ما ستعرف
ذلك في بيان مراتب المعارف ومن ثمه اي من اجل انه يشترط ان يكون النعت اعم من المنعوت لا يوصف
لا يوصف بالعلم والمضمر اي لا يجعل العلم والمضمر وصفا لشيء اما المضمر فلانه لا اعرف منه
فلو وقع نعتا لشيء لزم ان يكون النعت اعرف من المنعوت واما العلم فلانه لا اعرف منه بعد المضمر
فلو وقع نعتا لشيء غير المضمر لزم ان يكون النعت اعرف ولا يقع نعتا للمضمر ايضا لما عرفت
من ان المضمر لا يوصف ومن ثمه لا يوصف المعرف باللام الا بمثله في التعريف وهو المعرف باللام
او الموصول لان النعت مساو للمنعوت او بالمضاف الى مثله اي الى المعرف باللام او الموصول
لان النعت مساو له او انقص ولا يوصف بغيرهما لان غيرهما وهو المضمر والعلم واسم الاشارة
والمضاف الى احدها اعرف منه فان قلت يلزم من اشتراط ان يكون النعت اعم او مساويا ان يجوز
وصف اسم الاشارة

باسم الاشارة وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلثة لان النعت من
هذه الثلثة اما ان يكون اعم من المنعوت او مساويا له مع انه لا يجوز وصفه الا بذي اللام واجاب
عنه بقوله وانما التزم وصف اسم الاشارة باللام اي بذي اللام للابهام اي لابهام اسم الاشارة
فلا يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله متعينه اما بالموصول او بذي اللام او بالمضاف الى احدهما
والاولى بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الى
يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على المعرف باللام
وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعناه ولذلك ابى لاجل ان التزام وصفه بذي اللام للابهام
وصفه بما هو اخص من الصفات المشتقة المختصة ببعض الماهيات كالعالم اولى من الاعم
اي اولى من وصفه بما هو اعم من الصفات المشتقة التي لا تختص ببعض الماهيات كالابيض لما
في العالم من الدلالة على معنى الجنس المخصوص وهو الغرض من وصف اسم الاشارة لان اسم
الاشارة لما لم يكن له دلالة على حقيقة الذات كان وصفه بما يدل على الذات هو النبراس فالنعت
في الحقيقة انما هو نعت الاسم الجنس المقدر فاذا قلت هذا العالم فكانك قلت هذا الرجل العالم
بخلاف الابيض فانه عام لا يختص بجنس دون جنس ويوصف النكرة بالجملة لا المعرفة لان
الجملة تشبه النكرة من حيث يصح ان يؤول بالنكرة كما تقول في جاء رجل قام ابوه انه في تاويل قائم ابوه
لخلوها عن المعرف وانما يجوز ذلك لان الوصف محكوم به والحكم كما يكون بالمفرد يكون بالجملة
الخبرية وهي التي يدخلها الصدق والكذب لان الغرض من الصفة ان تعرف انت المخاطب الموصوف
المجهول بما كان المخاطب يعرفه قبل الموصوف من اتصافه بمضمون الجملة فيجب ان يكون الجملة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وانما هي الخبرية لان غيرها وهو الانشائية
نحو بعت وطلقت او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام لا يعرف حصول مضمونها الا بعد ذكرها
بلزوم الضمير اي مع لزوم الضمير في تلك الجملة العايد الى الموصوف ليربط الموصوف بمضمونها
فيحصل عند الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة ويحصل له التخصيص الا يرى انه

لو قيل مررت برجل قام عمرو لم يتصف الرجل بسبب قام عمرو فلا يحصل له تخصص وقوله حتى اذا
جن الظلام واختلط جاوا بمذق هل رايت الذيب قط هذا اعتراض لان قوله هل رايت الذيب
قط جملة طلبية وقعت صفة لقوله بمذق فاجاب عنه بقوله محمول على مقول فيه ذلك فيكون الجملة
مقولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة والمذق هو اللبن المخلوط بالماء اى بمحل المذق رايته
ان يقول لمشاهده هل رايت الذيب قط لابراد المذق خيال الواى لون الذيب لورقته لكونه سمارا
ويتبعه اى يتبع النعت المنعوت حال كون النعت اسما لا فعلا فان الفعل لا يتبعه في التعريف والتنكير
لعدم طريانهما عليه ولا مصدرا لان المصدر لا يتبعه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو رجل
او امراة عدل ورجلان او رجال عدل وهذا على تاويل انه بمعنى عادل او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة
كانه جعل نفس العدل في ثمانية اشيا الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث وانما يتبعه في هذه الثمانية اذا وصف الموصوف بحاله بان جعل حال الموصوف
وهيئته وصفا له وهو القياس في ذلك لان النعت هو المنعوت في المعنى فيجب ان يدخله ما يدخل المنعوت
من هذه الاشيا الثمانية لان الشى الواحد لا يكون واحدا او جمعا او مذكرا او مونثا او معرفة او نكرة
لان المعرفة مخصوصة عارية عن الشياع والنكرة غير عارية عنه وكذا حكم الاعراب لان النعت
لما كان هو المنعوت وجب ان ينصب العامل عليهما جميعا ويتبعه في الثلثة الاول الاعراب والتعريف
والتنكير وفي الخمسة البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يكون النعت مع ما بعده
كالفعل مع فاعله لان النعت ح مسند الى ما بعده كالفعل الى فاعله فيلحق علامة التانيث به اى بالنعت
ان كان فاعله مونثا وجوبا ان كان مونثا حقيقيا من غير فصل بينهما نحو مررت برجل قايمة امه
وجوازا ان كان غير حقيقي نحو مررت برجل حسنة عينه كما ان الفعل كذلك عند اسناده الى الفاعل
المظهر ويفرد النعت على الافصح ان كان فاعله مظهرا مثنى او مجموعا نحو مررت برجل قايم
ابوه او اباؤه كما ان الفعل يفرد عند ذلك من غير ضمير التثنية والجمع ويلحقه علامة التثنية والجمع
بالنعت عند ذلك على ضعف كما يلحقان بالفعل عند ذلك على ضعف فيقال جاء رجل قاعدون غلمانه على ضعف

كما يقال يقعدون غلمانه وانما كان هذا ضعيفا لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين في الفعل
لفعل واحد ويلزم في النعت شبه اجتماع فاعلين وقوله مظهرا قيد لا حاجة اليه لان فاعل النعت
لا يكون الا مظهرا لان الكلام في النعت بحال متعلق الموصوف والنعت فيه ابدا مسند الى المظهر
لانه اما مسند الى اسم مضاف الى ضمير المنعوت او الى اسم موصول يكون في صلته ضمير المنعوت نحو
مررت برجل قليل من لا سبب بينه وبينه وانما لا يجوز ان يكون الضمير في قوله ان كان مظهرا عايدا
الى فاعل الفعل لا الى فاعل النعت وح لقوله مظهرا فايدة لان فاعل الفعل كما يجئ مظهرا مثنى
او مجموعا يجئ مضمرا مثنى او مجموعا وانما يجب افراده عند اسناده الى المظهر منهما لا
الى المضمر لانه بصدد تفسير حال النعت المشبه لا الفعل المشبه به يدل عليه الاستثناء في قوله
الا جمعا لا يجري مجرى فعله فانه استثناء من قوله يفرد على الافصح فان معناه ويفرد النعت
على الافصح ويضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كانت النعت جمعا لا يجرى
مجرى فعله في الحركات والسكنات بان يكون جمع لا جمع تصحيح فانه ح لا يضعف المطابقة في الجمع بين
النعت وفاعله نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل وذلك لان اسم الفاعل
المشابه بالفعل اذا جمع جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
ولم يلزم فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما يلزم في قاعدون غلمانه وقوله
اذا وصف بحال متعلقه يتعلق بيتبعه المقدر في قوله قبل وفي الثلثة الاول اى انما يتبعه
في الثلثة الاول اذا جعل حال متعلق المنعوت وصفا له لتنزله منزلة حاله وذلك لانه لما وجد
ذكر الاول في الثاني صار حال الثاني كانه حال الاول وانما يجب المتابعة في هذه الثلثة لان المخالفة
فيها يؤدي الى عدم انصباب العامل عليهما والى جعل المخصوص شايعا وبالعكس ولانه لما كان
نعتا يجب ان يكون مطابقا للمنعوت ولا يجوز المطابقة في الخمسة الباقية لانها من احكام الافعال
لا من احكام الموصوف لان التذكير والتانيث فيه باعتبار فاعله لا باعتبار المنعوت وكذلك الافراد
والتثنية والجمع فيه انما هو باعتبار فاعله فلم يكن المطابقة فيها بينه وبين المنعوت واعلم ان النعت

حال المنعوت عند التحقيق في هذه الخمسة كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى منعوته والفعل اذا اسند الى الضمير يؤنث ويلحقه الف الضمير وواوه ونونه ويجتمع
في الصورة الاولى التي يكون الوصف بحال له اربعة من الثمانية المذكورة واحد من ثلثة انواع الا
الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من
التذكير والتانيث والمعنى بمتابعة النعت المنعوت هو اجتماع هذه الاربعة فيه ولا يتصور
اجتماع الثمانية لانها انواع متضادة منها ويجتمع في الصورة الثانية التي يكون الوصف بحال متعلقه
اثنان من الثلثة المذكورة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير
ويحذف المنعوت ويقام النعت حال كونه مفردا لا جملة اقامة جوازا ولزوما وحال كونه
جملة اقامة جوازا ولا يحذف المنعوت في الجملة لزوما بحسب الاستعمال مقامه اي مقام المنعوت
كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع اي درعان مسرودتان
قضاهما فحذف المفرد المنعوت جوازا لانه لا يفهم من المسرودتين الا درعان لاختصاص
السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس وكالصاحب فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصح كل من
الحيوان وغيره لكن اختص بالغلبة بالرجل المصاحب والادرق وهو من الابل الذي في لونه
بياض الى سواد والاطلس وهو الذئب الذي في لونه غبرة فان المنعوت في هذه النعوت
قد بلغ في الشهرة باتصافه بها مبلغا لا ينصرف اطلاقها الا اليه فلا يستعمل معها الا نادرا
وكقوله لو قلت ما في قومها لم يتثم يفضلها في حسب وميسم اي ما في قومها احد يفضلها ومنه قوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي ابن رجل جلا اي وضح امره او كشف
الشدايد فجلا يتعدى ولا يتعدى فحذف المنعوت من الجملة جوازا ولذا حذف التنوين من
الابن لانه مضاف الى المنعوت المقدر ولا يجوز ان يكون مضافا الى جلا لانه لا يضاف الى الفعل
الا الظرف وجلا هنا فعل ولذا حذف التنوين منه ويحتمل ان تقول جعل جلا علما وانما حذف
التنوين مع ان الوزن ليس يختص بالفعل ولا زايد في اوله ما يزاد في اول الفعل لانه من باب
حكايات

الجمل كان جلا فيه ضمير وجعل مع الضمير علما كما حكى بزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد الرابع
وهو التابع الذي يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول التوكيد وهو يتكرر اللفظ الاول
بلفظه او بمرادفه كقوم بل انت او بتكرير المعنى فالاول جار في الالفاظ كلها سواء كان اللفظ اسما
او فعلا او حرفا او جملة والثاني الذي هو بتكرير المعنى ويختص بالاسم منوط بكلا والنفس
والعين وكلا واجمع واكتع من قولهم اتى عليه حول كتيع اي تام وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه والجامع بينهما البيان والوكادة وابصع بالصاد المهملة والبصع الجمع
وقيل بالضاد المعجمة من بضع الماء في نقرة الجبل اي اجتمع عن الميداني المعجمة اعرف وفي الصحاح
رواية الضاد المعجمة ليست بالغالبة واعلم ان سيبويه ذكر من جملة تكرير المعنى جميعا وعامة
نحو جاء القوم جميعهم وعامتهم ففايدة الاول رفع توهم المتكلم ان السامع لم يسمع ما ذكره وان
السامع ظن به غلطا فانه لا بد ان يكرر اللفظ الاول بلفظ الاول او بمرادفه ولا يفيد هذا
التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضربت زيدا نفسه لا يرتفع بذكر نفسه توهم المتكلم ان السامع
ظن به غلطه لانه ربما ظن السامع بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور
عمرو وكذا لا يفيد ان ظننت بالسامع غفلته عن سماع لفظ زيد وفايدة مطلق النفس والعين
رفع توهم السامع ان المتكلم تجوز في كلامه اي تكلم بطريق المجاز والتجوز في الاصل ضد الاحتياط
يقال فلان يتجوز لا يتحرز اي يطلب الجايز لا يطلب الجيد من قولهم الحبة يتجوز اي تسلوى كما يقال
بنى الامير وانما بناه من امر به فاذا قيل بنى الامير نفسه قرر في نفس السامع ان اسناد البناء الى
الامير بطريق الحقيقة ويجوز ان يكرر ههنا لفظ المسند اليه ايضا بعينه ليعلم ان المسند اليه
حقيقة هو لا من يقوم مقامه وفايدة ذكر لفظة مطلق ان النفس والعين وما هو بمعناهما
كالذات والشخص لدفع ذلك التوهم تقول جاء زيد ذاته او شخصه كما تقول جاء زيد نفسه او
يكون المراد ان النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما لدفع ذلك التوهم او يكون المراد ان مطلق
النفس والعين لرفع ذلك التوهم سواء وقعا تاكيدا او لا فان قولك جاء نفس زيد بمنزلة جاء
زيد نفسه

وخير الامور اوسطها وفايدة الكل واخوانه رفع توهم من يسمع كلام المتكلم ان المتكلم وضع
الاعم موضع الاخص فانه اذا قيل فسجد الملايكة يحتمل ان يراد ان نسبة الفعل الى بعض
اجزاء المسند اليه لا الى جميعها تجوزا وان ذكر اللفظ الاعم فلما قيل كلهم افاد احاطة السجود
بالملايكة وانه لم يبق منه واحد الا سجد ويؤكد بمطلق النفس والعين المفرد نحو جاء زيد
نفسه او عينه والمثنى نحو جاء الزيدان انفسهما والمجموع نحو جاء الزيدون انفسهم ويكون
جرهما بباء زايد نحو جاء زيد بنفسه ورايت عمرا بعينه ويؤكد بكلا المثنى الذي يمكن
انفراد احد فرديه عن الاخر بالنسبة الى الفعل المسند اليه نحو جاء الرجلان كلاهما ولا يقال
اختصم الرجلان كلاهما لان الاختصام لا يصح من واحد وانما يكون جاء الرجلان كلاهما تاكيدا
ونحو جاء رجلان اثنان ونحو قوله نفخة واحدة صفة لان التاكيد ينبغي ان يدل على عين ما دل
عليه الاول حتى يكون مقررا له في النسبة او في الشمول والصفة ينبغي ان يدل على معنى في الموصوف
والمفهوم من كلا الرجلين هو المفهوم من الرجلين لان كلا ما هو للشمول اذا اضيف اتحد مع
المضاف اليه وكلا للشمول ككل فيكون كلاهما تاكيدا بخلاف اثنان وواحدة فانها لا تدل على عين
ما يدل عليه نفخة لان نفخة لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها وانما وضعت للدلالة على النفخ
والدلالة على الوحدة ضمني لا مقصود فقصد الى صفة تدل على المعنى قصدا ليكون ابلغ من
دلالة تضمن وكذا اثنان فان الاثنينية تدل على معنى في متبوعها ويؤكد بالكل واخوانه جمع نحو الرجال
او اسم جمع نحو القوم او مفرد صح تجزيه اي صح افتراق اجزائه حكما نحو اشتريت العبد كله
فانه يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع دون بعض فلا تقول
جاء زيد كله لان اجزاء زيد لا يفترق بالنسبة الى حكم المجي فيكون نصا باعتبار مدلوله في الاحاطة
فلا يتصور افادة الكل للاحاطة وقيل لا يؤكد بكل المثنى فلا يقال اشتريت العبدين كليهما
استغناء بكلا عن كل فيقال اشتريت العبدين كليهما وفيه نظر ويختلف الضمير
باعتبار المفرد المذكر والمونث والجمع في الكل لان صيغة كل لا تختلف تثنية وجمعا لانه لا يثنى

بالاستقراء تاكيدا للمثنى فلا يثنى وبلفظه يدل على الجمعية فلا يجمع تقول كله كلها كلهم وانما لم يذكر كلا مع
انه يختلف ايضا باعتبار الضمير خطابا وتكلما كما تقول جينا كلانا وجاءا كلاهما لانه لا يختلف ضميرها
باعتبار التثنية وان اختلف باعتبار التكلم والمخاطب والغايب وزادت الثلاثة الباقية ويختلف الصيغة
في اخواتها تقول اشتريت العبد اجمع اكتع ابتع ابصع والجارية جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاء
الرجال اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء جمع كتع بتع بصع ويختلف كلاهما اي الضمير والصيغة
في النفس والعين بتغير الضمير في الواحد وتثنيه مع تغير الصيغة في المثنى والمجموع واما كلا فيختلف
باعتبار من هو له من متكلم او مخاطب او غايب كقولك جينا كلانا وجيتما كلاكما وجاءا كلاهما وان كان
لمونث زيدت التاء فقلت كلتانا وكلتاكما وكلتاهما اي تقول زيد نفسه هند نفسها الرجلان انفسهما
او نفساهما الرجال انفسهم النساء انفسهن ويشترك هذه الالفاظ الثمانية في انها لم يؤكد بها الا المعارف
عند البصرية وذلك لان التاكيد بهذه الالفاظ لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان
المتبوع نكرة فرفع الاحتمال عن ذاته وانه اي شي هو اولى من رفع الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد
معرفة الذات فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها او النكرة المحدودة والموقتة نحو
درهم ودينار ويوم وليلة بكل واخواته لا بالنفس والعين عند الكوفية وهذا ليس ببعيد عن
الصواب لان الغرض من التاكيد وهو رفع الاحتمال حاصل في هذا النوع من النكرة لاحتمال تعلق
الفعل ببعض هذه المحدودة واستشهدوا بالجواز لكل بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني
الذلفاء حولا اجمعا والمظهر لا يؤكد بالمضمر فلا يقال ذهب زيد هو لانه اعرف من المظهر
فلا يليق ان يجعل فضلة لان التاكيد فضلة بالنسبة الى المؤكد ولان المضمر لكونه اعرف كان اقوى
من المظهر فلا يناسب ان يكون التكملة اقوى من المقصود والمضمر يؤكد بمثله ولا يخلو المضمران
من ان يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني منفصلا او بالعكس او متصلين ولا يمكن القسمان
الاخيران لانه اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي
القسمان الاولان نحو ما ضربني الا هو هو وزيد قام هو هو وبالمظهر نحو ما ذهب الا هو زيد واذا اكد

بالنفس والعين احترازعن ان يكون التاكيد بغيرهما كالكل واجمعين فانه يوكد المضمر المرفوع
المتصل به من غير شرط نحو الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم وللتاكيد ضمير مرفوع احترازعن المنصوب
والمجرور فانهما يوكدان من غير تاكيدهما بمنفصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه بارزا
او مستترا فهما قسمان للمتصل واحترز به عن المنفصل فانه يوكد من غير شرطه بمنفصل
اولا ثم يوكد بالنفس والعين لئلا يوكد ما هو كالجزء وهو الضمير المتصل المرفوع لانه كالجزء
من الفعل لفظا لانه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل بالمستقل وهو النفس
والعين لانهما كثيرا ما يقعان غير تاكيد فكرهوا ان يوكد ما هو كالجزء بالمستقل بخلاف كله
فانه لا يلي العوامل الظاهرة اصلا وذا لا يجوز لانه لو لم يوكد الضمير المتصل المرفوع معهما
اولا بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد جاءني نفسه ثم
طرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت نفسك ولا يلزم
هذا اللبس في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا غير مستقل وهذا التعليل مما قال المصنف لانه
يلزم من قوله ان لا يجوز تاكيد الضمير بالنفس والعين من غير تاكيد بالمنفصل مع انه جائز
نحو مررت به نفسه ولكون الكل اشد استقلالا من اجمع جاز فيما اضيف اليه البين في انتم كلكم
بيتكم الغيبة في بيتكم بان يقال بينهم نظرا الى انه عايد الى الكل وهو باعتبار اللفظ اسم ظاهر غايب
مستقل لوقوعه غير تاكيد ايضا والخطاب في بيتكم باعتبار ان الكل تاكيد للضمير فصار كانه
مع المتبوع ضمير خطاب ولو كان بدل الكل اجمعون لم يجز في بيتكم الا الخطاب لان
اجمعون غير مستقل لانه لا يقع الا تاكيدا فهو مع المتبوع كشيء واحد فصار كانه
لا شيء هنا الا ضمير الخطاب فيجب الخطاب في بيتكم لذلك الخامس وهو الذي يجب
لايضاح نفس سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه عطف البيان ولا يجب
ان يكون علما ولذلك جاز جاء زيد اخوك اذا كان له اخ واحد وكان زيد مشتركا بين
اثنين ولا ان يكون اعرف من المعطوف بحسب مراتب المعارف بل يجب ان يكون

96

اشهر بحيث يكون له صلاحية لايضاح متبوعه نحو جاءني اخوك زيد اذا كان له اخوان فان
زيدا اشهر هنا من اخوك وان كان اخوك اعرف منه ويحتمل ان يكون مراده بقوله ولا اعرف اشارة
الى ما قال ابن الحاجب ان اشتراط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه غير لازم فانه ليس
هو المقصود بالنسبة ليعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وان
كان الاول اوضح من الثاني لو افترقا الا يرى انه لو كان جماعة كل واحد منهم يكنى ابا محمد واحد منهم
اسمه عبد الله فاذا قلت جاءني ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان ابو محمد اوضح
من عبد الله لو انفرد لان الكنية اشهر من العلم وفرقه من البدل بعد اشتراكهما في انهما قد يكونان
جامدين لفظا فيما وقع في النداء نحو يا سعيد كرز وكرزا بالرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل
اذا كان كرز عطف بيان واما اذا كان بدلا فلا يجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم تكرير العامل ونحو
يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لعدم جواز يا الحارث وفيما وقع
بعد مجرور مضاف احتراز عما لم يكن مجرورا فانه لا يحصل الفرق نحو انا الضارب الرجل زيدا
فان زيدا يجوز ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا اذ لا امتناع في ان يقال انا الضارب زيدا مفرد
ذلك المضاف او جمع بغير الواو والنون احتراز عما يكون جمعا بالواو والنون نحو الضاربو الرجل
زيد فانه يجوز ان يكون زيد عطف بيان وان يكون بدلا وقوله اضافة تخفيف لا حاجة اليه لان
قوله وفي كليهما اي في المضاف والمضاف اليه اللام مغن عنه لانه انما يكون في كليهما اللام عند
البصرية اذا كانت الاضافة اضافة تخفيف واحترز به عما لم يكن في كليهما اللام نحو انا ضارب الرجل
زيد فان زيدا يحتمل ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا ويجب هنا قيد اخر وهو ان يكون الواقع
غير معرف باللام لانه لو كان معرفا به لم يحصل الفرق بينهما نحو انا الضارب الرجل الحارث
فانه يجوز ان يكون الحارث عطف بيان وبدلا ومثاله في المفرد انا ابن التارك البكري بشر عليه
الطير ترقبه وقوعا فان قوله بشر عطف بيان من البكري ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا
والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا على بشر وذا لا يجوز كما لا يجوز الضارب
زيد

المبنى ما حركة آخره وسكونه
لمناسبة غير المتمكن او لوقوعه
غير مركب لا بعامل وحركاته تسمى

وانما كان البدل في حكم تكرير العامل دون غيره مع ان عامل المتبوع منسحب على التابع في البدل
وغيره لان المبدل منه من حيث انه غير مقصود بالنسبة في حكم التنحية فكان العامل
داخلا على البدل حكما ولذا يظهر العامل في بعض الابدال كقوله لقد كان لكم اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله ولا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا اخذ فيه لاجتماع الساكنين لانه
مشهور ان قائل بشر كان واحدا من ابائه وانما قال عند غير الفراء لان الفراء يجوز الضارب زيد
زيد فيجوز على مذهبه ان يكون بشر بدلا من البكري ايضا وعند متعلق بفرقه المقدر
قبل قوله وبعد مجرورد اما فيه من البدل معنى فحاصل في جميع الصور لان البدل هو
المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول لان
التابع بيان للمتبوع المبني من اصناف الاسم وسمي بذلك تشبيها بالبناء المعروف
لما في ذلك من اللزوم والدوام على حالة واحدة كما في بناء الدار والقصر ما حركة آخره وسكونه
لمناسبة غير المتمكن وهو الحرف في الفعل الماضي والامر بغير اللام وانما لم يقل لمشابهة غير
المتمكن لان بعض الاسماء المبنية لم يشابهه كالمضاف الى المبني وانما لم يقل لمناسبة مبني
الاصل كما قال ابن الحاجب لئلا يلزم التعريف بالاخفى على الظاهر او لوقوعه غير مركب
نحو زيد بكر عمرو وانما بني لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب مع العامل وهذا القسم لا يكون
بناؤه الا على السكون فرقا بين ما بني لعدم موجب الاعراب وهو التركيب ولوجود المانع فيه
والسكون بالاول اولى لان بناءه اقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الاعراب فجعل له
ما هو اصل البناء وهو السكون واعلم ان المعنى الذي بني الاسم به غير المعنى الذي حرك او سكن
فانه انما بني للمناسبة او لوقوعه غير مركب وانما بني على السكون باعتبار ان الاصل في البناء السكون
وعلى الحركة لعارض يقتضيه ما ذكر بعد فعلى هذا يكون قوله لمناسبة تعليلا للبناء لا للحركة
والسكون وقوله لا بعامل قيد فيهما لكن يخرج عن تعريفه نحو لا زيدان ولا رجلين لعدم الحركة
والسكون هنا وحركاته تسمى في اصطلاح النحاة ضما وفتحا وكسرا كما تسمى حركات المعرب رفعا

ضما وفتحا وكسرا وسكونه وقفا ولكون الاسماء متأصلة في الاعراب
لانه لم يوضع لها صيغ تتغير المعاني ولان السكون متأصل في البناء لا يبنى الاسم
لتغير
ولا يحرك الا لعارض فمن عروض البناء تضمنه معنى غير المتمكن كامس من

ونصبا وجرا وسكونه يسمى وقفا كما تسمى سكون المعرب جزما فعرقوا بين القاب الاعراب
والبناء ليكون اللقب اذا ذكر منبها على انهم ارادوا حركة احد النوعين او سكونه دون الاخر
فاذا قيل رفع علم انه حركة اعراب واذا قيل ضم علم انه حركة بناء ولكون الاسماء متأصلة في الاعراب
لانه لم يوضع لها اي للاسماء صيغ بتغير لتغير المعاني المقتضية للاعراب وذلك لان هذه المعاني
لما كانت طارئا احدها على الاخرى لازمة للاسماء استدعى ذلك ان يطلب لها اخف علامة لازمة
للاسماء وهي انواع الاعراب بخلاف المعاني التي غير طار احدها على الاخر كمعاني الكلمة المشتركة
نحو القرء للحيض والطهر فانه لا يلزمها العلامة المميزة لاحدها عن الاخر لان حاملها
لاحد المعاني لم يراع المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة واما ان كانت المعاني طارية
لكن غير لازمة فلا يلزم ان يطلب لها اخف العلامات بل قد تغير لها صيغة الكلمة كما في التصغير
والجمع والمجهول وقد يكون حرفا دالا عليها كما في المثنى والجمع السالم وقد يكون كلمة مستقلة
كالوصف والمضاف اليه الدالين على معنى في المضاف والموصوف بخلاف الحروف والافعال فان صيغها
تتغير لتغير معانيها وانما حكم باصالة الاسماء في ان الاصل فيها الافراد وهي في حالة الافراد غير
مستحقة للاعراب كما عرفت الان لان الواضع انما وضعها ليستعملها في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع وكان بناء المفردات وان كانت المفردات اصولا للمركبات
عارضا لكون استعمالها مفردة عارضا ولان السكون متأصل في البناء لانه اخف من الحركة
ولان البناء نقيض الاعراب والاصل فيه الحركة لا يبنى الاسم يتعلق بقوله قبل ولكون الاسماء
ولا يحرك يتعلق به قوله قبل ولان السكون الا العارض اي لا يبنى الاسم مع ان اصله
الاعراب الا العارض يقتضي بناءه ولا يحرك الاسم عند بنائه الا العارض يقتضي حركته
فمن عروض البناء تضمنه اي تضمن الاسم معنى غير المتمكن كامس فانه متضمن للام
التعريف عند الحجاز فان كل يوم متقدم على يوم فهو امس فهو في الاصل نكرة فلما اريد
امس يوم التكلم فصار معرفة لتضمنه اللام نحو لقيته امس الاحد واما بنو تميم

ونقيا

فسيبويه نقل عنهم اعرابه غير منصرف في حالة للعلمية والعدل عما فيه الالف واللام وبناؤه
على الكسر في حالة النصب ومن شرطا فانه متضمن معنى ان الشرطية او استفهاما فانه متضمن
معنى حرف الاستفهام وذلك لان معنى من تضرب اضرب ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب
عمروا اضرب عمروا ومعنى من ابوك ازيد ابوك ام عمرو ابوك الى ما يؤدى ذكره الى التطويل للاملال
فضمن معناهما للاختصار وبعض المركبات نحو خمسة عشر لا نحو غلام زيد وبعض الكنايات
نحو كم وكذا لا نحو فلان وفلانة وبعض الظروف نحو متى وايان وابن لا نحو الحين والزمان او تشبهه
به اي بغير المتمكن لاحتياجه الى الغير من لفظ او قرينة احتياج الحرف الى الغير في الدلالة على معناه
كالمضمر فانه محتاج الى تقدم ذكرا وخطاب او تكلم والموصول فانه محتاج باصل الوضع الى الصلة
واسم الاشارة فانه محتاج الى القرينة الرافعة لابهامه وهي الاشارة الحسية او الوصف
والغايات سيجيء بيانها او وقوعه موقعه اي موقع غير المتمكن كاسماء الافعال نحو هيهات ورو
رويد وصه فانها واقعة موقع الافعال او تشبيهه بما وقع موقعه كنزال فانه مشبه بنزال
الواقع موقع انزل من جهة اللفظ والمعنى كما سيجيء ان شاء الله تعالى او اضافته اي اضافة الاسم
حال كونه ظرفا الى الجملة نحو يوم لا ينطقون او الى اذ نحو يومئذ وسيجيء بيان ذلك وانما يجب
ان يكون المضاف ظرفا لشدة الامتزاج بينه وبين الجملة التي يضاف اليها لان مضمونها واقع فيه
حملا فيكتسي حكم البناء او وضعه بان ينطق ويتلفظ به مفردا لا لغرض التركيب كالاصوات التي
يزجر بها البهائم والسباع او يدعى او يسكن كخ لزجر الجمل وانما بنيت لعدم توارد المعاني
الموجبة للاعراب عليها لانها من لوازم التركيب ولا تركيب هنا وكذا الاصوات المحكية
كغاق حكاية لصوت الغراب مبنية وان لم يكن وضعها بان ينطق بها مفردة لان قصد الحكاية فيها
وحفظها عن التغيير منع وجود الاعراب فيها ومن عروض مطلق الحركة من غير نظر الى تعينها
مع ان الاصل في البناء السكون اجتماع الساكنين نحو اين فانه لو لم يبن على الحركة لادى الى اجتماع
الساكنين على غير حده وهو غير جائز فحرك ومن عروض مطلق الحركة العرضية بان يبتدا

بالساكن لفظا او حكما كالكاف التي بمعنى المثل والتي للضمير فان الكاف الاولى يصح تقديمها في
اول الكلام نحو كزيد اخوك فلو لم يبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن لفظا وهو متعذر
والثانية نحو اكرمتك فانه اسم مستقل والاسماء المستقلة عرضة للتقدم والتاخير فهي
في حكم ما يصح تقديمه وكانه اهمل بذكر عروض مطلق كما ذكر غيره وقالوا ان الكلمة اذا كان بناؤه
عارضا لم يحط بها ما هو اصل البناء اعني السكون فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه
عارضا لان هذا الفرق انما يحصل اذا لم يوجد البناء على السكون العارض او لا يوجد البناء
على الحركة في المبني اللازم وليس كذلك لوجودهما جميعا نحو يضربن فانه مبني على السكون مع
انه عارض في المبني العارض البناء عند سيبويه ونحو ضرب فانه مبني على الحركة مع انه لازم
البناء وفيه نظر لانا نختار ان كل ما كان مبنيا على السكون كان لازم البناء ولا يرد النقض
بنحو يضربن لان سكونه ليس لاجل البناء وانما يكون سكونه لاتصال الضمير المرفوع به او نقول
انه لازم البناء كما قيل لان الفعل لما كان اصله البناء واعراب المضارع منه بسبب المشابهة ترك
في بعض الاحوال على اصل البناء ايذانا بان الاعراب عارض فيه او نقول لا نم انه مبني بل معرب
بالاعراب التقديري كما قيل لضعف علة البناء فيه ومن عروض الضمة الاتباع كمنذ فانه بني
منذ على الضم اتباعا للضمة فانه لا اعتداد بما بينهما الا حرف ساكن وهو كالمعدوم ومذ اذا
التقت ساكنا نحو ما رايته مذ اليوم فان مذ حرك بالضم عند التقاء الساكنين لاتباع ضمة
الفاء او ضمت ردا الى اصلها ومن عروض الضمة كونها حركة لا يكون تلك الحركة في حال الاعراب
على ما قالوا ان الغايات نحو من قبل بنيت على الضم ليكون حركة البناء مخالفة لحركة الاعراب
لانها في حالة الاعراب يكون منصوبة ومجرورة ولا يكون مرفوعة ومن عروض الفتحة التخفيف
فانه بني اين على الفتحة لخفتها والاتباع نحو يا زيد بن بني المنادى هنا على الفتح لاتباع حركة
صفته وهو ابن عمرو ومن عروض الفتحة كونها حركة الاصل في نحو يا مضاد في ترخيم يا مضاد
واصله مضارر اسم مفعول من تفاعل على لغة من ينوي المحذوف لا على لغة من لا ينوي فانه يكون مضموما

لامفتوحا وفيما قال نظر لان كلا منا في حركة اخر المبني وهذه الفتحة على قول من يقوي المحذوف
يكون فتحة عين الكلمة لا فتحة لامه ولا يوصف حركة الوسط بالبناء ومن عرو ضر الكسر
الاشعار بالتانيث نحو اكرمت واكرمتك فانه بني التاء والكاف على الكسر فرقا بين المذكر
والمؤنث والمذكر بالفتح اولى بسبقه ولكونها حركة الاصل في مضارع ترخيم يا مضار واصله
يا مضارر اسم فاعل مرخما على لغة من ينوي المحذوف وفيه النظر المذكور والكل اي كل ما
ذكرنا من اول بحث المبني الى ههنا لازم البناء بمعنى انه لا يجوز اعرابه مع وجود سبب البناء لا
لا بمعنى انه لم يوجد له حالة اعراب قبل بنائه اصلا لان من جملة المذكور بعض المركبات نحو
خمسة عشر وبعض الظروف نحو من قبل ومن بعد مع انها غير لازمة بالمعنى الثاني الا المضاف
الى الجملة والى اذ من الظروف فانه لا يلزم بناؤه مع وجود سبب بنائه الا انه ههنا تفصيل وهو
انه اذا لزم اضافته اليها لزم بناؤه نحو اذ واذا وذلك لانه وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة
لكنه في المعنى مضاف الى مضمونها فاشبه الغايات التي لزم اضافتها وحذف منها ما اضيفت اليه وان
لم يلزم اضافته اليها فان كانت الجملة التي يضاف اليها الظروف صدرها ماض يجوز بناؤها لتقوية
العلة العارضة للبناء لوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ومحلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه
المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها الاضافة الى الجملة وان كان صدرها فعلا مضارعا
نحو هذا يوم ينفع الصادقين او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند البصرية
لا يجوز فيها الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفية يجوز بناؤها لاعتبارهم العلل الضعيفة
واما المضاف الى اذ فكذلك يجوز بناؤه لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابه لعروض
علته كقوله تع من خزي يومئذ قرئ بفتح يوم وجر المضمر ما وضع احترازا عن مظهر
اريد به متكلم او مخاطب او غايب فانه لا يطلق عليه الضمير لنسبتي متكلم او مخاطب او غايب
والمراد من الغايب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة
لا للبيان اي وضع لنفس احد هذه الثلثة لا لبيان احواله من التكلم والغيبة والخطاب

واحترز به عن اللواحق بايا من الياء والكاف والهاء نحو اياي اياك اياه فانها ليست بمضمر
لانها حروف دوال على احوال المرجوع اليه وتقدم ذكر الغايب على المضمر لفظا
وتقديرا نحو ضرب زيد غلامه فان زيد مقدم ههنا على الضمير لفظا وتقديرا لان مرتبة
الفاعل قبل مرتبة المفعول زيدا او تقدم لفظا لا تقديرا نحو ضرب غلامه فان زيدا وان
كان متقدما لفظا لكنه مؤخر تقديرا لكونه مفعولا او تقدم تقديرا لا لفظا نحو ضرب
غلامه زيد فان زيد متقدم تقديرا لانه فاعل او تاخر ذكر الغايب عن الضمير وهو اي
الغايب المتاخر عن الضمير جملة كما بعد ضمير الشان نحو قوله سبحانه وتعالى قل
هو الله احد فان الضمير فيه عبارة عن الجملة بعده وانما جي به من غير ان يتقدم ذكره
قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسر فيكون ذكرها ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في الحكم عايد على الحديث المتعقل في الذهن بمثل وبين
مخاطبك او الغايب مفرد غير مطابق للضمير المقدم افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا كالتمييز ربه رجلا فان الضمير في ربه لما كان مجهولا ابرم من غير قصد الى ظاهر يقصد
قصده عند البصرية ميز لابهامه بنكرة منصوبة على التمييز وانما لم يطابق هذا الضمير
تلك النكرة لان القصد بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل في الابهام كان اولى والضمير المفرد
المذكر اذا لم يكن عايدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره لانه لا يستفاد الا معنى شيء وهو
يصلح للمثنى والمجموع المذكر والمؤنث بخلاف غيره فانه ما يستفاد منه معنى التثنية والجمع والتانيث
خلافا للكوفية فانهم قالوا ان هذا الضمير معين راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل
فقيل له ربه رجلا فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم
رجالا وكالضمير المستتر في افعال المدح والذم نحو نعم رجلا زيد فانه اتفق اهل المصرين
ان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لما ذكرنا في ضمير ربه ولعدم
تصرفهما وانما يجوز تاخر المرجوع اليه في باب نعم لانهم لما قصدوا الى المدح العام والذم
العام

نسبته الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا نعم الرجل زيد ونعم
العالم زيد فلما كان الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جوزوا اضمار
باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضمار اضمار الجنس ذي حقايق مختلفة التزموا بيان احد
الحقايق بما يميز الجنس المقصود فقالوا نعم رجلا زيد والاضمار في ربه على نحو هذا الاضمار
او مفرد مطابق كما في اعمال العاملين اذا اعمل الثاني وطلب الاول المرفوع فانه يضمر المرفوع
في الاول على وفق الظاهر تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني
واكرمت الزيدين وانما يجوز ههنا تاخر المرجوع اليه استغناء بذكر الظاهر اخرا من عن ان
يذكر مرتين فسوغوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا الجملة الثانية على الاولى وهو اي
المضمر متصل ان لم يتات في التلفظ به بغير ضميمة باعتبار الوضع بل يحتاج باعتباره في التلفظ
به الى عامله ويكون كالتتمة له وسمي متصلا لاحتياجه الى ما يتصل به ومنفصل ان تاتى بغير ضميمة
واستقل في التلفظ بنفسه ولا يكون كالتتمة من عامله بل يكون كالظاهر سواء انفصل من
عامله نحو ما ضربت الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا واعلم ان اكثر الضماير المنفصلة
يحتاج الى الضميمة نحو انت واياك فان الضمير من انت هو الهمزة والنون ومن اياك هو ايا فلو
قال في تعريف المتصل ما يحتاج في التلفظ به الى عامله باعتبار الوضع لكان اولى والمتصل مرفوع و
منصوب ومجرور لانه قايم مقام المظهر وكما ان المظهر يجي مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك
المضمر القايم مقامه وكذا المنفصل ما عدا الجر فانه لا منفصل للمجرور لان الفصل بين الجار
والمجرور في الشعر مع الظاهر قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله بخلاف المرفوع
والمنصوب فانهما يقعان موقعا ولا شي قبلهما يتصلان به نحو اياك ضربت وانا ضارب فوضعا
منفصلين ايضا لتعذر المتصل فعلى هذا يكون الضمير على خمسة انواع لكل نوع منها لثمانية عشر
معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلثة لمفرد او مثنى
او مجموع فصارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث فصار لكل من المتكلم والمخاطب
والغايب

ستة الفاظ بحسب القسمة لكن للمتكلم لفظان ولكل واحد من المخاطب والغايب خمسة الفاظ
اربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث فصار المجموع من كل واحد
من الاقسام الخمسة اثني عشر لفظا لثمانية عشر معنى فالنوع الاول اي المضمر المتصل المرفوع ما في زيد
ضرب وكذا في الغايبة فان فيه ضميرا مستترا وهو ما نوي في عامله ولم يتلفظ به والدال على الفاعل هو
ذلك الضمير المستتر ولا يجوز ان يكون الدال هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما
لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترنة بالزمان فاشتمل على
حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان واعلم انه لا يستتر من الضماير الا المرفوع لانه
فاعل والفاعل ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا كان كالجزء من الفعل فجوز في الضماير التي وضعها
للاختصار التخفيف غاية التخفيف باستتار الفاعل بخلاف المنصوب والمجرور فانهما فضلة
يتم الكلام بدونهما وليس المراد من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر هو ذلك
المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظة هو اكثر من الف الضمير
في ضربا وايضا لو كان المنوي هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع جواز ذلك
نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع للضمير المستتر
لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع لكونه مرفوعا مثل المقدر وانما استتر ضمير الغايب والغايبة
دون المخاطب والمتكلم في الماضي لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب
اريد ان يكون ضمير الغايب اخصر من ضميرهما فحذف في اللفظ في المفرد اذ لا اخف من المحذوف
وزيدت الالف في المثنى والواو في الجمع لان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها وخص الالف بالمثنى
والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج والواو من اخرها كما ان المثنى قبل الجمع
ولما لم يمكن زيادة الياء صونا للفعل عن اخي الجر زيدت النون التي هي شبيهة بحروف المد من
حيث الخفاء واللين والمد لجمع المونث وجعلت التاء المضمومة في ضربت مشتركة بين الاثنين
من الاقسام الستة الواحد المذكر والمونث في المتكلم وتاء في ضربنا للاربعة الباقية وذلك لقلة الالتباس

في المتكلم في غالب الاحوال بالمشابهة فلا يحتاج الى الفرق وانما لم يجر مثناه ومجموعه مجرى غيره في

في الحاق الالف بالمثنى والواو بالجمع كما في مثنى المخاطب وجمعه لفقد شرط التثنية والجمع فيه وهو اتفاق

الاسمين او الاسماء في اللفظ الا يرى ان افراد انتم انت انت انت وكذا افراد انتما انت انت بخلاف

نا في ضربنا فان كل واحد من افراده ليس لفظ انا بدليل انك لو فصلت افراده قلت انا وزيد وعمرو

وانا وانت وعمرو وانا وهو وعمرو فلذلك جعل لمثناه صيغة وشرك معه الجمع فيها لعدم الالتباس بسبب

القرينة وانما ضم التاء في المتكلم لمناسبة الضمة بحركة الفاعل فاختص المتكلم بها لان وضع المتكلم سابق

على وضع غيره وفتحت التاء للمخاطب للفرق بين المتكلم والمخاطب وكسرت في المخاطبة للفرق وانما زيدت

الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تمو لئلا يلتبس المثنى بالواحد عند اشباع فتحته والجمع بالمتكلم

عند اشباع ضمته واختصت الميم بالزيادة لعدم امكان زيادة حروف العلة هنا فزيدت اقرب

الحروف بها وهو الميم لكونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانما لم يجر المثنى والمجموع النون كما يلحق

في هذان والذان لان القصد من وضع الضمير المتصل التخفيف وانما حذفت واو الجمع من تم وسكن

الميم لاستثقال الواو المضموم ما قبلها في الطرف وانما اعيدت مع الضمير في الاغلب نحو ضربتموه

لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة وكان الواو لم يقع في الطرف وانما ضمت التاء في المثنى والجمع

مع انها في الواحد مفتوحة لعدم التباسها بالمخاطب المتكلم بواسطة زيادة الميم مع ان الاصل فيها الضمة

ولان الميم شفوية فجعل حركة ما قبلها من جنسها وانما زيدت النون المشددة في جمع المونث نحو ضربتن

ليكون بازاء الميم والواو في جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم والواو معا بسبب الغنة وتما

مشترك بين المثنى المذكر والمونث وكذلك الالف مشترك بينهما في الغائب وضربته هذا ذكر

الضمير المتصل المنصوب وضع لواحد المتكلم منه الياء الساكنة او المفتوحة وللمتكلم مع غيره

لفظة نا كما في المتصل المرفوع الا ان ما قبله اذا كان مرفوعا يجب ان يكون ساكنا واذا كان منصوبا

يجب ان يكون متحركا لفظا نحو ضربنا او تقديرا نحو عصانا ووضع الكاف للمخاطب ونصرفه كتصرف

التاء نحو كما كم ك كما كن وحذفا حركة الواو من المرفوع المنفصل الغائب نحو هو وجعل ضمير المتصل

المنصوب

نحو ضربه وحذف حركة الياء من مي وقلب الياء الفا والكسرة فتحة فصار على لفظه وانما فعل ذلك لئلا

يلتبس المذكر الذي يقلب واوه ياء عند الكسر ما قبله بالمونث نحو به وغلامه وله هذا ذكر

المتصل المجرور ولفظه كلفظ المتصل المنصوب وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور

مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا ونوعا الثاني اي

المنفصل هو فانا موضوع للمتكلم مذكرا كان او مونثا وقد تبدل همزته هاء فيقال ومذهب

البصرية ان الالف بعد النون انما يوتى بها في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة

للوقف فيلتبس بان الحرفية ومذهب الكوفية ان الالف من نفس الكلمة واما نحن فهو جمع انا

من غير لفظه وكذا نقول في التثنية وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان شرط التثنية والجمع ليس بحاصل

في المتكلم على ما عرفت وبني نحن على الضم لمناسبة الضم له لكونه ضميرا مرفوعا او لدلالته على الجمع الذي

حقه الواو وانا انت فستعرف بيان الاختلاف فيه واما الواو والياء من هو وهي فعند البصرية

من نفس الكلمة وعند الكوفية للاشباع والضمير هو الهاء وحدها والاول هو الوجه لان حرف

الاشباع لا يحرك الا ضرورة وكان القياس على مذهب البصرية اثبات الياء والواو في المثنى والمجموع

نحو هووما وهييما وهووم وهيين الا انه حذفتا للتخفيف واما زيادة الميم وحذف الواو في جمع

المذكر وزيادة النون في جمع المونث فقد عرفت ذلك في المتصل المرفوع واياه هذا الضمير

المنفصل المنصوب وقوله الى فمتكلم كل منها اي من هذه الانواع الخمسة قيد في امثلة هذه

الانواع الخمسة تقول ضرب ضربا ضربوا الى ضربت ضربنا وضربه ضربهما ضربهم الى ضربني ضربنا

وغلامه وغلامهما وغلامهم الى غلامي غلامنا وهو هما هم الى انا نحن واياه اياهما اياهم الى اياي ايانا

وما لزم اتصاله باخرايا من الياء في المتكلم والكاف في المخاطب والهاء في الغائب ومونثها ومثناهما

ومجموعهما حروف مسلوب عنها الاسمية تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب

والمضمر هو ايا المشترك بينها على اسد المذاهب وهو مذهب سيبويه وقال الخليل ان ايا مضمر

مضاف الى مضمر من باب اضافة العام الى الخاص لمجيء اضافته الى المظهر في قولهم اذا بلغ الرجل الستين

فاياه وايا الشواب

في التحذير من الجماع في الكبر وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ان ايا
اسم ظاهر مضاف الى المضمرات وكان اياك بمعنى نفسك وقال ابن كيسان ان الضماير هو
اللواحق وايا جي به للدعامة لتصير بسببها منفصلة مستقلة بالتلفظ وهو ضعيف
لان الشيء لا يعتمد بما هو اكثر منه حروفا وقيل ان اياي واياك واياه اسما بكمالها وهو ضعيف
لانه ليس في الاسما الظاهر ولا المضمر ما يختلف اخره بالياء والكاف والها كالتاء في انت
واخواتها نحو انتما انتم انتن فان مذهب البصرية ان الضمير فيه انا فان عندهم ضمير يصلح
لجميع المخاطبين والمتكلم فابتداوا بالمتكلم وجعلوا ترك العلامة له علامة لكونه اصلا مع ان
القياس يقتضي ان يثبت فيه التاء المضمومة نحو انت وبينوا المخاطبين بتاء حرفية كالاسمية
في اللفظ وفي التصريح في قوله بالاجماع نظر لان الفراء من الكوفية قال ان انت بكماله
اسم والتاء من نفس الكلمة وقيل ان الضمير هو التاء وحده وهو كان متصلا فلما اريد
انفصاله زيد ان عليه ليصير مستقلا اللهم الا ان يريد بالاجماع اجماع البصرية فانه لا خلاف
بينهم في ان اللواحق بانت حروف بخلاف اللواحق باياك فانه فيها خلاف بينهم وقوله وايا الشواب
من الشذوذ اشارة الى رد قول الخليل لانه احتج على مذهبه بهذا القول واذا ثبت انه شاذ
لا يجوز التمسك به والاصل فيه اي في المضمر الاختصار لانه كناية عن المظهر وذلك لان اصل
قولك زيد ذهب ذهب زيد لان الفعل لا بد له من فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل
الضمير كناية عن المظهر فيجب ان يكون اخصر ومن ثمة اي من اجل ان الاصل فيه الاختصار
لا يعدل من المتصل الى المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك لان الغرض من الاضمار الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل واقل حروفا منه في الاكثر الا في نحو ضربتك مما اجتمع فيه ضميران
والاول يكون اعرف ولا يكون ضمير المرفوع سواء كانا منصوبين نحو الدرهم اعطيتكه او كان
الاول مجرورا والثاني منصوبا نحو هذا المثال وسياتي بيان ذلك وقوله انك عنس فطعمت
ادا كالبكى حتى بلغت ابا كما نادر شاذ لان القياس ان يقال حتى بلغتك فلم قطعوا اياك اي الكلت
الاداك

اوسادت بيني الاداك حتى قطعت تلك الاداضي التي هي منابت الاداك وقوله اليك اي فاصلة اليك
والتعذر اي تعذر الاتيان بالمتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت
وذلك لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا كان العامل مؤخرا عنه لا يمكن ان يجعل
كالجزء الاخير منه او بالفصل بين العامل والضمير المتصل كالفصل بالا لغرض افادة الحصر نحو
ما ضربت الا اياك او بانما لغرض افادة الشك من اول الامر نحو ضربت اما اياك او عمروا فانه مع
وجود الفصل لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخير من عامله وانما قال لغرض احترازا عن نحو ضرب
زيد انا فانه لا يجوز هذا لانه ليس للفصل غرض لا يحصل بنحو ضربت زيدا وقوله وما نبالي اذا ما
كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار شاذ لا يقاس عليه فانه مع الفصل اتى بالمتصل وكان القياس
ان يقال الا اياك على انه قد روى البصرية حاشاك مكان الاك وديار من الاسما المستعملة في النفي
العام نحو احد يقال ما بالدار ديار اودبور اي احد كقيام وقيوم وهو فيعال من الدور او من
الدار واصله ديوار قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما في سيد او التعذر بكون العامل
معنويا كالابتداء نحو انت قايم لان العامل المعنوي امر لا مدخل للفظ فيه فلا يمكن ان يجعل
المتصل كالجزء الاخير منه وكذلك اذا كان العامل محذوفا نحو اياك والاسد او بكون العامل
حرفا نحو ما انت قايما فانه تعذر ان يكون متصلا سواء كان مستترا او بارزا وذلك لانه يجب
استتار الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غايبا وتعذر الاستتار في الحرف فلا يمكن
اتصاله بالحرف وحمل غيره عليه في عدم الاتصال واحترز بقوله وهو اي الضمير المنفصل
مرفوع عن المنصوب والمجرور لجواز اتصالهما بالحرف في لغتهم نحو انك ولك او بكونه اي بكون
المضمر مسندا اليه صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب جرى ذلك
النعت على غير من هو له بان يكون النعت نعتا او حالا او صلة او خبر الشيء ويكون في الحقيقة
عبارة عن شيء اخر نحو كل مر زيد برجل ضاربه هو ونحو ركب عمرو الفرس طارده هو ونحو
زيد الفرس الراكبه هو فانه يؤتى بالضمير منفصلا سواء كان في موضع يلتبس او لا نحو

هند زيد ضاربته هي وذلك لان الصفات تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال
ضمايرما ليست جارية عليه مع قوتها تحمل الصفات مع ضعفها بخلاف الافعال فانه لا يعدل عن المستكن
فيها الى المنفصل الا مع الالتباس نحو زيد عمرو يضربه هو فانه يؤتى بالمنفصل هنا ليعلم ان
الفعل للاول دون الثاني وذلك لان الاستكنان هو الاصل فالعدول عنه الى المنفصل علامة على ان
الفعل لم يقع موقعه واما مع عدم الالتباس في الافعال فلا حاجة الى العدول الى المنفصل نحو زيد
الخبز ياكله وكذلك لا حاجة الى العدول اليه اذا اضمر الفاعل في النعت على شريطة التفسير كما في قوله
وعنتي ممطول معنى غريمها على ما عرف ذلك في باب التنازع او يكون مضافا الى المفعول وفاعله مضمر
نحو ضربك او ضرب زيد انا او هو فان هذا الضمير لا يجوز ان يقع قبل المضاف اليه متصلا لئلا يلزم
الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا بعده متصلا لوجود الفصل بينه وبين عامله الذي هو المصدر
بالمضاف اليه ويستتر المضمر المرفوع لا المنصوب وذلك لشدة امتزاج المرفوع مع عامله
في غايب الماضي وغايب المضارع نحو زيد ضرب او يضرب وغايبتهما نحو هند ضربت او تضرب
وقد عرفت علة استتاره فيهما ومضارع المخاطب نحو انت تضرب فان صيغة الفعل لما كانت دالة
عليه لا يحتاج الى العدول عن الاستتار واما مضارع المخاطبين والمخاطبة وفرعيها فانما يؤتى
فيها بالمضمر البارز نحو تضربان وتضربون وتضربين وتضربان وتضربن خوف اللبس وفي
مطلق الصفة الجارية على من هي له كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
وما يقوم مقامها كالظرف والجامد المؤول بالمشتق سواء كانت الصفة مفردا او مثنى او جمعا
او مذكرا او مؤنثا وسواء كان متكلما او مخاطبا او غايبا نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد
ضارب والزيدان ضاربان وليست الالف فيه بضمير الاثنين وانما هي حرف جيء بها علامة للتثنية
وكذا الواو في الزيدون ضاربون حرف علامة للجمع وذلك لانقلابهما ياء في النصب والجر والضمير
لا يتغير العامل وانما يستتر الضمير في جميعها لانه في لفظها ما يدل على من هي له فضارب للمفرد
المذكر وضاربة للمفرد المؤنث وضاربان للمثنى وضاربون للجمع المذكر وضاربات للجمع المؤنث وكذا

في اسم الفعل

يستتر الضمير كالصفة الا انه يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث كقولك نزال
يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا تقول زيد هيهات وهند هيهات
والزيدان هيهات فلا يثنى ولا يجمع وكذا الظرف نحو الزيدان عندك وفي مطلق مضارع المتكلم سواء
كان مذكرا او مونثا مفردا او لا نحو اضرب ونضرب ولم يبرز الضمير مع المتكلم اصلا لان الهمزة
في المضارع يدل على المتكلم المفرد والنون يدل عليه مع غيره وصون الفعل عن الكسرة عند
اتصاله بياء المتكلم احترازا عن ياء المخاطبة نحو تضربين فانه لا يجوز صونه بنون الوقاية كالجزء من الفعل
فاشبهت ياء بصري فان الكسرة فيه ليست بداخلة على اخر الفعل بنون الوقاية قبل الياء واجب
في الماضي والمضارع نحو ضربني ويضربني وذلك لان الكسرة اخت الجر وقد ثبت عندهم امتناع الجر
على اخر الفعل فامتنع الكسرة عليه لامتناع الجر فالحق النون بالفعل قبل الياء ليدخل الكسر
عليه لا على الفعل ولذلك سميت نون الوقاية لانه يحفظ الفعل عن الكسرة المعري عن نون
الاعراب احترازا عن نحو يضربانني ويضربونني لا عن نون الضمير ونوني التاكيد فانه يجب صون
الفعل معها بنون الوقاية نحو هل يضربنني ويضربنني واعلم ان فعل الامر احق بهذه النون من
غيره لانه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران احدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة والثاني
التباس امر المذكر بامر المونث والمصنف ما ذكره وصون الفعل جايز فيما فيه النون اي نون
الاعراب فانه يجوز حذف احدهما لاجتماع المثلين نحو يضرباني فسيبويه قال ان المحذوف هنا نون
الاعراب لانها معرضة للحذف بالجزم والنصب وقال الجزولي انه حذف نون الوقاية وام
نون الاعراب مقامها لانها كنون الوقاية في ان كل واحد منهما لامر لفظي ويجوز اثباتهما لان نون
الاعراب كالجزء من الفعل ومع الاثبات يجوز الاظهار والادغام وصون اصل البنية بنون الوقاية
جايز في لدن لانهم يحافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين ولذا قال
سيبويه يقال في لدني بغير النون وذلك لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل
في البناء على السكون فاجريا مجراه في الحاق النون بهما ويجوز حذفها منه اجراء لها مجرى الاسما لوقوع

على ثلثة احرف وفي ان واخواتها اما اثباتها فلمشابهتها الفعل واما حذفها فلاجتماع النونات في ان وان
ولكن وكان الا لعل فانه اى فان صونه بنون الوقاية ضعيف بل المختار حذفها كقوله تع لعلي ابلغ الاسباب
عكس ليت فان عدم صونه بنون الوقاية ضعيف والمختار فيه اثباتها لعدم اجتماع النونات فيه
وانما كان المختار في ليت الاثبات وفي لعل الحذف مع ان المقتضي للاثبات مع الفعل موجود فيهما والمانع
وهو اجتماع مفقود فيهما لان اللام في لعل قريبة من النون في المخرج ولان بعض لغاتها لعن فكانه
فيه اجتماع النونات ولان لعل على اربعة احرف وضعا فكان الحذف بها اولى لطوله بخلاف ليت فانه
لا يلزم فيه شي من ذلك فالحروف المشبهة بالفعل في لحوق نون الوقاية بها على ثلثة اقسام قسم
يستوى فيه الامران وهو ان وان وكان ولكن وقسم يختار فيه الحذف وهو لعل وقسم يختار فيه
الاثبات وهو ليت فعلى هذا ان اراد بقوله جائز استواء الامرين من غير ترجيح لاحدهما على الاخر
فينبغي ان لا يذكر لدن بعد قوله عكس ليت لان المختار في لدن ايضا الاثبات وان اراد بالجواز
عدم الامتناع فلا وجه للاستثناء بقوله الا لعل وقوله وقد وقط ومن وعن عطف على قوله
ليت لا على لعل لان المختار فيها ايضا اثبات النون محافظة على سكونها وحذفها ضعيف لا يجي الا في ضرورة
الشعر كما في ليت كقوله قدني من نصر الخبيبين قدى قال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي وعن
بعض العرب مني وعني شاذ قال شاعرهم ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
ولم يصن اصل البنية في لدا وعلى والى لامن الكسر فيها وذلك لانه اذا اتصل بها ياء المتكلم ينقلب الفها
ياء كما عرفت في بحث الاضافة وتدغم فيها فيتاكد السكون بالادغام فلا حاجة الى زيادة النون التي
تزاد لاجل المحافظة على السكون واذا التقى ضميران وليس في غير باب كان مرفوعا احترازا عما
يكون احدهما مرفوعا فانه ان كان الاول مرفوعا يجب اتصال الثاني كضربتك لان الاول
متوغل في الجزئية لانه فاعل فكان الثاني متصلا بحامله وان كان الثاني مرفوعا يجب انفصال الثاني
نحو ضربك انا فعلى هذا يكون قوله وليس احدهما مرفوعا اولى من قوله غير وليس الاول منهما
مرفوعا جاز اتصالهما سواء كانا منصوبين او الاول مجرورا والثاني منصوبا نحو الدرهم اعطيتكه
وضربيك

وذلك لان الاول اذا اتصل وهو اشرف لكونه اعرف لم يستنكر تعلق الثاني واتصاله بما
هو اشرف منه وجاز انفصال الثاني ان قدم الاعرف على غيره كالمتكلم على المخاطب
والمخاطب على الغايب نحو اعطيتك اياه وضربني اياك لان المتصل الاول ليس اتصاله
كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال الثاني كما لا يجوز في ضربتك الا ان الانفصال
في نحو ضربي اياك اولى من الانفصال في نحو اعطيتكه لان الفعل اقعد في اتصال الضمير
به من المصدر وان اخر الاعرف نحو اعطاه اياك او استويا اى الضميران بان يكونا معا
للمتكلم او للمخاطب او للغايب نحو اعطاه فع الثاني الانفصال ليكون الاقوى مستقلا غير تابع
للاضعف في المثال الاول وليكون استقلال الثاني عوضا له عن تقدم الاول في الثاني وقوله وقد
جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها شاذ لانه جمع بين ضميري الغيبة
في الاتصال وكان القياس ان يقال لضغمهما اياها وقوله جعلت من افعال المقاربة وقوله
لضغمة مفعول تطيب على انه مفعول به لا مفعول له اذ ليس المعنى انها طابت لاجلها وانما
المعنى طابت بها وقوله لضغمهماها هو المفعول له وضمير التثنية عايد الى الذيب والضبع
وها عايد الى النفس اى جعلت نفسي تطيب بضغمة سبع يقرع العظم نابه تلك الضغمة
لضغمة هذين السبعين النفس والمراد به ان ضغمة سبع واحد اهون عن ضغمة سبعين
ويختار في ثاني مفعولي علمت سواء كانا غايبين او لا نحو علمتك اياك اى انت في علمي الان كما كنت من
قبل وعلمتني اياى وعلمته اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه وفي خبر كان الانفصال نحو ليتني كان
اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير لانه اى لان كل واحد منهما خبر مبتداء
في الاصل وخبر المبتداء اذا وقع ضميرا يجب انفصاله فالاولى فيه الانفصال رعاية للاصل
ويجوز الاتصال في خبر كان لكون اسمه كالفاعل وخبره كالمفعول نحو قوله تنفك تسمعها
حبيبتها لك حتى تلونه وكذلك يجوز الاتصال في ثاني مفعولي علمت بشرط كون الاول اعرف لما
ذكرنا في نحو اعطيتكه نحو علمتكه والاكثر ان ما اتصل بحسب من الضمير مرفوع متصل لانه

فعل ناقص بأني كرمي والضمير بعده فاعله تقول عسيت عسيتما عسيتم الى آخره كما تقول رميت الى آخره والاكثر ان ما وقع بعد لولا مرفوع منفصل لان الاسم الواقع بعد لولا اما مبتداء كما هو مذهب البصرية او فاعل فعل محذوف كما هو مذهب الكسائي او مرفوع بلولا كما هو مذهب الفراء ويجب على هذه الاوجه الثلثة الانفصال كما عرفت وقد جاء اى جاء ما اتصل بعسى وما وقع بعد لولا متصلين غير مرفوعين نحو عساك الى آخره ولولاك فعند سيبويه ان ضمير الاول اى ضمير عسى منصوب والدليل على انه منصوب لا مجرور قوله ولى نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني فان اليا لو كان مجرورا لقال عساي تشبيها لعسى بلعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق على انها اى ان عسى حرف ناصب لا فعل ويبقى خبره محذوفا من وجه على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل ومن وجه مبنى على اصله وهو اقترانه بان وقال المبرد ان الضمير منصوب المحل على انه خبر عسى مقدما وان يفعل مرفوع المحل على انه اسمه وضمير الثاني اى لولا مجرور بلولا على ان للولا مع الضمير شانا ليس لها اى للولا مع المظهر قال سيبويه لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع المظهر حرف ابتداء كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس لها مع غيرها فان لدن تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وقع بعدها غدوة فانها تنصبها تشبيها لنونها بالتنوين وعند الاخفش انهما اى ضمير الاول وضمير الثاني في موضع المرفوعين قال ان الضمير المنصوب بعد عسى قائم مقام المرفوع ويكون اسما لعسى وان المجرور بعد لولا قائم مقام المرفوع وهو ويكون في محل الرفع على الابتداء وعسى ولولا كما كانا قبل لحوق هذين الضميرين بهما بلا تغيير فيهما وعند المبرد ان الضمير بعد عسى منصوب على الخبرية وفاعلها مضمر وعن الخليل ويونس انه بعد لولا مجرور على تقدير حذف مضاف اى لولا وجودك وكلا المذهبين اى مذهب سيبويه والاخفش راجح ومرجوح اما رجحان مذهب سيبويه فلانه لزم على قوله في هذه المسائل تغيير واحد تقديرى وهو جعل عسى حرف نصب وجعل لولا مع الضمير حرف جر

ولو جعل التغيير في الضماير انفسها كما جعل الاخفش للزم تغييرا كثيرا تبلغ الى اثنى عشر تغييرا واما رجحان قول الاخفش فلانه يقول تغيير العامل باعتبار ما يدخل عليه نادر لم يعرف الا في مثل لدن وتغيير الضماير لا يكاد يحصى كتاكيد المنصوب والمجرور بالمرفوعات نحو ابتني انا ومررت بك انت ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم ما انا كانت وكان تقديرا ما كثرت امثاله في كلام العرب اولى من تقدير ما لم يكثر واما مرجوحية مذهب سيبويه فلان لولا اذا كان حرف جر لم يكن زايدا فلا بد لها من متعلق ولا متعلق هنا للولا واما مرجوحية قول الاخفش فلان وقوع المرفوع موقع المنصوب او المجرور انما يكون لضرورة الفرق بين البدل والتاكيد على ما قالوا وكذا وقوعه موقع المجرور في ما انا كانت لضرورة اذ لا يمكن الا كذلك ويقع بين المبتداء والخبر وما كان في الاصل كذلك اى المبتداء والخبر كمعمولى باب كان ومفعولى باب علمت نحو قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم وانما قال بعد العوامل ولم يقل كما قال ابن الحاجب ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل نظرا الى ذلك الاصل فلو قال كما قال لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان الخبر فعلا مضارعا او معرفة بصيح ان يقع نعتا للمبتداء وانما شرط ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس الا اذا كان الخبر معرفة لانه اذا قيل زيد منطلق لا يلتبس بانه نعت ولم يشترط ان يكون المبتداء معرفة مع انه لا بد منه ايضا لانه يلزم من تعريف الخبر تعريف المبتداء او مشابها لها اى للمعرفة كافعل من كذا فان له شبها خاصا بالمعرف باللام من جهة اللفظ من حيث ان مخصص افعل حرف تخصيص افعل وهو من كما ان مخصص المعرف باللام هو اللام ولا يكاد احد من اللام ومن مانع من دخول اللام عليه ومن جهة المعنى من حيث ان معنى قولك افضل من كذا الافضل باعتبار افضلية معهودة وما يجرى مجراه اى يجرى افعل من نحو خير منه وشر منه فانه في معنى افعل من كذا وكانه اراد بالمشابه افعل من وخير منه ولذلك مثل به وقدم الفعل المضارع على قوله او مشابها لها

لانه لو اخر لتوهم انه ايضا مشابه لها ولم يرد مطلق المشابهة ولذلك لم يقل في امتناع دخول
اللام عليه لكن لا يجوز الفصل ههنا مرفوع بانه فاعل يقع وانما ذكر صيغة ولم يقل ضمير مرفوع
لان فيه خلافا هل هو حرف ام ضمير ففي قوله صيغة تنبيه على انه لم يتعين ان يكون ضميرا وانما
هو صيغة ويجوز ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي ضمير مرفوع لان اصالة المرفوع
منفصل لتعذر المتصل ههنا مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة حرف هذه الصيغة عند الخليل وبعض البصرية لاستنكار خلو الاسم الواقع
في التركيب عن الاعراب لفظا ومحلا ولا اعراب لها لا بالاستقلال والا تعين ان يكون مبتدا الا
لانتفاء احتمال غيره ولو كان مبتدا لوجب ان يكون ما بعدها دايما مرفوعا وليس كذلك لوقوع
المنصوب بعدها ايضا في نحو كان زيد هو المنطلق ولا بالتبعية لما قبلها والا لزم ان يختلف صيغتها
رفعا ونصبا وجرا باختلاف ما قبلها مع انها لا يختلف نحو ان زيدا هو المنطلق ولانها لو كانت
تابعة لكانت تاكيدا كما قال بعض الكوفية والمضمر لا يقع تاكيدا للمظهر لانه ليس من
الالفاظ المخصوصة بالتكرير للفظ الاول ولا لما بعدها كما قال بعض اخر من الكوفية ان حكمها
حكم ما بعدها في الاعراب لانه مع ما بعدها كالشي الواحد لانها تحقق ان ما بعدها خبر لا نعت لانه
لا يعهد اسم تبع ما بعده في الاعراب ولانها لا يختلف في صيغ الاعراب باختلاف ما بعدها كقوله تعالى
كنت انت الرقيب عليهم ولانها لمجرد معنى الحرف وهو دفع التباس الخبر الذي بعدها بالوصف
تخلع عنها معنى الاسمية وجعلت حرفا ولهذا لزمتها صيغة معينة وهي صيغة الضمير
المرفوع وان كان ما بعدها منصوبا لكنه بقي فيها نوع تصرف في احد حالة الاسمية وهو مطابقته
وذلك لعدم عراقتها في الحرفية واسم عند غيره محتمل للحرفية والاسمية ان كان ما بعده
مرفوعا نحو زيد هو المنطلق فانه يجوز ان يكون هو اسما مبتدا ثانيا والمنطلق خبره والجملة
خبر الاول وان يكون حرفا والمنطلق خبر الاول ومتعين للحرفية ان كان ما بعده منصوبا نحو
كان زيد هو المنطلق فان من جعله حرفا يجعل المنطلق منصوبا واما من جعله اسما فيجعل المنطلق
مرفوعا

وفيه نظر لان بعض البصرية جعله اسما ملغى لا محل له من الاعراب فعلى هذا يكون ما بعده
وهو اسم على ان بعض الكوفية جعلوا له محلا من الاعراب وقالوا ان حكمه في الاعراب حكم
ما قبله فيكون توكيدا له فعلى قولهم ايضا يجوز ان يكون ما بعده معا منصوبا وهو اسم وتسميته
البصرية فصلا لفصله بين كون ما بعده خبرا وصفة لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم
السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجي بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة لان الضمير
انما يوتى للربط بين المبتدا والخبر لا بين الصفة والموصوف وتسميته الكوفية عمادا لكونه
عمدة بيان الغرض لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط فعلى القولين كان الاصل فيه ان لا يتخلل بين المبتدا والخبر الا حيث
التبس الخبر بالصفة الا انه اتسع فيه وتخلل حيث لا التباس بدونه ايضا طرحا للباب
كما تقول الذي هو الفصيحة وكان زيد هو القايم واني انا الغفور الرحيم وتسمية البصرية
اقرب الى الاصطلاح لان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذا اللفظ الفصل
كان تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفية له فانهم انما سموه عمادا نظرا الى ان السامع
او المتكلم يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر فسموه باسم ما يلزمه والفصل اخص
اي تسمية الفصل اخص من تسمية العماد اذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به
وليس كل ما يعتمد به في شي يكون فصلا فان زيدا في زيد قايم يعتمد عليه في المعنى المراد
منه ولم يفصل شيئا عن شي واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لان الاخص
مشتمل على الاعم ويتقدم قبل الجملة الخبرية احترازا عن الضمير المبهم في نعم رجلا وربه رجلا
فان تقديم الضمير الغايب ههنا على المفسر ضمير الشان ويسمى به لانه في الحقيقة اضمار للشان
المعهود في الذهن فكان قايلا يقول ما الشان فقلت هو زيد قايم اي الشان الذي سالته
عنه هو زيد قايم فاضيف الضمير الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته الهاء ضمير زيد ولان
هذا الضمير لا يوتى الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قايم الا ان يكون قيام زيد امرا عظيما

لاحقيرا وهواي ضمير الشان مفرد غايب لانه انما يوتى بهذا الضمير في معرض التفخيم
لان ذكر الشي مبهما اولا ثم التفسير ثانيا اوقع في النفس لتوفر الدواعي الى طلب
علمه وقد عرفت ان المفرد الغايب اشد ابهاما من غيره غير محرود لان هذا الضمير لابد
دان يكون داخلا على الجملة فلا يقع بعد الجار الذي لا يدخل على الجملة ولا يجوز العطف عليه
ولا البدل عنه ولا التاكيد عنه لانه ليس بمستقل والتابع انما يكون لما هو مستقل
وكذلك لا يجوز الوصف له ولا عطف البيان عنه لئلا يزول ما هو الغرض منه وهو ابهامه
منفصل ومتصل بارز ومستتر على قياس ساير الضماير فاذا وقع مبتداء وجب
ان يكون مرفوعا منفصلا نحو هو زيد قايم واذا وقع اسما لباب كان وجب ان يكون مرفوعا
مستترا نحو كان زيد قايم واذا وقع منصوبا وجب ان يكون متصلا بارزا لان المنصوب
لا يستتر كقوله تعالى انه لما قام عبد الله وكقوله علمته الحق لا يخفى على احد فكن محقا تنل
ما شئت من ظفر واجاز الفراء ما كان قايم الزيدان على ان يكون اسم كان ضمير الشان
المستتر وقايم الزيدان صفة مع فاعلها مفسر له لما في نحو ما هو ذاهب اخواك على ان يكون
هو للشان وعن الكوفية جواز نحو ظننته قايما زيد على ان يكون الهاء ضمير الشان منصوبا
بانه مفعول اول وقايما مفعوله الثاني وزيد فاعل قايما وقد يونث هذا الضمير على معنى القصة
اذا كان في الجملة المفسرة بعده مونث غير فضلة لقصد المناسبة نحو كانت زيد الحمى تاخذ
فاسم كانت ضمير القصة والحمى مبتداء وتاخذ خبره وزيد مفعول تاخذ اي كانت القصة
الحمى تاخذ زيدا ولا يجوز رفع زيد بكان للفصل بينهما اي بين كانت وبين الحمى باجنبي وهو زيد لانه
مفعول تاخذ ودفع بفصله بين كانت واسمها والفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله لا يجوز
وحذفه اي حذف ضمير الشان مع كونه منويا حال كونه منصوبا لا مرفوعا لانه لو كان
مرفوعا لا يجوز حذفه اصلا لانه ان كان مرفوعا منفصلا يكون مبتداء ولا يجوز حذفه لعدم
الدليل عليه لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وان يكون فاعلا ولا يجوز حذف

107

الفاعل يجوز على ضعف اما جواز حذفه فلما ذكرنا في بحث اسم ان واما ضعفه فلانه يوتى لقصد الابهام
فلو حذف لزال هذا الغرض ويلزم حذفه منصوبا مع ان المخففة من الثقيلة سواء كان ان
داخلة على الجملة الاسمية او الفعلية كقوله تعالى وان ليس للانسان وكقول الشاعر ان هالك كل
من يخفى وينتعل لانه لما كان بين الجملة الواقعة خبرها وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير
مفرد لانها مصدرية اريد ان يكون بينهما ارتباط لفظي فقد هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط
ولاسمها بالخبر ارتباط واجاز سيبويه ان لا يكون عاملة في ضمير شان مقدر عند الغايب اظهار فيكون
كما المصدرية في كونها مع جملتها في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ارتباط لفظي اسماء الاشارة
ما وضع والمراد المتضمنة فوله لمشار اليه الاشارة اللغوية الحسية اي بالجوارح والاعضاء
لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية فلا يكون في التعريف دور لعدم توقف الاشارة
اللغوية على المحدود لانها قد تعرف ولا تعرف اسماء الاشارة الاصطلاحية ويخرج
عن التعريف الموصول لان الاشارة فيه عقلية لا حسية فان كل من استعمل الموصول
وجد من نفسه اشارة الى معلوم من مضمون جملة خبره وكذا يخرج عن التعريف ضمير الغايب
لان الاشارة فيه ايضا عقلية الا انه داخل فيه المتكلم والمخاطب لان الاشارة فيهما حسية
فلما قال غير متكلم ومخاطب خرجا عن التعريف وهي اي اسماء الاشارة عامة لا يختص بجنس
دون جنس بل يعم جميع الازمنة والامكنة وغيرهما كذا للواحد ولا حاجة الى ان يذكر
المذكر لان لفظ الواحد يدل عليه وذان بالالف رفعا وذين بالياء جرا ونصبا للمثنى وفيهما
خلاف قال بعضهم انهما مبنيان فذان صيغة مرتجلة للرفع وذين صيغة اخرى مرتجلة
للنصب والجر لقيام علة البنا فيهما كما في المفرد والجمع وقال الزجاج منهم لم يبن شيا
من المثنى لقصدهم ان يجرا صانه على نهج واحد لانه لا يختلف فيه مذكر ولا مونث ولا عاقل
ولا غيره فوجب ان لا يختلف اعرابا مع انه زال شبه الحرف اذ لا مثنى في الحرف بالاصل
الوضع ودعوى ان ذان صيغة مرتجلة للرفع مبنية غير مبنية على واحده والا لقيل

واللذين صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر خلاف الظاهر واما مثنى الضمير نحو هما فلما غير عن
وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق
المثنيات مع انه اوغل في شبه الحرف من اسماء الاشارة وقد جاء ذان بالالف في الاحوال الثلث
وهو على هذا القول مبني بالاتفاق وتا للواحدة بقلب الذال تاء لقرب مخرجيهما ولما
لا تغير هما من اسماء الاشارة مرادفات تسعة ذات وتي بالجمع بين التاء والياء وذي بقلب الذال ياء
لان الياء قد يكون للتانيث نحو تضربين وته وذه بقلب الياء من تي وذي هاء لانها تكون عوضا
في الوقف من تاء التانيث فتشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها مع اشباع الهاء فيهما تشبيها
لها بهاء الضمير في الوصل ومع غير الاشباع ومع سكون الهاء منهما في الوقف فيكون للواحدة عشرة
الفاظ وتان بالالف رفعا وتين بالياء جرا ونصبا للمثناة والخلاف فيهما كما في ذان وجمعهما اي
جمع المذكر والمونث اولاء مدا بالهمزة المكسورة او المضمومة على قول بعد الالف وقصرا
بدون الهمزة ويستوي فيهما العقلاء وغيرهم ويتصل باول كل منها حرف التنبيه لتنبيه
المخاطب على مضمون ما تعلقت به الاشارة نحو هذا هذان هاتان هؤلاء وانما يتصل
باوله اذا لم يلحق باخره اللام فلا يقال هذلك لان حرف التنبيه ايضا للبعد كما ان اللام له فلا
يجوز الجمع بينهما ويتصل باخره اي باخر كل منها كاف الخطاب وهو حرف لانه لو كان ضمير الكان
اما ضميرا مرفوعا او منصوبا او مجرورا لا جائز ان يكون مرفوعا لانه ليس من صيغ ضمائر
المرفوع ولانه لا رافع هنا ولا جائز ان يكون منصوبا لانه لا ناصب هنا ولا جائز ان يكون
مجرورا لان اسماء الاشارة لا يضاف لانها معرفة لا يجوز تنكيرها لان المعنى الذي يوجب
تعريفه وهو الاشارة لا ينفصل عنه فيمتنع اضافتها لئلا يلزم تعريف المعرف فلما
امتنع ان يكون الكاف ضميرا كان حرف خطاب كالكاف في اياك وتصرفه على حسب المخاطب لا على
حسب المشار اليه لانه انما جئ به للتنبيه على احوال المخاطب ويجوز الجمع بينهما اي بين حرف
التنبيه وكاف الخطاب في نحو هذاك لزيادة التنبيه وحث المخاطب على التفهم وانما افرطوا

في التنبيه

في التنبيه في اسم الاشارة لفرط ابهامه لتناوله جميع ما بحضرة المخاطب من الجمادات وغيرها فهي اي
اسماء الاشارة خمسة الفاظ على ما مر لستة معان لان اسم الاشارة اما مفرد او مثنى او جمع
وكل واحد منها اما مذكر او مونث وحرف الخطاب فانه ايضا خمسة الفاظ لستة معان نحو
ك كما كم كن اربعة من كل واحد من اسماء الاشارة وحرف الخطاب نصوص على معانيها لا
لا اشتراك فيها وواحد مشترك الا ان المشترك في اسماء الاشارة الجمع نحو اولاء وفي حرف الخطاب
المثنى نحو كما فانه مشترك بين المذكر والمونث فيكون اسماء الاشارة بالنسبة الى الكاف المتصل
بها خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة لستة وثلثين معنى حاصلة من
ضرب ستة في ستة وهي ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذانك الى ذانكن وتاك
الى تاكن وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن ويجوز افراد الكاف اي كاف الخطاب والاسم اي اسم الاشارة
مع تعدد المخاطب والمشار اليه سواء كان التعدد باعتبار التثنية او باعتبار الجمع كقوله تعالى
لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فان المشار اليه هنا متعدد معنى ويكون مثنى اي بين الفارض
والبكر لان بين انما يدخل على المتعدد وكذا المخاطب متعدد هنا ويكون جمعا وكقوله تعالى
فما جزاء من يفعل ذلك منكم وذلكم خير لكم وهي اي اسماء الاشارة مع اللام نحو ذلك وتالك
واولالك او مع النون المشددة في التثنية نحو ذانك وتانك للبعيد اي اللام لبعد المشار
اليه وقيل لبعد المخاطب ومع الكاف من غير لام للمتوسط نحو ذاك وتاك وذانك وتانك
مخففين واولئك وبغيرهما اي بغير الكاف واللام للقريب فالمجرد من الزيادة للقريب
لانه بمنزلة المعنى المجرد من الزيادة فيكون المجرد للمجرد والمزيد فيه الكاف
وحده للمتوسط لانه زاد على القريب بحرف الخطاب فانه لما كان للخطاب كان المخاطب
اقرب من المشير من المشار اليه فصار في حكم البعيد بالنسبة الى المخاطب والمزيد فيه
زيادتان الكاف واللام للبعيد وذلك لان زيادة اللفظ على قدر زيادة المعنى وانما خص اللام
بالزيادة فيه لعدم امكان زيادة المد هنا ولا ايراد النون المشابهة لها لئلا يلتبس المفرد
بالمثنى

فزيدت اللام المشابهة للنون واما ذانك بتشديد النون فهي تثنية ذلك واصله ذانلك فقلبت
اللام الى النون وادغمت لقرب المخرج ولم تقلب النون لاما لئلا تبطل ما في النون من مزية
الغنة وقد يقع البعيد موضع القريب لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى او
لعظمة المشار اليه كقوله تعالى ذلكم الله ربي فذلكن الذي لمتنني فيه وخاصة عطف على ده
قوله وهي عامة بالامكنة كهنا بضم الهاء وتخفيف النون وههنا بالفتح او الكسر والتشديد
للقريب اقول الثانية للبعيد على ما قالوا وهنالك بزيادة اللام والكاف على هنا وثمة
بفتح الثاء وتشديد الميم للبعيد وهناك بزيادة الكاف وحده للمتوسط على الاصح المعهد
في ذلك قد يشار بهنا لك الى الزمان هنالك ابتلي المؤمنون الموصول ما يحتاج في جزئيته
اي في كونه جزءا تاما من الجملة كالمبتدإ او الخبر والفعل والفاعل الى صلة على معنى انه لو اردت
ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بتلك الصلة وهذا اولى من قول من يقول ما لا يتم اسما لان
الذي بانفراده اسم ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة وعايد وكذا يحتاج الى عايد في تلك
الصلة يعود اليه ليربطها ولا يبقى الحكم المتعلق بالموصول اجنبيا عنه لان الصلة لولا
العايد لكانت مستقلة بنفسها مقطوعة عما قبلها وانما ذكر العايد ليخرج عنه بعض
الظروف المضافة الى الجمل كحيث واذا واذ فان هذه الاسما لا يتم جزءا الا بجملة ولست
بموصولات لعدم احتياجها الى العايد ما لم يكن الموصول حرفا لانه لو كان حرفا لا يحتاج الى
عايد وانما يحتاج في جزئيته الى مجرد الصلة مثل ان المصدرية واعلم ان ذكر الصلة
في تعريف الموصول يؤدي الى تعريف الشيء بما لا يشكل منه الا بعد الاشكال
في ماهية الصلة اي شيء هو وليس المراد بالصلة الصلة اللغوية حتى يندفع
المحذور لان كل واحد من الموصول والصلة امر اصطلاحي الا انه لما فسر الصلة اندفع
الاشكال والصلة جملة خبرية وانما يجب ان يكون جملة لان وضع الموصول ليطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم
الحصول

له او لمتعلقه عنده نحو الذي ضربني غلامه او بكونه او بكون متعلقه حكما على شيء نحو
الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه زيد والحكم من مضمون الجمل او ما يشبهها من الصفات
مع فاعلها ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما تضمن الحكم
الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة قوله معلومة للسامع اشارة الى علة كونها
خبرية فانه لما وجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للسامع قبل حال الخطاب
كما عرفت الان وجب ان يكون خبرية لان الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونهما الا بعد
ايرادهما فلا يصح وقوعهما صلة لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور
بمعناها على الشعور بمعناه او الصلة اسم فاعل او اسم مفعول لا صفة مشبهة مع تضمنها
للحكم المطلوب في الصلة لنقصان مشابهتها للفعل بتقدير الجملة الفعلية لانه انما يمكن سبك
اسم الفاعل او المفعول على حسب ما يقتضيه المعنى من الفعلية لا الاسمية للالف واللام فانه
لا فرق بين الذي ضرب زيدا عمرو والذي ضرب ابوه عمروا وبين الضارب زيدا عمرو والضروب
ابوه عمرو فيكون اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكره دخول اللام الاسمية المشابهة
للام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المبني للفاعل في صورة اسم
الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتناسبهما في المعنى واسم الفاعل والمفعول ههنا
على الخصوص بتقدير الفعل ولذا يصح عطف الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات
واقرضوا الله قرضا حسنا ولذا ايضا يقع صلة ويجوز حذف العايد الى الموصول حال كونه
منصوبا متصلا بفعل او صفة لاستطالة الموصول بصلته مع دلالة الكلام عليه ومع كونه فضلة
مفرد انحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وكقول الشاعر في الصفة ما الله موليك فضل
فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي موليكه او مجرورا متسعا فيه بان يجعل المجرور
منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى
فاصدع بما تؤمر اي تؤمره والاصل تؤمر به فحذف الضمير على الوجهين لطول الصلة ولا
يجوز

ان يحذف هنا لكونه فضلة ومستغنى عنه والا لزم اخلاء الصلة عن العايد ويجوز حذف
الضمير ايضا اذا كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقديرا كقوله تع فاقض ما انت قاض
اى قاضيه او مجرورا بحرف جر الموصول او الموصوف بالموصول بمثله معنى ومتعلقا كقوله تع
ويشرب مما تشربون اى تشربون منه فحذف العايد المجرور بمن لان الموصول مجرور بمثله
من جهة المعنى والمتعلق وكقوله في الموصوف بالموصول ان تعنى نفسك بالامر الذى عنيت
نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا اولا حذف المرفوع اذا كان فاعلا لئلا يلزم حذف
احد جزئى الجملة مع احتياج السابق اليه وان كان المرفوع مبتدا فيجوز حذفه اذا لم يكن
خبره جملة ولا ظرفا كقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم
اى بما هو سفه وقد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التى اذا قصد بهما الدواهى ليفيد
الحذف ان الداهيتين الصغرى والكبرى بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن
شرحه فتركتا على الابهام من غير صلة مبينة وقد يحذف الموصول كما يحذف الصلة اى من يهجو
رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء اى من يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره
متساويان وحكمه اى حكم الموصول ان لا يكون لصلته تعلق بما قبله فلا يصح وقوع لكن واذن
وحتى فيها اى في الصلة لان لهذه الكلمات تعلقا بما قبلها لان لكن للاستدراك الحكم السابق واذن
جواب وجزاء له وحتى ان كانت جارة او عاطفة فتعلقها بما قبلها ظاهر وان كانت حرف ابتداء
كانت للاستيناف فلا يقع في صدر الصلة لانها كالجزء من الموصول وحكمه ان لا يتقدم معمول شىء
من الصلة وابعاضها لان الصلة لكونها مبينة للموصول كالجزء الثانى له فلا يجوز تقديم الشىء
منها عليه ولكن يجوز تاخير ما هو مقدم في الصلة ولا يفصل بينه وبينها اى بين الصلة باجنبى
عنهما لما ذكرنا الآن وحكمه ان تنزل الموصول مع صلته منزلة اسم واحد لذا يقع مع صلته فاعلا
ومبتدا فلا يوصف ما وصف منه كالذى والتى نحو مررت بالذى اكرمته الظريف كما ومن فانهما
لا يوصفان ولا يوكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة سواء كانت بهذه التوابع واقعة بين الموصول

وصلة

وصلته او بين بعض منهما وبعض اخر لانها لا تجى الا بعد تمام الكلمة وتمام الموصول انما هو بصلته
ومن ثمه لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار لوقوع تاكيد الموصول وهو اجمعين قبل
الصلة وهى في الدار ولم يجز ايضا بالضاربين اجمعين زيدا لان زيدا معمول ضاربين وهو
صلة اللام فيكون زيدا من تتمة الصلة وجاز بالضاربين اجمعون زيدا بالواو على ان يكون
تاكيدا للضمير المستكن في الضاربين لان اجمعون ح من اجزاء الصلة ويجوز تقديم بعض
اجزاء الصلة على بعض لان بعض الصلة والبعض الاخر منها وان كانا كجزئين الا انه لا يجب
ترتيب احدهما على الاخر بل يجوز تعقب كل منهما عن الاخر وهو اى الموصول من الاسما لا من
الحروف الذى للواحد واصله عند البصرية لذى على وزن فعل في الاصل فلما اريد الوصف
من بين الاسما الموصولة لكنه على وزن الصفات نحو عم وشج خلافا لما ومن ادخل اللام
الزايدة عليه تحسينا للفظ لئلا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة وليست اللام فيه للتعريف
لان الموصول معرفة وضعا والزم اللام لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها
للتعريف كما في الرجل ورجل وقد اجاز بعضهم ان يكون الذى مع الفعل بعده بمنزلة المصدر
كوانت فينا الذى تزغبين اى فينا رغبتك والظاهر انهم جعلوه اسما مكنيا به عن المصدر
ويكون موصوفه مصدرا مقدرا لا حرفا من حروف المصدر كما قيل واللذان بالالف رفعا
واللذين بالياء جرا ونصبا للتثنية والخلاف في انهما مبنيان او معربان كالخلاف في ذان
وذين على ما تقدم والذين بالياء في الاحوال الثلث لانه مبنى عند الاكثر وان كان الجمع ايضا
من خصايص الاسما لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع بخلاف
اللذين واللتين فانهما جاريان على سنن المبنيات المتمكنة لفظا ومعنى وقد جاء الذون في لغة
بنى عقيل وبنى كنانة بالواو في الرفع فان اعرابه مشهور في لغتهم فيقولون نصر الذون امنوا
على الذين كفروا وقوله للحجيم لقوله والذين وقد يحذف نونهما اى نون التثنية والجمع لاستطالتهما
بالصلة كقوله ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا حذف النون من اللذا واصله اللذان

وكقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا على احد الوجوه اى كالذين خاضوا فحذف النون فيه ويجوز
ان يكون التقدير كالخوض الذى خاضوا وكالجمع الذى خاضوا ويجوز ان يكون من مثل قوله تعالى والذى
جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون فانه اى يعبر بالذى عن الجمع حملا له على من اذا لم يقصد
بالذى معينا والتى للواحدة واصله الذى فلبث ذاله تاء كما فى ذا وتا واللتان بالالف رفعا
واللتين جرا ونصبا للمثناة واللواتى للجمع وله مرادفات اللاتى على وزن فاعل بهمزة بعدها ياء ساكنة
واللائى بياء ساكنة او مكسورة من غير همزة واللاءِ على وزن فاعل بتاء بعدها ياء ساكنة واللات
بحذف الياء من اللاتِ واللواتِ واللوائى والظاهر ان اللواتى وكذا اللوائى جمع الجمع من الاسماء
الموصولة ذو الطائية فانه ذو من الموصولات على لغة طى ويستوى فيهما المذكر والمونث والمفرد
والمثنى والجمع على الاشهر وهى مبنية على الاكثر وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو بمعنى صاحب
كقوله فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرت والتى طويت ومن الاسماء
الموصولة ذا حال كونها واقعة بعد ما الاستفهام نحو ماذا صنعت اى اى شىء الذى صنعت
فيكون ما استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتداء لتعذر ان يعمل الصلة فى قبل موصولها او
يعمل جزء من الخبر فى المبتداء وذا موصولة مرفوعة المحل على الخبرية وما بعدها صلتها والعائد
محذوف على احد قولى سيبويه وفى ثانى قوليه يكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة منصوبة المحل على
انه مفعول صنعت فيكون الجملة على هذا فعلية قدم معمولها لتضمنه معنى الاستفهام ومن
وما يستوى فيهما لابهامهما وشيوعهما الجميع اى المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع كقوله
تعش فان عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذيب يصطحبان فان من وقع هنا على التثنية
وكقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك فانه وقع على الجمع وكقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله
وتعمل صالحا وقد كير يقنت واى للمذكر واية للمونث لكن تانيثها غير لازم ولا يليها اى لا يكون
العامل فيها اذا كانتا موصولتين من الافعال الا المستقبل عند الكوفيين كقوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول

فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذى وقع به الفعل وزال المعنى الذى وضعت اى له
والمستقبل ليس كذلك اما اذا كانتا للاستفهام فيليهما الماضى ايضا نحو ايهم حضر لعدم تعينهما
فى بصدور الفعل عنهما او عليهما لانك تعلم ان الفعل صدر عن واحد مبهم مجهول عندك او وقع
عليه فيتطلب التميز والتعيين بالاستفهام بخلاف الموصولة فانه تعين لمعرفة صدور الفعل
او وقوعه بمعنى الذى والتى اى اى لمعنى الذى واية لمعنى التى وكذا الالف واللام فى اسم الفاعل
والمفعول معا لمعنى واحد اى الذى والتى ومثنى احدهما او جمعه على حسب ما يبتنيه ضمير
الصفة نحو الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربات نحو الذى ضرب والتى
ضربت الى اخرهما وقوله معا اشارة الى ما قال ابن الحاجب الاولى ان يقال الالف واللام فى قولك
الضارب حرف التعريف بمعنى الذى لانه كان الذى فحذف داله وياءه فبقى تعريفه لان الذى
بجملته للتعريف وفيه نظر لانه لا يتغير معنى اللفظ بحذف بعض حروفه للتخفيف
فكذا الذى يكون للتعريف لان الموصول معرفة بالوضع فلما حذف الذال والياء منه بقى اللام
الثانية التى كانت من نفس كلمة الذى وبقى تعريفه ايضا ولا يعرب منها اى من هذه الاسماء
الموصولة لوجود المقتضى لبنائها فيها كما عرفت قبل وقد عرفت ايضا الاختلاف فى تثنية
التى والذى الا اى فانه معرب للزومه ظاهرا وحقيقة الاضافة التى من خواص الاسم فتقوى
امر الاسمية فيه فرد الى اصله من الاعراب ولا يعرب نحو خمسة عشر وكم وان كان مضافا
لعدم لزوم اضافته وكذا نحو كم رجل لعدم لزوم اضافته لانه قد ينصب بعد كم الخبرية و
وكذا نحو لدن لانه وان كان لازم الاضافة الا انه قد يضاف الى الجملة والاضافة اليها كلا اضا
اضافة ما لم يحذف صدر صلتها فان حذف صدرها اى مضافا وكانت الصلة جملة اسمية
وكان صدرها ضميرا راجعا الى اى فبالضم اى مبنيا اى على الضم واجب عند البصرية
لان الشىء اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها ولما حذف الصدر منها كانه متضمن له
محتاج اليه فبنى على الضم كما بنى من قبل ومن بعد عليه جبرا لما نقص باقوى الحركات نحو قوله تعالى

من الاعراب وهو الضم

ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فانه لو لم يكن مبنيا على الضم لوجب ان يكون منصوبا لانه مفعول

لننزعن ولذا قرئ في الشواذ بالنصب ايضا وهو على مذهب الكوفيين اما اذا لم يكن مضافا

فكلام العرب الاعراب نحو اكرم ايا افضل وقد اجيز البناء قياسا لا سماعا فقيل اكرم ايهم

افضل واما اذا كانت الجملة فعلية فلا يحذف منها شيء فلا يبنى اي وكذلك اذا لم يكن صدرها

ضميرا اي ولا يحذف الصدر نحو اضرب ايهم غلامه قائم لان غير الضمير لا يحذف كثيرا في الصلة

بخلاف الضمير فانه كثيرا يحذف فيها وقد تساهل المصنف في ترك القيود التي ذكرناها وقول

الخليل والكوفيين بانه اي بان ايهم على حكاية القول قالوا ان ايهم في الاية مبتداء وخبره اشد

اشد وهي على هذا استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة مفعول لننزعن كقوله تعالى واوتيت

من كل شيء فيكون من للتبعيض والجملة اعني ايهم اشد محكية اي انها صفة شيعة على اضمار

القول اي كل شيعة مقول فيه ايهم اشد ضعيف اذ قلما يصار الى مثل ذلك اي الى

الحكاية واضمار القول في سعة الكلام قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية

كما اجازه على معنى اضرب الذي يقال لهم ايهم افضل لجاز اضرب الفاسق الخبيث بالرفع

على معنى اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وقول يونس بالتعليق اي بتعليق الفعل

الذي قبل اي عن العمل فانه يجيز تعليق غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم

افضل اضعف اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال والا لزم ان يكون الاسم في التركيب

من غير اعراب له لانه لا يكون مبتداء لعدم الخبر له ولا فاعلا لعدم الفعل المقتضي له

والمفعولية مسلوبة بالالغاء وانما كان هذا القول اضعف من القول الاول لان الاول قد يصار

اليه في ضرورة الشعر بخلاف هذا لان وجود اسم في التركيب من غير اعراب له لا يوجد لا في

سعة الكلام ولا في ضرورته في غير صيغة ضمير الفصل على اختلاف فيها ويبطل قولهما ايضا

قوله اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها

وبين معمولها والموصول من الحروف ان مشددة وكذا ان مخففة وما وكي المصدريات

وهي قيد للثلاثة الاخيرة لانها تكون غير مصدرية ايضا فالمصدرية نحو اريد ان تخرج اي

خروجك وبما رحبت اي برحبها وجئت لكي تكرمني اي لاكرامك واما غير المصدرية فنحو

ان الزائدة كقوله تعالى فلما ان جاء البشير ونحو ان التفسيرية نحو فاوحينا الى موسى ان اضرب

بعصاك البحر ونحو ما الزائدة كقوله تعالى فبما رحمة من الله ونحو كي غير المقرونة بلام

التعليل فانها لا يتعين كونها مصدرية الا اذا كانت مقرونة باللام لفظا لانها لو لم يقترن

بها لاحتمل ان يكون مصدرية واللام مقدرة قبلها كما تقدر مع ان في نحو جئت ان اراك وان يكون

حرف جر بمعنى اللام والفعل بعدها منصوب بان مقدرة فان ذكر اللام لم يجز ان يكون

حرف جر بمعناه لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر فانها حروف موصولات فصلة

ان جملة اسمية نحو بلغني ان زيدا قائم وصلة البواقي اي ان وما وكي جملة فعلية فعلها متصرف

لانها انما تدخل على الافعال وقد توصل ما بجملة اسمية كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان

راسك كالثغام المخلس وقد يشبه ما بان في العمل اي بما او بان المخففة في تركه اي

في ترك العمل وذلك لما بينهما من الشبه المعنوي كما في الحديث والتنزيل كقوله عليه السلام

كما تكونوا يولى عليكم فانه جعل ما ناصبة ولذا حذف النون من يكونوا وقوله تعالى

ان يتم الرضاعة فانه جعل ان غير ناصبة ولذا كان يتم مرفوعا على رواية مجاهد وكقوله

ان تقرءان على اسماء مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى مصدرية غير ناصبة

لوجود علامة الرفع وهو النون معها وما الاسمية على ستة اوجه موصولة لغير

العقلاء غالبا وقد تجيء للعقلاء نحو قوله تعالى والسماء وما بناها وشرطية متضمنة

للشرط والجزاء لغير العقلاء كقوله تعالى وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه

واستفهامية كقوله تعالى وما تلك بيمينك وصفة وهي التي تلي النكرة لافادة الابهام وما

وفائدتها التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير

انفه وقيل هي حرف هنا وموصوفة بمفرد نحو قوله تعالى هذا ما لدي عتيد اي شيء عتيد

او جملة كقوله رُبما تكره النفوس من الامر اى رب شئ تكرهه النفوس على راى وقيل
هنا مهيئة لدخول رب على الجملة وهى حرف وتامة بمعنى شئ كقولهم فى التعجب ما احسن
زيدا وكقوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى فنعم مسند الى ضمير وما نكرة مفسرة والمخصوص بالمدح
هو هى وقال سيبويه ان ما هنا معرفة اى فنعم الشئ هى وانما سميت تامة لعدم احتياجها
الى الصفة ولا الى الصلة ومن كما فى اوجهها الا انها اى من فى اوجهها تختص بذوى
العلوم ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى
على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على اربع فانه قال ومنهم والضمير راجع
الى كل دابة فغلب العقلاء فى الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشى بخلاف ما فانها
فى الغالب لما لم يعلم وقد جاء فى العلم قليلا نحو سبحان ما سخركن وسبحان من سبح الرعد بحمده ولا يكون
من تامة ولا صفة فالموصولة نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية
نحو من ابوك والموصوفة بمفرد او جملة كقوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا فانه
روى غيرنا مجرورا على انه صفة من اى على كل انسان غيرنا ومرفوعا على انه مبتدا محذوف
والمبتدا مع الخبر مجرور المحل على الوصفية ويشتركان اى ما ومن فى انهما لا يقعان حال كونهما
موصولتين موصوفتين فلا تقول مررت بمن او بما الكريمة الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن
او لما لان وضعهما وضع الحروف فلا يجوز ان يوصفا ولكن يؤكدان كما نحو نظرت الى ما عندك
نفسه والى من عندك نفسه لان مشابهتهما الحروف لا تمنع التاكيد كما تمنع الوصف لان الحروف
يؤكد واى واية كمن فى اوجهها الاربعة فالموصولة نحو اضرب ايهم فى الدار والاستفهامية نحو ايهم
اخوك والشرطية كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة يا ايها الرجل الا انهما
اى اى واية يقعان صفة لنكرة نحو مررت برجل اى رجل عظيم لا يعرفه كل احد فيسال
عنه فهى فى الاصل استفهامية نقلت الى الصفة وقد تقع اى حالا لمعرفة كقوله فاوفت
ايما نخشى الخبير فلله عينا خبير ايما فتى ويلزمان الاضافة اعلم ان هنا تفصيلا وهو ان اى ان كانت
صفة لنكرة

او حالا لمعرفة يلزمها الاضافة لفظا ومعنى الى ما يماثل الموصوف وذا الحال لفظا ومعنى نحو
دعوت امراة اى امراة او معنى لا لفظا نحو دعوت امراة اى فتى وان كانت استفهامية او
شرطية فقد استغنى بمعنى الاضافة عن لفظها ان علم المضاف اليه كقوله تعالى فى الشرط ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وكقول ابن مسعود سالت رسول الله صلى الله عليه
اى العمل احب الى الله قال الصلوة فى وقتها قلت ثم اى قال بر الوالدين قلت ثم اى قال الجهاد
فى سبيل الله وان كانت موصوفة فيستغنى بتعويض المضاف اليه عنه نحو يا ايها الرجل
واذا اخبرت عن شئ منسوب او مسنوب معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر
فى جملة فعلية او اسمية بالذى ومتصرفاته كالتثنية والجمع والمونث او بالالف واللام صدرتها
اى الذى او الالف واللام وجعلتها مبتداء واخرت الشئ لخبرها اى تجعل الشئ المراد عنه
الاخبار او مرادفه خبرا عنها بعد ان تضع مكانه اى مكان ذلك الشئ ضميرا لها اى للذى
اما الضمير فللربط واما كونه فى مكان ذلك الشئ فلانه كناية عنه فناسب ان يكون فى مكانه
فشروط الاخبار بالذى اربعة تصدير الجملة بالذى مبتداء وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار
خبرا ووضع الضمير مكانه وكون الضمير عايدا الى الموصول وتحقيق هذا المقام ان الشئ قد يكون
معلوما من وجه ومجهولا من وجه فاذا اراد المتكلم ان يبين ذلك الشئ المعلوم من وجه بوجهه
الذى هو غير معلوم جعل الجهة المعلومة مخبرا عنها معبرا عنه بالذى والجهة المجهولة
خبرا على ما هو قياس باب الاخبار مثلا انك تعلم زيدا من قولك زيد منطلق من حيث الانطلاق
ولا تعلم من حيث كونه زيدا اى تعرف شخصا معينا قام به الانطلاق ولا تعرف انه
زيد او عمرو فيقول لك المتكلم الذى هو منطلق زيد واذا كان كونه زيدا معلوما وكونه
منطلقا غير معلوم قال لك الذى زيد هو منطلق وليس قولهم اخبر عن زيد وتحو
من زيد منطلق بالذى على ظاهره وانما المعنى اخبر عن شئ مبهم هو زيد فى المعنى بزيد
وقولهم بالذى الباء فيه للاستعانة اى اخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذى فالذى مخبر
عنه

لا مخبر به وزيد مخبر به لا مخبر عنه تقول في الاخبار بالذي عن البدل بدون المبدل منه
نحو مررت برجل اخيك الذي مررت برجل به اخوك وباللام المار انا برجل به اخوك وانما
ابرز الضمير لان الصفة وهي المار جارية على اللام وهي للمتكلم والالف واللام يختصان بالجملة
الفعلية لا الاسمية المتصرفة اي يكون فيها فعل متصرف غير المتقدم معمولها احترازا
عن نحو زيدا ضربت وقوله ليصح بناء صلتهما اي صلة الالف واللام علة لهذه القيود
الثلاثة فان صلة الالف واللام هي اسم الفاعل والمفعول على ما عرفت وليس اسم الفاعل
ولا اسم المفعول بمعنى الجملة الاسمية حتى يتبدل منها احدهما وكذلك ان كان فعلها غير
متصرف او كان معمولها متقدما لا يمكن بناء صلتهما كما سيجيء وكان عليه ان يزيد قيدا اخر
وهو غير متصدر بحرف لا يستفاد معناه من اسم الفاعل او المفعول كالسين وسوف
وحرف النفي وحرف الاستفهام فانه لا يبنى اسم الفاعل او المفعول من هذه الجملة فان اختل
شرط منها اي من هذه الشروط الاربعة تعذر الاخبار ومن ثمه امتنع الاخبار عن كم استفهامية
او خبرية لانه لا يجوز تاخيرها لاقتضائها التصدر لانهما من معنى الانشاء والاستفهام وعن — على هذه الطريقة
ضمير الشان لتعذر تاخيره لانه لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير وضمير الفصل بين المبتداء
والخبر لتعذر تاخيره لانه انما يؤتى به قبل الخبر ليفصل الخبر عن الصفة فلو اخر لزال هذا الغرض
والظروف غير المتصرفة وهي التي يلزم النصب على الظرفية نحو سحر اذا ذات مرة والمصادر غير
المتصرفة وهي التي يلزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله للزومهما النصب على الظرفية
والمصدرية فلو جعلناه خبرا لزم ان يكونا مرفوعين وعن الحال والتمييز المنصوب ومجرور
رب ومعمول لا النافية لنفي الجنس لتعذر وضع الضمائر مكان هذه الاسماء لان الضمائر
معارف وهذه الاسماء لازمة التنكير وكذا الحال يلزم التنكير انما قال ممنوع لا احترازا
عن نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فانه يجوز الاخبار بالذي عن كل واحد من المرفوعين تقول في الاخبار
عن الاول الذي لا هو ولا عمرو في الدار زيد وما اقيم المظهر فيه مقام المضمر كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
فانه لا يجوز الاخبار

عن هذا المظهر لانه انما اقيم مقام المضمر لغرض من التفخيم غيره فلو اقيم مقامه المضمر
لزال هذا الغرض وعن المصدر العامل بدون المعمول فلا يقال في ضربي زيدا حاصل الذي
هو زيدا ضربي لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة عن المصدر لان لفظ العامل مراعى في العمل
والاضمار يزيل اللفظ اما اذا لم يكن المصدر عاملا فيجوز الاخبار عنه لعدم المحذور المذكور
فمعمول اي مع مجموع الضرب وعن الصفة بدون الموصوف فلا يقال في جاءني رجل عالم الذي جاء رجل — في اعجبني الضرب الذي هو مقدر
هو عالم وعن الموصوف بدون الصفة فلا يقال في المثال المذكور الذي جاء هو عالم رجل لان الضمير
لا يوصف ولا يوصف به ويجوز الاخبار عن الموصوف مع الصفة فيقال في المثال المذكور الذي
هو جاء رجل عالم وعن المضاف بدون المضاف اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو زيد غلام
لامتناع اضافة الضمير وعن المضاف اليه غير المستقل بان يكون مجموع المضاف والمضاف اليه
علما لشيء فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده لعدم استقلاله في المعنى لانه صار بالعلمية
كبعض حروف الكلمة كحمار قبان لدويبة اما اذا كان مستقلا فيجوز الاخبار عنه تقول — توجد في المقابر
في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لجواز كون الضمير مضافا اليه وعن الضمير المستحق
لغيره اي لغير الموصول مبتداء كان ذلك الغير نحو زيد ضربته او موصولا نحو الذي ضربته زيد فلا يقال الذي الذي ضربته زيد هو
او موصوفا نحو جاء رجل ضربته فانك لو اخبرت عن الضمير في زيد ضربته وقلت الذي زيد ضربته هو — الغير
فان جعلت الضمير الاول لزيد بقي الموصول بلا عائد وان جعلته للموصول بقي المبتداء بلا عائد
وعلى هذا فقس وعن الاسم المشتمل عليه اي على الضمير الذي يستحقه غيره نحو زيد
ضربت غلامه وزيد ابو رجل محبته فانه لا يجوز الاخبار عن هذا الاسم بمثل ما قلنا في زيد
ضربته ويمتنع الاخبار عن معمول ليس وعسى وافعال المدح والذم والتعجب وعن منصوب
زيدا ضربت بالالف واللام اما امتناع الاخبار عن معمول هذه الافعال فلانه لا يجيء منها اسم
الفاعل ولا اسم المفعول اللذان هما صلة الالف واللام واما عن منصوب زيدا ضربت فلان الرجل — بالالف واللام
الضمير القائم مقامه قبل الفعل بعد صوغه في صورة اسم الفاعل لزم الفصل بين لام الموصول
وبين صلته وان اخر الضمير — بالضمير

ولا يجوز ان يكون الضمير المرفوع عائدا على المبتداء والمنصوب عائدا على الموصول لان الضمير العائد الى المبتدا يجب ان يكون في ضربه وهو خارج عن ضربه

لفسد المعنى المستفاد من التقديم وهو الحصر وانما يجوز تقديم الضمير في الذي اعطيته
زيدا درهم على زيد مع ان المظهر القائم مقام هذا الضمير مؤخر عنه في قولنا اعطيت زيدا
درهما لاقتصار المتصل مع عدم فساد المعنى لعدم اللبس ولهذا لا يجوز تقديم ثاني
مفعولي باب علمت مع اللبس فلا يقال في الاخبار عن عبد الله في قولك اعطيت زيدا عبد الله
الذي اعطيته زيدا عبد الله وانما يجب ان يقال الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله لان
المفعول الاول ههنا انما يتميز عن الثاني بتقدمه لصلاحية كل منهما ان يقع مفعولا اولا
اما الاخبار عن معمول هذه الافعال غير المصرح به بالذي فجائز تقول في الاخبار عن زيد في ليس
زيد منطلقا الذي ليس منطلقا زيد وعن منطلقا الذي ليس زيد اياه منطلق وكذا
يجوز الاخبار بالذي عن منصوب زيد اضربت فتقول الذي اياه ضربت زيد اسماء الا
الافعال ما معناه الامر كرويد زيدا او ما معناه الماضي كهيهات فانه بمعنى بعد واف
فانه بمعنى تضجرت لا بمعنى اتضجر لانه مبني ولو كان بمعنى المضارع لزم ان يكون معربا كمسماه
الا انه يجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسما لما اصله البناء وهو مطلق
الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا يجوز ان يقال
ان اف بمعنى اتضجر كما قال كثير من النحاة وقوله بغير ضميمة قيد في الماضي واحترز به
عن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي بضميمة تدل عليه نحو زيد ضارب عمرو امس وقول
من قال ان مدلولات هذه الاسماء الفاظ الافعال ثم مدلولات الفاظ الافعال ما هو من
معانيها لانها لو دلت على ما دلت عليه الافعال لكانت هذه الفاظ الافعال باطل لاتفاقهم على
استكنان الضمائر في هذه الاسماء ولو كانت مدلولاتها الفاظا لامتنع ذلك ولامتنع ايضا ان
تعمل عمل الافعال لان العامل كما اعتبر لفظه في العمل يعتبر معناه وقد قلنا في صدر الكتاب انها
خارجة عن تعريف الفعل وداخلة في تعريف الاسم لان دلالتها على المعنى من الازمنة الثلثة
ليست باصل الوضع فلا يلزم من دلالتها على ما دلت عليه الافعال انه يلزم دخولها عن التعريف نفس

افعال الامر
الامر

115

والماضي بقوله ما معناه لان ما عبارة عن الاسم بدليل قوله اسماء الافعال فمنه ما استعمل
معرفة ونكرة جميعا او استعمل معرفة لا غير او استعمل نكرة لا غير وذلك لان هذه الاسماء
لما وجدوها على ثلثة اضرب ما استعمل منونا وغير منون نحو صه وايه وما استعمل غير منون
لا غير نحو بله وامين وما استعمل لا غير نحو واها في التعجب قصدوا التفرقة بين ما استعمل
منونا وبين ما استعمل غير منون فحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة والتعريف
والتنكير راجعان الى مصادر الافعال التي هذه الاسماء اسماؤها فاذا قلت صه بغير التنوين كان
معناه الامر بسكوت معهود واذا قلت صه بالتنوين فمعناه الامر بسكوت ما وقال ابن الحاجب
اذا اريد معرفة حمل على المفعول الفعل الذي بمعناه كما تقول في اساءة وغدوة واذا اريد
نكرة كان لواحد من احاد الفعل الذي يتحدد فصار امر لهذا التقدير مختلفا وعلامة
التنكير لحاق التنوين بها وعلامة التعريف عدمه اي عدم لحاق التنوين وهذا الاطلاق
ليس كما ينبغي لانه ليس ترك لحاق التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم علامة التعريف
بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير علامة التعريف بتقدم معمولها اي معمول اسماء الافعال
عليها عند البصرية لانك عرفت في صدر الكتاب ان اصل هذه الاسماء اما مصادر وقد عرفت
امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه نقل الى المصدرية وهو بامتناع التقديم
اولى واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان في العمل قبل النقل لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل
خلافا للكوفية فانهم اجازوا تقديم معمولها استدلالا بما اجاب المصنف عنه بقوله وكتاب
الله عليكم نصب على المصدر بفعل دل عليه مضمون الكلام السابق فان قوله حرمت
عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب عليهم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا فيكون من باب المصدر
المؤكد لنفسه المضمر فعله اضمارا واجبا قياسا وليس نصبه بعليكم حتى يلزم تقديم
معمولها عليها وبقوله ودلوي دونكا في قوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس
يحمدونكا مبتدا او خبر اي دلوي مبتدا ودونك ظرف لا اسم فعل خبر له او دلوي مفعول
خبر

وليس دلوى منصوب المحل بدونك بعد ذلك المتأخر عنها حتى يلزم مذهب الكوفية
ومنها اى من اسما الافعال فعال المعدول عن الامر عدل عنه للمبالغة ولو قلنا ان
هذه الصيغة من الثلاثى فعلا امر كما لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على
صيغة واحدة لجريان صيغة افعل ولا دليل على عدليته مع ان الاصل فى كل معدول عن الشئ
ان لا يخرج عن نوع ذلك الشئ من استقرا كلامهم ونزال بالنسبة الى انزل ليس كذلك لانه اسم
والمعدول عنه فعل وهو قياسى فى الثلاثى المجرد المتصرف التام عند سيبويه لا عند المبرد
تقول نكال وكتاب وعلام فى نكل واكتب واعلم والصحيح قول سيبويه لانه قد كثر بالنظر الى باب
واحد وهو الثلاثى بالشروط المذكورة اطرد فيه او جاء على منهاج واحد وما هو كذلك فالقياس
عليه جائز ولا يقال من انطلق طلاق لعدم كونه مجردا ولا من دحرج وذرع دراج وذراع لعدم تصرفهما
ولا من كان كوان لعدم كونه تاما وكان عليه ان يذكر القيود المذكورة وفعال سماعى فى غير اى فى
غير الثلاثى حتى اتفقوا على انه لم يات منه الا لفظان كقرقار اى صوت وعرعار اى تلاعبوا بالعرعار
وهى لعبة لصبيان العرب وما كان قليلا لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه عنده قياسى
وما كان من فعال علما للاعيان الاناث كحذام وهو معدول عن حاذمة عندهم او كان معدولا
عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة ومذهبهم انه من اعلام المعانى كما ان حذام
من اعلام المعانى او معدولا عن فاعلة حال كون فعال صفة مختصة بالنداء او لازمة له فى
سب المونث نحو يا خباث ويا فساق اى يا خبيثة ويا فاسقة او صفة غير مختصة به اى بالنداء
كطمار للمكان المرتفع كانها طامر اى دانية وقوله عن فاعلة نظر لانه ليس يجب ان يكون
فعال هذا معدولا عن فاعلة وانما يجب ان يكون معدولا عن الصفة سواء كانت الصفة
فاعلة او لا نحو يا رطاب فانه معدول عن يا رطبة قوله مبنى خبر قوله وما كان للتشبيه به
اى بفعال بمعنى الامر عدلا او زنة فان كل واحد من هذه الثلثة معدول كفعال المعدول عن
الامر وكل واحد منها على وزنه ايضا وفيه نظر لانه لا دليل على عدلها فالاولى ان يكون بناؤها للتشبيه
به من جهة الزنة والمبالغة فان

نحو حماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاء كما ان نزال ابلغ من انزل لانه بمعنى انزل ثلث مرات الا
العلم لاعيان الاناث فى بنى تميم فانه عندهم معرب غير منصرف لعدم مشابهته للذى بمعنى الامر
اذ لا يتصور المبالغة فى العلم الشخصى وعند الحجاز مبنى اجراء للعلم الشخصى مجرى العلم الجنسى
كفجار الا ما اخره اى اخر العلم لاعيان الاناث راء كحضار فانه مبنى عند اكثرهم وقد عرفت بيان
ذلك فى بحث غير المنصرف الاصوات وسميت اصواتا وان كان غيرها من اقسام الكلمات
ايضا من جنس الاصوات لكونها فى الاصل اصواتا ساذجة لا كلمات دالة على معان ما يصاح
كقول المتعجب وى عند التعجب ونخ لاناخة البعير او به تدعى البهائم كنخ للضان والدجاج
او يزجر البهائم كحل لزجر الناقة او يحث البهائم وكذا السباع والطيور كنشوء وسا للحمار الموارد
او يحكى به الصوت وهو على قسمين لزمته الحكاية بان يكون ابدا حكاية كطيخ مكسور الطرفين
لحكاية صوت الضاحك وغاق لحكاية صوت الغراب وطق لحكاية وقع الحجارة بعضها على بعض
او لم يلزمه كالاصوات التى يتندم بها او يتوجع او يتعجب فانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير
موضوعة بل دالة بالطبع على معان فى انفسهم يكون تارة حكاية كقولهم قال رجل وى وتارة نفس
الصوت لا حكاية كقولك وى عند التعجب بخلاف طيخ وغاق وطق فان هذه الالفاظ مركبة من
حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك لانه شبه المركب من الحروف
فان ليس عين ما صوت به الشخص عند الضحك وكذا غاق وطق اذ الحجر لا تخرج الجماد
لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان وما وضع لحكاية الاصوات على قسمين اخرين اما
لاصوات حيوانات واما لاصطكاك اجرام المركبات كل كلمتين يشتمل ستة اقسام
جعلتا اسما واحدا بلا نسبة اسنادية او اضافية بينهما احتراز عن نحو تأبط شرا ونحو غلام زيد بان تدل على معنى واحد نسمى
فان الاول محكى على حاله والثانى بجزئيه معرب وكلاهما فيما يكون كلا الجزئين او احدهما مبنيا بسبب اسما بهذا الاعتبار مجازا
التركيب فان كان الثانى صوتا كسر الثانى على الاكثر بفتح اى مع فتح الاول نحو سيبويه واما كسر الثانى والا فليس هو باسم حقيقة
فللتشبيه بنحو غاق لانه صوت ايضا واما فتح الاول فلانه بمنزلة الجزء الاول منا نحو خمسة عشر اذ كل اسم كلمة ليس شئ
من المركبات بكلمة

وبعض العرب يعرب الثاني منه اعرابه ما لا ينصرف لعدم تضمنه الحرف وان كان الثاني اسما
لا صوتا تضمن حرفا كحرف العطف وحرف الجر فتح الجزاان لمشابهته اوله اوله المركب
المضاف بسقوط النون من الاول نحو هو جاري بيت بيت اي ملاصقا بيني وبينه او بيت هنه
الى بيت في او ملاصقا للبيت في ثم كثر استعماله حتى يفهم منه القرب من غير نظر الى البيت والبيت
فصيرا اسما واحدا وبنيا اما الاول فلانه بمنزلة الصدر من الكلمة ولكونه محتاجا الى الثاني واما الثاني
فلتضمنه الحرف وعلى الفتح ليزول بعض الثقل الحاصل من جعل الكلمتين واحدا نحو احد عشر
الى تسعة عشر فانه في الاصل احد وعشر فلما قصد معنا امتزاج الاسمين وتركيبهما حذفت
الواو المؤذنة بالانفصال بين الجزان وانما قصد امتزاج هذا المعطوف والمعطوف عليه دون
غيرهما لانهما معا هنا عدد واحد كعشرين ومائة بخلاف غيرهما نحو الاب والابنا وفتح الثاني لا الجزين
جميعا انه شابه الاول المضاف بسقوط النون منه نحو اثنا عشر فانه في الاصل اثنان وعشر
فلما حذفت منه الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون من اثنان ايضا لانها
تدل على الانفصال ايضا فاشبه المضاف لان حذف النون حكم من احكام الاضافة فيعطى حكم الجزء
المضاف وهو الاعراب وانما لم يعرب نحو خمسة عشر مع ان الاول منه شابه المضاف بسقوط
التنوين منه لانه لم يحذف التنوين منه للتركيب بل للبناء بخلاف النون فانه انما حذف للتركيب لا للبناء
وذلك لان تنوين التمكن لا يجتمع البناء بخلاف النون وان لم يتضمن الثاني الحرف فتح الاول وحده ان كان
اخره حرفا صحيحا نحو حضرموت وبعلبك والاسكن نحو معدي كرب بامتناع او مع امتناع ثانيه
من الصرف معربا ثانيه اعراب المفرد وذلك لانهما لفظان مزجا وجعلا اسما واحدا لا على
معنى وابكرله حكم قبل النقل الى العلمية حتى ابقى ما كان عليه كما ابقى في نحو عبد الله وبرق نحره ملحق
بالمفرد لان مدلوله مفرد كما ان مدلول المفردات كذلك وجعل غير منصرف للتركيب والعلمية او اعربا
اي الجزان مما لم يتضمن الثاني الحرف اعراب المضاف والمضاف اليه وعلى ذلك انهم شبهوه بالمضاف والمضاف
اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر وليس فيه حكم الاضافة معنى
كما في غلام زيد

فان زيدا غير الغلام وفي الاضافة فيه معنى اللام بخلاف بعلبك فان بك فيه ليس اسما لشيء اضيف
اليه بعل بل هما بمنزلة اسم واحد وهذه اللغة ضعيفة بالنسبة الى الاول لان في الاول تشبيها
معنويا وفي الثاني تشبيها لفظيا واعتبار المعنوي اقوى من اعتبار اللفظي بامتناع او اعرابا
مع امتناع الثاني من الصرف على ان جعل اسم مؤنث او وانصرافه على ان جعل اسم مذكر فيقال
في معدي كرب او معدي كرب في الاحوال الثلث وقد يضاف المفتوح جزاه نحو خمسة عشر باعراب
الاخر من الجزئين او بنائه ان سمي به اعلم ان نحو خمسة اذا جعل علما كان مبنيا ايضا عند بعضهم
رعاية لتضمنه الاصلي الحرف ويحتمل ان يكون معربا ويكون فتحة الثاني لحكاية كما يحكي الاعراب
في المنقولات لكن لما كانت حكاية البناء مانعة من اعرابه لفظا اعرب باعراب تقديرا ومعربا
عند اخرين لزوال ذلك التضمن بالعلمية اذ ليس معناه علما نحو خمسة عشر وعند
اعرابه يجوز فيه وجهان اخران كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع صرفه
والثاني الاضافة ومع الاضافة جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما يجوز فيه ترك البناء المحكي
ولا يجوز في نحو تابط شرا ترك الاعراب احتراما للاعراب فعلى هذا اذا اضيف نحو خمسة جاز
في الثاني الاعراب والبناء بلا شبهة لا احدهما على الاخر وبالبناء او مع بناء الاخر من الجزئين
على الاشهر ان لم يسم به لبقاء علة البناء من تضمنه الحرف خلافا للاخفش فانه قال لما
كانت الاضافة ترجح جانب الاسمية والاعراب وهي تباشر الجزء الثاني جاز اعرابه قياسا على
اثني عشر لكن بينهما فرق وذلك لان اول اثني عشر لما قد رعضا لوجود حكم الاضافة فيه كما
قلنا فان علة البناء وهي كونه بمنزلة صدر الكلمة لان المضاف له حكم الاستقلال في الاعراب بخلاف
ما في خمسة عشر فان علة بنائه وهي تضمنه الحرف باقية حالة الاضافة ايضا فلا يلزم من
اعراب الاول من اثني عشر اعراب الثاني من خمسة عشر الكنايات هي ان
يعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام
على السامع نحو جاء فلان او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او لنوع فصاحة نحو قولك فلان كثير الرماد والمراد
منها

بعض الكنايات لان كلها غير مبنية ولذا قال كم وكذا للعدد وكيف وذيت بالحركات الثلث
في ثانيهما للحديث ولا يستعمل كيت الا مكررا نحو قال فلان كيت وكيت كما ان ذيت لا يستعمل
الا كذلك نحو كان من الامر ذيت وذيت وانما بنيا لوقوع كل واحد منهما موقع الجملة وهي من حيث
هي لا يستحق الاعراب والبناء لانهما من خواص المفردات وكان يجب على هذا ان لا يبنيا
ايضا كالجملة لكن لما لم يجز ان يخلو المفردات عنها ابقيا على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات
عليه وهو البناء فكم الخبرية وانما بنيت لتضمنها معنى الانشاء الذي يكون بالحروف غالبا
او لكونها موضوعة على وضع الحروف او لشبهها بكم الاستفهامية المبنية لتضمنها معنى
الاستفهام ووجه الشبه من جهة اللفظ والمعنى لان كل واحد منهما كناية عن
العدد كناية عن الاكثر من العدد المجهول عند المخاطب المعلوم غالبا عند
المتكلم واعلم ان جر مميزها عند غير الفراء باضافة كم اليه لان الخبرية للتكثير
فحملت على العدد الكثير وعند الفراء جر بمن المقدرة ويجوز عمل الجار مضمرا وان
كان مقدرا لكثرة دخول من على الخبرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة
الموضع عليه فقوله ومميزها مجرور يحتمل هذين المذهبين وانما يكون نصا في
غير مذهب الفراء لو قال وتضاف الى مميزها مجموع او مفرد نحو كم رجل او رجال
عندي والمفرد اكثر من المجموع لان كم للتكثير فجعل مميزها كمميز العدد الكثير وهو
المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان العدد الكثير يدل على
الكثرة صريحا فاستغني به عن الجمع بخلاف كم فانها كناية عن العدد الكثير وليس في
لفظها ما يدل على الكثرة فجوز جمع مميزها تصريحا بالكثرة ما لم يفصل بينهما اي
بين كم ومميزها فان فصل بينهما بجملة او ظرف فالمختار النصب اقول يجب النصب
على قول غير الفراء لانه انما يكون مجرورا عند غيره باضافة كم اليه ولا يجوز الاضافة
مع وجود الفصل فحملت على كم الاستفهامية لقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا

الا اذ

118

من الاقسام احتمل ولا يجب النصب عند الفراء بل جاز جره مع الفصل لان المجرور عنده
بمن المقدرة لا بالاضافة كما قلنا ومميزها حال كونها استفهامية وهي تدل على عدد
مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب وعلى عدد مجهول عند المخاطب وكذا الخبرية
تدل على معدود مجهول عنده مفرد منصوب حملا لها على المرتبة المتوسطة من العدد
وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لان المستفهم لا يتحقق عنده في الاغلب كثرة العدد
المستفهم عنه ولا قلته بل المستفهم عنده يحتمل الامرين فحملت على المرتبة المتوسطة التي
كثيرة بالنسبة الى ما دونها وقليلة بالنسبة الى ما فوقها ولانها لعدد مقرون بمعنى الاستفهام
فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه في كون مميزها منصوبا مفردا ولا يجوز جر مميزها
الا اذا انجرت هي منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني فانه يجوز جر مميزها لقصد
تطابق كم ومميزها في الاعراب والجر اي تمييزها حينئذ عند الخليل وسيبويه فان رفع اسم مرفوع
بعدهما اي بعد كم الخبرية والاستفهامية او وقع مجموع بعد الاستفهامية فعلى حذف المميز
منهما فانه يجوز حذف مميزهما لقرينة تدل عليه نحو كم درهما اي كم دانقا درهمك فحذف
لدلالة الحال عليه لانك اذا ذكرت الدرهم علم انك تسأله عن وزنه وكذا قولك كم عندي اي
كم دينارا عندي اذا اجري ذكر الدينار نحو كم لك وكم عليك دفيا على تقدير كم انسانا وكم
نفسا عليك دفيا لكن حذف مميز الاستفهام اكثر لانهم في صون الفضلات ومما حذف مميز
الخبرية والاستفهامية فيه قوله كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي
عشاري فانه روي عمة على ثلثة النصب على الاستفهام والجر على الخبرية والرفع على
حذف المميز من الخبرية او من الاستفهامية على معنى كم مرة او مرة او كم حلبة او حلبة
عما لك حلبت علي فيكون كم على هذا الوجه منصوبة المحل على المصدرية او الظرفية وعمة
مرفوع بالابتداء وقد حلبت خبره وعلى الاولين مرفوع بالابتداء ولك خبرها وقد حلبت
صفة عمة وقد عاد على الوجوه صفة لعمة ونحو كم لك غلمانا فانه حذف المميز فيه من الاستفهامية

بتقدير من وابقاء عملها وقال الزجاج باضافة اليه والاول اولى لانه بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولو خفضت بها ما بعدها مرة ونصبت اخرى لزم تفضيل الفروع على الاصل
مم

لان غلمانا لا يصلح ان يكون مميزا لها لكونه جمعا اى كم نفسا استقروا الرجال كونهم غلمانا
ويجوز دخول من فيهما اى في المميزين لمناسبة من المميز لان كل واحد منهما للبيان نحو
كم من رجل ضربت في الاستفهامية وكم من قرية اهلكناها وكم من ملك في السموات
في الخبرية ولاستحقاقهما الصدر اى صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها الاستفهام
واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء في التكثير لا يتقدم عليهما عامل لان متضمن الانشاء مؤثر
في الكلام ومخرج له عن الخبرية فكان في الجملة فحقه صدر تلك الجملة سوى الجار فانه يتقدم
عليهما سواء كان الجار حرفا او اسما والمعنى الموجب لتصدرهما مفقود قبل الجار وذلك
لاتحاد الجار بهما لشدة اتصال الجار بالمجرور ومع امتناع تاخر الجار عنه فجعل الجار معهما
بمنزلة كلمة واحدة في مستحقة التصدر فالاستفهام في بكم اشتريت مقدر قبلها التقدير
ابكثير اشتريت ومن ثمه اى من اجل استحقاقهما التصدر لا تقعان فاعلين ولا صفتين
لان الفاعل لا يتقدم على الفعل كما ان الصفة لا يتقدم على الموصوف وهما اى كم الخبرية وكلا
والاستفهامية واسماء الشرط والاستفهام ان دخل عليها جار من الحروف او الاسماء فعلى هذا
قوله او مضاف لا حاجة اليه لان قوله جار شامل له فمجرورة نحو بكم رجلا او رجل مررت
ورزق كم رجل او رجلا اطلقت وغلام من ضربت وبمن تمرر امرر وان وقع بعدهما
اى بعد كم الخبرية والاستفهامية واسماء الشرط والاستفهام عامل من فعل وما جرى
مجراه مما يعمل عمله كالصفات المشتقة مسلط عليها مسند ذلك العامل الى ظاهر نحو
كم رجلا ضرب زيد او مضمر متكلم نحو كم رجلا ضربت او مخاطب نحو كم رجلا ضربت او غايب هو
اى ذلك الغايب غيرها اى غير هذه الاسماء نحو هند كم رجلا ضربت فلا يجوز كم رجلا ضرب رجلا
على ان يكون الضمير راجعا الى كم لئلا يؤدى الى تعدية المضمر الفاعل الى المظهر المفعول
وذا لا يجوز كما سيجى في بحث افعال القلوب فمنصوبة اى هذه الاسماء على حسبه اى
حسب تسلط العامل وتسلطه باعتبار اقتضاء العمل واقتضاء المميز في كم فان اقتضيا

119

المفعول به كانت منصوبة المحل على انها مفعول بها نحو كم رجلا او رجلا ضربت وان اقتضيا
المصدر كانت في محل النصب على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وان اقتضيا المفعول فيه — او ضربتم
كانت في محل النصب على انها مفعول فيها نحو كم يوم او يوما او فرسخ او فرسخا سرت
وكذا اسماء الشرط والاستفهام يكون منصوبة المحل عند التسليط نحو من تضرب
اضرب الا ان الظرف منها كمتى واين يكون منصوب المحل على الظرفية نحو متى تاتنى اكرمك
واين تجلس اجلس فيها وان لا يقع بعدها عامل مسلط عليها وذلك بان يكون عامل بعدها
ولكن لا يكون مسلطا عليها بل يكون مسندا الى ضميرها او الى متعلق ضميرها نحو كم رجلا او رجل جاءك
او جاء في الدار نحو كم رجل او رجلا جاءك غلامه ومن تضربه اضرب او يكون مسلطا ولكن لا عليها
بل على ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه او من تضربه اضربه
او لا يكون بعدها عامل نحو كم مالك ومن ابوك وما زيد فمرفوعة هذه الاسماء بالابتداء
ان لم يكن هذه الاسماء ظروفا كما في هذه الامثلة المذكورة الا اذا كان العامل مسلطا على
ضميرها او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه فانها لا يجب ان يكون
مرفوعة المحل على الابتداء بل يجوز ايضا ان يكون منصوبة المحل اضمارا على شريطة التفسير
كما ذكرنا في نحو زيدا ضربته والاول نحو كم مالك ومن ابوك وما زيد فانها انما يكون مرفوعة
المحل على الابتداء وما بعدها خبرها على قول سيبويه لانه يجوز ان يخبر بمعرفة عن نكرة
متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره مرفوعة على الخبرية وما بعدها مبتداء والا
اذا تجعل كم في كم ملك خبرية فانها يجب ان يكون مرفوعة المحل على الخبرية بالاتفاق وفي
وفي اطلاقات المصنف هنا نظر وبالجر ان كانت هذه الاسماء ظروفا نحو اين بشر
ومتى القتال ويعلم كون كم ظرفا بمميزها فان كان مميزها ظرفا فهى ظرف نحو كم يوما سفرك — وكم يوما كان [illegible]
فهذه الاسماء منصوبة المحل اولا بما يتعلق به الظرف ومرفوعة المحل ثانيا بقيامها
مقام عاملها الذى هو خبر المبتداء اى بشر في اى مكان حصل والقتال في اى زمان حصل

وسفر لا في كثير من الايام حصل ومن الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة فانه بني لاحتياجه
الى معنى ذلك المحذوف او لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف وانما بني على
الضم جبرا لما نقص منه باقوى الحركات وانما لم يبن مع وجود الاضافة وان كان علة البناء
وهو الاحتياج حاصلة ايضا كما بني الموصول مع وجود ما يحتاج اليه وهو الصلة لان ظهور
الاضافة حقيقة يرجح جانب الاسمية بخلاف ظهور الصلة فانها لا ترجحها وقوله منويا
فيه المضاف اليه اشارة الى ما قالوا انه اذا ترك الاضافة فيها ولم ينو المضاف اليه اعرب
لعدم تضمن معنى الاضافة كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اى قديما اكاد اغص
بالماء الفرات وما يلزم اضافته الى الجملة لما ذكرنا في اول المبني من انه اشبه الغايات التي
حذف منها ما اضيف اليه ولزم البناء فيه لان اضافته لازمة وما يتضمن غير المتمكن من
من الحروف فبني لتضمنه معناه فالاول قبل وبعد وساير الجهات الست نحو امام
وقدام وخلف ووراء وفوق وتحت وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي كان حد
حقها ان لا يكون غاية وانما يكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت
باسم بانها وقعت مخالفة لوضعها او سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق
بعد ان كانت وسطا واجرى مجراها حسب وليس غير ولا غير في حذف المضاف
اليه منهما وبنائهما على الضم وان لم يكونا من الظروف وذلك لشدة الابهام في غير كما في الغايات
ولشبه حسب بغير لانه لا يتعرف بالاضافة كغير تقول انما هذا فحسب اى فحسبك
وجاء زيد لا غير اى لا غيره وانما حذف المضاف اليه من غير اذا كان مع لا نفي الجنس او مع
ليس لكثرة استعماله معهما وغير منصوب المحل في جاء زيد ليس غير لخبرية ليس واسمه
مضمر اى ليس الجائي غير زيد وفي لا غير مرفوع المحل اى لا جائي غير زيد ومنها اي
مما قطع عن الاضافة وبني قط بفتح القاف او بضمها مع ضم الطاء مشددة ومخففة ومفتوحة
القاف ساكنة الطاء للزمان الماضي وعوض مفتوحة العين مثلثة اللام وقد جاء بضم العين
للمستقبل المنفي

وقد يستعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد يستعمل بدونه لفظا
لا معنى نحو هل رايت الذيب قط ومذهبه انهما بنيا لحذف المضاف اليه منهما كما في قبل لان قط
بمعنى زمن المضي وعوض بمعنى زمن الاستقبال وقبل لتضمنهما معنى من الابتدائية والى
لان المعنى في ما رايته قط ما رايته من اول زمان امكان الروية الى وقت هذا ومنه مذ ومنذ
فانهما مقطوعان عن الاضافة كقبل لان المعنى في ما رايته منذ يوم الجمعة اول المدة التي انتفت
فيه الروية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان جميع مدة انتفاء الروية يومان الا انه لما لم يذكر
المضاف اليه معهما ابدا لم يأتيا الا مبنيين ولما صح ذكر المضاف اليه في قبل واخواته جاء معربا
ومبنيا وقيل بنيا للمشابهة بينهما حرفين وبينهما اسمين لفظا ومعنى ويليهما زمانا مفردا
معرفة ان كانا لاول المدة اى مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا وفي قوله مفردا
معرفة نظر لانه ليس بواجب ان يقع بعدهما وانما الواجب ان يقع بعدهما الزمان الذي يدل
على تعيين المبدا سواء كان مفردا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول الوقت الذي
انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة او مثنى معرفة نحو ما رايته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما
اذا لم يكن العدد مقصودا ويكون معناه من اول هذين اليومين الى وقتنا او نكرة موصوفة
نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه واما النكرة المحضة فلا يجوز ان يقع بعدهما فلا يقال مذ وقت
لعدم افادته اذ كل احد يعلم ان ابتداء المفارقة كان في وقت ما او زمانا متعددا اى زمانا
فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا معرفة او لا ان كانا لجميعها اى لجميع مدة الفعل الذي
قبلهما نحو ما رايته مذ يومان اى امد ذلك يومان واذا قلت ما رايته منذ يوم الجمعة كان معناه
منذ اثنتا عشرة ساعة كما تقول ما رايته منذ الشتاء ومذ المحرم اى مذ اربعة اشهر
ومذ ثلثون يوما والفرق بين هذا الوجه وبين ما اردت به اول المدة ان الروية في هذا الوجه
منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة واذا اردت به اول المدة كانت الروية منقطعة في يوم الجمعة
بعد ان تكون متحصلة في جزء منه وهما دفع اي مرفوعان على الابتداء وما بعدهما الخبر على الاشهر

وهو قول جمهور البصرية وذلك لان المعنى على ذلك اذ معنى ما رايته منذ يوم الجمعة ما رايته
واول انتفاء الروية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان ما رايته وجميع مدة الانتفاء
يومان وانما لا يجوز عطف الجملة الثانية وهي مذ يوم الجمعة على الاولى وهي ما رايته وان جاز
العطف في الجملة المفسرة لها لشدة ارتباطها بالاولى حتى صارتا كجملة واحدة وعند بعض اخر
منهم ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتداء وهولاء ان فسروهما باول المدة وجميع المدة
كما فسرهما البصرية بها كان قولهم باطلا لا انك اذا قلت جميع المدة يومان كنت تخبر عن الجميع باليومين
ولانهما على هذا التفسير يكونان اسمين للزمان لا ظرفين فلا يكون تقدمهما مصحح تنكير المبتداء المؤخر
وان فسروهما بظرف كما قيل في ما رايته منذ يوم الجمعة اى مع انتهاء الروية يوم الجمعة وفي ما رايته
منذ يومان اى بعد الروية يومان فله وجه ما مع تعسف من جهة المعنى والصحيح ان يقال
في توجيه اعرابهما ما قال بعض الكوفية وذكر ذلك ايضا عند سيبويه وهو انهما ظرفان ابدا
مضافان الى الجملة مصرح بجزيها نحو ما رايته مذ سافر وكقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره
فسما وادرك خمسة الاشبار او محذوف فعلها بشرط ان يكون فاعله وفيما يجاب به متى او كم فيكون
التقدير في مذ يوم الجمعة ومذ يومان ومذ يومان مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان وذلك لان
فيه اجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاه
الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير فيهما ومن تعريف غير
معتاد ان ادعى التعريف وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة
ظاهرة ولا مقدرة ولا حاجة ايضا الى تقدير زمان مضاف ان وقع بعدهما مصدر او ان او فعل
نحو ما رايته منذ سفره او سافر او انه سافر لان تقدير الفعل هنا مغن عن تقدير المضاف
الثاني وهو ما يلزم اضافته الى الجملة اذا وهي للزمان المستقبل اى لزمان من ازمنة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم سواء دخل على
المستقبل او لا ويختار بعدها الفعل اذا كان فيها معنى الشرط عند سيبويه والاخفش وعند
المبرد

يجب وجود الفعل بعدها لفظا او تقديرا وانما لم توجب الفعل بعدها كالمبرد لانها ليست
بعريقة في الشرط كان ولو بل هي متضمنة معناه تضمنا عارضا على شرف الزوال لانها موضوعة
للامر المقطوع المنافي للشرط الذي كان وجوده مفروضا ولذا لا يجزم مع تضمنها معنى ان
الشرطية بخلاف ساير الاسماء الجوازم المتضمنة معناه كمن وما واين فان تضمنها له صار بعد
العروض عريقا لانها ليست للامر المقطوع ويختار بعدها المبتداء ان كانت للمفاجاة
لقصد ايقاع المخالفة بين اذا الشرطية بينها للمفاجاة وهي بالنسبة الى الاولى قليلة ولذلك
اختار في الاولى اذا وفي الثانية ان وقد يجئ اذا المجردة الظرفية من غير معنى الشرط فيها كقوله تعالى
والليل اذا يغشى فانه لو كان في اذا هنا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها او مدلولا عليه
بما قبلها وليس بعدها ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه
وليس قبلها ما يدل عليه الا القسم وهي لا يصلح للجواب والا كان التقدير اذا يغشى الليل اقسم
فيلزم ان يكون القسم معلقا بغشيان الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة منجز
حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا لان القسم وهو انشاء ثابت مع اللفظ والمقيد
بقيد يتوقف عليه فلا يكون ثبوته مع اللفظ واذا ههنا منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه
مضاف مقدر قبل الليل اى عظمة الليل وقت غشيانه والدال على المحذوف هو القسم واذ
للزمان الماضي سواء دخل على الماضي او لا ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم
طريان معنى الشرط فيه بخلاف اذا الا انه يستقبح مثل اذ زيد قام اى يستقبح وقوع
جملة اسمية خبرها فعل ماض بعد اذ لان خبر المبتداء من مظان الاسم او ما يضارعه
كالفعل المضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد
الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا ضرورة هنا لان الغرض وهو الدلالة على المضى حصل
من نفس اذ بخلاف قولك زيد قام بغير اذ فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي
في الخبر ولان مدلول اذ وقام من زمان واحد وقد اجتمعا في كلام فلم يحسن الفصل بينهما ولذا
لا يقبح كان ذلك اذ قام زيد

وتجيء اذ للمفاجاة وتختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها ماض ونقل عن المبرد ان اذ
واذا اذا كانتا للمفاجاة كانتا ظرفي مكان وقال الزجاج انهما ظرفا زمان وقد تجري مجرى
التعليل في بعض المواضع من غير ان تخرج عن الظرفية وذلك لاستواء معناهما في نحو قولك
ضربته لاسائته وضربته اذ اساء لانك اذا ضربته في وقت اسائته فانما ضربته فيه لوجود
اسائته فيه واخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله كان المصدرية وقد يجيئان اي اذا واذ
لمحض الاسمية من غير معنى الظرفية فيهما نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو فاذا الاولى مبتداء وخبر نص على ذلك سيبويه ونحو قوله تعالى اذ قال ربك واذ
قال الله فانهم قالوا ان اذ في القران في اوايل القصص منصوب المحل على انه مفعول به لاذكر
ظاهرا او مضمرا وكقوله عليه السلام لعايشة اني لاعلم اذا كنت راضية عني فان اذا ههنا منصوب
المحل على انها مفعول بها لاعلم والاصمعي يستفصح طرحهما اي طرح اذ واذا اللتين للمفاجاة
في جواب بينا وبينما بني في الاصل مصدر بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما
وتقدير فعلته بين خروجك ودخولك اي زمان فراقهما وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصد
اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة اشبعت الفتحة فتولدت الالف ليكون الالف دليلا
على عدم انتصابه للمضاف اليه لانه انما يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا او زيدت ما الكافة لانها
يكف المقتضي عن الاقتضاء وجعل عند اضافته الى الجملة من الظروف الزمانية وان كان عند
اضافته الى المفرد يستعمل في الزمان والمكان كما ذكرنا لانه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وقالوا
العامل في بينا وبينما جوابهما اذا كان الجواب مجردا من كلمة المفاجاة اعني اذا واذ وان لم يكن مجردا
عنهما كان العامل معنى المفاجاة فتقدير بينا زيد قايم اذ راى عمرو بينا زيد قايم اذا فلان قد طلع
عليه بين اوقات قيام زيد فاجاء عمروا في مكان رويته او فاجاء فلانا في مكان طلوعه عليه وليس
العامل هو الجواب لانه على زعمهم مجرور باضافة اذا واذ اليه وما في صلة المضاف اليه لا
لا يتقدم على المضاف والصواب ان يقال في بيان اعرابهما عند دخول اذا واذ في جوابهما ان اذا واذ

ان

ان كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبي المحل على انهما ظرفا مكان لما بعدهما ولا يجوز
على هذا القول ان يكونا مضافين الى الجملة بعدهما لان ظروف المكان لا يضاف الى الجمل الا حيث وكان
بينا وبينما ظرفي زمان له ايضا فتقدير بينا زيد قايم اذا راى هندا اي زيد هندا بين
اوقات قيام زيد في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان على ما هو مذهب الزجاج
كانا مضافين الى الجملة بعدهما مجردين عن الظرفية مرفوعي المحل على الابتدائية خبرهما بينا
وبينما فيكون التقدير على هذا وقت روية زيد هندا كاين بين اوقات قيامه وانما يستفصح
الاصمعي طرحهما لان الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الشرطية فيلزم تقدم
ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان الجواب مضاف اليه لاذ واذا هكذا قالوا وفيه نظر
لان العامل مع وجود اذا واذ هو معنى المفاجاة اذ نقول ان اذا واذ ان كانتا مكانيتين فلا نسلم
انهما مضافتان حتى يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف وان كانتا زمانيتين فلا نسلم
ان بينا وبينما محتاجان الى الجواب حتى يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه بل هما مرفوع
على الخبرية كما قلنا وقيل انما يستفصح طرحهما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما وفيه نظر لان
الكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح وانما يدل على ان الاكثر افصح وانما ادخلتا في جوابهما لانه
لما لزمت مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا للدلالة على اقتران
مضمون الاولى بالثانية مفاجاة بلا تراخ فيكون الكلام معنى اللزوم وهما ان لم يتمحضا للاسمية
فعاملهما معنى المفاجاة ان كانتا اي للمفاجاة وقد عرفت بيان ذلك في المثالين المذكورين
واعلم ان بعضهم قال انهما مفعول بهما للمفاجاة وقيل بل ظرف له وان لا يكونا للمفاجاة بل
للشرط فجوابهما عاملهما نحو اذا جاء زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه واما اذا تمحضتا
للاسمية فلا يكون عاملهما معنى المفاجاة ولا جوابهما بل يكون عاملهما على حسب اعتبار اعرابهما
كلما الجيني فان العامل في لما جوابه فتقدير لما جاء اكرمته اكرمته وقت مجيئه وهي اي لما
مضافة الى الفعل الماضي لفظا ومعنى لوقوع شيء وهو الجزاء لوقوع غيره وهو الشرط اي يكون مضمون الجزاء

عنان

تقديره

بهما

واقعا لوقوع مضمون الشرط سواء كان المضمونان مثبتين او منفيين او احدهما
مثبتا والاخر منفيا وهي اسم عند ابي علي وكلام سيبويه محتمل انه قال لما لوقوع الامر
لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انها حرف وحمل
كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو ولذا لا تقع بعدها الا الفعل الماضي الان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والثالث وهو ما يتضمن غير المتمكن
من الظروف متى للزمان واين للمكان حال كون هذه الكلمات الثلث شرطا واستفهاما
تقول متى كان ذلك ومتى تاتني اكرمك واين كنت واين تجلس اجلس وانى يجي لثلثة معان
بمعنى كيف كقوله تعالى انى تؤفكون وبمعنى اين على ضرب من المجاز اذ لا يراد به المكان حقيقة
لا يقال انى زيد كما يقال اين زيد وانما يراد به ما يراد من قولهم من اي وجه نحو انى لك هذا اي من اين
كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين وبمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة
واذا كانت للشرط كانت بمعنى اين لا غير كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها وايان للزمان
ولا يستعمل الا فيما له شان نحو ايان يبعثون وايان يوم القيامة وكيف للحال حال كونهما
استفهاما فان ايان لا يستعمل الا للاستفهام عن الزمان كما ان كيف لا يستعمل الا للاستفهام
عن حال الشيء واختار المصنف هنا مذهب الاخفش فانه قال ان كيف من الظروف لانه بمعنى
على اي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان ولهذا يعمل في الجار في قولك كيف زيد ضاحكا
وقال سيبويه هو اسم مبهم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف كما في متى نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت ومحل كيف
الرفع على الخبرية ان كان الواقع بعده اسما مفردا نحو كيف زيد والنصب على الحال ان كان
جملة اسمية او فعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد فاعل كذا او كيف فعل زيد كذا
اي على اي حال فعل وجاز ان يكون منصوبا على المصدر اي افعلا قبيحا او حسنا فهو
سؤال هنا عن حال الفعل لا عن حال الفاعل وعلى الخبرية للافعال الناقصة او على المفعولية
لافعال القلوب

ان كان مخلا نا قصا او فعلا تاما من افعال القلوب نحو كيف كان زيد وكيف علمت زيدا فهذه الكلمات
مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط او حرف الاستفهام والان لزمان يقع فيه كلام المتكلم والمصنف هنا
اختار مذهب ابي علي فانه قال بني الان لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة فليست للتعريف
اذ شرط لام التعريف ان يدخل على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وفيه نظر لجواز
ان يكون تعريفه بكونه علما لجنس زمان الحاضر لا لانه متضمن للام التعريف مع ان تضمن
اسم معنى حرف للاختصار ينافي زيادة ذلك الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش والمازني والزجاج
بني لمشابهته اسم الاشارة لان قولك الان معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني لمشابهته
الحرف بلزومه في اصل الوضع وتبعه واحدة فانها لا يثنى ولا يجمع ولا تصغر ويلزم في الاستعمال
مع لام التعريف فلما لم يتصرف فيه شابه الحروف ومن اصناف الاسم المعرفة والنكرة المعرفة
ما وضع لشيء بعينه اي الواضع وضعها ليطلق على شيء معين تعيينا شخصيا او نوعيا سواء كان
ذلك الشيء المعين مقصود الواضع في حال وضعه كالاعلام او لا كغيرها من المعارف وليس المراد
بقوله بعينه ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا والا لم يدخل في التعريف الا الاعلام
وهي المضمرات وقد تقدم ذكرها وهو على ثلثة اقسام المتكلم والمخاطب والغايب الذي تقدم
ذكره وانما كان الضمير الغايب نحو جاءني رجل فضربته معرفة وان كان عايدا الى نكرة لان هذا
الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره كالمعرف باللام المعهود فانه معرفة وان كان المرجوع
اليه نكرة والعلم وقد تقدم ذكره والمبهم وهو اسم الاشارة والموصول وانما سمي كل منهما
مبهما لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة
المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من دون الصلة مبهم عند المخاطب وانما
كانا معرفتين اما اسم الاشارة فلان الاشارة الحسية يفيد التعريف لاجل انك باسم الاشارة تشير
الى شيء معين بحضرتك واما الموصول فلان وضعه على ان يكون المتكلم يطلقه على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه
بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وهذه علامة المعرفة ولا يلزم من تعريف الموصول بصلته وج

وهي جملة تعريف النكرة الموصوفة بالجملة بها لان الموصول انما يتعرف بها لانه وضع معرفة مشارا
به الى معهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته ووضع النكرة ليس كذلك فاذا قلت لقيت
من ضربته كان معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا اذا كان من موصولا وان
كان موصوفا كان معناه لقيت انسانا مضروبا والمعرف وسيجي بيانه في بحث حرفي
التعريف والمعرف بحرف النداء نحو يا رجل وانما يتعرف المنادى بحرف النداء مع القصد
لانه اذا قصدت قصدت بعينه وجب ان يدخل في حد المعرفة وقيل تعريفه بحرف حذف
لفظا وبقي معنى والمضاف الى احدها اى احد هذه الخمسة غير النداء معنى احتراز عن
المضاف لفظا فان المضاف بالاضافة اللفظية لا يتعرف وكذا لا يتعرف المضاف بالاضافة
الحقيقية اذا كان متوغلا في الابهام نحو مثلك وغيرك وقد عرفت ذلك في باب الاضافة وما تقدم
في الذكر هنا اعرف على الاعرف خلافا للكوفية فان العلم عندهم اعرف من المضمر لان
مدلول العلم معين بالوضع والاستعمال بخلاف مدلول المضمر فانه غير معين بالوضع مما
تاخر ولان المضمر اعرف المعارف واما المتكلم والمخاطب فظاهر واما الغايب فلان احتياجه
الى لفظ يفسره يجعله بمنزلة وضع اليد عليه ثم العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول
العلم معين بحيث في اسمه ما يماثله عند الواضع وعند المستعمل ومدلول اسم الاشارة
عند الواضع غير معين بالمعنى المذكور ومعين عند المستعمل بسبب اقترانه بالاشارة
الحسية ثم اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام ومن الموصول ايضا كذا قال سيبويه
لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين ومدلولهما انما يعرف بالقلب
لا بالعين وفي حكمه بان مطلق المبهم اعرف من المعرف باللام نظر لان الموصول احد قسمي
المبهم وهو والمعرف باللام متساويان في التعريف لما ذكرنا الان والمضاف الى احد
هذه الخمسة بعتبر تعريفه في القوة والضعف بحسب المضاف اليه فيكون المضاف الى
المضمر اعرف من المضاف الى العلم والمضاف الى العلم اعرف من المضاف الى المبهم وعلى هذا
القياس

وعند سيبويه تعريفه مثل تعريف المضاف اليه في القوة والضعف وعند المبرد تعريفه
انقص من تعريف المضاف اليه لاكتسابه التعريف منه ولان المضاف الى المضمر يوصف ولا يوصف
المضمر نحو رايت غلامه الظريف وعند سيبويه الظريف بدل لا صفة واعرف المضمرات
المتكلم ثم المخاطب لاستحالة الاشتباه في الاول اى في المتكلم لعدم مشاركة غيره اياه ولدلالته
على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله لانك اذا قلت انا لم تلتبس بغيرك وقلته او قلة الا
الاشتباه في الثاني اى المخاطب لانه قد يحصل فيه الالتباس اذا قلت انت ويحضرك اثنان يحتمل
ان يكون كل منهما مخاطبا لكنه اعرف من الغايب لدلالة المشاهدة عليه دون ضمير الغايب
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اى شيء غير معين اى التعيين غير شرط فيه لا ان عدم التعيين
شرط فيه نحو رجل فانه موضوع لكل فرد من افراد هذه الجنس على البدل وهي اسم لما ينكر
كالطلبة اسم لما يطلب وهو الحاجة ولها مراتب ايضا بعضها اعم من بعض كما في قولنا شيء
وموجود وجسم وحيوان وانسان ورجل المونث ما فيه علامة التانيث لفظا نحو
جارية او تقديرا نحو عين فان التاء فيه مقدرة وهي اى علامة التانيث التاء وهو تاء في اخر
مفتوح ما قبلها لفظا او تقديرا ينقلب في الوقف هاء نحو ضاربة وفتاة والالف الزايدة مقصورة
او ممدودة والياء على راي فان بعضهم جعل الياء في هذي امة الله علامة التانيث وبعض اخر
منهم قالوا الياء في هذي بدل عن الهاء في هذه او يكون ذي مع الياء كلمة وضعت للمونث ثم
ادخلت عليها هاء التنبيه لانها لو كانت الياء للتانيث لزم ان يطرد زيادتها في غير هذه
الكلمات كغيرها من العلامات والمذكر بخلافه اى بخلاف المونث وهو الذي لا
فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وانما قدم المونث في الذكر مع ان المذكر بالتقديم اولى
لكونه اصلا ليسهل الفهم وذلك لانه لو لم يعرف اولا علامة التانيث لتوقف فهم المذكر على معرفة
المونث ولان تعريف المونث بامر وجودي وتعريف المذكر بعدمي ومعرفة الملكات مقدمة على معرفة الا
وانما كان اصل الاسم التذكير لان كل من المذكر والمونث يطلق عليه شيء وشيء مذكر في لغتهم ولان
المذكر غير محتاج الى علامة

والمونث محتاج اليها وغير المحتاج اصلا بالنسبة الى المحتاج والتانيث اى المونث حقيقي ان كان

بازايه ذكر سواء كان فيه علامة التانيث كامراة اولا كهند وقوله من الحيوان احتراز عن

نحو النخلة فانها وان كان بازايها ذكر لكن تانيثها ليس بحقيقي وغير اي غير حقيقي ان لم يكن بازايه

ذكر من الحيوان سواء لم يكن بازايه شئ اصلا كعين او كان بازايه شئ ولكن لا يكون ذلك الشئ من

الحيوان كظلمة فان بازايها شيا وهو النور ولكنه ليس من الحيوان او كان بازايه شئ من

الحيوان ولكنه ليس ذلك الشئ الذكر منه نحو الحمامة فانه لواحد من الحمام فان كان ذلك

الواحد ذكرا كان الحمامة مونثا لفظيا وان كان مونثا كان الحمامة مونثا حقيقيا لان بازايه

ذكرا من الحيوان على التقدير الثاني بخلاف التقدير الاول فان بازايه انثى من الحيوان واذا

اسند عامل مشتق سواء كان فعلا او صفة مشتقة الى ظاهر الحقيقي غير الجمع فالعلامة

واجبة ليعرف ان فاعله مونث دائما الحق العلامة بالعامل مع ان المونث هو الفاعل للاتصال

بين العامل وفاعله وقوله مشتق احتراز عن نحو مررت برجل اسد امه فانه لا يجب الحاق العلامة

باسد وان كان مسندا الى ظاهر الحقيقي لانه غير مشتق وصفي عن قوله ان ليس من افعال

المدح والذم لان نحو نعم وبئس لا يسمى مشتقا لعدم ظهور اشتقاقه من اصله ولم يقع فصل

بينهما اي بين العامل وبين ظاهر الحقيقي وكان عليه ان يقول ولم يكن الحقيقي من البهايم فانه

لا يجب الحاق العلامة عند الاسناد الى الحقيقي من البهايم لانها لا يتميز بعضها عن بعض لاتحادها

في الصورة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها قصد الحقيقي في الادمي فاشبه غير الحقيقي وانت فيهما

اي في العامل من افعال المدح والذم والعامل الواقع بينه وبين ظاهر الحقيقي الفصل وفي

وفي ظاهر جمع سواء كان جمع مذكر غير سالم او جمع مونث وسواء كان المونث حقيقيا او

غير حقيقي والصواب ان يقال بدل قوله لم يجمع بالواو والنون غير الجمع المذكر السالم فانه

لو جمع بالواو والنون ولم يكن الجمع المذكر السالم يجوز الحاق العلامة بعامله نحو سنين وبنون

اما اذا كان الجمع المذكر السالم فانه لا يجوز الحاق العلامة بالعامل المسند اليه وفي ظاهر مفرد

حقيقي

وظاهر مفرد مونث غير ما لم يكن المونث غير حقيقي نحو طلحة اي مما فيه علامة التانيث

وكان علما لمذكر حقيقي فانه كزيد لا يجوز الحاق العلامة به فلا يقال قامت طلحة ولا طلحة قامت

لان التذكير الحقيقي الطارئ عليه منع من اعتبار حال تانيثه في غيره وهو لحوق العلامة بعامله

وقوله بالخيار خبر قوله انت اى انت مخير بين الحاق العلامة وتركه في هذه الصور الخمس

اما في افعال المدح والذم وكذا في فعل التعجب فلمشابهتها بعدم الحروف فجاز ترك الالحاق

ايضا نحو نعم المراة هند والكرم بهند واما مع الفصل فلانه اذا بعد الفاعل عن عامله

ضعف فوته في اسند على الحرف الياء نحو حضر القاضي اليوم امراة الا اذا كان المونث الحقيقي

منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سمي به امراة فانه مع الفصل يجب ايضا الحاق

علامة التانيث بفعله نحو قالت اليوم زيد للفرق بين المذكر والمونث واما مع ظاهر

الجمع المذكر فلانه في حكم المونث غير الحقيقي لانه مونث لكونه مؤولا بالجماعة وفي المسند الى

ظاهر غير الحقيقي لا يجب الالحاق كما سيجئ فيجوز ترك العلامة وان كان جمع مونث حقيقي

نحو قال نسوة لان التانيث الطارئ عليه وهو كونه في تاويل الجماعة ازال التانيث الحقيقي

كما ازال التذكير الحقيقي في نحو رجال وانما يبطل الجمع المذكر السالم التذكير الحقيقي وابطل

الجمع المونث السالم التانيث الحقيقي نحو الهندات لان لفظ المفرد في الجمع المذكر السالم باق

في الامر العام بلا تغيير بخلاف نحو الهندات فانه يتغير مفرده اذا كان ذا علامة اما بحذفها

اذا كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ياء او واوا ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات

ولانه يطرد تغيير عين فعلة مثلثة الفاء ساكنة العين نحو تمرات وغرفات وكسرات

والتغيير سواء كان بالحذف او بالقلب او بتغيير العين نوع من التكسير وحمل عليه ما كان التاء

فيه مقدرة لان المقدر كالظاهر عندهم واما مع ظاهر المفرد المونث غير الحقيقي

وكذا مع ظاهر مثناه فلان تانيثه لما كان ضعيفا لكونه مونثا غير حقيقي لم يؤثر تاثيرا

بليغا مع ان ظهور لفظ المونث دال على تانيثه فلا يجب الحاق العلامة بل يجوز نظرا الى مجرد

تانيثه

وان اسند العامل المشتق الى مطلق ضمير اى المونث المفرد سواء كان حقيقيا اولا او الى
مطلق ضمير المثنى سواء كان حقيقيا اولا فالعلامة باى عامله المشتق او باخره واجبة
نحو المراة حضرت او تحضر او حاضرة او حمراء والمراتان حضرتا او تحضران او حاضرتان
او حمراوان والشمس طلعت او تطلع او طالعة وانما يجب العلامة لخفاء الضمير المتصل
المرفوع مع فوات صيغة المونث الظاهرة الدالة على تانيثه وكان عليه ان يقيد العامل
المشتق هنا بغير المتكلم المضارع وبغير فعل الامر وان يقيد الضمير بالمتصل لانه لو كان
العامل فعل الامر لا يلحق العلامة به نحو يا امراة اضربي ويا امراتان اضربا وكذا لا يلحق
بنحو قول المراة انا افعل وكذا لا يجب الالحاق مع الضمير المنفصل لان حكمه حكم الظاهر
لاستقلاله وهي اى العلامة او واو الضمير في الفعل وهي اى العلامة او صيغة الجمع المذكر
سواء كان مختصا بالمذكر كوضاربون او مشتركا بينه وبين المونث نحو ضراب في غير اى في
غير الفعل من الصفات المشتقة ان كان الضمير لجمع مكسر احتراز عن الجمع المصحح فانه لا يجوز
فيه الحاق العلامة لا تقول الزيدون فعلت لما ذكرنا من بناء لفظ المفرد فيه ولانه
لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف فلا يونث لان فيه نوع نقص مذكر يعقل نحو في الفعل
الرجال فعلت وفعلوا اما الحاق التاء فلان الرجال مونث كما عرفت واما الحاق واو
الضمير فلكونه مسند الى ضمير جمع مذكر عاقل ولا يجوز الرجال فعلن لان النون ضمير المونث
في الاصل والمذكر الحقيقي العاقل قد اعطى الواو بازائه وقد اجرى على نهج المونث بالمشابهة
من حيث الجمعية فاقتصر على انا جوز فيه تانيث الواحد ولم يجوز تانيث الجمع لئلا يلزم
خروج المذكر الحقيقي عن اصله من كل وجه ونقول في غير الفعل الرجال فاعلة او فاعلون
او فعال وانما جعلوا الواو للمذكر العاقل والنون لغيره للفرق بينهما ولم يعكسوا لان الواو
من حروف المد وهي في هذا الباب اقعد من الحروف الصحيحة فيكون جعلها للمذكر
العاقل اولى وهي اى العلامة والنون في الفعل وهي اى العلامة او صيغة جمع بغير الواو والنون في

اى في غير الفعل من الصفات المشتقة ان كان الضمير لجمع مؤنث سواء كان عاقلا اولا او جمع
مذكر مكسر لا يعقل نحو ل في الفعل النساء والعيون والايام فعلت او فعلن اما الحاق العلامة
فلما قلنا من ان الجمع مونث واما الحاق النون فلانه ضمير الجمع المونث وانما جاز الايام فعلن
مع انه جمع مذكر لانه ليس له اصل في التذكير كالرجال فاجرى على سنن المونث ونقول
في غير الفعل النساء والعيون والايام فاعلة او فاعلات او فواعل او فعال ولا يجوز فاعلون
لاختصاصه بالمذكر العاقل وما جاز فيه العلامة لاما لزمت من غير فصل كظاهر الجمع
غير السالم وظاهر غير الحقيقي من المفرد والمثنى فالاحسن عدمها اى عدم العلامة مع
وجوده اى وجود الفصل كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه لانه اذا ترك العلامة بغير
الفصل من غير قبح في الفصل يحسن لا محالة وما لزمت فيه العلامة من غير الفصل كظاهر
المونث الحقيقي فالاحسن وجودها مع وجوده لان الاحسن اكثر مناسبة مع الوجوب
واقرب منه عند وجود ما يقتضي عدم الوجوب وما فرق بينه وبين واحده بالتاء كنحو
النخل والتمر يذكر لان لفظه مذكر كقوله تعالى اعجاز نخل منقعر ويونث لانه في المعنى جماعة
كقوله تعالى اعجاز نخل خاوية ويجري واحده على المذكر بالتاء اى لاستواء المذكر والمونث في
لفظ المفرد من هذا الباب فيقال حمامة ودجاجة وشاة للمذكر والانثى من غير اسقاط
التاء في المذكر لئلا يلتبس المذكر على تقدير حذف التاء منه بالجمع لانه يقال للجمع حمام فلو
قيل للمذكر ايضا حمام لزم الالتباس لا يتميز المذكر هنا بهذا السبب عن المونث الا بالتبيين
بالصفة وشبهها كالحال والخبر قال يونس اذا اراد الدلالة على الذكورة قالوا هذه شاة
ذكر وحمامة ذكر ودجاجة ذكرا وهذه الحمامة ذكرا او الحمامة ذكر ومن ثمه اى من اجل
جري واحده على المذكر بالتاء لا دليل على ان النملة في قوله تعالى قالت نملة انثى لجواز ان يكون
لحوق التاء بقالت لاجل لفظ نملة فان لفظها مونث ومعناها محتمل لا لكونها انثى وهذا
رد من ابن الحاجب على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه على ما روى ان قتادة دخل الكوفة والتف

عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا فقال سلوه عن نملة سليمان
عليه السلام اكان ذكرا ام انثى فسالوه فافحم فقال ابو حنيفة كانت انثى ولو كان ذكرا لقال تعالى
قال نملة وقال ابن الحاجب والذي يدل على انه لا دليل في الاية على ان النملة انثى قولهم بالاتفاق
هذه حمامة ذكر ولو كان التانيث في قالت ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذه حمامة
ذكر فالذي جوز الاتيان باسم الاشارة المونث المفرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير
يجوز الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقال ايضا وقد اورد على ذلك لزوم قالت طلحة
وشبهه لان التانيث ملفوظ فيه وهذا لا يلزم لما ذكرنا من الاتفاق على تجويز هذه حمامة
ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة
علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر
المعنى وليس كذلك باب شاة وقال بعض فضلاء ما وراء النهر ان اعتراض ابن الحاجب ليس
بشيء اذ لو كان جائزا ان تؤتى بتاء التانيث في الفعل بمجرد صورة التانيث في الفاعل المذكر
الحقيقي لكان ينبغي ان يقال جاءت طلحة وعلى المذهب المنصور لا يجوز ذلك وجوابه في الشرح
عن ذلك بقوله وليس ذلك كتانيث اسماء الاعلام فانها لا يعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ
خلافا لبعض الكوفيين والسر فيه هو انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول اخر فاعتبروا فيها
المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول الاول فيفسد المعنى فلذلك لا يقال
اعجبتني طلحة تناقض محض وتعاند صرف وكانه نسي ما مضى في صدر كتابه من قوله فان
سمي به مذكر فشرطه الزيادة فلا يخفى على من له ادنى مسكة ان عقرب مع ان علامة التانيث
فيها مقدرة فالعلمية لا يمنعها عن اعتبار تانيثها حتى يمنع من الصرف فكيف يمنع العلمية
عن اعتبار التانيث في طلحة مع ان علامة التانيث فيها لفظية فاذن ليس طرح التاء عن الفعل
الا لان التاء انما يجاء بها علامة لتانيث الفاعل والفاعل هنا مذكر حقيقي وكذا النملة لو كان
مذكرا لكان نحو طلحة حذو القذة بالقذة هذا اخر كلامه وفيه نظر لانه لا يلزم من

اعتبار تانيث

127

نحو طلحة لمنع صرفه وهو حالة مختصة به اعتبار تانيثه في غيره وهو لحوق علامة التانيث
بعامله نعم كلام ابن الحاجب ممنوع ولكن بوجه اخر لا بما ذكره هذا الفاضل وهو انه لا نم
اتفاقهم على تجويز هذه شاة ذكر لان ابن السكيت قال تقول هذا بقرة اذا عنيت ثورا
فان عنيت به انثى قلت هذه بقرة والحاصل ان الملحق به تاء التانيث للتفصيل على الواحد
نحو حمامة وحمام لا خلاف في انه يطلق على المذكر والمونث وانما الخلاف في ان ذا التاء اذا اطلق على
المذكر الحقيقي هل يجب تذكيره كما يجب تذكير نحو طلحة ففيه خلاف فذهب ابن الحاجب و
والمصنف الى انه لا يجب والاولى ان يقول انه يجب لان اصل التاء ان يكون للمونث ولما طرأ
عليه التذكير الحقيقي بسبب اطلاقه على المذكر الحقيقي منع ذلك من اعتبار تانيثه في غيره
من الفعل والصفة والخبر لان الطارئ ازال حكم المطرو عليه مع رعاية الفرق بين
المذكر الحقيقي وغيره والتاء مقدرة في المونث الذي ليس في لفظه علامة تانيث و
والتقدير مخصوص بالتاء من بين علامات التانيث لاستمرار الاتيان بها في كل مصغر
ثلاثي فعلم انها مقدرة ومرادة اذ لو لم تكن مرادة لما جاز الاتيان بها في كل التصغير لان
التصغير لا يرد شيئا لم يكن قياسا اي تقديرا قياسا في نحو حائض ان اريد الثبوت
اي ان اريد بالحائض التي ثبت لها الحيض واستمر بتاويل انسان او شيء حائض عند
سيبويه واذا جاز تانيث المذكر بتاويل التانيث نحو اتته كتابي فتذكير المونث بتاويل
التذكير اولى وعلى معنى النسبة عند الخليل لان فاعلا يجيء للنسبة نحو تامر ولابن
اي ذو تمر وذو لبن كذلك امراة حائض بمعنى ذات حيض وما كان على معنى النسبة
فقياسه ان يؤتى بغير تاء لان التاء انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل فاذا لم يكن بمعنى
الحدوث لم يكن بمعنى الفعل الذي معناه الحدوث فلم يجر عليه للفرق بين هذا النوع من
الصفات وبين ما يجري على الفعل لفظا ومعنى وقول الخليل اقيس لانه ردا الى معنى يقتضي
حذف التاء وما ذكره سيبويه تاويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التاء لاتفاقهم على ان

حذف التاء

يمكن

انما يكون اذا اريد الثبوت دون الحدوث وهو انما يصح على قول الخليل لا على قول سيبويه لان التاويل بانسان كما في الثبوت يمكن في الحدوث وليس عدم الظهور اي ظهور التاء في هذه الصفة للاختصاص اي لاختصاص هذه الصفة بالمونث كما قال الكوفية ان كل صفة لا يشارك فيها المذكر المونث كحيض لا يدخلها التاء لعدم الاحتياج الى الفرق لاختصاصه بالنساء لمجيء خلاف ذلك طردا او عكسا اي لمجي عدم الظهور مع عدم الاختصاص ولمجي الظهور مع وجود الاختصاص لجري الضامر على الناقة والجمل تقول ناقة ضامر وجمل ضامر وكذا يقال امراة عاشق ورجل عاشق فلو كان سبب عدم الظهور اختصاص الصفة بالمونث لوجب ان لا يجوز ناقة ضامر وفيه نظر لانه انما يلزمهم هذا لو يعمموا وليس كذلك لانهم انما عللوا نحو حايض وطامث ولجري المرضعة على المراة كقوله تم تذهل كل مرضعة فلو كان الاختصاص سببا لعدم الظهور وجب ان لا يظهر التاء في مرضعة لاختصاصها بالمونث وفيه نظر لانهم انما جعلوا الاختصاص سببا مجوزا لعدم الظهور لا موجبا فلا يلزم من اختصاص المرضعة بالمونث وجوب عدم الظهور وانما يلزم جواز عدم الظهور وهو حاصل لانه كما جاء مرضعة جاء ايضا مرضع كقول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وان اريد الحدوث اي ان اريد بنحو الحايض التي يحدث لها الحيض فالظهور اي ظهور التاء واجب وذلك لان الاصل في اثبات التاء الفعل لان الحاق التاء لاجل تانيث الفاعل واصل الفاعل ان يكون للفعل فاذا وافق الصفة الفعل لفظا باعتبار الموازنة ومعنى باعتبار الحدوث والتجدد الحق التاء بها لمشابهتها الفعل لفظا ومعنى وحايض هنا كذلك لانه جار على فعله في الحركات والسكنات وموافق له في معنى الحدوث والتجدد والتاء مقدر في سماعي نحو العين والارض مما يعلم تانيثه بظهور التاء في تصغير نحو اريضة او في صفته نحو ارض مبقلة او في فعله نحو ابقلت الارض ومما يستوي فيها اي في المذكر والمونث فعول ومفعال ومفعيل وفعيل نحو امراة صبور ومطعان ومسكين وقتيل

وذلك لعدم مشابهة هذه الابنية الاربعة الفعل لفظا لعدم جريانها عليه في الحركات والسكنات ومعنى لعدم دلالتها على الحدوث واحترز بقوله بمعنى مفعول عن فعيل بمعنى فاعل فانه يلحق التاء به وذلك لان الفعل هو الاصل في الحاق العلامة به وفعيل بمعنى فاعل اقرب الى الفعل من فعيل بمعنى مفعول لان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول فالحق التاء بما هو اقرب ولم يلحق بما هو ابعد فرقا بينهما وقد يشبه به اي بفعيل بمعنى المفعول ما هو بمعنى فاعل من فعيل فلم يلحق به التاء لموافقته له في اللفظ كان رحمة الله قريب من المحسنين وقيل ان قريبا هنا ذكر لان الرحمة مصدر والمصدر المونث يجوز تذكيره حملا على لفظ اخر في معناه فالرحمة بمعنى الترحم او لان في الكلام حذفا اي ان رحمة الله شيء قريب او اثر رحمة الله قريب واما قوله تع كل نفس بما كسبت رهينة فلم يونث لانه ليس بمعنى المفعول بل هو اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم والاكثران يلزم التاء الكلمة اي كلمة فعيل بمعنى الفاعل فيحتاجون الى ما قلنا من التاويلات في قوله تع ان رحمة الله قريب والقليل منهم على انه لا يلزمها التاء فلا حاجة على قولهم الى التاويل ويروى في الاكثران لا يلزم التاء الكلمة وعلى هذا فهذا حكم لتاء التانيث بعد الفراغ من احكام المونث وهو ان الاكثران لا يكون التاء لازمة والكلمة لا تبنى على التاء كما في الف التانيث بل يكون وجودها كعدمها في الاحكام ويكون في حكم المنفصل لان وضعها على العروض والفرق بين المذكر والمونث فقولهم وعلاوة قليل والقياس ان يقال عباية وعلاية بالهمز

اسماء العدد

اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء فالواحد على هذا الاصطلاح عدد لانه يقع جوابا عن سوال كم وليس بعدد عند الحساب والزوائد خارجة عن التعريف لانه انما وضع لاله يعرف باستعمالها كمية احاد الاشياء اصولها التي يرجع اليها غيرها من اسماء العدد اما بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع حقيقة كالاف ومائات ومئين او بصورة الجمع كعشرين الى تسعين او بالتركيب كاحد عشر او بالعطف كاحد وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف فتطلق الثلثة الى العشرة سواء عطف عليه شيء لفظا او تقديرا ولا حال كون العشرة

غير مركبة يذكر ويؤنث على العكس اى على عكس تذكير غير الاعداد وتانيثها فيلحق التاء بالمذكر ويسقط عن المؤنث لان اصل العدد من الثلثة الى العشرة بالتاء لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث فى اصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة لان كل جمع انما يصير مؤنثا بسبب اعتبار كونه عددا فوق الاثنين فتانيث العدد باعتبار نفسه اولى ثم لما حصل طريان معنى الوصفية على الاعداد بواسطة غلبة التعبير بها عن المعدودات الابوى ان معنى جاءنى رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد اجريت مجرى الصفات المشتقة فى اطراد الفرق بين المذكر والمؤنث والمذكر اولى لانه اصل والمؤنث فرع كما عرفت فيما لا ينصرف فان كان موصوفها جمعا مذكرا كان تانيثها على الاصل لكونها صفة للجمع والجمع مؤنث وان كانت مضافة الى موصوفها وهو الاكثر نحو ثلثة رجال صارت تابعة للمضاف اليه فى التانيث لان المضاف اليه هو الموصوف فى الاصل ثم لما وصلوا الى جمع المؤنث وكرهوا الغاء الفرق ولا يجوز زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتى التانيث فى كلمة واحدة لزم حذف التاء وانما كان الاكثر فيها الاضافة لرعاية اصلها لكونها الفاظا جامدة لا دلالة لها على معنى الوصفية باصل الوضع ولحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة فيما فيه كثرة الاستعمال واعلم ان اعتبار لحوق التاء ببعض الاعداد وعدم لحوقها انما يكون بالنظر الى واحد المعدود لا الى لفظ المعدود فان كان المعدود جمعا وواحده مونثا غير العلم حذفت التاء منها نحو ثلث نسوة وعيون وان كان مذكرا اثبتت التاء سواء كان فى لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات فى جمع حمام او لم يكن وان كان المعدود صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كقوله تعالى فله عشر امثالها فانك حذفت التاء هنا مع ان المثل مذكر لان المراد بالامثال الحسنات اى عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل اسم جمع او اسم جنس فان كان مختصا بجمع المذكر كالقوم كان حكمه حكم جمع المذكر وان كان مختصا بجمع المؤنث كان حكمه حكمه نحو ثلث مخاض

لانها بمعنى الحوامل من النوق ويجوز كسر شين العشرة المركبة فى المؤنث نحو ثلث عشرة عند تميم لئلا يلزم توالى اربع فتحات فى كلمة واحدة وهى عشرة مع امتزاجها بالاسم الاول الذى فى اخره فتحة ولا يلزم ذلك فى المذكر نحو ثلثة عشر فلا يكسر وكذا لا يلزم فى عشرة اذا لم يركب لعدم امتزاجها بما فى اخره فتحة وعند الحجاز يسكن الشين فى المؤنث وهى الفصيحة لما يلزم فى الاولى من ازالة ثقل بثقل اخر وقد يسكن عين العشر المركب مع ما اخره متحرك فى المذكر لئلا يلزم اجتماع اربع فتحات نحو احد عشر بخلاف اثنا عشر ويجوز اسكان ياء ثمانى عشرة وكذا الحادى عشر والثانى عشر ان كان القياس ان يفتح والفتح اكثر كاحد عشر وانما اسكن لاستثقال اصل الحركة على الياء مع تثاقل المركب بالتركيب ويجوز حذفها اى حذف الياء بكسر النون اكتفاء بكسرها عنها ويجوز حذفها مع فتحها اى فتح النون لانه جعل النون بعد حذف الياء بمنزلة اخر الكلمة ففتحت كما فتح اخر الجزء الاول من احد عشر وعشرون الى تسعين يستوى فيهما اى فى المذكر والمؤنث لان قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فحذف المضاف اليه تخفيفا فصار المضاف كلمة حذف لامها وعوض عنها الواو والنون نحو قلون وذلك لان المضاف مع المضاف اليه هذا بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد فنقل اولا عشران المثنى الى لفظ عشرون ليكون كالتوطية للجمع القياسى فى اخواتها فلما لزم فى اخرها الواو والنون جبرا عن المحذوف لا يجوز تانيثه لانه لا يجوز الجمع بين الجمع بالواو والنون وبين علامة التانيث واعتبار اللفظ اولى من اعتبار المعنى لان المعاملة مع اللفظ ولان فيه اجراء اللفظ على ظاهره من غير تاويل ان كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كالنفس اذا اطلقتها على الرجل جاز لك ان تقول ثلثة انفس نظرا الى المعنى والاولى ان يقال ثلث انفس نظرا الى اللفظ نحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام او بالعكس بان يكون المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص اذا اطلقته على المرأة

فجاز لك انه تقول ثلث اشخص رعاية لجانب المعنى منه قوله وان كلابا هذه عشر ابطن
وانت برئ من قبايلها العشر فقال عشر ابطن رعاية لجانب المعنى اذ المراد بالابطن
القبايل والاولى ان يقول ثلثة اشخاص رعاية لجانب اللفظ والمميز في الثلثة الى العشرة
مجرور وذلك لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع من اضافته فآثروا فيه التخفيف بالاضافة
بسقوط التنوين ولان المعدود في الاصل كان موصوفا كما عرفت فلو نصب لكان المعدود
في صورة الفضلات مع عدم المانع من اضافته مجموع لان المعدود المضاف اليه للثلثة فما
فوقها في الاصل موصوف لها واصل الموصوف لها ان يكون جمعا فابقى الجمعية فيه مضافا اليه
رعاية لاصله مع ان المضاف اليه مناسب للموصوف في عدم كونه فضلة بخلاف المعدود
من نحو احد عشر رجلا فانه لما تعذر الاضافة فيه ونصب على التمييز وهو في صورة
المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله مع ان
الجمعية يفهم من العدد والمفرد اخصر فاقتصر عليه لان التركيب يستدعي الخفة الا
اذا كان المائة التمييز للثلثة الى العشرة ولا يميز بالمائة عشرة ولا عشرون ولا يقال
عشر مائة ولا عشرون مائة استغناء عنهما بالالف والفين فانه اي فان المميز للثلثة
الى العشرة مفرد حينئذ وهو مائة لان المائة في نفسها جمع كثير مونث فاستثقل للكثرة
والتانيث ان يقال ثلث مئات او ثلث مئين فرد الى الواحد لان المفرد اخصر ويقال
ثلثمائة الى تسعمائة ولا يرد على ذلك ثلثة رجال اذ لا كثرة هنا ولا تانيث ولا ثلث نساء
اذ لا كثرة ولا ثلثة الاف اذ لا تانيث والمميز في المائة والالف وتثنيتهما وجمعه اي جمع
الالف لان المائة في العدد لا يجمع كما عرفت مفرد حملا لها في افراد المميز على العدد الذي
قبله مع انه اخصر من الجمع ولفظ العدد مشعر بالجمعية مجرور لما قلنا في مميز الثلثة
وقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء نادر شاذ لان حكم
مائتين ان يضاف الى مميزه وههنا ترك اضافته ونصب مميزه وسنين في قوله ثلثمائة
سنين محمول

على البدل اي بدل سنين من ثلثمائة وقيل على عطف البيان لان التمييز وعطف البيان كلاهما
للتفسير والمميز محذوف اي ثلثمائة سنة ان كان المائة منونة غير مضافة الى سنين وتنزيل
الجمع وهو سنين منزلة المفرد وهو سنة ان كانت المائة مضافة الى سنين والاجمل على
على البدل على تقدير تنوينه لزم شذوذان جمع مميز مائة ونصبه في القراءة الاولى وهي
القراءة بتنوين المائة بخلاف ما اذا جعل سنين فيها بدلا من ثلثمائة فانه لا يلزم شئ من
الشذوذين فيها ولزم شذوذ واحد في القراءة الثانية لو لم يحمل على تنزيل الجمع منزلة
المفرد على تقدير اضافته قيل لو جعلت سنين تمييزا لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسعمائة
سنة وذلك لان المفهوم من قولهم ان مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل
فمميز صار رجل وهو واحد من المائة فعلى هذا يكون السنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة
واقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسعمائة وفيه نظر لان ذلك مخصوص
بما اذا كان المميز مفردا اما اذا كان جمعا فيكون المقصد فيه كالمقصد في وقوع التمييز جمعا
في نحو ثلثة اثواب والمميز في احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب لوجود المانع من الاضافة
وهو جعل ثلثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى في احد عشر واخواته وتعذر اثبات
النون وحذفها مع الاضافة في عشرون واخواتها لما ذكرنا في بحث التمييز مفرد ولا يجوز
جمعه وان قصد الانواع وقد عرفت علة ذلك انفا وان وقع جمع موقع مميز احد عشر
الى تسعة وتسعين فعلى اي فمحمول ذلك على البدل اي بدل ذلك الجمع من العدد وحذف المميز
كقوله اثنتي عشرة اسباطا فان اسباطا بدل من اثنتي عشرة وقيل عطف بيان والمميز
محذوف وهو فرقة او جماعة فيكون المميز مفردا ولا يجوز ان يكون اسباطا هو
المميز والا لزم ان لا يونث العدد وواحد واثنان لا يميزان لا يقال واحد رجل
او رجلين او رجال كما لا يقال اثنين رجل او رجلين او رجال استغناء بالتمييز وهو رجل
او رجلين مثلا عنهما اي عن الواحد والاثنين لدلالته اي دلالة التمييز على نصوصية
العدد

فان لفظة رجل تفيد الوحدة كما ان لفظة رجلين يفيد الاثنينية بخلاف لفظة الجمع فانه
لو قيل رجال لم يعلم كم هم ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هم فيجب الجمع في الجمع بين
العدد والمميز ونحو قوله كان خصيته من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ
مع انه في ضرورة الشعر والقياس حنظلتان والتدلدل التحرك ظرف عجوز جراب
يجعل فيه خبزها وما يحتاج اليه واضاف الظرف الى العجوز للتنبيه على انه خلق وقد
تشنج لقدمه ويقال من اصول العدد سوى المائة والالف وهي واحد الى عشرة بمعنى
البعض اي يشتق منها وصف على صورة اسم الفاعل بمعنى انه واحد من العدد الذي
يضاف هو اليه الاول والثاني الى الحادي فصاعدا الى التاسع عشر والثالث والعشرون
فيقال اول الاثنين اي واحد منهما وثاني اثنين وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد
للعدد وليس المراد ههنا العدد بل الوصف فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ
لفظ الاثنين الى لفظ الثاني وقوله الاول الى قوله فصاعدا اشارة الى انه يمكن اشتقاق
هذا الوصف بهذا المعنى مما قبل الاثنين لانه بهذا المعنى لا يستدعي عددا اقل منه قبله
ليجعله العدد المشتق هو منه ومما يتجاوز العشرة ايضا لانه بهذا المعنى لا يقتضي
فعلا يكون هو مشتقا منه فيجيء مما قبل العشرة نحو ثالث عشر واصله واحد من ثلثة
وعشر فعشر في التقدير معطوف على ثلثة لا على ثالث حتى يخرج معنى العطف فيه ثم جعل
لفظ ثالث مقام قولك احد من ثلثة وعطف عليه عشر اضطرارا وذلك لانه لا يمكن
بناء اسم فاعلين من الجزئين والا لكانا دالين على مفردين لان كل اسم فاعل من العدد
يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف المقصود ولا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين
مع بقاء حروفهما لانه انما يبنى مما كان على ثلثة احرف ليمكن البناء ولا مع حذف بعض
حروفهما نحو ثالث عشر مثلا من ثلثة عشر لحصول الالتباس ح فبني اسم الفاعل من اول الجزئين
ابدا لانه من اول الامر بان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني عليه لفظا
ولهذا

بني الجزئين وان كان من حيث المعنى معطوفا على العدد المشتق هو منه واعلم انه يجعل
العجز منهما في التذكير والتانيث على ما كان عليه العجز مع التركيب وكذا يجعل الصدر
على ما كان عليه اسم الفاعل من الحاق التاء في المؤنث وتركها في المذكر فتقول الحادي
عشر والحادية عشرة ويقال بمعنى الجاعل اي بمعنى انه يجعل العدد الذي يضاف هو
اليه ازيد مما كان عليه قبل نحو ثالث اثنين اي جاعل اثنين ثلثة الثاني الى العاشر
اي لا يجيء مما قبل الاثنين لان ما قبل الاثنين واحد وليس قبل الواحد عدد اقل منه
حتى جعله واحدا ولا يتجاوز العشرة منه لان الوصف اسم فاعل حقيقة لانه بمعنى
الجاعل واسم الفاعل لا بد له من فعل ولم يثبت فعل لما فوق العشرة بخلاف ما دونها من الاثنين
الاثنين الى العشرة فان لكل منها فعلا نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا والمضارع
من جميع ذلك بكسر العين وقيل بضمها ايضا الا ما كان لامه حرف حلق فانه يجوز فيه الفتح
ايضا واما الوصف بمعنى الواحد فليس باسم فاعل حقيقة وانما هو في صورته فلا يحتاج
الى فعل فيجوز ان يبنى من اول جزئي المركب من العشرة وما بني عليها وتذكيرهما في المذكر
وتانيثهما في المؤنث جريا على القياس فيقال الثالث للمذكر والثالثة للمؤنث لان كل واحد
منهما اسم لواحد مذكر او مؤنث بخلاف نحو ثلثة رجال وثلاث نساء فان كلا منهما للجماعة
وفي الاول اي في الوصف بمعنى البعض يلزم الاضافة الى ما يساويه اي يساوي هذا الوصف
من العدد بالاتفاق نحو ثالث ثلثة لان الثالث بهذا المعنى ليس واحدا من اثنين او الى اكثر
منه على خلاف فيه فقيل لا يجوز اضافته بهذا المعنى الى اقل من العدد المشتق هو منه ولا الى
الاكثر لان الثالث مثلا بهذا المعنى وان كان بمعنى واحد لكن لا اي واحد اتفق بل واحد من العدد
المشتق هو منه وهو الثلثة ولذا سمي ثالثا فلو اضيف الى الاكثر او الاقل لا يكون واحدا منه بل
من غيره فيختل المعنى وقيل جاز اضافته الى عدد اكثر كما تقول في تفصيل جملة هي عشرة ثالثها كذا
ورابعها كذا الا انه معنى غير المعنى الاول لان الواحد من العشرة لا يتعين ان يكون ثالثا وانما سمي
ثالثا

باعتبار انه هذكونا لنا وهذا غير المعنى الاول ولا معنى الثاني اضافة تحقيق لانه بهذا المعنى
ليس بمضاف الى معموله حتى يكون اضافته اضافة تخفيف واعلم انه لا يلزم الاضافة لانه يجوز
ان يقطع عن الاضافة نحو ثالث الى عاشر ويجوز ان ينصب الثاني ان كان الاول الثاني لان العرب
تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما بخلاف الثالث واخوانه فانه لا فعل لها بهذا المعنى
ولا يلزم الاضافة في الثاني اي في الوصف بمعنى الجعل لانه اسم فاعل حقيقة فلا يجب اضافته
الى معموله بل يجوز ان ينصب ما بعده بهذا الاعتبار اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيقال
هو رابع ثلثة بتنوين الاول ونصب الثاني بخلاف الاول فانه ليس باسم فاعل حقيقة حتى يجوز
ترك اضافته وجعل معموله على ما هو عليه قبل الاضافة وان اضيف الثاني فالى الاقل من العدد
المشتق هذا الوصف منه بواحد ولا يجوز اضافته الى عدد اكثر منه او مساوله لفساد المعنى
لان الثالث انما يجعل الاثنين ثلثة ولا يمكن ان يجعل الثلثة ثلثة كما لا يمكن ان يجعل الاربعة ثلثة
اضافة تخفيف ان كان بمعنى الحال او الاستقبال ويجوز اعماله من غير اضافة ويجب اضافته
ان كان بمعنى المضي اضافة تحقيق وفي نحو حادي عشر احد عشر وهذا جائز عند سيبويه
من غير حذف ويكون المركب الاول بجزئيه مع بنائهما مضافا الى الثاني بجزئيه تقول حادي
احد عشر باعراب الاول وحذف عشر من الاول عند سيبويه ايضا لكراهة اضافة اسم قد
جمع فيه بين اسمين الى اسم اخر قد جمع فيه بين اسمين مثلهما ولما حذف الجزء الثاني اعرب
الاول لزوال مقتضي بنائه وهو التركيب واما الكوفيه فلا يجيزون الا الاثبات وانما يقولون
حادي عشر احد عشر لا غير وتقول ايضا في حادي عشر احد عشر حادي عشر بحذف اخر
شطر من الشطرين وهو عشر من المركب الاول وهو حادي عشر وحذف اول شطر
من المركب الثاني وهو احد عشر لدلالة الكلام عليهما فبقي لفظه بعد الحذف كلفظ الجزء الاول المركب
من حادي عشر احد عشر والاكثر على بنائهما لقيام ثاني الثاني مقام ثاني الاول وقيل باعراب الاول
وبناء الثاني فيقال هذا ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر برفع ثالث ونصبه
وجره

وبناء عشر على تقدير ثالث ثلثة عشر بحذف الصدر ونوى بقاؤه فبقي بناء العجز وقيل باعرابهما
وتقول في المؤنث على الوجوه الثلثة المذكورة الحادية عشرة احدى عشرة والحادية احدى
عشرة الى التاسعة عشرة تسعة عشرة المستثنى ما الحق الف في حالة الرفع او ياء
مفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر والالف وكذا الياء نفس الاعراب او حروف الاعراب
على معنى ان الاعراب مقدر فيها او دليل الاعراب على ان الاعراب مقدر في متلوها على اختلاف
الاراء والمتوسط هو مذهب سيبويه فانه قال ان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع
وليس مراده انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة حتى لا يحتاج الى زيادة النون عوضا
عن الحركة وانما مراده انه بمنزلة الدال المرفوع اي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة
بالفاعلية ففي الالف دلالة على معنى اختصاص الحركة بحال دون حال ونون مكسور عوضا
عن التنوين فقط في حال الاضافة نحو رجلا زيد او عوض عن الحركة فقط مع اللام نحو الرجلان
او عن كليهما في حالة الوصل مع عدم اللام والاضافة نحو جاني رجلان بالفتح وفي نحو رجلان وقفا
ليس بعوض من شيء وقد عرفت في اول الكتاب كثيرا من احكامه وعلتها لبدلية المحوف
على ان معه مثله ونظيره في اللفظ وقوله من جنسه اشارة الى ان شرطه جنسية المعنى
بمعنى ان يكون حقيقة احدهما هي حقيقة الاخر بحر طرح ما به امتياز احدهما سواء كان
ما به الامتياز من العوارض نحو الزيدان او من الذاتيات نحو الحيوانان عن الاخر كما ان قوله
مثله اشارة الى اشتراط موافقة اللفظ فخرج الالفاظ المشتركة عن الحد اذ لا يقال قران
ويراد بهما الحيض والطهر على الاكثر وانما يرادبهما طهران او حيضان قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عندهم في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى كما في العلم فان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك
الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون فليصح ان يقال القرآن والخرد
عند ذلك والجواب ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات ما هي ذات لشخص بعينه من غير نظر

الا كونه ادميا او غير ادمي فاذا اجتمع معه مسمى اخر بذلك الاسم صح تثنيته لانه من جنسه
باعتبار معنى التسمية اذ كل منهما ذات لشخص بعينه من غير اعتبار حقيقة ذلك الشخص
وانما يقال القمران للشمس مع عدم الاتحاد في اللفظ لانه انما يقال القمران لهما بعد
ان جعل الشمس قمرا وانما يقال الابيضان للماء والحجر مع عدم التماثل بينهما في ا
في الحقيقة لدخولهما تحت النوع الابيض فان الجامع بينهما في نظر الواضع هو البياض ويحذف
النون بالاضافة لما عرفت في الاضافة وتحذف التاء في خصيتي واليتي لا في غيرهما فانه
لا يجوز حذفها منه نحو ضاربتان لئلا يلتبس المثنى المونث بالمذكر وانما يجوز منهما حذفها
جايزا لان مفردي كل واحد منهما لما لا يتفرد احدهما عن الاخر صارا بمنزلة مفرد فكما
لا يقع تاء التانيث في وسط الكلمة المفردة لا يقع في وسطهما ومحذوف العجز من مثل يداي
مما حذف عجزه لا على قياس واصله يدي على وزن فلس ودم واصله دمو يرد المحذوف
نحو اخوان لان الكلمة بالتثنية تصير شيا اخر ويزاد معناها فناسب ان يزاد لفظها
فكان رد المحذوف منها اولى ولا يرد نحو يدان لانه لما حذف العجز منه شاذا وصار الحذف
نسيا منسيا بني التثنية على لفظ الواحد وكلاهما واحد من الرد وعدمه امر سماعي والمقصور
وهو الذي في اخره الف مفردة لازمة سواء كانت الالف ملفوظة نحو الفتى او مقدرة نحو فتى
وانما سمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركة والقصر الحبس ان كان
ثلاثيا وعرف ان الفه عوض عن واو او لم يعرف الاصل ولم تمل الفه فان عدم امالته
دليل على انه ليس بيائي قلبت الفه واوا والتعذر بيائها الغالب وجود الرد بعدها مع ان قلبها
واوا رد بها الى اصلها تحقيقا او تقديرا مع عدم استثقال الواو فيه لخفة الثلاثي وانما لم يحذف
الالف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند حذف النون بالاضافة نحو عصوان
ولدوان في المثنى بلدا فان الفه لم يعرف اصله لكن لا يمال والا يكن المقصور ثلاثيا الفه
بدل عن واو تحقيقا او تقديرا وذلك بان يكون ثلاثيا والفه عوض عن ياء نحو الفتى او لا يكون
عوضا

133

عن شيء لكن تمال نحو متى اذا سمي به او يكون رباعيا فما فوقه والفه عوض عن الواو نحو
المصطفى او عن الياء نحو المرمى او لا يكون عوضا من شيء نحو الحبلى والحبنطى والقبعثرى
فبالياء اي يكون المقصور في هذه الصور الخمس بالياء بقلب الالف ياء اما في الثلاثي
الذي الفه عوض عن الياء او المتمال فظاهر واما في غيره فلطلب التخفيف في البناء
الممتد وقيل مذروان في المصباح المذروان اطراف الاليتين لا واحد لهما والمذروان
من القوس الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل وهذا اعتراض لان مذري
ليس بثلاثي مع انه قلبت الفه واوا واجاب عنه بقوله للزوم التثنية يعني انما تقلب الالف
الثانية في المفرد ياء عند التثنية ومذري مفرد لم يستعمل اصلا حتى يقلب الفه ياء
عند التثنية لانه مثنى لم يستعمل واحده فكان الواو فيه بمنزلة واو في حشو كلمة والممدود
وهو الذي حرف اعرابه همزة قبلها الف زايدة وسمي ممدودا لزيادة مد الالف فيها بواسطة
وقوع الهمزة بعدها تقلب واوا ان كانت الهمزة للتانيث نحو حمراوان وصحراوان لا
لكونهما زايدة محضة فهي بالابدال الذي يناسب الحذف اولى من غيرها وانما لم تقلب ياء لما
بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل فهو نظير للهمزة ولانه نقيض الهمزة من جهة
المخرج لانها من اقصى الحلق والواو من مبدا الشفة فحمل النقيض على النقيض كما حمل النظير
على النظير ويثبت الهمزة ان كانت اصلية نحو قراان في قراء لاصالتها وجاز الوجهان المذكوران
وهما قلب الهمزة واوا وثبوتها ان كانت منقلبة عن حرف اصلي نحو كساء ورداء او نائبة
للالحاق لا للتانيث نحو علباء وذلك لشبههما بالهمزة الاصلية من حيث ان احديهما
منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فتثبتا كما تثبت الهمزة الاصلية
وبهمزة التانيث من حيث انهما ليستا باصليتين كما انها كذلك فتقلب واوا كما قلبت
همزة التانيث واوا وقد يثنى الجمع وتثنيته قليلة لافادة الجمع ما يفيده التثنية فيقع
ذكر التثنية ضايعا واشار الى قلته بلفظة قد لكن قد يحتاج الى ذكره في بعض المواضع

حيث لا يمكن التعبير بمجرد الجمع لقوله تبقلت في اول التبقل بين رباحي مالك نهشل او بشني
اسمه اى اسم الجمع وتثنيته اسهل من تثنية الجمع لان لفظه مفرد وان كان معناه جمعا كقوله
صلعم مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين على تاويل فرقتين اى بين فرقتين من الرماه
وبين فرقتين من الغنم وقد جاء المثنى بلفظ الجمع اذا كان المثنى مضافا الى المثنى وكان المثنى
المضاف بعضا منه اى من المثنى المضاف اليه سواء كان المضاف متحدا في كل واحد
منهما كقوله تع فقد صغت قلوبكما وقولهم ما احسن رؤسهما او متعددا كقوله تع
فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما فاطلق لفظ الجمع على اليمينين مع ان المضاف وهو الايدي
ليس بمتحد منهما لان لكل واحد منهما يدين وانما حسن هنا العبارة عن المثنى بلفظ
الجمع لان الاولى ان يعبر عنه بلفظ المثنى للمناسبة بينهما في ان كل واحد منهما مثنى لفظا
مع كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا للاضافة ومعنى لان الغرض
ان المضاف بعض من المضاف اليه ومع عدم اطراد اللبس ولذا لا يجوز التعبير
عنه بلفظ الجمع في نحو افراسهما لعدم الاتصال المعنوي ههنا بين المضاف والمضاف اليه ومع المراد
اللبس هنا المجموع ما دل على احاد شامل لغير من اسماء الجموع وبقوله بحروف مفرده
اى بحروف تكون في مفرد ذلك المجموع خرج منه مثل نفر ورهط لانه لا مفرد لهما
بحروفهما وقوله لفظا او تقديرا بيان لحروف مفرده فانه يجوز ان يكون جمعها ملفوظة
نحو رجال او لا نحو جوار في جمع جارية وادل في جمع دلو ليس ذلك الدال على زنة فعل احترازا عن
تمر وركب فان بناء فعل ليس من ابنية الجموع غير محل النزاع ولان نحو تمر لو كان جمعا لكان
جمع كثرة لانه ليس من ابنية القلة ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه مع انه يصغر نحو تمير
واعلم ان ابن الحاجب قال المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده واحترز بقوله
مقصودة عن نحو تمر وركب فان الاحاد فيهما ليست مقصودة بحروف المفرد بل هما في وضعهما
كوضع رهط ونفر ولكن اتفق ان لفظ تمر وركب موافق للفظ تمرة وراكب بخلاف رجال فانه

اخذ

اخذ حروف مفرده وغيرت للجمع ثم قصد بها الاحاد فالاحاد مقصودة بحروف مفرده ولكن
القول بان الاحاد مقصودة في نحو رجال بحروف مفرده وغير مقصودة في نحو ركب تحكم وكان
المصنف لذلك ذكر بازاء هذا القيد قوله ليس على زنة فعل احترازا عن نحو تمر وركب و
وهو اى الجمع صحيح ان لم يتغير نظم واحده وصيغته لم يكن فيه تغيير نحو زيدون او يكون فيه
تغيير قياسي ولكن لا يكون في نظمه وصيغته بل في اخر الذي لا مدخل لسكناته وحركاته
في الصيغة كحذف الالف من نحو اعلون والياء من نحو قاضون وحذف التاء من نحو مسلمات
وقلب الالف ياء في نحو حبليات قيل يرد عليه النقض بنحو صنوان في جمع صنو فان نظم واحده
غير متغير فيه مع انه جمع تكسير قلت ان نحو صنوان المجموع حروفه نظم غير نظم واحده فتغير
فيه نظم الواحد ايضا ومكسر ان تغير نظم واحده لفظا نحو رجال او تقديرا نحو فلك
في جمع فلك فانه وان لم يتغير صيغته لفظا لكنها متغيرة تقديرا لان ضمة الواحد كضم برد وضمة
الجمع كضمة اسد والصحيح لمذكر ان كان بواو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور
ما قبلها لفظا اى ضما وكسرا ملفوظين نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون
ومصطفين ونون مفتوحة عوضا عن التنوين فقط او عن الحركة فقط او عن كليهما كما
عرفت ذلك وهو كالمثنى فيما ذكر وقد يجعل النون في الجمع بالواو والنون الذي جاء على خلاف
القياس معتقب الاعراب للتنبيه على انه مخالف للقياس فكانه جمع تكسير فاجرى فيه
اعراب المكسر ويدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة بلزوم الياء اى مع لزوم الياء دون
الواو لان الياء اخف من الواو ولا حاجة الى الواو لكونه جمعا لدلالة الياء عليها ولا للاعراب
لان الاعراب على النون نحو قوله دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا
مردا فانه جعل نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وكقوله وماذا
يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا
جعلت مكسورة وكذلك قد يجعل نون التثنية معتقب الاعراب وهو قليل جدا ولذلك لم يذكره
المصنف

نحو هورن بالسبعان وهو اسم موضع ويلزم الالف في التثنية لانها اخف فيعلم السامع عدم
الاحتياج الى الياء والصحيح لمؤنث او مذكر غير عاقل لم يكسر اي لم يجمع جمع التكسير
فان الجمع الصحيح بالالف والتاء غالب فيه وقائم مقام جمع التكسير نحو سرادقات
وبوانات في جمع بوان بكسر الباء وهو عمود من اعمدة الخيمة مع وجود بون في جمعه
شاذ لا يقاس عليه لان له جمع تكسير وهو بون فيجب ان لا يجيء منه الجمع الصحيح بالالف
والتاء وقوله ان كان الجمع الصحيح بالالف والتاء قيد في قوله ولمؤنث وما عطف عليه وما
يجمع بالواو والنون ان كان اسما لا صفة فان النحاة قالوا الاسم هو ما دل على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وربما خصص ببعض هذا القسم وهو ما دل
على حقيقة معينة من حيث هي كالرجل والفرس وجعل قسيما للصفة وهي ما وضع
لذات غير معينة باعتبار صفة معينة كالراجل والفارس فشرطه بعد الذكورية اي
بعد كونه مذكرا لفظا ومعنى واحترز به عن نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون وانما قال
بعد الذكورية ولم يقل فشرطه ان يكون مذكرا علما يعقل لان قوله مذكرا مستغن عنه
لان الكلام في جمع المذكر الصحيح كما علم من سابق كلامه وانما ذكر قوله بعد الذكورية لئلا
يغفل السامع عن هذا الشرط العلمية والعقل واحترز بهما عن نحو رجل ونحو اعوج علم فرس
للمناسبة بين هذا الجمع وبين المذكر العلم العاقل لان السلامة في الجمع اشرف من التكسير
كما ان المذكر العلم العاقل اشرف من غيره ولو قال بدل قوله العقل العلم لكان اولى لانه
جاء في القرآن فنعم الماهدون نحن وام نحن الزارعون ولا يوصف الله تعالى بالعقل لعدم
الاذن الشرعي ولان العقل يوهم المنع من القبائح الجائزة على من له العقل تعالى الله عنها
وقوله على الاعم احتراز عن نحو قلون وثبون وحرون والزيادة وهي الواو والياء والنون
في نحو ارضين واوزين مما لم يكن مذكرا علما عاقلا عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون فان
الواو والنون عوض من التاء المحذوفة من ارض لانه في الاصل ارضة بدليل اريضة وكذا

في سنون وثبون لان اصلهما سنوة وثبوة او نوهى كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان
الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لا يجب ان يكون اصل اوز اوززا بتحريك الزاء الاولى حتى يكون
النقصان فيه تحقيقا لا توهما وهذا تعسف فالاولى ان يقال انها جاءت كذلك على طريق الشذوذ
ولا يشتغل بتعليلها وان كان الجمع بالواو والنون صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة
والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر فالعقل اي فشرطه العقل بعدهما اي بعد الذكورية
واحترز به عن نحو حائض ونحو سابق ولا يمكن اشتراط العلم هنا لان الصفة لا تجامع العلم كما
في بحث ما لا ينصرف وشرطه ان لا يكون افعل فعلاء اي لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو
احمر حمراء فانه لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع نحو الافضلون
ولم يعكس لتفضيل افعل التفضيل لان فيه زيادة دون افعل فعلاء يكثر العيوب ولا ينتقض
هذا بنحو اجمعون فانه جمع هذا الجمع مع انه افعل فعلاء لان مؤنثه جمعاء لانه ما بقي صفة وكلامنا
في الصفة ولا يكون فعلان فعلى فانه لا يجمع هذا الجمع فرقا بينه وبين فعلان فعلانة فانه يجمع
هذا الجمع نحو ندمانون وانما لم يعكس لمشابهة فعلان فعلانة الفعل في اتحاد صيغتي المذكر
والمؤنث فيه كما في الفعل يقال ندم وندمت كما يقال ندمان وندمانة فالحق به علامة جمع المذكر
وهو الواو والنون كما الحق بالفعل ضمير جمع المذكر وهو الواو ولا يكون ما فيه التاء لفظا وكان
مذكرا معنى نحو علامة فانه لا يجمع هذا الجمع لان التاء لو ابقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا
التذكير والتانيث ولو حذفت لالتبس المجرد عن التاء بذي التاء او فيه التاء تقديرا
بتقدير نحو جريح مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فانه على تقدير ان يكون جريح مؤنثا كان التاء
فيه مقدرة لا على تقدير كونه مذكرا ولا يجمع مذكره بالواو والنون لانه لما سوي بينهما في المفرد
لانه يقال رجل جريح وامراة جريح سوي ايضا بينهما في الجمع لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة
ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل لان الجمع فرع على المفرد كما ان الاصل الفرق بين المذكر والمؤنث
وما يجمع بالالف والتاء ان كان اسما فيجمع مطلقا بغير شرط وهو قياس في علم المؤنث سواء

كعقرب وسلمى وزهراء او مقدرة كهند وكذا قياس في المونث من اسماء الاجناس بالتاء الظاهرة
نحو غرفات واكرامات في جمع الكرامة لا الكرام وكذا قياس في المونث بالالف اذا لم يكن على مذكرا
كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس التي التاء فيها مقدرة نحو نار وشمس فهو
سماعي فيها نحو الكاسات والسماوات وان كان ما يجمع بالالف والتاء صفة وله مذكر فيشترط ان يجمع
مذكره بالواو والنون نحو ضاربات اما اذا لم يجمع مذكره بالواو والنون كفعلاء افعل وفعلى فعلان
وما يستوي فيه المذكر والمونث كجريح فلا يجمع بالالف والتاء حملا للمونث على المذكر
الذي لا يجمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فيشترط ان لا يتجرد عن التاء نحو حايضة
وحايضات اما اذا تجرد عن التاء نحو حايض فلا يجمع بالالف والتاء فرقا بين المتجرد عن
التاء وبين غير المتجرد عنها وانما لم يعكس لمشابهة غير المتجرد الفعل في اللفظ
والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق علامة جمع المونث وهي الالف والتاء كما يلحق بفعل
المونث ضمير جمع المونث وهو النون نحو ضربن ومطلق الصحيح سواء كان بالواو والنون
او بالالف والتاء وما على وزن افعال وافعل وافعلة وفعلة من جموع التكسير للقلة
وفسر القلة بقوله المنطلقة على العشرة فما دونها ظاهرا اي اذا اطلق من غير قرينة
يفهم منه ما دون العشرة والعشرة وقد استعير للكثرة ايضا نحو قوله تعالى ما نفدت
كلمات الله والدليل على ان هذه الامثلة للقلة تحقيرهم اياها على حالها كاجيمال وتجويز
ان يجمع من اخوب كانعام واناعيم ومن ثمه اي من اجل انطلاق جمع القلة على العشرة
فما دونها كان ثلثة اثواب باضافة الثلثة الى العشرة الى جمع القلة احسن لاستعماله
في موضوعه الحقيقي من ثلثة ثياب لان ثيابا جمع كثرة ينطلق ظاهرا على ما فوق العشرة
فانطلاقه على ما تحتها ارتكاب بخلاف الظاهر من غير سبب وما عداهما اي ما عدا
مطلق الصحيح وما عدا هذه الاوزان الاربعة من الجموع للكثرة وهي ما فوق العشرة
وقد استعير للقلة ايضا ويحذف نونه للاضافة كما يحذف نون المثنى ويحذف الياء من احد

136

المنقوص وهو الذي في آخره ياء قبلها كسرة نحو قاضون لالتقاء الساكنين لام الكلمة
وواو الجمع او بابه ولو حرك لام الفعل لزم الاستثقال لوجود الياء المضمومة المكسور
ما قبلها الواقعة قبل واو الجمع او الياء المكسورة المكسور ما قبلها الواقعة قبل يائه ويحذف
الالف من الاسماء المقصورة وهي ما في آخرها الف مفردة سواء كانت منقلبة عن حرف
اصلي او زايدة كحبلى اسم رجل لالتقاء الساكنين الالف وواو الجمع او يائه ببقاء حركة
ما قبلها اي ما قبل الالف في المقصور لا ما قبل الياء في المنقوص نحو مصطفون وحبلون
ومصطفين وحبلين وذلك لانه يبقى ما قبل المحذوف لعلة على حالته اذا لم يكن ضرورة داعية
الى عدم البقاء ليكون دليلا على المحذوف ولا يبقى ما قبل المحذوف نسيا على حالته للفرق
بين المحذوف نسيا والمحذوف لعلة والكوفية يلحقون نحو حبلى مما فيه الالف زايدة
بالمنقوص ويقولون حبلون وحبلين بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وانما لم يبق ما قبل
المحذوف في نحو قاضون على كسرته للضرورة الداعية الى ذلك لانه لو ابقي على كسرته لزم
قلب واو الجمع ياء فيلتبس حالة الرفع بحالة النصب والجر وانما حذف الاخر منهما في الجمع
وقلب في المثنى مع بقاء التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانه لو حذف فيه
ايضا لالتبس المثنى في حالة الرفع بالمفرد نحو جاءني اعلا اخونك بخلاف الجمع فانك تقول فيه
اعلوا اخوتك قوله مما جمع بالواو والنون يتعلق بيحذف ويحذف التاء نحو ضاربة في ضاربات
لئلا يجتمع علامتا تانيث قبل الالف وبعدها في كلمة واحدة وتقلب الالف المقصورة ياء نحو
حبليات لانه لو لزم هنا القلب لاجتماع الساكنين وخص الياء دون الواو لان الياء اخف
من الواو وتقلب همزة التانيث واوا نحو صحراوات لئلا يجتمع علامتا تانيث لو ابقي الهمزة
على حالها وانما لم تقلب ياء للمناسبة بين الهمزة والواو كما ذكرنا وقوله مما جمع بالالف
والتاء يتعلق بقوله يحذف ويقلب والعبرة في التذكير والتانيث باعتبار جمعهما بالمعنى
لا باللفظ الا مع التاء الظاهرة فان العبرة معها بلفظ التاء حتى لو سمي رجل طلحة وسعاد

ولو سمي امرأة بزيد قيل زيدات بالجمع بالالف والتاء وان كان مذكرا لان الاعتبار بلفظ التاء
وقيل سعادون بالجمع بالواو والنون لانه مذكر معنى ولا تاء في لفظه وقيل زينبات بالجمع بالالف والتاء
لانه مؤنث معنى وكذلك العبرة في الف التانيث بالمعنى قال سيبويه فلو سميت رجلا بحبلى
او حمراء لم تجمعه بالتاء وذلك لان تاء التانيث تدخل على حذف الالفات فلا تحذفها وذلك
قولك حبليات وخنفساوات فلما صارت تدخل فلا تحذف شيئا اشبهت هذا عندهم ارضات
وذرنجات فانك لو سميت رجلا بارض لقلت ارضون ولم تقل ارضات لانه ليس ههنا حرف
تانيث تحذفه فقلب على حد التذكير حيث صارت الالف لا تحذفه وصار بمنزلة الزحنفطى التي
لا تجئ للتانيث الاسماء المتصلة بالافعال من جهة اللفظ والمعنى ضربان ضرب مشتق
منه الفعل وضرب مشتق من الفعل واشار الى الاول بقوله ضرب هو اسم الحدث وهو معنى
قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر المسمى ذلك الاسم
بالمصدر لان الفعل يصدر منه وهو في الاصل الموضع الذي يصدر عنه الابل ويشتق منه
الفعل عند البصرية دون العكس اي لا يشتق المصدر من الفعل خلافا للكوفية لان
حقيقته اي حقيقة المصدر ومعناه احد جزئي الفعل لان معنى الفعل مركب من الحدث
الذي هو مدلول المصدر ومن الزمان معا والمفرد اصل حقيقة المركب فيكون المصدر
مقدما على الفعل فلو كان مشتقا من الفعل لزم ان يكون متاخرا عن الفعل لان المشتق
متاخر عن المشتق منه ضرورة فيلزم ان يكون الشيء متقدما متاخرا وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون المصدر باعتبار مفهومه مقدما وباعتبار وضعه متاخرا وقول الكوفية
بانه اي بان المصدر فرع الفعل لوقوعه تاكيدا للفعل ومعمولا له نحو ضربت ضربا فان
ضربا معمول لضربت ومؤكد لمدلوله فلو كان الفعل مشتقا منه لزم ان يكون المصدر
متقدما على الفعل لاشتقاق الفعل منه ومتاخرا عنه لكونه فرعا على الفعل مردود
لانه لا يلزم من فرعية مخصوصة باعتبار وقوعه تاكيدا ومعمولا للفعل الفرعية في كل شيء

فلا يلزم

فلا يلزم من تاخره عن الفعل حال كونه معمولا ومؤكدا للفعل تاخره حالة الوضع لجواز
ان يكون وضعه متقدما على وضع الفعل ويكون متاخرا عنه وقت العمل والتاكيد وهو اي
المصدر غير الميمي سماعي في الثلاثي المجرد كثير يرتقي الى اثنين وثلثين بناء على ما ذكره سيبويه
وهي فَعْل وفِعْلة مثلث الفاء ساكن العين وفَعَل وفَعَلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسره
وفُعَل مفتوح العين مع ضم الفاء وكسره وفَعِل وفُعْلان مثلث الفاء ساكن العين وفَعَلان مفتوح
الفاء والعين وفُعال مثلث الفاء وفَعالة مفتوحة الفاء ومكسورته وفُعول بفتح الفاء وبضمها
وفُعولة مضمومة الفاء ومَفْعَل ومَفْعَلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسره وفَعيل نحو
قَتْل وفِسْق وشُغْل ورَحْمة ونِشْدة وكُدْرة وطَلَب وخَنِق وغَلَبة وسَرِقة وصِغَر وهُدًى
ودَعْوى وذِكْرى وبُشْرى ولَيّان وحِرْمان وغُفْران ونَزَوان وذَهاب وصِراف وسُؤال وزَهادة
ودِراية وقَبول ودُخول وصُهوبة ومَدْخَل ومَرْجِع ومَسْعاة ومَحْمِدة ووَجيف وقياسي في غير
اي في غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه نحو اخرج اخراجا
ودحرج دحرجة وتدحرج تدحرجا ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان او مستقبلا اما قدر
بان المصدرية والفعل انما يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه بتقدير ان والفعل ومن ثمه
اي من اجل انه انما يعمل مع تقديره بان المصدرية والفعل لا يتقدم عليه معموله لان
معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان وما في حيز الصلة لا يتقدم على المو
ومن ثمه لا يعمل المصدر المصغر والموصوف لانهما ليسا مقدرين بان مع الفعل وكذا لا يعمل
المصدر المقترن بالحال لانه لا يكون بتقدير ان مع الفعل لانه السمحل الذي مع ان ان كان
ماضيا يدل على المضي لان ان فيه لمجرد المصدرية ولا يكون للاستقبال وان كان مضارعا
يدل على الاستقبال لان ان في الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال ولا يكون
المضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون المصدر المقترن بالحال بتقدير ان مع الفعل وكذا
لا يعمل المصدر المعرف باللام لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو ان مع

الفعل

وقوله على الاكثر متعلق بقوله لا يتقدم ولا يعمل اذ عند بعضهم يجوز تقديم معموله عليه اذا كان
ظرفا لان الظروف تكفيه رايحة الفعل ولهذا يعمل فيه ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي
كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فان قوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله
وبحمده منك الجنون ولا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى هذا مع ان الوقوع ادل شاهد
على الجواز كقوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقوله تعالى بلغ معه السعي وكذا يعمل عند بعضهم المعرف
نحو اعجبني ضربك عمرا او الموصوف نحو اعجبني ضربك الشديد عمرا او المقترن باللام والمعرف
باللام كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل لانه ليس حكم كل مقدر
بشيء حكم ما قدر به وقد جاء في التنزيل اعماله معرفا باللام في الظرف كقوله تعالى واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حيا ومن ثمة لا يعمل العدد والنوع والتاكيد من المصدر حال كونه مع الفعل
او بدونه اي بدون الفعل والفعل مراد بمعنى ان لا يكون لازم الحذف لانه انما يعمل اذا كان بمعنى
الفعل مع ان وانما يكون بمعناه اذا لم يكن للتاكيد او العدد او النوع لانه لو كان لاحد هذه الثلثة
لا يصح ذلك التقدير اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربة ضربت ان ضربت وان لم يكن الفعل
مرادا بمعنى انه يكون لازم الحذف لا بمعنى انه جعل بعد الحذف نسيا منسيا لانه معمول لا بد له
من عامل ظاهر او مقدر ولانه لو كان كذلك لكان اسم فعل لا مصدرا فالعمل له اي للمصدر
عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان والفعل بل لقيامه بعد حذف الفعل مقام
الفعل نحو سقيا زيد فسقيا من حيث انه قايم مقام سقى عامل لا من حيث انه مصدر كالظرف
اذا عمل فانه لما حذف الفعل منه وقام الظرف مقامه عمل عمل الفعل لا من حيث انه ظرف بل من حيث
قيامه مقام الفعل ولذا جوز سيبويه تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه وعند السيرافي
العمل للفعل المقدر لانه لولاه لم ينصب المصدر ولا استحقاقه اي المصدر التثنية والجمع
اذا كان للنوع او العدد ولاجل كونه اي كون المصدر غير الفاعل بخلاف الفعل فانه لا يستحق
التثنية والجمع بخلاف ساير المشتقات كاسم الفاعل والمفعول فانه اي فان ساير المشتقات

هو الفاعل

لانك

لانك اذ قلت هذا ضارب فقد جيت بالفاعل وذكرته واذا قلت عجبت من ضرب فانت لم
تذكر الفاعل فليس المصدر بالفاعل وان كان فيه دليل عليه لا يضمر الفاعل فيه اي في
المصدر لئلا يؤدي الى تثنيتين او جمعين في لفظ واحد لانه لو اضمر الفاعل في المصدر لاضمر
في المثنى ولو اضمر فيه لزم اجتماع التثنيتين فيه تثنية المصدر باعتبار مدلوله لانه يستحقها
اذا كان للنوع او العدد وتثنية الفاعل لان المصدر غير الفاعل فلو اضمر المثنى فيه لوجب ان
ان يكون مستترا لانه ليس في الاسماء ضمير مرفوع بارز ولو اضمر مستترا لوجب علامة
التثنية في المصدر لان كل ضمير مستتر لمثنى لا بد له من علامة دالة عليه فادى الى التثنيتين
بخلاف الفعل فانه لا يلزم فيه ذلك لعدم استحقاقه التثنية والجمع بخلاف اسم الفاعل فانه
الفاعل فيكون تثنية الضمير هو تثنية اسم الفاعل فلا يحتاج في التثنية الى التثنيتين
وكذا الكلام في الجمع وفيه نظر لجواز ان يتحمل المصدر ضمير الفاعل ولا يثنى ولا يجمع
باعتبار الفاعل وانما يثنى ويجمع باعتبار مدلول المصدر كاسم الفعل والظرف فانهما يتحملان
ضمير المثنى والمجموع مع انهما لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين فالاولى ان يقال لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية
الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه
له باعتبار العقل والوضع اذا ال حكم الفعل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف
الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضعه ليكون مسندا الى شيء بعده
ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه
له وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي
بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى ويجوز حذف الفاعل من المصدر بناء على ما
ماذكرنا من ان المصدر غير فاعله فلو التزم الفاعل فيه يلزم اضماره عند غايبه
متقدم ذكره او متكلم او مخاطب ويلزم اجتماع تثنيتين في لفظ واحد او بناء على ماذكرنا

من ازالة الوضع حكم الفعل ويجوز اضافته اليه اي الى الفاعل وهو اكثر من اضافته الى
المفعول ومن رفع فاعله بغير اضافة لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ
واحد باضافته اليه او من رفعه ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد او اضافته
الى المفعول به اذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا اضافة تحقيق سواء كانت الاضافة
الى الفاعل او الى المفعول لا اضافة تخفيف لانه انما يكون ذلك اذا كان المضاف صفة
مضافة الى معمولها وهنا المضاف وان كان مضافا لكنه ليس بصفة ويجوز العطف
عليهما اي على الفاعل المجرور باضافة المصدر اليه والمفعول المجرور بها والوصف
بهما لفظا او محلا اي حملا على لفظهما المجرور او على محل الفاعل المرفوع وعلى محل
المفعول المنصوب وكذا يجوز حمل ساير التوابع على محلهما وانما خصصهما بالذكر
لان الجرمي لم يجوز الحمل في الصفة على المحل وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه
منع العطف على المحل والحق الجواز لوقوع ذلك كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة
الافلاس والليانا فانه نصب الليان لكونه محمولا على محل المعطوف عليه وهو الافلاس
لانه مفعول المخافة اي لان خفت الافلاس وكقوله حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم فانه رفع المظلوم حملا على محل موصوفه وهو المعقب
قوله وضرب عطف على قوله قبل ضرب فهو اسم الحدث يشتق ذلك الضرب من الفعل
وهو اربعة على ما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
فانها عاملة بخلاف غيرها كاسم الآلة واسم الزمان والمكان فانها غير عاملة فلذا
لم يذكرها وانما لم تعمل مع انها تدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة كهذه
الصفات الاربعة الا يرى ان معنى المضرب آلة يضرب بها ومعنى المضرب زمان
او مكان يضرب فيه لان مقتضاء الصفات الاربعة لشيء يخصص الذات المبهمة وهي
لانها وضعت لذات مبهمة قام بها الفعل مذكور قبلها ما يخصصها وذلك الشيء هو

موصوفها او متعلقه فيرفع ضمير الموصوف او متعلقه بخلاف اسم الآلة واسم الزمان والمكان
فانها وضعت لتدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة غير مخصصة بموصوف او بمتعلق
فلا يرفع لا ضمير الموصوف ولا متعلق الموصوف ذلك الضرب اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام
به الفعل اي مدلول المصدر فان سيبويه سمى المصدر فعلا واحترز به عن اسم المفعول
واسم الزمان والمكان بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل فان معناهما
لا يكون مقيدا باحد الازمنة وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ولذلك سمي باسم الفاعل
ولم يسم باسم المفعل واسم المفتعل مثلا لكن في الثلاثي فجعلوا اصل الباب له هكذا قيل وفيه نظر
لان تسميته باسم الفاعل لا لكونه على وزن فاعل بل لكونه اسم من قام به الفعل وهو الفاعل
لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل وانما قال غالبا لانه يجيء على وزن غير الفاعل كبنا فعيل
نحو نصير وابنية المبالغة نحو شراب وضروب ومنجار ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد وهو
الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه على زنة المضارع بميم مضمومة موضع حرف
المضارعة سواء حرف المضارعة مضموما نحو مكرم ومدحرج او لا نحو مستكرم ومتدحرج
وكسر ما قبل الآخر سواء كان ما قبل الآخر عين الفعل كما في الثلاثي المزيد فيه نحو منطلق
ومستكرم او لا كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه نحو مدحرج ومتدحرج وسواء كان ما قبل
الآخر في المضارع مكسورا او لا نحو متكرم وسواء كان الكسر ملفوظا او مقدرا نحو
مختار ومحمر وقد يجيء بفتح ما قبل الآخر نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن
والقح فهو ملقح فهذه الثلثة نوادر وقد جاء على فاعل نحو اعشب فهو عاشب واورش
فهو وارش وايفع فهو يافع ولا يقال معشب ولا مورش ولا موفع وهذه ايضا نوادر
وهو اي اسم الفاعل اذا لم يكن موصوفا فانه لو كان موصوفا لا يعمل لبعده عن مشابهة
الفعل حينئذ لانه صار بالصفة مسند اليه وانما قال معموله مرفوعا عن الصفة لانه
صار ضعيفا فلا يعمل فلا يقال زيد ضارب عظيم عمروا اما اذا كان معموله مقدما على الصفة

فيعمل لانه لا يكون له دفعة العمل ضعف ولا عنعه من العمل ما حصل له من الضعف بعد العمل
لان عمله فرغ منه وتم أو لم يكن مصغرا فانه لو كان مصغرا لا يعمل مطلقا لان التصغير
بمنزلة الصفة فلا يقال زيد ضويرب عمرا أيعمل عمل فعله المبني للفاعل سواء كان فعله
لازما او متعديا الى واحد او اكثر بالاعتماد اى انما يعمل بشرط الاعتماد او مع الاعتماد
على احد الاشياء الستة على المبتدا اي على الحال نحو زيد ضارب اخواه عمرا او في الاصل
نحو كان زيد ضاربا اخواه عمرا او الموصوف نحو مررت برجل ضارب اخواه عمرا او
الموصول نحو الضارب زيدا عمرا اوذي الحال نحو مررت بزيد ضاربا اخواه عمرا
والاولى ان يقول بدل قوله او الهمزة اوما او الاستفهام او النفي لان الشرط هو الاعتماد
على الاستفهام سواء كان مستفادا من حروفه نحو هل والهمزة وسواء كان حرف
الاستفهام ملفوظا او مقدرا نحو قايم الزيدان ام قاعدان او مستفادا من اسمه
كما ذكرنا في بحث المبتدا وكذلك الشرط الاعتماد على النفي سواء كان حرف نفي او معنى نفي
او اسما جاريا مجرى حرف النفي كما ذكرنا في بحث المبتدا وانما اشترط الاعتماد فيه
لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر
وهي من حيث لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر
فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو بالعمل اولى وذلك اما بكونه
مسندا كما اذا اعتمد على احد الاربعة الاول فانه لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار
كالفعل ولانه صار متقويا بما يحتاج اليه في وضعه من المخصص لذكره قبله هنا
كما عرفت بيانه انفا او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام
والنفي وبشرط الاقتران اي اقتران معناه بالحال او الاستقبال ليتم مشابهته للفعل
لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي يشابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازن الماضي مستمرا
وانما لم يشترط في المصدر هذا الاعتماد ويشترط في اسم الفاعل ذلك مع ان مشابهته

اعني الزمان الماضية

مع الفعل اقوى من مشابهة المصدر معه لان اقتضاء المصدر للمعمول اقوى من اقتضائه
لانه بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا بخلافه فان طلبه لهما انما كان لتضمنه معنى
المصدر الطالب لهما واعلم ان شرط اقتران معناه بالحال او الاستقبال عند القدماء في
في عمله في غير الفاعل من الظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال وسواء كان الفاعل مضمرا او ظاهرا سببيا او غير سببي نحو
زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب غلام عمرو امس وذلك لان ادنى مشابهته مع
الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع ولذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا
لان الظرف يكفيه رايحة الفعل وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه
ليس باجنبي عنه وقوله ان تجرد اسم الفاعل عن اللام قيد في قوله والاقتران وذلك
لانه عند دخول اللام الموصول عليه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال
او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي
ضرب فان قلت قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه قد عمل مع انه بمعنى الماضي
فاجاب عنه بقوله ونحو باسط ذراعيه محمول على حكاية الحال ومعناه ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن وليس المراد به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به
ذلك الوقت لانه يجوز ان لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ وان كان اسم الفاعل للماضي وجبت
الاضافة اى اضافته الى ما جاء بعده مما يكون في المعنى مفعولا ولا يجوز ان ينصب على
المفعولية لفقدان شرط عمله وان لم يجي بعده ذلك ترك غير مضاف الى شيء نحو انا
ضارب امس معنى اى يكون الاضافة معنوية لا لفظية لانه ليس مضافا الى معموله
فيفيد الاضافة التعريف والتخصيص فان بني لاسم الفاعل بعد اضافته في الظاهر
معمول نحو زيد معطي عمرو امس درهما فيعامل اى فانتصابه بعامل مقدر مناسب لاسم
الفاعل

بالفعل ح

كانه لا قبل زيد معطي عمرو وقيل وما اعطاه فقبل درهما اي اعطاه درهما وكذا الحكم
في نحو زيد عالم عمرو امس قايما وهذا مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على مذهبه جواز
حذف احد مفعولي باب علمت وقال السيرافي الاجود ان يقال انما عمل اسم الفاعل في
المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الي المفعول الاول
فاكتفي في الاعمال بمافي اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل وان لم يتجرد اسم الفاعل
عن اللام فالازمنة فيه سواء اي يعمل سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال او الماضي
لما عرفت فان كان اسم الفاعل متعديا مثنى او مجموعا على حده اي على حد المثنى بان
يكون اعرابه بالحرف وفيه اي في اسم الفاعل اللام جاز حذف نونهما اي نون المثنى
والمجموع مع نصب المفعول به تخفيفا اي انما حذف للتخفيف لا للاضافة وذلك
لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول تقول الضاربا زيدا
والضاربو زيدا قال الشاعر الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم
نطف ولم يحذف النون عن اسم الفاعل اللازم لانه لا يلزم فيه طول الصلة
ولا من اسم المجرد عن اللام وان كان متعديا لانه ليست هنا صلة حتى يطول ويجوز
اضافة اسم الفاعل اللازم الي فاعله معنى اي الي ما كان فاعله قبل الاضافة لا في حال
الاضافة لانه اذا اريد اضافته اليه جعل المرفوع في صورة المفعول فهو في المعنى
فاعل وفي الصورة مفعول وانما جعل كذلك ليكون اضافته اليه كاضافة الشي
الي الاجنبي لان المنصوب بالصفة غير الصفة نحو زيد ضارب غلامه عمرو فان
الضارب غير عمرو بخلاف المرفوع بالصفة فانه عينها الا يرى ان الضارب في المثال
المذكور هو غلامه فلو اضيف الي مرفوعه قبل جعله في صورة المفعول لكان اضافته
اليه كاضافة الشي الي نفسه وهي مستقبحة في الاضافة المحضة التي هي اصل
غير المحضة ولذا يجوز اضافة المصدر الي فاعله وان لم يجعل في صورة المفعول لانه

غير

غير المصدر كما عرفت واعلم انه انما يجوز اضافته الي فاعله اذا كان سببيا نحو زيد قايم
غلامه فنقول فيه قايم الغلام واما اذا لم يكن سببيا نحو مررت برجل قايم عمرو في داره فلا
يجوز اضافته اليه لانه لا ضمير في غير السببي ينتقل منه الي اسم الفاعل فيبقى اسم الفاعل
بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهه بالفعل ولا يجوز اضافة اسم الفاعل المتعدي
الي مفعوله نحو زيد ضارب عمرو غدا دون الفاعل للبس اي لا يجوز اضافته الي فاعله
لئلا ملتبس بالمفعول بعد حذف المفعول وانما لا يجوز اضافته اليه مع عدم اللبس
عند القرينة كما يجوز ذلك في المصدر لانه في اضافة المصدر الي فاعله لا يحتاج الي تكلف
كما يحتاج في اضافة اسم الفاعل الي فاعله فتركت الاضافة الي الفاعل في المتعدي بالكلية
ويعطف عليهما اي على الفاعل والمفعول المجرورين بالاضافة ويوصفان لفظا او
او محلا اي حملا على لفظهما المجرور وعلى محل الفاعل المرفوع ومحل المفعول المنصوب
واسم المفعول واصله اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل الا انه حذف الجار
واستتر الضمير وهو ما اشتق وخل فيه غيره من المشتقات فلما قال لمن وقع عليه
الفعل خرج عنه غيره قيل يدخل في هذا التعريف اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو
اعذره اللوم قلنا ليس اشتقاقه باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزيادة
على الغير وان كان واقعا في بعض المواضع عليه وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول
ولذا سمي باسم المفعول كما قيل الا انه اذا اخذ اسم المفعول من الفعل اللازم الذي
صار متعديا بحرف الجر يجب ان يظهر ذلك الحرف فيه فلا يقال زيد مذهوب كما
لا يقال ذهب بل مذهوب به وكذلك يقال اليوم مسير فيه الا انه اذا اسند الفعل
الي المصدر فانه لا يجوز اطلاق اسم المفعول عليه لا يقال في ضرب ضرب شديد الضرب
الشديد مضروب وانما قال غالبا لانه قد يجيء على فعيل ايضا كقتيل ومن غيره اي
غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لا فرق بينهما الا في

ما قبل الاخر

لانه كذلك في مضارعه الذي يحمل هو عمله ويحمل عمل فعله المبني للمفعول وهو

وهو يُفعل نحو زيد مضروب غلامه وانما يعمل مع انه لا يوازن يُفعل في الظاهر

لان اصل مضروب مُضرَب وانما يتولد الواو من اشباع ضمة الراء وانما فعلوا

ذلك لئلا يلزم بناء مُفعَل في كلامهم وهو بناء مرفوض لا يوجد في ابنيتهم وانما فتحوا

الميم لئلا يتوالى الضمتان بعدهما واو وفيه ازنه في التقدير لان ضمة الميم مقدرة

والواو في حكم المحذوف ليكون فتحة العين ايضا مقدرة وهو في الاعتماد على احد

الاشياء الستة والاشتراط للحال او الاستقبال كاسم الفاعل فلا حاجة الى

اعادة ذلك وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمله

في مرفوعه ولكن المتاخرين كابي علي وتابعيه صرحوا باشتراط ذلك وكذلك حكمه

في وجوب اضافته ان كان بمعنى الماضي وانتصاب معموله الاخر بعامل مناسب حكم

اسم الفاعل فعلى هذا القول وحكمه كحكم اسم الفاعل لكان اولى والصفة المشبهة

باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم

الفاعل كذلك تقول حَسَنٌ حَسَنان حَسَنون حَسَنةٌ حَسَنتان حسنات كما

تقول ضارب ضاربان ضاربون الى اخره وليس المراد ان تثنيتها وجمعها وتأنيثها

كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء بل المراد مطلق ذلك وذلك

لانه لا يطرد ذلك في بعض الصفات المشبهة كالالوان والعيوب فانه لا يقال

ابيضون وابيضة وهي مشتقة دخل فيه جميع المشتقات وقوله لازمة اي غير

متعدية لانها تلزم فاعلها ولا يتعدى الى المفعول وهذا قيد للبيان لا للاحتراز

وقوله لمن قام به الفعل احتراز عن اسم المفعول وقوله بمعنى الثبوت احتراز

عن اسم الفاعل وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة

بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى نحو حسن في اصل الوضع ليس الا ذو

حسن

سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز

نفيه في جميع الازمنة كان الظاهر ثبوته في جميعها بدليل العقل الى ان يقوم دليل على

تخصيصه ببعضها ولهذا اضاعوا فيها عند ارادتهم دلالتها على الحدوث صيغة اسم الفاعل

منها فيقولون حاسن وضايق وهذا مطرد عندهم وصيغتها سماعية سواء لم يكن

على صيغة اسم الفاعل وهو الاكثر او كانت نحو ضامر البطن وطاهر ولسن بقياسية

كاسم الفاعل والمفعول الا الالوان والعيوب منها فان صيغتها فيها قياسية كاسود

وابيض على وزن افعل لا تجري صيغتها على المضارع من فعلها اي لا توازنه في الحركات

والسكنات مطردا واذا لم يكن جارية على الفعل لا يشابهه فينبغي ان لا يعمل الا انها

تشبه ما يجري على الفعل من اسم الفاعل كما بينا فيعمل لذلك كما يعمل اسم الفاعل ويشترط

في عملها الاعتماد لما ذكرنا في اسم الفاعل ولا يشترط فيها الاقتران بالحال او الاستقبال

لانها موضوعة على الاطلاق فكيف يشترط الزمان فيها ولا تعمل الصفة المشبهة الا

في ضمير الموصوف اي الذي قام به اصلها المشتقة هي منه او في مظهر من اسبابه اي

اسباب الموصوف وهو اسم مضاف الى ضميره لفظا او تقديرا نحو زيد حسن وجهه وحسن وجه

او مضاف الى المضاف الى ضميره وهلم جرا نحو حسن وجه ابي غلامه بخلاف اسم الفاعل

فانه كما يعمل في السببي نحو مررت برجل ضارب اباه يعمل في الاجنبي نحو مررت برجل

ضارب زيدا وذلك لانحطاط رتبتها عنه ولذلك لا يجوز العطف على محل المجرور بها فلا

يقال مررت برجل حسن الوجه واليد بنصب اليد او رفعه كما جاز في اسم الفاعل

والمفعول ولكون معمولها فاعلا او تمييزا او مشبها بالمفعول لا يتقدم معمولها عليها

لان الفاعل لا يتقدم على عامله بالاتفاق وقوله على راي مبرد في الاخيرين لان التمييز

لا يتقدم على راي كما عرفت ذلك وكذلك المشبه بالمفعول لا يتقدم على راي لانه وان

كان مفعولا صورة الا انه فاعل معنى وعند بعضهم يجوز تقديمه بالنظر الى انه مفعول

في الصورة

وهي اي الصفة المشبهة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين واراد باسم المفعول
غير المتعدي اسم المفعول من الفعل غير المتعدي الى مفعول واحد فقط وانما يكون اسم
المفعول غير متعد الى مفعول اما اذا كانا متعديين فلم يجز نصب الفاعل وجره فيهما
بعد حذف المفعول لئلا يشتبه الفاعل بالمفعول اذ لو جاز ذلك فيهما وقيل زيد ضارب
اباه لم يعلم ان اباه معمول ضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وكذا لو قيل ضارب
ابيه وكذا في زيد معطى اباه او ابيه لزم اللبس بخلاف غير المتعديين فانه لما لم يكن
لهما مفعول لا يلتبس المفعول بالفاعل والمنسوب فانه مثل الصفة في العمل
لانه صار بسبب حصول معنى النسبة فيه كاسم الفاعل والصفة المشبهة في انه
يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة فيحتاج الى موصوف
مخصص هو او متعلقه تلك الذات احتياج الصفة اليه فيعمل في ذلك المخصص لاقتضائه
اياه باصل الوضع وانما لم يجعل المصغر وان حصل فيه معنى الوصف بسبب التصغير
لانه يدل على ذات معينة موصوفة بصفة معينة لان معنى رجيل رجل صغير فلا يحتاج
الى ما يخصص تلك الذات لان لفظ المصغر يدل عليها على حسب التقسيم اما معرفة
هذه الاسماء الاربعة باللام او مضافة او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة
وهذه قسمة باعتبار التركيب العقلي والا ففي الواقع اما ان يكون باللام او مجردة
عنها والمضاف داخل في كل واحد من هذين القسمين ومعمول كل واحد من هذه الاسماء
حال كون المعمول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك اي معرفة باللام او مضافة
او مجردة عنهما فيكون التقسيم سبعا وعشرين صورة حاصلة من ضرب تسعة
في ثلثة بعضها جائز على القواعد النحوية وبعضها غير جائز والجائز بعضه قبيح
وبعضه غير قبيح وغير القبيح بعضه حسن وبعضه احسن وبعض آخر من كل
واحد من هذه الاقسام مكرر وبعضها غير مكرر وانما لم يقسم هذه الاسماء الاربعة

باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام ههنا في اعمالها لا في اعرابها في نفسها لانك عرفت اعراب
الاسماء بالاصالة والتبعية في صدر الكتاب وامثلتها الحسن الوجه وجهه وجه حسن
الوجه وجهه وجه ونحو الخادم الغلام غلامه غلام وخادم الغلام غلامه غلام ونحو
المضروب الغلام غلامه غلام ومضروب الغلام غلامه غلام ونحو المصري الحمار حمار
حمار ومصري الحمار حمار حمار بالحركات الثلث في كل واحد من هذه المعمولات من هذه
الامثلة فما تجرد عن اللام من هذه الاسماء الاربعة والحذف عنه التنوين او النون
لم يجز مطلقا معموله سواء كان معرفا باللام او مضافا او مجردا عنهما الا الجر لانه لم يكن
مضافا ومعموله مجرورا باضافته اليه والا لم يجز حذف التنوين منه وما فيه التنوين
او النون من هذه الاسماء الاربعة لم يجز الجر في معموله لان الجر انما يكون باضافته
اليه ولا يجوز ههنا الاضافة لوجود المانع وهو وجود التنوين او النون وما فيه اللام من
هذه الاربعة جاز الجميع اي الرفع والنصب والجر في معموله الا الجر فيما معموله مضاف
وكان عليه ان يقول اذا كان غير مثنى ومجموع على حده نحو الحسن وجهه لو كان مثنى
او مجموعا على حده نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم جاز الجر ههنا لحصول
التخفيف بحذف النون لعدم التخفيف المطلوب من الاضافة اللفظية لان الخفة
في هذه الاسماء اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه او
او الحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه
بواحد منها او فيما معموله منون نحو الحسن وجه فانه لا يجوز الجر في معموله عند غير
الفراء لانه خلاف وضع الاضافة لان وضع الاضافة المعنوية ان يكون المضاف
نكرة يتعرف بالمضاف اليه المعرفة وان كانت الاضافة ههنا لفظية لان الاضافة
اللفظية فرع على المعنوية فاذا لم يمكن مثلها الجواز تعريف المضاف في المضاف اليه فيها

بجوازه

لانه

فينبغي ان لا يكون على خلافها وهو تجريد المضاف وتنكير المضاف اليه وما انتصب من
المعمول لهذه الاسماء تمييز ان كان المعمول نكرة نحو زيد الحسن وجها لانه نكرة يرفع الابهام
عن الذات المقدرة فيكون تمييزا ومشبه بالمفعول ان كان المعمول معرفة نحو الحسن
الوجه لانه لا يجوز ان يكون تمييزا لان التمييز لا يكون الا نكرة على قول البصرية ولا يجوز
ان يكون مفعولا به لكون هذه الاسماء غير متعدية فيكون مشبها بالمفعول به فشبه
الحسن الوجه في نصب معموله بالضارب الرجل كما شبه الضارب الرجل في جر معموله
به على سبيل القصاص ومتى كان المعمول لهذه الاسماء مضافا سواء كان الى ضمير المو
الموصوف او الى المضاف الى ضمير مرفوعا الا منصوبا ومجرورا نحو زيد حسن وجهه
او وجه غلامه او كان المعمول مفردا الا مضافا غير مرفوع اي مجرورا ومنصوبا نحو
زيد حسن وجه او وجها فالعائد الى الموصوف واحد اما في الصورة الاولى فلانه انما يكون
فيها هو الضمير المضاف اليه ولا يجوز ان يكون في هذه الاسماء ايضا ضمير اخر والا لزم
ان يكون لشيء واحد فاعلان لان الغرض ان المعمول مضاف مرفوع واما في الثانية
فلان معمول هذه الاسماء لما كان غير مرفوع كان فيها ضمير على ان يكون فاعلا لها ولما
كان المعمول مفردا اعني الاضافة لم يكن فيه ضمير اخر حتى يلزم ان يكون ههنا ضميران
والعائد اثنان ان كان المعمول مضافا غير مرفوع نحو الحسن وجهه بالنصب والجر
لوجود ضمير مستتر في هذه الاسماء ليكون فاعلا لها ووجود ضمير اخر فيما بعدها
ولا يلزم من اضافة الحسن الى وجهه اضافة الشيء الى نفسه من حيث ان الحسن
هو الوجه في المعنى كما قيل لاختلاف مدلوليهما لكون الحسن اعم من الوجه فهو من باب
اضافة العام الى الخاص ولا يلزم من اضافة وجه الى الضمير ذلك كما قيل لانه من اضافة
البعض الى الكل ولا عائد في عكسه وهو ان يكون المعمول مرفوعا غير مضاف نحو الحسن
وجه لعدم الضمير في العامل لوجود فاعله بعده ولا في المعمول لانقطاعه عن الاضافة

وهو

144

وهو اي ما لا عائد فيه قبيح لعدم الضمير المحتاج اليه في الصفة الراجع الى الموصوف وما
فيه عائد واحد احسن لاشتماله على قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه
ضميران حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لاشتماله على ازيد من
المحتاج اليه ومن ثمه اي من ان ما لا عائد فيه قبيح قيل فيه اي فيما لا عائد فيه بتقدير
الضمير ان لم يكن في معموله اللام نحو الحسن وجه فانه قيل في التقدير الحسن وجهه
فحذف لدلالة ظاهر الحال عليه ولذا جوز الفراء الحسن وجه بجر وجه بناء على ان
النكرة في معنى المعرفة والضمير المضاف اليه محذوف ولا يجوز ان يكون فيه ضمير
مستكن ويكون وجه بدلا منه لانه لا يجوز بدل النكرة غير الموصوفة من المعرفة
وبتقديره اي وقيل بتقدير الضمير على قول البصرية او باقامة اللام مقامه اي مقام
الضمير كما في قولهم نعم الرجل زيد او يكون اللام بدلا من المضاف وهو الضمير الراجع
الى الموصوف على قول الكوفية او بابدال معموله عن الضمير المستكن فيه ان كان فيه
اللام نحو زيد الحسن الوجه فعلى الوجه الاول يكون الضمير مقدرا اي الوجه منه
وعلى الثاني يكون اللام بدلا عن الضمير وعلى الثالث يكون الوجه بدل البعض من الضمير
المستكن في الحسن الراجع الى زيد وعلى هذا الوجه يكون المسئلة احسن من غير قبح
فيها لاشتمالها على قدر الحاجة وعلى مثل ذلك ينبغي ان يحمل قوله تعالى جنات عدن مفتحة
مفتحة لهم الابواب لانه لا يحتاج الى الضمير باعتبار الموصوف وانما يحتاج اليه باعتبار
البدلية ويجوز حذف الضمير في بدل البعض والاشتمال عند قيام الدلالة من غير
قبح نحو ضرب زيد الراس والظهر واسم التفضيل لم يقل افعل التفضيل
ليتناول خيرا وشرا وهو مشتق من الفعل وقوله على الاكثر احتراز عما جاء ولا فعل له
نحو احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك وهو ما تحت الذقن وهو شاذ لان الخلقة
لا يقال فيها ما افعله ولا افعل من ونحو ابلى من حنيف الحناتم وفيه نظر لانه يجوز ان يكون احنك

احدهما

اسم التفضيل

اي اعلم باحوال الابل

مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها غاية ما في الباب انه لا يكون مشتقا
من الثلاثي المجرد وانما يكون مشتقا من الثلاثي المزيد فيه وهذا لا يقدح في اشتقاقه
وكذا ابل مشتق من الفعل لانه قال في الصحاح ابل يابل ابالة فهو ابل وابل اي حاذق
بمصلحة الابل للزايد على غيره بعد اشتراكهما في اصل الفعل ويخرج به اسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ولا ينتقض بتعريف باسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طابل
اي زايد في الطول ولا بزايد زايد على غيره لانهما لا يشتقان للزايد لان الزيادة فيهما انما
يستفاد باصل اللغة لا بالاشتقاق واما قولهم انت اكبر من الشعر وانت اعظم
من ان تقول كذا فليست بتفضيلية وكذا افعل ليس باقيا على معناه لانه بمعنى متجاوز
ومباين ومن متعلقة به كانه قيل انت متجاوز لفرط عظمتك عن الشعر وصيغته افعل
وانما قال على الاعم احترازا عن الخير والشر فهما مصدران فان صيغتهما لا يكون
افعل نحو خير منه وشر والاصل اخير واشر فخففا لكثرة الاستعمال ولا يقال اخير
واشر الا في لغة رديئة ولذلك اي ولاجل ان صيغته افعل امتنع افعل التفضيل فيما زاد
على الثلاثي كالثلاثي المزيد فيه والرباعي لانه لو لم يحذف منهما شيء لا يمكن بناء افعل ولو حذف
منه شيء التبس لفظا او تقديرا اي زيادة ملفوظة كاكرم واستخرج او مقدرة
نحو عور وسود لانه في تقدير اسود واعور فهو ثلاثي لفظا ومزيد فيه تقديرا وذلك لان
الاصل في الالوان والعيوب الظاهرة باب افعل وافعال فالثلاثي وان كان اصلا
لذات الزيادة في اللفظ لكن لما كانا اصليين في هذا المعنى عكس الامر وجعل
الثلاثي تابعا للمزيد فيه في اللفظ فلا يبنى فيه اسم التفضيل كما لا يبنى من المزيد فيه تنبيها على
كونه تابعا له في المعنى ولذلك صحت الواو في نحو عور لان ما قبله ليس بمعنى تقديرا
فان قصد الممتنع كالثلاثي المزيد فيه والرباعي توسل في بناء افعل التفضيل منه الى غيره اي
اي غير الممتنع من الثلاثي المجرد الذي يناسب معناه معنى الممتنع ونصب مصدره اي

لفظ مصدر الممتنع على التمييز تقول اشد استخراجا وبياضا واكثر دحرجة واسرع انطلاقا
واقبح منه عورا او نحوه اي اسم التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل على غيره من الفاعلين
في الفعل نحو اضرب بمعنى الاكثر ضربا من ساير الضاربين لا التفضيل المفعول على المفعول
ولا يقال اضرب بمعنى الاكثر مضروبية وذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر
الاشتباه لا طراده فجعل في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله
فاعل وانما قال على الاكثر لانه قد جاء افعل التفضيل للمفعول نحو اشغل من ذات
النحيين اي اكثر مشغولية واعذر والوم اي اكثر معذورية وملومية واعرف وانكر
ولا يستعمل اسم التفضيل الا بمن نحو زيد افضل من عمرو او باللام نحو زيد الافضل
او الاضافة سواء كان المضاف اليه معرفة نحو زيد افضل القوم او نكرة نحو زيد
افضل رجل اي اذا فضلت هذا الجنس وصنفته رجلا رجلا فهو افضل رجل اي افضل
من كل رجل قيس فضله بفضله اي افضل من زيد وافضل من بكر الى ان يفني
الجنس وقوله انه لا يستعمل الا احد امور اي انه لا يخلو عن الجميع الا باحدها فهم المقصود الاهم
من وضعه لان الغرض الاهم من الوضع تفضيل الشيء على غيره ولا يعرف ذلك المفضل عليه
الا باحد هذه الثلثة لانه مذكور مع من والاضافة واما مع اللام فانه وان لم يكن مذكورا
لكنه في حكم المذكور لان اللام فيه للعهد وكذا لا يجتمع اثنان منها لان الغرض يحصل
باحدهما فكان ذكر الاخر لغوا الا اذا كان مضافا وكان المراد من الاضافة التوضيح
فانه يجوز الجمع بين الاضافة ومن نحو زيد افضل البصرة من كل فاضل لانه لا يعلم
من الاضافة المفضل عليه حتى لا يجوز الاتيان بمن معها فان قلت قوله تعالى وما نريهم
من اية الا هي اكبر من اختها يلزم فيه ان يكون لكل واحدة من الايات اكبر من الاخرى
وان لا يكون والجواب انه المراد ان ما يأتي اكبر مما تقدم او يكون المراد الا هي اكبر
من اختها عندهم وقت حصولها لان المشاهدة اثر اعظم في النفس ليس للغايب منها

وان كان الغايب اكبر وقوله والخير منه من قوله ولنت معطلها والخير منه زهير انم
ذخر الذاخرينا اعتراض لانه جمع بين اللام ومن في اسم التفضيل وهو الخير منه فاجاب
عنه بقوله قليل نادر على انه يجوز ان يكون اللام في الخير زايدة او يكون من متعلقا باسم
تفضيل اخر عاريا عن اللام اى والخير خير منه وقوله زهير اسم رجل عطف بيان من قوله
والخير منه والمخصوص فيه محذوف اى نعم ذخر الذاخرين زهير فان قلت ما تقول
في قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فانه جمع بين اللام ومن في افعل
المفضل في قوله والاكثر منهم فاجاب عنه بقوله ومن في ولست بالاكثر منهم حصى
ليست من هذه اى من التفضيلية التى يكون ما بعدها هو المفضل عليه لان من فيه
للتبعيض او لضرب من البيان اى لست من بينهم بالاكثر حصى اى عددا يقال فلان كثير
الحصى اى كثير الجموع والكاثر الغالب من قولهم كاثرته فكثرته ويحذف من من افعل
من اذا كان المفضل عليه معلوما حذفا جوازا كقوله تعالى الله اكبر اي اكبر من كل
شيء وكقوله تعالى يعلم السر واخفى اى اخفى من السر حذفا لزوما في اخر لزوال معنى
التفضيل فيه وصار بمعنى غير كما قرر ذلك في بحث ما لا ينصرف فلم يستعمل لا مع من ولا مع
الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن اللام او معه ومن ثمه اى من اجل انه حذف منه من
لزوما اخرى ونحوه على مطابقته لمن هو اى اخر له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لان المانع من المطابقة هو من وقد حذفت لزوما فوجبت المطابقة لان الاصل
في الصفات ذلك تقول اخر اخران اخرون اخرى اخريان اخريات وللاضافة اى
لاضافة اسم التفضيل معنيان الزيادة على المضاف اليه اى تفضيل صاحبه على كل واحد
من ساير امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه لا على مجموع امثاله من حيث انه مجموع
والزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه المعين ويكون الاضافة
ح للتوضيح والتخصيص فيشترط في المعنى الاول للاضافة ان يدخل هو اى افعل اى صاحب افعل

فيه اى في المضاف اليه لان افعل المضاف بهذا المعنى موضوع ليكون صاحبه جزء من جملة
معينة بعلة مجتمعة منه ومن امثاله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروج يوسف من جملة
الاخوة بسبب اضافتهم الى ضميره فانك اذا قلت جاني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم وكذا
لا يجوز زيد افضل رجل او افضل رجال اذا كان المراد به المعنى المذكور لانه لا ابلغ في كونه
افضل من بين جملة غير معينة وكذا لا يجوز وجه زيد احسنه لان زيدا لم يجتمع من الوجه ومن
امثاله ولا يلزم بسبب دخوله فيه تفضيل الشيء على نفسه لان لافعل جهتين ثبوت اصل المعنى
والزيادة فيه ودخوله باعتبار الجهة الاولى لا الثانية حتى يلزم تفضيل الشيء على نفسه وكذلك لا يلزم
من ذلك ان يكون جميع الناس كرماء في قصد المتكلم من قولك زيد اكرم الناس وكذلك لا يلزم
ان يكون جميع المخاطبين محبوبين مبغوضين من قوله صلعم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم
مني ثم قال الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني لان المضاف اليه هنا مخصوص اى احب المحبوبين
منكم وكذا اقربكم وابغضكم وابعدكم او يكون هنا مضاف محذوف اى باحب محبوبيكم وكذا
الكلام في زيد اكرم الناس دون المعنى الثاني للاضافة فانه لا يشترط فيه دخوله في المضاف
لان التفضيل حينئذ ليس على المضاف اليه حتى يشترط ذلك فيجوز اضافته بهذا المعنى الى ما لا يدخل
صاحب افعل فيه سواء كان من جنسه كالملايكة ابائه او لم يكن من جنسه نحو فلان
اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وله اختصاص ببغداد بكونها منشاءه او مسكنه
ويجوز اضافته ايضا الى ما يدخل فيه نحو نبينا صلعم افضل قريش بمعنى افضل الناس وهو من
قريش ويتعرف اسم التفضيل في المعنى الثاني بالاضافة بالاتفاق لان الاضافة محضة بمعنى
اللام وكذا يتعرف ايضا في المعنى الاول على الاعرف وهو مذهب سيبويه لان الاضافة
معنوية بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه مفضل على كل واحد مما يعد من اجزاء المضاف
فان زيدا في قولك زيد افضل القوم مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد
القوم فالمعنى زيد بعضهم الزايد في الفضل فيكون الاضافة بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم

وقال ابن السراج وعبد القاهر والجزولي وابو علي انه لا يتعرف بالاضافة لان
الاضافة غير محضة لان المعنى على ثبات من الابتدائية كانه قيل افضل من باقي القوم ويكون
الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر فان من في قولك افضل من القوم
ابتدائية على معنى ان زيدا ابتداء في الزيادة في الفضل من مبداء هو القوم بعد مشاركتهم
له في اصله فيكون افضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها فيكون الاضافة لفظية
والحق ما قال سيبويه لانه لو كان بتقدير من الابتدائية لجاز ان يقال زيد افضل عمرو
كما جاز افضل من عمرو وانما لا يجوز ان يكون بتقدير من التبعيضية كما في خاتم فضة
ويكون الاضافة ح محضة لانه لو كان كذلك لوقع اسم المضاف اليه على المضاف مع انه غير
واقع عليه كقوله تع فتبارك الله احسن الخالقين والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل
لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا جايز في المعنى الاول للاضافة لعدم لفظ
من المانع من المطابقة تقول زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون
افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم
ويجوز ايضا افراد اسم التفضيل وتذكيره نحو افضل القوم على كل حال لمشابهة افعل
المضاف بهذا المعنى افعل من الذي يجب التذكير والافراد فيه في كون المفضل عليه في كل واحد
منهما مذكورا مجرورا ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول
بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة مفضول بجميع اجزائه الا الجزء وهو صاحب افعل
ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر والمطابقة واجبة في المعنى
الثاني وفي المعرف باللام لعدم مشابهتهما لافعل من لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما
مع عدم المانع من المطابقة فيهما فيجب المطابقة لان الاصل في الصفات المطابقة وما
اتصل من اسم التفضيل بمن فمفرد مذكر لان من كالجزء من افعل ولهذا لا يفصل بين افعل
وبينها الا بمعمول افعل فلو ثنى افعل وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله

وفي قو

وفي قوله وما اتصل بمن اشارة الى ما ذكرنا من التعليل ولذا لم يقل وافعل من لهذه الفائدة ولبعد
اى لبعد اسم التفضيل عن مشابهة الفعل معنى لاشتماله على الزيادة التي لا تستفاد من الفعل
فلا يكون له فعل بمعناه ولم يشبه اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان اصل استعماله
ان يكون معه من لقطعه دلالته على المفضل عليه وما دام مع من يكون ممنوعا من التصرف لا
لا يعمل في مظهر فلا يقال مررت برجل افضل منه ابوه بخفض افضل على وصفية رجل
ورفع ابوه على فاعليته واما القوانس في قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا فمنصوب
بفعل مقدر وهو يضرب بخلاف المضمر المستتر نحو زيد افضل من عمرو فانه يعمل فيه لان
مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل لضعف الضمير ولا سيما اذا كان مستترا وكذلك
يعمل في الظرف والجار والمجرور لضعفه وكذلك يعمل في التمييز الذي ينصبه الجوامد الا اذا
صار اسم التفضيل بمعنى الفعل فانه ح يعمل في الفاعل المظهر نحو ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فان معناه ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل
حسنه في عين زيد لا احسنا اكثر من حسنه لان المراد في هذا التركيب من حيث المعنى نفي
المثلية عن الاسم الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشيء اذا لم يكن مثل شيء فبالاحرى
ان لا يكون افضل منه او نقول معنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
زيادة حسن الكحل الذي في عين زيد على الذي في عين كل رجل وهو مستلزم لنفي زيادة
حسن الكحل الذي في عين كل رجل على الذي في عين زيد ولنفي مساواته له ومعنى ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو ذلك المعنى واشار الى ضابط يعلم منه ان اسم
التفضيل بمعنى الفعل بقوله بان يكون اسم التفضيل لمتعلق ما جرى اسم التفضيل عليه
فان احسن في المثال المذكور جار على رجلا لانه صفته في الظاهر وهو في الحقيقة صفة لمتعلقه
وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل وهو متعلق للرجل لانه مظروف في عينه التي
هي جزء منه ومرتبط به بسبب الضمير وفسر بعض شارحي الكافية المسبب بالمتعلق ولذا

ذكر المصنف المتعلق وقيل التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل وفيه يكون العين سببا له
للكحل في التفضيل والكحل مسببا حال كون المتعلق مفضلا باعتبار المتعلق اي بالنظر
الى متعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل مفضلا على نفسه باعتبار غيره اي غير ما جرى
عليه اسم التفضيل وهو زيد فالكحل مفضل لانه فاعل احسن ومفضل عليه لان المجرور
بمن لكن باعتبارين تفضيلا منفيا فان السماع في النفي ولانه لو كان مثبتا لا يكون في معنى
فعله وذلك لان قولك رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد معناه
زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد واما قولنا رايت رجلا في عينه
الكحل منه في عين زيد فمعناه التشبيه وغاية مساواة الكحلين في الحسن فالكحل باعتبار
رجل مفضل وباعتبار جميع الرجال مفضل عليه ويفهم العموم حيث قال جميع الرجال من
النكرة الواقعة في سياق النفي وقوله باعتبار المتعلق وباعتبار غيره لا يتعلق بقوله
مفضلا لانه لا يجوز تعدي الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى الى شيئين من
نوع واحد فلا يقال مررت بزيد بعمرو مع انه يلزم فساد من جهة المعنى بل الاول حال
من الضمير في مفضلا اي ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به والثاني حال من قوله على
نفسه **الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن وضعا بزمان معين محقق**
او مقدر من الازمنة الثلاثة وبيان ذلك يعرف مما ذكرنا في بيان تعريف الاسم في صدر
(اى كقيد دلالة الفعل على الزمان)
الكتاب ودخل في هذا التعريف نحو خلق الله الزمان والسموات لان قائل ذلك اخبر
بخلق الله الزمان المحقق في الزمان المقدر واعلم ان في هذا الحد نوع تعسف لان الفعل
يدل على الحدث والزمان معا وخروج الزمان عن الدلالة بهذا الحد لا ينفعه جعل
(جواب سوال المقدر)
المقترن صفة للمعنى والزمان متعلقا بمقترن لانك تقول اعجبني ضرب مقترنا بزمان الحال
فتثبت الاعجاب باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان **ماض** ذلك الزمان **ان كان الزمان**
سابقا على زمانك ولا يرد على طرد حكمه نحو لم يضرب لان دلالته على الزمان السابق بواسطة
لم

ولا

ولا على عكسه نحو ان ضربت ضربت لان عدم دلالته عليه بواسطة حرف الشرط **ومستقبل** اي
ان كان الزمان آتيا وحال ان كان الزمان ما انت فيه وقد عرفت بيان الحال ايضا في صدر
الكتاب **وما يقع من الافعال مبهما باحتماله الحال والاستقبال اشتراكا** اي احتماله من جهة
اشتراكه في الحال والاستقبال وقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه عند
تجريده عن القرينة لا يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز وقيل انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال وفيه نظر لانه
لا خفاء فيه لان الحال عندهم هو الحد المشترك بين الماضي والمستقبل لا الآن الذي اختلف فيه
ولاجل ذلك يقال انه يصلي في زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضه مستقبل **يسمى**
مضارعا وسيجي بيان تسميته بذلك ان شاء الله تعالى **ويتخلص معنى المبهم الصالح للحال**
والاستقبال للاستقبال بنوني التاكيد الخفيفة والثقيلة لانهما لتاكيد الفعل المستقبل
لان الماضي والحال ثابتان والثابت لا يحتاج الى التاكيد لامكان اطلاع المخاطب على ضعفه
او فوته غالبا **ولا للنهي** لانها للطلب والطلب في الاستقبال **والنفي** فان لا لنفي الاستقبال
ايضا عند بعضهم وعن الاخفش ان صلاحيته للحال باقية وان دخله لا كقوله تعالى ومالكم
لا تؤمنون ومالي لا ارى الهدهد وما لي لا اعبد **والدعاء** اي اذا اريد بالمضارع الدعاء
يكون للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال **ولام الامر** لانها للطلب ايضا **وحرفي التنفيس**
وهما سوف والسين فانهما وضعا للاستقبال **والحروف النواصب** للفعل المضارع
لانها ايضا للاستقبال **واعماله في الظرف المستقبل** فانه اذا عمل فيه صار مستقبلا
لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلا **وما عدا اذا** اي باعماله في ما عدا اذا **من ادوات**
الشرط نحو متى تضرب اضرب ومتى تاتني اكرمك ويتخلص معنى المبهم للحال بالآن والساعة
نحو تضرب الآن او الساعة على الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه
كالساعة مستقبلا لمصاحبته الامر الدال على الاستقبال كقوله تعالى فالآن باشروهن

ولام الابتداء على الاكثر وقد جاء مرادا به الاستقبال كقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة وينقلب معنى المبهم الى الماضي بلم غير المصدرية لانها لو كانت مصدرية
لتخلص الفعل للاستقبال كقوله تعالى يود احدكم لو يعمر الف سنة لانها في تقدير ان يعمر
ولم ولما الجازمة لا لما الحينية لانها للمضي وينقلب معنى الماضي الى الاستقبال بادوات الشرط
لانها للاستقبال سوى لو ولما الحيني فانهما للمضي ويقرب معنى الماضي من الحال بقد لانها
وضعت لتقريب الفعل من الحال ويختص مطلق الفعل بالف الضمير وواوه ونونه فان
هذه الضماير الثلثة مشتركة بين الافعال نحو ضربا ضربوا ضربن وتضربان يضربون
تضربن اضربا اضربوا اضربن ولا يوجد في غير الفعل لانها من الضماير المرفوعة البارزة
المتصلة المختصة بالفعل وانما اختصت لان مثنى الاسم وجمع سلامته يستحقان الالف
والواو والياء فلو لحقها هذه الضماير ومنها الالف والياء والواو لاجتمع في المثنى الفان
او ياآن وفي الجمع واوان او ياآن فان لم يحذف احدهما لزم الاستثقال وان حذف لزم
الالتباس فلما لم يلحق الاسم الف الضمير ولا واوه ويائه حمل عليها البواقي ويختص الماضي
بتاء التانيث الساكنة في اصل الوضع سواء كانت ساكنة في الحال نحو ضربت او لا نحو
ضربتا واحترز بالساكنة عن المتحركة فانها مختصة بالاسم طلبا للتعادل وذلك
لثقل الفعل وخفة الاسم ونحوها اي ويختص بنحو تاء فعلت من الضماير المرفوعة البارزة
المتحركة المتصلة لما ذكرنا الآن ويختص ما سواه اي سوى الماضي وهو المضارع والامر
بيائه اي بياء الضمير نحو تضربين واضربي فالماضي لمشابهته المضارع لوقوعه موقعه
في الشرط والجزاء نحو ان ضربتني ضربتك فانه واقع موقع ان تضربني اضربك وفي نحو زيد
ضرب فانه واقع موقع يضرب لان اصل خبر المبتدا ان يكون اسما او مضارعا له استحق
الماضي الحركة واستحق للتخفيف الفتح اي الماضي لما شابه المعرب مشابهة ضعيفة
اخرج عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة ولم يعرب لنقصان المشابهة وبني على الفتح

لان

لان الفعل ثقيل والفتحة خفيفة لفظا فيما لم يكن في اخره الف نحو ضرب او تقديرا فيما كان في اخره
الف نحو دعى ورمى في غير الضمير المتحرك المرفوع وفي غير الواو من الضماير الساكنة
فانه يجب السكون في الاول اي يجب سكون اخر الماضي في الضمير المتحرك نحو ضربت
لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا وضربنا ولئلا يتوالى اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة اذ الفاعل لاسيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل ولهذا
لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا نحو ضربا او كان متحركا منصوبا نحو ضربك لانه لا يلزم
منه توالي الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة ويجب الضم في الثاني اي مع واو الضمير
لمجانسة الواو ولان الواو الساكنة بعد الضمة اخف منها بعد الفتحة ان كان اخره حرفا
صحيحا نحو ضربوا او ياء نحو شقوا فانه لما اتصل الواو بشقى ضم الياء لاجل الواو فاستثقل
الضمة على الياء فنقل الضمة الى ما قبلها وحذفت الياء وان كان اخره الفا فيحذف
ببقاء حركة ما قبلها نحو دعوا فانه لما اتصل الواو بدعى التقى ساكنان الواو والالف فحذفت
الالف وبقي حركة ما قبلها للدلالة على الالف مع عدم تعذر وقوع الواو بعد الفتحة وانما لم يذكر
ما في اخره واو نحو سرو في سروا مع انه داخل في حكم ما في اخره ياء او الف لان ضمة الراء بعد
حذف الواو يحتمل ان يكون هي ضمته الاصلية فيكون حكمها حكم الالف لان فيه حذف الواو
ببقاء حركة ما قبلها ويحتمل ان يكون هي الضمة المجتلبة لاجل واو الضمير بعد حذف الواو
وحذف ضمة ما قبلها فيكون حكمها حكم الياء وكانه لم يذكر لذلك المضارع لمشابهة الاسم
وانما يسمى مضارعا الا لهذا او معنى المضارعة المشابهة من الضرع كان كلا الشبيهين
ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا لفظا للتخصيص بالحروف فان يضرب
يحتمل الحال والاستقبال وانما يتخصص باحدهما بدخول اللام عليه او حرف الاستقبال
كالاسم نحو رجل فانه يحتمل الشياع ويتخصص معناه باللام ومعنى للابهام في المضارع لما
قلنا من احتماله الحال والاستقبال كما ان الاسم مبهم معناه لا يتعين الا بالة التعريف و

واستعمالا لدخول لام الابتداء عليه نحو زيد ليضرب كما يدخل على الاسم نحو زيد لضارب
وقوله باحدى الزوائد متعلق بقوله لمشابهته اي انما شابه المضارع الاسم بسبب
احدى هذه الزوائد الاربع التي هي الهمزة والنون والياء والتاء لانه قبل دخولها كان
ماضيا لا مشابهة بينه وبين الاسم بهذه الوجوه المذكورة وانما ادخلت هذه الزوائد
عليه للفرق بين الماضي والمضارع وخص المضارع بذلك لان الصيغة المزيد فيها بعد
الصيغة المجردة كما ان الزمان اللاحق بعد الزمان السابق فخص الصيغة المزيد
فيها بالزمان اللاحق والصيغة المجردة بالزمان السابق وهو الماضي المضمومة هذه
الزوائد في الرباعي اي فيما كان على اربعة احرف وضعا وهو اربعة ابنية افعل وفعّل
وفاعل وفعلل لان الاصل فيها الفتحة لخفتها وانما ضمت في الرباعي لئلا يلتبس بغيره
في باب افعل وانما خصت الضمة به لتعادل قلة الرباعي ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة
وحمل على باب افعل باب فعّل وفاعل وفعلل للتوافق معه وبين هذه الابواب الثلثة في عدد
الحروف في خصوصية الحركة والسكون فاريد ان يوافق بين مضارعها في ضمة حروف المضارعة
لفظا نحو كرّم يكرّم وكارم يكارم ودحرج يدحرج او تقديرا نحو يكرم مضارع اكرم
فانه رباعي تقديرا لانه في الاصل يؤكرم وكذا هراق يهريق واسطاع يسطيع فانهما
رباعيان تقديرا والهاء والسين زيادة على غير القياس ولا ينتقض هذا الحكم بنحو يقتّل
مضارع قتّل تخفيف اقتتل وان كان رباعيا وحروف المضارعة فيه مفتوحة لانه في اصل
الوضع ليس على اربعة احرف وانما هو على خمسة المفتوحة هذه الزوائد في غيره اي في
غير الرباعي وهو الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي المزيد فيه فالهمزة لمفرد المتكلم
والنون له اي لمفرد المتكلم ولما زاد عليه اي على المفرد حال كون النون مستويا فيه
اي في النون الاثنان والجماعة ومستويا فيهما اي في النون والهمزة المذكر والانثى لا يفرق
بينهما لعدم الالتباس والتاء للمخاطب سواء كان مذكرا او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا

والغايبة

والغايبة والغايبتين دون الغايبات فيكون التاء لثمانية اشياء والياء لما عداها اي لما عدا
المتكلم والمخاطب والغايبة والغايبتين وانما اختصت هذه الحروف بالزيادة لان اولى الحروف
بالزيادة حروف العلة لان الزيادة مستلزمة للثقل وهي اخف الحروف ولجريانها مجرى النفس
واستيناس السامع بها لكثرة دورها بانفسها وابعاضها وهي الحركات اذ لا تجد كلمة خالية
منها او من ابعاضها وخصت الالف بالمتكلم لكونه مبدأ الكلام كما انها مبدأ المخارج وقلبت
همزة ليمكن الابتداء بها وخصت الواو بالمخاطب لانه منتهى الكلام كما انها منتهى المخارج لانها
من الشفة وقلبت تاء كما قلبت تاء في تخمة وتراث لانه يلزم من ابقائها على حالها تشبيه بنباح
الكلاب فيما فاؤه واو نحو وجل وخصت الياء للغايب لكونه وسطا بين المتكلم والمخاطب
كما ان الياء من وسط المخارج ولما لم يبق من حروف العلة حرف آخر للمتكلم مع غيره جعل النون
علامة له لكونها شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء والمد والغنة اعرب المضارع وقوله
قبل لمشابهته الاسم متعلق به فهو فرع على الاسم في الاعراب عند البصرية وليس باصل فيه
وذلك لانه لا يتوارد عليه المعاني المقتضية للاعراب لانه بصيغته يدل على معناه الا يرى
ان صيغة ضرب للماضي وصيغة يضرب للمضارع والكوفية قالوا ان اعرابه بالاصالة
لا بالمشابهة وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه كما يتوارد على الاسم لانك اذا قلت لا تضرب
بالرفع علم انه نفي وبالجزم علم انه نهي وان نصب تشرب في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
دليل على ان الواو للصرف وجزمه على انها للعطف والجواب ان اعرابه لا يدل على معان معتورة
عليه بل اعرابه يوضح معنى الحرف المصدر هو به ما لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد الخفيفة
او الثقيلة فانه لو اتصل به نون التاكيد صار مبنيا عند الجمهور لتركيبه مع النون فاشبه نحو بعلبك
مع ان النون من خواص الافعال فضعفت مشابهته الاسم مع ان لهم داعيا الى ترك اعراب ما قبل
وهو اشتغاله بالحركات المختلفة ليفرق بين المفرد والمجموع المذكر والواحد المونث ونون جمع
المونث فانه لو اتصل به نون الجمع صار مبنيا على السكون قال سيبويه سكن اخره عند لحاق النون به وان لم يجزم فيه

النون

المذكور

اربع متحركات حملا على ضربن وبني ايضا حملا عليه واذا جاز لهم اخراج الفعل عن اصله من البناء
بواسطة المشابهة فالاولى في الفعل رده الى اصله من البناء بسبب المشابهة وقوله بالنون
دفعا يتعلق بقوله اعرب اى اعرب المضارع بالنون المكسورة بعد الالف والمفتوحة بعد
الواو والياء في حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون نصبا وجزما ان كان فيه اي في المضارع
بارز ضمير مرفوع ساكن وهو الف الضمير وواوه وياؤه نحو يضربان وتضربون وتضربين
وانما جعل اعرابه عند اتصال هذه الضماير به بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام
بالضمة والفتحة والكسر لاجل الواو والالف والياء ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب
بالكلية جعل النون بدل الرفع لان الرفع اول الحركات واختير النون من بين ساير الحروف
لانه لم يمكن زيادة حروف المد التي هي اولى بالزيادة من غيرها لوجود هذه الضماير فزيد
النون التي هي اشد الحروف شبها بها وحذفت النون في الجزم حذف الحركة التي هي عوض
عنها وحمل النصب على الجزم لان الجزم اخف والحمل على الاخف اولى ولان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء في الاختصاص فحمل النصب على الجزم هنا كما حمل النصب على الجر ثمة
وانما لم يجعل الواو والالف والياء علامة الاعراب كما جعلت في الاسماء في المثنى والمجموع لانها
وان نزلت منزلة الجزء من الفعل الا انها في الحقيقة ليست جزءا منه لانها اسماء مرفوعة
المحل على الفاعلية فاستكره ان يجعل علامة اعراب الكلمة ما ليس جزءا منه حقيقة
بخلاف هذه الحروف في الاسماء فانها حروف صارت اجزاء من التثنية والجمع ولانه لا يمكن
ان يجعل هذه الضماير اعرابا والا لادى الى اختلاف الاعراب وذلك غير جايز وانما لم يجعل
اعرابه تقديريا عند اتصال هذه الضماير به كما جعل في يدعو ويرمي ويخشى والقاضي
ليكون الفعل الاحري بهذه الضماير كالاسم المثنى والجمع بالواو والنون وذلك لان الف
يضربان يشابه الف ضاربان وكذا واو يضربون وياء تضربين يشابهان واو ضاربون وياء
ضاربين ولذلك كسر النون بعد الالف وفتح بعد الواو والياء كما كسر في الاسم بعدهما

الا يكن فيه بارز ضمير مرفوع سواء لم يكن فيه ضمير نحو يضرب زيد او كان فيه ضمير لكن
لا يكون بارزا بل مستكنا نحو زيد يضرب او كان بارزا لكن لا يكون مرفوعا بل منصوبا نحو
يضربك وانما لم يقيده بالساكن كما قيدناه به لانه لو كان متحركا نحو يضربن كان مبنيا لا معربا
لانه لا يتصل به من الضماير المرفوعة المتحركة الا النون فقد ذكر حكمه قبل فلا حاجة
الى ذكر الساكن فبالضمة رفعا والفتحة نصبا والسكون جزما ان كان آخره صحيحا يعني
ان لم يكن في المضارع الضمير البارز المذكور وكان صحيحا بان يكون آخره حرفا صحيحا
كان رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ونقص منه الجر لئلا يكون الفرع مساويا للاصل في
استيفاء جميع انواع الاعراب وخص النقصان بالجر لانه لم يكن معمول الفعل فنقصوا
منه ما لا يكون معموله واعطوه ما كان معموله من الرفع والنصب وبالفتحة لفظا في حالة
النصب لعدم استثقال الفتحة على الواو والياء والضمة تقديرا في حالة الرفع لاستثقال
الضمة على الواو المضموم ما قبلها وعلى الياء المكسور ما قبلها والحذف اى بحذف الآخر في حالة
الجزم ان كان معتلا آخره بالواو والياء نحو يغزو ويرمي وانما حذفت الواو والياء في حالة
الجزم لان الجازم يحذف الرفع في الآخر والرفع منه محذوف قبل الجوازم فلما دخل الجازم
ولم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة حذفها ووجه المشابهة من حيث
ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها ولانها مركبة من الحركات لان ضم الحرف اتيان بعض
بل اقصر بعض الواو وعلى هذا الفتح والكسر وبالفتحة في حالة النصب والضمة
في حالة الرفع تقديرا والحذف في حالة الجزم ان كان معتلا بالالف نحو يخشى فان اعراب
نصبه كاعراب رفعه تقديريا لان الالف لا يقبل الحركة لا الفتحة ولا الضمة وارتفاعه
اى ارتفاع الفعل المضارع لوقوعه بنفسه موقع الاسم فالمعنى الذي استوجب المضارع به
الاعراب وهو المضارعة المذكورة غير المعنى الذي ارتفع به وانتصب وانجزم فان وقوعه
في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية

اقتضى له استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا
وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسمية كان الشرطية وما حمل عليه من الجوازم اقتضى
له اعرابا لا يكون في الاسم راسا وهو الجزم لان المضارعة القوية المذكورة اقتضت ان يكون
له اعراب معوض من الجر الجزم ليكون له اعراب نظرا الى اصل تلك المضارعة ولا يكون
له خصوص انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقعه اصلا وانما لا يكون الجزم في الاسم لان
وجوده في الاسم يؤدي الى عدمه غالبا لان الغالب في الاسم ان يكون فيه تنوين وهو ساكن فلو
دخله الجزم وسكن اخره لاجتمع ساكنان فاحتيج الى تحريكه هربا من توالي الساكنين فيؤدي
ثبوت الجزم الى عدمه وما يؤدي ثبوته الى عدمه كان ممتنعا ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم
الا بانضمام ما ينقله الى تقدير الاسم وهو ان الناصبة وبانضمام ما اشبهه وهو اخوات
ان اقتضى له وجها من الاعراب بين الرفع والجزم وهو النصب او الجر لان كل واحد منهما
متوسط بين الرفع والجزم لان الرفع ثقيل مطلقا والجزم خفيف مطلقا وكل واحد من النصب
والجر متوسط فاختير النصب لخفته وثقل الفعل واعلم ان المراد بوقوعه موقع الاسم
هو الموقع الذي يصح وقوع الاسم فيه سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا او مجرورا
نحو زيد يضرب ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب وسواء كان ذلك الاسم اسم فاعل
او اسم جنس نحو يضرب الزيدان فانه واقع موقع اسم الجنس لان مبدا الكلام لا
لا ينبغي الفعل دون الاسم لانه جاز ان يكون في مبدائه اسم فصدق انه واقع موقعا يصح
ان يقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم الفاعل او نقول انه واقع موقع ضارب الزيدان
على قول من جوز اعمال الصفة بلا اعتماد وسواء كان الفعل مجردا عن حرف لا يكون عاملا
فيه او لا نحو زيد سيضرب فان السين لما صار كاحد حروف الفعل كان الواقع موقع الاسم
هو الفعل مع السين لا الفعل وحده فلا يرد ما قيل انه السين من خواص الفعل فلا يكون
يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم ولا يرد باب عسى على ما
قيل

ان خبره يجب ان يكون الفعل المضارع فلا يكون واقعا موقع الاسم مع انه مرفوع في نحو كاد زيد
يخرج لمجيء فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فيكون الاصل في خبره اسم
الفاعل عدل عنه الى لفظ المضارع لزوما للغرض وهو ان وضع كاد لتقريب الفعل من الحال فالتزموا
ان يكون خبره فعلا مضارعا لظهور دلالته على الحال عند تجرده عن علامة الاستقبال
وابت من آب اي رجع وفهم قبيلة الشاعر وهو تابط شرا اي فارقت الحطة وانا غالب وهي
تصفر كما يكون حال المغلوب اذا فاته المطلوب وانتصابه اي انتصاب المضارع بان وجوبا
ان لم يقع قبلها علم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والانكشاف فانه ان وقع قبلها ذلك يكون
ان هي المخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل سواء كانت داخلة على المضارع او على الماضي
مثل علمت ان سيقوم اي انه سيقوم وذلك لانه لما شابهت ان المخففة من الثقيلة ان
الناصبة للفعل لفظا ومعنى الزم قبل المخففة فعل التحقيق ليؤذن من اول الامر على انها
هي المخففة لا الناصبة والتحقيق بان المخففة فائدتها التحقيق اولى ولان الناصبة يدل
على ان ما بعدها غير معلوم لكونها للرجاء والطمع دلالة نحو علمت على انه معلوم فلا يجتمعان
او ظن وانتصابه بان جواز ان وقع قبلها الظن اي اذا وقع قبل ان فعل من افعال الظن
جاز رفع الفعل على ان يكون ان مخففة من الثقيلة لان الظن باعتبار رجحان الفعل شابه
العلم وجاز نصبه على ان يكون ان ناصبة لان الظن لاحتماله النقيض كان مخالفا للعلم
فالحق لسائر الافعال التي يقع بعدها الناصبة كقوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة فانه
قرئ بالرفع والنصب وان خفيفة من الثقيلة ان وقع قبلها العلم وح يجب الرفع نحو
علمت ان سيقوم وان لا يقوم التقدير انه سيقوم وانه لا يقوم لما ذكرنا الا ان ويكون عاملة
في ضمير الشان المحذوف دائما عند الجمهور وذهب سيبويه الى انه يجوز ان يلغى المخففة فلا
لا في اللفظ ولا في التقدير وانتصابه ايضا بلن وسيجيء بيانها وجواز تقدم ما في حيزها عليها
نحو اما زيدا فلن اضرب يدل على ان اصلها ليس لا ان لان ما في حيز ان المصدرية لا يتقدم
عليها

وذلك لانه لما شابهت ان المخففة من الثقيلة ان الناصبة للفعل لفظا ومعنى الزم قبل المخففة فعل التحقيق ح ح ح

وهذا رد على الخليل فانه قال إن اصله لا أنْ حذفت الهمزة تخفيفا وسقطت الالف
لالتقاء الساكنين وبهذا ابطل ايضا قول الفراء فانه قال إن اصله لا فقلبت الالف
نونا لان ما في حيز لا لا يتقدم عليها ايضا فبقي الصحيح هو قول سيبويه وهو انه حرف
براسه وفيما قال المصنف نظر لان حكم الكلمة يتغير بالتركيب الا ترى ان هلا لا يجوز ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها واذا ركبت مع لا تغير شيء عما كانت عليه وصارت بمعنى التحضيض وجاز
ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت وانتصابه بكي اذا دخلها اللام مثل
لكي يعلم الناس اي امراء انيث المعيشة من بابها خلافا للاخفش والخليل فانهما قالا ان
كي في جميع استعمالاتها حرف جر وان انتصاب الفعل بعدها بتقدير ان ويتعذر ان يتقدم
اللام عليها في نحو لكيما تاسوا او تاخرها عنها في نحو كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخرة
بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة بدل من كي المتقدمة فان لم يدخل اللام على كي
نحو اسلمت كي ادخل الجنة احتمل ان يكون جارة مضمر بعدها ان وان يكون ناصبة
على قول البصرية وانتصابه باذن وجوبا ان تقدمت اذن على الفعل الناصب هو اياه قال سيبويه
عملت في الفعل اذن في الاسم تقول اذن اجيئك كما تقول اري زيدا اماعلا والفعل المضارع
الداخل اذن عليه مستقبل لا حال لكونه اي لكون اذن للجواب الحقيقي او التقديري
والجزاء نحو اذن اكرمك لمن قال اتيك فاذن اكرمك جواب لقوله وجزاء لفعله والفارسي
يقول ان اذن قد يكون للجواب فقط نحو قولك احبك فيقال في جوابه اذن اظنك كاذبا فهذا
لا يتصور فيه الجزاء اذ لا يجوز ان يكون التقدير اذا احببتني اظنك كاذبا وهما اي الجواب
والجزاء لا يكونان الا في الاستقبال ولان بناء هذا الباب على الاستقبال كان ولن وكي
وانتصابه باذن جوازا ان تقدمها عاطف نحو ان تاتني اتك واذن او فاذن اكرمك فانه يجوز
انتصاب الفعل باذن باعتبار انها في صدر جملة مستقلة معطوفة على جملة اخرى والفعل
بعدها غير معتمد على ما قبلها ويجوز الغاء اذن باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله

153

بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ويكون الفعل ح حينئذ معطوفا على الفعل الذي قبل اذن فيكون
الفعل مجزوما ويجوز رفعه على الاستيناف على تقدير و اذن انا اكرمك وبلغى اذن وجوبا ان وقعت
بين المبتداء لفظا او تقديرا والخبر نحو انا اذن اكرمك اي اذن اكرمك او بين الشرط والجزاء
نحو ان تاتني اذن اتك او بين القسم والجواب نحو والله اذن لا تيتك وذلك لان اذن في هذه المواضع
الثلثة معتمدة على ما قبلها وما قبلها يقتضي ان يعمل في الفعل الواقع بعدها فالغيت لانها غير قوية
على العمل حتى لا يجوز الغاؤها الا برايها بحيث لا يكون عملها نحو انا اذن قاعد كذا مع انه لا يلزم
على تقدير الغائها ابطال معناها وعلى تقدير اعمالها يلزم ابطال معنى ما تقدمها من المبتداء
والشرط والقسم قال سيبويه انها لا تنتصب في هذه المواضع البتة كما لا تنتصر اري اذا كانت
بين الفعل والاسم نحو قولك كان اري زيد ذاهبا او وقع بينها اي بين اذن وبين معمولها دعاء
لا يجوز الفصل بين اذن وبين الفعل المنصوب بها لانها من نواصب الفعل التي لا يجوز الفصل بينها
وبين الفعل الا بالقسم والدعاء والنداء نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك وذلك
لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام قال سيبويه لا يفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل
سوى اذن لان اذن اشبهت اري فهي في الافعال بمنزلتها في الاسماء وهي تلغى وتقدم وتاخر فلما
تصرفت هذا التصرف اجترءوا على ان يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين فعلى هذا في حكمه
بالغائها اذا وقع بينها وبين معمولها دعاء نظر لانها عاملة ح كما بينا او تاخرت اذن عن الفعل
فانها تلغى لانها لا تقوى على ان يعمل فيما قبلها او تقدمت اذن على الفعل وكان الفعل حالا فانها تلغى
ح ايضا تقول اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك لما ذكر من انها للاستقبال ولانها انما عملت لمشابهتها
ان الناصبة في وقوع المضارع بعدها للاستقبال فاذا اريد الحال زالت المشابهة
وانتصابه بتقدير ان بعد حتى الجارة لا العاطفة والابتدائية اذ الجارة لا تدخل على الفعل
فاضمر ان بعدها ليكون الفعل معها في تقدير المصدر اذا كان الفعل مستقبلا تحقيقا بمعنى
ان يكون الفعل الداخل حتى عليه مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو سرت حتى
ادخلها

بمعنى انه يكون السير قد انقطع والدخول مترقب وجوده بعد او مستقبلا تقديرا بالنسبة الى
ما قبلها اذا كان الدخول ايضا قد انقطع لكنه في وقت السير كان مترقبا والحاصل انه لا
لا يشترط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى وقت التكلم بهذا الكلام مترقبا مستقبلا
وانما اشترط ان يكون مضمونه مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها سواء كان ماضيا
وقت الاخبار او حالا او مستقبلا وانما يجب ان يكون الفعل مستقبلا لانه منصوب باضمار
ان التي هي علم الاستقبال للسببية كانت حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو
سرت حتى تغيب الشمس فان كان الفعل حالا لا تحقيقا وذلك اذا اردت ان سيرك فيما مضى قد
انقطع ودخولك في وقت الاخبار ومنه قولهم مرض حتى لا يرجونه فالفعل حال هنا لان انتفاء
الرجاء المقصود من ذكر خطر المرض ولا يحصل ذلك الا اذا كان الانتفاء حاصلا او حكاية للحال
وذلك اذا كان السير قد انقطع والدخول كذلك الا انك تحكي الحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء
اي حرف استيناف اي يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها بخلاف
ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور ويرتفع الفعل الواقع بعد حتى
ولا يجوز النصب لانه لا يجوز اضمار ان التي هي موضوعة للاستقبال مع ان الفعل للحال بوجود
اي مع وجود السببية وتحققها اي يجب عند ارتفاع ما بعدها ان يكون ما قبلها سببا محققا
لحصول ما بعدها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول ما بعدها سواء اتصل
مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل نحو رأى زيد منه العام الاول
شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء حتى يحصل الربط معنى انه فقد لفظا بمعنى لما زال
الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى بما قبلها لفظا شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي
جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي ومن ثمه اي من اجل انه انما يرتفع مع وجود السببية
وتحققها لم يجز الرفع انه لم يكن ما قبل حتى سببا لما بعدها نحو سرت حتى تغيب الشمس
اذ لا تاثير لسيرك في غيبوبة الشمس وان لم يتحقق السببية نحو اسرت حتى تدخلها وما سرت

154

تدخلها فان السبب غير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في المثال الاول وهو محكوم بانتفائه
في المثال الثاني فلا يمكن الحكم بحصول مسببه فيجب النصب هنا عند سيبويه لان المعنى
في اسرت او ما سرت لتدخلها وهذا صحيح اما اذا اتعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى تدخلها
فيما اشك جاز الرفع لانك حكمت بحصول السبب على سبيل الشك واعلم ان الاخفش اجاز
الرفع في النفي والوجه الذي منع به سيبويه الرفع غير الوجه الذي جوز الاخفش لان سيبويه
منع ان يكون نفي السير سببا للدخول وقال الاخفش ان اصل الكلام كان واجبا وهو سرت
حتى ادخل المدينة ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره فكانه نفي ما وقع السير الذي كان موجبا
سببا لدخول المدينة وبتقدير ان بعد عاطف الفعل وهو الفاء والواو او وثم ولا يكون ذلك
العطف في غير هما من حروف العطف لا يجوز عجبت من قيامك بل تقعد اي وان تقعد على الاسم
فانه ينصب الفعل بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو قوله داديت عيني ابي الدهيق
بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان فانه عطف يغلو على المصيف فنصبه بتقدير ان ونحو اعجبني
ضرب زيد فيشتم او ثم يشتم او او يشتم وبعد لام كي لانها جارة لا تدخل على الفعل نحو جئت لتكرمني
اي لان تكرمني اي لاكرامك وانما سميت لام كي لان معناها معنى كي وهو السببية وبعد
لام الجحود وهي لام زيدت لتاكيد النفي لكان اي انها تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية
اذا كانت ماضية لفظا نحو قوله تع وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن لاسجد فان قلت اذا
كان الفعل بعدها مقدرا بان وهي مع الفعل في تقدير المصدر فيكون لم اكن لا فعل في تقدير لم اكن للفعل
في انه كان للام تعلق لم يكن زائدة لتاكيد النفي وانه لم يكن له تعلق لكان المصدر خبرا عن الجثة
وذا لا يجوز الا على تاويل قلنا المصدر لم يجز ان يقع خبرا عن الجثة لعدم دلالته بصيغته على
فاعل وعلى زمان بخلاف الفعل المقدر به فانه لكونه دالا على الفاعل وعلى الزمان يجوز الاخبار به
عن الجثة وكان هذه اللام في الاصل هي اللام التي في قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب وكان يكون
معنى لم اكن لافعل لم اكن مناسبا للفعله ولا شك ان في هذا معنى التاكيد فاللام ليست بزائدة لانها

لو كانت زايدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد

ما كان فاعل الفعل مستبعدا لان يفعل كما ان قولك كان زيد سيفعل انما يقال لقصد ان زيدا فيما

مضى كان عازما على ايقاع فعل ما سيفعل وانما قال زيدت لصحة الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد

ليفعل ما كان زيد يفعل لا انها زايدة وبعد او بمعنى الى عند غير سيبويه وبمعنى الا عند سيبويه

وهي في اصل الوضع لاحد الشيئين او الاشياء فاذا قصدت مع هذا المعنى التنصيص على ان احدهما

عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي وعند

سيبويه هنا مضاف محذوف منصوب على الظرفية اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني وعند غيره

ما بعدها بتاويل مصدر مجرور وبان الى بمعنى الى مع حذف المضاف اي الى وقت الاعطاء وبعد الفاء

والواو حال كونهما واقعتين بعد الامر الصريح نحو ايتني فاكرمك لا بعد اسماء الافعال بمعنى

الامر والامر المقدر خلافا للكسائي فانه يجريهما مجرى الامر الصريح نظرا الى تضمنهما معنى

الطلب فيقول نزال فانزلك وعليك زيدا فاكرمك والاسد الاسد فتنجو والنهي نحو لا تدن من

الاسد فيأكلك ويشترط نصب الجواب في النهي ان لا ينتقض بالا قبل الفاء نحو لا تضرب الا عمرا

فيغضب فانه لا يجوز فيه الا الرفع والنفي الصريح نحو ما تاتينا فتحدثنا ويكون التقدير على قولهم

ما يكون اتيان فتحديث على معنى نفي الاتيان فيلزم منه نفي الحديث اي ما تاتينا قط فكيف تحدثنا

او على نفي التحديث لا نفي الاتيان اي انك تاتينا مرارا لكن ما تحدثنا فنفي النفي معنيان لان النفي

المقيد بامرين قد يكون بنفي المجموع وتارة يكون بنفي احد جزئيه بخلاف غيره فان المعنى فيه احد

وهو كون المعنى الاول مقيدا بالثاني معنى ايتني فاكرمك ليكن منك اتيان لازم منه الاكرام وما

جرى مجراه فليأتك فاذ منكم منه والاستفهام نحو اين بيتك فازورك اي ليكن منك تعريف بيت

فزيارة مني والتمني نحو ليت لي مالا فانفق في معناه ودلك انا تيه فتحدثنا بالنصب باضمار ان

وذلك لان في لو رايحة التمني لا سيما وقد نحذف جوابه ويجوز الرفع عطفا على تاتيه كما في قوله تع

ودوا لو تدهن فيدهنون بالرفع والنصب والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا فان المراد

نحو فيدهنوا

تذكير

155

تذكير النزول وحيث والدعاء بلفظ الخبر على مذهب الكسائي نحو غفر الله لك فيدخل الجنة

لا الدعاء بلفظ الامر كانه داخل تحت الامر والتحضيض نحو قولهم لولا انزل اليه ملك فيكون معه

نذيرا وقد ترك الترجي نحو قوله تع لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص

لانه في الاية بمعنى ليت وامثلة الواو هذه الامثلة نحو ايتني وازورك لتجتمع الاتيان والزيارة

وعلى هذا القياس على ان الفاء للسببية اي انما نصب الفعل باضمار ان بعد الفاء والواو

بشرط ان يكون الفاء للسببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكونان في معنى

الشرط والجزاء والواو للجمعية اي اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد

ولهذا صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصدا للتنصيص على السببية وذلك لان

المضارع المرفوع ظاهر في معنى الحال ففي الصرف الى النصب تنبيه على ان الثاني في الظاهر ليس بعطف

الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد وتخلص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية

ففيه دفع كون الفاء للعطف وتعيين كونه للجزاء على ما ينبغي بعد وكذا صرف ما بعد الواو من

الرفع الى النصب ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مرشدا من اول الامر بانها ليست للعطف

وانها للجمعية من حيث الاستعمال اذ استعمالهم لذلك لذلك المعنى لو وضع بوضع لمعنى وانما اشترط

ان يكون الفاء بعد الاشياء المذكورة لان هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط

الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء وكذلك شرط ذلك في الواو حملا لها على الفاء

للمشابهة بينهما في كونهما في الاصل للعطف وفي صرفهما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية

في احدهما والجمعية في الاخرى ومن ثمه اي من اجل اشتراط السببية في الفاء والجمعية في

في الواو لم يجز النصب في مثل ما تغيب الشمس لان الاول هنا ليس سببا للثاني وفي نحو

لا تشتكي لان الواو هنا ليست للجمعية لعدم امكان اجتماع مضمون ما قبلها وما بعدها

في زمان واحد وقد يجيء الفاء بعد النفي للجمعية لا للسببية كالواو كما في الحديث لا يموت

لاحد ثلثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم فان المراد ان مس النار لا يكون مع موت

ثلثة من الولد

فيكون المراد من الفاء الجمعية ويكون المقصود من النهي نهي المس عقيب الموت المذكور اي

اي لا يجمل هذان الامران بصفة الاجتماع وان وقع كل واحد منهما مجردا عن الاخر وليس المراد منها

السببية اذ لا يستقيم ان يجعل موت الولد سببا لمس النار وح لا يكون المعنى ان مس النار منتف

لانتفاء سببه وهو موت الولد وقوله الا تحلة القسم اي الا قدر ما يبر الله قسمه فيه بقوله

وان منكم الا واردها كان على ربك حتما مقضيا وقولهم فعلته تحلة القسم اي لم افعل الا بقدر

ما حللت به يميني ولم ابالغ وحلل يمينه تحليلا وتحلة اذا حلها بالاستثناء او بالكفارة وتحلة

القسم اي مثبتة بسبع ولكون حتى واللامين لام كي ولام الجحود وكذا او على تفسير جائز لفظا او

تقديرا ولكون الفاء والواو عاطفة وقعت هذه العاطفة بين مختلفي الحكم اذ بين الاشياء

المذكورة قبلهما وبين الخبر الذي بعدهما تنافر لا يجوز العطف معه جعل ما بعدها اي ما بعد

هذه الحروف الستة مصدرا بعد ان جعل ما قبل الفاء والواو الجمع في الكل كذلك اي مصدرا فان كان

ما قبله فعلا قدر بالمصدر والا قدر بعد ينصب الجملة نحو ابن بيتك فازورك فانه بتقدير

ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني لان معنى اين بيتك عرفني مكان بيتك وقوله ليصح متعلق

بقوله جعل ما بعدها اي انما جعل ما بعد حتى واللامين واو مصدرا ليصح العطف على الحرف

لان هذه الحروف جارة فلو لم يجعل ما بعدها مصدرا لكان حرف الجر داخلة على الفعل قوله

ويعطف على الاسم مثله متعلق بقوله بعد ان جعل ومراده انه لما كان بين الاشياء

المذكورة قبل الفاء والواو وبين ما بعدهما تنافر لا يحسن عطف احدهما على الاخر

الا بتاويل احدهما الى الاخر ولا يجوز ان يسلك طريقة العطف وتغيير صيغة الاخبار

الى صيغة الامر في زرني فاكرمك ويقال زرني فلا كرمك لانه ح يجب دخول الفعل الثاني

فيما دخل فيه الاول ولا يكون الزيارة سببا للاكرام فمقصودا الى صيغ يبقى مقصدهم

ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة

ولما نزل ذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيحصل

ما قصده

ما قصده من جعل الزيارة سببا للاكرام اذ تقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني وهو

بمنزلة ليكن منك زيارة فليكن مني اكرام وهذا دليل على ان الزيارة سبب الاكرام وانه لا يكون حتى يكون

هكذا قال الواو فيه نظر لانه انما يعطف بالفاء السببية مع قلته الجملة على الجملة نحو الذي يطير

فيغضب زيد الذباب فالاولى ان يكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر اي زرني فاكرام مني

حاصل ولا حاجة ايضا الى تنزيل الفعل الاول منزلة المصدر واما الواو فما بقيت عاطفة حتى لا

لا يحسن العطف فان الواو هنا صارت بمعنى مع والواقع بعدها مفعول معه كما قال الكرم او يكون

الواو للحال والواقع بعدها مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت وقوله بتقدير

ان يتعلق بقوله جعل ما بعدها مصدرا اي انما جعل ما بعدها مصدرا بتقدير ان لان ان مصدرية

وانما يقدر ان لتعذر ان لفظا اي لا يجوز اظهارها مع هذه الحروف غير اللام اما مع حتى فلان

الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وح بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح واما الفاء والواو فلانهما

لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما عرفت صارت

كعوامل النصب فلم يظهر الناصبة بعدها ايضا ولان هذه الحروف للعطف في الظاهر فلو

ظهرت معها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وهو مستهجن واحتمال تقدير كي معنى لانها بعد

التعليل لا يكون افادة التعليل مطردا مع هذه الحروف واحتمال تقدير ما عملا لان الفعل

منصوب في هذه المواضع بالاستعمال وما لا ينصب لفظا حرفي فكيف ينصب مضمرا في محل ما بعد

الفاء من الفعل المنصوب بان المقدرة اذا كان ما بعد الفاء لغير من له الفعل الاول بان يكون

الفعلان لفاعلين نحو ائتني فاكرمك الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع

منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير

ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز ان يكون التقدير افعل اتيانا فاكراما لفساد المعنى

لان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول فلا يمكن تقدير الفعل الاول في محل ما بعد الفاء في النفي

اي فيما كان الفعل الاول منفيا يلبس النصب سواء كان الفعل المنصوب لمن له الفعل الاول نحو لا نعلمنه

والمحصل ان الفعل المحفوف بها الفاء اما ان يتغاير اى الفاعل او يتحدا وعلى كلا التقديرين الامرين فاما ان يتعلق بهما معنى التمنى اولا وعلى تقدير التعلق فاما ان يدخل اداة التمنى على ضميرالشان اولا فالاقسام ستة ١ التغاير مع التمنى للاثبات ٢ التغاير بدون التمنى ٣ الاتحاد مع التمنى بلا ضمير الشان ٤ الاتحاد بدون اصل التمنى ٥ التغاير مع التمنى الداخل اداته على ضمير الشان ٦ الاتحاد مع التمنى الداخل اداته على ضمير الشان ففى الاول والثالث محل ما بعد الفاء النصب قطعا وفى الثانى والخامس رفع قطعا وفى الرابع والسادس يجوز الوجهان

يا ليتنا فنحدثنا او لا نحو ليتك تاتينا فتحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منه فحديثا منه وليت اتيانا منك فحديثا منى ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة الحد وانما يجب ان يقع ليت على نفس المصدر الذى ينزل الفعل منزلته وكان عليه ان يقول غير داخلة ليت على ضمير الشان لانه لو كانت داخلة وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول لوجب الرفع نحو ليته تاتينى فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام منى ولا يجوز النصب باضمار ليت الشان تقول ليت اتيانا فاكراما منى لفساد المعنى وفيما عداهما اى عدا هذين القسمين وهو ايضا قسمان على ما قيدنا التمنى به الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الاول سواء كان متمنى بليت اولا والثانى ان يكون متمنى بليت وهى داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لمن له الاول الوجهان من الرفع والنصب لانه يصح ان يكون التقدير فى ليتنى فتكرمنى ليكن منك اتيان فاكرام او افعل اتيانا فاكراما وكذا فى ليته تاتينى فتكرمنى يصح ان يقال انه فى تقدير ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام او ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما واعلم انه على ما قلنا من ان ما بعد الفاء بتقدير مبتداء محذوف الخبر يكون ابدا مرفوع المحل على الابتداء ويجوز اظهار ان مع الحروف العاطفة للفعل على الاسم وهى الواو والفاء واو وثم لكراهة عطف ظاهر الفعل على الاسم فاظهر ان لانه يزيل تلك الكراهية ومع لام كى لانها تدخل على اسم صريح نحو جئت للاكرام فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم صريح وهو ان المصدرية وللفرق بين هذه اللام والزايدة لتاكيد النفى والاضمار بالزايدة اولى للاختصار فيما هو زايد ويجب اظهار ان مع لا فى اللام نحو لئلا استوالى اللامات لو قلت للا فانه يثقل التلفظ به قبيح جدا والخر امنه بلم ولما والفرق بين لم ولما انه لا يجوز فى لم انفصال نفيها عن زمان الحال لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع عن زمان الاخبار كقوله تع هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لانه انقطع عدم كونه شيئا مذكورا عن زمان الاخبار ويجوز ان يكون متصلا بزمان الاخبار كقوله تع

157

ولم اكن بدعائك رب شقيا فان المعنى نفى الشقاء متصلا بزمان النطق وليس المعنى نفى الشقا عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء بخلاف لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال وذلك لان لما نفى زيد نفى قد قام زيد وقد قام زيد اخبار عن المضى المتصل بالحال فكذلك نفيه ولام الامر اى امر الفاعل الغايب والمفعول الغايب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب ولا فى النهى ويجى لا لمطلق المخاطب والغايب والمتكلم على السواء وسيجى بيانه لم ولما وبادوات الشرط سوى لو ولما الحينى فانهما لا يجزمان عند اكثر النحاة وليسا من ادوات الشرط لان الشرط عندهم انما يكون فى الاستقبال وعند بعضهم يجوز فى الماضى ايضا لان الشرط هو التعليق بين جملتين والحكم بسببية الاولى ومسببية الثانى وهذا التعليق نوعان تعليق فى ماض وتعليق فى مستقبل على مستقبل وهى اى ادوات الشرط حرف كان وهى اصل الباب واسماء ظروف زمانية كمتى نحو متى تاتنا تلمم بنا فى ديارنا واذ ما وهى حرف عند سيبويه قال لانه ركب مع ما وصار معها كالشىء الواحد فبطلت دلالته على معناه الاول بالتركيب فصار حرفا ونظيره حبذا فانه فعل صار مع تركيب ذا معه اسما قال السيرافى ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما فى عمل الجزم غير سيبويه واصحابه واستدل سيبويه بقوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس وقال المبرد ان اذ فى اذ ما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم ومهما فانها قد تستعمل لظرف الزمان كقوله وانك مهما تعط بطنك سوله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا كل ما فهى صادبة مهما افقا من بارق تشيم الا ان الاكثر ان يستعمل لغير الظرف وهو فى اصح الاقوال ما الحقت بها ما المزيدة لزيادة معنى الابهام فينقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين مع تجانسهما فى الهمس واى حين فان ايا اذا اضيف الى الشىء اكتسى حكم ذلك الشىء لانه جزء من المضاف اليه واذا ما فانه اذا اتصل باذا ما حصل فيه نوع ابهام كقوله يرفع لى خندف والله يرفع لى نارا اذا ما خبت نيرانهم تتقد وبغير ما ضرورة اى انجزام المضارع باذا الشرطية من غير الحاق ما به ضرورة وكذا مع وجود ما ايضا قليل اما اذا لم يكن فيها معنى الشرط فلا يجزم بها وكذا ان كانت للمفاجاة لما فيه اى فى اذا من التعيين والقطع بوجود الشرط المنافى للابهام اللازم للشرط لان كلماته كلها

تجزم لتضمنه معنى ان التي هي موضوعة على الابهام ولذا لا يستعمل في الامر المتيقن لا يقال مثلا
ان غربت الشمس فجعل العموم الذي في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع
بعد ان لانه نوع عموم ايضا الا انه لما ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي يقطع بوقوعها عرخلاف
ما نتوقع جوّز والتضمن اذا معنى ان وجزموا بها وظروف مكانية كاين واين وحيثما فان حيث لما
كان متعينا بسبب الاضافة اللازمة له كف بما عن طلبه ليصير مبهما كسائر كلمات الشرط وكان
عليه ان يذكر اي مكان هنا او لا يذكر اي حينا في الزمانية وغير ظروف كمن وهو لتعميم اولي العلم
فيطلق على الملك والانسان والشيطان وما وهي عامة في جميع ذي العقل وغيره واي اذا لم يضف
الى الظرف والادوات اي ادوات الشرط تجعل الجملتين نحو ان تكرمني اكرمك مقاعد اخوان كان
متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب كواحدة اي كجملة واحدة وذلك لان مقتضى
ادوات الشرط ان تخرج الجملة من صلاحية السكوت وتحوجها الى جملة اخرى وانما كان كذلك
لسببية الجملة الاولى ومسببية الجملة الثانية اي يكون للاولى تاثير في وجود الثانية سواء
كانت سببا تاما او سببا ناقصا او مسببة في الخارج لكن يكون الثاني معلقة على الاولى نحو
ان وجد النهار طلعت الشمس او شرطا من شرائطها نحو ان توضأ يصح صلوتك فيسمى الجملة
الاولى شرطا وذلك لان الشرط هو العلامة ولما كانت الجملة الثانية مترتبة على الجملة الاولى صارت
الاولى علامة لحصول الترتب والاخرى جزاء مجازا لانه لما كان الفعل الثاني مترتبا على فعل
اخر اشبه الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وههنا اربعة اقسام
اجودها كونهما مضارعين لتطبيق اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان تخالفا فالاولى كون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا وعكسه اضعف الوجوه فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين او الاول
مضارعا لا الثاني فالجزم واجب فيهما وفي الاول لوجود المقتضي للجزم وهو اداة الشرط وعدم
المانع فان اداته يجعل الجزم لانها اثرت في المعنى تاثيرا نقصانا لما ذكرنا الآن فجعل عملها الجزم الذي
هو النقصان ليكون التاثير اللفظي مطابقا للتاثير المعنوي ولانها لما اقتضت جملتين اختير لها الجزم تخفيفا فان
قلت

ما تقول في قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان تصرع اخوك تصرع فان الشرط والجزاء
مضارعان فيه مع ان الجزاء مرفوع واجاب عنه بقوله وان تصرع اخوك تصرع محمول على تقدير تقديم
المرفوع وهو تصرع على حرف الشرط كانه قال انك تصرع ان تصرع اخوك وحذف
الجزاء لدلالة الكلام فلا يكون مما كان الشرط والجزاء مضارعين والجزاء مرفوع وان
كان الثاني مضارعا لا الاول فالجزم لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين ولما
امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو ان جئتني
اكرمك او الرفع كقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم قال
عبد القاهر لان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل
الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول اعرابه وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى
والمبرد يجعله اي يجعل الرفع شاذا او بتقدير الفاء قبل الفعل الثاني اي فاكرمك وسيبويه يجعل
الفعل الثاني مقدما اي اكرمك ان جئتني واعلم ان الرفع عند اكثر النحاة لا احد هذين الوجهين
وفيه نظر لانهما مختصان بالضرورة وكلامنا في سعة الكلام فالاولى ان يقال تخير عمل ان
وضعف في هذه الصورة عن جزم الجزاء للحيلولة الماضي الذي لم يعمل اداة الشرط فيه
بين الاداة وبينه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشيء واحد
وهو الشرط تقديرا ويمتنع الفاء في جزاء ماض بمعنى المضارع حيث يكون الجزاء ماضيا
متصرفا غير مقصود بقد لفظا او تقديرا وذلك لمناسبة الشرط من حيث صلاحيته لوقوعه
موقعه فان الشرط لا يكون الا فعلا خبريا متصرفا غير مقصود بشيء من الحروف الا بلا او لم وهنا الجزاء
فلا حاجة الى رابطة مع التعلق المعنوي بينه وبين الشرط لتاثير حرف الشرط في معناه بانقلابه
الى معنى المستقبل فاستغنى عن الرابطة اللفظية ويجب الفاء في جملة اسمية ويجوز العطف
عليها بجزم لكونها في محل الجزم كقوله ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم في بعض
القراءات وقرئ مرفوعا حملا على ظاهر الجملة والضابط ان الجزاء اذا كان مما يصلح ان
يقع شرطا

كذلك

لا يحتاج الى رابطة بين الجزاء والشرط لما بينهما من المناسبة المذكورة وان لم يصلح له فلا بد
من رابطة بينهما تربط الجزاء بالشرط وهو الفاء لمناسبته الجزاء معنى لان معناه التعقيب
بلا فصل والجزاء متعقب على الشرط كذلك مع خفته لفظا وهذا ضابط حسن ولا حاجة الى
الى تعداد ما يدخله الفاء موضعا كما عدده المصنف وغيره فيجب الفاء في الجملة الاسمية لعدم
صلاحيته لذلك وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
هذا اعتراض لان قوله الله يشكرها جملة اسمية وقعت جزاء مع عدم دخول الفاء اولها
واجاب عنه بقوله شاذ لا يجوز في غير الضرورة وقوله الشر مبتداء وبالشر خبره ومثلان
خبر مبتداء محذوف اى هما مثلان وهذا الشاذ الى قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها
ويجب الفاء في فعلية انشائية كالاستفهامية نحو ان تركتنا فمن يرحمنا والدعائية نحو ان
اكرمتنا فيرحمك الله وكالامرية كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والنهيية كقوله تعالى
فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن لعدم صلاحية كل واحد من هذه الجمل ان يقع
شرطا لان اداة الشرط انما وضعت لتجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق فلا يجوز
ان يقع كل واحد منها شرطا بخلاف الجزاء فانها يجوز ان يقع جزاء لان الجزاء ليس
شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض او خبرية فعلية ماضية غير متصرفة
وذلك اذا كان فعلها فعلا غير متصرف سواء كانت باقية على الخبرية ام لا كقوله تعالى ومن يفعل
ذلك فليس من الله في شيء كليس وعسى كقوله تعالى وان تولوا عنهم فعسى ان تكرهوا شيئا
وانما يجب دخول الفاء هنا لعدم صلاحيته وقوعها شرطا مع عدم تاثير اداة الشرط فيه
او ماضية متصرفة مع قد لفظا كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته او تقديرا كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت فيما مضى فان كل موضع يراد وقوع
الفعل في زمان قد مضى يقدر قد ليدل على ذلك انما يجب الدخول هنا لعدم تاثير الاداة
فيه لان قد لتحقيق مضمون ما دخل عليه ماضيا كان او مضارعا وما كان كذلك لا ينقلب

مع عدم صلاحيته وقوعه شرطا لان الشرط لا يصدر بشيء من الحروف غير لا ولم او خبرية
مضارعية مقترنة باحد حرفي التنفيس وهما السين وسوف ولن وما فانه يجب الدخول
لعدم الصلاحية مع عدم التاثير لان هذه الحروف غير ما تقلبه الى معنى الاستقبال كقوله تعالى
وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه واما ما فلانها
لكونها للحال شابهت ليس وفي ليس يجب الفاء كما عرفت ويجوز الفاء ان كان الجزاء مضارعا
بغيرها اى بغير هذه الاحرف الاربعة مثبتا كان المضارع او منفيا بلا وذلك لان المضارع
المثبت والمنفي بلا كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا
ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط بينهما بالفاء وجاز ترك الفاء ايضا مع الجزم لتاثير الاداة
فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لا صالحة لهما على الصحيح مع صلاحية وقوع
المنفي بلا شرطا لكنه استعمال الاخير يقع بين الجار والمجرور نحو كنت بلا مال او نقول ان لا على
قول من قال انها للاستقبال تجرد عن معنى الاستقبال كما تجرد عنه عند دخولها
على الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولك اريد ان لا يقوم وح يظهر تاثير اداة الشرط
في الفعل المنفي بها فلا يحتاج الى الفاء والجزاء مع الفاء جملة اسمية عند بعضهم والفعل
المضارع خبر مبتداء محذوف وهو ضمير راجع الى ما تقدم او ضمير القصة والشان كقولك
ان قام زيد فيقوم عمرو اى فهو يقوم عمرو وكلا الامرين واقع في الكتاب العزيز كقوله تعالى
وان يكن منكم الف يغلبوا الفين وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا واما اذا كان منفيا بلم فلا يجوز الفاء لتاثير
اداة الشرط فيه مع عدم صلاحيته وقوعه شرطا وقد يقام اذا للمفاجاة مقامها اى
مقام الفاء لان المفاجاة ايضا يقتضي التعقيب في الجملة الاسمية لاختصاص اذا للمفاجاة
بها كما عرفت وينبغي ان يقيد الاسمية بغير الطلبية فان اذا المفاجاة لا يدخلها فلا يقال
ان عصى زيد اذا ويل له وانما يقال فويل له وكذا لا يجوز دخول اذا المفاجاة على الاسمية المصدرة
بالنفي

او بان نقول ابتداءً ان تقم اذا ما عمرو قايم واذا ان عمراً قايم كقوله تع وان لم يعطوا منها اذاهم
يسخطون اى انهم يظهرون السخط عقيب عدم الاعطاء والجزاء به بان مقدرة مع
تقدير فعل الشرط بعد الاشياء الثمانية الامر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض
والدعاء والتحضيض سوى النفى فانه لا يجزم المضارع بعده لما ستذكر القايمة هذه
الاشياء مقام الشرط المقدر وذلك لتضمنها معنى الطلب وتضمن معنى الطلب معنى الشرط
الذى هو معنى السببية اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج عن مفهوم الطلب فيكون معنى
الشرط ظاهرا فى الطلب الذى يذكر بعده ما يصلح للجزاء وذلك الغرض هو الحامل عليه
وهو العلة الغائية التى تكون سببا حاملا فى الذهن ومسببا فى الخارج فيحذف الشرط لقوة
الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده ليعلم انه جزاء لما يتضمنه الطلب ولهذا
امتنع الاضمار بعد النفى لخلوه عن معنى الطلب لان الخبر لا يجب ان يكون لغرض خارج عن
نفس الخبر لان الحامل على الكلام الخبرى افادة المخاطب مضمونه مجانس المذكور فى
فى استقامة المعنى اى يجب ان يكون الشرط المقدر مجانسا للاشياء المذكورة فان كان
المظهر امرا قدر فعلا موجبا وان كان نهيا قدر فعلا منفيا فلا يجوز لا تدن من الاسد
يأكلك لانه ان قدر فعل منفى لا يستقيم المعنى وان قدر فعل موجب لا يكون للنهى دلالة
عليه لان النفى لا يدل على الاثبات وان اردت هنا الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تع
لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك وانما يجوز فى هذه
المسئلة النصب باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فيأكلك لان النصب لا يكون
باضمار الشرط حتى يلزم المحذور المذكور وانما يكون باضمار ان واخراج الكلام
فى زى المصدر على قولهم ليكون التقدير لا يكن منك دنو فاكل منه وهذا صحيح لا منع
فيه خلافا للكسائى فانه يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد النفى المثبت وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز اسلم تدخل
بالاتفاق
النار

اى ان لا تسلم تدخل النار ومذهبه ليس ببعيد عن الصواب لو ساعده النقل ما قصد
السببية اى انما يجزم المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشياء ان قصد سببية الاول للثانى
ليصير الكلام من قطان الشرط والجزاء نحو ايتنى اكرمك اى ايتنى فانك ان تاتنى اكرمك ولا تفعل
يكن خيرا لك اى ان لا تفعل يكن خيرا لك واين بيتك ازرك اى ان تعرفنى بيتك ازرك وليت لى
مالا انفقه اى ان يكن لى مال انفقه والا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فان ذلك
جار مجرى التمنى وان كان صورته صورة النفى لعدم ارادة معنى النفى ونحو اتقى الله
امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لان المعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا فانه ان يتق الله
ويفعل خيرا يثب عليه ونحو لو لا تدنينى اكرمك اى ان تدنينى اكرمك وكذلك يجوز الجزم عند
الكل فى جواب اسماء الافعال بمعنى الامر نحو نزال اضربك فى جواب الامر المقدر نحو الاسد
الاسد تنج وان لم يجز النصب فى جوابهما الا عند الكسائى كما عرفته لان الجزم نص فى السببية
فلم يضعف معنى السببية مع الجزم فلم يحتج الى صريح الامر للدلالة على السببية بل معناه كاف
فى الجزم بخلاف النصب فانه انما يكون مع فاء السببية وفاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع
بقاء معناها فيها كقوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية
لان الرفع محتمل لها والنصب نص فيها والاشياء الثمانية مقوية لمعنى السببية فى الفاء
بواسطة مشابهتها للشرط فى عدم ثبوت مدلولها فلا بد ان يكون قبل الفاء صريح الامر
حتى ان ضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد
تقوية للسببية مما هو بمعنى الامر فان لم تقصد السببية فالرفع واجب فى المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء لا متناع لم يوجد شرطا اضمار ان لخلوها عن الجازم وهو عار عن دخول الفاء
المقتضية لاضمار ان الناصبة فخلا ايضا عن الناصب فتعين رفعه على الحال كقوله تع ثم ذرهم
فى خوضهم يلعبون او على الصفة كقوله تع فهب لى من لدنك وليا يرثنى فان يرثنى صفة عند
صاحب المفصل اى وليا وارثا وقال صاحب المفتاح الاولى حملها على الاستيناف دون الصفة

لئلا يلزم منه اي ذكرناه لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبله وفيه نظر لان مطلوب
الانبياء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح ودعاءهم لاجله فما يظن به انه واقع على خلاف
دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح
لانفسهم ولامتهم فوقوع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح او على الاستيناف
والقطع عما قبله نحو قم يدعوك كان المخاطب سأله لماذا اقوم فقال لانه يدعوك وقوله
تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى يحتمل لا تخاف ان يكون حالا من ضمير
فاضرب اي فاضرب غير خائف وصفة اي طريقا غير خائف انت فيه واستينافا اي انك لا تخاف
الامر لفظ يطلب به الفعل هذا شامل لجميع الالفاظ التي يطلب الفعل بها من
من الفاعل المخاطب يخرج به اللفظ الذي يطلب به الفعل من الفاعل الغايب نحو ليضرب
زيد ومن الفاعل المتكلم نحو لاضرب انا ومن المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب بحذف
الزوايد احتراز عن امر الفاعل المخاطب باللام فان الامر في اصطلاح النحاة انما يطلق على
ما ذكر لا على ما فيه حروف المضارعة وانما حذف الزوايد لكثرة استعمال امر الفاعل المخاطب
فانه لا شك ان توجيه الامر الى الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره واعلم انه يدخل
في هذا التعريف اسماء الافعال اذا كانت بمعنى الامر نحو نزال فقوله تم فيد لكن لم تفرحوا
بناء الخطاب اصل مهجور على ما سيجيء بيانه قيل انه صلعم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغايب
جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر من غير اي غير الفاعل المخاطب وهو ما لم يسم فاعله لا مخاطب
او هو فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل باللام على صيغة المضارع من غير تغيير
فيها نحو ليضرب مجهولا غايبا وليضرب معلوما غايبا ولتضرب مجهولا مخاطبا ولاضرب
متكلما معلوما ولاضرب متكلما مجهولا وقد يضمر اللام للضرورة كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس اي لتفد واجاز الفراء حذفها في غير الضرورة كقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلوة فانه في الاصل ليقيموا ولا يجوز ان يكون جزمه لكونه جوابا للامر عنده

لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة وفيه نظر اذ لا استبعاد في ذلك لانه يكفي في كونه
شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على اشياء اخر كما ذكرنا نحو توضأ تصح صلوتك
وبعد الحذف اي حذف الزيادة ان تحرك الثاني ابتدئ بحركته اي بحركة الثاني ان لم يكن قبل
الثاني حرف متحرك محذوف بواسطة حرف المضارعة نحو جرب من تجرب وعد من تعد وان
كان الحرف المتحرك محذوفا قبله رد وتلفظ به نحو اقم في تقيم فانه في الاصل تاقوم حذفت
الهمزة منه حملا على ما فيه اجتماع الهمزتين نحو اقيم فيكون حذف الهمزة لاجل حرف المضارعة
فاذا حذفت منه حروف المضارعة عادت الهمزة لزوال علة حذفها وكان عليه ان يذكر هذا
القيد وان لم يتحرك الثاني جيء بهمزة وصل فان لم يكن الفعل رباعيا لفظا نحو يكرم مضارع اكرم او
او تقديرا نحو يؤتي مضارع ادى واصله اداى ويسطيع مضارع اسطاع فانه في الاصل
اطاع زيدت السين فيه مضمومة تلك الهمزة ان كان الثالث من الفعل مضموما بضمة
اصلية نحو انصر وانما قلنا بضمة اصلية ليدخل في هذا الحكم نحو اغزي فانه ضمت الهمزة
فيه مع ان الثالث مكسور لانه في الاصل مضموم اذ اصله اغزوي ويخرج عنه نحو ارموا
فان الهمزة فيه مكسورة مع ان الثالث مضموم لان ضمته ليست باصلية لانه في الاصل
ارميوا وكان عليه ان يذكر هذا القيد ومكسورة هذه الهمزة فيما سواه اي سوى ما كان الثالث
منه مضموما وهو ما كان الثالث منه مفتوحا او مكسورا وذلك لان التوصل بالهمزة المكسورة
في النطق بالساكن من طبيعة النفس لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدتها انها
تتوصل الى النطق بالساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفة بحيث لا يدركها السامع ثم تجهد
بالساكن نحو شتاب وستيزه اذا كان كذلك فزيدت الهمزة المكسورة فيما سكن اوله من اللغة
العربية لانها اسهل من زيادة غيرها لكونها مناسبة للامر الطبيعي وانما ضمت اذا كان الثالث
مضموما بضمة اصلية لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة بلا حاجز حصين وان كان
الفعل رباعيا واراد بالرباعي ههنا باب الافعال فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة مقطوعة نحو

نحو اكرم من تكرم و استطع من تستطيع فان الهمزة فيه ليست همزة وصل وانما هي همزة
محذوفة في المضارع بواسطة حرف المضارعة فلما حذفت حروف المضارعة عادت الهمزة
وهو اى الامر مبنى على السكون عند البصرية لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء
السكون فابقي على اصل البناء لعدم المشابهة بينه وبين الاسم بوجه وحكم اخره حكم المجزوم
فان كان اخره حرفا صحيحا اسكن في الامر وان كان حرف علة حذف وان كان في اخره نون
علامة للرفع حذف تشبيها له بما فيه لام الامر معنى في ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما
كان مبنيا ان حذف منه اى من الامر الزيادة اى حروف المضارعة لفوات مقتضى الاعراب
عند الحذف وهو المضارعة القوية بالاسم بسبب حذف حرف المضارعة ومعرب ان لم
يحذف منه الزيادة نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا لوجود المقتضى لاعرابه بواسطة وجود
حرف المضارعة فمضارعته مع الاسم لا تتم الا بوجود حرف المضارعة فما دام فيه حرف المضارعة
كان معربا اذا كان سليما عن المعارضة وعند الكوفية معرب مجزوم قالوا الان اصل
اضرب في الاصل لتضرب حذف اللام لكثرة استعمال امر الفاعل المخاطب ثم حذف حرف المضارعة
للفرق بين الامر والمضارع المتعدى ما لم يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به وقد
عرفت معنى الوقوع في بحث المفعول به وانما لم يتم معناه بغيره لانه من المعاني النسبية وكل معنى
نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه ولا ينتقض التعريف باللازم بالنسبة الى ظرفى زمانه
او مكانه لانه لا يتوقف تعقله عليهما لانا نعقله مع الذهول عنهما وان كان لا يوجد الا معهما
فتوقفه عليهما باعتبار وجوده لا باعتبار تعقله ومفهومه واللازم ما يتم فهمه بغير ما وقع
عليه الفعل فللفعل طرفان الحدوث وكل فعل يقتضيه وطرف الوقوع فما ذا احدث الفعل واقتصر
عليه سمي لازما للزومه لفاعله وان تعدى عنه سمي متعديا لتعديته عن طرف الحدوث الى
طرف الوقوع والمتعدى على ثلثة اقسام يكون متعديا الى المفعول واحد ان تعلق فهمه على متعلق
واحد كضربت زيدا واثنين ان تعلق فهمه على متعلقين كاعطيت زيدا درهما لانه يتعلق فهمه

على

على المعطى والمعطى له وثلثة ان تعلق فهمه على متعلقات ثلث كاعلمت زيدا عمروا فاضلا
والسمع وما اشتق منه كالماضي والمضارع والامر واسم الفاعل والمفعول ان وليه
مسموع فمن الاول الذى يتعدى الى مفعول واحد تقول سمعت قول زيد ونداءه
لان القول والنداء مما يسمع وقال بعضهم انه دائما متعد الى واحد وفي قوله تعالى سمعنا مناديا
ينادى حذف مضاف اى سمعنا نداء منادى ويدل على المحذوف قوله ينادى والا يليه
المسموع فمن الثاني الذي يتعدى الى اثنين كقوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
وسمعنا مناديا ينادى وذلك لانه يتوقف معنى السماع على المسموع منه كما يتوقف معنى
السرقة على مسروق منه فكما يتعدى السرقة الى مفعولين يتعدى السماع اليهما وفيه
نظر للفرق بينهما وذلك لان السرقة لا يعقل باعتبار معناها الذى وضع له الا
بمسروق منه ولذا لو قدر شئ لبس زيد واخذ واحد خفية لا يقال له سرقه لعدم
المسروق منه ولم يفهم معناه بدونه بخلاف السماع فانه لو قدر صوت لفهم معناه بالنسبة
بالنسبة اليه مع الغفلة عن المسموع منه فالمسموع منه بالنسبة الى السماع كالمشموم منه
بالنسبة الى الشم فكما ان الشم يتعدى الى واحد فكذلك السماع وما يتعدى الى اثنين قد يكون احدهما
الاخر بمعنى ان يصدق عليه بهو هو او كان بمنزلته نحو علمت زيدا فاضلا وعلمت ابا يوسف
ابا حنيفة وقد لا يكون احدهما الاخر نحو اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان يقال فيه زيد درهم
بخلاف الاول فانه يجوز ان يقال زيد فاضل وابو يوسف ابو حنيفة وهذا القسم اما ان يتعدى
الى مفعولين بصيغته نحو كسوت زيدا جبة او يتعدى الى الثاني بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما
اذ معناه جعلته عاطيا اى اخذا او يتعدى الى الثاني بحرف الجر لكن حذف الجار كقوله تعالى واختار
موسى قومه اى من قومه والاصل هنا تقديم ما هو فاعل في المعنى وتقديم المتعدى اليه الفعل بنفسه
ومن ثمه جاز اعطيت درهمه زيدا واخترت قومه عمروا ولم يجز اعطيت صاحبه الدرهم
واخترت احدهم القوم وما يتعدى الى ثلثة قد يكون مفعوله الثالث اى الواحد من الثلثة او

المصير الاثنين ثلثة

بواسطة الهمزة نحو اعلمنا واريت زيدا عمروا فاضلا فان الهمزة المتعدية يدخل بالاتفاق
على علم ودارى من جملة افعال القلوب فيزيد لهما بسبب الهمزة مفعول اخر وهو الذى كان فاعلا
قبل النقل وموضعه الاصلى قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة التصيير وحمل الشئ على اصل
الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكروا ولا المحمول
ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بالمحمول واجاز الاخفش
اظننت واحسبت واخلت وازعمت قياسا على اعلمت وقد لا يكون مفعوله الثالث بواسطة
الهمزة بان كان له مفعول واحد فيجرى ماكان له مفعول واحد مجراه اى مجرى ما يتعدى الى ثلثة
لافادة معناه نحو نبأت وانبأت واخبرت وخبرت وحدثت فان هذه الافعال الخمسة عند سيبويه
متعدية الى واحد بنفسها والى الثانى بحرف الجر نحو انبأت زيدا بكذا ثم حذف الجار وقيل انبأته
كذا وفى التنزيل من انبأك هذا اى بهذا الا انها لما كانت بمعنى الاخبار المشتمل على الاعلام لان
الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن اجريت مجرى اعلم فى التعدية الى ثلثة مفاعيل وعند
المبرد انها متعدية الى ثلثة مفاعيل كاعلم وليس مجراه مجراه وهذا مردود لان الاعلام يتعلق
بقضية وتحديث مركب من جزئين والجمع من متعلقاتهم وليس شئ منها نوعا للاعلام لانه متعلق
العلم لا نوعه لان الاعلام تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق
للعلم فمعنى الاعلام متعلق بالثلثة باعتبار الهمزة يتعلق بمصيره وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب
ومنسوب اليه فصار تعلقه بثلثة وكذا ارى من رأى بمعنى علم بخلاف معانيها فانها غير متعلقة
بالثلثة لان الاول هو المنبأ والاخران هما النبأ وهذا لو الفعل منصوب على المصدرية فى الخمسة
فى قولك انبأته نبأ فيكون نفس المعلوم والفعل لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدا عمرا
قايما فكانك قلت اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر البيان خصوصية النبأ فالفعل
ينصبهما باعتبار كونهما نبأ مخصوصا لا باعتبار كونهما زيدا وقايما مثلا وانما الماخوذ فيها
الحكاية كما جاز فى الجملة الواقعة بعد القول نحو قال زيد عمرو منطلق فان الجملة الواقعة بعد القول فى محل
النصب

على انها

على انها مصدر موقوف عند المحققين وعند الجمهور على انها مفعول به لان القول فى الاكثر
للحكاية فيكون المراد به عين اللفظ الذى تقدم ذكره بخلاف الانباء فان المراد منه هو
المعنى دون اللفظ فلا يمكن الحكاية فيه وانما هو جارية مجرى القول النفسى فى قولك انقول
زيدا منطلقا واولها اى اول الثلثة غير الثانى وغير الثالث والثانى منها هو الثالث
بمعنى صدق الثالث عليه ومن ثمه اى من اجل ان الثانى هو الثالث امتنع اعلمت
زيدا عمروا بكرا لان الثانى فيه غير الثالث اذ لا يصح صدق الثالث عليه بطريق الحقيقة
الا ان يراد ان الثانى يسد مسد الثالث ويكون بمنزلته على وجه التشبيه فانه ح لا يمتنع
ذلك كقولك اعلمت زيدا ابا يوسف ابا حنيفة او يكون كلاهما اى الثانى والثالث فى الظاهر
الواحد نحو اعلمت زيدا عمروا ابا حفص ولو قلت اعلمت علم اليقين اعلاما تنصب الاول
اى علم اليقين على المصدرية بمقدر لان الفعل الواحد لا ينصب مصدرين لانه انما
ينتصب احدهما انما يكون الاول بمقدر لا الثانى لان اعلاما مصدر اعلمت ليكون منصوبا
به بخلاف علم اليقين فانه مصدر علم افعال القلوب سميت لتعلقها بالقلب حسبت
وخلت وهما للظن فقط وزعمت وهو للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق
نحو زعمتك كريما وقد يستعمل فى التحقيق قال الله تع زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اى انكروا
البعث فان زعم فيه يجوز ان يكون للتحقيق وان لا يكون فان الرجل قد ينكر ما هو متيقن به
مكابرة وما هو شاك فيه تخيرا او ظننت وهو للظن فى الظاهر مع احتماله فى بعض المواضع
لليقين قال الله تع انى ظننت انى ملاق حسابيه فانه هنا لليقين لانه فى صفة المؤمن وعلمت
وهو لليقين فقط ورايت وهو للاعتقاد الجازم فى شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا
للواقع اولا ووجدت وهو لاصابة الشئ على صفة فانك اذا قلت وجدت الشئ على صفة لزم ان
ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما فلذلك عد من افعال القلوب للزوم العلم فيه تنصب هذه
الافعال الخبر على المفعولية لتعلق معناها بمضمونها لاقتضائها منسوبا ومنسوبا اليه فلابد لها

المبتدا ثم

مقدرا تنصب

فيكون ح

فلاجل ح

افعال القلوب

الاعلام بان النسبة بين المبتدا والخبر حاصلة عما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن
فان صدور الخبر من المتكلم تارة يكون في ضمن العلم وتارة في ضمن الظن وهذه الافعال
لبيانهما ولكل منها اي من هذه الافعال السبعة سوى الثلثة الاول وهي حسبت وخلت
وزعمت معنى آخر يقتضي بسبب هذا مفعولا واحدا وذلك لانها لا يقتضي الا متعلقا واحدا
نحو ظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن السيء وعلمت
زيدا بمعنى عرفته اذا قصد به علم الشيء في نفسه لا على صفة كقوله تعالى نحن نعلمهم ورايت زيدا
بمعنى ابصرته بمعنى روية البصر لا بمعنى روية البصيرة ووجدت الدابة بمعنى اصبتها وصادفتها
وانما استثنى الثلثة الاول مع ان لكل منها ايضا معنى آخر لا يقتضي مفعولين باعتباره فان زعمت
بمعنى كفلت وحسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال
لان المراد ان هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب لها معنى آخر والعلم الاول ما بعد بالمعنى
الثاني افعال القلوب بخلاف رايت بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى
العلم وكذا لم يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت عن معنى الظن
والعلم ومن خصايصها ان لا يقتصر على احد مفعوليها مع انهما في الاصل مبتدا وخبر وحذفهما
جايز في السعة وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما
وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما قال على الاشهر لان ابن مالك قال يجوز حذف
احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف كقولك قايما لمن قال ما ظننت زيدا او زيد المنطلق
من ظننت قايما وكقوله كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاقيا ولكن لا اخال تلاقيا اي لا اخال الكاين
تلاقيا او لا اخال بعد البين تلاقيا وقال الكوفية جاز الاقتصار على الاول اذا استغني عن
مسد الثاني نحو ظننت قايما اخوك وقيل معنى الاقتصار ان لا يكون احد المفعولين مرادا في
لا يجوز الاختصار لانه يلزم ح ان يبقى المنسوب اليه او المنسوب بغير الاخر وهو غير
جايز

بان اريد [illegible] الثاني [illegible] ونسد مسد المفعول الاول [illegible]

اما اذا حذف لقرينة دلت عليه وهو مراد فليس ذلك اقتصارا وان جاز حذفهما
سواء كان هناك قرينة او لا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي كقوله تعالى يقول بعضهم
نادوا شركائي الذين زعمتم حذفهما اي زعمتموهم شركائي وكقولهم من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا وبعضهم ابى ذلك الا مع قرينة يكونان معها في حكم المذكور فلا يجوز على مع حذف
المفعولين بلا قرينة لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال عن علم
او ظن بخلاف باب اعطيت فان حذفهما نسيا يجوز فيه بلا قرينة نحو فلان يعطي لوجود الفايدة
الا فيما وقع في مفعوله ان المفتوحة بما بعدها من معمولها حال كون ان خفيفة او ثقيلة فانه
واجب الاقتصار هنا على احد مفعوليها الظاهر من كلام ان ان المفتوحة مع معمولها هو المفعول
الاول فيقتصر عليه وحذف الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر فيه مفعولا ثانيا نحو
علمت ان زيدا قايم حاصلا ولا حاجة اليه كما هو مذهب سيبويه فانه قال ان ان المفتوحة
مع معمولها سادة مسد المفعولين لان هذه الافعال لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا
ومسندا اليه وهما حاصلان هنا ولهذا اجاز كسرها عند ادخال اللام نحو علمت ان زيدا
لقايم ولم يجز كسرها في نحو اعجبني ان زيدا القايم لتعذر تقديرها في معنى الجملة المستقلة لكونها فاعلا
ولهذا ايضا جاز العطف هنا على موضع اسمها بالرفع وان كانت مفتوحة لفظا لانها في المعنى
مكسورة فيقال علمت ان زيدا قايم وعمرو ومن خصايصها جواز الالغاء وهو ابطال عملها اذا
توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد علمت منطلق او تاخرت عنهما لاستقلال الجزئين
كلاما لانهما في الاصل مبتدا وخبر مع ضعف العامل بالتاخر بدليل جواز لزيد ضربت مع امتناع
ضربت لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف اذ معنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني والظرف متعلق
بحصل المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مضمون هذه الجملة في ظني الا ان الالغاء احسن من
اعمالها عند تاخرها عنهما لانه لا حظ لها في التقديم بوجه مع ان الابتداء اقرب اليهما منها
ومتساو مع الاعمال عند توسطها لانها متقدمة من وجه متاخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني

كما أن الابتداء مستول على الجزء الاول واما حال تقدمها عليهما فلا يجوز الالغاء عند الاكثر اذ
لاحظ للابتداء فيهما ولزومه اي لزوم الالغاء مسمى بالتعليق وهو ابطال عملها على سبيل
الوجوب لفظا لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد ولهذا اجاز العطف مع
التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا ان كان في اول معمولها حرف استفهام نحو
علمت أزيد عندك ام عمرو ومعناه علمت احدهما متعينا على صفة وهو كونه عندك واعلم انه لو
لو اقتصر على استفهام بغير لفظة حرف لكان اولى ليشمل التعليق مع الاسم المتضمن للاستفهام
كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلوسك ومع المضاف الى المتضمن له نحو علمت غلام
من عندك او حرف نفي وهو ما ولا النافية للجنس وان نحو علمت ما زيد منطلقا او ان زيد منطلق
وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو او حرف ابتداء كلام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وكلام القسم
نحو قوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها وان المكسورة اذا لم يمكن
فتحها وذلك اذا كان في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا القائم اما اذا امكن فتحها واعمال
هذه الافعال فلا يعدل الى التعليق كما لا يعلق في علمت زيدا منطلقا لامكان الاعمال لما ان لهذه
الاشياء المذكورة صدر الكلام فابقيت الجمل التي دخلتها على صورة الجملة وان كانت تلك الجملة في
في تقدير المفرد قضاء لحقها ولحق العامل المعنوي وهو الابتداء فانه ثابت مع هذه الاشياء فاعمل
العامل المعنوي لفظا واللفظي وهو هذه الافعال معنى ولا يجوز العكس لانه حينئذ لا يعلم ان
المعنوي عامل ام لا ولهذا تسمى معلقة اما من قولهم امرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة او من
التعليق بمعنى نوط الشيء بالشيء اذا تعدى بالباء وازالة الوصلة عنهما ان تعدى بعن وهذه
الافعال معلقة بمعمولها قبل دخول هذه الاشياء ومعلقة عنها بعد وجودها وانما لم يدخل اللام
في صدر الجملة في ان زيدا القائم لفظ ان المحتاجة اليه من اجتماع ان واللام ومن خصائصها تعديته
المضمر الذي هو الفاعل الى المضمر الذي هو المفعول اذا كانا متصلين وكانا لواحد من رتبة
واحدة من التكلم والخطاب والغيبة نحو علمتني منطلقا ورايتك منطلقا وزيد رآه عظيما

فان

فان هذا مختص بها فلا يقال ضربتني وضربتك لما سيجيء اما اذا كان احدهما منفصلا والاخر متصلا
فيجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وكذلك ان لم يكونا من
مرتبة واحدة نحو زيد ضربني اذا كان المراد من زيد هو المتكلم والمصنف تسامح في ذكر هذه [illegible]
وتعديته المظهر الفاعل الى المضمر المفعول نحو ظنه زيد منطلقا على ان يكون الضمير راجعا
الى زيد ان كان المضمر المعدى هو الثاني من مفعوليها لم يجز لا تعديته المضمر اليه ولا تعديته
المظهر اليه فلا يقال زيد علم عمرا اباه ولا علم زيد عمرا اباه اي سادا مسد حيث ان تأثيرها اي
تأثير هذه الافعال في الثاني لان المفعول الذي تعلق به الظن والعلم هو الثاني من المفعولين دون
الاول منهما لان ذكره لترتيب الثاني عليه فلا يكون الاول في الحقيقة مفعولا بخلاف المفعول الثاني
وبخلاف ساير الافعال لان اصل الفاعل الذي شانه التأثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي
شانه التأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا لان تأثير الفاعل في نفسه قليل فيلزم سبق الفهم الى المغايرة
ولذا لا يقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما تقول ضرب زيد نفسه ولا يقال ضربتني وان تخالفا
لفظا لاتحادهما معنى وانما قصدهما لفظا بكون كل واحد منهما ضميرا متصلا من نوع واحد وانما يقال
ضربت نفسي لان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم كانها غيره لمغايرة المضاف للمضاف
اليه ولذلك اي ولاجل ان جواز التعدية في المفعول الاول لعدم تأثيرها فيه اجري مجراها اي مجرى
هذه الافعال في تعديته المضمر الى المضمر عدمتني وفقدتني لان مفعولهما كالاول مفعوليها في عدم
في عدم التأثير وقبل لانهما ضد اوجدت وقد يحمل الضد على الضد قال الشاعر لقد كان لي عن
ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح وعكس النوع الثاني الذي هو تعديته المظهر الى المضمر
وهو تعديته المضمر المتصل الفاعل الى المظهر المفعول لا يجوز مطلقا لا في هذه الافعال ولا في غيرها
نحو زيدا ضرب على ان يكون الضمير المستكن في ضرب عائدا الى زيدا الذي هو مفعول به له وزيد المتقدم منهما
لئلا يؤدي الى الفضلة وهو المفعول الى اللزوم وذلك لان زيدا باعتبار انه مفعول ظن كان فضلة يستغنى
الكلام عنه وباعتبار ان الضمير المستكن الذي في ظن راجع اليه يكون لازما للكلام حيث لا يستغنى عنه لان

اليه المضمر لا الى المظهر اول مفعوليها كما في الامثلة المذكورة فان كان المضمر المعدى اليه

لان الضمير الذي في ضرب باعتبار انه ضمير الفاعل لا يستغنى عنه وباعتبار انه راجع الى المفعول يستغنى عنه ولا يجوز ان يكون الشيء الواحد بالنسبة الى مُعلك احد لازما وفضلة اما لو انفصل الفاعل جاز التعدية مطلقا نحو ما زيد ضرب الا هو وما ظن زيدا ناجيا الا هو ومما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر وفي تضمنها لا في خصائصها اتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وصيّر وجعل بمعنى اعتقد كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم او بمعنى صيّر لا بمعنى خلق كقوله تعالى فجعلناه هباءً منثورا وترك بمعنى صيّر لا بمعنى خلّى وشعر ودرى والغي وتوهم اذا كان فيها معنى الظن او العلم وهب بمعنى احسب ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل بهذا المعنى تقول هب زيدا منطلقا وقد يجيء وهبني غير متصرف بمعنى صيّر كقولهم وهبني الله فداك الافعال الناقصة وانما سميت ناقصة لانها لا تتم كلاما مع المرفوع بدون المنصوب وقيل لانها سلبت عنها الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدث الانتقال ودلالة ما زال واخواته على الاستمرار ودلالة ما دام على الكون الدائم ودلالة ليس على الانتفاء واضحة واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفاية فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا نحو كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق بعينه كان ما وضع لتقرير الفاعل على صفة نحو كان زيد قائما فانه يقرر زيدا على صفة القيام بخلاف سائر الافعال فانها ما وضعت لذلك فان نحو ضرب في ضرب زيد وان قرر زيدا على صفة الضرب الا انه ما وضع للتقرير وانما وضع لنفس الاخبار او نقول المراد بالصفة غير صفة مصدره ومن ثمة اي من اجل انها وضعت للتقرير يدخل على جزئين احدهما الفاعل والثاني صفته التي قرر الفاعل عليها مبتدا وخبر لا عطاء الخبر حكم معناها من استمرار او انتقال او صيرورة او حصول في زمان على حسب مقتضى تلك الافعال فضمونها صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان زيد قائما ان زيد اتصف بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي فترفع المبتدا كما ترفع الفاعل سائر الافعال وتنصب الخبر

تشبيها

تشبيها بالمفعول وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح هذه الاربعة الاخيرة بمعنى صار وما جاء بمعنى كان نحو ما جاءت حاجتك اي اي حاجة كانت حاجتك وانما انث الضمير الراجع الى ما للاخبار عنه بالمؤنث نحو من كانت امك وروي حاجتك بالرفع على ان ان يكون اسم جاء وما منصوب المحل على الخبرية هذا على تقدير ان يكون ما استفهامية ويجوز ان يكون ما نافية وفي جاءت ضمير لما تقدم اي لم يحصل هذه على قدر المحتاج اليه وقعد بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت الشفرة قال الاندلسي لا يتجاوز به جاء وقعد الموضع الذي استعملتها العرب فيه وطرد بعضهم وهو الاولى المجيء جاء البر قفيزين فان القفيزين خبر على معنى الصيرورة تقول كلت البر فجاء قفيزين ولا يكون حالا لانها فضلة وقفيزين هنا ليس بفضلة ويمكن ان يقال نسبة المجيء الى البر على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حال كالقفيزين والصاعين وليس ومادام وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس منها فلا يقال لا زول اميرا وما برح برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما فتئ فتي بكسر العين وفتحها معهود اللام بمعنى زال وما انفك انفك في الاصل بمعنى انفصل فكان بالنظر الى لفظه لا بالنظر الى كونها ناقصة لبعض انقسامها الى الناقصة والتامة يكون ناقصة وهي اي الناقصة لاقتران مضمون جملتها وهو مصدر خبرها المضاف الى اسمها بالزمان الماضي دائما اي للدلالة على دوام مضمون الجملة الى زمان النطق من غير تعرض لانقطاع نحو كان الله سميعا بصيرا او منقطعا ولا بد من قرينة مقالية كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول الفقير كان لي مال كان فيها ضمير الشان اي انها ناقصة سواء كان فيها ضمير الشان ويكون بعدها جملة مفسرة لذلك الضمير نحو كان زيد قائم او لم يكن فيها ضمير الشان وقيل انها عند اضمار ضمير الشان فيها تامة ذلك الضمير فاعلها اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وتامة بمعنى ثبت من غير احتياج لها الى الخبر كقوله تعالى وان كان ذو عسرة اي ان ثبت ووجد ذو عسرة وزائدة غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد ولا يكون زائدة

الا بلفظ الماضي لحقيقة بين مسند ومسند اليه نحو ما كان احسن زيدا وبين صفة وموصوف كقوله
فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام واسنادها الى الضمير لا يمنع زيادتها عند
سيبويه كما لا يمنع الاسناد من الغاء باب ظن نحو زيد ظننت قائم وزعم السيرافي ان كان الزائدة
مشبهة بالحروف الزائدة فلا يلزم فساد من خلوها عن الاسناد وشذ زيادتها بين الجار
والمجرور كقوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا شذ زيادتها
آخرا واعلم ان الاولى ان يذكر قوله وبمعنى صار قبل قوله تامة لئلا يتبدا اخر الاقسام لانها
ان كانت بمعنى صار يكون ناقصة ايضا كقوله بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها فان كانت بمعنى صارت لتعذر حملها على كونها تامة لانه يجب ح ان يكون فراخا حالا
فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زائدة لنصب فراخا وعلى
كونها ناقصة ليست بمعنى صار لفساد المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيض اللهم
الا ان يقال انه من باب القلب ويكون التقدير كانت فراخها بيوضا والكلام اي كل هذه الاقسام
الاربعة يتوجه في قوله تع لمن كان له قلب لانه يجوز ان يكون ناقصة وقلب اسمه وله ظرف
مستقر منصوب المحل على الخبرية ويجوز ان يكون في كان ضمير الشان وقلب مرفوع بالابتداء
وله خبره والجملة خبر كان ويجوز ان يكون تامة وقلب فاعله ح وله ظرف لغو اي لمن ثبت له قلب
الا انه يلزم في هذا الوجه عدم استحسان لان الظرف ان كان مستقرا استحسن تقديمه
وان كان لغوا استحسن تاخيره وهنا الظرف لغو مع انه مقدم ويجوز ان يكون زائدة ويكون
التقدير لمن له قلب وارتفاع قلب اما بالابتداء او بالجار والمجرور اعني له لاعتماده على الموصول
وفي حكمه بان الكل يتوجه هنا نظر لانه لا وجه لجعل كان بمعنى صار في الاية الا مع تعسر من جهة
المعنى واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران معاني الجمل التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي
تدل عليها بموادها وهي الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا الاوقات التي تدل عليها
بصيغتها نحو اصبح زيد قايما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد
متفكرا

أن

أن اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي ويكون هذه الافعال الخمسة بمعنى صار من غير اعتبار
الاوقات التي تدل عليها بموادها كقوله تع فاصبحتم بنعمته اخوانا وكقوله تع ظل وجهه مسودا
ويكون هذه الافعال الخمسة تامة غير محتاجة الى الخبر الا الاخرين وهما ظل وبات وانما يكون الثلثة
الاول تامة اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح اي دخل في الصباح منه قوله تع
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقد جاء بات بمعنى عرس ويكون ح تاما ومعناه
نزل من آخر الليل قال بات القوم اي نزلوا فيتعدى بنفسه او بالباء وكذا جاء ظل تاما بمعنى دام
او طال وانما تركه المصنف لان استعماله تاما اقل من استعمال بات تاما وصار للانتقال باعتبار
الحقايق نحو صار الهواء ماء والطين خزفا او باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون على هذا تامة ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال
من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو وليس لنفي مضمون الجملة حالا وهو مذهب الجمهور من النحاة
وقيل للنفي مطلقا وهو مذهب سيبويه فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله تع مثله وفي المستقبل
نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وقال الاندلسي لا منافاة بين القولين وذلك لان خبر ليس
ان لم يتقيد بزمان من الازمنة يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه نحو زيد قائم وان قيد
بزمان من الازمنة يحمل على ما يتقيد به وتقديم يوم في قوله تع الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهو
اي يوم معمول معموله لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس دليل هذا التقديم على جواز تقديم معموله
عليه كما هو مذهب البصريين فانه لو لم يجز تقديم خبر ليس عليها لم يجز تقديم معمول خبرها عليها
الدال هذا التقديم على فعليته اي فعلية ليس كما هو مذهب الاكثرين لانه لو كان حرفا لما جاز
التصرف فيه بالتقديم والتاخير خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف
لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة وفيما قال المصنف نظر
لانا لا نسلم انه معمول لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بني على الفتح
لاضافته الى الفعل كما في قوله تع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وعلى تقدير تسليم انه
منصوب

تقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب وعدم
وعدم جواز تقديم معموله عليه مذهب الكوفية وكثير من المحققين كعبد القاهر
وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو وما دام لتوقيت امر سواء كان ذلك الامر
فعلا او شبهه بمدة ثبوت الخبر لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس
ما دام زيد جالسا اى مدة جلوس زيد او لمتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس
ما دام عمرو قائما ابوه ومن ثمه اى من اجل ان ما دام للتوقيت احتاج ما دام الى جملة فعلية او اسمية
يتعلق ما دام بها لانه ظرف وذلك لان ما فيه مصدرية والمصدرية قد تذكر ويراد به الوقت
والظرف فضلة لابد معه من تقدير كلام لفظا او تقديرا ويكون تاما بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت
السموات والارض وبمعنى سكن كقوله صلعم نهى ان يبال في الماء الدائم اى الساكن وما زال
سكن صح
ما انفك لاستمرار الخبر لاسمها مذ قبله الاسم اى في زمان يكون الاسم قابلا للخبر في المعتاد فانه
لا يفهم من قولهم ما زال زيد اميرا انه كان كذلك في اول وجوده بل في زمان يمكن الامارة له وهو
وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه وانما يفيد هذه الافعال الاثبات مع انها للنفي لان ما للنفي
وهذه الافعال كما عرفت للنفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات وانما تفيد استمرار
الاثبات لان نفي نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفيا بزمان يوجب ان يعم ذلك النفي
في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشيء لزمان لم يوجب عموم الاثبات
في جميع ذلك الزمان الا يرى انك اذا قلت ضربت كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء
من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضربت فانه يفيد استغراق نفي الضرب
في جميع اجزاء الزمان الماضي ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة النفي لفظا او تقديرا
نحو قوله تعالى تالله تفتؤا اي لا تفتؤا وكقوله تزال حبال مبرمات (محكمات) اعدها اى لا تزال وذلك
لانها للنفي فلو استعملت من غير نفي لا يفيد الاستمرار والنفي اما بحرف النفي او بفعله نحو قوله
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع او باسمه كقوله غير منفك اسير هوى كلا

زال

زال يعتبر حالة كونها ماضية بما نحو ما زال ولم يزل وحال كونها مستقبلة بلن نحو
لن يزال ولا نحو لا يزال وما اوله ما المصدرية في ما دام وللنفي في اخواتها لا يتقدم
خبرها اى خبر هذه الافعال التي في اولها ما عليها اما في ما دام فلان ما فيه مصدرية فلم
يجز التقدم فيه اتفاقا لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه واما في اخواتها فلان ما فيها
للنفي والنفي جار مجرى الاستفهام في اقتضاء صدر الكلام وفي انه لا يعمل ما بعده فيما قبله
الا يرى انه لا يجوز ان يقال زيدا ما ضربت كما لا يقال زيدا اضربت والكوفية اجازوا
تقديم اخبارها الا ان ما لزمتها وصارت معها بمعنى الاثبات حتى صارت كبعض حروفها واما
توسط الخبر بين ما للنفي وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا من ان
ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء الكلمة وبينها فالافعال الناقصة
باعتبار تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى قعد وقسم مختلف
فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيه جوز التقديم ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم
وقسم لا يجوز عند البصرية وهو ما في اوله ما واما تقديم خبرها على اسمها فجائز كقوله سلي ان جهلت
الناس عنا وعنكم فليس سواء عالم وجهول وقد يجب تقديم خبرها عليها في نحو غلام من كان
زيد وابن كنت كما يجب تاخيرها عن اسمها في نحو كان فتاك مولاك وما كان زيد الا في الدار وقد يجب
تاخير اسمها عن خبرها في نحو كان شريك هند اخوها ولا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ
فيه معنى الشرط او معنى الاستفهام فلا يقال كان من تضربه تضرب قائما ولا كان من اباك وذلك
لاقتضاء الشرط والاستفهام صدر الكلام او مبتدأ خبره جملة انشائية او طلبية فلا يقال
كان زيد هل اتاك او كان زيدا اضربه او لا تضربه وذلك لفوات ما وضع هذه الافعال له من
التقرير على صفة او مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام فلا يقال كان اين زيد او كيف
زيد والكلام في كل هذه الافعال يقع خبر الكان نحو كان زيد صار غنيا من غير عكس اى لا يقع
كان خبرا لجميع هذه الافعال وذلك لان كان من الافعال العامة فيفيد غيرها معه ما لا يفيد هو مع غيرها

ولا يقع الماضي اي ما يدل على الزمان الماضي وكان بلفظ الماضي خبرها اي خبر هذه الافعال من غير
قد فلا يقال كان زيد قام ولا صار زيد قام لان الخبر من مكان الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع
الا اذا دعت الضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد الاخبار بقيام زيد
فيما مضى ولا ضرورة هنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس كان بخلاف قولك
زيد قام فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي لعدم كان وانما يجوز نحو قوله ان كان
قميصه قد لان قد فيه مقدرة والماضي صار قريبا من الحال بدخول قد عليه وكذا يجوز صار زيد
ان قد قام لان الماضي هنا صار مستقبلا بدخول حرف الشرط عليه وانما قال على الاكثر لجواز
وقوع الماضي خبرها عند بعضهم لوقوع الاستعمال كقوله ولقد كانوا عاهدوا الله وكقولنا
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة **افعال المقاربة** ما وضع لتقرير اسمه على صفة دخل فيه
الافعال الناقصة وخرجت عنه بقوله بفعل مضارع اي مع فعل مضارع بحيث لا يجوز تركه
وانما قال على الاعم لانه قد يجيء مع غيرها قليلا نحو عسى الغوير ابؤسا وما كدت ايبا فيه ابرع لما ذلك
الفعل دنو حصوله على سبيل الرجاء والطمع كعسى نحو عسى الله ان يشفي مريضي معناه ان قرب
شفائه مرجو من عند الله في الاستقبال قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا
شيئا وهو شر لكم واصل المضارع الذي وقع خبر له ان يكون مصدرا بان لانها علم الاستقبال
فاستعمل مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء ليكون دلالته على الغرض
المقصود منه اوضح ولا يتقدم خبر الافعال عليها لانها افعال ضعيفة لا تتصرف في انفسها فلها
حال ضعيف بالنسبة الى الافعال المتصرفة نحو باب كان وحال قوي بالنسبة الى الحروف نحو باب ان
فلم يتقدم اخبارها تفضيلا للافعال المتصرفة عليها واجيز توسطها تفضيلا لها على الحروف
فيقال طفق يصليان الزيدان وكاد يطيرون المهزومون ولمشابهتها الحروف بتضمنها معنى
الانشاء اي انشاء الرجاء لان الاصل ان يكون الدال على انواع الانشاء هي الحروف ولانها معان يتعلق

افعال المقاربة

بالاسناد فهي كمعاني يتعلق به في الخبر ومع لا يكون الا بالحروف كان ولام الابتداء وحرف النفي فاذا
وجد انشاء من غير حرف فالحرف اما محذوف نحو زيد عندك ام عمرو واما تضمنه فعل او اسم
او جملة نحو بعت ومن ابوك وانت طالق لا يتصرف فيها كما لا يتصرف في الحروف فلا يجيء منه
مضارع واسم فاعل وامر ونهي وقد يكتفى بان والفعل اسما لها من غير احتياج الى خبر
نحو عسى ان يخرج زيد وذلك لاشتماله على المسند والمسند اليه وهو المقصود بهذه الافعال
فاستغنى عن الخبر كما استغنى ظننت ان يقوم زيد عن المفعول الثاني لان معنى ظننت ان يقوم
ان يقوم ظننت زيدا يقوم كما ان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم وفي اعراب ان يقوم
اذا كان خبرا خلاف قال المتاخرون انه منصوب على الخبرية فقيل عليهم ان الحدث لا يقع خبرا
عن الجثة فالوا اللفظ اما في الاسم او في الخبر محذوف التقدير عسى زيد القيام او عسى زيد
ذا القيام وقال بعضهم انه منصوب على المفعولية لان عسى في هذا الاستعمال بمنزلة
الفعل المتعدي وهو قارب زيد الخروج بخلاف الاستعمال الثاني نحو عسى ان يخرج زيد فانه
بمعنى الفعل اللازم وهو قرب اي قرب خروج زيد وقال الكوفية انه مرفوع المحل على انه
بدل من اسم عسى بدل الاشتمال فيكون عسى زيد ان يخرج على قولهم في تقدير قرب زيد خروجه
او فيه دنو على سبيل الحصول ككاد وهو خبر محض غير متضمن للانشاء ولذا يتصرف تصرف
الافعال نحو كادت الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل ولذا جرد
المضارع الواقع خبرا له عن ان لان المضارع اذا جرد عن قرينة الاستقبال كان ظاهرا في
في الحال فيناسب كاد الذي وضع لتقريب الفعل من الحال قيل اذا كان الخبر حالا يكون دالا
على الحصول ظاهرا وكاد يدل على انه قريب من الحصول فبينهما تناف قلنا المراد ان المضارع
منبه على ان الخبر مقصود بالقرب من الحال بخلاف الماضي فانه لانقراضه لا يدل على قرب
الحصول وهي اي كاد في النفي والاثبات كسائر الافعال اي يكون اثباته اثباتا لما وضع هو
في الاصل من دنو الفعل ونفيه نفيا له فاثباته اثبات المقاربة ونفيه نفي المقاربة فمعنى كاد

حال

ان مقاربة الموت ثابتة والموت لم يقع لان القرب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل اذ لا يكون
آخذا في الفعل لا قريبا منه ومعنى لم يكد يموت ان مقاربته منفية ويلزم من نفيها نفي وقوع
الموت بزيادة مبالغة لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي الفعل نفسه وانما قال على
على الاصح لانه قيل ان نفيه اثبات في الماضي والمضارع ويكون نفيه اعلاما بوقوع الفعل عسيرا
فانه يقول القائل لم يكد زيد يفعل ومراده انه فعل بعسر لا بسهولة اما في الماضي فكقوله تعالى
وما كادوا يفعلون والمراد انه قد فعلوا واما في المستقبل فلتخطية الشعراء ذا الرمة
بدليل قوله تعالى فذبحوها
في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فغير ذو الرمة
لم يكد الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انه في المستقبل للاثبات على معنى
نفي
ان رسيس الهوى يبرح ويزول لما كان للتخطية مجال ولما غير ذو الرمة مع فصاحته
وعلمه بقوانين كلام العرب وقيل ان نفيه اثبات لما ذكرنا لا في المستقبل بدليل قوله تعالى
من قوله تعالى وما كادوا يفعلون
او كظلمات في بحر لجي يغشيه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض
اذا اخرج يده لم يكد يراها فان قوله لم يكد مستقبل لكونه جوابا للشرط مع انه للنفي لانه فانه
لو حمل هذا على معنى انه يراها لفسد المعنى ويكون بمنزلة قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها
ظلمة اذا اخرج الانسان يراها واشار الى الجواب عن الدليلين المذكورين على هذين
المذهبين بقوله وقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها وقول
الشاعر لم يكد رسيس الهوى يدل على نفي قرب الذبح زمان تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا
ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها فهذا التعنت يدل على انهم ما كانوا يقاربون
الفعل فضلا عن نفس الفعل وفي نفي قرب الرؤية في لم يكد يراها وفي نفي قرب تغير الحب في لم يكد
رسيس الهوى ولا اعتبار للتخطية لانه يجوز ان يكون المخطي من مذهبه الاثبات ولذا
لما سمع خلف الاحمر تخطية الشعراء له قال اصاب طبعه واخطأت رويته الذي صفة نفي
قرب اي نفي قرب هذه الثلثة الذي هو ابلغ من نفيها اي من نفي الذبح والرؤية وتغير الحب
لما ذكرنا

في الماضي

ادع لنا ربك يبين لنا ما هي

مزان

من ان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي نفس الفعل والذبح يعلم من
من قوله تعالى فذبحوها لا من قوله وما كادوا يفعلون ولا تنافي بين نفي قرب الذبح زمان
التعنت وبين حصول الذبح بعد التعنت وانما التنافي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد
وقد تدخل ان في خبرها اي خبر كاد لان تشبيهها بعسى وان كان اصله ان يكون مجردا عنها لما
لما ذكرنا كما يجرد خبر عسى عن ان تشبيها لها بكاد وان كان اصله ان يكون مصدرا بها لما
ذكرنا وذكر الاشبر الكمالي اصل معنى المقاربة كقوله رسم عفي من بعد ما قد انمحى قد كاد
من طول البلى ان يمحصا وكقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
او فيه دنو على سبيل الاخذ فيه والشروع كجعل وطفق بكسر الفاء وبفتحها واخذ وكرب
وهي اي هذه الاربعة مثل كاد في الاستعمال وذكر القرب معناها من معنى كاد لانها للاخذ بفتح الراء
في الخبر كما ان كاد لدنو الاخذ فيه تقول كرب يفعل وجعل يقول ذاك واخذ يقول قال الله تعالى
وطفقا يخصفان وطفق مسحا اي يمسح مسحا وفي عبارته تساهل لانه يفهم منها انها
لدنو الاخذ مع انها للاخذ لا لدنو الاخذ وقال ابن الحاجب في شرح المفصل تحقق الحال
في خبر جعل واخواته اكثر من تحققه في خبر كاد وعلى هذا لا تساهل في عبارته وانما لا يجوز
هنا الاتيان بان تشبيها بعسى كما جاز في كاد لانه لا وجه هنا لتقديره لكونه مشروعا فيه
بخلاف كاد فانه يصح تقديره مستقبلا على وجه يصح دخول ان عليه واوشك يوشك معناه
في الاصل اسرع وهي مثل عسى وكاد استعمالا اي اوشك يستعمل استعمال في وجهيها تقول
اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد واستعمال كاد تقول اوشك زيد يخرج وذلك لمساهمة
لهما في اصل القرب لان السرعة مناسبة للقرب فيكون كاد واوشك من الثالث فينبغي ان
لا يجوز استعماله مع ان لانه للحال والافعال ذكر في القسم الثالث قلنا انما ذكره بعد
الفراغ منه وليس منه وكانه مشترك بين مقاربة الخبر على سبيل الرجاء وعلى سبيل
الطمع فلذا استعمل مع ان وعدمها الا في اتصال الضمير المنصوب فانه يتصل بعسى نحو

مستقبلا

عسى

نحو عسى كما عرفت ولم يتصل بادوشكل لانه لم يشتبه لعل في الطمع حتى يتصل هذا الضمير به
كما اشبهه عسى فيه ولعدم ورود السماع فيه الفعلان الموضوعان لانشاء التعجب
لا لاخبار التعجب نحو عجبت وتعجبت فانه ليس من هذا الباب وكذا مثال الامر منهما
ليس من هذا الباب لانه لانشاء طلب التعجب لا لانشاء التعجب وانما لم يحد فعلا التعجب
استغناء عنه بذكر الصيغة وحصرها في صيغتين ولانه معلوم من قوله الفعلان
الموضوعان لانشاء التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية شيء خفي سببه اوخرج عن
امثاله باعتبار انه يقل وجوده في العادة ما افعله عند البصرية فانه عندهم فعل وعند
الكوفية اسم لعدم التصرف الى المضارع وفتحة الواو والياء في نحو ما اقوم زيدا وما ابيع
عمرا وعدم لحوق الضمائر ودنا التانيث به وعند البصرية ان ذلك لعدم تصرفه بسبب
شبهه الاسم وافعل به ولا خلاف في فعليته لانه على وزنه مختص بالافعال لا يبنيان الا
من مجرد الثلاثي فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه لفظا نحو اكرم او تقديرا نحو عور مما هو
بمعنى افعل او افعال على ما عرفت بيان ذلك في اسم التفضيل لا من الرباعي المجرد والمزيد فيه
لانه لو حذف منه شيء التبس بالثلاثي المجرد ولو لم يحذف لا يمكن بناؤهما منهما وانما قال
على الاعم احترازا عن نحو ما اعطاه وما اولاه للمعروف من قولك اولينه خيرا فهما شاذان
عند غير سيبويه واما عند سيبويه فمجيء صيغتي التعجب من باب افعل قياس لقلة الحذف فيه مما
مما ثبت اي وقع في الماضي مستمرا لانه لا يتعجب مما لا يقع بعد من لازم اصلا او ودا لانه لا يتعجب
من شيء الا بعد ان يجري مجرى الغريزة وباب فعل بالضم للغرائز وهو لازم البتة لا يتعدى
فيلزم ان يبنى التعجب منه او من بناء يمكن رده اليه وهو الثلاثي المجرد فاذا قلت ما اضرب
زيدا فكانك قلت ضرب زيد ثم عديته بالهمزة فانه همزة افعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدية
في الاصل نحو ما احسن زيدا او ما عدم التعدية في الحال عند تضمين الفعل معنى التعجب نحو
ما اعرف زيدا بالحق يتفاوت زيادة ونقصانا اي يكون قابلا معناه للتكثير ويجب ان يكون ذلك تضمن
الفعل

اذ لا معنى التعجب الا ... شخص بسبب خروجه عن نظائره ... والخروج فيه انما يمكن اذا قبل الزيادة ...

متصرفا تاما مثبتا فلا يبنى فعل التعجب من غير المتصرف نحو يدع ويذر ولا من الافعال الناقصة
ولا من المنفي ومن ثمة اي من اجل انهما انما يبنيان من فعل ثابت مستمر لازم منفا وت معناه
زيادة ونقصانا وضعت الصيغة اي صيغة التعجب ماضية مقترنة بالحال لدلالتها على الثبوت
والاستمرار ومن ثمة لا يقال ما اضرب زيدا بكرا على ان يكون زيدا هو الفاعل بواسطة
الهمزة وبكرا هو مفعول اصل الفعل لانه انما يبنى التعجب من ضرب بعد رده الى ضرب وجعله
لازما فلا يجوز ان يتعدى بنفسه الى بكر الا بادخال اللام في بكر ويكون متعديا اليه باللام
لا بنفسه ومن ثمة لا يقال ما امونه لان الموت مما لا يتفاوت زيادة ونقصانا ويتوصل في الممتنع
بناء صيغتي التعجب منه كالثلاثي المزيد فيه والرباعي الى غيره اي غير الممتنع اي يبنى صيغتا
التعجب من فعل يصح بناؤهما منه ويجيء بمصدره اي بمصدر الممتنع بناؤهما منه مقام
التعجب منه مضافا المصدر الى الفاعل اي ما كان فاعلا لاصل الفعل نحو ما اشد استخراجه
ودحرجته وما ابلغ سواده وما اشد كون زيد صديقك في كان زيد صديقك وما افجع وما اضاع
موت زيد في مات زيد والاكثر ان يتعجب منه اي من الفاعل اي يبنى التعجب من الفعل
المبني للفاعل لا من المفعول اي الاكثر ان لا يبنى التعجب من الفعل المبني للمفعول لانه لو جعل
صيغة التعجب مشتركة بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطرادها وقياسيتها فجعلت قياسا
في الفاعل لانه اكثر من المفعول وانما قال والاكثر لانه قد يجيء التعجب من المفعول نحو ما اشهاه
وما امقته اذ المعنى ما اشد كونه مشتهى وكونه ممقوتا واعلم انه اذا عدي ما بني للمفعول
باللام وبعند ارتفع الالتباس نحو ما امقته الي وما اخطاه عندي وقياس التعجب من
المبني للمفعول ان يجعل صلة لما المصدرية واقيم مقام المتعجب منه ويتوصل في التعجب
بنحو ما اشد واشدد نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ولم يعين ذكر المصدر
هنا لان كون المتعجب منه مفعولا لا يعلم بذكر المصدر الصريح وانما يعلم بذكر ما موصولة بفعل
مصوغ للمفعول وما في ما احسن زيدا باعتبار الاصل قبل النقل باعتبار الاعراب مبتدأ نكرة

وجوز احسن زيد

عند سيبويه ما بعدها الخبر وفي احسن ضمير عايد الى ما بانه فاعله وزيد مفعوله تقديره في الاصل شيء احسن زيدا بمعنى ما احسنه الا شيء كما تقول امر اقعده عن الخروج وكانه في الاصل بقصد الاخبار بانه شيئا هذا الحسن الكامل الا انه لا يعرف سببه وانما يجوز ان شيئا اوجبه حسنا ولا يعرف من العظم الا هذا القدر اليسير وهذا معناه قبل النقل لا بعد النقل لان معناه بعده انشاء التعجب يدل على ذلك قولهم ما اقدر الله وما اعلمه وما اعظم شانه ولو قلت في تفسيره هذا لم يجز لهذا قال باعتبار الاصل لا الاعراب وقال الاخفش في احد قوليه ان ما مبتدا وهي موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اي الذي جعله فاعلا حاصل وهو ضعيف لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وقال الفراء ما استفهامية مبتدا وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين وضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى انشاء وبه في احسن به فاعل عند سيبويه والتزم زيادة الباء في الفاعل هنا الا اذا كان الفاعل ان وصلتها فانه لا يلزمه الباء كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون المقدما وبرز والفهم مع ان افعل على صورة صيغة الامر التي يلزم استتار الفاعل فيها لكون افعل لم يتمحض للامرية لان لفظه امر ومعناه على الخبر تقديرا ويكون الهمزة على هذا للصيرورة كما في اغد البعير بمعنى احسن بزيد في الاصل صار زيد ذا حسن ثم نقل الى الانشاء فغير صيغة الماضي الى صيغة الامر للاشعار بتغيير اللفظ على تغيير المعنى وبه مفعول عند الاخفش والزجاج والباء للتعدية ويكون الهمزة للصيرورة اي صير ذا حسن او الباء زايدة ويكون الهمزة للتعدية اي اجعله ذا حسن عند الفراء وفيه اي في افعل ضمير لان صيغة افعل اذا كانت امرا لزم استكنان الضمير فيه ويكون افعل على قول الاخفش امرا للواحد بان يجعل زيدا حسنا وذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل

وهذا قول الفراء

صبغه

صفه بالحسن فان فيه من الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص وهذان القولان احسن من القول الاول لان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد ولان زيادة الباء في الفاعل قليل وقول الفراء احسن من قول الاخفش لان همزة التعدية اكثر من همزة الصيرورة ولجريه اي لجري افعل به مثلا وحق الامثال ان لا تغير بل يحكى على موردها الاصلي لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذكر اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على ما كان عليه عند استعماله في المورد التزم على قول الاخفش كون الضمير مفردا مذكرا لا غير نحو يا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد ويا هندا احسن بزيد واما الزجاج فانه يجعل الضمير ابدا مفردا مذكرا لانه راجع على قوليه الى مدلول المصدر اي يا حسن احسن بزيد وعلى هذا لا يحتاج الى العذر في كونه مفردا مذكرا الا انه يلزمه فساد وهو انهم قالوا يا عمرو احسن بزيد ولو كان الضمير فيه راجعا الى مدلوله لزم ان لا يقال يا عمرو احسن بزيد لانه لا يخاطب شيئان في حالة واحدة بخطابين مستقلين وقد يحذف المتعجب منه عند قيام القرينة سواء كان معمولا لما افعل او لافعل نحو ما احسن زيدا واكرم اي وما اكرمه زيدا واحسن بزيد واكرم اي اكرم به وانما يجوز حذف الفاعل هنا لان لزومه الجر جعله بمنزلة الفضلة على انه في المعنى كمعمول افعل ولا يتصرف فيهما اي فيما افعله وافعل به بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وذلك لجمودهما واجرايهما مجرى الامثال واقتضائهما صدر الكلام لانهما للانشاء ولا فصل بينهما وبين المتعجب منه وان كان الفصل ظرفا فان الفصل ان لم يتعلق بهما فلا يجوز بالاتفاق سواء كان ظرفا او لا للفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي ولا سيما اذا كان ضعيفا وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف فلا يقال لقيته ما احسن امس زيدا على ان يكون امس متعلقا بلقيته ولا يقال ابغضا ما احسن فاما زيدا لان قاما غير ظرف وقوله على الاشهر قيد في قوله ظرفا

وذلك لانه يجوز عند الفراء والمازني الفصل بينهما وبين المتعجب منه اذا كان الفصل ظرفا
وكان متعلقا بهما نحو ما احسن بالرجل ان يصدق ويجوز الفصل بين ما وبين افعل عند
الاكثرين بكان نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي ويكون المعنى انه كان له في الماضي حسن
دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وكان هذه زايدة لا اسم لها ولا خبر او
ناقصة اسمها ضمير فيها عايد الى ما وخبرها فعل التعجب بعده وهي مع ما بعدها خبر ما
وتقول ما احسن ما كان زيد برفع زيد على ان يكون فاعل كان وهي تامة وما فيها مصدرية اي
ما احسن كون زيد وتقول ايضا ما كان احسن ما كان زيدا الافعال التي وضعت
لانشاء المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لا التي وضعت لاخبارهما نحو مدح وذم
وشرف وكرم فانها ليست مما نحن بصدده نحو نعم الرجل زيد فانك انما تنشئ المدح
وتحدثه بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح موجود في الخارج في احد الازمنة وانت
تقصد مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا وشرط فاعلها اي فاعل افعال المدح
والذم سوى حبذا فانه اي فان فاعله ذا في الاصل لا يتغير عن لفظة ذا سواء كان المخصوص
مفردا او لا مذكرا او لا نحو حبذا زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او
الهندات ولا يقال حبذان الزيدان وحب اولاء الزيدون وحبت هند وانما خص
ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض هنا الابهام اولا ثم التفسير ثانيا لما سيجي واختص
ذا دون اخواته لانه اللفظ السابق لكونه مفردا مذكرا ولانه اشد ابهاما من غيره لانه
لا يفهم منه الا معنى شيء بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التانيث ومعنى
حب صار حبيبا وقد اختلف فيها فقال ابن السراج ان تركيب حب اذا ازال فعليته لان الاسم
اقوى من الفعل فكان الغلبة عند التركيب مع الاقوى فحبذا مبتدا وزيد خبره عنده
اي المحبوب زيد وقيل التركيب ازال اسميته ذا لان الغلبة مع ما قدم وهو الفعل فصار
كبعض حروف الفعل فحبذا على هذا فعل والمخصوص فاعله مجانسته اي مجانسة فاعلها المخصوص

فلا يقال نعم الرجل فرس زيد لان الغرض ان يفضل الشيء على جنسه لا على غير جنسه ولان
المخصوص تفسير للفاعل فيجب ان يكون من جنس الفاعل فان قلت فما تقول في قوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذبوا فان الذين كذبوا هو المخصوص بالذم مع انه ليس من جنس
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عنه بجوابين في قوله وبئس مثل القوم الذين محمول
على حذفه اي حذف المخصوص وهو اي المخصوص المحذوف مثلهم والذين في موضع الجر
صفة للقوم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او محمول على بئس مثل القوم مثل الذين
فيكون الذين هو المخصوص بالذم على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كساء مثلا
القوم الذين كذبوا باياتنا فان القوم هو المخصوص بالذم على حذف المضاف ويكون حج
مجانسا للفاعل ساء وهو الضمير المستكن فيه المفسر بمثلا اي ساء المثل مثلا مثل القوم
وشرط فاعلها ان يكون معرفا بلام العهد نحو نعم الرجل او مضافا اليه اي الى المعرف بلام
العهد نحو نعم صاحب القوم ونعم وجه فرس غلام الرجل ان كان الفاعل مظهرا وقوله
معرفا بلام العهد اشارة الى ما قال ابن الحاجب انه اختصت هذه الافعال باحد هذه
هذه الثلثة ونعني بها كون فاعلها معرفا بلام او مضافا اليه او مضمرا مفسرا بنكرة
من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح اولا ثم تفسيره ثانيا وذلك لان المراد بالمدح والذم
هنا المبالغة فاذا ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهم الفاعل اولا لتتشوق النفس
اليه وترغب في طلبه ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن
غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود فهو
باعتبار الوجود الذهني معرفة وباعتبار الوجود الخارجي نكرة كما في علم الجنس من غير تفاوت بينهما
فمعنى ادخل السوق ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في ذهنك قال ومن ظن ان اللام موضوع فيه
للجنس بكماله فهو خطاء محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد
المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان

على ما زعمو الوجب ان يطابق لجمع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا يثنى ولا يجمع اذا
قصد بها الجنس قيل عليه لو كان اللام للعهد لجاز ذكر المعهود باسمه مقامه نحو نعم زيد انت
قلنا لا يجوز لفوات الابهام المقصود في هذا الباب وقال الاكثرهم ان اللام ههنا للجنس لما ذكرنا
من ارادة الابهام والمعرف بلام الجنس مبهم في الخارج وان كان معينا في الذهن قيل عليهم لو كان
اللام للجنس لزم ان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا يثنى ولا يجمع والجواب ان جمع الجنس
جائز يدل عليه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء فان الغرض ههنا الجنس لا رجال باعيانهم
فتعريف الجنس على وجهين احدهما ان يقصد خلوص الاسم للحقيقة من غير ارادة العدد وتعيين
واحد نحو الرجل على صورة كذا والثاني ان يقصد العدد مع كون الاسم للجنس كما تقول فلان
يعتنق الفارسين في الحرب فان الغرض وقوع الاعتناق على الشخص واحد وليس المراد
بالفارسين شخصين معينين بل يقصد ان على كل اثنين من ذلك الجنس فانظر في القولين تختر
ما هو الصواب منهما او يكون فاعلها مفردا مذكرا ان كان مضمرا يعني لا يجوز التصرف
في هذا الضمير بالتثنية والجمع والتانيث لان القصد بهذا الضمير الابهام والضمير
المفرد المذكر اذا لم يكن عائدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره فتميز اذ لكن المفرد المذكر
لابهامه بمكن علي التمييز مفردا نحو نعم رجلا زيد فرجلا تمييز والعامل فيه الضمير
المستتر في نعم لا نعم لانه لابهامه يقتضيه او مضافة الى نكرة نحو نعم ضارب رجل زيد او الى معرفة
او الى معرفة اضافة لفظية نحو نعم حسن الوجه زيد ان كان التمييز مونثا او متعددا على وفق
مخصوصه اي مخصوص المفرد المذكر فيقال نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
ونعم امراة هند يعني يجوز التصرف في تمييز الفاعل المضمر وفي مخصوصه افرادا وتثنية وجمعا
وتانيثا لان الاصل ذلك مع عدم مانع ههنا ولا يجوز التصرف في نفس المضمر لما ذكرنا الآن او مميزا
بما نحو قوله تعالى فنعما هي اي فنعم شيئا هي فنعم مسند الى مضمر وما نكرة منتصب له وضمير المونث
وهو هي هو المخصوص بالمدح هذا مذهب الفارسي والزمخشري قيل يمتنع ان يكون ما تمييزا لانها

174

مساوية للمضمر المستكن في نعم في الابهام والتمييز انما يكون لبيان جنس المميز عنه
قلنا المراد بما شيء له عظمة وقال سيبويه ان ما فيه معرفة تامة بمعنى الشيء اي فنعم الشيء
هي فيكون على هذا ما فاعل نعم وانما يجوز ذلك وان لم يكن معرفا باللام لانه بمعناه وقال الفراء
ان ما في قولهم نعم ما صنعت موصولة فاعلة لنعم مكتفيا بها وبصلتها عن المخصوص وقوله لئلا
يلتبس المخصوص المعرف باللام او المضاف اليه بالفاعل متعلق بقوله مميزا يعني لو لم
يلزم للمفرد المذكر المضمر مميز ويقال نعم الزيدان لم يعرف ان الزيدان هو الفاعل
والمخصوص محذوف او الفاعل مضمر والزيدان هو المخصوص ولما قيل نعم رجلين الزيدان
زال هذا الالتباس وقوله ان كان فاعلها مضمرا قيد في قوله او مفردا مذكرا وقد
شرحناه والمخصوص بالمدح او الذم مبتداء ما قبله وهو الفعل والفاعل خبره وانما استغنى
في هذه الجملة عن العائد الى المبتداء لان الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان ذلك
بمنزلة اقامة المظهر مقام المضمر او المخصوص خبر مبتداء محذوف كانه لما قيل نعم الرجل قيل
من الرجل الممدوح فقيل زيد اي هو زيد والكلام على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة
وقول الكوفية بان نعم وبئس اسمان لدخول حرف النداء في يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم
لان المنادى مفعول به يبطله احتمال حذف المنادى ويكون التقدير يا الله نعم المولى انت
فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية من انهما فعلان للحوق تاء التانيث الساكنة بهما والضمائر
على قول من اجاز ذلك نحو نعما رجلين الزيدان وانما لم يذكر تمسكهم على اسميتهما بدخول حرف
الجر عليها لانه ذكر ذلك في صدر الكتاب وكذا تمسكهم بعدم تصرفهما في المضارع والامر والنهي
باطل لان عدم تصرفهما انما يكون لكون المدح والذم موجودا في الممدوح والمذموم في جميع
الازمان

الحرف

ما دل على معنى في غيره بحيث لا يكون له وحده معنى اصلا
ويكون كالعلامة المنصوبة بجنب ذلك الغير ليدل على ان فيه فائدة ما فاذا افرد من ذلك
الغير بقي بلا دلالة على شيء اصلا وذلك الغير الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسما او فعلا او جملة
مثلا

مثلا اذا قلت زيد كالاسد فان كان الكاف اسما دل على التشبيه الحاصل فيه واذا كان حرفا
دل على التشبيه الحاصل فيما بعده والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذكر الغير فيكون الغير
متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الذى وضع ذلك الغير لاجله كالرجل
فانه متضمن لمعنى التعريف مع دلالته على معناه ومن اجل ان معنى الحرف فى غيره لا يجوز الاخبار
عن الحرف اذا ذكر بلفظه ويراد معناه الموضوع هو لاجله لانه ما لم ينضم اليه غيره لم يدل
على معناه فعلى هذا لا يجوز الاخبار عن لفظة فى ويجوز عن لفظ الاستماع مع ان مدلوله
مدلوله لان لفظ الاستماع يدل على مدلوله الذى فى نفسه مطابقة بخلاف مدلول فى فان
مدلوله فى غيره قوله وضعا اى دل على معنى فى غيره بحسب الوضع لا بحسب الوجود واحترز به
عن اسماء المعانى نحو ضرب زيد فان معانيها معتبرة فى نفس الفاظها بحسب الوضع وان كانت
فى غيرها بحسب الوجود ولذلك يصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وذلك لان الدلالة بحسب الوضع
والواضع اعتبر فى الحروف ان يكون مع الخبر حتى يدل على معناه ولم يعتبر هذا الشرط فى الاسم
والفعل ومن ثمه اى من اجل انه دال على معنى فى غيره باعتبار الوضع احتاج فى جزئيته اى
فى كونه جزءا من اجزاء الكلام الى اسم نحو ان زيدا قايم او فعل نحو قد قام لانه لو كان على
انفراده جزءا لادى الى استعماله على خلاف وضعه قوله لفظا اى حال كون الاسم او الفعل
ملفوظا كما ذكرنا او تقديرا كقولك نعم فى جواب من قال هل قام زيد لانه فى تقدير نعم قام زيد
فمنها الجار وانما سميت جارة لانها تعمل عمل الجر او لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء لانها
انما وضعت لايصال معانى الافعال المستفادة من الفاظها او من الفاظ ما شابهها او
من الفاظ ما هى بمعانيها الى الاسماء والحروف الجار على ما ذكر ثلثة وعشرون حرفا بعضها
لا يكون الا حرفا باعتبار معانيها الاصلية كالباء ومن وحتى والى والتاء واللام ورب فانها
لا تكون الا حروفا باعتبار معانيها الاصلية والا فقد جاءت اللام اسما فى قولك لى زيدا ومن
اسما فى قولهم من ربى والى اسما اذا كانت بمعنى النعمة وفى اسما للموضع من وفى وبعضها يكون

حروفا

حروفا واسماء مع المحافظة على اللفظ والمعنى نحو عن وعلى والكاف ومذ ومنذ وبعضها يكون
حروفا وافعالا مع ذلك كحاشى وعدا وخلا والمحافظة على اصل المعنى فى عن اذا كان اسما حاصل
لان معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب يمينه وعن بدنه حاصل كما يقال يمينه نحو من
وهى للابتداء اى لابتداء الغاية ومعنى الغاية هنا جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء
النهاية ومعنى الابتداء ان يكون للفعل المتعدى بها امتداد ويكون ابتداء ذلك الفعل من
مجرورها نحو سرت من البصرة فان للسير امتدادا او ابتداؤه من البصرة او يكون ذلك الفعل
اصلا للشئ ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن له امتداد لانه يقال خرج من
اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة لكنه اصل لما له امتداد ومجيئها لابتداء الغاية
فى المكان بلا خلاف واما فى الزمان فمختلف فيه وقول من اجاز ذلك وهم الكوفية هو الصحيح الموافق
لاستعمال الورد اذ لا منع من مثل قولك صمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول الشهر الى
اخره والتبيين ويعرف ذلك بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون مجرورها تفسيرا
تفسيرا له ويصح وقوع ذلك المجرور على ذلك المبهم كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ونحو خاتم من فضة والتبعيض ويعرف ذلك بان يكون هناك شئ ظاهر او مقدر ويكون
بعض المجرور بمن كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ونحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم
شيئا ونحو عشرون من الدراهم فان المراد من الدراهم ان كان دراهم معينة اكثر من عشرين
فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم فهى مبينة لصحة
اطلاق مجرورها على العشرين وغيره والتجريد نحو لقيت من زيد اسدا على حذف
مضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا كانه جرد عن جميع الصفات الا عن صفة الاسدية
والبدل ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
وتزاد من فى النكرة لاستغراق الجنس اى للتنصيص على العموم فى الفاعل
والمفعول بهما نحو لا يذهب من رجل ونحو لا تضرب انت من رجل فيهما اى فى الفاعل
والمفعول

وفي المسند اي نفيا او استفهاما عند سيبويه والاخفش يجوز زيادته في الاثبات نحو ما جاءني من رجل وما ضربت من رجل وما من رجل جاءني وهل جاءني من رجل وهل تضرب انت من رجل وهل من رجل في الدار وعند الكوفية يجوز زيادتها في الموجب ايضا كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وعند البصرية من فيه محمول على التبعيض وكذلك نحو قد كان من مطر وتاول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان شيء من مطر واعلم ان مجرورمن المزيدة اذا لم يكن من الاسماء المخصوصة على العموم كاحد وديار كان من لاستغراق الجنس نحو ما جاءني من رجل فان اصل من هذه هي من الابتدائية الا انه لما ارد الاستغراق ابتداء بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني هذا الجنس من فرد احدهم الى ما لا يتناهى اما اذا قلت ما جاءني رجل من غير من فيحتمل عدم الاستغراق ويكون المعنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر وانما سميت مزيدة مع افادتها الاستغراق لانه لا يتغير اصل المعنى باسقاطها واما اذا كان مجرورها من تلك الاسماء فيكون من في المجرور للتاكيد لا للتنصيص على الاستغراق فان معنى ما جاءني احد وما جاءني من احد سواء في التنصيص على العموم والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في المكان والزمان بلا خلاف كقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وسرت الى الكوفة وعند الاكثر ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها فالظاهر الدخول نحو اكلت السمكة الى راسها والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل وقد تجيء الى بمعنى مع واسناد الى قلته بلفظة قد كقوله تعالى الى المرافق اي مع المرافق وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية وهي مثل الى في صلاحية الاسم المجرور بها للانتهاء به او الانتهاء عنده الا انها ظاهرة في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها وقد تجيء بمعنى كي في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وبمعنى مع كثيرا اذا كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها ولم يكن اخر جزء من الشيء نحو نمت البارحة حتى الصباح واختصت حتى بالظاهر من الاسماء فلا تدخل على المضمر اكتفاء بالى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى يدخل على المظهر والمضمر ولانها لو دخلت

على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالضمير المنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر لانها حرف كالى فدخلت على المضمر مثلها وتمسك بقوله والفيه ما يخشى واعطيه سؤله وحتاه بالقوم لا حجوا اجاب المصنف عنه بقوله لا يعتد به لندوره وشذوذه ولا يكون مجرورها الا اخر جزء مما قبلها ضعفا نحو قدم الناس حتى المشاة او قوة نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او اخر جزء منه حسا نحو فرات القران حتى سورة الناس او اخر جزء منه دخولا في العمل نحو اكلت السمكة حتى راسها او ما يلاقي اخر جزء منه اي مما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح فان البارحة ينتهي عند الصباح لانه من اجزاء النهار لا من اجزاء الليل وذلك لان الفعل المعدى بحتى الغرض الوضعي منه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يوتي عليه وذلك الغرض انما يحصل بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء بخلاف الى فانه لا يجب ان يكون مجرورها كذلك فيجوز ان يقال اكلت السمكة الى نصفها وفي للظرفية تحقيقا نحو المال في الكيس او تقديرا نحو نظرت في الكتاب فان الكتاب مشتمل على النظر اشتمال الظرف على المظروف وقد تجيء بمعنى على كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوعها ويجوز ان يكون في الاية للظرفية ايضا على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف والتحقيق ان كل موضع فيه معنى الاحتواء فهو موضع في نحو جلست في الدار وكل موضع فيه معنى الاستعلاء فهو موضع على نحو زيد على السطح وكل موضع يحتمل الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك والباء للالصاق وهو تعلق احد المعنيين بالاخر نحو به داء اي العقو به وخامره ونحو مررت بزيد وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد والمصاحبة اي يكون بمعنى مع نحو اشتريت الفرس بسرجه والاستعانة نحو كتبت بالقلم وعبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة

البارحة

ان يتقضى

حكاية عن فرعون

الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها والمقابلة
نحو بعت هذا بذلك والتعدية بمعنى انها تغير معنى الفعل المعدى بالباء وتحدث
فيه معنى الجعل والتصيير كالهمزة والتضعيف نحو ذهبت بزيد اى اذهبته وهذا
المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها
وليس المراد من التعدية ايصال معاني الافعال الى الاسماء لاشتراك جميع حروف
الجر في هذا المعنى والتعدية نحو بابي انت والظرفية نحو قوله تعالى ولقد نصركم الله
ببدر وتزاد الباء قياسا في خبر المبتدأ استفهاما نحو هل زيد بقائم وفي خبر ما وليس
نحو ما زيد بقائم وليس زيد بقائم وذلك لان الخبر لما تراخى من حرف النفي بوقوع الاسم
بينهما مع ان المنفي هو مضمون الخبر زيدت الباء لتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي به لان
الباء للالصاق وتزاد سماعا في الفاعل في غير التعجب نحو افعل به فان الباء فيه زائدة في
الفاعل قياسا عند سيبويه نحو كفى بالله وفي المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة وفي المبتدأ نحو بحسبك زيد وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا
نحو عليه دين كأن ثقل الدين يحمل على عنقه او ظهره وبمعنى الباء نحو مررت عليه اى به
وانما يقال ذلك اذا جاوزته في المرور لانك جاوزته كانك صرت فوقه في كثرة السير او اذا
كان المرور من جانب العلو فيكون فيه ايضا معنى الاستعلاء وبمعنى مع نحو فلان على جلالته
يفعل كذا اى مع جلالته وقد يدخل من على على فيكون اسما بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل اى من فوقه وعن للزوال عن مجاوزة وهو
مجرور بها بسبب احد امرين مصدر الفعل بعد وصول الى اخر نحو رميت السهم عن القوس
فانه قد زال السهم عن القوس ووصل الى المرمي وقد يكتفى باحدهما نحو اخذت عنه العلم فان
العلم لا يزول عنه لكنه حصل للمتكلم مثل ما كان حاصلا له ونحو اديت عنه الدين فان الدين زال عنه
وان لم يصل الى اخر ونحو اطعمه عن الجوع اى بعد عن الجوع بسبب الاطعام ويقال خالف اليه اى مال اليه

وخالف

وخالف عنه اى بعد عنه وقد يدخل من على عن فيكون اسما بمعنى الجانب كقوله ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو ويختص
الكاف بالظاهر ولا تدخل على المضمر كراهة اجتماع الكافين في المخاطب فطرد المنع
في الكل مع الاستغناء عنها بالمثل وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وقوله فخلى
الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا شاذ لدخول الكاف
فيها على المضمر والمضمر في فخلى عائد الى الحمار يصف حمارا وحشيا قد هرب باتنه من
صائد رماها اى انه مضى في عدوه ناحية من الذنابات وهو موضع بعينه فكانه نحاها عن
طريقه وام اوعال وهي هضبة عن يمينه بالقرب من الموضع الذي علا فيه كها اى الذنابات
او اقرب اليه منها اى هما عن يمينه وشماله وهو قد ارماها بين كلا الموضعين وبين طريقه واحد
الا ان ينكب اى يعدل في عدوه فيصير الذنابات ان مال اليها في العدو اقرب من ام اوعال
وان مال في العدو الى ام اوعال صارت اقرب اليه من الذنابات وام اوعال منصوب معطوف
على الذنابات ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء خبره كها ويكون الكاف زائدة في قوله تعالى
ليس كمثله شيء لانها لو لم يكن زائدة لزم اثبات مثل الله تعالى فانك اذا قلت ليس مثل مثلك
احد كان كانك قلت ليس مثل فلان الذي هو مثلك احد فاثبت فلانا مثلا له وقيل المثل صلة
زائدة توصل بها في الاية الى ادخال الكاف على الضمير ولهذا قال صلة ولم يقل زائدة مع انها
زائدة لكن زيادة الكاف اولى من زيادة المثل لان زيادة ما هو موضوع على حرف واحد اولى
من زيادة ما كان موضوعا على اكثر من حرف ولا سيما اذا كان حرفا ويحتمل ان لا يكون واحد
منهما اى من الكاف والمثل صلة اى زائدة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي
الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو
كان لمثل الله مثل الله تعالى مثل مثله كما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وفي قولك ليس لاخي
زيد اخ والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد اخ لانه لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو
زيد

ويكون الكاف اسما بمعنى المثل د سيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم والاخفش يجوز ذلك من غير ضرورة وما وقعت من الكاف زائدة او صلة لا يكون الا حرفا ما اعتبر قول من قال بزيادة المثل في قوله ليس كمثله لان الحرف بالزيادة اولى من الاسم لكثرة زيادتها وسميت حروف الزيادة صلة لانها يتوصل بها الى زيادة فصاحة او استقامة وزن او حسن سجع او تزيين لفظ وغير ذلك وزائدة لانها لا تغير اصل المعنى ولذا قال زائدة او صلة وان كان كل واحدة منهما زائدة ويحتمل ان يكون المراد بقوله او صلة صلة الموصول والمراد انه اذا وقعت الكاف مع مجرورها صلة للموصول من غير ضميمة اخرى نحو الذي كالاسد زيد لا يكون الا حرفا لانه لو لم يكن حرفا لزم حذف صدر صلة الموصول وهو قليل جدا بخلاف حذف متعلق حرف الجر فانه كثير شايع ومنذ ومذ لابتداء الزمان في الزمان الماضي نحو ما رايته مذ سنة ولا تقول ما اريك مذ سنة وللظرفية في الحال اي في الزمان الحاضر فانهما اذا دخلا على زمان انت فيه لا يراد بهما الا الظرفية نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي في شهرنا وفي يومنا وفي تقديمه هنا منذ على مذ وتاخيره عن مذ فيما قبل في بحث الظروف فائدة وهي انهما هناك اسمان فقدم ما هو راسخ في الاسمية وهو مذ لانه منقوص من منذ انما يكون التنقيص في الاسماء والافعال وهنا بهما حرفان فقدم ما هو بالحرفية اولى من غيره وهو منذ فانه لما لم يكن فيه تصرف بحذف كان اصلا بالنسبة الى مذ الذي فيه تصرف ما بالحذف وهما يختصان اي منذ ومذ بالمظهر فلا يدخلان المضمر خلافا للمبرد فانه قال النحويون المنسوبون الى حقيقة النحو مجمعون على انهما لا يدخلان على المضمر لا يقولون ما رايته منذ فيمن جعلها حرفا ولا مذ هو فيمن جعله اسما فاردّ لا اري ذلك الا جائزا وانما ابوا هذا كما ابوا مثله في قولك ودحتى وكاف التشبيه وحاشا فانها على الاصح وقد عرفت وجه كونه اصح في بحث المستثنى وعدا وخلا فانهما حرفا جر على الاضعف وقد عرفت بيان ذلك ايضا في بحث المستثنى ولولا

عند سيبويه اذا كان مجرورها مضمرا نحو لولاك وقد عرفت بيان ذلك في بحث المضمر وهي اي لولا لامتناع الشيء وهو جوابها لوجود غيره وهو المبتدا الواقع بعدها وحاصل معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى ولات عند عيسى اذا كان مجرورها ظرف زمان وقد عرفت بيان ذلك في بحث خبر ما ولا واللام للملك نحو المال لزيد ولمجرد الاختصاص من دون الملكية نحو الجلال للفرس والجرد الاستحقاق نحو الجل للفرس والقصد الى تحصيل شيء نحو حضرته للانتفاع والتعدية كاللام الداخلة على المعمول المقدم على الفعل كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون قال عبد القاهر قال الاجود فيه ان لا يكون زائدة وتكون موكدة لعمل الفعل وناصحة له على العمل لان المعمول لما تقدم عليه ضعف عمله فيه ونحو يا لزيد فان اللام فيه عند سيبويه معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار ومعدية لحرف النداء القايم مقامه عند المبرد والعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا والتعليل نحو قمت للخوف والفرق بين التي للقصد والتي للتعليل ان الاولى للعلة الغائية والثانية للعلة الفاعلية وبمعنى الى نحو عمرك الله للقيامة اي الى القيامة وبمعنى واو القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل ولا يستعمل الا في الامور العظام التي يستحق ان يتعجب منها وزائدة في المنصوب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه وفي المجرور نحو لا اباك اي لا اباك فاللام زايد لتاكيد اللام المقدرة التي لاجلها الاضافة واما مضاف الى الضمير المجرور ولهذا جعل اعرابه بالحروف وقد عرفت بيان ذلك والاختلاف فيه وبمعنى عن مع القول كقوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فان المراد وقال الذين كفروا عن الذين امنوا وليس المراد انهم خاطبوا الذين امنوا بذلك والا لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه بالخطاب وفيه نظر لانه لا يلزم وجوب الخطاب على تقدير خطابهم المؤمنين لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كابو عم واداد بقولهم ما سبقونا اليه

البعض الآخر كما صاغوهم وقد يضمّوا اللام في لاه ابوك اصله لله ابوك اضمر لام الجر
لكثرة الاستعمال وقد لام التعريف وبني لتضمن الحروف وقال الخليل انه مجرور بها باللام
المقدر ورب لانشاء تقليل نوع من جنس في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما لقيت
رجلا رب رجل لقيت اي لا انكر لقائي بهذا الجنس فاني لقيت منه شيئا ثم يستعمل في معنى
التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي معنى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة ومن ثمه اي
من اجل انها لانشاء التقليل استحق الصدر لان كل ما وضع للانشاء فموضعه الصدر
كالاستفهام ولان التقليل جار مجرى النفي فيصدر ما يدل على التقليل كما يصدر في النفي
ومجرورها اي مجرور ربّ نكرة لان رب علامة التقليل او التكثير وانما يحتاج الى العلامة
ما يحتمل القلة والكثرة وهي النكرة لا المعرفة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها كالمفرد
والمثنى المعرفتين او دالة على الكثرة كالجمع المعرف موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم او جملة
نحو رب رجل ابوه منطلق لانها للتقليل نوع من جنس فوجب ان يكون النكرة موصوفة
ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور او لا فيصير بها نوعا فانك
لو قلت رب رجل لقيته لم يكن مفيدا لان من المعلوم ان في الدنيا رجلا لقيته وقوله على الاصح
اشارة الى ما قال بعضهم ان هذه النكرة لا يحتاج الى الصفة لان عاملها نائب عن الصفة
مثلا اذا قلت رب رجل لقيته فلقيته مغن عن الصفة او اشارة الى ما ذهب اليه الكوفية
فانهم يرفعون الصفة خبر الرب لانه عندهم اسم وتمسكوا بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فان رب قتل مبتدا وعار خبره وقال البصريون ان عار خبر
مبتدا محذوف والجملة صفة قتل اي رب قتل هو عار والظاهر مذهبهم لانها في التقليل
بل في التكثير مثل كم فكما ان كم اسم كان رب ايضا اسما ولان حروف الجر انما وضع لافضاء معنى
الفعل الى الاسم الذي لولا الحرف لم يفض اليه والكوفية في قولنا رب رجل كريم اكرمت تحدب
بنفسه الى المنصور وقال صاحب اللباب في الجواب انه حرف جر دفع في الكلام على حذف اذا كانت

لاستغراق

لاستغراق الجنس كقولك ما جاني من رجل فكما انها مفيدة لاستغراق الجنس وان
لم يكن فذا وصلت فعلا الى الاسم كذلك رب يكون مفيدة معنى التقليل وان لم يوصل فعلا الى الاسم
وفيه نظر لان من زايدة وقال صاحب المغني في الجواب ان الفعل المتاخر عن المفعول
يضعف في العمل فيقوّى بحرف الجر كقوله ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان
الضعيف عن العمل انما يقوّى عادة باللام التي تفيد اختصاص مضمونه بالمفعول واما نكرة
مجرورها نكرة موصوفة ان كان مجرورها مظهرا وان كان مجرورها مضمرا فمبهم اي
مجرورها مضمر مبهم عايد الى شيء في الذهن يرمى من غير قصد الى ظاهر يقصد فصله
ومن ثمه اي من اجل انه مبهم التزم التمييز لابهامه كما في نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا
الضمير عندهم الا مفردا مذكرا وان كان مميزه مثنى او جمعا او مؤنثا لما ذكرنا في بحث
افعال المدح والذم وعند الكوفية هذا الضمير معين راجع الى مذكور كان قايلا قال هل
من رجل فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب مميزه فيقال
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة ويلزمهم ان يجيزوا ربه وربهما من غير ذكر مميز لانه عندهم
راجع الى المقدم في الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب الرجل ظريف الاولى لان المضمر الراجع
الى المقدم في الذكر اعرف من المعرف باللام كما يلزم البصريين ان يجيزوا رب رجل من غير
وصف كما اجازوا ربه رجلا لان الضمير عندهم مبهم كالنكرة ولكونها اي لكون رب جوابا لمثل
ما فعلت على ما قلنا انك تقول رب رجل كريم لقيت في جواب من قال ما لقيت رجلا يجب ان يكون
فعلها العامل فيها ماضيا لفظا كما ذكرنا او معنى نحو رب رجل كريم لم افارقه ليكون الجواب
مطابقا للسوال لانها انما يقع جوابا للماضي منفي ولانها للجزم بالقلة بعد ان كان الموضع
محتملا للكثرة ومثله لا يكون الا بعد تحقق الحال ولا يتحقق حاله الا بالماضي لان المستقبل
المتوقع وقوعه معدوم ولا حكم للانسان على المعدوم وزمان الحال عند تحقق الحال صار
ماضيا واما قولهم رب رجل يسافر غدا فالفعل فيه صفة للنكرة لا عامل رب وهذا عند

المبرد وابن السراج

والصحيح جواز استقبال فعلها كقوله فان اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان
وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا اعتراض فان فعل رب وهو يود مستقبل فاجاب عنه بقوله
كالماضي لكون اخبار الله تعالى في المستقبل يجري في التحقيق مجراه اي مجرى الماضي وذلك لان تعلق
علم الله بالمستقبل من حيث التيقن مثل تعلق علمنا بالماضي فتعلق المستقبل في علمه تعالى بمنزلة
تعلق الماضي في علمنا فيود عنده تعالى بمنزلة ود لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدقه
وعلمه وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ود وقوله لكون الى اخره
يحتمل كلا المعنيين قوله فلما يذكر ذلك الفعل الماضي متعلق بقوله قبل ما مضى اي يكون فعلها
العامل فيها في الاكثر محذوفا لدلالة الحال عليه لانها في الاكثر جواب فكان متعلقها معلوما
فاستغني عنه بقرينة ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله بقرائن الحال والمعنى
ابتداء بسم الله فكان سائلا يقول هل رايت جوادا فتقول رب رجل جواد اي رب رجل
جواد رايت وقد يظهر الفعل نحو رب رجل كريم لقيت وان لحقتها ما الكافة دخلت
على القبيلين الاسم نحو ربما زيد قائم والفعل نحو ربما قام زيد ولا يكون لها حينئذ محل من الاعراب
لكونها حينئذ بمعنى قلما وبمعنى حرف النفي الداخلة على الجملة ويكون ربما لتقليل النسبة وقد تعمل
رب معها اي مع ما وحينئذ يكون ما زائدة لا كافة نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصرى وطعنة
نجلاء وقد يضمر رب بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم
محول اي فرب امراة مثلك وواوها اي واو رب يقع اول الكلام تدخل على مظهر منكر كما ان رب
كذلك نحو وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس والعمل لها اي لرب دون الواو
لانها للعطف فان كان قبل الواو ما يصح العطف عليه فكونها للعطف ظاهر وان لم يكن قبله شيء
كما كانت في اول القصيدة يقدر معطوف عليه كقوله وقاتم الاعماق كانه قيل رب مهوى اقدمت
عليه وقاتم الاعماق وقال الكوفية ان الواو كانت حرف عطف لكن لما صارت بمعنى رب و
قائمة مقامها وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر وحروف القسم بالجر عطف على قوله

قبل

180

قبل ورب لانشاء التقليل او على من في قوله نحو من وهي للابتداء الواو نحو والله
لافعلن وهي بدل من الباء لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين ومعنى
لان الواو للجمع والالصاق كالباء والتاء نحو تالله لافعلن وهي بدل من الواو كما في تراث
فانها بدل من واو وراث وانما ابدلت لقرب مخرجها ومن بالنون وهي بكسر الميم من
الجارة بمعنى باء القسم وبضم ميمها في القسم للدلالة على القسم لما في لفظ من بالكسر من الالتباس
بمن الجارة في غير القسم وقيل من بكسر الميم منقوصة يمين وبضمها منقوصة ايمن وحذفها
اي حذف النون كسرا وضما فيهما اي في حذف النون واثباتها يجوز كسر الميم وضمها فيكون فيه
اربع لغات م الله بكسر الميم وضمها ومن الله بكسرها وضمها ايضا فالميم المكسور عنده
منقوصة من وقيل منقوصة يمين وقيل انها ليست بمنقوصة بل بدل من الواو كالتاء لكونها
شفوية كالواو واما الميم المضمومة فانها منقوصة من بضم الميم او منقوصة ايمن عند
سيبويه ولا يجوز ان يكون حرفا براسه بدلا من الواو لعدم وقوع الضمة في كل كلمة موضوعة
على حرف واحد كالواو والفاء لثقل الضمة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد
وهاء التنبيه والف الاستفهام فانهما عوضان عن واو القسم الجارة فيجب الجر معهما كما
وجب مع الواو يقال ها الله لافعلن وسيجيء بيان كيفية التلفظ به من حذف الالف واثباتها
وآلله لافعلن وكيفية التلفظ به ان يلفظ بهمزة مفتوحة ثم الف ثم لام على وزن قوله تعالى
آلله اذن لكم وقطع همزة الوصل نحو افالله بهمزة ثم فاء ثم همزة مفتوحة مقطوعة وهي في الاصل
همزة الوصل قطعت وعوضت عن واو القسم والكل اي هذه الحروف الستة من الواو الى الهمزة
المقطوعة تختص بالمظهر فلا يقال وك وكذا اخواتها مع حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال
اقسم والله وكذا اخواتها من غير سؤال اي لا يستعمل هذه الحروف الستة في قسم السؤال
فلا يقال والله اخبرني وكذا اخواتها وبيان ذلك يجيء بعيد هذا قوله من بدل وكذا ما بعده
من قوله فالكل اي من من هذه الحروف الستة يختص بالرب نحو من ربي انك لاشر اي لبطر والفاء

برب

وما بعدها من الميم المكسور الى الهمزة المقطوعة يختص بالله اى بلفظ الله ثم نحو تالله
وم الله الى اخره وقيل ان هاء التنبيه يدخل كالواو على مظهر وقد حكى عن الاخفش
تعارض التاء ومن فتدخل التاء على الرب فيقال ترب الكعبة ومن على لفظ الله فيقال من الله
والباء بالجر عطف على قطع همزة الوصل او على الواو وهى اى الباء اعمها اى اعم الحروف الستة
المذكورة فى الجميع مما ذكر من المظهر وحذف الفعل وقسم غير السوال فانها لكونها اصلا يكون
مع المظهر والمضمر ومع الفعل وحذفه ومع السوال وغيره نحو اقسم بالله وبالله اخبرنى
وبزيد وبك لافعلن ولما كثر تصرفهم فى القسم وحذفوا الفعل تخفيفا وضعوا الواو مكان الباء
فلا تدخل الا على المظهر دون المضمر لظهورها الفرعيتها عن الباء وخص بالمظهر لكثرة استعمال
فى القسم لان القسم بالمضمر قليل ولعله حذف الفعل واقامة الواو مقام الباء الكثرة ثم لما
قصدوا الى تخفيف آخر عوضوا عن الواو التاء وخص من بين المظهرات بلفظ الله لنقصانها
عن الواو لكونها بدلا منها وكذا حكم البواقى والمقسم به وهو الاسم الذى يلصق به القسم ليعظم
ويفخم نحو حلفت بالله فالله هو المقسم به مرفوع الا كان المقسم به ايمنا فانه اذا كان مقرونا
باللام لا يستعمل الا مقسما به مرفوعا بالابتداء نحو لايمن الله لافعلن وهو مبتدأ خبره
محذوف اى ايمن الله ما اقسم به وهو جمع يمين عند الكوفيين سمى بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا
ضرب كل امرء منهم بيمينه على يمين صاحبه وقال المبرد ليس جمع يمين لكنه موضوع للقسم
ولو كان جمعا لكانت الفه الف قطع لا الف وصل وفيه نظر لانه يجوز ان يخفف فيه بجعل
الفه الف وصل كما يخفف بالحذف نحو ايم الله ويمن الله وام الله وم الله قال ابن مالك فى ايمن
الموصول الهمزة المضموم الميم المضاف الى لفظة الله اثنتا عشرة لغة ثلث مع ثبوت الهمزة
والنون وهى ايمن مثلثة الميم وثلث مع حذف النون دون الهمزة وهى ايم مثلث الميم وثلث
مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون وهى من مثلث الميم والنون وثلث مع الاقتصار على الميم
وهى م مثلثا ولعمرك عطف على مصدر اذا دخله اللام يكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف

اى لعمرك قسمى ومعنى لعمر الله لبقاء الله ودوامه والمقسم به منصوب ان كان قعدك
بفتح القاف وقال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق به واصل قعدك الله عند سيبويه قعدتك
الله تقعيدا اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال من الله فيكون منصوبا على المصدرية ويجوز
ان يكون منصوبا على انه مفعول به اى اسال الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف او على
نزع الخافض اى اسال بحق تقعيدك الله اى نسبتك اياه الى البقاء والدوام لانه من القعود
الذى معناه الثبات ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف نحو قاعدك اى قعيدك العالم باحوالك
وهو الله وعمرك وهى هنا فان عمرا اذا اجرد عن لام الابتداء جاز نصبه بفعل مقدر واصله
عمرك الله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا
الى المفعول به الاول ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى
السوال يعدى الى المفعول الثانى وهو الله واجاز الاخفش رفع اسمه ليكون فاعلا لعمرك
اى عمرك الله تعميرا ويجوز فى نصب عمرك الوجهان المذكوران فى قعدك اى اسال عمرك الله
او اسال بحق تعميرك الله اى باعتقادك بقاءه والمقسم به مجرورا ان لم يعر عن الجر فان جرد
الجر نحو بالله لافعلن والمقسم به منصوب ومجرور والنصب اوجه من الجر ان عرى
المقسم به عن حرف الجر بل يكون مقدرا فيه نحو الله لافعلن فانه يجوز جره باضمار حرف الجر ونصبه
بفعل القسم وانما كان نصبه اوجه لان نصب المجرور عند حذف الجار مطرد عندهم نحو قوله
واختار موسى قومه واضمار حرف الجر مع ابقاء عمله نادر قليل واعلم انه يجوز جر الله من غير
جار ولا عوض من الجار كقطع همزة الوصل وها التنبيه خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان الاسماء كلها
اذا اقسم بها يحذف منها الواو يخفض من غير عوض ويرفع وفى لاها الله ذا بقطع الهمزة اى همزة
الله واثبات الف ها وحذفها ووصلها او وصل الهمزة بحذف الالف مع حذف الف ها فيقال
ها الله بوصل الهاء باللام وذلك لان التقاء الساكنين هنا ليس على حده كما عرفت تعريفه فى بحث المبادر
لان الساكن الاول وهو الالف ليس من كلمة المدغم وقد مدها او مد الالف من غير حذف جمعا بين الساكنين

على حدتهما باعتبار أن ها التنبيه ولام التعريف كالجزء من كلمة الله فيكون التقاء الساكنين
ح بهذا الاعتبار على حدته فيكون في ها الله لا فعلن اربعة لغات هكذا قال ابن مالك
وقوله جزء المقسم عليه محذوف يتعلق به قوله قبل في لاها الله عند الخليل اذ التقدير
عنده لاها الله للامر ذا والمقسم عليه للامر ذا وجزء منه وهو قوله للامر محذوف لكثرة الاستعمال
فيه دون غيره ولذا لم يجز ان يقال ها الله اخوك على تقدير ها الله لهذا اخوك لعدم كثرة الاستعمال
فيه قال ابن الحاجب في قوله نظر لان المقسم عليه على ما قاله في هذا الكلام مثبت لكن المعنى
المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا باستقراء كلامهم وقال الوقيل ان ذا من جملة
المقسم عليه على معنى لا يفعل ذا او لا يكون ذا لكان مستقيما وعند الاخفش ذا من جملة القسم
توكيد له كانه قيل ذا قسمي ومن ثمه اي من اجل ان ذا من جملة القسم جاء بالمقسم عليه بعد اي بعد
ذا نحو لاها الله ذا لقد كان كذا ولو كان تمام المحذوف هو المقسم عليه لما جاز المجيء بقسم عليه اخر لانه
لا يجوز لقسم واحد جوابان وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المقسم عليه الثاني تفسيرا للمقسم عليه المجمل اولا
فلا يلزم المحذور المذكور او يقال لقد كان كذا اثبات لقسم اخر مقدر فيكون هنا قسمان مع
جوابيهما احدهما لاها الله لا يفعل ذا وثانيهما والله لقد كان كذا اولا وفي قوله لاها الله يجوز ان يكون
زائدة وان يكون للنفي على معنى ليس الامر كذا كما يقال الله للامر ذا ويجاب القسم لفظا اي حال
كون القسم ملفوظا او تقديرا بما فيه معنى الطلب ان كان القسم للسؤال اي للطلب نحو بالله اخبرني
هل زيد قائم وان كان القسم لغيره اي لغير السؤال ففي الايجاب يجاب بان خفيفة او ثقيلة نحو
والله ان زيدا لقائم وهي تختص بالجملة الاسمية او يجاب باللام وموضعها اي موضع اللام المبتداء
نحو والله لزيد قائم والفعل بنون التاكيد اي مع نون التاكيد على الافصح ان كان الفعل مستقبلا
مثبتا فان الغالب اقترانه باللام وتوكيده بالنون كقوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم اما اذا لم يكن
الفعل مستقبلا بل حالا فانه يقترن باللام دون النون لانها مخصوصة بالمستقبل كقوله
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع وقد يستغنى بنون التاكيد عن اللام كقوله

جواب قسم

وفي الرجال وكل ملك منهم يجدن في رحب وفي تضييق كما قد يستغنى باللام عن النون كقوله
فلا وابي لنأتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم وبقد اي يجاب باللام مع قد لفظا او تقديرا
ان كان الفعل ماضيا مثبتا نحو والله لقد قام زيد او لقام زيد وانما يجاب الايجاب بان
واللام لانهما للتاكيد ولما اكد الجملة المقسم عليها اولا بالجملة القسمية اكدتا ثانيا بدخول
احدهما عليها او للربط بين الجملتين لاستقلال كل واحدة منهما بدون الاخرى وفي النفي
يجاب القسم بما وان النافية ولا نحو والله ما زيد بقائم وان زيد قائم ولا يقوم زيد وذلك اي الايجاب بكون ...
لحصول غرض النفي ويجوز حذفها اي حذف لا لفظا لا معنى من الجملة الفعلية كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ وذلك لعدم اللبس لانه يدل على النفي حذف اللام وحذف
نون التاكيد لان الفعل المثبت لا بد فيه من احدهما كما عرفت فاذا لم يكن فيه علم انه غير
موجب بخلاف الجملة الاسمية فانه لا يجوز حذفها منها لعدم ما يدل عليها منها وقد يحذف
الجواب اي جواب القسم اذا اعترض القسم بين ما يدل على الجواب من المبتدا او الخبر
والشرط والجزاء نحو زيد والله قائم وان تاتني والله اكرمك او تقدمه اي تقدم القسم
ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وذلك للاستغناء عن اعادته بما يدل عليه جواب
وقد تحذف الجملة القسمية ان دل عليها ظرف من معمول الجواب المنفي كلا افعل كذا عوض
العائضين وهو الداهرين فان هذا الظرف لما كان لتاكيد النفي في الزمان المستقبل
يدل على القسم الذي جوابها للتاكيد تقديره اقسم بالله لا افعل عوض العائضين اوان
قام جير مقام الجملة القسمية نحو جير لافعلن في الصحاح جير لا تنيك بكسر الراء يمين
للعرب ومعناها حقا وقال السيرافي يجوز كسر جير لانه يحلف به فيقع موقع الاسم
المحلوف به وفتحه لخفته والقسم يكثر فيه التخفيف واذا كان جير بمعنى حقا كان اسما
وانما بني لمشابهته لجير الذي هو حرف في اللفظ واصل المعنى اذ معناه حرفا التحقيق والاثبات
او ان قام ذلك الظرف الذي هو من معمول الجواب المنفي حال كونه مقطوعا عن الاضافة

مبنيا على الضم مقدما على عامله مقامها اى مقام الجملة القسمية فانها تحذف لقيامه مقامها نحو عوض لا افعل فانه بمنزلة والله لا افعل وبصير بالقسم جملتان احديهما جملة القسم وهى الجملة المؤكد بها والثانية الجملة المقسم عليها وهى المؤكدة فى حكم جملة واحدة لانه انما جى بالجملة القسمية لغرض الجملة الثانية فلابد من ذكر الثانية معها كالشرط فانه يصير جملتان بالشرط فى حكم واحدة لانهما فى المعنى كلام واحد لا يحصل الغرض الا بذكرهما جميعا والجملة القسمية تقع اسمية نحو لعمرك لا افعلن اذ التقدير لعمرك قسمى وفعلية نحو حلفت بالله لزيد قائم وكذا الجملة المقسم عليها تكون فعلية واسمية والجملة الشرطية لا تقع اسمية لان اداة الشرط لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا باستقراء لغتهم بخلاف الجملة الجزائية فانها تقع فعلية واسمية الا بعد لولا فان الشرطية الواقعة بعدها اسمية نحو لولا على لهلك عمرو وقد عرفت الجار فيه الحروف الاولى ان يقول الاحرف لان الموضع موضع قلة لكونها ستة احرف والحروف جمع كثرة فكانه استعمل على سبيل المجاز المشبهة بالفعل التام المتصرف لفظا لكونها على ثلثة احرف فصاعدا ومفتوحة الاواخر ومعنى لتضمنها معنى الفعل واستعمالا للزومها الاسماء كالافعال ولحوق نون الوقاية بها كما يلحق بالافعال ولها شبه خاص بالفعل المتعدى من حيث انها تقتضى طرفين كما ان الفعل المتعدى يقتضى طرفين الفاعل والمفعول وذلك لان هذه الحروف انما وضعت ليحدث فى الجمل معان لم توجد فيها قبل دخولها عليها فعملت فى الطرفين معكوسا اى عملت النصب ثم الرفع ليكون معها كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على فرعيتها على الافعال فى العمل لان الاصل تقديم الرفع على النصب فيها ان وان للتحقيق اى لتحقيق مضمون الجملة وتاكيده الا ان ان بالكسر لتحقيقه بلا تغيير فى الجملة وان لتحقيقه مع قلب الجملة الى معنى ما هو فى حكم المفرد وكان للتشبيه اى لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا الاسد وقال الزجاج كان للتشبيه اذا كان

الخبر

الخبر جامدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم او تقوم لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه والجواب ان الخبر ليس بعبارة عن الاسم لان المعنى كانك رجل قائم الا انه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر صار الضمير فى الصفة عائدا الى الاسم لا الى الموصوف فقال كانك تقوم بخاطب بقوم وان كان الاصل كانك رجل يقوم بالغيبة ولكن للاستدراك ومعناه رفع توهم يتولد من الكلام السابق مثلا اذا قلت جاءنى زيد كان متوهما يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وتقع بين كلامين متغايرين بالنفى والاثبات معنى سواء كان مع التغاير المعنوى التغاير اللفظى ايضا كالمثال المذكور اولا نحو فارقنى زيد لكن عمرا حاضر ومن التغاير المعنوى قوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم فى الامر ولكن الله سلم لان المعنى ما اريكهم كثيرا لتفشلوا ولكن سلم اى عصمكم وانعم عليكم بالسلامة من الفشل والتنازع وذلك لان الارادة سبب لانتفاء التسليم فيكون انتفاء الارادة سببا للتسليم لان نفى السبب سبب لنفى المسبب فحذف السبب واقيم المسبب مقامه قيل لا تغاير بين ما قبلها وما بعدها لان كل واحد منهما منفى اما الاول فلان لو للانتفاء واما الثانى فلانك قد رته منفيا قلنا المفهوم اولا من الاول هو الاثبات المفرد فرد الاثبات المفرد هو اثبات وتحقيقه ان لو منطوقا ومفهوما ومنطوقه يدل على الاثبات كما سيجئ بيانه مستوفى ان شاء الله تعالى وليت لانشاء تمنى الممكن او المستحيل لانها لانشاء محبة حصول الشئ سواء يترقب حصوله او لا فلذا يقع فى الممكن والمستحيل وقد تدخل ليت على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم والخلاف فيه كالخلاف فى علمت ان زيدا قائم فى ان ان مع معموليها يسد مسد اسم ليت وخبرها من غير حذف خبر او يكون مع معموليها اسمها والخبر محذوف وقد اجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من التمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما واجاز الكسائى ليت زيدا قائما بتقدير كان على معنى ليت زيدا كان قائما وتمسكهما اى تمسك الفراء والكسائى برد اجماع قوله

يا ليت ايام الصبا رواجعا بنصب الجزئين ضعيف لاحتماله الحال اى لاحتمال رواجعا ان
يكون حالا من الضمير المقدر في خبرها اى خبر ليت الراجع الى الايام المحذوف ذلك الخبر الذي
هو لنا التقدير يا قوم ليت ايام الصبي لنا اى حاصلة لنا حال كونها رواجع والعامل فيها خبرها
ويجوز ان يكون العامل فيها معنى التمني وذلك لان الحال يعمل فيها معنى الفعل وعلى هذا يكون حالا
من الايام لا من ضميرها واذا جاز ان يحمل نصب رواجع على ما ثبت مطرد في كلامهم لا يجوز ان يحمل
على ليس بمطرد هذا مع ان اعمال معنى الحروف مرفوض عندهم الا ترى انهم لا يقولون ما زيد ابمعنى
نفيت زيدا اواصيارا كان لا يحرز الا فيما استمر استعماله فيه فيكون الشهرة دليلا عليه كما في قولهم
ان خبرا فخير ولعل لانشاء توقع ممكن لا وثوق بحصوله مرجو نحو لعلك او مخوف نحو لعله
يموت الساعة واضطرب اقوالهم في لعل الواقعة في القران لاستحالة انتظار غير الموثوق
بحصوله عليه تعالى الله عن ذلك الحزم ما قال سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان
بالمخاطبين كقوله لعله يتذكر او يخشى فان معناه اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون وقوله
هذا اولى من قول غيره انها للترجي لانه لا يترجى مع الامر المخوف وقد يجزمها اى بلعل في رواية
الفراء والسيرافي كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
واشربها اى سيغ لعل معنى ليت اى جعل لعل بمعنى ليت من قراء فاطلع بالنصب من قوله تعالى قال فرعون
يا هامان ابن لي صرحا لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى وذلك لانها لما كثرت
في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو لازم بمعنى التمني اجريت مجرى التمني فنصب الفعل المضارع
الواقع بعدها اذا كان مصدرا بالفاء باضمار ان كما ينصب بعد ليت باضمارها وقيل انما الفعل في هذه
الاية بمعنى ليت لان فرعون كان يدعي ان البلوغ الى اسباب السموات مرجو له فذكره بلفظ العل
وكان ذلك محالا ولعل لا يستعمل في المحال وانما استعمل فيه ليت فصار لعل بمعنى ليت واجاز الاخفش
دخولها اى دخول لعل على ان المفتوحة قياسا على ليت فكما يجوز ليت ان زيدا قايم يجوز لعل ان زيدا
قايم وهذا ضعيف اذ ليس معه الا مجرد القياس واللغة لا تثبت قياسا ولمصدرية ان المفتوحة لانها مع
معمولها

في تقدير

في تقدير المصدر ولاجل استحقاق البواقي الصدر اما الثلثة المتوسطة فلانها للانشاء كما عرفت والانشاء
يقتضي الصدر واما الطرفان فلانهما لابتداء الكلام لا يتقدم ما معمولها اى معمولهما هذه السنة
عليها لان ما في حيز المصدر لا يتقدم وما يستحق صدر الكلام لا يتقدم عليه ما في حيزه ولكون
يتعلق الجار والمجرور بقوله بعد تكسر جملة ان المكسورة وهي اى جملة المكسورة ما لا ينافيها ان معنى
كالجملة الاسمية الموجبة لا المنفية فان ان منافية لها لانها لتحقيق الاثبات لا لتحقيق النفي او لا
يزاحمها ان تصدر كما يزاحمها الجملة الاستفهامية لان لان صدر الكلام وللاستفهام ايضا صدر
الكلام وانما قال ذلك لانها لا تدخل على كل جملة اسمية وانما يدخل على اسمية موجبة خبرية مصدرية
بما يقتضي صدر الكلام تبقى جملة المكسورة على الاستقلال ولا تغير ان معناها وانما هي مؤكدة
مضمونها ولكون يتعلق الجار والمجرور المقدر بقوله بعد تفتح جملة ان المفتوحة على تقدير المفرد
اي يحمل ان المفتوحة مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو المصدر الحاصل من معنى خبر
الجملة المضاف الى اسمها فيكون تقدير عجبت ان زيدا قايم عجبت قيام زيد وتقدير انك زيد زيد بيتك
فان ياء النسبة مع تاء التانيث اذا لحقت اخر الاسم افادت معنى المصدر وتقدير ان زيدا في الدار
حصول زيد في الدار وتقدير قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون بانتفاء فقههم والحاصل انه يفتح
ان في كل موضع يؤول هي ومعمولاها بمصدر وانما لم يقل بمفرد احترازا عن نحو قوله فما الا ناه و
بعض القوم يحسبنا انا بطاء وفي ابطائها سرع فان ان فيه واقعة موقع مفرد مع ان
فتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها تكسر ان في الابتداء سواء كان في اول الكلام نحو ان
زيدا قايم او كان في وسطه لكنه ابتداء كلام اخر واسقيناه لهم كقوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة
لله جميعا وفي الصلة لان الصلة انما يكون جملة مستقلة نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
وفي جواب القسم لان جوابه جملة مستقلة نحو والله ان زيدا قايم وما دخل في خبره لام الابتداء نحو
والله يعلم انك لرسوله فان حق اللام ان يقع في صدر الكلام لكونها لام الابتداء فمنع باب علمت من العمل
ولما لم يزله عمل في الجملة رجعت الجملة مستقلة كما كانت قبل دخول العامل واذا دخل الا على الجملة المستقلة

وجب الكسر بعد واو الحال كقوله وان فريقا من المؤمنين لكارهون لان واو الحال انما تدخل
على الجملة المستقلة وبعد القول لان مقول القول لا يكون الا جملة محكية مستقلة العري عن
الظن فانه لو كان بمعنى الظن على ما هو مذهب بني سليم يفتح ان بعده وعن التفوه فانه لو كان
بمعنى التفوه يكون ايضا ان بعده مفتوحة لان فاه بالكلام وتفوه به اي لفظ به يتعدى بالباء
وانما يقع بعد الجار المفتوحة لا المكسورة وفي الاقليد يكسر ان بعد القول بمعنى التفوه لان
المراد هنا القول الذي هو التفوه لا الظن وبعد حتى التي يبتدأ بعدها الكلام نحو مرض زيد حتى
ان زيدا يقوله وان كانت حتى عاطفة او جارة فتفتح ان لان العاطفة انما يكون لعطف
المفرد على المفرد وكذا الجارة انما يجر المفرد نحو عرفت امورك حتى انك صالح لانه في تقدير
حتى صلاحك وبعد حروف التصديق نحو نعم ان زيدا قائم وبعد حروف الافتتاح نحو الا ان زيدا
قائم ويفتح ان حال كونها فاعلة مع معمولها نحو بلغني انك قائم ومفعولة نحو عجبت انك قائم ومبتدأة
نحو عندي انك قائم لان هذه الاشياء لا تكون الا مفردة ومضافا اليه نحو فعلت كذا كراهة
انك قائم لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وان جاز ان يكون جملة نحو عجبت من يوم خرج
زيد او لزم ان يكون جملة نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فان حيث لا يضاف الا الى الجملة
لكن فتحت هنا ايضا نظرا الى ان الاصل في المضاف اليه ان يكون وحيث جاز التقدير ان اي ابقاء
الجملة على الاستقلال وجعلها في تقدير ما هو في حكم المفرد جاز الامران اي كسر ان وفتحها كالاول
كاول ما اقول اني احمد الله بالفتح على خبر الاول اي يكون اني احمد الله بالفتح خبرا او لما اقول
مبتدأ ان جعلت ما موصولة او موصوفة على معنى اول الشيء الذي اقوله او اول شيء اقوله
الحمد لله كما تقول اول شاني اني خارج بمنزلة اول شاني الخروج ويجوز على تقدير الفتح ان يكون
ما مصدرية ايضا على معنى اول قولي اي اقوالي حمد الله فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر
ولا يتعلق القول على هذا بالحمد لفظا وانما يتعلق القول بالحمد في المعنى ويصدق هذا الكلام
على كل لفظ يتضمن حمدا ولا اعتبر بهذه العبارة فيقوله ان جعلت ما موصولة او موصوفة

ونظر و بالكسر اي بكسر اني على الحكاية اي حكاية الجملة بعد القول قال ابن مالك ولا
ولا يصدف عن البيان بهذا القصد على جملة بغير هذا اللفظ الذي اوله اني والخبر
لقوله ما اقول محذوف على معنى اول قولي هذا الكلام وهو اني احمد الله ثابت فاول مبتدأ
وثابت خبره واني احمد الله جملة محكية بعد ما هو بمعنى القول على معنى القول الاول منها
الاقوال وهو اني احمد الله ثابت وانما قال ان جعلت ما مصدرية لان ما على تقدير حكاية
الجملة لا يمكن ان يجعل موصولة وتكون بمعنى اول مقولي اني احمد الله لان الحكاية انما
يتاتى بعد المصدر لكونه في حكم الفعل وهذا مذهب ابي علي ومن تبعه وعبد القاهر
والزمخشري ويجوز ان يكون التقدير هنا اول قولي قولي اني احمد الله فيكون اول قولي مبتدأ
وقولي خبره واني احمد الله جملة محكية للخبر المحذوف على هذا اي على تقدير حكاية الجملة
ليس المقول عين القول فانك اذا قلت قلت زيد منطلق ليس زيد منطلق بمعنى المصدر بل هو
بمعنى المفعول به اي المقول الظاهر وذلك لان زيد منطلق بيان للمقول وتعيين له لا بيان لكيفية
نفس القول الذي هو الحدث الواقع منك ولو كان بيانا له لكان من صفاته لكونه سريعا
وبطيئا وحسنا وقبيحا بخلاف قولك قلت قولا فانه مفعول مطلق لا مفعول به حتى يلزم على
تقدير حكاية الجملة وحذف الخبر كما هو مذهب ابي علي فساد من جهة المعنى ذكره بعض
الحذاق وهو ابن الحاجب فانه اعترض على ابي علي وقال ان المحكي بعد القول هو غير القول
الا ترى ان قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو
ان عمرا منطلق واذا كان عينه صار التقدير اول اني احمد الله ثابت واول لكونه افعل
التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه واول هذا القول باعتبار الحروف او الكلمات وباعتبار
الكلمات ان فيكون المعنى على هذا اللفظ بهمزة اني او باني ثابت وهو غير مقصود للمتكلم من
هذا الكلام وانما قصده الاخبار بان اول اقواله حمد الله تعالى وعلى ما حققنا من ان القول
غير عين القول يندفع الفساد المذكور لانه لا يصير التقدير على هذا التقدير اول اني احمد
الله

حتى يلزم الفساد ويتوجه الاعتراض على انه انما يلزم ذلك ان لو كان اني احمد الله مقولا
لمضاف اليه للاول وليس كذلك لانه متعدد وانما هو مقول للمضاف و منشاء الغلط
من استعمال لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى المقول وعلى معتقد ابن الحاجب يكون
على تقدير كسر ان اول مضافا الى الاقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو
اولها وهو اني احمد الله على معنى اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة ولا حاجة الى حذف
الخبر ونظيره قوله صلعم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وعلى هذا يكون
ما مصدرية ويجوز ان يكون موصولة ايضا على معنى اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام
وهو اني احمد الله كما يقال اول السور بسم الله الرحمن الرحيم ومما جاز فيه الامران ما
اذا وقعت بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه فالكسر على جعل ما بعدها جملة غير
مؤولة بمصدر وتقديره من يكرمني فانا اكرمه والفتح على جعله في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء
والخبر محذوف اي فاكرامي له ثابت او بالخبرية والمبتدا محذوف اي فجزاؤه اني اكرمه و
الاول اولى لسلامته من الحذف وفي التنزيل كتب على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا
بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم بفتح الاول وكسر الثاني عن نافع وبفتحهما
عن ابن عامر وبكسرهما عن الباقين ويعطف عطف على قوله تكسر اي لكون جملة المكسورة
تبقى على الاستقلال يعطف على اسم لكن وعلى اسم ان المكسورة لفظا او المكسورة حكما وان
كانت مفتوحة لفظا كما سيجيء بالرفع حملا على محل اسمها وذلك لانهما لعدم تغييرهما معنى الجملة صار
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانهما كالحروف الزايدة التي لا تفيد الا التاكيد فجعلا كالعدم
ويعطف على محل اسمها بالرفع نظرا الى انه كان مرفوعا قبل دخولهما ودخولهما كلا دخول
ولما اشتغل اللفظ بالنصب بقي محله مرفوعا وليس هذا العطف من عطف المفرد لتركما ظن
وانما هو من عطف الجمل ولذا لم يستعمل الا بعد تمام الجملة او تقدير تمامها ولو كان من عطف المفردات
لكان وقوعه قبل التمام اولى لان وصل المعطوف بالمعطوف عليه اولى من فصله بلى ز رفع غير

من

من التوابع عند المحققين منهم فاعلم ان بعض النحاة منهم المصنف قال ان المعطوف
عطف على محل اسم ان وحده وقال بعضهم انه عطف على محل ان واسمها بعد مضي الخبر
اي خبر لكن وان لفظا نحو ما زيد لكن عمرا حاضر وبكر وكقوله ولكن عمي الطيب الاصل
والخال وكقوله ان زيدا قايم وعمرو وكقوله ان النبوة والخلافة فيهم والمكرمات وسادة
اطهار ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والفصل بلا ضعف
وبدونهما مع ضعف انه كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الاحوال وجوز الفراء
والزجاج والجرمي حمل بقية التوابع سوى البدل على محل اسم ان بالرفع متمسكين بقوله
قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فانهم جعلوا علام صفة لربي حملا على محله او بعد
مضي الخبر تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم على تقدير حذف الخبر من الاول واما المكسورة
حكما فنحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو فان المصنف وكذا ابن الحاجب جعلا ان المفتوحة
الواقعة مع معموليها بعد علمت في حكم ان المكسورة لان ان هذه مع معموليها فيه بتاويل
الجملة لكونها معهما بتقدير اسمين لانها معهما سادة مسد المفعولين كما ان ان المكسورة
مع معموليها بتقدير اسمين اي المبتدا والخبر فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة صريحا
ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
مستشهدا به على العطف بالرفع على محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا
الى ان المعنى فاعلموا انا وانتم بغاة وذلك حكم المكسورة فلولا انها في حكم المكسورة
صريحا لما صح ذلك هذا اخر كلامه وتبعه المصنف في ذلك وفيه نظر لانه لا يلزم من
قيام ان المفتوحة مع معموليها مقام المفعولين ان يكون قايمة مقام الجملة لانا نقول بعد تسليم ان
ان مع ما في حيزها بتقدير اسمين ان الاسمين بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قايم
بتقدير علمت زيدا قايما وهو بتقدير علمت قيام زيد او نقول انها مع ما في حيزها
ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير مفرد مع انه لا دليل في البيت

قال ابن الحاجب في
بغاة ح

على العطف على محل اسم أنّ لاحتمال ان يكون العطف باعتبار عطف الجمل بعضها على
بعض بان يكون خبر قوله انّا محذوفا اى انّا بغاة وقوله انتم بغاة جملة معطوفة
على الجملة الاولى او يكون خبر انّا قوله فى شقاق وقوله انتم بغاة جملة اعتراضية بل الاولى
ان يقال فى توجيه ذلك ان ان مع معموليها فى حكم الجملة المستقلة لاشتمالهما على المحكوم
عليه والمحكوم به ولذا يجب الكسر هنا اذا دخل اللام فى خبرها نحو علمت ان زيدا لقائم ولا
يجوز الكسر ولا دخول اللام فى نحو اعجبنى ان زيدا قائم لانها فى حكم المفرد من كل وجه ولذا عطف
قوله ورسوله من قوله تعالى وأذانٌ من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ
من المشركين ورسوله على محل اسم ان المفتوحة لان الاذان بمعنى الاعلام وانما اشترط
مضى الخبر لئلا يتوارد المؤثران على اثر واحد لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو لان العامل
فى خبر المبتداء عند البصرية هو الابتداء وفى خبر انّ انّ فيكون قائمان مرفوعا بانّ لكونه
خبر ان وبالابتداء لكونه خبر عمرو وهو مبتداء فيلزم عمل عاملين مختلفين فى معمول واحد
وذا لا يجوز لان العاملين عندهم كالمؤثرين ولا يجوز ان يصدر من مؤثرين مستقلين اثر واحد
والا لزم ان يكون حالة احتياجه الى كل واحد منهما مستغنيا عنه وعند المبرد والكسائى
جاز العطف على محل اسمها قبل مضى الخبر ايضا لان العامل عندهما فى خبر ان ما كان عاملا فى خبر
المبتداء فلا يلزم على قولهما اعمال عاملين فى معمول واحد والفراء يجوز العطف على محل بقية
الاحرف بالرفع واستدل بقوله ياليتنى وانت يالبيس فى بلدة ليس بها انيس وهذا عند غيره
مأول بكونه فى تقدير ياليتنى وانت معى على انها جملة حالية بين اسم ليت وخبرها وتدخل لام
الابتداء عطف على قوله يكسر اى لكون جملة المكسورة تبقى على الاستقلال لا يجامع لام الابتداء
الحروف المشبهة بالفعل غيرها لكن الا ان المكسورة لكونها للتاكيد والتحقيق كما ان اللام كذلك كان حقها
ان يدخل فى صدر الكلام لاقتضائها التصدر لكن لما كان معناها هو معنى ان سواء وكلاهما
حرف ابتداء كرهوا ان يجمعوا بينهما لامتناع اجتماع حرفين بمعنى واحد فصدر ان لكونها عاملة

والعامل اولى بالتقديم وادخلوا اللام بعدها وهذا الايقاع على ثلثة اقسام واشار اليها
بقوله على اسمها ان تاخر الاسم عنها اى عن ان وذلك بان تقدم على الاسم ظرف هو الخبر نحو ان
علينا للهدى او ظرف هو متعلق الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم ان قيل لزيدا راغب ولو
قال بدل قوله ان تاخر عنها ان فصل بينهما بظرف لكان اولى لان الاسم فى نحو قولنا ان زيدا
قائم متاخر عن ان مع انه لا يجوز دخول اللام عليه لئلا يلزم ما فروا منه من اجتماعهما ويدخل
على خبرها ان لم يليها اى ان لم يل الخبر ان نحو ان زيدا القائم اما اذا يليها نحو ان فى الدار زيدا فلا يجوز
دخول اللام عليه لما ذكرنا الان ولو قال بدل قوله ان لم يليها ان وقع فى موقعه لكان اولى لان الخبر
فى نحو ان زيدا الطعام آكل وفى نحو ان فى الدار لزيدا قائم وفى قوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق
لم يلها مع انه لا يجوز دخول اللام عليه لئلا يبطل بالكلية حقها من اقتضائها التصدر ويدخل
اللام على معموله اى معمول الخبر ان تقدمه اى ان تقدم المعمول الخبر كما ذكرنا من المثال واما اذا
تاخر عنه فلا يدخل عليه اللام فلا يقال ان زيدا آكل الطعام لما ذكرنا الان وكان عليه ان يقول
ان تقدمه وتاخر عن الاسم لانه لو لم يتاخر عن الاسم نحو ان فى الدار لزيدا قائم لم يجوز دخول
اللام عليه وكذا الحكم فى لكن من دخول اللام على اسمها او خبرها او متعلق خبرها على ضعف
عند الكوفية لانها لا تغير معنى الابتداء كان خلافا للبصرية فانهم قالوا ان حق اللام ان لا يجامع
ان المكسورة لسقوطها معها عن التصدر الذى هو مرتبتها لكن جامعتها للشك منا
مناسبتها لها معنى لانها للتاكيد كان فالحاصل ان عدم تغيير معنى الابتداء ليس هو
وحده سببا لدخول اللام بل هو مع كون اللام مترافق فى التاكيد ولا تاكيد فى لكن واما لكن
فلما لم يناسبها فى معنى التاكيد مع افتقادها الى سابق واستغنا اللام عنه فلا يجوز ان يجامعها لكن
اللام والا لزم اسقاطها عن مرتبتها لمجامعتها اياها مع ان لكن للاستدراك وهو مستنفر
عن التاكيد وتجوز لكننى من حيث العبيد ما دل بان الاصل فيه لكن انا فخفف بحذف الهمزة
وادغام نون لكن فى نون انا بعد حذف احد نونيه ولذا يوقف عليه بالالف كما يوقف على انا به

ولا تقول إن المصطلح هو واخوه مختصمان على تثنية المختصم او على افراده ونصب الاخ على المفعول
معه او على العطف على اسمها اى على لفظ اسم انّ او المصطلح او رفعه اى رفع الاخ عطفا على فاعل
الاسم وهو الضمير المستكن في المصطلح العايد الى اللام الموصول فيه او على محله اى محل اسم ان
الا بمعطوف اخر دون اخوه على لفظ المصطلح بان يقول ان المصطلح هو واخوه وعمرا مختصمان
على ان يكون عمرا معطوفا على لفظ المصطلح ومختصمان خبر عنهما ولا فساد فيه من وجه ولا بتقدير
بالمعطوف الاخر لم يسد الكلام اية من الجهات سلكت وهي على ما ذكر قبل اربع جهات نصب
اخاه ورفعه وعلى التقديرين تثنية الخبر وتوحيده لما لا يخلو هذا الكلام من فساد واحد
او اكثر فانه لو قيل ان المصطلح هو واخاه مختصمان فان كان اخاه معطوفا على لفظ المصطلح
لزم توحيد فاعل المصطلح وذا لا يجوز لان اصطلح لكونه بمعنى تصالح يقتضي فاعلين وان كان
مفعولا معه لزم فساد اخر وهو تثنية الخبر مع انه خبر عن المصطلح وحده لان العطف ان
اخاه مفعول معه ولو قيل ان المصطلح هو واخاه مختصم فان كان اخاه معطوفا على لفظ
المصطلح لزم توحيد فاعل المختصم والمصطلح ويلزم ايضا توحيد الخبر مع التعدد في الاسم
وان كان مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم دون فاعل المصطلح لان المفعول معه في المعنى
فاعل ولو قيل ان المصطلح هو واخوه مختصمان فان كان اخوه معطوفا على المستكن في المصطلح
لزم توحيد الاسم مع تعدد الخبر وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر مع فساد اخر وهو توحيد فاعل المصطلح ولو قيل ان المصطلح هو واخوه مختصم
فان كان اخوه معطوفا على المستكن لزم توحيد فاعل المختصم وان كان معطوفا على محل المصطلح
لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم واذا خففت الحروف المشبهة بالفعل بحذف النون المتحركة منها
لاجتماع النونين سوى ليت ولعل فانهما لا يخففان لعدم اجتماع النونين فيهما يجب الغاء
لكن لانها بالتخفيف خرجت عن مشابهتها الفعل لمباينة لفظها لفظ الفعل ودخلت في مشابهة
لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل ولا يجوز اعمالها الا عند الاخفش

ويونس ولا شاهد لهما ويجب اعمال ان مفتوحة في ضمير شان مقدر كما ذكرنا بيان ذلك في بحث
المضمر وقوله على الاعم اشار الى شذوذ اعمالها في غير ضمير شان مقدر كقوله فلو انك في يوم
الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق واعلم انه يلزم ان يكون الاسم المقدر ضميرا
ولا يلزم كونه ضمير الشان كما زعمه المصنف وغيره بل اذا امكن عوده على حاضر او غايب
معلوم فهو اولى ولذا قال سيبويه حين مثّل بقوله تع ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
كانه قال عز وعلا انك قد صدقت الرؤيا ويجوز الغاء ان مكسورة وهو الاغلب لفوات الشبه اللفظي
بالتخفيف من كونها على ثلثة احرف مفتوحة الاخر كقوله تع وان كل لما جميع ويجوز اعمالها لبقاء
الشبه المعنوي كقوله تع وان كلا لما ليوفينهم فيمن قرأ ان مخففة والغاء كان على الافصح
كقوله وكر مشرق اللون كان ثدياه حقان وقد جاء الاعمال وروي في قوله ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم النصب على الاعمال والرفع على الالغاء والجر على زيادة ان
واعمال الكاف ويجوز دخول الكل اى لكن وان وان وكان عند تخفيفها على الفعل نعم يجب ان يكون
فعل المفتوحة المتعلقة هي به عند دخولها على الفعل من افعال التحقيق وما هو جار مجراها لا
للمناسبة بين ان المخففة وبينها على ما ذكرنا بيان ذلك في بحث الفعل المضارع ولكن المراد من فعل
المفتوحة هو الفعل الداخلة هي عليه وان كان لفظ الكتاب يوهم لانها تدخل على الفعل سواء كان
من افعال التحقيق اولا وسواء كان من دواخل المبتدأ اولا كما يجي الامثلة باحد الحروف اى يجب
عند دخول ان المخففة على الفعل ان يكون ان مع احد الحروف الاربعة من حرف النفي نحو لما ولم
ولن وما كقوله تع افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وعلمت
ان لم يقم وما قام وحرف التنفيس كالسين وسوف كقوله تع علم ان سيكون منكم مرضى وحرف
التقريب كقد كقوله تع ونعلم ان قد صدقتنا عوضا اى انما يجب ان يكون مع احد هذه الحروف
للعوض عما ذهب عنها اى عن ان المخففة من احدى النونين ولهذا سماها النحاة حروف
التعويض او فرقا اى للفرق بينها اى بين ان المخففة وبين ان الناصبة من اول الامر فان هذه
الحروف

لا تقع بين أن المصدرية وبين الفعل لأنها مع الفعل بتأويل المصدر فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر
فيها لضعفها بأحد هذه الحروف الأربعة فإنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها
أخواتها نحو جئت بلا مال فإذا وقعت لا بعد المخففة لا يلتبس بالناصبة لوجوب أن يكون قبل المخففة
فعل من أفعال التحقيق وإنما لم يكتف للفرق بمجرد وقوع أن المخففة بعد فعل من أفعال التحقيق
لأن وقوعها بعده إنما يفيد أولوية كونها مخففة ولا يقتضي وجوب كونها مخففة كما ذكرنا في بحث
المضارع وإنما يجب أحد هذه الحروف إذا كان الفعل الداخلة هي عليه متصرفا غير شرط ولا دعاء
وذلك لأنه لو كان غير متصرف لا يحتاج إلى أحد هذه الحروف لعدم التباسها بأن الناصبة لأنها
تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف نحو قوله تعالى وأن عسى أن يكون
قد اقترب أجلهم وكذا لو كان شرطا لا يحتاج إليها لأن أن الناصبة لا تدخل على الجملة الشرطية
لأنها مصدرية والشرطية لا تقدر بالمصدر كقوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب
وكذا لو كان دعاء لا يحتاج إليه كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله وكذا أيضا لا يحتاج إليه لو دخلت
على الاسم نحو قوله أن هالك كل من يحفى وينتعل لأن الناصبة لا تدخل على الجملة الاسمية وإنما تدخل
على الفعلية المأولة بالمصدر فعلى هذا كان عليه أن يقول بعد قوله بأحد الحروف إذا كان فعلها
الداخلة هي عليه متصرفا غير شرط ولا دعاء ويجب أن يكون فعل المكسورة الداخلة هي عليه
لا المتعلقة هي به كما في المفتوحة من دواخل المبتدأ ونواسخها كباب كان وعلم نحو قوله تعالى وإن
كانت لكبيرة وإن نظنك لمن الكاذبين وإنما يجب ذلك لأن أصل المكسورة أن تدخل على المبتدأ والخبر
فإذا فقد هذا الأصل اشترط أن لا يفوت الدخول على ما يقتضي المبتدأ والخبر لرعاية أصلها بحسب
الإمكان عند البصرية خلافا للكوفية فإنهم أجازوا دخولها عند التخفيف على الأفعال كلها سواء
كان الفعل من دواخل المبتدأ أو لا متمسكين بقوله بالله ربك إن قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وبقولهم إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه مع اللام الفارقة بين أن المخففة
وأن النافية أي أنها إذا دخلت على الفعل يجب دخول اللام على ما هو خبر في الأصل للفرق وأما إذا
لم يدخل عليه

فقال سيبويه إنها إن كانت عاملة لا يلزمها اللام وقال ابن مالك إنما يلزم اللام مع الالتباس
بالنافية حيث لم يظهر الإعراب في اسمها لكونه مبنيا أو معربا بإعراب تقديري وقال ابن
الحاجب اللام لازمة في خبرها مع الإهمال للفرق ومع الإعمال للطرد وهذه اللام عند
أبي علي وأتباعه لام غير لام الابتداء وإنما جيء بها للفرق لأنها لو كانت لام الابتداء لما دخلت
فيما لا يدخله لام الابتداء نحو إن قتلت لمسلما وقيل إنها لام الابتداء وإنما لم يلزم التعليق
في باب علمت لو كانت هذه اللام لام الابتداء نحو قوله تعالى وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين لأنها إنما
دخلت على المفعول الثاني فلما نصب الأول لخلوه عن مانع وعلق فلا بد من نصب الثاني وإن
دخله اللام وأجاب المصنف عن متمسك الكوفية بقوله وإن قتلت لمسلما وإن تزينك
لنفسك من النوادر والشواذ فلا اعتداد بهما حروف العطف وهي في اللغة الرد الواو
والفاء وثم وحتى تجمع هذه الأربعة بين المتبوع والتابع في النسبة بالحكم عليهما نحو قام زيد
وعمرو أي حصل منهما القيام أو بالحكم بهما نحو قام زيد وقعد أي حصل كلا الفعلين من زيد
أو لحصول النسبتين فيهما نحو قام زيد وقعد عمرو أي حصل قيام زيد وقعود عمرو فإنه
لولا العاطف هنا لتوهم أن الأول سهو وغلط والثاني بدل له فالعاطف أزال هذا الاحتمال
وحقق أن المضمونين واقعان فالواو لمطلق الجمع بلا ترتيب بين المتبوع والتابع فإن قولك قام
زيد وعمرو لا يدل على أن حصول القيام منهما في زمان واحد وعلى أن حصوله من زيد قبل
حصوله من عمرو أو بالعكس بل هذه الاحتمالات الثلث حاصلة فيه في الموجب وإن كان في الواقع
لابد في الوجود من أحد هذه الاحتمالات وأما في غير الموجب نحو ما قام زيد وعمرو فهو في الظاهر
نفي الاحتمالات الثلث أي لم يقوما لا في وقت واحد ولا مع الترتيب وإن أردت نفي بعض منها
دون بعض فلا بد من التقييد بما يدفعه كما تقول في نفي الاحتمال الأول ما قام زيد وعمرو معا
وفي نفي الثاني ما قام زيد أولا وعمرو ثانيا وفي نفي الثالث ما قام زيد ثانيا وعمرو أولا واعلم أنه
يجوز أن يعطف بالواو بعض متبوعها عليه تفضيلا كقوله تعالى ورسله وجبريل وميكائيل وأن
يعطف بها

عامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد كقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان فان الايمان
مفعول اعتقدوا عنه وهو معطوف على تبوؤا وجازه ذلك لان في اعتقدوا وتبوؤا معنى لازموا واستصحبوا
لمثل قوله تعالى فجعلنا اي ان الواو لا يفيد الترتيب كقوله تعالى فجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان
الامطار مقدم على الجعل وقوله بلا ترتيب اشارة الى ان الترتيب ليس بشرط لا الى ان عدم الترتيب
شرط والفاء للجمع اي ما لترتيب مع تعقيب ففي عطف المفرد على المفرد في غير الصفات المتعاقبة
غير متحدة الموصوف يفيد ان ملابسة المعطوف عليه لعامله بعد ملابسة المعطوف عليه بلا
مهلة نحو جاء زيد فعمرو وكقولهم في صلوة الجماعة تقدم الاقرأ فالافقه واما في الصفات المتحدة
الموصوف فانما يفيد التعقيب في مصادر الصفات نحو جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام
وفي عطف الجملة على الجملة يفيد ان مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا
مهلة نحو قام زيد فقعد عمرو وكقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان تمام
اخضرار الارض وان كانت متراخيا عن الانزال بزمان طويل الا انه لا مهلة بين الانزال وابتداء الاخضرار
وقد تفيد في عطف الجملة ترتيب الثانية على الاولى في الذكر فاستغني بترتب اللفظ عن ترتب المعنى
نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر مدح الشيء
يصح بعد جري ذكره وكذا ذكر ذمه كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم فيها فبئس مثوى المتكبرين وكذا
ذكر تفصيل الشيء يكون بعد اجماله كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا فان تبييت
الباس تفصيل للاهلاك وكذا ذكر الاخص بعد الاعم في نحو الاماكن نحو وادي بغداد فالكرخ
فان قلت الفاء في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
لا يفيد التعقيب والا لزم دخول بين على غير متعدد وهو الدخول فقط ولو لم يكن للتعقيب لكان
دخوله على الدخول وهو متعدد فيستقيم الكلام لانه بمنزلة بين الدخول وحومل فاجاب عنه بقوله ودين
نحو مل محمول على بين اكناف اي اكناف الدخول ومنازله لانه موضع متسع مشتمل على منازل فجاز
دخول بين على الدخول باعتبار اكنافه ومنازله ويكون المعنى بين اكناف الدخول بحذف المضاف ومن
ثمه

اومتراخيا

190

اي من اجل افادتها التعقيب بلا مهلة استعملت الفاء العاطفة للسببية لان السببية يفيد ايضا
التعقيب من غير مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
ولا يحتاج هنا المعطوف على ما يجب فيه الضمير الى الضمير وان كان بدل الفاء هنا الواو لم يجز
لان ما في الفاء من السببية يجوز تقدير ما بعدها وما قبلها كلاما واحدا الا يرى ان قولك الذي
يطير فيغضب زيد الذباب بمنزلة الذي ان يطر يغضب زيد الذباب ومثل هذا التقدير
لا يتيسر مع الواو والربط اي استعملت للربط بين الشرط والجزاء حيث لم يكن الجزاء
مرتبطا بذاته بالشرط نحو ان جئتني فانت مكرم وثم للجمع اي بالترتيب مع مهلة وتراخ كقوله تعالى
واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فان المراد من الاهتداء دوامه ولا شك
ان دوام الاهتداء بعد الايمان بمهلة وان كان حصوله قبل الايمان اومع الايمان وقد يجيء
لمجرد التعقيب في الذكر سواء كان بين المتبوع والتابع تراخ ومهلة اولا وسواء كان الثاني
بعد الاول بزمان اولا نحو قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان سيادة الاب
وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص به من سيادة
ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد وقد يجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها
عن مضمون ما قبلها نحو قوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ولهذا
الذي ذكر من ان ثم للمهلة قال القائل سيبويه في المرور في مررت به ثم بها مروران لتراخي احد
المرورين عن الاخر وانقطاعه بتخلل التراخي ومع الفاء نحو مررت به فبها مرور واحد
لعدم انقطاع الثاني عن الاول وحتى للجمع اي بالترتيب مع اشتراط كون المعطوف جزءا من
المعطوف عليه ليفيد المعطوف فضيلة ان كان المعطوف بها افضل من باقي اجزاء المعطوف عليه
نحو مات الناس حتى الانبياء او دناءة ان كان المعطوف بها ادون من باقي اجزائه نحو قدم
الناس حتى المشاة وقد اجتمعت الغايتان في قوله قهرناكم حتى الكماة وانكم لتخشوننا
حتى بنينا الاصاغر ومنه يفيد ان المعطوف بها هو الجزء من المعطوف عليه الغاية في الفضل
امه

عليه

او الضعف على باقي اداته المترتب عليها ترتيبا ذهنيا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون تعلق العامل في المعطوف عليه ما المعطوف بحتى اسبق من تعلقه بباقي الاجزاء نحو توفى الله كل اب لي حتى ادم او في زمان واحد نحو قدم الحاج حتى المشاة في ساعة كذا وقوله ليفيد ليس تعليلا لقوله كون المعطوف جزءا لان مجرد كونه جزءا لا يفيد ذلك وانما هو من تتمة الشرط اي اشترط ان يكون ما بعدها اقوى او اضعف ليصير كانه جنس اخر حتى يصح العطف ولا يكون بمنزلة عطف الجزء على الكل نحو اخذت الدراهم ودرهما بل يكون بمنزلة قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل فانهما عطفا على الملائكة وان كانا منهم لانهما لافضليتهما كانا بمنزلة انهما من جنس اخر افضل من الملائكة ولهذا لا يقصد هنا ان يكون المعطوف بها اخر جزء من الشيء حسا كما يقصد ذلك في حتى الجارة لان الشيء بمجرد كونه اخر جزء من شيء اخر لا يصير بمنزلة جنس اخر وانما لم يذكر ما يلاقي اخر الجزء هناك كما ذكر في الجارة لان حتى العاطفة لا تدخل على الملاقي وانما تدخل على الجزء وذلك لان اصلها ان يكون جارة لكثرة استعمالها جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في المعنى وهو ثبوت الحكم لما قبلها وما بعدها من غير ترتيب زماني فلما استعملت على خلاف اصلها استعملت في الظهور معنيها واما قولهم ضربني السادات حتى عبيدهم فانما يصح العطف مع ان المعطوف هنا ليس جزءا من المعطوف عليه لان العبيد صارت بالاختلاط مع السادات كالجزء منهم ونحو اعجبتني الجارية حتى حديثها فالحديث ليس بعضها ولكنه كبعض لانه من معاني المحدث واما قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فانه يجوز عطف نعله على الصحيفة عند من قال انه عطف عليها وان لم يكن جزءا منها لان القاء الصحيفة يدل بالالتزام على ما يكون نعله جزءا منه كانه قال القى جميع ما معه حتى نعله لانه اذا القى الصحيفة التي لا يمشي الا لاجلها فقد القى كل شيء فالحاصل ان المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا مما قبلها او كالجزء منه او جزءا مما يدل عليه ما قبلها واما او

يشتركان في انهما لاحد الشيئين او لاحد الاشياء حال كون ذلك الاحد مبهما نحو جاء زيد او عمرو فانك اردت ان تخبر بمجيء زيد فاعترض الشك في ان المجيء لعمرو فاتيت باو واخبرت عن مجيء احدهما لا على التعيين بخلاف ام فانها لاحد الامرين معينا كما سيجيء ويقال انهما للشك في الخبر اي لشك المتكلم او لشك السامع فانك اذا قلت جاءني اما زيد واما عمرو او عمرو لم تعرف الجائي منهما بعينه فهما لشك المتكلم وان عرفته ولكنك قصدت الابهام على السامع فهما لشك السامع وقيل انهما للتشكيك كقوله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا وقد يجيئان للتفصيل اذا قصد بيان اقسام الشيء كقولهم الاسم معرب او مبني وللتخيير او الاباحة في الامر فانه ان لم يحصل للمامور به بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف نحو اضرب اما زيدا واما عمرا او عمرا فهما للتخيير وان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه فهما للاباحة وفي الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الامرين ولا يجوز الجمع بينهما وانما قال ويقال لانهما عند التحقيق لاحد الشيئين او الاشياء ولا دلالة لهما على احد هذه المعاني وانما تحصل في الكلام من اشياء اخر كحصول الشك من جهة جهل المتكلم وحصول التشكيك من جهة الابهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان اقسام الشيء وحصول التخيير من جهة انه لا يحصل بالجمع فضيلة وحصول الاباحة من جهة ان في الجمع فضيلة فهما لاحد الشيئين او الاشياء في جميع المواضع وفي الموجب والمنفي الا ان الوحدة الموضوعة هما لها لا تفيد العموم في الموجب وفي غيره تفيده وذلك بحسب عادتهم بانه اذا استعمل لفظ واحد نحو رايت واحدا من زيد وعمرو او ما يؤدي معناه نحو رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا الا انه كل واحد من هذه الالفاظ الثلثة يفيد في الاثبات انك رايت واحدا منهما فقط وفي النفي يفيد نفي كليهما لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه فقد اخرجت واحدا منهما من ذلك الاصل وبقي الاخر على اصله واما اذا قلت ما رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه فانك صرحت بنفي واحد منهما وقد كان الاخر باقيا على اصله

وهو عدم الرؤية فيكون نفيا لمطلق الرؤية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي يفيد
العموم وبهذا البيان سقط اعتراض من قال ان المراد من نفي الخبر ومن نفي الامر الذي
هو النهي فيما لم يكن المعطوف والمعطوف عليه باو واما اكثر من اثنين نحو ما رايت زيدا او عمرا
ولا تضرب زيدا او عمرا ان كان نفيهما معا لا يكون او واما لاحد الشيئين وان كان المراد نفي احدهما
يلزم ان لا يكون ثم فرق بين الخبر الموجب والخبر المنفي ولا بين الامر والنهي فان معنى ما رايت
زيدا او عمرا ما رايت احدهما ورايت الاخر وهذا بعينه معنى رايت زيدا او عمرا وكذا معنى
لا تضرب زيدا او عمرا لا تضرب احدهما واضرب الاخر وهو بعينه معنى اضرب زيدا او عمرا
واختصت اما بمثلها قبلها يعني لزم ان يكون قبل المعطوف عليه باما اما اخرى غير يكون عند غير الفراء
اذا لم يكن في الكلام عوض من تكريرها وهو ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية المصدق

(margin:) ولا يلزم في او ان يتقدم قبلها اما ولكن يجوز ذلك فيقال جاني زيد او عمرو صح

بالواو نحو جاني اما زيد واما عمرو وجاني اما زيد او عمرو وذلك لان اما انما وضعت ليكون مبنى اول
(interlinear:) اختصاص اما بمثلها
كلامها على الشك بخلاف او فانه يجوز ان يكون مبنى اول كلامها على اليقين اما اذا عوض عن اما
ما ذكرنا فيجي غير مكررة نحو قوله فاما ان تكون باخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فا
فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني واما الفراء فانه زعم ان اما قد يجي بمعنى او غير
(margin:) اصله وان لا ...
مكررة مع عدم العوض وانشد ثم بان تهامي بدار فد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها ابراو
باموات وغير الفراء يقدر اما اخرى قبلها حملا على الكثير الشائع اي اما بدار واما باموات
واعلم ان قوله واختصت اما بمثلها لا يدل على لزوم سبقها باما اخرى لان خاصة الشي لا يجب
ان يكون لازمة له وان اراد به مجرد الاختصاص دون اللزوم فلا نم ان هذا خاصة لاما
لجواز ان يذكر اما قبل او ايضا كما ذكرنا فالاولى ان يقول يلزم مثلها قبلها كما قال ولزوم الواو
معها اي واختصت اما بلزوم الواو معها وقد استغني عن الواو في ضرورة الشعر كقوله
لا تفسدوا اباكم ايما لنا ايما لكم اراد اما لنا واما لكم ففتح الهمزة وابدل الميم ياء وحذف
الواو في معها وبعد بين الحكمين من لزوم سبقها باما اخرى ولزوم الواو معها اختلف فيها فقال ابو علي

وعبد ال

وعبد القاهر انها ليست للعطف اما اما الاولى فلانها تذكر قبل معمول الفعل نحو ضربت
اما زيدا واما عمرا ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لان العطف انما يكون فيما يتعين من معمول
الفعل نحو ضربت زيدا او عمرا ولا يجوز ان يقال ضربت او زيدا لان الفعل يقتضيه من غير واسطة
(interlinear:) معموله
واحتياج الى توسط حرف العطف واما اما الثانية فلدخول الواو العاطفة عليها وامتنع دخول
عاطف على عاطف اخر واجيب بان اما المتقدمة ليست عاطفة بالاتفاق وانما العاطفة هي الثانية
يشهد به صحة قيام او مقامها وبان الواو جزء من الثانية وفي الجواب بشطريه نظر اما في
الشطر الاول فلانه لا يشهد بل في صحة قيام او مقامها على انها للعطف لصحة قيام ان المصدرية
مقام ما المصدرية مع ان حكم الاولى غير حكم الثانية واما في الشطر الثاني فلان الواو لو جعلت
جزءا من الثانية لما كانت اما بانفرادها من حروف العطف والحق ان يقول الواو وحدها هي
العاطفة وانما ذكر اما بعدها لافادة احد الشيئين وام المتصلة لاحد الامرين الداخل
على الامر الاخر من المعربين همزة الاستفهام سواء كان معنى الاستفهام باقيا فيها ام صارت
بمعنى التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقرئ هل
الاستفهام قبلها وربما حذفت همزة الاستفهام قبل ام وثبت لظهور معناها كقوله
فاصبحت فيهم امنا لا كمعشر اتوني وقالوا من ربيعة ام مضر وهي مختصة بعطف الاسم
(interlinear:) قوله
نظر لانه يدخل على الاسم والفعل والحروف قال شارح الجزولي قد يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان
والفاعل فيهما واحد نحو اقام زيد ام قعد وقال ابن مالك قد يكون الفاعلان متباينين كقوله
لا ابالي انبت بالحزن تيس ام جفاني بظهر غيب لئيم وقال الشيخ الرضي نحو المخالفة
بين ما وليي الهمزة وام نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا
جواز احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن ولا ايجاب ام الآباء التخيير لان السؤال
بام في قولنا ازيد عندك ام عمرو عن التعيين فوجب ان يكون الجواب بما يطابق السؤال
وانما كان كذلك لان ام مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف
عليه

بام بتقدير استفهام واحد ولهذا سميت متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كالاتي فهي متصلة
بما قبلها غير منفصلة عنه وعلى هذا فالاولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة مفرد واخر
مثل ذلك المفرد ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه فمعنى
أزيد عندك ام عمرو ايهما عندك ومعنى أفي السوق زيد ام في الدار في اي الموضعين هو والاولى
وانما فانهما يفيدان الشك فقول السائل أزيد عندك او عمرو كان بمنزلة أاحدهما عندك
فكان الواجب في الجواب ان يقول لا ان لم يكن كل واحد منهما عندك او نعم ان كان احدهما عندك
لانه انما يسال عن كون احدهما فقط وان قلت في الجواب بالتعيين كان ذلك زيادة على الجواب السوال
لانه ملزوم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فكان الجواب حاصلا مع زيادة وام المنقطعة
كبل والهمزة اي تكون بمعنى بل مع همزة الاستفهام لاشتمالها على معنييهما سواء كان بل المتضمنة
ام اياها تدل على ان الاول وقع غلطا كما في نحو انها لابل ام شاء او تدل على الانتقال من كلام
الى اخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وسواء كانت الهمزة للاستفهام كما
كالمثال الاول او للانكار كالمثال الثاني وقد تجيء ام المنقطعة بمعنى بل وحدها اذا جاءت
بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور ولا يليها الا الجملة بخلاف
المتصلة فانها كما يليها الجملة يليها المفرد فيكون ما بعدها وما قبلها على كلامين نحو أزيد
عندك ام عمرو كانك أزيد عندك ظانا انه عنده ثم صرت تظن ان الذي عنده عمرو فاضربت
من الاستفهام الاول وشرعت في استفهام مستانف فما بعدها منقطع عما قبلها ولهذا
سميت منقطعة غير مختصة بالاستفهام بخلاف ام المتصلة فانها مختصة بالاستفهام
بالهمزة كما عرفت والمنقطعة تجيء بعد الخبر ايضا نحو انها لابل اي ان الاشباح التي
اراها لابل وهي جملة خبرية فلما قربت وعلمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار
ثم تشككت في انها شاء ام شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء والتقدير بل أهي شاء
وهذا مذهب النحاة وقال ابن مالك ان المنقطعة تجيء لعطف المفرد على المفرد لمجرد الاضراب
بعض

193

كما في هذا المثال وام المنقطعة اعم منها اي من المتصلة فيهما اي في الاستفهام والخبر وقد تجيء
ام المنقطعة لمجرد الانكار من دون معنى بل كالهمزة اي كما ان الهمزة للانكار كقوله تعالى
ام يقولون شاعر ام يقولون تقوله ولا النفي ما وجب للاول من الاحكام عن الثاني فلا تجيء
الا بعد الايجاب فلا يقال ما جاءني زيد لا عمرو ويقبح اظهار العامل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو
لئلا يلتبس بالدعاء ويختص لا العاطفة بالاسم فلا يقال قام زيد لا قعد وانما يقال اقوم
لا اقعد لمضارعة المضارع الاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد وبل في عطف المفرد على المفرد
للاضراب عن الاول موجبا كان الاول او منفيا ومعنى الاضراب جعل حكم المعطوف عليه
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف فان حكمه يحتمل انه يكون صحيحا وان لا يكون وقال
ابن مالك انه بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما والمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم مجيء زيد
في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما ان عدمه في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو
كذلك بالاتفاق هذا حكم بل ما لنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعدها بالنظر الى ما قبلها فاشار اليه
بقوله فان وقع بل بعد الايجاب كالخبر المثبت والامر تعين الغلط في المعطوف عليه نحو
جاءني زيد بل عمرو فانك قصدت الاخبار عن مجيء زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت
عنه الى عمرو والمعنى بل جاءني عمرو وان وقع بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو احتمل الغلط في المعطوف عليه
عند المبرد فانه قال ان بل بعد النفي يفيد النفي وان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فينفى
الفعل المنفي مسندا الى المعطوف ويكون المعنى ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو ويحتمل الاضراب عن
الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي ولا يكون غلطا كما هو عند الجمهور فانهم قالوا ان بل
بعد النفي يفيد الاثبات فكان معنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو ومنه قوله تعالى ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء ولا فادته الاثبات بعد النفي لا يجوز فيما بعد بل
من نحو ما زيد قائما بل قاعد الا الرفع وقد جاء بل في عطف الجملة على الجملة لترك الكلام الاول
والاخذ فيما هو اهم من الاول مع ثبوت معنى الاول كقوله تعالى بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم
في شك منها بل هم منها عمون
ثابتا

وقد يجيء ايضا لتدارك الغلط سواء اشتركت الجملتان في جزء او لا نحو ضربت زيدا بل اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل خالد ولكن بالتخفيف وهو للاستدراك على ما عرفت في عطف المفردات نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول وانما كانت كذلك لانه يجب ان يكون ما قبلها مغايرا لما بعدها في النفي والاثبات من حيث المعنى واذا اعطفت بها المفرد على المفرد لا يكون في المفرد المعطوف معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل على الجملة واذا لم يكن في معنى المعطوف النفي وجب ان يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير بينهما ولكن في عطف الجمل نظير بل في وقوعها بعد الاثبات والنفي كوقوع النفي بل بعدهما نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو جاء ولا يقع لكن في الا في الاستفهام فلا يقال اقام زيد لكن عمرو قاعد لانها للاستدراك عن حكم موجب او منفي ثبت لغير المعطوف بها ولا حكم بثبوت الشيء او بنفيه في الاستفهام حرفا التعريف لام وميم ساكنتان وقد عرفت بيانهما ووجه سكونهما في صدر الكتاب وخرج بهذا القيد اللامات المتحركة وميم القسم نحو لله والله فانهما تدخلان على الاسم للتعيين بوجه ما من الوجوه الثلثة التي يذكرها بعد بعد ان كان الاسم مبهما من الجنس فاللام لتعريف المعهود اي الذي عهد اي ادرك عند المخاطب مدلول الاسم الداخلة عليه وهو اي المعهود ما كان مميزا بينك وبين مخاطبك اما بجري ذكره تحقيقا قبل ذكره مخففه بغير تقدير كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او تقديرا نحو اكرمني رجل فالمكرم مجزي به فانه وان لم يتقدم ذكر مكرم تحقيقا الا انه مذكور تقديرا بدليل اكرمني واما بعلم المخاطب به من غير جري ذكره لشهرته نحو قولك خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد مشهور او اللام للجنس اي لتعريف استغراق الجنس وهو اي الجنس ما كان منكورا باعتبار حقيقته قوله بان يراد بتعلق قوله للجنس باعتبار المضاف المقدر ان اللام تكون لتعريف الجنس بان يراد بها اي بالحقيقة كلية ذلك المعنى لا خصوصيته فيلزم استغراقه

منه

منه عموم ذلك الجنس لاشتمال كل فرد من تلك الحقيقة عليها كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر وكقوله صلعم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم ومن ثمه اي من اجل انه يكون لعموم جميع الجنس اجيز الدينار الحمر والدرهم البيض فوصف المفرد المعرف باللام لتعريف الجنس بالجمع على ما حكي الاخفش قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض فلو لم يكن المراد من الدينار العموم لما جاز وصفه بالجمع لعدم المطابقة او اللام للماهية اي لتعريف الماهية بان يراد بها الواحد باعتبار عهديته في الذهن لعلى اللئيم يسبني من قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمه قلت لا يعنيني فانه لم يقصد شخصا معهودا فجرى مجرى المنكر لما كان مثل المنكر باعتبار الوجود ولجريه مجرى النكرة اجري على وصفه بالفعل وان لم يجز وصف المعرفة بالفعل وقيل ان قوله يسبني صفة اللئيم لا حال عنه ونظيره قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وكقولك دخلت في السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود وتحقيق هذا المقام وبيان الحصر ان نقول كل اسم دخله اللام فان لم يكن معه قرينة دالة على انه بعض مجهول او معين من كل فاللام فيه لاستغراق الجنس سواء كان مع ذلك الاسم علامة الوحدة والتثنية او لا لان الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الخارجية لا الذهنية وليس المراد هنا بعض الافراد لعدم علامته وهو التنوين لانه في الاسم المتمكن غير العلم يدل على التمكن والتنكير بمعنى كونه بعضا مجهولا من جملة فوجب كونه لجميع الافراد اذ لا واسطة بين جميع الافراد وبعضها في الخارج وان كان معه قرينة دالة على ان المراد ليس هو الاستغراق فان كان هنا قرينة عهد فاللام للعهد وان لم يكن قرينة عهد فلا فرق بين المعرفة والنكرة معنى ان كان في ذلك الاسم علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة والتمرتين فانه بمنزلة ما اعطيتك الا تمرة وتمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ورايت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد عنها هو ان المجرد يدل على ان الاسم بعض من جملة لان التنوين فيه يدل على التنكير

وذو اللام يدل على ان المراد منه الماهية المجردة عن البعضية والبعضية انما تستفاد
من القرينة كالاشتراء والرؤية فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى واحد وما
وبالنظر الى مفهوميهما مختلفان لان المجرد يدل على انه بعض من جملة وذو اللام يدل
على الماهية المجردة عن البعضية ولاجل هذا يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع
بالمنكر فقد يكون اللام قائما مقام الضمير عند الكوفية وبعض البصرية نحو مررت برجل
حسن الوجه بالتنوين والرفع وزائدة غير لازمة كما في الاعلام التي في الاصل مصادر او
صفات كالمظفر والعلاء او لازمة كالاسماء التي صارت هي اعلاما كالنجم وقد يكون
عوضا عن حرف اصلي كلفظ الله على راي حروف الشرط ان ولو واما ولها
صدر الكلام لانها مغيرة لمعاني الجمل ومحدثة فيها معنى الشرط وكل ما يغير معنى الكلام
وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي جنس انواعه فان
للسببية وقد عرفت معناها في بحث الفعل المضارع في الاستقبال لانها موضوعة
للشرط الذي يكون للمحل نحو ان تكرمني اكرمك او للمنع نحو ان تضربني اضربك ولا يتحقق معنى الجزاء
والمنع الا في الاستقبال وان دخلت ان المفتوحة اي ما كان بمعنى الماضي سواء كان بلفظ الماضي
نحو ان ضربت ضربت او بلفظ المضارع نحو ان تضربني اضربك وسواء كان الفعل شرطا او جزاء
ونحو ان اكرمتني فقد اكرمتك امس هذا اعتراض بان قوله فقد اكرمتك امس باق على
المضي بدليل قرينة قوله امس لان وقوع امس بحسب مقتضى انه لا يتغير الى معنى الاستقبال
مع انه جزاء للشرط واجاب عنه بقوله محمول على ان ثبت اكرامك في الاستقبال يكون ذلك
في الاستقبال ايضا سببا للاخبار بذلك بان اكرمتك امس فيكون قوله فقد اكرمتك امس
في التقدير بمعنى ما هو مستقبل وانما يكون محمولا على هذا لاستحالة حصول المسبب وهو قوله
فقد اكرمتك امس قبل السبب وهو قوله ان اكرمتني ولو لم يحمل يلزم ذلك لان قوله ان اكرمتني على هذا
وهو السبب مستقبل لعدم اقترانه بما ينافي الاستقبال وقوله فقد اكرمتك امس ماض سابق

على مضمون ان اكرمتني وههنا نظر يظهر على المتامل مما بينا من تحقيق السببية في الفعل
المضارع ولو لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط اي انها موضوعة ليكون جزاؤها معدوم
المضمون مع القطع فيمتنع مضمون شرطها لان مضمون جزائها لازم لمضمون شرطها
وبانتفاء اللازم يمتنع الملزوم في الماضي وان كان الفعل مضارعا كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير
من الامر لعنتم فلو للماضي لفظا او معنى ولذا لزم كون جملتي الشرط لان الماضي لا يستحق
الاعراب بخلاف لم فانه وان كان للماضي معنى الا ان المضارع ملتزم بعده في الاستعمال فيعمل
وقوله على سبيل التقدير اشارة الى ان استعمال لو في الماضي يوجب ان يكون امرهما في الشرط
على سبيل تقدير وجود الشرط والمشروط والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنع الوجود
فيه فلذلك يكون لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط كلو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
اي لو فرض التعدد في الالهة لزم الفساد على ذلك التقدير وانما كان لانتفاء الشرط بانتفاء
المشروط الذي هو الجزاء لانه يلزم انتفاء تعدد الالهة بانتفاء الفساد لان الاية
انما سيقت للدلالة على انتفاء التعدد في الالهة بامتناع الفساد وبلا عكس اي لا يلزم
انتفاء الفساد بانتفاء التعدد عدم التعدد مع وجود الفساد باخراجهما اي باخراج
الله تعالى السموات والارض عن النظام الموجود فيهما لجواز ان يفعل الله تعالى ذلك فيشترط لو
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ويكون عبارته اولى من عبارة غيره من النحاة انها لامتناع الثاني
لامتناع الاول لما ذكروا لان الاول هو الملزوم والثاني هو اللازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم وانما يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يكون اعم من الملزوم ومن انتفاء العام يلزم انتفاء الخاص من غير عكس هذا
شرح كلام المصنف والاعتراض على النحاة وفيه نظر لان ما قال النحاة من ان لو
لامتناع الثاني لامتناع الاول تفسير صحيح لان مرادهم ان جواب لو ممتنع لامتناع
الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط في عرف اللغة لا في حكم العقل حتى

بلزم الاعتراض المذكور عليهم

فاذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال في عرفهم على انه اذا لم يقم زيد لم يقم عمرو لان
الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم عدم جواز القصر في السفر
عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى
هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه
ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع وقال سيبويه ان لو لما كان سيقع لوقوع غيره
ومعناه ان لو يقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع
فكانه قال لو يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما ثبت لثبوته فكان للو عند سيبويه منطوق ومفهوم
فاذا قلت لو اكلت لشبعت فمعناه ان الشبع كان يقع فيما مضى لو وقع الاكل فيه وغير سيبويه
اعتبر المفهوم وقال في معناه امتنع الشبع لامتناع الاكل وقد جاء المشروط للشرط الذي
دخلته لو غير منتف اي لازم الوجود على كل تقدير اي على تقدير تحقق الشرط وتقدير عدم
عدم تحققه وعلامة ذلك ان يجعل الشرط ما يكون نقيضه بالشرطية اولى فيلزم استمرار وجود
المشروط على كل تقدير لانك جعلته في الظاهر لازما للشرط الذي نقيضه بالاستلزام اولى فيكون
ذلك المشروط لازما للشرط بالادعاء ولازما لنقيضه ايضا لانه باستلزامه اولى فيلزم
استمرار وجوده في جميع الازمنة لان الواقع لا يخلو عن احد النقيضين كقوله صلعم نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه اي لو فقد عدم الخوف من الله فهو على هذا التقدير لم يعص الله فكيف
يعصي عند الخوف ومنه قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا فانه لو لم يحمل على هذا لزم تناقض آخر
كلام الملك العلام اوله وذلك لان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم يدل على انه لا خير فيهم
وما اسمعهم وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا يدل على انه تعالى ما اسمعهم وانهم ما تولوا وعدم التولي
خير فاول الكلام يقتضي نفي الخير واخره يقتضي ثبوت الخير فيجب الحمل على المعنى الثاني للو
ويكون معنى الاية لو فقد الاسماع من الله فهم على هذا التقدير تولوا وما انتفعوا بالاسماع
فكيف لم يتولوا عند عدم الاسماع وقد يحذف المشروط كقوله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال

التقدير لكان هذا القران وكقولهم لو رايت عليا التقدير لو رايت منه كيت وكيت
في البسالة والسخاوة والعلم والزهد وغيرها من المناقب وفي مثل هذا الحذف نوع
مبالغة على ان محاسنه بلغت مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه وقد يجيء لو للتمني نحو
لو تاتيني فتحدثني بمعنى ليتك تاتيني ولهذا يجوز النصب في فتحدثني كقوله تعالى ودوا لو تدهن
فيدهنون وفي بعض المصاحف فيدهنوا هكذا قال الزمخشري ايضا وعند الفراء وابي علي
لو مصدرية وقال ابن مالك لو مصدرية اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني كقوله تعالى
يود احدهم لو يعمر الف سنة وقد يكون غير مسبوقة بتمني كقوله ما كان ضرك لو مننت
وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقد تحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت
في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وقال لكن انك تقول ليس هذا
من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تاويل المصدر والمصدر
قد يعطف عليه الفعل فينصب باضمار ان ثم قال واما الزمخشري فانه قال وقد يجيء لو
في معنى التمني كقولك لو تاتيني فتحدثني فان اراد بهذا الكلام ما اردته فهو صحيح وان اراد
ان لو حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح لان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني
كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك ان هذه المعاني مقصود بها النيابة عن افعال على سبيل الانشاء
فالجمع بينها وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع الجمع بين نايب ومنوب وعلى هذا قيل على المصنف ما قال
ابن مالك على الزمخشري واما للتفصيل كلام مجمل نحو اما زيد فعالم واما عمرو فجاهل الا
انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد ولا ينافي ذلك ان يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما
ويترك الباقي كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعده اما اخرى للتفصيل اخر الا انه
يفهم منه والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا لصحة ان يقال اما انا فقد
فعلت كذا وسكت ولو ردد صحاح اوايل الكتب كقولهم اما بعد فاني احمد الله واستدل على كونها
للشرط بلزوم الفاء في جوابه وباستلزام ما بعدها حكما من الاحكام ولتعويضه بتعلق بقوله

بعد اللزوم جزء كائن بينهما اى بين اما وبين فائها عن فعلها الداخلة هي عليه حال كون ذكر الجزء
مما في حيز الجواب لا اما على الاصح وهو مذهب سيبويه وانما عوض هذا الجزء من الفعل للتنبيه
على ان الجزء المقدم على الفاء هو المقصود بالتفصيل اللزوم حذف الفعل اى فعل اما لدلالة
اداة الشرط عليه مع قيام ذكر الجزء مقامه فاصل اما زيد فمنطلق اما يكن من شيء فزيد
منطلق بمعنى ان يقع شيء في الدنيا يقع انطلاق زيد وهذا جزم بوقوعه لانه ما دامت الدنيا
باقية لابد من وقوع شيء فيها فحذف يكن من شيء لغرض لفظي وهو كثرة استعمالها مع انها
موضوعة للتفصيل المقتضي للتفصيل وهو مقتض لتكرر هذا المقتضي للاستثقال المقتضي للحذف
ولغرض معنوي وهو لزوم الانطلاق لزيد فحذف الملزوم الذي هو الشرط واقيم ملزوم
الانطلاق وهو زيد مقامه فتبقى الفاء داخلة على ما هو لازم لما قبلها فقد حصل من حذف فعلها
واقامة جزء الجزاء وهو زيد في المثال مقامه اربعة اشياء تحقيق الكلام وقيام ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد مقام الملزوم بالادعاء وهو الشرط واشتغال حيزه واجب الحذف
بشيء مقامه وعدم تلاقي حرف الشرط وهو اما مع حرف الجزاء وهو الفاء ولاجل ذلك جاز وقوع
الفاء في غير موقعها وجاز تقديم ما لا يصح تقديمه في غير هذا الموضع فاجاز سيبويه اما عمرا
فانا ضارب فقدم معمول ضارب مع انه في حيز ان وما في حيز ان لا يجوز تقديمه عليه
وذلك لانه اذا جاز التقديم للغرض على ما ذكرنا من الاشياء الاربعة مع وجود الفاء المانع
لتقديم ما يقع بعده عليه فلا بأس بجواز التقديم مع ما يمنعه وقوله فقيل على الاصح اشارة
الى ما ذكرنا من مذهب سيبويه فيكون ما بعد اما على مذهبه ابدا اما مبتدأ او معمولا
لما في حيز ما بعد الفاء سواء كانت الفاء داخلة على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان او لا وقيل
هو اى الجزء المذكور بين اما والفاء معمول الفعل المحذوف قبل الفاء ولا يكون جزءا مما في حيز
الجواب مطلقا اى سواء دخلت الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله او لم يدخله لان ما بعد الفاء
لا يعمل فيما قبله نحو اما زيد فمنطلق تقديره مهما حصر فمن زيد فهو منطلق ونحو اما يوم الجمعة

فرس

فزيد منطلق تقديره مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان دخلت الفاء ما لا يعمل ما بعده
فيما قبله كان نحو اما يوم الجمعة فان زيدا ضارب فمن الثاني اى يكون ذكر الجزء معمول الفعل
المحذوف ولا يكون جزءا مما في حيز الجواب لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وان لا يدخل الفاء ما لا يعمل
ما بعده فيما قبله فمن الاول اى يكون ذلك جزءا مما في حيز الجواب ولا يكون معمولا للمحذوف
بل يكون اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او خبرا نحو اما قائم فزيد او معمولا لما في حيز الجواب اذ
لا مانع من عمله فيما قبله نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق لان الفاء لما زحلقت عن موضعها
لا تمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها بخلاف ان فانها في مركزها فتقوى على المنع واعلم انه يجوز
ان لا يكون ذكر الجزء معمولا للمحذوف ولا جزءا مما في حيز الجواب فانه يجوز عند سيبويه والمازني
والزجاج ان يتعلق الجار والمجرور والظرف باما لتضمنها معنى فعل الشرط نحو اما يوم الجمعة
فاني ضارب ووجوب النصب في مثل واما السائل فلا تنهر ووجوب الرفع في اما زيد فقائم يبطل
القول الثاني وهو ان الجزء الواقع بين اما والفاء معمول للمحذوف مطلقا لانه كما يجوز ان يقال
ان التقدير فيه مهما تذكر السائل فلا تنهر حتى يكون السائل منصوبا يجوز ان يكون التقدير
مهما حصل السائل فلا تنهر ليكون مرفوعا وكما يجوز ان يكون تقديره اما زيد فقائم مهما حصل
فعل زيد فهو قائم حتى يكون زيد مرفوعا جاز ان التقدير مهما تذكر زيدا فهو قائم ليكون منصوبا
على انه قد علم انه اذا قيل اما السائل فلا تنهر فالغرض ذكر السائل مفعولا به لقوله فلا تنهر
وكذلك اذا قلت اما زيد فقائم الغرض الاخبار عن زيد بالقيام فلا يحتاج الكلام الى حذف لا من
جهة المعنى ولا من جهة اللفظ لما ذكرنا من ان الغرض لتقديم هذا الجزء قوي فلا يعتبر مانع
التقديم ووجوب كون الفاء في جواب اما للجزاء لتضمنها معنى الشرط يبطل القول الفارق
بين ما دخلت الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله وبين ما لا يدخله الفاء لان الفاء الجزائية تمنع
من تقديم ما في حيزها عليها كان فكما يجوز التقديم مع الفاء لتحصيل الغرض المذكور من التقديم
يجوز مع ان وفيه نظر لوجود الفرق بين الفاء وبين ان لما ذكرنا من ان الفاء ضعيفة بسبب عدم وقوعها في
موقعها

بخلاف إنّ فإنها لكونها في كونها الاصلي تمنع من تقديم ما في حيّزها عليها **حروف التحضيض** الا وهلا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لمثل ما ذكرنا في حروف الشرط ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته لان التحضيض والتوبيخ اللذين معناهما لا يكونان الا بالفعل المستقبل للحث على الفعل والطلب له فهي عند دخولها على المستقبل بمنزلة الامر كقوله تعالى لوما تاتينا بالملائكة والماضي للوم على الترك اي ترك الفعل والتوبيخ لكونه مطلوبا قال سيبويه تقول لولا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك اي هلا تفعل خيرا من ذلك قال فيجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك وحرف التاكيد قد وتسميتها به اي بحرف التاكيد لانها اي لان قد جواب لما فيه معنى التاكيد نحو هل فعل ولما يفعل وفيهما معنى التاكيد وجواب المؤكد يكون موكدا ولانها لا ينفك ابدا عن معنى التحقيق لكن يضاف الى هذا المعنى بحسب المواقع معنى اخر فكانت للتاكيد وهي مع افادتها التحقيق للتقريب اي لتقريب الماضي من الحال والتوقع في الماضي قيل لا يتوقع الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر قلنا اراد بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلوة لقوم كانوا اخلاف الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فمعنى هذا قد لانتظار الاخبار بخبر يعتقد المتكلم انه يتوقع منه المخاطب وللتقليل مع افادتها التحقيق في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وللتحقيق في الحال كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وقد يعلم الله المعوقين منكم ويجوز حذف الفعل بعدها لدلالة ما قبلها عليه كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فحذف زالت لدلالة لم تزل عليه وانما حذف قياسا على لما وهو اي قد جواب لها وهي لما فانه يجوز حذف الفعل المنفي بلما في الاختيار ان دل عليه دليل استغنا بها عن الفعل نحو سافرت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويجوز الفصل بينها اي بين قد وفعلها بالقسم كقوله قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا وذلك لان القسم ليس باجنبي لانه لتاكيد الفعل المصدر بقد ولا يجوز الفصل بغير القسم لان الحرف المختصر عادخل عليه اذا لم يكن عاملا فيه تنزل منزلة الجزء

ولايجوز

198

ولايجوز الفصل بين جزء الشيء وجزئه الاخر **حرف الردع** كلا وسمي بذلك لانه لزجر المتكلم وردعه اي منعه لقول غيره كما اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له وتنبيها على الخطاء وكان الغرض الذي هو من تمامه محذوف وما لان الحرف لا يستقل اي كلا لا تقل او ليس الامر كذلك قال الله تعالى ربي اهانني كلا اي ليس كما يظن الانسان بل اعطاء المال ليس للاكرام وتضييقه ليس للاهانة وقد جاء بمعنى حقا والمقصود منها تحقيق الجملة كان كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا وعلى هذا اي على تقدير كونها بمعنى حقا لو قيل باسميتها لم يبعد عن الصواب وهي تكون مبنيا لموافقته للحرفي لفظه واصل معناه فان الردع عن الشيء مستلزم لاعتقاد حقية نقيضه كما ان اعتقاد حقية الشيء مستلزم للردع عن نقيضه فيكون بين الردع والحق ملازمة كعلة الاسمية الا ان النحاة حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من ان المقصود منها تحقيق الجملة كالمقصود من ان تاء التانيث الساكنة اي الدالة على تانيث المسند اليه في المشتق سواء كان المشتق فعلا او اسما من الاسماء المشتقة واحترز به عن العامل الجامد كالمصدر فانه لا يلحق التاء به نحو اعجبني ضرب هند العامل احترازا عن غير العامل نحو نعم امرأة هند والعامل المسند اعم من ان يكون اسناده الى المسند اليه بطريق القيام به او لا فيدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله لان حكمه حكم الفاعل وانما يجوز الحاق التاء المشتق مع ان المؤنث هو الفاعل لما بينهما من شدة الاتصال كما ذكرنا في بحث الفاعل نحو مررت بامرأة قامت او قائمة فانه انما يؤنث الفعل واسم الفاعل هنا لان فاعلهما وهو الضمير المستتر فيهما مؤنث ولذلك لم يلحق تاء التانيث بالمشتق في نحو هند قام ابوها او قائم ابوها وان كان المسند اليه وهو هند مؤنثا لان الفاعل وهو ابوها ليس بمؤنث وتلحق التاء بالمشتق في نحو زيد قامت او قائمة امه وان كان المسند اليه مذكرا لان الفاعل وهو امه مؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمع في مثل قولك قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلا ولهذا الحقته على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف دالة

على احوال الفاعل كتاء التانيث وللمدخول عليه اى والتانيث الذى دخل التاء عليه في الجامد نحو انسان وانسانة وامرء وامرأة وغلام وغلامة وهو سماعي ولتمييز الواحد من الجنس في الاحاد المخلوقة نحو تمر وتمرة فان التمر يقع على القليل والكثير فاذا قصد التنصيص على الوحدة والافراد جئ فيها بالتاء وسمع هذه الاسماء اسماء الجنس وقد يجئ في الاحاد المصنوعة نحو عمامة وعمام وسفينة وسفين واعلم ان هذا الجنس يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون وقد جاء الجمع بين التانيث والتذكير في قوله تم من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم ومونث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه ليلا يلتبس بالجمع قال يونس فاذا ارادوا الذكر قالوا حمامة ذكر وبطة ذكر وبالعكس اى لتمييز الجنس من الواحد نحو كم وكمة وجب وجباة فان الكم واحد والكمة جنس وهو اى العكس قليل بالنسبة الى الاول ولتمييز الواحد من الجمع نحو تخمة وتخم فان تخمة بالتاء واحد والمجرد عن التاء جمع وليس تخمة وتخم مما يفرق بين الواحد والجنس بالتاء كالرطبة والرطب والتمرة والتمر لان تخما مونث قطعا بخلاف رطب وتمر كما عرفت ولانه لا يصغر الا على تخيمات ومثلها وبالعكس اى لتمييز الجمع من الواحد كجمالة في جمع جمال وكذا حمالة وبغالة وهم اصحاب الجمال والبغال والحمير ولتاكيد الصفة والمبالغة نحو علامة وللعجمة كجواربة فان التاء فيه دليل على انه واحده وهو جورب معرب والنسب كاشاعثة ومعناه الاشخاص المنسوبة منها الى الاشعث فادخل التاء فيه لبيان النسب وقيل ان التاء فيه عوض عن ياء النسبة في واحده وهو اشعثي ولذا لزمت التاء فيه فلا يقال فيه اشاعث بغير التاء الا اذا كان جمعا لكل واحد اسمه اشعث كلزوم التاء في نحو جواربة فانها لما لم يكن عوضا عن شئ لا يكون لازمة فجاء جوارب ايضا بغير التاء تشبيها بالجمع العربي وانما عوض التاء عن ياء النسبة لانها اخت منها مع ما بينهما من المناسبة في الالحاق جواربة احد منهما يجئ للوحدة نحو تمر وزنجي وللمبالغة نحو علامة واحمري وللمعنى كعنوفة وكوسي ولتاكيد معنى الجمع وتمييز تانيثه مع اطراده

ارغفة او عدم اطراده فيها كما في عمومة وفشاعمة في جمع قشعم او لتاكيد معنى التانيث كنعجة وناقة فان لفظ المونث هنا غير لفظ المذكر فكان يغنى ذلك عن تاء التانيث لحصول الفرق بينهما الا انه زيد فيه التاء لتاكيد معنى التانيث المستفاد من لفظهما وللعوض عن محذوف لازم الحذف سواء كان المحذوف فاء نحو لدة او عينا نحو اقامة او لاما نحو ثبة او عن محذوف معاقب اى يجوز رده نحو جحاجحة في جمع جحجاح وهو السيد والاصل فيه جحاجيح في الصحاح التاء عوض عن الياء المحذوفة ولا بد منها او من التاء ولا يجتمعان او عن يا المتكلم كما في يا ابت ويا امت وهي اى تاء التانيث متحركة في الاسم لما ذكرنا في بحث الماضي والفعل المضارع لا زائد فيه انما يكون في اوله نحو هند تضرب فيجب ان تكون متحركة ليمكن الابتداء بها وساكنة في الاصل في الماضي نحو ضربت وقد عرفت ايضا وجه سكونها فان حركت تاء التانيث التي في الماضي نحو ضربتا فالحركة عارضة لان الحركة العارضة هي الحركة التي يكون مع وجود سبب السكون وهنا كذلك لان سبب سكون التاء ثابت في نحو ضربتا وهو كونه تاء التانيث في الفعل الماضي ومن ثم اى من اجل ان الحركة عارضة في نحو ضربتا لم يرد الالف في رمتا لان حركة التاء لما كانت عارضة بكون التاء المتحركة في تقدير السكون لوجود سبب السكون فكانه لا حركة هنا وانما يرد الواو في نحو قولا وان كان حركة اللام هنا لاجل الف الضمير كما ان حركة التاء في نحو رمتا لاجله ايضا لان حركة اللام بعد اتصال الف الضمير صارت لازمة لان الحركة اللازمة هي التي جائت بعد زوال سبب السكون وهنا كذلك لان بناء الامر الذي كان سببا لسكون اللام في قل ما بقي سببا لسكونه في قولا لانه فيه سبب لحذف علامة الرفع لا لسكون اللام فيكون اللام فيه لازمة فلا يمكن تقدير السكون مع وجود هذه الحركة وانما قال على الاصح لان بعضهم يعتد بهذه الحركة واعاد المحذوف نحو رماتا نظرا الى حركتها في الحال بواسطة الالف التي هي كالجزء من الكلمة نون التاكيد تلحق للمبالغة وتاكيد الفعل باخر ما فيه معنى الطلب

من الفعل كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لان وضع
هذا النون للتاكيد ما فيه معنى الطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده لتحصيل لان الطالب
انما يطلب في العادة ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا للتاكيد وقد يلحق بالدعاء وان كان بلفظ
الماضي قال الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا اي دام سعدك
فالخبر بمعنى الامر لانه دعاء فيه معنى الطلب واما الحقت القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب لانه في الغالب انما
يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه ولانه فعل مستقبل مشتمل على ما يقتضي توكيده
وهو القسم كما اشير في الطلب عليه وقلت زيادة نون التاكيد في النفي لانه خبر عار عن معنى الطلب
وانما يجوز زيادتها فيه مع قلته تشبيها للنفي بالنهي لانهما غير موجبين وكونهما حرفيهما لا ولهذا اكثر
جعل النفي بلا كالنهي اذا كانت لا متصلة بالفعل نحو لا اقومن وكقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم فلا تصيبن جملة منفية صفة لقوله فتنة وعند اكثر النحاة لا يجوز ذلك في سعة الكلام واولوا
الاية الكريمة وقد يلحق بالمنفي مع انفصال لا نحو لا في الدار اقومن وبالمنفي بلم كقوله يحسبه الجاهل
ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ونحو قلما يقولن وربما يقولن لجريه مجرى النفي وكثر زيادة
النون في مثل اما تفعلن اي في فعل شرط مؤكد اداته بما المزيدة فان اما تفعلن في الاصل ان ما
تفعلن ونحو ايا ما تفعلن واينما تفعلن وحيثما تجلسن وذلك لجريه مجرى القسم في انه لما اكد اداة
الشرط بما المزيدة اكد الفعل بنون التاكيد كما ان القسم لما اكد اداته باللام اكد الفعل بالنون نحو
والله لافعلن او لجريه مجرى ما فيه معنى الطلب لاشتماله على ما يقتضي توكيده وهو ما المزيدة
كاشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده وهي خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة حركت لالتقاء الساكنين
وفتحت لثقل النون بسبب اجتماع النونين الا بعد الف التثنية نحو اضربان وبعد زيادة الف بعد نون جمع
المؤنث نحو اضربنان وانما زيدت الالف هنا لئلا تجتمع النونات الثلاث ولم يرد الالف فيها اي في النون
الواقعة بعد الالف مكسورة تشبيها لها بنون الاعراب الواقعة بعد الالف المكسورة في المضارع نحو
يضربان والنون الخفيفة حيث تقع الثقيلة الا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث فانها لا تقع فيهما على

على

على الاشهر لالتقاء الساكنين على غير حدهما وهو لا يجوز لان الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت
في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الخفيفة بهما والمروي
عنه انه يبقي النون ساكنة لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من زيادة المد كقراءة نافع محياي
بسكون الياء وصلا وقيل يحرك يونس النون بالكسر وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان
بتخفيف النون وانما لم يلحق النون بهما على قول غير يونس ويحذف الالف لالتقاء الساكنين
كما يحذف الواو في جمع المذكر نحو اضربن لانه لو حذفت الالف على تقدير الحاق النون بهما التبس
المثنى بالواحد بخلاف جمع المذكر فانه لا يلتبس بالواحد بعد حذف الواو منه لان ضمة ما قبل
النون يدل على انه جمع ولو الحقت بجمع المؤنث وحذف الالف منه لزم الوقوع فيما فر منه من
اجتماع النونات لانه انما زيدت الالف للفصل بينهما وما قبلهما اي ما قبل النون الخفيفة
والثقيلة مضموم مع واو الضمير سواء كان ما قبلهما ما قبل الواو ان كان ما قبل الواو
مضموما نحو اضربن فانه لما اتصل باضربوا نون التاكيد والنون وان كانت كالجزء من الكلمة
لشدة اتصالها بما قبلها الا انها كلمة منفصلة على كل حال فكان التقاء الساكنين على غير حدهما
فحذفت الواو واكتفي بالضمة او كان ما قبلهما نفس الواو ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشون
وانما لم يحذف واو الضمير هنا لانه لا دليل عليه بعد حذفه وانما ضم لالتقاء الساكنين ولم يكسر ولم يفتح
اجراء لما قبل النون في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام ضمة وما قبلهما مكسور مع ياء اي مع
ياء الضمير سواء كان ما قبلهما ما قبل الياء ان كان ما قبله مكسورا نحو اضربن او نفس الياء ان كان
ما قبله مفتوحا نحو اخشين فانه لا يحذف الياء هنا لالتقاء الساكنين بل انما حرك بالكسر لا بالفتح
او الضم لما مر في واو الضمير وما قبلهما مفتوح فيما سواهما اي فيما سوى ما فيه واو الضمير وياؤه
وهو المتكلم والواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائب نحو لاضربن ولنضربن واضربن
وليضربن ولتضربن لان الفعل لما عاد الى البناء بسبب تركيبه مع النون كان الاصل ان يبنى على الفتح
كما بني الجزء الاول من المركب نحو بعلبك عليه واما ما قبل النون الثقيلة في المثنى وجمع المؤنث فلم يكن

مفتوحا

الا انه لما كان قبلها النون قبلها مفتوحة فكان ما قبلها مفتوح والخفيفة اذا التقت ساكنا بعدها
لا قبلها لانها اذا التقت ساكنا قبلها حذف الساكن لا النون نحو اضربن حذفت الخفيفة حذفا مطردا
مع بقاء حكمها من بناء ما قبلها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واصله
لا تهينن حذفت النون لالتقاء الساكنين وابقي ما قبله على البناء على الفتح لانها في حكم المراد ولولا
ذلك لوجب ان تقول لا تهن الفقير بحذف الياء وجزم النون وانما حذفت الخفيفة لاداء اثباتها
الى احد المحذورين وهو تحريكها او التقاء الساكنين او للفرق بينها وبين التنوين وكان الخفيفة
بالحذف اولى لان التنوين داخل على الاسم فله فضل على النون الداخل على الافعال ولقوة التنوين
لانه لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون وكذلك حذفت الخفيفة في الوقف ان انضم
ما قبلها كما اذا كانت مع واو الضمير او انكسر ما قبلها كما اذا كانت مع ياء الضمير تشبيها لها بما
بالتنوين فانها تحذف في حالة الرفع والجر ويرد بعد حذف الخفيفة ما حذف لاجلها اي لاجل الخفيفة
وبسببها من حرف علة كواو الضمير ويائه وحرف اعراب نحو هل تضربون في هل تضربن فانه لما
حذف نون التاكيد في الوقف ردت الواو ونون الاعراب اللتان حذفتا لاجلها واعادة المحذوف
لان المنون بعد حذفها قد زالت معودة من اصلها بخلاف التنوين في مثل قاض فان حذفه
في الوقف لا يوجب رد الياء التي حذفت لاجل التنوين على الصحيح لما ذكرنا من التنوين وقوته
وتقلب الخفيفة الفا ان انفتح ما قبلها فيقال في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فانها تقلب ايضا
الفا في الوقف في حالة النصب وان كان فعلا ما قبلها اي ما قبل النون معتل العين يرد ما حذف لساكن بتحرك
ذلك الساكن بلحاق النون به نحو قولن في قل فانه انما حذف الواو منها لالتقائها ساكنة مع اللام
الساكن بعدها فلما فتحت اللام فتحة لازمة لاجل النون عادت الواو المحذوفة وان كان فعل
ما قبلها معتل اللام ولم يكن ذلك الفعل مما كانت الثقيلة مكسورة فيه كفعل الاثنين وجماعة النساء
فانه لم يكن فرق فيهما بين الصحيح والمعتل الاخر تقول اضربان واضربنان وارميان وارمينان
وانما يحذف الالف منهما مع ان التقاء الساكنين فيهما على غير حده لان النون ليس من كلمة الساكن

الاول

201

الاول وشرط التقائهما على الحد ان يكون المدغم مع المدغم فيه من كلمة الاول كما عرفت فيجب ان
يحذف الالف كما يحذف الواو والياء في جمع المذكر والواحد المؤنث نحو اضربن واضربن لان
نون التاكيد الثقيلة من جهة عدم استقلالها بنفسها لابد من ان تنضم الى شيء تكون كالجزء
من الكلمة ومن جهة انها موضوعة على حرفين وليست بلازمة للكلمة لا تكون كالجزء
فحيث عوض لهم غرض في اعطائها حكم الجزء اعطوها كما في التثنية وجمع المؤنث فانه لو لم يجعل
النون كالجزء من الكلمة تكون الالتقاء على غير حده فيجب ان يحذف الالف فيلزم التباس
المثنى بالواحد ولا يرتفع الالتباس بكسر النون لان النون انما كسرت لاجل وقوعها بعد
الالف فلو حذفت الالف عادت النون الى اصلها كما في جمع المؤنث فانه لو حذفت الالف منه لزم الوقوع
فيما فر منه وهو اجتماع النونات وحيث لم يعرض لهم ذلك الغرض لم يعطوها حكم الجزء
كما في جمع المذكر والواحد المؤنث لانه لا يلزم التباس بعد حذف الواو والياء منهما لان ضمة
ما قبل النون يدل على انه جمع كما ان كسرة ما قبلها يدل على انه واحد مؤنث فيهما اي في النونان
مع الضمير البارز وهو واو الضمير وياؤه كالمنفصل اي كما اللفظ المنفصل يعني يجب ان يعطى
ما قبل النونين في المعتل الاخر من فتح او كسر او حذف ما يعطى اخر اذا اتصلت به كلمة منفصلة
لان النونين بعد الضمير البارز صارتا كالكلمة المنفصلة عن المعتل الاخر لان الضمير
فاصل فيقال هل تغزون بضم واو الضمير وهل ترمين بكسر ياء الضمير وهل تغزن بحذف
الواو وهل ترمن بحذف الياء كما يقال لا تنسوا الفضل ولا تخشي القوم ولم يغزوا الجيش
ولم يغزي الجيش وبما مع الضمير المستتر كالمتصل فيقال ارمين واخشين واغزون
برد اللامات وفتحها كما يقال ارميا واخشيا واغزوا برد اللامات وفتحها وانما كان حكمها حكم
المتصل ح لانه لا فاصل بينهما وبين الفعل فيتصلا بالفعل ويصيرا كالجزء منه والمراد
بالمنفصل الذي الضمير لا واو الضمير وياؤه لانه لا يرد لام المعتل الاخر معهما لثقل الضمة على
الواو المضموم ما قبلها والكسرة على الياء المكسور ما قبلها واعلم ان حكمها مع عدم الضمير

البارز

حروف التنبيه

كالمتصل سواء كان ههنا ضمير مستتر او لا كقولك الم يضرب لك زيد في اختصاصه ذلك
الحكم بالمستتر نظر هو هنا التفسير اي وقع تفسير كرمهم من المتقدم نحو جاءني
زيد اي ابو عبد الله وكما تقول في تفسير قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وما بعده
في الاغلب عطف بيان موافق لما قبله في التعريف والتنكير وقيل ان حرف عطف من الجملة
كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وان دعى اي ان تختص بفعل فيه معنى القول
اي لا يشترط ان الا مفسرا لا مفسرا للفظ دال على جميع القول هو معناه وليس بقول كقوله
وناديناه ان يا ابراهيم فهي تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بشيء وهو قولنا يا ابراهيم
وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه ولا يجئ
بعد صريح القول لانه لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا بصريحه وقد اجاز بعضهم
ذلك مستدلا بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم ولا حجة الا سند لا
به لجواز ان يكون مفسرا للضمير به او مصدرية حروف التنبيه اما والا مخففتين جاز
مخففتان باول الكلام خبريا كان الكلام او لا وفايدتهما المعنوية توكيد مضمونه وتنبيه المخاطب
قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع ليتفطن بما يقال له وها يختص به
اي باول الكلام باسماء الاشارة التي لا يكون للبعد فلا يقال هاثم ولا هاذلك وانما يقال هذا
ويجب استعمال ها مع اسم الاشارة اذا كان صفة لاي في النداء نحو يا ايهذا الرجل والمضمرات
المرفوعة المنفصلة اذا كانت مبتدأة لا فاعلة فلا يقال ما ضرب الا ها انا في ما ضرب الا انا و
وانما يقال ها انا ذا وها انتم اولاء الا ان دخولها على اسماء الاشارة اكثر من دخولها على
المضمرات لان اسماء الاشارة مبهمة تصلح لكل حاضر فقرنت بها حروف التنبيه لتحريك
النفس على طلبها بعينها بخلاف المضمرات فانها لا تصلح لكل حاضر وقال الخليل ها في التقدير
داخلة على اسم الاشارة في نحو ها انا ذا والتقدير هذا انا وقد يحذف الف ها فيقال ام والله
وقد تبدل همزتها عينا او هاء لاستكراه الابتداء بالهمزة ولانها من اقصى المخارج فيبدل

حروف النفي

بعض اخواتها في المخرج وهو العين او الهاء بثبوت اي مع ثبوت الالف فيهما ومع حذفها فيكون
فيها ست لغات اما وام وعما وعم وهما وهم حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي واثنان
لنفي المستقبل واثنان لنفي الحال والماضي المقرب بما لم لقلب المضارع ماضيا ونفي الماضي
ولما مثلها في القلب والنفي واختصت لما بالاستغراق اي بامتداد نفيها من حين الانتفاء
الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وذلك لان لما يقم زيد نفي
قد قام زيد وقد قام زيد اخبار عن الماضي المتصل بالحال فكذلك نفيه بخلاف لم فانه يجوز ان ينفصل نفيها
عن حال التكلم نحو لم يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم ومنه قوله تعالى هل اتى على الانسان
حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الا انه انقطع عدم كونه شيئا مذكورا عن زمان الاخبار
ويجوز ان يتصل بزمان الاخبار كقوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا فان المعنى نفي الشقاء متصلا بزمان
الاخبار وليس المعنى نفي الشقاء عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء وجواز اي واختصت لما
بجواز حذف الفعل المنفي بها في الاختيار كما ذكرنا في بحث قد ولا لنفي المستقبل نحو لا تفعل ومعناه
نفي الفعل في المستقبل وقد يجيء لنفي الحال كما ذكرنا في بحث الفعل المضارع ولنفي الماضي المكرر في اللفظ
ويكون نحو لا بمعنى لم كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى او في معنى المكرر كقوله تعالى فلا اقتحم العقبة لتفسير
الاقتحام وهو الدخول والمجاوزة بشدة بشيئين وهما قوله فك رقبة الى آخره وكانه قيل فلا فك
رقبة ولا اطعم مسكينا وقال الزجاج قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا يدل على معنى فلا اقتحم العقبة
ولا آمن وقد لا يتكرر الماضي لا لفظا ولا معنى كقول الشاعر ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك
لا الما وانما لا يتكرر الماضي في الدعاء نحو لا غفر الله له وفي القسم نحو والله لا ضربت لان الماضي فيهما
انتقل الى معنى الاستقبال وانما يستعمل الماضي لخفته ولن كلا في انها لنفي المستقبل لتاكيد
اي مع تاكيد في لن فانها اوكد من لا فلا انما يدل على اصل النفي نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة
قلت لن اقوم لا بتابيد اي لا يدل لن على التابيد كما قيل لئلا يلزم في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا
وفي قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا تكرار في الاول لان لن لو كانت للتاكيد لكان قوله ابدا من غير فائدة
تكرارا ولن يتمنونه

عطف على قوله لتكرار

وفيه نظر لان فايدته التاكيد ونقض في الثاني فانها لو دلت على التابيد لكان تقييده بقوله اليوم
تناقضا وهو لان التقييد يجئ دافع للتابيد في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وما
لنفي الحال لانه المفهوم من نحو ما تفعل ولانها لو لم يكن لنفي الحال لجاز ان يقع الجزاء مقصودا
بما نحو ان تكرمني ما اكرمك كما جاز ان يقع مصدرا بلا نحو قوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم
ولنفي الماضي القريب منها اي من الحال قال سيبويه اما ما فهي نفي لقول القايل هو يفعل اذا كان في
فعل حال واما اذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل وان النافية كما في النفي كقوله تعالى ان الحكم
الا لله الا في الحاضر فان ما يترك في لغة الحجاز وان لا تعمل سوى المبتدا بينهما اي بين ان وما في العمل
حملا لها على ما كان هو مستقبلا على احد الاعلى جوزه الكلابي حرف في الايجاب نعم بفتح النون
وكسر العين وفتحهما وكسرهما لتقرير ما سبقها من كلام موجبا كان او منفيا وطلبا كان او
خبرا تقول في جواب من قال قام زيد او اقام زيد نعم اي نعم قام زيد وفي جواب من قال ما قام زيد
او اما قام زيد نعم اي نعم ما قام زيد وفي اضرب زيدا نعم اي نعم اضرب زيدا وبلى لايجاب النفي المتقدم
ونقضه سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام او مقترنا به فاذا
قال القايل ما قام زيد واردت تصديقه قلت نعم واذا اردت تكذيبه قلت بلى تقول في جواب من قال
ما قام زيد بلى اي بلى قام زيد وكقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا قال ابن عباس
لو قالوا هاهنا نعم لكفروا عن اخرهم واما النفي معنى فكقوله تعالى بلى بعد قوله لو ان الله هداني
لان معناه ما هداني واي بكسر الهمزة لايجاب الاستفهام مع القسم بحذف الفعل اي لا يستعمل
اي الا مع القسم المحذوف فعله فلا يقال اي اقسم بربي وانما يقال اي والله لمن قال اقام زيد ولا يكون
المقسم به بعد اي الا الرب او الله او لعمري واذا وليها لام الله حذفت ياءها او فتحت كما فتح نون من مع
لام التعريف وقد ابقيت الياء ساكنة بالجمع بين الساكنين واجل وجير وان لتصديق ما سبقها
من الخبر سواء كان موجبا او منفيا ولا يقع بعد الاستفهام كقولك للقايل قد اتاك زيد اجل اي
اجل قد اتى وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها حروف الزيادة ان

حرف ايجاب

قلت نعم

حروف زيادة

ملكسور

مكسورة ومخففة تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي زيادة مطردة وتدخل على الاسم نحو ما ان طبنا
جبن وعلى الفعل كقوله ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم هاني اينق جرب اي ما طبنا وما رايت
وقلت زيادة ان مع ما المتلو وهي ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي ما جلس القاضي
يعني مدة جلوسه وتزاد ان بعد لما نحو لما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة تزاد بعدها
اي بعد لما كثيرا كقوله تعالى لما ان جاء البشير وتزاد ان بين لو والقسم نحو والله ان لو جلست جلست
وقد تزاد ان قليلا مع كاف التشبيه كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على رواية الجر وما تزاد بعد
اذا ومتى واي واين وان حال كون هذه الكلمات شرطا يعني تقتضي زيادة ما في هذه الكلمات
بكونها شرطا مثل اذا ما تكرمني اكرمك ومتى ما تكرمني اكرمك وايا ما تضرب اضرب واينما تكن اكن واما
تخافن ويلزم فعلها نون التاكيد لكونه اولى بالتاكيد من حيث انه المقصود من الحرف الذي اكد
بزيادة ما وتزاد ما بعد الباء نحو فبما رحمة وبعد من نحو مما خطيئاتهم وبعد عن نحو عما قليل
وبعد غير وبعد مثل انما نحو غضبت من غير ما جرم ونحو مثل ما انكم ولا تزاد بعد الواو
العاطفة بعد نفي او نهي لتاكيد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فلا هنا وان عدت زايدة الا ان في ايرادها
فايدة وهي رفع الابهام فان الواو يجيء في كلامهم كثيرا لافادة الاجتماع في وقت واحد كواو المفعول معه
وواو العطف في بعض المواضع نحو كل رجل وضيعته وواو الصرف فيتوهم المتوهم ان الواو في قولك جاءني
زيد وعمرو يفيد الاجتماع في وقت واحد بكونه هو قولك ما جاء زيد وعمرو دال على نفي ذلك الاجتماع
بناء على توهمه في الاثبات فاذا وردت لا لدفع هذا التوهم ولافادة ان النفي وارد على كل واحد من
المعطوف والمعطوف عليه ولذا كانت لتاكيد النفي وتزاد لا بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد اي ما منعك عن السجود وكقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم واصله لان لا
فادغمت النون في لام لا وتزاد لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة وقوله على راي اشارة الى
ما قيل انه لا هنا غير زايدة وانما هي رد لكلام قبل اقسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس
الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيامة وتزاد قبل القسم كثيرا للايذان بان جواب القسم

منفي

نحو لا والله لا افعل ثم نون ادلا بعد الفعل على الشذوذ كقوله في بيت لاخو رسم برد ما شعوه
بأكفه حتى اذا الصبح جشر ومن دالبا والباء واللام تقدمت ذكرهما في حروف الجر على التفصيل
التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا نون ساكنة يخرج به نون التثنية
والجمع بعد حركة الاخر سواء كانت الحركة لفظية او معنوية يدخل فيه نون التاكيد الخفيفة
فلما قال لا لتاكيد الفعل خرج عنه النون الخفيفة لانها لتاكيد الفعل وهو للتمكن اي دل
التنوين على ان ما لحقته من الاسماء لم يشابه الفعل بوجهين من الوجوه التسعة كزيد
زيد وغيره فانه يدل على امكنية الاسم اي قوته في الاسمية بحيث ما كان له مشابهة مع الفعل
وللتنكير انه دلت على ان ما لحقته غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه
بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وكذلك عمرو واحد مما نكر بعد العلمية وللعوض
عن المضاف اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا وكقوله ثم جعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق
بعضهم وللعوض في الاعلال نحو تنوين جوار واصله جواري فاجتمع فيه ثلثة اثقال ثقل الضمة
او الكسرة وثقل حرف العلة وثقل البناء المنفرد فحذف الياء مع حركتها وعوض منها
التنوين عند سيبويه وزعم المبرد ان التنوين فيه عوض عن الحركة وهو ضعيف لان تعوض
الحروف اولى من تعويض الحركة وقيل التنوين فيه للتمكن لانه بعد حذف
الياء صار على وزن المفرد انه نحو سلام وهو ضعيف ايضا لان الياء مقدرة والكسرة
يدل عليها على ما عرفت بيان ذلك في بحث غير المنصرف وللمقابلة وهو ما تواتر في الجمع
من سالم جمع المؤنث نحو مسلمات فانه جيء بالتنوين فيه ليكون هذه التنوين فيه
موازنا للنون في جمع المذكر السالم نحو مسلمون اذ في جمع المذكر السالم زيد حرفان الواو
والنون وفي المؤنث كانه لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد
التنوين فيه ليتوازن النون في الجمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازنة لحرف العلة
في مسلمون وقال بعضهم ان التنوين فيه للتمكن وكذا عرفات علما منصرف لان التاء فيه ليست

للتانيث

204

للتانيث وفيه نظر لان عرفات مؤنث وان لم يكن فيها علامة تانيث ولهذا يؤنث الضمير
العائد اليها تقول هذه عرفات مباركا فيها والاولى ان يقول ان التنوين فيه للتمكن وانما
جواب سؤال مقدر
لم يسقط من نحو عرفات لمنع الصرف لانه لو سقط لزم ان يصير الكسر المتبوع في الجمع
بالالف والتاء تابعا وذلك لانه لو سقط لتبعه الكسر بالسقوط وتبع النصب وهو خلاف
ما وضع عليه جمع المؤنث السالم والمبرد والزجاج حذفا التنوين منه مع بقاء الكسر وبعضهم
بفتح التاء مع حذف التنوين وللغالي ان لحقت قافية والقافية عند الخليل من اخر حرف
في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن نحو نا من العتابا وعند
الاخفش اخر كلمة في البيت مثل العتابا بكمالها مقيدة وهي التي يكون رويها ساكنا عاريا
عن المد وانما لحق هذا التنوين الكلمة اذا اريد تذكر الوقف وهذا اخر البيت الاول واول البيت
الثاني وللترنم ان لحقت قافية مطلقة بدل حرف الاطلاق وهي التي يكون رويها متحركا وحرف
ساكنا
الاطلاق هي الواو والالف والياء وقد عرفت بيانها في صدر الكتاب وان التقت التنوين
بعدها كسرة لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر او ضمت للاتباع ان كان
بعد الساكن ضمة اصلية من كلمة نحو عذاب اركض ويجوز حذفها اي حذف التنوين عند
التقائها ساكنا بعدها للتخفيف وللهرب عن التقاء الساكنين نحو قل هو الله احد الله الصمد
فيمن قرأ بحذف تنوين احد وكقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ويجب
حذف التنوين ان كان التنوين في علم موصوف بابن او ابنة حال كون ابن مضافا
الى علم وذلك لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج عند كون الابن صفة بين علمين فيحذف
التنوين لان وسط الاسم ليس محلا للتنوين نحو جاءني زيد ابن عمرو وكذلك ايضا
يحذف الالف من ابن خطا اما اذا لم يكن العلم موصوفا بابن بل يكون مخبرا عنه به فلا يحذف كقوله تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين واثبات الالف اذا كان ابن خبرا ويحذفهما اذا كان
صفة وكذلك لا يحذف التنوين ان كان ابن مضافا الى غير العلم نحو زيد ابن اخي لان ذلك ليس بعلمين

الكبرى وقوله جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرة مقعبة شاذ لانه اثبت الهمزة في
قيس مع وجود شرايط حذفها لضرورة الشعر وقال بعضهم ان ابن ثعلبة بدل لا صفة
فقصده ان يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف وقيس بن ثعلبة قبيلة
عظيمة والقباء الضامرة البطن والمقعبة السرة الداخلة في البطن وعلا ما هو لاخر مما
موضعها كالمقعب حروف النداء ايا وهيا للبعيد وما هو بمنزلته اي بمنزلة
البعيد من ساه او نائم لكون اخرهما حرف مد وذلك لاتمام اسماع المخاطب اي والهمزة للقريب
ويا اعمها اي اعم حروف النداء فيهما اي في البعيد والقريب لاستعمالها فيهما واختصها اي
وما اخص حروف النداء في الاستغاثة لانه لا يستعمل في الاستغاثة منها الا يا حرفا
الاستفهام الهمزة وهل لاستحقاقهما الصدر لما ذكرنا في حروف التحضيض لا يتقدم
عليهما ما في حيزهما ولكون الهمزة متأصلة فيه اي في الاستفهام بخلاف هل فانها في الاصل بمعنى
قد وقد جاءت على الاصل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فكان الاصل في هل ضربت أهل ضربت
حذف الهمزة لكثرة وقوع هل في الاستفهام واقيمت هل مقامها ولذا جاء على الاصل كقوله سائل
فوارس يربوع بشدتنا اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم يستعمل الهمزة في الانكار اي انكار
ثبوت ما وقع بعده دون هل كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب زيدا
وهو اخوك وليس منه اي مما يستعمل فيه هل للانكار قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
الا الاحسان لانه نفي له من اصله لا انكار لما ثبت لان هل يجيء بمعنى ما كقوله تعالى هل ينظرون
الا الساعة اذ معناه ما ينظرون الا الساعة ولكون الهمزة متأصلة تستعمل للاستبطاء
كقوله تعالى ألم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فيه استبطاء لدخول وقت الخشوع هنا
والتسوية كقوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم والتقرير اي لتقرير الفاعل كقوله تعالى أأنت فعلت
هذا بالهتنا يا ابراهيم او لتقرير الفعل نحو اضربت زيدا او التحضيض كقوله تعالى الا تقاتلون عند
الغليل الابراس حرف تحضيض والوعيد كقوله تعالى ألم نهلك الاولين والتعجب كقوله تعالى ألم تر الى

ربك كيف مد الظل والتوبيخ كقوله تعالى أكذبتم باياتي ولكون الهمزة متأصلة يجوز حذفها
لفظا مع ارادتها معنى عند قيام الدلالة كقوله لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين
الجمر ام بثمان تقديره أبسبع فحذفت الهمزة لدلالة ام المعادلة لها عليها ويجوز دخولها
على العاطف كقوله ألا رجلا جزاه الله خيرا وعلى جملة فعلية تقدم مفعولها نحو ازيدا ضربت وعلى
جملة اسمية اخبر جزئيها الفعل نحو ازيد قام بخلاف هل فانها لا يستعمل للانكار فلا يقال هل
تضرب زيدا وهو اخوك ولا للمعاني المذكورة من قوله للاستبطاء الى قوله والتوبيخ ولا
يجوز حذفها ولا دخولها على العاطف ولا على جملة فعلية تقدم مفعولها فلا يقال هل زيدا ضربت
الا على ان يكون زيدا منصوبا بما بعده او بمقدر كما لا يقال قد زيدا ضربت ولا على اسمية اخبر جزئيها
الفعل فلا يقال هل زيد قام كما لا يقال قد زيد قام كذلك لما ذكرنا من ان هل غير متأصلة في
الاستفهام لكونها في الاصل بمعنى قد التي هي من لوازم الافعال وانما جاز هل زيد قائم حملا لها على
الهمزة ولم يجز هل زيد قام حملا لها عليها لانها اذا لم تجد فعلا كانت في هل زيد قائم تسلت عنه
ذاهلة واذا رأت فعلا في خبر الجملة الاسمية نحو هل زيد قام تذكرت الصحبة القديمة ولم ترض الا بان
تعانقه فلا يجوز اعتبار هل زيد قام لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر فلو جاء
في كلامهم مثل هل زيد قام على استكراه قدر الفعل بعدها مراعاة لاصلها حروف الانكار
مدة تلحق في الاستفهام بالهمزة لان حروف الانكار لا بد وان يتقدمه الهمزة فقط باخر الموقوف
اي لا يؤتى بهذه المدة في حال الوصل فلا يقال ازيدا يا فتى لان هذه المدة لا تستعمل الا في السكت
وهي انما تكون في حال الوقف ان كان الموقوف صفة كما تقول ازيدا الطويلاه لمن قال لك ضربت
زيدا الطويل او كان الموقوف معطوفا كما تقول ازيدا وعمرنيه لمن قال لك لقيت زيدا وعمرا لان
هذه المدة لما كانت في الوقف الغرض من الوقف هو الاستراحة بقطع الحركة وانما يتحقق
ذلك بعد تمام الكلام لانكار ما ذكره المخاطب اي المتكلم كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد
تكذيبك ازيدنيه اي كيف يجيئك مع وجود المانع من المجيء او انكار خلافه اي خلاف ما ذكره المخاطب

ازيدنيه

كما تقول جاني زيد فيقول لمن لا ينكر ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك ازيدنيه كانه قال كيف ينكر في ذلك وكيف لا يجيئك مع الداعي له على المجيء وعدم المانع منه فانكر ذلك واستفهم عن شيء لا ينبغي ان يستفهم عنه لانه لا بد من وقوعه والاستفهام قريب من الانكار والنون المكسور في ازيدنيه هو التنوين كسرت لالتقاء الساكنين والياء بعدها هي المدة والهاء هاء السكت وانما ثبت التنوين ههنا في الوقف لان التنوين انما لا يثبت فيه اذا كان الوقف على ما قبلها وههنا الوقف على ما بعدها وهو الياء بدليل الحاق هاء السكت بها واذا كان كذلك صار التنوين غير موقوف عليها فجرى مجرى التنوين في زيدا بكر وانما قال ماذكره لانه لا بد ان يسبق في كلام المتكلم الكلمة التي تلحقها علامة الانكار لانه اذا لم يتقدمه ذكر لا يلحق المدة فلو انكرت ابتداء ضرب عمرو لقلت اضربت عمرا ولا تقول اضربت عمرنيه بالحاق حرف الانكار واعلم انه اذا فصل بين الهمزة وما ذكره المخاطب بقول او ظرف لم تلحق المدة به لانه زيدنيه في ... لم يذكره المتكلم فلم يكن ذلك حكاية لكلام المتكلم وقد تزاد ان بكسر الهمزة مخففة بينهما اي بين المدة وبين ما قبلها اذا كان ما قبلها ساكنا محافظة على صورته فانه ان كان ساكنا صحيحا او جاريا مجراه وتلحق المدة به يلزم تحريكه لالتقاء الساكنين وان كان مدة يلزم حذفها وقيل استغنى بمدها عن الحاق العلامة نحو موسى والقاضي رفعا وجرا وانما قال على الاكثر لانه يجوز ان لا يزاد ان وقد يجوز زيادة ان اذا كان ما قبلها متحركا كما قال سيبويه وسمعنا رجلا من اهل البادية قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ان يخرج فيزيد ان في انا قبل المدة وان كان ما قبلها متحركا ويمكن ان يقال الوقف على انا بالالف فصار حكمه حكم ما في اخره الف وصير تكون المدة الانكارية من جنس ما قبلها ان كان ما قبلها متحركا فتكون المدة الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور كقولك في هذا عمر اعمروه وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ما قبلها ساكنا صحيحا منونا كان او غيره كسر الساكن لالتقاء الساكنين ثم تبعته المدة ولا يكون المدة

متحركا

٤

في الا باعتكوا ازيدنيه والم يضربيه وكذلك لا يكون المدة مع ان الا ياء لانه اذا كسر نون ان لالتقاء الساكنين لزم ان تكون المدة الملحقة بها ياء ليكون مناسبا بحركة ما قبلها وقوله كسر ليس على الاطلاق لانه انما يكسر الساكن اذا كان صحيحا اما اذا كان حرف مد فلا يحرك بل يحذف لالتقاء الساكنين نحو القاضيه والمعلاه وانما يحذف في جاء القاضي والمعلى وزيد يجرد حروف الوقف هاء ساكنة مختصة بما حركته غير اعرابية ولا مشبهة بها اي بالاعرابية لان الهاء انما تزاد لبيان الحركة لانه لو لم تزد الهاء وقد سقطت الحركة للوقف لم يكن دلالة عليها ولم تبين الحركة الاعرابية لعروضها وكذا المشبهة بها نحو لا رجل ويا زيد لان حركتهما مشبهة بها لكونها عارضة فلا يقال يا رجله ويا زيده وكذا حركة الماضي لانه انما حرك لمشابهته المعرب ولان الحرف هو الذي يعرب في المضارع فكان حركته اعرابية فلا يقال ضربه وقيل يدخله مطلقا لانه جيء على حركة لازمة وقيل بالجمعة اذا لم يلتبس فتقول في قعد مقعده ولا تقول في ضرب ضربه لئلا يلتبس بالضمير المنصوب بخلاف قعد فانه لازم لا يتصل به ضمير المفعول وكذا لا تلحق بالنون الواقع بعد الف الضمير وواوه وبائه في الفعل المضارع لانه علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وانما تلحق بنحو ثمه وكيفه ورجلانه ومسلمونه وضربتنه وانما خصت الهاء بالزيادة لمشابهتها الهمزة في المخرج والخفاء فكما زيدت الهمزة في الابتداء ليتوصل بها الى الابتداء بالساكن زيدت الهاء في الانتهاء للوقف عليها ولانها لخفائها تناسب قطع الصوت وانما يجب ان يكون الهاء ساكنة لانها انما زيدت للوقف والوقف انما يكون على الساكن لان الغرض منه الاستراحة بترك الحركة وتحريكها اي تحريك الهاء لحن وخطاء وليس منه اي مما حركت هاء السكت قراءة حفص قوله ثم ويتقه باسكان القاف وكسر الهاء لانه لا ينصاد الى مثل ذلك اللحن وفي الكلام الوارد للحال مندوحة اي سعة الى غيره اي لا يجوز المصير الى الضرورة واللحن مع الاستغناء عنه وهنا كذلك لانه يجوز ان يكون الهاء في

حذف الوقف

في بُنيته ضمير عايد الى الله تع لانه بعد قوله تع ويخشى الله وح لا تجعلها هاء السكت
والالزم شذوذ ذان تحريكها والحاقها بما ليس بموقوف عليه لان قوله تع فاذ ليس كل
جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جزائه وشين معجمة عطف على قوله هاء
وسين مهملة يلحقان في حالة الوقف بكاف المخاطبة في لغة تميم و في لغة بكر فرقا
بين المخاطب والمخاطبة لانه لو لم يلحقها لسكنت الكاف في الوقف فيلتبس بكاف
المخاطب وجعل تركها في الوقف علامة للمذكر وانما لم يلحقها في الوصل لان حركة
الكاف فارقة بين الكافين وانما خصصنا بذكرهما من الحروف المناسبة للوقف
حرف التذكر التذكير طلب الذكر من نفسه وذلك اذا انسي الكلمة من اسم
او فعل او حرف مدة تلحق اخر كلمة سواء كان اخرها متحركا او ساكنا وسواء كانت
الحركة اعرابية او لا يقف المتكلم عليها اى على تلك المدة من بعض كلامه ولا يريد ان يقطع
كلامه وانما وقف لتذكر الباقي من كلامه بعد الذهول والغفلة عنه ويتبع هذه المدة
حركة ما قبلها ان كان متحركا لانه لما لم يرد ان يقطع كلامه مد صوته في الحرف الذي وقع
تذكره فيه فتنشأ من مده حرف مد على حسب الحركة فان كان مفتوحا تولد منه الالف وان كان
مكسورا او مضموما تولد منه ياء او واو كما تقول في نحو قال ويقول ومن العام قالا ويقولوا
ومن العامي فيمد اللام والميم الى ان يتذكر ما نسيه ويصله به وان كان ما قبلها ساكنا
صحيحا او جاريا مجراه سواء كان تنوينا او غيره كسره لذلك الساكن لان المتكلم احتاج
في تذكر ما نسي الى مد الصوت والساكن لا يحتمل المد فحرك لان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر ثم تبعته المدة ولا يكون المدة الا ياء لكسرة ما قبلها تقول قدي وهذا سيفني
في هذا سيف اذا ارخت سيفا من صفته كيت وكيت وتقول اخشى واسعوري اخشي
واسعو الجريان الواو والياء المفتوح ما قبلهما مجرى الحرف الصحيح وان كان الساكن
حرف مد نحو القاضي يمد ذلك الحرف الى ان يتذكر ويستغني بمده عن الحاق المدة نحو موسى و

آخر الكلمة

ما قبلها

وتقال ...

والقاضي

207

والقاضي رفعا وجرا ولا يلحق هذه المدة هاء السكت كما يلحق مدة الانكار لان المنكر قاصد
للوقف فيلحق هاء السكت لزيادة الانكار بخلاف المتذكر فانه لا يقصد الوقف وانما
وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه من النسيان الحمد لله على التمام
والرسول افضل السلام تمت كتابة شرح الكتاب المسمى باللب للشيخ
تاج الفضلاء سيد عبد الله نعمت الله بغفرانه في غرة الشهر الله
المبارك شعبان يوم الثلثاء وقت الظهر في مدينة بروسا حماها
الله تع عن الافات في مدرسة شاهين بك في تاريخ
سنة ثلث وتسعون وسبعماية على يد العبد
الفقير الضعيف الراجي الى رحمة ربه
اللطيف خضر بن صالح بن اسحاق
غفر الله له ولمن نظر فيه
ودعا لكاتبه ولجميع
المسلمين
اجمعين
برحمتك يا ارحم الراحمين

كم كتابا قد تصفحته نقلت في نفسي صححته ثم اذا طالعته ثانيا وجدت تصحيفا فقد اصلحته

كاتبه ومالكه خضر الغني
اعانه الله ... الغني

الخاتم بالفتح عبارة عن الافضل والاشرف
وبالكسر عبارة عن اتمام امر النبوة

من خشي الغيب بالغيب نجا من الغيب و وصل الى الغيب

قال النبي عليه السلام من احب ان تلد امراته الحبلى ذكرا فليضع يده على بطنها
وليقل اللهم اني سميته محمدا او احمد باسم نبيك عليه السلام وان كانت انثى حولته
الله ذكرا صوفي رسول الله

اخذت نارا بيدي وضعتها في كبدي يا قوم هذا العجب احرقت قلبي بيدي

قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد اصل الكلام ولم يكن احد كفوا له قوله احد اسم كان وانتصاب
كفوا على انه خبر كان والجار والمجرور من تتمات الخبر يقال هذا كفء له اي نظير له الا يرى
انه لا يتم الكلام ما لم يتضمن اليه الجار والمجرور فلا يصح ان يقال هذا كفء بدون الجار
والمجرور الا ان الخبر قدم ههنا على الاسم لمعنيين احدهما انه كان اهم لان نفي الكفء عن الله
لما كان من اهم الامور قدم جريا على عادتهم والثاني انه انما قدم رعاية للفاصلة من نحو اقنا
برب هارون وموسى مع جواز عكسه كما في اية اخرى برب موسى وهارون ثم قدم صلته عليه
لافادة معنى الاختصاص كما في قوله ويكون الرسول عليكم شهيدا وقوله لالى الله تحشرون
وقوله ولكم في الارض مستقر ومتاع الى حين الاصل ويكون الرسول شهيدا عليكم
ولتحشرون الى الله وفي الارض مستقر لكم من فوايد مولانا شمس الدين الخانقاهي

قال الشيخ جار الله العلامة يجوز ان يكون لا اله الا الله جملة تامة من غير تقدير حذف الخبر
يعني لا اله مبتداء والا الله خبره قيل له يلزم ان يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة قال ليس الامر
كما قيل لان اصل هذا الكلام في التقدير الله اله ثم قدم الخبر فقال اله الله فصار الكلام
الله اله ثم اريد نفي الالهية باثباته قطعا فادخل في صدر الجملة حرف النفي وفي وسطها الا لتحصل
الغرض فصار لا اله الا الله

بيت فارسي
مميز از عدد بر جمله دان ز سه تا ده بود مجموع مجرور
ز ده بر تر همه مفرد منصوب ز صد بر تر همه مفرد مجرور

زبيدة هي بنت جعفر بن ابي جعفر عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس
كنيتها ام جعفر واسمها امة العزيز الا ان جدها المنصور كان يرقصها في صغرها
ويقول زبدة وزبيدة فغلب ذلك على اسمها وهي زوجة هرون وابنة عمه تزوج
بها سنة خمس وستين ومائة في خلافة المهدي ببغداد فولدت له محمد الامين وتحال
ما ولدت عباسية خليفة غيرها وما اجتمع لخليفة ما اجتمع للرشيد وزراءه البرامكة
وقاضيه ابو يوسف وشاعره مروان بن ابي حفصة وحاجبه الفضل بن الربيع ومغنيه
اسحق الموصلي وزوجته ام جعفر

قال خيثمة بن عبد الرحمن لما طلبت شيئا فوجدته فسل الله الجنة فلعله يكون الذي يستجاب
عن موسى الفضل قال كنت جالسا عند وهب فاتاه انسان فقال ان فلانا يشتمك فغضب عليه
وقال ما وجد الشيطان رسولا غيرك ... السلام على الحاضر ... الشيخ على ... انا
وقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...
لملك

واعلم ان في الضمير الذي في نفسه في تعريف اللفظ بحثا وهو ان يقال ان ذلك الضمير اما يعود الى الدال الذي هو
الدال او الى المعنى الذي هو المدلول فان عاد الى الدال كان تقدير الاسم شيء دل على معنى حصل ذكر المعنى في ذلك
الدال لكن حصول ذكر المعنى في الدال ليس الا كون ذكر المعنى معنى لذكر الدال فيصير حد الاسم الاسم
دل على معنى هو مدلوله وهو ظاهر البطلان لانه لا فايدة فيه ولانه منقوض بالحرف لانه دال على معنى هو مدلوله
وان عاد الى المعنى الذي هو المدلول كان تقدير الاسم شيء دل على معنى حاصل في نفس ذلك المعنى وهو باطل
لاستحالة كون الشيء حاصلا في نفسه ويمكن ان يجاب عنه بانا نختار انه يعود الى الدال قوله لكن حصول ذلك
المعنى في الدال ليس الا كون ذكر المعنى معنى لذكر الدال قلنا لا نسلم لان معنى قولنا حصول ذلك المعنى في
الدال هو ان حصول ذكر المعنى لذكر الدال لنفس الدال لا بالقياس الى شيء اخر كما يقال الدار
حسنة في نفسها حكم الحروف فانها تدل على المعاني لكن حصول تلك المعاني لتلك الحروف الدالة عليها
ليس الا اذا كان القياس الى غيرها كما ذكرنا من دلالة الحروف بالقياس الى غيرها

اللهم انا نسالك خير الصباح وخير المساء وخير ما قدرت لنا فيهما اللهم انا نعوذ بك من شر
الصباح وشر المساء وشر القدر اللهم انا نسالك خير الدنيا والاخرة وخير ما قدرت لنا فيهما اللهم
انا نعوذ بك من شر الدنيا والاخرة توفنا مسلمين والحقنا بالصالحين

اللهم انا نسالك عيشا بلا بلاء ودينا بلا هواء وعلما بلا رياء ورزقا بلا عناء وعفوا بلا حساب وجنة
بلا عذاب ورؤية بلا حجاب واغفر لنا وارحمنا ولوالدينا ولاستاذينا ولجميع المسلمين والمسلمات
برحمتك يا ارحم الراحمين